حرية تحت الهراوات

حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي 2012

رصد وتوثيق الإنتهاكات

شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي

سند

بتحمي حريتك

حرية تحت الهراوات

حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي

«رصد وتوثيق الإنتهاكات»

2012

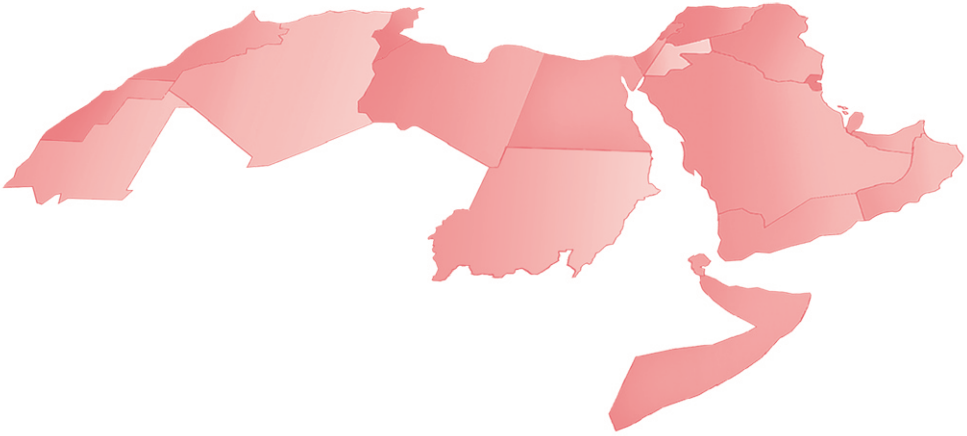

شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي

سند

بتحمي حريتك

الإدارة و التنسيق

مركز حماية وحرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists

بدعم من

السفارة النرويجية/ عمان

ROYAL NORWEGIAN EMBASSY

الإخراج الفني: نعيم الذياب
التدقيق اللغوي: طلال منصور - نظمي أبوبكر
تصميم الغلاف: بهاء سلمان
الإشراف الفني: سمير الرمحي

شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي

حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي 2012

«رصد وتوثيق الانتهاكات»

التقرير السنوي الأول

شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي

شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» تحالف يضم مؤسسات مجتمع مدني تعمل في الدفاع عن حرية الإعلام.

وشبكة «سند» تأسست تنفيذاً لتوصيات ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي الأول، والذي نظمه مركز حماية وحرية الصحفيين في عمان/ ديسمبر 2011 بعد بدء الربيع العربي.

برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام في العالم العربي «عين»، كان باكورة أعمال شبكة «سند»، وقد بدأ العمل بتدريب فرق وطنية للرصد والتوثيق في كل من مصر وتونس، وفي الوقت ذاته استكمل الجهود التي انطلقت في هذا الميدان بالأردن.

ووضع برنامج «عين» خطة للتوسع في العالم العربي تستهدف الوصول إلى تأسيس فرق وطنية للرصد والتوثيق في كل البلدان، ضمن برنامج زمني قابل للتحقق والنجاح.

وبالتوازي مع الفرق الوطنية التي تعمل على رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام في البلدان التي تتواجد بها وفقاً لمنهجية علمية وحقوقية تستند إلى المعايير الدولية للحريات الإعلامية وحقوق الإنسان، فإن باحثين محترفين يعملون على رصد الانتهاكات الواقعة على الإعلام في البلدان التي لا يتواجد بها راصدو برنامج «عين»، معتمدين بذلك على المعلومات التي توفرها وسائل الإعلام، والتواصل ومتابعة ما تنشره المؤسسات الحقوقية من معلومات عن الانتهاكات، بالإضافة إلى الزيارات الميدانية، والاتصال المباشر مع ضحايا الانتهاكات من الصحفيين.

تسعى شبكة «سند» إلى مأسسة الجهود في الدفاع عن حرية الإعلام في العالم العربي، ولذلك أطلقت مرصدها الإلكتروني لتسليط الضوء على الانتهاكات التي تقع على الإعلاميين، وتوفير منصة إلكترونية تعمل بكفاءة

عـلى فضـح المنتهكـين لحرية الإعلام، وحشـد التأييد لحريـة الصحافة، والتشـبيك بين المؤمنـين في الدفاع عن الحريات الإعلامية.

وستسـتمر «سـند» في احتضان ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي، وتوسيع دائرة حلفاء الإعلام لزيادة مسـاحة الحريات، وتعزيز المكتسـبات، واستقطاب الخبرات الدولية لمسـاندة الصحفيين العرب الذين يواجهون تحديات جسيمة لنيل حريتهم واستقلاليتهم.

عين

وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام في العالم العربي

الرؤية:

الحد من الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية من أجل تعزيز حرية واستقلالية الإعلام.

المهمة:

رصد وتوثيق المشكلات والتجاوزات والانتهاكات الواقعة على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية خلال ممارستهم لعملهم.

الأهداف:

- بناء فرق عمل مؤهلة ومتخصصة من المحامين والصحفيين والباحثين لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية وفق الأصول والمعايير المتعارف عليها دولياً.
- تحفيز الصحفيين على الإفصاح عن المشكلات والتجاوزات والانتهاكات التي يتعرضون لها خلال عملهم وآليات التبليغ عنها.
- تطوير ومأسسة آليات رصد المشكلات والانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون.
- توعية الصحفيين بحقوقهم وتعريفهم بالمعايير الدولية لحرية الإعلام، وماهية الانتهاكات التي يتعرضون لها.
- مطالبة الحكومات باتخاذ التدابير للحد من الانتهاكات الواقعة على الإعلام ومحاسبة مرتكبيها.
- حث البرلمانات على تطوير التشريعات الضامنة لحرية الإعلام للحد من الانتهاكات التي ترتكب ضده ومحاسبة مرتكبيها.
- توفير الدعم والمساعدة القانونية للإعلاميين الذين يتعرضون للمشكلات والانتهاكات، بما في ذلك مساعدتهم في الحصول على تعويض عادل عن الانتهاكات التي لحقت بهم وملاحقة مرتكبيها.
- استخدام آليات الأمم المتحدة للحد من الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلاميين وإنصافهم.

ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي 2

في ديسمبر من عام 2011 كان مركز حماية وحرية الصحفيين أول مؤسسات المجتمع المدني العربية التي تبادر إلى تنظيم أول ملتقى دولي للمدافعين عن حرية الإعلام ليبحث في ما صنعه الربيع العربي في الإعلام، والعلاقة الجدلية بين الثورات والحركات الاحتجاجية والإعلام، والمشوار الذي أنجزه مع هذه المتغيرات، وما هي التحديات التي تواجهه، وما هي أسئلة المستقبل التي تنتظره..؟

الحقيقة الأساسية التي كان يشي بها الواقع، وأكدها الملتقى أن زمن الانتهاكات الواقع على الإعلام لم ينته، وأن الاستهداف ومحاولات فرض الوصاية على الصحافة وخاصة المستقلة ربما تأخذ أشكالاً جديدة، ولكنها حتماً لم ولن تتوقف.

والحقيقة الثانية التي توافقت عليها الآراء داخل ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام الأول بأن الإعلام مهما كان نفوذه وسطوته لا يصنع ثورات واحتجاجات، وهو ليس أكثر من "مجهر" يسلط الضوء على ما يحدث، وربما يسهم في تحفيز الجدل ويصبح مُكبراً لصوت الناس.

لم ينته الربيع العربي، والصراع مازال مستمراً، والمواقف من الثورات والاحتجاجات زادت من حدة الاصطفافات، والإعلام العربي ما زال متهماً وضحية في آن واحد معاً، وما أن انتهى من معاركة "القديمة" مع الأنظمة التي رحلت، حتى دخل في معركة شد وجذب جديدة، عناوينها مختلفة لكنها تقود إلى ذات النتائج.

وبدون شك فإن الثورات وحركات الاحتجاج في العالم العربي قد فتحت أبواباً جديدة للإعلام، وساهمت باقترابه من نبض الناس، بعد أن تحرر نسبياً من سيطرة السلطة السياسية والأمنية، وأصبح المواطن العربي يشعر بأنه صار شريكاً في صناعة المحتوى الإعلامي عبر وسائط التفاعل، لكنه حتى الآن لم يتحرك بما يكفي لبناء منظومة مجتمعية تدافع عن حرية الإعلام باعتباره حقاً للمجتمع في المعرفة، كما أن المؤسسات الحقوقية لم تبذل جهوداً كافية ليصبح الدفاع عن حرية الإعلام واستقلاليته وأمن وسلامة الصحفيين أولوية في عملهم.

التحرك اليوم بعد تباشير الربيع العربي لمساندة الإعلام في مواجهة تعسف الحكومات مهما كانت هويتها أمراً هاماً وملحاً، حتى لا تكون الانتكاسة لحركة التغيير والإصلاح مدخلها مرة أخرى الإعلام عبر احتوائه وتدجينه والسيطرة والوصاية عليه.

وسائل السيطرة على الإعلام تبدأ من منظومة التشريعات التي تُفصلها السلطة التنفيذية لتعصف بالحريات، دون الالتفات للمعايير الدولية لحرية التعبير والإعلام، فتفرض الترخيص، والتوقيف، والسجن، وتضع الغرامات المالية المغلظة، وتغيب حق الوصول للمعلومات، ومع ذلك تظل تتغنى بأنها تصون حرية الإعلام.

ولا تقتصر المخاطر التي يتعرض لها الصحفيون على التشريعات، بل تمتد إلى مواجهة خطر الاستهداف، والاعتداءات، والتهديدات، التي ترتكب من قبل أجهزة السلطة الحكومية والأمنية، وأحيانا من قوى مجتمعية

مرتبطة بالسلطة تمارس إرهابا ضد الإعلام تحت عين وبصر الحكومات دون أن تتعرض لمساءلة، بل وأحيانا تمارس ذلك بتشجيع ورعاية من الحكومات.

كما تشمل قائمة المخاطر تشويه السمعة والتضييق في العمل وسبل العيش وهو ما يحول دون وجود بيئة حاضنة داعمة لاستقلالية وحرية الإعلام.

ولذلك فإن تأسيس شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي تعتبر خطوة ومساهمة لبناء تحالفات أوسع لدعم حرية واستقلال الإعلام العربي والحد من الانتهاكات الواقعة عليه.

إطلاق عمل شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي لبنة أساسية لمأسسة جهود الدفاع عن حرية الإعلام، واستمرار هذا الملتقى، وإشهار التقرير العربي الموحد للانتهاكات الواقعة على الإعلام أول "الغيث" في رحلة الألف ميل في الدفاع عن حرية الإعلام والحد من الانتهاكات ضده، وتعزيز بيئة مجتمعية حاضنة له.

خلاصة القول يسعى الملتقى الثاني للمدافعين عن حرية الإعلام بعد مرور أكثر من عام بقليل على عقده إلى الإسهام بتحقيق التالي:

- مراجعة وضع الإعلام منذ بدء الربيع العربي ومحاولة الإجابة على السؤال المفصلي، أين تقدمنا.. وأين أخفقنا؟
- محاولة بناء تصورات وفهم لوضع الإعلام في الدول التي نجحت بها ثورات الربيع العربي "تونس، مصر، ليبيا، اليمن".
- واقع الإعلام في الدول التي لا تزال تشهد ثورات وحركات احتجاجية.
- استعراض عمل شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» والجهود التي بذلت.
- إشهار تقرير حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي، ورصد وتوثيق الانتهاكات التي وقعت على الإعلام في عام 2012.

الفئات المشاركة في الملتقى:

- إعلاميون ناشطون في الدفاع عن حرية الإعلام .
- خبراء قانونيون مهتمون في الدفاع عن حرية الإعلام.
- ناشطون حقوقيون في مجال حرية التعبير وحرية الإعلام.
- المدونون المهتمون بقضايا الإعلام والمدافعون عنه.
- الفنانون المهتمون والمدافعون عن حرية التعبير وحرية الإعلام.
- برلمانيون مهتمون بقضايا حرية التعبير وحرية الإعلام.
- قضاة مهتمون بقضايا حرية التعبير وحرية الإعلام.
- باحثون متخصصون في قضايا حرية التعبير والإعلام في العالم العربي.
- مؤسسات مجتمع مدني محلية وإقليمية ودولية متخصصة في الدفاع عن حرية التعبير وحرية الإعلام وحقوق الإنسان.

فريق التقرير

الإشراف والمراجعة: **نضـــال منصـــور**

الرئيس التنفيذي - مركز حماية وحرية الصحفيين

شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند»

• **إعـــــداد:**

د. محمـد الموسـى

الباحث الرئيسي - المستشار الحقوقي لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند»

فتـــح منصـــور

مدير البرامج - مركز حماية وحرية الصحفيين

محمـــد غنـــيم

مساعد الباحث الرئيسي - منسق المعلومات والأبحاث في مركز حماية وحرية الصحفيين

خلـــود فـــرج

المنسق العام - شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند»

فريق برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في العالم العربي «عين»:

• **في الأردن:**

إيمان أبوقاعود - راصدة

هبة جوهر- راصدة

صبا المنصور- راصدة

• **في مصر:**

إسلام عزام - منسق / مركز صحفيون متحدون

صفاء رجب - راصدة

هشام شعبان - راصد

عبير السيد - راصدة

طارق موسى - راصد

محمد أبوليلة - راصد

• **في تونس:**

كريمة الوسلاتي - منسقة وراصدة

تيسير عطية - منسقة وراصدة

راضية الدريدي - راصدة

آمنة عبودة - راصدة

ألفت البوغانمي - راصدة

شيراز البجاوي - راصدة

• **سكرتاريا شبكة «سند» والتنسيق العام:**

مركز حماية وحرية الصحفيين

Center for Defending Freedom of Journalists

• **مؤسسات شريكة:**

مركز صحفيون متحدون/ مصر

مؤسسة حرية للحقوق والحريات الإعلامية والتطوير/ اليمن

المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى»/ فلسطين

الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين/ العراق

مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية «سكايز»/ لبنان

الفهرس العام

توطئة 17

المقدمة 21

الملخص التنفيذي 23

الفصل الأول: منهجية العمل وإعداد التقرير 73

الفصل الثاني: انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في الدول العربية: بانوراما عامة 99

الفصل الثالث:

الباب الأول: الشكاوى والانتهاكات المتعلقة بحرية الإعلام وحقوق الإعلاميين في دول مختارة[1]:

مصر 109

الأردن 151

تونس 199

الباب الثاني: الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين في دول عربية أخرى[2]:

الإمارات 239

البحرين 242

الجزائر 246

السعودية 259

1- عمل برنامج «عين» في عام 2012 في كل من مصر، الأردن وتونس من خلال فرق وطنية محلية قامت برصد الانتهاكات وتوثيقها من خلال استمارات شكوى بكل الحالات ومقابلة الضحايا من الصحفيين.

2- اعتمد برنامج «عين» في عام 2012 في الدول العربية الأخرى على الرصد من خلال ما يكتب في وسائل الإعلام أو ما تنشره المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية، والعمل على التحقق والتثبت من وقوعها.

السودان 252
سوريا 256
الصومال 267
العراق 270
سلطنة عمان 278
فلسطين 279
قطر 293
الكويت 294
لبنان 298
ليبيا 303
المغرب 307
موريتانيا 311
اليمن 314

الملاحق 323

توطئة

حريـــة تحـــت الهـــراوات ..

نضال منصور*

الإعلاميـون العـرب الذين صدحت حناجرهـم منادية بالحرية، ما يـزال صدى أصواتهم يـتردد في كل العواصم، وربيع العرب تلونت أيامه بالخريف أحياناً، وأزهاره أنبتت حرية مغمسة بالدم.

لـم نهـدأ بعد عامـين، ورحلة الحرية لم ترسـو على بر الأمان، وحين نتقـدم خطوة نعود خطوتـين، وحالة التنازع مستمرة، والمعركة بين المدافعين عن حرية الإعلام وخصومها لم تلق أوزارها.

حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي محيرة، ولا يمكن اختزالها بكلمات، فنحن ما بين التفاؤل والتشـاؤم، ويصلح على حالنا ما أطلقه إميل حبيب على روايته «المتشائل» قبل عقود، فالإعلاميون لم ينالوا حريتهم كاملة بعـد، ولم يخرجـوا من دائرة الخطر والاسـتهداف، ولم تتوقـف الانتهاكات التي تمارس ضدهـم تحت مبررات وعناوين مختلفة.

وفي الوقت نفسـه، من الإجحاف أن ننكر أيضاً أن حالة الحريات الإعلامية تقدمت، وأن زمن الديكتاتوريات التـي تصنـع الإعـلام عـلى مقاسـها قـد ولى، وأن صوت الصحفيـين ما عـاد ممكناً خنقـه، وصار مسـتحيلاً على الحكومات مهما كانت هويتها أن تسـيطر على الإعلام وتحتويه، بعد انتشـار وسـائل الإعلام الجديد، وسـطوة وسائل التواصل الاجتماعي العصية على الرقابة المسبقة على عقول الناس، والأهم من كل ذلك هو كسر الصحفيين لحاجز الخوف، ورفضهم أن يكونوا «كومبرس» في مسرحية تزين صورة النظام الحاكم مهما كان.

نحن في زمن اسـتثنائي، تمردت فيه وسـائل الإعلام المستقلة على سلطة الحاكم، ولكنها لم تخرج كلياً من تحت عباءتـه، فالحريـة في العالم العربي ليسـت قراراً ينتزع في لحظة، بل جزء لا يتجزأ من بيئة سياسـية واجتماعية واقتصاديـة وقانونيـة، وحين يقرر الصحفيون أن يشـقوا عصا الطاعة، فإنهم لن يسـتطيعوا أن يغيروا الواقع بين ليلـة وضحاها، فإن اسـتطاعوا تجاوز عـثرة أن كثيراً من المؤسسـات الإعلامية غير مسـتقلة، وتخضع لإملاءات الحكومـة، فإنهم سـيقفون وجهـاً لوجه أمام أجهزة الأمن التي ظلت تحكم سـيطرتها على الإعـلام باعتباره ملفاً أمنياً لا تفرط به، وقبل ذلك، وبعد ذلك، فإن الإعلام تحكمه منظومة قانونية مقيدة ورادعة تسـتند إلى فلسـفة المنع وليس الإباحة.

تتشـارك الدول العربية في سمات مشـتركة من الانتهاكات الواقعة على الإعلام، وإن كانت بعض الدول تتميز بشيوع انتهاكات أكثر من غيرها.

الانتهاكات الجسيمة والخطيرة ضد الإعلاميين لم تختف رغم الربيع العربي، وربما كانت الدول التي حدثت بها الثورات مثل مصر وتونس من أكثر الدول التي تسجل حتى الآن وقوع انتهاكات واعتداءات جسدية تصل حد التعذيب والمعاملة القاسية واللا إنسانية والمهينة.

والملفت للانتباه أن الأنظار تتجه وتتركز على الانتهاكات الجسيمة ضد الإعلام، في حين يختفي الحديث والرصد والتوثيق للانتهاكات غير الجسيمة مثل: حجب المعلومات، الرقابة المسبقة، التدخلات والضغوط، ومحاولات الاحتواء الناعم.

وأكثر من ذلك فإن الصحفيين أنفسهم لا ينظرون أحياناً إلى حجب المعلومات باعتباره انتهاكاً، أو قرارات رؤساء التحرير بممارسة الرقابة الذاتية خلافاً للمعايير المهنية بأنه إجراء غير مقبول.

في دول الثورات ـ ونعني مصر وتونس ـ زادت شكاوى الصحفيين ومزاعمهم بدخول لاعب جديد على خط الانتهاكات وهو ما يطلق عليهم ميليشيات الحزب الحاكم التابع لحزب الحرية والعدالة في مصر، أو لجان حماية الثورة والتي يسيطر عليها حزب النهضة في تونس.

الانتهاكات الجسيمة لم تتوقف عند حدود الضرب، بل استمرت حالات الاغتيال والقتل للصحفيين، وأصبحت سوريا التي تعيش وضعاً متفجراً الأكثر خطورة، وحالات القتل واستهداف الصحفيين يُسأل عنها النظام الحاكم في سوريا، ولكن لا يُعفى من المسؤولية عنها أيضاً الجماعات المسلحة المتورطة بأعمال قتل واختطاف للصحفيين.

وقتل الصحفيين يتواصل كذلك في كل من العراق والصومال، ويستمر بتواصل قتلهم سياسة الإفلات من العقاب، وغياب المساءلة والإنصاف للضحايا الصحفيين، أو عائلاتهم ومؤسساتهم الإعلامية.

وتظل فلسطين حالة متفردة، فالصحفيون ضحايا الانتهاكات متعددة المصادر، أبرزها ما تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ويتبعها انتهاكات السلطة الفلسطينية، وحكومة حماس التي تسيطر على قطاع غزة.

لا يبدو المشهد الإعلامي في العالم العربي قد اقترب من الانفراج، ومن المؤكد أن الانتهاكات ضد الإعلاميين مستمرة حتى تحت ظل الأنظمة الجديدة الحاكمة، وحتى وإن تبدلت وتغيرت أشكال الانتهاكات والتجاوزات، وهذا يزيد من أهمية رصد وتوثيق الانتهاكات، والعمل على حث الإعلاميين على ممارسة سياسة الإفصاح عن المشكلات التي تعترضهم.

شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» وهي تصدر تقريرها الأول عن حالة الحريات الإعلامية في العربي، وبعد رصدها وتوثيقها للانتهاكات التي وقعت على الصحفيين، تدرك تماماً أهمية مأسسة هذا الجهد، وتؤمن بأهمية التعاون والعمل المشترك مع المؤسسات الوطنية والإقليمية التي تمضي في هذا الاتجاه،

وتسعى في نهاية المطاف إلى الحد من الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية من أجل تعزيز حرية واستقلالية الإعلام.

شبكة «سند» أطلقت عام 2012 برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام في العالم العربي تحت اسم «عين»، وعدا عن تدريب فرق وطنية للرصد والتوثيق ومأسسة عملها، فإنها تريد أن تستند في مقاربة الرصد والتوثيق إلى معايير حقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً، وفي السياق ذاته العمل على توفير العون القانوني لضحايا الانتهاكات وملاحقة مرتكبيها، واستخدام آليات الأمم المتحدة للحد من هذه الانتهاكات كلما كان ذلك ممكناً.

شبكة المدافعين عن حرية الإعلام «سند» وبرنامج «عين» لرصد وتوثيق الانتهاكات لا يعتبران بديلاً لأحد، بل مكملاً وداعم لجهد كل المؤسسات، وتمد الشبكة يدها للجميع لبناء تحالف مؤسسي يعزز قوة المدافعين عن حرية الإعلام ويحد من الانتهاكات ضدها.

تحديات كثيرة واجهت عمل شبكة «سند» خلال عملها في العالم العربي منذ أكثر من عام، أبرزها تعزيز سياسة الإفصاح عن الانتهاكات عند الصحفيين الذين يلوذون بالصمت، ولا يؤمنون بجدوى توثيق الانتهاكات التي وقعت عليهم، وفي اتجاه آخر فإن حالة التجاذب في مصر وتونس، ألقت بظلال التسييس على مواقف الإعلاميين واتهاماتهم، مما صعب مهمة التحقق من الانتهاكات والجهات المسؤولة عن ارتكابها.

الوصول لمعلومات موثقة عن الانتهاكات في كل البلدان العربية مهمة شاقة وليست يسيرة، فإن كانت بعض البلدان تحت مجهر المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، فإن بلداناً أخرى وتحديداً بعض الدول الخليجية ودول في شمال أفريقيا مغلقة، ولا تتوفر عنها معلومات، ولا تنشط مؤسسات وطنية في الرصد والتوثيق، وعلى ذلك فإن ما هو موثق ومنشور في هذا التقرير لا يعكس بالضرورة حالة الحريات الحقيقية فيها.

شبكة «سند» ركزت جهودها في عامها الأول على العمل والتواجد على الأرض في كل من مصر، تونس، والأردن التي يعمل بها مركز حماية وحرية الصحفيين المؤسسة التي تدير وتنسق أعمال شبكة «سند»، والخطة أن يتوسع عمل برنامج «عين» لرصد وتوثيق الانتهاكات في العالم العربي كل عام وبشكل تدريجي، وتطمح شبكة «سند» بعد سنوات أن تكون هناك فرق وطنية مدربة تعمل بشكل مؤسسي على إدارة عمليات الرصد والتوثيق للانتهاكات الواقعة على الإعلام في مختلف الدول العربية.

خلاصة القول؛ عام 2012 كان مختلفاً بامتياز على حرية الإعلام في العالم العربي، فعلى ضفاف المشهد المتأرجح ولدت صحف وقنوات تلفزيونية ومواقع إخبارية إلكترونية حملت تباشير زمن الحرية الجديد، وعلى وقع الاحتجاجات الشعبية كانت الحرية التي تسيل دماً تقاوم التكميم، وتحت وطأة الهراوات وقمعها كانت كلمة الحرية تتشكل لترسم «لا» كبيرة تحفر حروفها ولا تقبل الانهزام والرضوخ والسقوط أمام الطغاة.

*الرئيس التنفيذي/ مركز حماية وحرية الصحفيين

المقدمة

بين ضدين .. القمع والحرية

د. محمد الموسى*

استبشر الإعلاميون والنشطاء الحقوقيون، وكذا المفكرون الأحرار والتنويريون، عقب ثورة الياسمين بتونس ببزوغ حقبة مستنيرة في العالم العربي، ملامحها الأساسية الديمقراطية، وسيادة القانون، وإشاعة الحريات الإعلامية والتعددية. وإذا كان من المبكر الحكم على آثار الحركات والثورات العربية والتنبؤ بالمدى الذي ستصل إليه بعد العشرات من السنين، إلا أن الإمكانية متاحة لمحاولة تشخيص أولية لواقع الحريات في العالم العربي الآن، وبالأخص الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين.

لقد أضحى التعدي على الحريات الإعلامية، تارة من خلال اللجوء إلى الممارسات القمعية من قبيل الضرب والإيذاء البدني والنفسي للإعلاميين، وتارة أخرى من خلال استخدام القوانين المقيدة للحريات، سمة بارزة من سمات المرحلة الحالية. فالحرية الإعلامية باتت ـ كما يقول نيتشه ـ وتراً مشدوداً بين ضدين هما: القمع والحرية.

ولأن السمة المذكورة أعلاه لا تقتصر على بلد عربي دون آخر، فإن شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند»، بادرت في العام 2012 إلى مشروع طموح وهو إطلاق برنامج لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام «عين»، الذي يهدف إلى رصد الانتهاكات الماسة بالحريات الإعلامية في العالم العربي. وقد سعت شبكة «سند» من خلال البرنامج المذكور في العام 2012 إلى محاولة الكشف عن الاتجاهات الأساسية لانتهاكات الحريات الإعلامية في البلدان العربية. ولعل أبرز ما يميز هذا الجهد هو أن برنامج «عين» اعتمد في هذا العام على استمارات خاصة بالرصد والتوثيق؛ أي أن عملية الرصد والتوثيق المتبعة هي عملية تتخذ شكل تقصي الحقائق بمعناها الدقيق.

يمثل هذا التقرير باكورة عمل شبكة «سند» على المستوى الإقليمي في مجال رصد انتهاكات حريات الإعلام وتوثيقها، فالشبكة تعمل على مأسسة عملية إصدار تقرير عربي شامل سنوياً يتضمن بيانات وحقائق واستنتاجات جرى التوصل إليها من خلال رصد وتوثيق منهجيين وعلميين يتفقان تماماً مع أساليب ووسائل الرصد والتوثيق المعمول بها في مجال حقوق الإنسان.

كشف التقرير الحالي عن حقيقة واضحة وجلية، وهي أن الدول العربية تشترك بالمجمل بقواسم مشتركة على صعيد انتهاكات الحريات الإعلامية، أهمها أن هذه الانتهاكات هي من النوع الجسيم والعمدي، كما أن هذه الدول تتقاعس عن ملاحقة مرتكبي هذه الانتهاكات وتنتهج سياسة للإفلات من العقاب بصددها.

علاوة على أنها كلها تفهم التنظيم القانوني للحريات بأنه يستهدف تقييد هذه الحريات وممارستها، وليس كفالتها واحترامها، وهي تستخدم القانون لتكميم أفواه الإعلاميين وللحد من الحريات الإعلامية وليس لتعزيزها وإشاعتها.

يمكن القول بوجه عام أن واقع الحريات الإعلامية في البلدان العربية مرير، وأن الإعلاميين ما زالوا يعانون من القمع والبطش والملاحقة. ولم يعد يقتصر هذا القمع على الأجهزة الرسمية، ولكنه بات يشمل كذلك جماعات وأشخاصاً عاديين في ظل سكوت تام من قبل الدول، أو فشل عن وضع حد لذلك.

ويبدو أن الإعلاميين ما زال عليهم أن ينتظروا مدة ليست بالقصيرة لينالوا حرياتهم وحقوقهم، ذلك أن الحريات الإعلامية ترتبط بالدولة المدنية وبمجتمعات تسودها قيم الحداثة والتعددية والتسامح، وربما كان علينا كلنا أن ننتظر سنوات وسنوات حتى يتم انتقال البلدان العربية إلى حالة كهذه، وما القتل، وتقطيع الرؤوس والتكفير الذي نشهده الآن سوى دليل واضح على أن الحداثة بما تحمله من قيم ومبادىء معيشية بعيدة جداً عنا، فما زال أمامنا كمدافعين عن حقوق الإنسان رحلة شاقة وعسيرة، علينا أن ندرك أنه سيتخللها الكثير من المعاناة، ولكنها ستفضي في نهاية المطاف إلى أن نصبح كغيرنا من شعوب الأرض ديمقراطيين وأحراراً ننبذ العنف ونحترم الآخر مهما كان لونه أو أصله أو رأيه أو معتقده.

*الباحث الرئيسي/ المستشار الحقوقي لشبكة «سند»

الملخص التنفيذي

1. مقدمة:

تأسست شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» في عام 2012، وذلك بمبادرة دعا إليها ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام الذي قام بتنظيمه مركز حماية وحرية الصحفيين في الأردن في ديسمبر من العام 2011. ومن بين أهم الأهداف التي تسعى الشبكة إلى تحقيقها رصد وتوثيق انتهاكات حرية الإعلام في العالم العربي بصورة منهجية وعلمية، ووفقا للأصول المتبعة عالميا في مجال الرصد والتقصي والتوثيق. وقد أنشأت شبكة «سند» برنامجا لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام في العالم العربي أطلقت عليه اسم «عين».

أما الأسباب الدافعة لشبكة «سند» لإنشاء البرنامج والقيام بعملية رصد انتهاكات الحريات الإعلامية وتوثيقها في العالم العربي فتتمثل في: التحقق من مدى احترام البلدان العربية للمعايير الدولية المعمول بها في مجال الحريات الإعلامية وحقوق الإنسان ذات الصلة، تعبئة الرأي العام العربي والعالمي ضد الممارسات المنطوية على انتهاكات لهذه الحريات والحقوق، فهم أنماط الانتهاك السائدة في المنطقة العربية وأسبابها، تقديم أدلة وأسس صالحة لملاحقة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بحق الإعلاميين ولمنع الجناة من الإفلات من العقاب، تحفيز الإعلاميين على توثيق ما يتعرضون له من مشكلات وانتهاكات ورفع وعيهم بأهمية الحريات والحقوق الإنسانية والإعلامية لهم لتمكينهم من القيام بعملهم بسهولة ويسر ونشر فكرة الرصد والتوثيق العلمي والمنهجي لانتهاكات الحريات الإعلامية في العالم العربي.

وقد انتهزت شبكة «سند» فرصة الربيع العربي والتحولات الديمقراطية التي تجتاح المنطقة العربية وللتعرف على واقع الحريات الإعلامية وما يطالها من انتهاكات ولفهم أسبابها واتجاهاتها، خاصة بعد المطالبات المستمرة بالحرية وحقوق الإنسان. وارتأت الشبكة في العام 2012 أن تقوم برصد وتوثيق انتهاكات حرية الإعلام في ثلاث دول عربية وهي: مصر، وتونس والأردن بشكل منهجي وعلمي ومن خلال آلية دقيقة لرصد حالات الانتهاك سيتم عرضها في متن التقرير لاحقا، بينما ستقوم برصد هذه الانتهاكات في باقي الدول العربية من خلال وسائل الإعلام والتقارير الدولية والمحلية. على أن تتوسع الشبكة في الأعوام القادمة بالدول العربية المشمولة بعملية الرصد العلمي والمنهجي لتغدو كلها خلال أعوام قلائل مشمولة بهذه العملية التي تعتمد في الأساس على فكرة الشكاوى والبلاغات. وتأمل الشبكة خلال خمسة أعوام أن يكون تقريرها السنوي مستندا لهذه الآلية العلمية والدقيقة.

ركزت شبكة «سند» في هذا العام على رصد الانتهاكات الجسيمة وسياسة الإفلات من العقاب واستخدام القانون والقضاء لعرقلة الحريات الإعلامية، وهي ظاهرة باتت شائعة في البلدان العربية ولم يختلف واقعها عن ما كانت عليه قبل الربيع العربي، ولكنها تشكل التحدي الأكبر أمام الحريات الإعلامية في العالم العربي. كما اهتمت الشبكة كذلك بالتغير الذي طرأ عقب الربيع العربي على مصادر انتهاكات حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين في العالم العربي، فلم تعد هذه الانتهاكات تقتصر على السلطات والأجهزة الرسمية ولكنها باتت تشمل كذلك أشخاصاً غير رسميين من قبيل التنظيمات والحركات السياسية والمليشيات التابعة لبعضها.

يشكل هذا التقرير محاولة أولى من جانب شبكة

«سند» لمأسسة عملية رصد وتوثيق انتهاكات حرية الإعلام في العالم العربي، وهي محاولة قابلة للتطور في الأعوام القادمة ولكن الشبكة تأمل أن تكون بعملها هذا قد ساهمت فعلا في دعم الربيع العربي والتحول نحو الديمقراطية والحرية التي تشكل حرية الإعلام عمادها وأساسها. ويتضمن هذا التقرير بعد هذه المقدمة عرضا للمسائل الآتية:

- منهجية العمل وإعداد التقرير.
- انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في باقي الدول العربية: بانوراما عامة.
- واقع الشكاوى والانتهاكات في مصر.
- واقع الشكاوى والانتهاكات في الأردن.
- واقع الشكاوى والانتهاكات في تونس.
- واقع الانتهاكات في باقي الدول العربية.
- التوصيات.

2. منهجية العمل وإعداد التقرير

لقد جرى تشكيل ثلاث فرق للرصد في ثلاث دول عربية هي الأردن وتونس ومصر، وذلك بعد إخضاعهم لبرنامج تدريبي مكثف وعلى مرحلتين وقد حرصت الشبكة على الاستعانة بمنهجية علمية منضبطة لجمع المعلومات وتقصي الحقائق بشأنها كما استهدفت الشبكة في عملية الرصد في البلدان الثلاثة المستهدفة في عملية الرصد رصد الانتهاكات الواقعة على طيف واسع من الحقوق والحريات ذات الصلة بالإعلام والإعلاميين.

وإلى جانب عملية الرصد المنهجي للانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين في البلدان الثلاثة المذكورة أعلاه والتي استهدفتها الشبكة في هذا العام، قامت الشبكة كذلك برصد الانتهاكات التي طالت الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في عموم الدول العربية وبمعنى آخر، فإن عملية الرصد والتوثيق التي قامت بها الشبكة في العام 2012 كانت على مستويين. المستوى الأول تمثل في عملية رصد مؤسسية ومتكاملة لانتهاكات الحريات الإعلامية في ثلاث دول عربية، والمستوى الثاني شمل سائر الدول العربية الأخرى ولكن ليس بصورة شمولية ومؤسسية ومن خلال فرق رصد، وإنما من خلال عملية جمع للمعلومات من خلال ما ينشر ضمن التقارير ووسائل الإعلام المختلفة بعد التحقق منها من خلال مراجعتها علمياً ولكن دون أن تستند على استقبال استمارات شكاوى وبلاغات ومتابعتها من خلال عملية استقصاء بالمعنى المستقر للكلمة وفيما يأتي عرض لمنهجية العمل التي طبقتها الشبكة في هذا العام في مجال رصد الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين مع الإشارة للإطار المرجعي القانوني والحقوقي الناظم لهذه العملية وما اعتراها من صعوبات وتحديات.

وفي إطار برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام «عين» المتفرع عن الشبكة، قامت الشبكة بالعمل على رصد وتوثيق الانتهاكات في سائر الدول العربية، وذلك من خلال عمليتين مختلفتين تمتثلان برصد الانتهاكات التي وقعت في الدول العربية بشكل عام من خلال جمع المعلومات عبر ما يصدر من مواقف وتقارير ومواد إعلامية حول هذه الانتهاكات وبرصد منهجي ومؤسسي من خلال فرق للرصد أنشأتها الشبكة في دول عربية ثلاث هي الأردن، مصر، وتونس. وفيما يخص عملية الرصد العام التي استهدفت جمع معلومات حول انتهاكات الإعلام في سائر الدول العربية، فقد جرت من خلال

باحثين استخدمتهم الشبكة لهذه الغاية أما أسلوب عمل هؤلاء الباحثين، فسيجري عرضة لاحقاً.

أما بالنسبة لفرق الرصد التي أنشأتها الشبكة لجمع المعلومات في كل من الأردن، وتونس ومصر، فقد قامت الشبكة بإعداد هذه الفرق بشكل علمي. ومنهجي، ومن خلال برنامج تدريبي مكثف ومعمق.

وقد خضعت فرق الرصد عقب إنشائها إلى متابعة علمية ويومية حثيثة من قبل الشبكة، والجهة الحاضنة لها والشركاء المحليين في كل من تونس ومصر. وقد تمثل الهدف الأساس من وراء هذه المتابعة بالحرص على جودة عمليات الرصد، وإدامة الطابع المؤسسي والمنهجي لها. علاوة على متابعة ما يتعرض له الإعلاميون من انتهاكات لحرياتهم الإعلامية وحقوقهم الإنسانية أثناء ممارستهم لعملهم بصورة يومية، خاصة في ظل ظاهرة ازدياد الانتهاكات الجسيمة عليهم وعلى حرياتهم في الدول المشمولة بعملية الرصد في هذا العام. ومن المأمول أن تنشئ الشبكة في كل عام ثلاثة فرق محلية للرصد والتوثيق وقد اختارت الشبكة في عام 2012 كلاً من الأردن، وتونس ومصر.

لا تقوم الشبكة من خلال برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام «عين» إلا برصد الانتهاكات التي تقع على الحقوق والحريات الإنسانية المعترف بها لسائر الأشخاص بمن فيهم الإعلاميون، بالإضافة طبعاً إلى الحريات الإعلامية، ولا يسعى برنامج «عين» إلى رصد الاعتداءات التي تنال من هذه الحقوق والحريات إلا إذا كان سببها أو الباعث إليها ممارسة العمل الإعلامي. وبمعنى آخر، فإن الحقوق والحريات المستهدفة بالرصد والتوثيق من جانب الشبكة في إطار برنامج «عين» هي التي يجري الاعتداء عليها بمناسبة ممارسة الإعلاميين لعملهم وأنشطتهم، ويهدف برنامج «عين» التابع لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي إلى رصد وتوثيق الانتهاكات التي تقع على الحقوق والحريات الآتية

إن رصد الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلاميون ليس بالأمر اليسير، فهو بالغ الصعوبة والتعقيد. وهناك أسباب عديدة ومختلفة تقف وراء ذلك أهمها: سياسة عدم الإفصاح عن الانتهاكات لدى الإعلاميين، طريقة ارتكاب بعض الانتهاكات مثل التهديد من خلال الهاتف أو الإيميل أو تعليق في موقع إلكتروني، أو الرقابة المسبقة من قبل رئيس التحرير أو التعرض لاعتداء بدني أو لفظي من قبل أشخاص مجهولي الهوية... إلخ.

لقد طور برنامج «عين» لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام عدداً من الوسائل لجمع المعلومات والتحقق منها بغية إثبات وقوع مختلف الانتهاكات ومن أهم هذه الأدوات: استمارة الشكوى، استمارة البلاغ، واستمارة الرصد الذاتي وهي كلها تتعلق بحالات تخص مزاعم أو شبهة انتهاك. ويستقي البرنامج معلوماته وأدلته كذلك من وثائق أخرى مثل التصريحات الرسمية، والتقارير الوطنية والدولية التي تتعلق بالحريات الإعلامية وبحقوق الإنسان، ومن خلال المقابلات، والشهود، والقرائن المحيطة بالحالة وسياقاتها.

فعملية الرصد وتقصي الحقائق تتخذ أكثر من أسلوب أو شكل فقد تكون من خلال زيارات ومقابلات ميدانية، أو إنشاء مجموعات عمل وفرق رصد لجمع الأدلة والمعلومات وتوثيقها، أو من خلال زيارة أماكن الاحتجاز ومراقبتها، أو من خلال ما يصدر في وسائل الإعلام المختلفة وتصريحات أجهزة الدولة، فثمة أساليب ووسائل مختلفة ومتعددة.

ولكن هذه الأساليب كلها يجب أن تستخدم بحرفية ومهنية عالية، فالفارق الأساسي بين عملية الرصد وتقصي الحقائق وبين إجراء التحقيقات الإعلامية الخاصة بحقوق الإنسان هو أن هذه لا تستند على فهم حرفي لمعايير حقوق الإنسان الدولية. وبمعنى آخر، فإن شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي تستعين في رصدها لانتهاكات حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين بفهم دقيق وعميق للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولكن هذه المعايير في نطاق عملية الرصد لا تطبق بشكل صارم، فقليل من المرونة ضروري من أجل تحديد طبيعة عملية تقصي الحقائق وأساليبها ومضمونها.

هذا ما يخص أساليب وأشكال الرصد. أما مصادر الحصول على المعلومات والأدلة، فهي ليست الأدوات التي تستخدم في عملية الرصد ولكنها المنابع التي تستمد منها المعلومات والأدلة للتحقق من مزاعم الانتهاكات. فإذا تقدم إعلامي بشكوى يزعم فيها أنه تعرض لانتهاك أحد حقوقه، فإن هذا الادعاء أو الزعم سيخضع إلى عملية فحص وتحقيق، فرواية الضحية للوقائع أو رواية مقدم الشكوى ليست كافية لوحدها للقول بوقوع انتهاك. فيصار من خلال عملية الرصد والتحقق إلى جمع المعلومات المتاحة، وتحليلها وتقييمها بغية الوقوف على الواقع الفعلي. ويتم اللجوء في العادة في عملية التحقق وجمع الأدلة إلى أسلوب واسع ومرن، ولكن ينبغي في الأحوال جميعها أن تكون العملية حساسة لصحة الأدلة ومصداقيتها.

يمكن تصنيف أهم مصادر جمع المعلومات والأدلة التي اتبعها برنامج «عين» على النحو الآتي:

أ. استمارة الشكوى

ويقصد بالشكوى في هذا السياق ادعاء من جانب شخص يمارس عملاً إعلامياً بصرف النظر عن وضعه النقابي، يزعم فيه أن حقوقه الإنسانية أو حرياته الإعلامية قد انتهكت في موقف معين، أيا كان مصدر الانتهاك أو الجهات المسؤولية عنه. قد تأخذ الشكاوى شكل طلب، أو التماس، أو مراسلة، أو اتصال هاتفي أو تعبئة استمارة الشكوى المعدة من قبل الشبكة لهذه الغاية باليد. ولا يشترط في الشكاوى التي يتابعها برنامج «عين» التابع للشبكة أن تكون مكتوبة، فالبرنامج يستقبل سائر أشكال الشكاوى سواء أكانت مكتوبة أم شفوية أم إلكترونية شريطة أن تكون ضمن الشروط والمحددات التي وضعتها الشبكة لقبولها ومتابعتها. فقد يتلقى برنامج «عين» الشكاوى من خلال الهاتف، أو الفاكس، أو البريد الإلكتروني أو من خلال تعبئة استمارة الشكوى باليد.

ب. استمارة البلاغ

البلاغ عبارة عن إخبار يقدمه أي شخص أو أكثر من الإعلاميين أو غيرهم إلى شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي من خلال برنامج «عين»، بأية وسيلة وبصرف النظر عن شكل هذه الوسيلة، ويكون موضوعه تعرض إعلامي أو أكثر بمناسبة عمله لانتهاك أو أكثر يمس حرياته الإعلامية أو حقوقه الإنسانية. تتضمن استمارة البلاغ المعلومات ذاتها التي يتوجب توافرها بالشكوى، ولكنها بالمقابل تتضمن، بالإضافة إلى بيانات الضحية، معلومات تخص مقدم البلاغ مثل اسمه، ومؤسسته، وعنوانه، وصلته بالضحية والأسباب التي دفعته إلى تقديم البلاغ.

ج. استمارة الرصد الذاتي

إضافة إلى استمارتي الشكوى والبلاغ، قام برنامج «عين» ببناء استمارة أخرى مشابهة لهما من حيث المضمون والشكل ولكن يتم استخدامها عندما يقع

في علم الراصدين التابعين للبرنامج أن انتهاكاً وقع على إعلامي ولم يتقدم أحد بشأنه بشكوى أو بلاغ. فالبرنامج يقوم بعملية رصد تلقائي بهدف التوصل إلى معلومات حول ما لحق بالإعلاميين في تونس ومصر والأردن من مشكلات تمس حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الإعلامية من خلال الراصدين العاملين ضمنه!.

وقد تتم عملية الرصد الذاتي من خلال متابعة سائر وسائل الإعلام المرئي، والمسموع، والمكتوب، والإلكتروني وما يميز هذه الأداة من أدوات جمع المعلومات أن برنامج «عين» يتحرك ذاتياً وليس بناءً على معلومات وردته من خلال شكوى أو بلاغ، وبعد جمع الراصد للمعلومات حول الحالة المرصودة يقوم بتعبئة استمارة رصد بهذه المعلومات.

د. الوثائق والمستندات المكتوبة

تعد من أهم مصادر المعلومات التي يتم اللجوء إليها في عملية تقصي الحقائق وجمع الأدلة. وفي سياق رصد الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين، يمكن القول أن الأدلة المكتوبة تشمل القوانين والتشريعات، والأحكام القضائية، والتقارير الحكومية وغير الحكومية، والتصريحات الرسمية، والمراسلات، والصور وأي مستندات وأدلة أخرى مثل الاعترافات والإقرارات. تعد الأدلة والمستندات من الأدلة القوية التي تعزز بشكل كبير الشكاوى والبلاغات المتعلقة بوقوع انتهاكات، وذلك لأنها تنطوي على أدلة واضحة وثابتة في أغلب الحالات، ويكون لها مصداقية كبيرة.

هـ. الشهود

يعد الشهود كذلك من المصادر المهمة في عملية تقصي الحقائق وجمع الأدلة في مجال رصد الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان بما في ذلك الحريات الإعلامية. فالشهود يشكلون مصدراً مهماً لإثبات واقعة ضرب إعلامي، أو احتجازه، أو معاملته بشكل غير لائق ومهين أو منعه من نشر مادة صحفية.

و. المقابلات والزيارات الميدانية

قد تستوجب عملية تقصي الحقائق وجمع المعلومات إجراء زيارة ميدانية للموقع الذي وقع فيه الاعتداء، أو مقابلة الضحايا بهدف تقييم واقع الحال واستخلاص النتائج. ففي حالة تعرض إعلامي للتعذيب أو لمعاملة قاسية على سبيل المثال، فإن مقابلته قد تشكل الإجراء الأهم لتقصي الحقائق والتحقق من الحالة. وقد تكون زيارة موقع الاعتداء مهمة كذلك للتثبت مما ذكره الشهود.

ز. القرائن والمصادر غير المباشرة

ربما يتعذر في بعض الحالات الحصول على أدلة مباشرة للتحقق من وقوع الانتهاك المزعوم، كما في حالة احتجاز صحفي دون شهود لمدة قصيرة أو إخضاعه للتعذيب والإفراج عنه بعد شفائه، وبالذات إذا اتخذ التعذيب شكل حرمانه من النوم أو الطعام. وقد يكون سبب استحالة الحصول على أدلة مباشرة خوف الشهود.

ح. المواقف الحكومية

قد تستند عملية تقصي الحقائق على المواقف التي تتبناها السلطات الرسمية داخل الدولة. فقد تقر هذه السلطات بالانتهاكات المزعومة، خاصة إذا كانت الشكوى صلبة ومفصلة وغير متناقضة، فقد يتقدم أحد الإعلاميين بشكوى موضوعها الاعتداء عليه وحجز حريته عقب أحداث معينة، وتتناقل الصحف و المواقع الإلكترونية المختلفة الخبر، ثم يفرج عنه بعد ساعات ففي حالة كهذه قد لا يكون بمقدور السلطات العامة أن تنكر الواقعة، فتعترف بها كلياً أو جزئياً أو

بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وقد تقوم الجهة التي جرى تقديم الشكوى إليها (شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي مثلاً) بطلب مقابلة الجهات الرسمية المسؤولة عن الحالة، فقد تقبل الطلب أو ترفضه ولا يجوز أن يفسر رفض الطلب أو الصمت على أنه إقرار بوقوع الانتهاك.

حرصت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي على النظر في الحالات التي يستقبلها برنامج «عين» سواء أكانت شكاوى أم بلاغات أم استمارات رصد ذاتي، وفحصها وتحليلها على أساس علمي ومنهجي متبصر، وذلك لأن الهدف الأساسي من وراء برنامج «عين» هو رصد الانتهاكات بمعناها الفني الدقيق، وتوثيقها حسب الأصول ووفقاً للحقوق الإنسانية المعترف بها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وتستند على النظر في الشكاوى وفحصها وتحليلها على مراحل متعددة، فهي تخضع ابتداءً إلى مراجعة قانونية وعلمية شاملة. وقبل النظر في صحة الحالة ووجود انتهاك فعلاً يتم التحقق من توافر شروط صحة ومقبولية الحالة من حيث الشكل. فإن ثبت أن الشروط الشكلية متوافرة، يتم فحص أساس الحالة أو موضوعها وبالنتيجة فإنها قد تكون منطوية بالفعل على انتهاك للحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين أو لا تكون.

ويعطى اعتبار أساسي في عملية المراجعة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان فالمراجعة التي تستند على القانون الوطني وحده ليست كافية، ويتوجب فحصها كذلك من خلال التزامات الأردن، ومصر وتونس الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الإعلامية. فأحكام القانون الدولي التي تلتزم بها الدول العربية عموماً، وكل من الأردن وتونس ومصر خصوصاً، تشكل المرجعية الأولى والأسمى وحدا أدنى لا يجوز النزول عنه أو الانتقاص منه، وهي تسمو عند تعارضها مع القوانين الوطنية. فقد لا تتضمن الحالة انتهاكاً لأحكام القانون الوطني في الدول المذكورة ولكنها لا تكون كذلك بالنظر لالتزامات الأردن الناشئة عن القانون الدولي، وهذه الأخيرة هي الأساس. علاوة على أن الهيئات الرقابية الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والحريات الإعلامية تحدد مواقفها بالنسبة للدول في ضوء التزاماتها الدولية وليس على أساس أحكام قانونها الوطني.

إن المراجعة القانونية والعلمية للحالة أياً كان شكلها، توفر إطاراً معرفياً ومنهجياً من شأنه أن يجعل عملية النظر في الحالة ودراستها أكثر مصداقية، وبالأخص فيما يتعلق بالاستقصاء وجمع الأدلة في مجال حقوق الإنسان، وتحديد طبيعة الانتهاكات في ضوء اتفاقيات حقوق الإنسان المختلفة والمعايير الدولية المعمول بها. وقد ركزت المراجعة العلمية للحالات على مسألة الجمع الدقيق للمعلومات وتقصي الحقائق وفقاً للأصول والأساليب المتبعة في مجال رصد حقوق الإنسان، وكانت الغاية في هذا السياق هي محاولة البحث عن أدلة ومعلومات ذات مصداقية عالية حتى يكون بالإمكان القول بوجود انتهاك، فمجرد قيام أدلة على وجود الانتهاك من شأنه أن ينقل عبء الإثبات على الجهات التي صدر الانتهاك عنها لتثبت خلاف ذلك.

فإذا ثبت نتيجة المراجعة العلمية أن البيانات المدرجة في استمارة الشكوى، أو البلاغ أو الرصد الذاتي ليست كافية أو أن هناك بعض الجوانب التي يتعين جمع بيانات ومعلومات بشأنها، تعاد الاستمارة إلى الراصدين ليقوموا باستكمال البيانات

المطلوبة ضمن مدة محدودة ومحددة.

أما إذا كشفت المراجعة العلمية عن كفاية الأدلة والمعلومات الواردة في الاستمارة، أو عدم وجود تناقض بين مختلف البيانات المدرجة فيها وتوافر سائر شروط صحة الاستمارة تجري المراجعة العلمية لأساس الحالة أو موضوعها في ضوء الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والمبادئ المعتمدة دولياً في مجال الحريات الإعلامية.

وقد أفضت المراجعة العلمية للحالات إلى ضبط عمليتي حفظ الحالات أو السير بها والنظر في أساسها وموضوعها. فإذا توصلت المراجعة العلمية إلى أن الحالة ليس لها أساس أو أنها تفتقر لشروط صحتها كأن تكون مهنية أو عمالية محضة، أو أن إمكانية الحصول على أدلة بشأنها متعذرة في ضوء اعتبارات معينة من قبيل زوال الأدلة بسبب التأخر في تقديمها أو لأن المعلومات المتوافرة لدى المشتكي أو مقدم البلاغ محدودة لأنه أهمل في توثيق البيانات الأساسية والظروف المحيطة بها، فإن حفظ الحالة وعدم متابعة السير بها هو الحل الذي جرى العمل به.

أما في الحالات التي توصلت فيها المراجعة العلمية إلى كفاية المعلومات، أو معقولية الأدلة المتاحة أو موثوقيتها فقد شملت هذه المراجعة بحث أساس الحالة أو موضوعها. وقد تمت هذه العملية انطلاقاً من التزامات الدول العربية والدولية في مجال حقوق الإنسان والحريات الإعلامية لأنها المرجعية الأولى والأخيرة التي يتعين على أساسها تحديد وجود الانتهاك من عدمه.

تستند عملية مراجعة الحالات التي يتلقاها برنامج «عين» التابع لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي على إطار قانوني مرجعي واسع، فهي تأخذ بالحسبان القوانين الوطنية النافذة في الدول الثلاث المشمولة بآلية استمارات البلاغات والشكاوى، بالإضافة إلى التزامات تلك الدول الدولية الناشئة عن اتفاقيات حقوق الإنسان المختلفة التي تلتزم بها. والدول الثلاث المقصودة هنا هي: الأردن، ومصر، وتونس.

أما باقي الدول العربية الأخرى التي لم تستند عملية رصد انتهاكات الحريات الإعلامية فيها على تلقي بلاغات وشكاوى واقتصرت على الرصد من خلال ما ينشر في التقارير الدولية والوطنية، وفي وسائل الإعلام وما يرد المركز من معلومات، فإن عملية التحليل والرصد استندت على المعايير الدولية المعمول بها في مجال الحريات الإعلامية.

وبالنسبة إلى القوانين الوطنية كمرجعية في فحص الحالات وتحليلها، يمكن القول بأن القوانين التي جرى أخذها بالحسبان هي القوانين النافذة في كل من مصر وتونس والأردن التي تنظم الإعلام المرئي، والمسموع، والمطبوع والإلكتروني بالإضافة إلى قوانين العقوبات والدساتير الوطنية لتلك البلدان، والقوانين الناظمة للحق في الحصول على المعلومات.

ومن الجدير بالذكر هو أن المرجعية الأولى في الحكم على الحالة تكون للالتزامات الدولية ذات الصلة بالحريات الإعلامية وحقوق الإنسان، وذلك لأن هذه الالتزامات تعد بمثابة حد أدنى من الحماية لا يجوز النزول عنه أو الانتقاص منه في النظم القانونية الوطنية. وهي تسمو بموجب القانون الدولي على القوانين الوطنية، ولا يجوز للدول أن تتحلل منها أو تمتنع عن احترامها وضمانها بسبب مخالفتها لقوانينها الوطنية. فضلاً عن أن الدول الأطراف في اتفاقيات حقوق الإنسان بما

فيها تونس، ومصر والأردن التزمت بموجب هذه الاتفاقيات بأن تتخذ جميع الإجراءات والتدابير التشريعية، والإدارية، والقضائية وغيرها من أجل المواءمة بين التزاماتها الناشئة عن الاتفاقيات المذكورة وأوضاعها الوطنية. كما أن مراجعة أوضاع الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وفي إطار عمل المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حرية الإعلام أو حقوق الإنسان تتخذ من المعايير الدولية أساساً في هذه المراجعة، وفي تقييم واقع الحقوق والحريات فيها.

ومن أهم الصكوك الدولية التي تتبناها شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي كأساس وإطار مرجعي لعملها وأنشطتها في مجال رصد الحريات الإعلامية وتوثيقها الآتي: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما صدر عن مجلس حقوق الإنسان ومقرر الأمم المتحدة الخاص بحرية الرأي والتعبير من توصيات تتعلق بالحريات الإعلامية بوجه عام، وفي البلدان العربية بوجه خاص. وهي كلها تشكل بمجموعها وحدة متكاملة من المبادئ والمعايير التي لا مفر من احترامها وحمايتها لتعزيز الحريات الإعلامية.

وقد واجه برنامج «عين» العامل ضمن شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي عدداً من الصعوبات أهمها:

- الأسلوب الذي يستخدم في ارتكاب الانتهاك.
- امتناع الإعلاميين عن الإفصاح واللامبالاة في تقديم الشكاوى أو البلاغات.
- انخفاض الوعي الحقوقي.
- تداخل العمل الصحفي مع النشاط السياسي في بعض الحالات.
- رصد حالات الاعتداء على المدونين.
- الانتهاكات المرتكبة من خلال تطبيق القانون النافذ.
- التفاوت في البيئات السياسة والتشريعية في الدول المشمولة بعملية الرصد والتوثيق.

3. انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في الدول العربية: بانوراما عامة

يتزامن هذا التقرير مع ما يعتري الدول العربية من حراكات شعبية ومطالبات بالديمقراطية، وما يرافقها من اضطراب وانعدام للاستقرار، وهما سمتان ملازمتان للمراحل الانتقالية والتحولات الديمقراطية بوجه عام.

قام برنامج «عين» لرصد وتوثيق انتهاكات الحريات الإعلامية العامل تحت مظلة شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي، برصد ما وقع على الإعلام والإعلاميين من انتهاكات في عموم الدول العربية، وذلك من خلال متابعة ما نشر من معلومات حول هذه الانتهاكات في وسائل الإعلام المختلفة، وفي تقارير المنظمات الدولية والمحلية الحكومية وغير الحكومية. وقد جرت هذه العملية من خلال باحثين نهضوا بعبء هذه المهمة وقام هؤلاء الباحثون بالتحقق من

المعلومات التي حصلوا عليها من خلال البحث عن الحالة ذاتها من أكثر من مصدر ومقارنة ما نشر حولها لدى المصادر المختلفة معاً، وتوثيق ما ثبت من معلومات وأدلة نتيجة عملية البحث. وقد استثنوا الأردن وتونس ومصر من هذه العملية لأن البرنامج اعتمد على الاستمارات التي زودته بها فرق الرصد. ولكنه استعان بهذه الطريقة بخصوص هذه الدول للتأكد من شمولية الرصد. الذي نفذته الفرق ولمتابعة ما لم يتم رصده من الحالات والعمل على إعداد استمارات رصد، أو بلاغ أو شكوى بخصوصها.

وقد لاحظ البرنامج نتيجة رصد وتوثيق الانتهاكات أن هناك سمات واتجاهات عامة مشتركة بين الانتهاكات المرتكبة في سائر الدول العربية، وهي مسألة سيجري استعراضها وتحليل أسبابها ومسبباتها، كما سيتناول هذا الجزء من التقرير واقع الانتهاكات في سائر البلدان العربية وعرضاً لأبرزها وأهمها:

3/1: الاتجاهات العامة لانتهاكات الحريات الإعلامية في الدول العربية

كشفت عملية الرصد والتوثيق أنه رغم الاختلافات السياسية، والاجتماعية والمحلية بين الدول العربية فإن هناك سمات عامة مشتركة بين انتهاكات الحريات الإعلامية التي ارتكبت في مختلف الدول العربية وفيما يأتي عرض لأهم هذه الاتجاهات العامة المشتركة.

3/1/1: كثرة الانتهاكات الجسيمة

من الملاحظ أن الصفة الأغلب لعدد لا يستهان به من الانتهاكات المرتكبة في العام 2012 في مختلف الدول العربية، هي أنها تندرج ضمن الانتهاكات الجسيمة ويقصد بالانتهاكات الجسيمة في هذا السياق تلك الانتهاكات التي تتخذ شكل اعتداءات بدنية أو سالبة لحرية الصحفيين كأن يتعرض الصحفيون للضرب، أو للاحتجاز التعسفي أو غير القانوني، أو القتل أو التهديد بالقتل. وقد كان هذا النوع من الانتهاكات الأكثر انتشاراً في مصر، وتونس، وسوريا، والعراق، والأردن والصومال وفلسطين. وفي هذه الأخيرة كان مصدر هذه الانتهاكات سلطة الاحتلال في المقام الأول.

يبدو أن تزايد ارتكاب هذا النوع من الانتهاكات مرتبط بعمليات قمع الحراكات والاعتصامات الشعبية التي تزامنت مع الربيع العربي والمطالبات بالحرية والديمقراطية، فقد تمثل السياق الأهم لارتكاب هذه الانتهاكات بقيام الضحايا بتغطية الحراكات والاعتصامات، ما دفع السلطات الأمنية إلى قمع الصحفيين بشدة في محاولة منها لمنع تغطيتهم للوسائل القاسية والعنيفة المستخدمة من جانبها من خلال الاعتداء البدني عليهم، وضربهم، واحتجازهم وتكسير كاميراتهم. كما اشتملت بعض الحالات على انتهاكات جسيمة تمثلت بالقتل والتصفية الجسدية.

3/1/2: المصدر الأساسي لارتكاب الانتهاكات هو رجال الأمن والبلطجية

لاحظت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام أن الجهات الأكثر ارتكابا لانتهاكات الحريات الإعلامية هي الجهات الأمنية والبلطجية الذين يعملون بالتنسيق مع الجهات المذكورة، أو بمعرفتها أو على مرأى ومسمع منها دون أن تتدخل لمنعهم. ومن الطبيعي أن تكون النسبة الأكبر من الانتهاكات المرتكبة في العام 2012 صادرة عن الجهات الأمنية أو تسأل عنها هذه الجهات، وخاصة في ظل الأوضاع السائدة في البلدان العربية، وبالأخص تلك التي تمر بالربيع العربي وتكثر فيها الحراكات والاعتصامات

الشعبية، فهناك صراع حقيقي بين الشعوب العربية والنظم السياسية القائمة في بلدان الربيع العربي تستخدم فيه هذه الأنظمة أدوات القمع المتاحة بين أيديها في محاولة منها لإسكات الحراكات الشعبية، ومن بين الفئات التي يتم استهدافها من قبل الهيئات والجهات الأمنية الإعلاميون لكونهم يقومون بكشف ممارسات الأجهزة الأمنية وفضحها على الملأ.

3/1/3: ازدياد هامش الحرية الإعلامية مع ظاهرة الربيع العربي

إذا كانت حرية الإعلاميين في النشر والتعبير ضيقة جداً قبل اندلاع الثورات العربية والحراكات المطالبة بالحرية والديمقراطية، إلا أن هامشها عقب هذه الثورات أضحى أوسع بكثير، فزال الخوف لدى الكثير من الإعلاميين، وأخذوا ينشرون مواد إعلامية ما كانوا يجرأون على نشرها قبل ذلك. لقد أدت ظاهرة الربيع العربي إلى ارتفاع سقف الحرية في بلدان الربيع العربي على وجه الخصوص، والمقصود هنا سقف حرية الإعلام والنشر. ولكن هناك ظاهرة مضادة لها نشأت كذلك للسبب ذاته، فمع مجيء حكومات ذات توجهات أيديولوجية معينة ظهرت ممارسة تتمثل في قيام الحزب الذي تتبع الحكومة الجديدة إليه بإتباع سياسة لتكميم الأفواه المعارضة من الإعلاميين لسياسات هذه الحكومة وتوجهاتها، ومنعهم من التغطية والتعبير عن آرائهم، وإن اقتضى الأمر الاعتداء بدنياً ولفظياً عليهم.

3/1/4: كثرة الاعتداءات المرتكبة من أشخاص عاديين ومصادر مجهولة

من السمات المشتركة بين الانتهاكات المرتكبة في اغلب الدول العربية أن جزءاً مهماً منها قد وقع من أشخاص عاديين مثل البلطجية، وبرلمانيين، ورجال أعمال وشخصيات حزبية بالإضافة إلى انتهاكات عديدة ارتكبت من قبل أشخاص مجهولين من خلال تهديد عبر الهاتف، أو التعرض للإعلاميين بالضرب أو الشتم دون أن تكون هويتهم معروفة. وكذلك الحال بالنسبة إلى حجب المواقع والقتل. إن هذه الظاهرة ترتبط بسياسة أوسع وأشمل تنتهجها السلطات العامة في الدول العربية المختلفة وهي سياسة الإفلات من العقاب التي سيرد ذكرها لاحقاً.

3/1/5: تعدد الاعتداءات على صحفيين أجانب

وهي مسألة ترتبط بالاهتمام الصحفي والإعلامي العالمي بتغطية أحداث الثورات العربية، فقد استأثرت مجريات الحراكات الشعبية على اهتمام وسائل الإعلام العالمية والأجنبية، وباتت بلدان الربيع العربي موئلاً للإعلاميين والصحفيين من شتى الدول، ولأن الانتهاكات الجسيمة للحريات الإعلامية في العالم العربي ارتبطت بصورة كبيرة بتغطية الحراكات الشعبية والمسيرات، فكان للإعلاميين الأجانب نصيب من هذه الانتهاكات.

3/1/6: شيوع سياسة الإفلات من العقاب

اشتركت الدول العربية جميعها في سياسة الإفلات من العقاب التي تنتهجها بحق مرتكبي الاعتداءات الجسيمة على الحريات الإعلامية. فالدول ملزمة في حالة وقوع قتل على الإعلاميين، أو تعذيب، أو معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، بإجراء تحقيق مستقل في تلك الحالات يفضي إلى مساءلة ومحاكمة الذين يشتبه بتورطهم بارتكابها ومعاقبتهم.لقد ارتكبت انتهاكات جسيمة في كل بلدان الربيع العربي، إضافة إلى دول أخرى كالصومال، والعراق ومرت دون تحقيق وملاحظة لمن شاركوا بارتكابها أو سكتوا عنها.

3/1/7: الفجوة الواسعة بين التشريعات الوطنية والمعايير الدولية لحرية الإعلام

من أبرز الاتجاهات العامة التي استخلصتها الشبكة في مجال الحريات الإعلامية، أن التشريعات الوطنية الناظمة للحريات الإعلامية، ولممارسة العمل الإعلامي، ولحرية الرأي والتعبير وحقوق الإعلاميين ما زالت تشكل هي بذاتها مصدراً مهما لانتهاكات الحريات الإعلامية.فالأصل أن السلطة الاستنسابية الممنوحة للدولة لتنظيم ممارسة الحريات العامة والحقوق الإنسانية يجب أن تمارسها الدولة لإيجاد تنظيم فعال يضمن ممارسة هذه الحقوق ويحميها وليس لتقييدها وتكبيلها وحرمان الناس منها.

ويبدو من واقع التشريعات المعمول بها في البلدان العربية أن هذه الحقيقة ليست واردة في بال حكومات هذه الدول، فهي على المستوى الدولي تلتزم بالتزامات قانونية محددة في مجال الحريات الإعلامية وحقوق الإنسان وفي مقدمتها اتخاذ التدابير التشريعية المناسبة للمواءمة بين الالتزامات الدولية والأوضاع التشريعية الوطنية بغية تمكين الناس من ممارسة حقوقهم بحرية وبفعالية، والملاحظ أن عدداً كبيراً من الدول العربية لم يف بهذا الالتزام، بل بالعكس سنت بعضها في السنوات الأخيرة تشريعات تنتهك بصورة واضحة التزاماتها الدولية الناشئة عن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبالحريات الإعلامية وحرية الرأي والتعبير.لقد أقرت الدول العربية تشريعات تعرقل الممارسة الفعالة والفعلية للحريات الإعلامية المكفولة في اتفاقيات حقوق الإنسان، وفي دساتيرها الوطنية علاوة على أن السواد الأعظم منها ما زال يستخدم قانون العقوبات كوسيلة لملاحقة الإعلاميين عن ما ينشرونه من أفكار ومعلومات وتقارير تندرج ضمن حرية الرأي والنشر والتعبير ولا يجوز أن تكون محلاً للتجريم، والملاحقة والمعاقبة فلا يجوز مثلاً - بحسب المعايير الدولية - محاكمة صحفي عن مادة نشرها تضمن انتقاداً لسياسات وتوجهات رئيس الدولة.

3/2: أبرز انتهاكات الحريات الإعلامية في الدول العربية

يسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على أبرز الانتهاكات الواقعة على الإعلام في الدول العربية، مع مراعاة أن التقرير أفرد مساحات واسعة لكل من: مصر، الأردن وتونس، والتي قام فريق شبكة «سند» برصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة في هذه الدول الثلاث ومقابلة الضحايا فيها من الصحفيين، في حين اكتفى التقرير بعرض لأهم الانتهاكات في باقي الدول العربية استناداً إلى عمليات رصد اعتمدت على شركاء الشبكة في هذه البلدان، بالإضافة إلى متابعة ما ينشر في وسائل الإعلام وبيانات المنظمات الإقليمية والدولية، وأيضاً الاتصالات المباشرة التي قام بها الباحثون في شبكة «سند».

وفيما يلي عرض لأبرز هذه الانتهاكات تباعاً لكل دولة مرتبة حسب ورودها في مادة التقرير:

مصر:

تمر مصر بمرحلة انتقالية تتصارع فيها قوى مختلفة, وقد اتخذ الصراع فيها شكل استقطاب حاد بين الإسلاميين وبين القوى العلمانية واليسارية, بالإضافة إلى أصحاب النفوذ من بقايا النظام السابق. وفي ظل هذه الظروف, سعت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي في رصدها وتوثيقها لانتهاكات الحريات الإعلامية في مصر أن تكون حيادية تماماً, وأن تقوم بعملها بموضوعية بصرف النظر عن مزاعم هذا الفريق أو ذاك. ففي ظل ظروف كتلك التي

تمر بها مصر الآن, ربما لا يكون يسيراً القيام بعملية رصد وجمع للمعلومات بشكل محايد, فثمة خوف من أن تكون المعلومات التي يتم الحصول عليها غير دقيقة لأن مصدرها يميل إلى اتجاه معين من الاتجاهات المتصارعة. كما أن هناك خشية من المبالغة في وصف المشكلات التي يتعرض لها الإعلاميون إذا كان مصدرها ينتمي إلى اتجاه مخالف لاتجاه المشتكى عليه على سبيل المثال أو من الكشف عنها إذا كان مصدرها يحظى بدعم الإعلامي ذي صلة به. ولهذا السبب, اتخذت عملية تقصي الحقائق وجمع المعلومات بخصوص انتهاكات حريات الإعلام في مصر طابعاً خاصاً غايته ضمان حيادية المعلومة وموضوعية الاستنتاج.

وبالرغم من أن عام 2012 كان هو العام الأول للشبكة في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات في مصر, إلا أن الشبكة لاحظت أن هناك قبولاً للفكرة في مصر بدليل العدد الكبير من الحالات التي استقبلتها الشبكة أو رصدتها من خلال فريق الرصد المصري التابع لها. فقد وصل إلى برنامج «عين» لرصد وتوثيق انتهاكات الحريات الإعلامية (التابع للشبكة) ما يربو على (310) حالات موزعة على شكاوى, وبلاغات وحالات رصد ذاتي.

واقع الشكاوى في مصر

قامت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي بفحص وتحليل ما وردها من شكاوى وبلاغات. بالإضافة إلى الحالات التي رصدتها الشبكة بشكل ذاتي. وقد ظهر للشبكة أن هذه الحالات تنطوي على عدد من الاتجاهات العامة التي سيتناولها التقرير أدناه. كما سيتضمن التقرير عرضاً لعدد من أبرز الحالات التي ترتبط بهذه الاتجاهات أو تعالج مسائل وموضوعات تثير جدلاً في مجال رصد الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين.

الاتجاهات العامة المتعلقة بالحالات التي رصدتها الشبكة

توصلت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي من واقع الحالات التي قامت باستقبالها أو رصدها سواء على شكل شكاوى أم بلاغات أم حالات رصد ذاتي, إلى عدد من الاستنتاجات التي تكشف عن اتجاهات عامة يمكن إيجازها كالآتي:

الحالات المتعلقة باعتداءات عرضية وغير مقصودة

من المسائل اللافتة للانتباه أن هناك عدداً من الحالات التي قامت الشبكة برصدها تتعلق باعتداءات وقعت على عدد من الإعلاميين المصريين وكانت عرضية وغير مقصودة.

كثرة الحالات المتعلقة بمطالبات مالية وعمالية

رغم أن شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي لا يدخل ضمن مجال عملها رصد وتوثيق الحالات المتعلقة بحقوق عمالية أو بمطالبات وموضوعات مهنية إلا أنها تلقت العشرات من الشكاوى التي تندرج ضمن هذا النوع من المطالبات . وقد كان لافتاً للنظر أن جزءاً كبيراً من الحالات التي استقبلتها الشبكة والمتعلقة بحقوق ومطالبات عمالية ومهنية, جاء على شكل شكاوي وليس كبلاغات أو استمارات رصد ذاتي خلافاً لما عليه الحال بالنسبة للمشكلات التي تعرض لها الإعلاميون أثناء قيامهم بعملهم. كما شملت هذه الشكاوى طيفاً واسعاً من المؤسسات الإعلامية مثل: موقع البديل الإلكتروني, جريدة الشعب, جريدة الغد, جريدة الأهرام, جريدة أخبار اليوم, جريدة

الدستور, وقناة التحرير.

تركزت هذه الشكاوى على الفصل التعسفي, عدم دفع المرتبات, الاحتجاج على سياسات رئاسة التحرير, إحالة صحفيين إلى التحقيق داخل المؤسسة الإعلامية, وقف برنامج ما أو النقل إلى قسم آخر.

تدل كثرة الشكاوى التي وصلت إلى الشبكة بخصوص مطالبات مهنية وعمالية, أن الأوضاع المهنية وظروف عمل الإعلاميين المصريين ليست مستقرة, وأن هناك غياباً واضحاً لمرجعية فعالة وقوية ترعى شؤونهم ومطالبهم, كما تشير كذلك إلى استقواء المؤسسات الإعلامية على الإعلاميين, وعلى حقوقهم العمالية والمهنية, وهي مسائل لا تقوم الشبكة برصدها وتوثيقها لأنها تعنى بالانتهاكات المتعلقة بالحريات الإعلامية تحديداً, ولكن ذلك لا يمنعها من الإشارة لهذه المسألة كقضية عامة تتعلق بظروف العمل التي يمارس فيها إعلاميو مصر عملهم.

استحالة تحديد المسؤولين عن الاعتداء في عدد من الحالات

في العديد من الحالات التي قامت الشبكة برصدها أو باستلام بلاغات أو شكاوى بشأنها, تبين أن هناك استحالة في تحديد المسؤولين أو الجهات المتورطة بالاعتداء لأسباب مختلفة منها أن الاعتداء وقع في ظرف احتكاك ومناوشات جعلت من العسير التعرف على المسؤولين أو المتورطين, أو أن مصدر الاعتداء جماعة كبيرة من الناس.

تعدد الحالات المتعلقة بمشكلات تقع بين الإعلاميين أنفسهم

قامت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي باستلام عدد من الشكاوى والبلاغات المتعلقة باعتداءات ومشكلات وقعت بين الإعلاميين أنفسهم, أي أن مصدر الاعتداء كان إعلامياً. وكقاعدة عامة لا تقوم الشبكة برصد وتوثيق هذا النوع من الاعتداءات, ولكن بسبب تعدد الحالات المتعلقة بمشكلات واعتداءات مماثلة حرصت الشبكة على الإشارة لهذه المسألة وتحليلها لأنها تعكس واقعاً قد يمس العمل الإعلامي.

عدم اهتمام الإعلاميين بتوثيق الاعتداءات التي تقع عليهم

كشفت تجربة الشبكة في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الحريات الإعلامية عن عدم اكتراث الإعلاميين المصريين بموضوع توثيق تفاصيل الانتهاكات أو الاعتداءات التي يتعرضون لها, وما يدلل على هذا الاستنتاج أن العدد الأكبر من الحالات التي وصلت إلى الشبكة كانت على شكل استمارات رصد ذاتي وليس على شكل شكاوى أو بلاغات, ما يعني أن الإعلاميين المصريين لا يحفلون كثيراً بمسألة توثيق المشكلات والاعتداءات التي تنال من حرياتهم الإعلامية أو حقوقهم الإنسانية.

ولا تقف هذه المسألة عند حدود الاهتمام بعملية الرصد والتوثيق, ولكنها تمتد إلى أنهم يقصرون في عدد من الحالات في توثيق العناصر الأساسية المتعلقة بالمشكلات والاعتداءات التي يتعرضون لها. ففي بعض الحالات, لم يقم المعتدى عليهم بتحديد المسؤولين عن الاعتداء. وفي حالات أخرى, لم يتمكن المشتكون من تحديد وقت وقوع الحادثة. كما كشفت العديد من الحالات أن الإعلاميين المعتدى عليهم لا يقومون بتقديم بلاغات أو شكاوى بخصوص الاعتداءات الجسيمة التي يتعرضون لها, وبرر عدد كبير منهم هذا الموقف بعدم أهمية مثل هذا الإجراء وبأنه بلا جدوى, وبأنه لن يثمر عن أية نتيجة تذكر ولن يساهم بإنصافهم.

عرض لأبرز الحالات وتحليلها:

يتناول هذا البند من الملخص بالعرض عددا أبرز الحالات التي قامت الشبكة برصدها سواء على شكل شكوى أم بلاغ أم استمارة رصد ذاتي. ولا يعني وصف هذه الحالات, بأنها الأبرز أنها أهم من غيرها ولكنها تتعلق بالاتجاهات المذكورة أعلاه وبمسائل محل نقاش وتثير عدداً من الأسئلة المهمة في مجال الرصد والتوثيق عموماً, وبالنسبة للحالات المتعلقة بالإعلاميين المصريين على وجه الخصوص وهي:

- شكوى الصحفي زكي محمد بهلول بحصول مشادات كلامية بينه وبين مواطنين.
- الحالة الخاصة بمنع أحد ضيوف برنامج الإعلامي يسري فودة من الظهور على قناة (أون تي في).
- شكوى الصحفي أحمد نجيب من قناة النيل الإخبارية بتطاول صفوت حجازي عليه أثناء تقديمه للنشرة الإخبارية.
- حالة الكاتب الصحفي إبراهيم عبد المجيد المتعلقة بمنع مقاله الأسبوعي في جريدة الأخبار من النشر.
- شكوى المراسل الصحفي مصطفى محمد حسن من جريدة الدستور بخصوص منعه من التغطية.
- شكوى الصحفي سعيد علي أحمد من موقع مصراوي المتعلقة بفصله من العمل دون إبداء الأسباب.
- شكوى المصور الصحفي محمد أسد أحمد بتعرضه لاعتداء بقنبلة غاز وللرشق بالحجارة.
- الحالة المتعلقة بمنع الإعلامية دنيا عبد الرحمن من دخول قناة التحرير لتقديم برنامجها اليومي.
- الحالة المتعلقة بوقف قناة الفراعين الفضائية لمدة شهر وتوجيه إنذار لها بسحب ترخيصها.
- حالة الاعتذار عن نشر مقال الصحفي صبري غنيم من جريدة أخبار اليوم.

واقع الانتهاكات الماسة بحرية الإعلام وحقوق الإعلاميين المصريين

كشفت الانتهاكات التي قامت الشبكة بتوثيقها والتحقق من وقوعها بحق الإعلام والإعلاميين في مصر عن عدد من المسائل والقضايا المهمة, وعن اتجاهات عامة ينبغي الانتباه إليها وإيجازها كالآتي:

استخدام الإجراءات والتدابير الاحتجازية والسالبة للحرية بحق الإعلاميين

من اللافت للنظر أن السلطات العامة, والأجهزة الأمنية والنيابة العامة في مصر ما زالت تلجأ إلى التدابير الاحتجازية والسالبة للحرية بحق الإعلاميين بكثرة. ففي حالات مختلفة ومتنوعة تمثلت الانتهاكات بالقبض على الإعلامي وتوقيفه وإيداعه الحبس وهو إجراء ليس مقبولاً مطلقاً في إطار ممارسة العمل الإعلامي.

كثرة الانتهاكات الجسيمة بحق الإعلاميين

اتسمت الانتهاكات التي قامت الشبكة بتوثيقها في عام 2012 بأن عدداً كبيراً يندرج ضمن الاعتداءات الجسيمة. وقد شملت هذه الانتهاكات الضرب,

حجز الحرية، المعاملة القاسية واللاإنسانية، والتهديد بالقتل. وجزء منها كان جماعياً، بمعنى أنه لم يقع على إعلامي بمفرده ولكن على مجموعة من الإعلاميين.

تعتقد شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن ازدياد عدد الانتهاكات الجسيمة في مصر سببه كثرة الاحتكاكات بين رجال الأمن والإعلاميين بسبب الظروف السائدة في مصر، فالإعلاميون يحرصون على تغطية المسيرات والاعتصامات التي يقوم رجال الأمن بقمعها، أو منعها أو مهاجمة منظميها ولهذا السبب يقوم رجال الأمن باستهداف الإعلاميين وضربهم، واحتجازهم وتهديدهم منعاً لهم من القيام بتغطية ما بدر عنهم تجاه المتظاهرين أو لإخفاء الأدلة التي حصل عليها الإعلاميون والتي تكشف اعتداءات رجال الأمن على المسيرات والمظاهرات.

تنوع المصادر والجهات التي تقف وراء الانتهاكات

لاحظت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن الانتهاكات التي ارتكبت بحق الإعلاميين المصريين تورطت فيها أكثر من جهة، فهناك انتهاكات تسأل عنها الأجهزة الأمنية والجيش. وهناك انتهاكات تسأل عنها الحركات والأحزاب السياسية المختلفة. وأخرى تورط فيها أشخاص من ذوي النفوذ السياسي أو المالي. بالإضافة طبعاً إلى تلك التي وقعت من قبل مؤسسات إعلامية وهي تخرج من نطاق عمليات الرصد التي تقوم بها الشبكة. كما تورط بهذه الانتهاكات أشخاص من الخارجين عن القانون وبلطجية يعملون لحساب جهات أو أشخاص ذوي نفوذ، وهي ظاهرة لا تقتصر على مصر، ولكنها أضحت تشمل سائر الدول العربية، فالإعلاميون باتوا أداة الكشف عن الحقيقة وتوثيقها وهو ما لا يرغب به الجميع في العالم العربي على ما يبدو.

تنوع الحقوق والحريات التي مستها الانتهاكات

على الرغم من أن الانتهاكات الجسيمة من اعتداء بدني، واحتجاز، وتهديد بالقتل كان لها نصيب وافر من بين الانتهاكات التي وقعت على الإعلاميين المصريين في عام 2012، إلا أن ذلك لا يعني أنه لم يكن هناك حيز معتبر لانتهاكات أخرى. فقد طالت الانتهاكات الماسة بحقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية طيفاً واسعاً من الحقوق الإنسانية المعترف بها في اتفاقيات دولية تلتزم بها مصر، وفي الدستور المصري. ومن بين أهم الحقوق التي كانت محلاً للانتهاك: الحق في الحياة، تحريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، الحرية الشخصية وتحريم الاحتجاز القانوني والتعسفي، المحاكمة العادلة، حرية الإعلام والنشر والتعبير والحق في حرية مزاولة العمل الصحفي وحرية الانضمام إلى الجمعيات والنقابات.

انتهاكات سببها اتخاذ تدابير الحماية الكافية

كشفت الانتهاكات التي قامت الشبكة بالتحقق من وقوعها وتوثيقها في عام 2012 عن انتهاكات وقعت على الإعلاميين المصريين بسبب عدم اتخاذ الجهات الرسمية المختصة، وبالذات الأمن العام، لتدابير الحماية اللازمة لصالح قيام الإعلاميين بعملهم. فثمة جزء من الإصابات والاعتداءات التي وقعت على الصحفيين لم يكن مصدر الاعتداء فيه جهات رسمية وإنما جماعات من أشخاص عاديين، وأحياناً كانت إصابات بالغاز أو بعيار ناري نتيجة عدم تحوط رجال الأمن

عند قيامهم بفض الاشتباكات والصدامات. إن التزام الجهات الرسمية إزاء حقوق الإعلاميين وحرياتهم لا يقتصر على عدم ارتكاب الانتهاك فحسب ولكنه يمتد كذلك ليشمل التدخل ومنع الآخرين من انتهاك حقوق الإعلاميين وحرياتهم. وقد رصدت الشبكة حالات أصيب فيها صحفيون بسبب القنابل المسيلة للدموع والرصاص الذي أطلقه رجال الأمن دون مراعاة من جانبهم للإعلاميين الذين يقومون بتغطية الصدامات والاشتباكات والمسيرات.

استخدام القانون والإحالة للقضاء لتقييد الحريات الإعلامية

دلت الانتهاكات التي لحقت بالإعلاميين المصريين على أن القوانين والتشريعات المصرية ما زالت تتضمن قيوداً كبيرة على حرية الإعلام والنشر والتعبير, وهي مسألة سيتعرض لها التقرير لاحقاً, ولكن اللافت للنظر أن قانون العقوبات ما زال يستخدم ضد الإعلاميين المصريين عن أفعال تعد ضمن ممارسة حرية الإعلام ويحال على أساسها إعلاميون إلى المحاكم لمحاكمتهم بجرائم قد تصل عقوبتها مدى الحياة. فقانون العقوبات المصري لعام 1937 وتعديلاته ما زال يتضمن نصوصاً تجريمية تخالف الحقوق والحريات المكفولة بالدستور وبالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية, وبالذات المادة (19) من هذا الأخير. فالمادة (80) من هذا القانون تعاقب بالحبس مدى الحياة مع الأشغال الشاقة على وصول أنباء لبلد أجنبي يعد عدواً لمصر, فيمكن معاقبة أي إعلامي ينشر معلومات تنطوي على انتقاد للحكومة أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو تتعلق بالفساد وسوء المعيشة ووصلت بالنتيجة إلى بلد عدو.

كما تعاقب المادة (86) بالحبس على التحريض أو الدعوة إلى تعليق الدستور أو القوانين, كما تعاقب المادة (98/ب) كل من يدعو إلى تغيير المبادئ الأساسية للدستور أو للنظام السياسي, كما تعاقب المادة(102) مكرر على نشر الأخبار أو الإحصاءات أو الشائعات التي قد تؤدي إلى الإخلال أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة. وتعاقب المادة(176) الصحفيين بالحبس مدة تصل إلى ثلاث سنوات إذا قاموا بتحريض مجموعة من الناس على كراهية أو الحط من جماعة أخرى إذا كان هذا التحريض يدغدغ السلام الاجتماعي. وتعاقب المادة (179) على إهانة رئيس الجمهورية بالحبس مدة تصل إلى ثلاث سنوات. كما أن هناك نصوصاً تسمح بحبس الصحفيين وتقديمهم ما بين(10 - 30) ألف جنيه مصري لإهانة رئيس دولة أجنبية.

أما فيما يخص قانون نقابة الصحفيين رقم (76) لسنة 1970, فإن المادة (65) منه لا تجيز لأحد العمل في الصحافة ما لم يكن أسمه مسجلاً كعضو في النقابة. وتحظر المادة (103) من القانون على دور النشر والمؤسسات الصحفية استخدام أحد من غير أعضاء النقابة.

وقد جرم القانون ذاته في المادة (115) منه كل من يخالف ما جاء في المادتين (65) و(103) المشار إليهما, فجاء في نص المادة (115) الآتي:«مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب كل من يخالف المادتين (65)و(103) بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز (300) جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويعاقب بنفس العقوبة كل شخص غير مقيد في جداول النقابة ينتحل لقب الصحفي».

أما قانون الصحافة رقم (96) لسنة 1996, فهو يشترط الترخيص المسبق لإصدار صحيفة. وتعاقب المادة (22) منه كل من تعرض للحياة الخاصة للمواطنين,

أو طعن في إيمان الآخرين أو تناول مسلك المشتغل بالعمل أو الشخص ذي الصفة النيابية بالحبس لمدة عام وبالغرامة.
وتعاقب المادة (28) منه الصحفي الذي يمتنع عن نشر تصويبات للبيانات الكاذبة أو الوقائع التي سبق وأن نشرت في صحفهم بالحبس لمدة لا تقل عن (3) أشهر وغرامة تتراوح بين (1000-4000) جنيه.

إن النصوص والمواد المشار إليها أعلاه تشكل قيوداً غير معقولة ولا مبررة على حرية الإعلام والنشر, فهي تمنع ممارسة العمل الإعلامي بحرية, وتتضمن عقوبات سالبة للحرية وغرامات باهظة, وتلزم الصحفي بالانتماء إلى النقابة وتعاقب كل من يمارس العمل الصحفي بالحبس إن لم يكن مسجلاً بالنقابة, وهي قيود تخالف بوضوح المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والنشر والإعلام. كما أنها تتيح كذلك استخدامها بحكم نصوصها الواسعة.

وبالفعل هذا ما لاحظته الشبكة فهناك إساءة استخدام واسعة النطاق لعقوبات الحبس والغرامات ضد الإعلاميين في مصر, الأمر الذي يشكل مخالفة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي أكدت المحكمة الدستورية في مصر أن المادة الثانية منه تلزم الدول بجميع سلطاتها التنفيذية, والتشريعية والقضائية وغيرها بحماية الحقوق والحريات التي نص عليها العهد. كما أكدت المحكمة كذلك أن «مصر من الدول المصادقة على العهد, ومن ثم فإنه ـ وفي مجال التزام الدول المصادقة ومفهوم المادة 2 المذكورة ـ لا يجوز احتجاج الدولة بأن تشريعاتها الداخلية لا تسمح بهذا التطبيق, ولا يجوز لها الاحتجاج بأن دستورها وقوانينها يعفيانها من التزاماتها الدولية التي ارتضتها بالانضمام طواعية إلى العهد الدولي. ومن ثم فالمحكمة لها أن تمتنع عن تطبيق القانون الدولي في حالة كونه مخالفاً للالتزام الدولي, وقد اتخذت الحكومة الدستورية العليا في مصر المستوى الذي تلتزم به الدول الديمقراطية في قواعدها القانونية, وفي احترام حقوق المواطنين, والحريات معياراً وضابطاً لرقابتها الدستورية».

تعتقد الشبكة أن ما جاء في حكم المحكمة العليا الدستورية ينبغي أن يشكل أساساً لتعامل سائر السلطات بما فيها التشريعية والقضائية مع الحريات الإعلامية والقوانين الناظمة لها.

أبرز الانتهاكات الماسة بالحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في مصر

يتضمن هذا القسم من التقرير عرضا موجزا لأهم الانتهاكات التي رصدتها الشبكة وقامت بتوثيقها في مصر والمرتكبة في العام 2012، وهي لا تشكل كل الانتهاكات التي جرى توثيقها من جانب برنامج «عين» ولكنها الانتهاكات الأكثر جسامة. علاوة على أنها تعكس بشكل واضح الاتجاهات العامة لانتهاكات الحريات الإعلامية دون أن يعني ذلك مطلقا عدم أهمية الانتهاكات الأخرى التي قامت الشبكة برصدها وتوثيقها في مصر.

وتشمل هذه الانتهاكات تلك التي وقعت ونالت من الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين بسبب سلوكيات وأفعال معينة (الانتهاكات الناتجة عن ممارسات). ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

الانتهاكات المتعلقة بالحق في الحياة

تمكن برنامج «عين» التابع للشبكة من رصد عدد من الانتهاكات التي ارتكبت في مصر، وكانت تتعلق بالتهديد بالاعتداء على الحق في الحياة أو بالتهديد بالحرمان منه. وفيما يأتي عرض لأبرز الحالات المنطوية على هذا النوع من الانتهاكات:

- وفاة الصحفي الحسيني أبوضيف من جريدة الفجر بطلق ناري أصيب به أثناء تغطيته أحداث قصر الاتحادية.

- تهديد الصحفي عبد الله الدالي من جريدة الوطن بالقتل أثناء تغطيته مع زملاء له العملية الانتخابية في إحدى دوائر الفيوم.

- تهديد إعلاميين وعاملين في مدينة الإنتاج الإعلامي بالتهديد بالقتل من قبل منتمين لإحدى الجماعات الدينية.

- الانتهاكات المتعلقة بالحق في تحريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

يعد هذا النوع من الانتهاكات الأكثر ارتكابا وشيوعا من بين الانتهاكات التي قامت الشبكة برصدها وتوثيقها في مصر أسوة بما عليه الحال في سائر الدول العربية بما فيها تونس والأردن، وفيما يأتي أبرز هذه الانتهاكات:

- الاعتداء بدنيا على الصحفي بالمسائية ومدير تحرير النور أيمن عبد الواحد محمد أثناء أحداث محيط وزارة الداخلية.

- تعذيب الصحفي عبد الرحمن محمد عبد الرحمن مشرف من قبل أفراد الشرطة أثناء تغطيته لأحداث العباسية.

- الاعتداء البدني على الصحفي كرم السيد محمد عطا الله من قبل رجال الأمن العام.

- الاعتداء بدنيا على المصور الصحفي عبدالرحمن يوسف وقطع جزء من أذنه.

- الاعتداء بدنيا بالضرب المبرح على الصحفي محمد ر أفت عبد الله.

- الاعتداء البدني الجسيم على الصحفي خالد عبد الخالق الدويك من قبل أفراد من الجيش.

- الاعتداء بدنيا بالضرب على الصحفي محمد إبراهيم طعيمة.

- الاعتداء بالضرب على الصحفي أحمد غنيم والمصور الذي كان برفقته.

- الاعتداء بالضرب المبرح على مصور جريدة الشروق رافي شاكر من قبل رجال الأمن.

الانتهاكات المتعلقة بالحرية الشخصية وبتحريم الاحتجاز غير القانوني

يعد هذا النوع من الانتهاكات هو الآخر من بين انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين الإنسانية المتكررة والشائعة في مصر. وقد لاحظت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن الانتهاكات الماسة بحق الإعلاميين بالحرية الشخصية وعدم جواز حرمانهم للحرية بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي ترجع إلى القوانين النافذة في مصر التي ما زالت تتضمن عددا من جرائم النشر والرأي التي يعاقب عليها بالحبس وهي مسألة جرى تناولها في هذا التقرير سابقا، وإلى ممارسات شائعة بحق الإعلاميين من جانب الأجهزة والجهات الأمنية. وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

- احتجاز الصحفي عامر خميس من قبل قوات الشرطة العسكرية.

- احتجاز فريق قناة الجزيرة الإخبارية المكون من هويدا طه ومينا فوزي والصحفي كريم البحيري في منطقة شبرا الخيمة.

- احتجاز الصحفي مصطفى عبدالحميد بدير بصورة غير قانونية في قسم الشرطة بكفر المرابعين.

- احتجاز مراسل قناة مصر 25 حسن سيد خضري من قبل الشرطة العسكرية.

- حجز حرية الصحفي خالد سلحوب من قبل أفراد من الأمن والجيش.

الانتهاكات المتعلقة بحرية الإعلام والنشر

رصدت الشبكة وقوع عدد من الانتهاكات الماسة بشكل أساسي بحرية الإعلام والنشر لوحدها والتي لم تقترن بانتهاك أي حق آخر من الحقوق الإنسانية المعترف بها كوسيلة للتعرض لحرية الإعلام وعرقلتها. وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

- إحالة الإعلامي توفيق عكاشة إلى القضاء لمحاكمته عن أقوال صدرت عنه بمناسبة ممارسته لعمله الإعلامي.

- إحالة رئيس تحرير جريدة الدستور المصرية إلى القضاء وتوقيفه عن مواد صحفية قام بنشرها دون أساس قانوني.

- مصادرة أعداد من جريدة الدستور من قبل النيابة العامة المصرية.

- الرقابة المسبقة التي يمارسها وزير الإعلام على برامج قناة النيل للأخبار.
- منع مقال للكاتب والصحفي يوسف القعيد من النشر بجريدة الأخبار.

- منع مقال الكاتبة الصحفية عبلة الرويني من النشر بجريدة الأخبار.
- اتهام جيهان منصور من قناة دريم من الدكتور عصام العريان بالحصول على أموال لانتقاد الإخوان المسلمين.

- منع مراسلتي موقع مصراوي جهاد الشبيني وآية رمزي من تغطية الانتخابات البرلمانية في إحدى لجان محافظة القليوبية.

- منع فريق بي بي سي من الخروج من منزل المرشح أحمد شفيق ومصادرة أشرطة التسجيل منه بالقوة ومنعه من نشرها.

الأردن:

يمكن القول بوجه عام أن الشكاوى والبلاغات التي تلقتها «الشبكة» والحالات التي قام مركز حماية وحرية الصحفيين برصدها في العام 2012 كانت أكثر من تلك التي استقبلها في العام 2011, فقد بلغ عدد الحالات التي قامت الشبكة بإدراجها في سجل الشكاوى والبلاغات وحالات الرصد (78) حالة. بينما في العام 2012, استقبلت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي من خلال برنامج «عين» (96) حالة. وقد توصلت شبكة «سند» من خلال دراسة وتحليل الحالات التي وصلتها عن مزاعم وانتهاكات للحريات الإعلامية في الأردن, إلى جملة من المسائل والاتجاهات العامة والأمر ذاته يقال بالنسبة إلى الانتهاكات التي قامت بالتحقق من وقوعها وتوثيقها.

واقع الشكاوى في الأردن:

قامت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي بفحص ودراسة ما وردها من شكاوى وبلاغات, علاوة على الحالات التي قامت برصدها ذاتياً. وقد تبين للشبكة أن هذه الحالات تعكس اتجاهات عامة محددة سبق رصدها وما زالت قائمة إلى الآن, ويمكن إيجاز هذه الاتجاهات العامة كالآتي:

تراجع ظاهرة عدم الإفصاح عن الاعتداءات من جانب الإعلاميين

لقد كان الإعلاميون الأردنيون في السابق يحجمون عن الكشف عن المشكلات والاعتداءات التي تقع عليهم بمناسبة ممارستهم لأعمالهم, ومهامهم وأنشطتهم الإعلامية, إلا أن الحالات التي استقبلها برنامج»عين» في هذا العام تكشف بوضوح حقيقة أن الإعلاميين في الأردن باتوا يبادرون إلى الكشف عن الاعتداءات التي تطالهم, ولم يعد لديهم عقبات أو مخاوف من ذلك.

وتعزو شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي تراجع هذه الظاهرة لدى إعلاميي الأردن إلى الربيع العربي والتحولات الجارية في المنطقة العربية بما في ذلك الأردن.

وبالمقابل, فإن الواقع كشف كذلك أنه رغم تراجع ظاهرة عدم الكشف إلا أن الإعلاميين ما زالوا لا يعمدون إلى تقديم البلاغات والشكاوى بشكل آلي أو تلقائي, فالسواد الأعظم من الشكاوى والبلاغات التي وصلت إلى برنامج «عين» جرى الحصول عليها من خلال اتصال الراصدين العاملين في الشبكة معهم وسؤالهم عن الانتهاكات التي تعرضوا لها.

وهذه المسألة تفضي إلى القول بأن الإعلاميين ما زالوا لا يعتقدون بالدور الحيوي للشكاوى والبلاغات رغم أنهم خرجوا من فكرة الخشية من عواقب تقديم شكوى أو بلاغ, وهي مسألة تتعلق بالواقع بالوعي الحقوقي لدى الإعلاميين وبعدم إدراكهم لأهمية هذه الآلية لردع المعتدين وحماية حرياتهم وحقوقهم.

تنوع المشكلات الواردة في الحالات واتساع مجالاتها:

لم تنصب الشكاوى والبلاغات التي استقبلها برنامج عين بشأن انتهاكات الحريات الإعلامية في الأردن على انتهاكات أو مشكلات محددة بالذات, فقد شملت موضوعات متنوعة ومتعددة . ويلاحظ كذلك أن معظم موضوعات الحالات تمحورت على الاعتداءات البدنية واللفظية والمنع من التغطية, ولم يكن بمقدور الشبكة أن تقف على الأسباب الحقيقية وراء ذلك, ولكنها تعتقد أن السبب الظاهري لذلك هو زيادة الاحتكاك بين الإعلاميين والأجهزة الأمنية أو الجماعات المتعاونة معها (البلطجية) بمناسبة تغطية الإعلاميين فعاليات الحراك الشعبي.ومن المسائل الجديرة بالملاحظة في هذا العام أن هناك عدداً من الحالات التي استقبلتها الشبكة من إعلاميين أردنيين تشير إلى تزايد استخدام القانون والإحالة إلى المحاكم بشكل تعسفي أو مخالف للمعايير الدولية, وكوسيلة لاحتجاز الصحفي أو الإعلامي أو معاقبته على مادة إعلامية قام بنشرها, خاصة وأن الهيئات أو الجهات التي تقف وراء هذا الأمر تعتقد أنها بهذا الأسلوب تعمل وفقاً للقانون ولا تخالفه.

ضعف الوعي بالحقوق وبالأطر القانونية الناظمة للعمل الإعلامي:

يمكن القول أن شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في

العالم العربي لاحظت درجة الضعف الكبيرة لدى الإعلاميين في أكثر من بلد عربي في المجال الحقوقي والقانوني, وهي ملاحظة تنطبق كذلك على إعلاميي الأردن. فما زال الإعلاميون بوجه عام يعانون من ضعف درجة وعيهم بمسائل حقوق الإنسان, وبالمعايير الدولية للحريات الإعلامية وبالأطر القانونية الناظمة لممارسة العمل الإعلامي.

عدم إيلاء الاهتمام اللازم لتوثيق المشكلة توثيقاً دقيقاً:

دلت الحالات التي استقبلها برنامج «عين» بشأن مشكلات تعرض لها إعلاميون في الأردن في عام 2012, على أن الإعلاميين ما زالوا لا يثقون بأهمية التوثيق كأداة لردع السلطات العامة عن الاعتداء على حرياتهم وعرقلة عملهم, وهي ملاحظة تنطبق على الإعلاميين الأردنيين أسوة بالإعلاميين المصريين والتونسيين. وربما أدت سياسة الإفلات من العقاب المتبعة من قبل السلطات العامة في الأردن تجاه الاعتداءات التي تطال الإعلاميين من الأسباب الأساسية التي تجعل الإعلاميين غير عابئين بتوثيق هذه الانتهاكات لإحساسهم بعدم جدوى هذا التوثيق مع سياسة تجعل المعتدين خارج دائرة المساءلة والمعاقبة.

ومن الأسباب الأخرى التي تجعل الإعلاميين غير مهتمين بتوثيق هذه الانتهاكات الأسلوب أو الكيفية المستخدمان في ارتكاب الانتهاك, إذ أن المعتدين يخفون هوياتهم أو أية إمارات قد تدل عليهم أو تجعل التعرف إليهم أو عليهم ممكناً. ففي حالات عديدة, استعصى على الإعلاميين المعتدى عليهم تحديد هوية الأشخاص الذين اعتدوا عليهم, وأسمائهم أو أوصافهم. وإذا كان المعتدون من رجال الأمن أو الدرك, فلم يكن متاحاً التوصل إلى أسمائهم أو أرقامهم الوظيفية, وأحياناً يتم إخفاء رتبهم. كما أنه في حالة التوجه إلى الجهات التحقيقية المختصة لتقديم شكوى يتم رفضها بسبب مجهولية المعتدي, حيث تطلب الجهات التحقيقية التي ينبغي عليها التحقيق ومعرفة المتورطين بالاعتداء من المشتكين أنفسهم بأن يحددوا أسماء المعتدين كشرط لقبول الشكوى منهم.

الحالات التي تلتبس فيها صفة الصحفي بصفة الناشط السياسي:

من المسائل الأساسية التي بدت تستحق الانتباه في إطار عمل الشبكة في مجال رصد انتهاكات الحريات الإعلامية وتوثيقها تلك الحالات التي قامت الشبكة برصدها ذاتياً أو باستقبالها على شكل شكاوى أو بلاغات واختلطت فيها صفة الصحفي أو الإعلامي بصفة الناشط السياسي.

فثمة عدد من الحالات التي وقع اعتداء فيها على صحفي كان يغطي مسيرة ويشارك فيها بصفته ناشطاً, وحالات أخرى جرى استهداف إعلامي في مسيرة أو اعتصام وكان يشارك في الفعالية بوصفه ناشطاً سياسياً وليس صحفياً.

إن المعيار الذي اتبعه برنامج «عين» في التعامل مع هذه الحالات هو معيار يتعلق بمدى ارتباط الاعتداء الذي تعرض له الإعلامي بصفته الإعلامية. فإذا كان الاعتداء وقع عليه لأنه يمارس نشاطاً إعلامياً مع نشاطه السياسي فيعد الاعتداء واقعاً على حريات إعلامية. وإذا وقع الاعتداء على إعلامي لا يقوم بتغطية فعالية ما ولكنه يشارك فيها بصفته ناشطاً إلا أن الدافع وراء الاعتداء هو كونه إعلامياً ومن باب الاقتصاص منه لأنه صحفي, فيعد الفعل حينئذ انتهاكاً للحريات الإعلامية.ولكن إن وقع الفعل أو الاعتداء عليه بسبب مشاركته بنشاط سياسي وليس لصفة الصحفي أية صلة به, فعندئذ لا

يعد الاعتداء انتهاكاً للحريات الإعلامية لأنه نال الإعلامي بصفته إنساناً عادياً لا صحفياً يقوم بعمل سياسي.

عرض لنماذج من الشكاوى وتحليلها:

ارتأت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن يتضمن تقريرها المتعلق بكل من الأردن, وتونس ومصر, عرضاً لعدد من الشكاوى التي استقبلها برنامج «عين» التابع للشبكة, ولا يعني اختيار شكاوى معينة دون غيرها أنها أهم منها ولكن الشبكة وضعت جملة من المعايير والضوابط التي تحكم اختيارها لهذه الشكاوى أهمها: توافر المعلومات التي تجعل الشكوى قابلة للدراسة, والتحليل, وأهميتها في الكشف عن أبرز التحديات والصعوبات التي تعرقل متابعة الشكوى أو الوصول إلى استنتاجات بشأنها, واحتوائها على مسألة ذات أهمية معينة في مجال رصد الانتهاكات الإعلامية وتوثيقها, والأهم أنها تنطوي على عناصر تعكس واقع الشكاوى التي استقبلتها الشبكة. ومن الشكاوى التي ارتأت الشبكة تضمينها في التقرير وتحليلها:

- شكوى الصحفي جمال المحتسب رئيس تحرير موقع جراسا نيوز الإخبارية من منعه من حضور جلسة مناقشة قانون المطبوعات في مجلس النواب.
- شكوى الصحفي أحمد الحياري رئيس تحرير وطن نيوز بأنه تعرض لتهديد عبر الهاتف من جانب وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.
- شكوى الصحفي محمد عضيبات من المدينة نيوز بتكسير كاميرته وإعاقته عن ممارسة عمله.
- شكوى الصحفي إبراهيم أبو زينة من جريدة الدستور بشأن تحطيم زجاج سيارته.
- شكوى الصحفية نور عز الدين اشتيه مدونة الفيديو وطالبة الصحافة بتعرضها لتهديد ومضايقات بسبب نشر فيديو على موقع اليوتيوب.
- شكوى الصحفي إسلام صوالحة من جراسا نيوز بتعرضه لاعتداء الكتروني.
- شكوى الصحفي إبراهيم القيسي من جريدة الدستور بشأن عبث في مقال له من قبل «الرقيب» جعله عرضة للتهديد.
- شكوى الدكتور زكريا الشيخ رئيس مجلس إدارة قناة الحقيقة الدولية من قيام جماعة الإخوان المسلمين بطرد مندوب القناة من المسيرة التي نظمتها بتاريخ 5/9/2012.
- شكوى الصحفي طارق منصور الحايك بتعرضه يوم 11/11/2012 إلى تهديد بالقتل ولذم وقدح أثناء مشاركته باعتصام.
- شكوى الصحفي خالد فخيدة من موقع أحكيلك الإلكتروني بشأن سرقة مكاتب الموقع وأجهزة البث.

واقع الانتهاكات الماسة بالحريات الإعلامية وبحقوق الإعلاميين في عام 2012:

تمكن برنامج «عين» لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الحريات الإعلامية التابع لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي من التحقق من وقوع عدد من الانتهاكات المتنوعة

الماسة بحقوق الإعلاميين وبالحريات الإعلامية في الأردن في العام 2012 في الأردن. وقد توافر للبرنامج معلومات بشأن هذه الانتهاكات من خلال الحالات التي قام المركز برصدها سواء من خلال الشكاوى أو البلاغات أم الرصد الذاتي. و قد خضعت هذه الحالات كلها لآلية النظر، وتقصي الحقائق والمراجعة العلمية والحقوقية. ومن بين (96) حالة تلقاها البرنامج في عام 2012، تبين له أن (61) منها تنطوي على انتهاك أو أكثر يتعلق بالحريات الإعلامية أو بحقوق الإعلاميين.

أما فيما يتعلق بمصادر هذه الانتهاكات، فقد ساوت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي بين الانتهاكات الصادرة عن القطاعين العام والخاص، وذلك لأن الاتفاقيات الدولية التي تشكل المرجع الأول في مجال حماية الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين؛ تلزم الدول الأطراف بأن تضمن احترام الحقوق والحريات الواردة فيها وحمايتها في المجالين العام والخاص على حد سواء.

لقد توزعت الانتهاكات التي طالت الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في الأردن في العام 2012 على أكثر من حق من الحقوق التي ترصدها شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي، خاصة وأن انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها حرية الإعلام تتسم بطبعها وبحكم الترابط بينها بكونها متعددة الجوانب. وقد شملت الانتهاكات التي تحقق برنامج «عين» من وقوعها في الأردن: إساءة المعاملة والمعاملة القاسية واللا إنسانية والمهينة، وحرية التعبير والنشر والإعلام، والاحتجاز غير القانوني والاعتداء على الحرية الشخصية للإعلاميين. ومن اللافت للانتباه أن الرقابة المسبقة وحجب المعلومات ما زالت من الانتهاكات التي ترتكب رغم اتساع هامش الحرية الصحفية الذي تزامن مع التغيرات والتحولات السياسية في المنطقة بما فيها الأردن، ولكن جهود الرصد قد انصبت بالأغلب على الانتهاكات الجسيمة لأنها باتت الانتهاكات الأبرز والأكثر شيوعا وتكرارا. علاوة على أنها لم تعد ترتكب من رجال الأمن بشكل مباشر ولكن أعوان الأمن والمتعاونين معهم من البلطجية أصبحوا أداة مألوفة لاقتراف الانتهاكات الجسيمة بحق الإعلاميين. وفيما يلي عرض للاتجاهات التي توصلت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي إلى استخلاصها من واقع الانتهاكات التي قامت برصدها وتوثيقها في الأردن، وأبرز تلك الانتهاكات مصنفة بحسب الحقوق والحريات المعتدى عليها:

الاتجاهات الأساسية التي كشفت عنها انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين:

من المسائل اللافتة للانتباه أن الانتهاكات الجسيمة ما زالت ترتكب من قبل السلطات العامة في الأردن، كما أن سياسة الإفلات من العقاب مازالت قائمة. علاوة على أن الانتهاكات متنوعة المصادر وتشارك فيها سائر السلطات العامة، ولكن يلاحظ بالمقابل في هذا العام ازدياد الاعتماد على القانون كأداة لتكميم أفواه الإعلاميين من خلال إحالتهم إلى محكمة أمن الدولة في بعض الحالات.

وكشفت عملية رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين في العام 2012 عن جملة من المسائل والاتجاهات، واللافت للنظر أنها ليست جديدة وتتطابق بشكل كبير مع ما جرى رصده في أعوام سابقة، وبالذات من جانب مركز حماية وحرية الصحفيين. فالانتهاكات الجسيمة المنطوية على الاعتداءات الجسدية والتي

يقترفها أفراد الدرك والأمن العام مازالت تقع، وكذلك الحال بالنسبة للانتهاكات الأخرى. وسيتناول الملخص المسائل المذكورة كلها على النحو الآتي:

استمرار ارتكاب الانتهاكات الجسيمة والاعتداءات المنهجية:

اتسمت الانتهاكات التي طالت الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في العام 2012 والتي يشملها هذا التقرير، بأن جزءا منها يندرج ضمن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية؛ وهي انتهاكات اتخذت شكل اعتداءات بدنية ولفظية وجسمية .ويمكن القول بأن مصدر هذه الانتهاكات الجسيمة السلطات العامة وبالذات الأمن العام، بالإضافة إلى انتهاكات مماثلة صدرت عن نواب ما زالوا في مناصبهم وقد تمثلت هذه الانتهاكات الجسيمة بضرب الإعلاميين والاعتداء عليهم جسديا، بالإضافة إلى توجيه شتائم مهينة ومسيئة لهم .

وتعتقد الشبكة أن هذا الاستهداف المتعمد والجسيم للإعلاميين الذي أضحى سمة مميزة للتعامل مع أي إعلامي يقوم بتغطية أنشطة الحراك الشعبي في الأردن أمر خطير، وهو ثمرة سياسة الإفلات من العقاب التي تنتهجها السلطات العامة وتكرسها عاما بعد عام. وما يؤكد هذا الاستهداف المتعمد والمنهجي أن المعتدين تقصدوا في أغلب هذه الانتهاكات الضحية لأنه كان ظاهرا لهم أنه إعلامي أو صحفي أو مصور، وقاموا بالاعتداء عليه في محاولة منهم لإخفاء الحقيقة أو حجبها .

الإفلات من العقاب وانعدام مساءلة الجناة:

لقد بدا واضحا للشبكة من خلال برنامج «عين» أن سياسة الإفلات من العقاب إزاء ما يرتكب بحق الإعلاميين من انتهاكات ما زالت شائعة في الأردن. فالسلطات الرسمية على ما يبدو لم تتخذ أية خطوات حقيقية أو جدية لوقف العمل بهذه السياسة التي تنتهجها منذ سنوات طويلة ولاتخاذ التدابير اللازمة لإنصاف الضحايا ومساءلة الجناة عن الانتهاكات الجسيمة التي اقترفها أشخاص رسميون بحق الإعلاميين أو سكتوا عنها وارتضوها .

وتلاحظ الشبكة في هذا السياق بقلق شديد أن الادعاء العام لم يتحرك من تلقاء نفسه للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة بغية الوقوف على هوية الأشخاص المسؤولين والمتورطين فيها وإحالتهم إلى المحاكم المختصة لمحاكمتهم ومعاقبتهم، خاصة وأن القانون الأردني يوجب في الحالات التي تنطوي على شبهة جرمية على الادعاء العام أن ينهض بصلاحياته واختصاصاته المنوطة به.

تعتقد الشبكة بأن سياسة الإفلات من العقاب التي تتبناها الجهات الأمنية وغيرها من الهيئات المختصة في الأردن إزاء الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الإعلاميون، تساهم في اتساع حجم وعدد هذا النوع من الانتهاكات، وتضع الحريات الإعلامية في الأردن واحترامها محل شك. وتذكر الشبكة في هذا الصدد بأن تصنيف الأردن بالنسبة للحريات الإعلامية قد تراجع بشكل ملموس بسبب هذه الانتهاكات.

الطابع المتعمد والمقصود للانتهاكات الواقعة على الإعلاميين:

لقد ثبت للشبكة من خلال الانتهاكات التي قامت برصدها وتوثيقها، وفي ضوء الاتجاهات والحقائق المشار إليها أعلاه، وجود نمط متعمّد لاستهداف الإعلام والإعلاميين والاعتداء على الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين الأساسية في الأردن. فقد كشف الأسلوب المستخدم في ارتكاب عدد من

هذه الانتهاكات عن وجود هذه النمطية، وقد تقصّد المعتدون وهم في الغالب من رجال الأمن والدرك الاعتداء على الصحفيين وضربهم ومصادرة موادهم الإعلامية وكاميراتهم لمنعهم من تغطية اعتداءات مارسوها في احتجاجات ومناسبات مختلفة، وقد بدا من بعض الانتهاكات أن توجيهاً مسبقاً للأمن والدرك بالتعرّض للإعلاميين ومنعهم من التغطية كان قد صدر لهم.

السلطات العامة كلها متورطة في الانتهاكات وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية:

إن الانتهاكات التي وقعت على الإعلاميين والحريات الإعلامية خلال العام 2012 لم تصدر عن سلطة أو جهة واحدة، فقد اقترفت من جهات وسلطات وهيئات مختلفة، كما تورطت بها سائر السلطات العامة، فهناك انتهاكات من قبل الأجهزة الأمنية كالدرك والأمن العام، وهناك انتهاكات ارتكبها ما عرف بالبلطجية على مرأى ومسمع من الجهات الأمنية المذكورة، كما وقعت انتهاكات من جانب محافظين، ووزراء ونواب في البرلمان، الأمر الذي يعني أن رجالاً من السلطة التشريعية والتنفيذية ورجالاً تابعين للجهات الأمنية المختلفة مشاركون بتلك الانتهاكات، وهي ظاهرة تستحق الوقوف عندها لأنها تشير إلى أن الرجال المنتمين للسلطات العامة باتوا يضيقون ذرعا بالإعلام والإعلاميين وبالرقابة التي يفرضها الإعلام على مؤسساتهم وعلى سلوكياتهم وأدائهم لمهامهم.

وإذا كانت سائر السلطات العامة متورطة في الانتهاكات التي طالت الإعلام والإعلاميين في الأردن إلا أن نصيب الأسد كان للأجهزة الأمنية، فقد تورط رجال الأمن العام والدرك والمخابرات بارتكاب الحصة الأكبر من هذه الانتهاكات.

ومن المسائل الأخرى التي تميز الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين في هذا السياق أن عدداً من الانتهاكات المرتكبة في العام 2012 جاءت من شخصيات نيابية وعلى خلفية مشاركة الإعلاميين في تغطية الاعتصامات، والمسيرات وغيرها من فعاليات الحراك الشعبي أو لأنهم نشروا أخبارا تتعلق بمواقفهم إزاء قضايا عامة عبروا عنها تحت قبة البرلمان.

تواصل الاعتداءات النيابية على الإعلاميين:

لاحظت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن هناك ظاهرة آخذة بالازدياد والتفشي في الأردن؛ وهي الاعتداء على الحريات الإعلامية والإعلاميين من قبل نواب في البرلمان الأردني.

ومن بين أبرز الانتهاكات التي قامت الشبكة بتوثيقها في هذا السياق، الانتهاك الذي ارتكب بحق الصحفي محمد الخالدي من قناة «رؤيا» الفضائية من نائب عرف عنه باستخدام العنف ضد الإعلام والإعلاميين. فقد أشار الخالدي إلى أنه تلقى بتاريخ 17 حزيران 2012 اتصالاً هاتفيّاً من النائب المذكور على هاتفه النقّال، واستطرد أنه تعرض من النائب إلى التهديد بالاعتداء على مبنى قناة رؤيا واستديوهاتها، في حالة استضافتها لنائب آخر سبق أن تعرّض للاعتداء من قبل هذا النائب ... وقد أكد النائب للزميل الخالدي أنه إذا حدث وذكر اسمه على الهواء مباشرة لن يسكت وسيبادر إلى اقتحام مبنى القناة وتنفيذ تهديده.

لقد تحققت الشبكة من وقوع الاعتداء المذكور حيث أن زميلين من زملاء المعتدى عليه وهما شرف الدين أبو رمان وعلى أبو جمعة شهدا الواقعة. علاوة على أن الزميل الخالدي قام بإبلاغ المدير العام لقناة رؤيا بالحادثة. كما أن النائب

المعتدي عرف عنه السلوك ذاته في مرات عديدة قبل هذه الحادثة وهو سلوك نمطي ومألوف عنه.

الاعتداء على حرية الإعلام وإساءة المعاملة هما الأكثر وقوعاً:

لاحظت الشبكة كذلك أن الانتهاكات التي قامت برصدها وتوثيقها في هذا العام تنصبّ أكثرها على حرية الإعلام والنشر وإساءة المعاملة سواء أكانت معاملة مهينة أم لا إنسانية أم قاسية. فقد تضمنت الحالات التي تبين فيها لبرنامج «عين» التابع للشبكة وجود انتهاك أو أكثر للحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين، أن هناك (22) انتهاكاً للحق في حرية الإعلام والنشر و(17) انتهاكا للحق في عدم الخضوع لمعاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة. علماً بأن أغلب الحالات التي ثبت فيها وجود انتهاكات اقترن فيها الاعتداء على حرية الإعلام بإساءة المعاملة.

لقد تنوعت أشكال إساءة المعاملة في الانتهاكات التي تحققت الشبكة من وقوعها وقامت بتوثيقها، فاتخذت شكل توجيه الاتهامات والشتائم والضرب والتهديد والركل والحرمان التعسفي من الحرية (حجز الحرية). وهي ممارسات يجري تصنيفها كلها ضمن ضروب المعاملة السيئة المحظورة بمقتضى اتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الأردني.

العنف من خلال القانون

تلاحظ شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي بانزعاج وقلق شديدين ظاهرة استخدام القانون والمحاكم الخاصة في الأردن كأداة لإيقاع العنف بحق الإعلاميين، فقد بات مألوفا وشائعا تحويل الإعلاميين لمحكمة أمن الدولة على أساس أن المواد الإعلامية التي قاموا بنشرها تشكل جريمة إطالة لسان بحق الملك، أو أنها تشكل مناهضة لنظام الحكم أو تحريضا ضده.

تؤكد شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي بأن الصحفيين يجب أن لا يحاكموا أمام محاكم عسكرية أو خاصة، فضلاً عن ذلك أنه لا يجوز أن يكون النشر القائم على أسس مهنية أساساً لملاحقة الصحفيين والأهم أنه لا يجوز حرمان الصحفيين من حريتهم جراء ما ينشروه من مواد إعلامية وصحفية، فالتدابير والعقوبات السالبة للحرية لا مجال للعمل بها تجاه الإعلاميين بشأن ما ينشرونه أو يكتبونه أو يذيعونه.

انتهاكات من خارج الأردن

تمكنت الشبكة من رصد وتوثيق (3) حالات مصدرها كان من خارج الأردن. وهي كلها تنطوي على انتهاكات واضحة للحريات الإعلامية ولحقوق الإعلاميين .. واللافت للنظر أن الانتهاكات التي وقعت من خارج الأردن كانت كرد فعل على نشر مواد إخبارية تتعلق بشؤون أردنية.

تعتقد الشبكة أن تزايد الانتهاكات الصادرة عن جهات موجودة خارج الأردن يشكل مصدرا للقلق، ويدعو إلى التساؤل عن المنافع أو الغايات التي ترجو هذه الجهات بلوغها من وراء هذه الانتهاكات. ويأمل المركز أن يكون هذا النوع من الانتهاكات مقصورا بشكل حصري على هذه الجهات وأن لا تكون أية جهة محلية قد استخدمت هذه المصادر الأجنبية كأدوات للانتهاك (مع أن ذلك لم يثبت للمركز إلى الآن) اعتقادا منها أن هذا السلوك قد يجنبها المسؤولية عن اقترافه أو رغبة منها بإخفاء هويتها.

أبرز الانتهاكات الماسة بالحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين:

يتضمن هذا القسم من التقرير عرضا موجزا لأهم

الانتهاكات التي رصدتها الشبكة وقامت بتوثيقها، وهي لا تشكل كل الانتهاكات التي جرى توثيقها من جانب برنامج «عين» ولكنها الانتهاكات الأكثر جسامة، علاوة على أنها تعكس بشكل واضح الاتجاهات العامة لانتهاكات الحريات الإعلامية دون أن يعني ذلك مطلقا عدم أهمية الانتهاكات الأخرى التي قامت الشبكة برصدها وتوثيقها في الأردن. وتشمل هذه الانتهاكات تلك التي وقعت ونالت من الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين بسبب سلوكيات وأفعال معينة (الانتهاكات الناتجة عن ممارسات) وبسبب التشريعات النافذة والتي تم إقرارها في العام 2012.

ومن الضروري التأكيد على أن جزءا كبيرا من هذه الانتهاكات طال أكثر من حق من حقوق الإنسان والحريات الإعلامية المعترف بها، ولكن روعي في عرضها إدراجها ضمن الانتهاك أو الاعتداء الأبرز، وبمعنى آخر فقد جرى تصنيف هذه الانتهاكات في التقرير بحسب الصورة الأكثر ظهورا له رغم أنه قد ينطوي على انتهاك لحقوق أو لحريات أخرى. ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

الانتهاكات المتعلقة بالتهديد بالاعتداء على الحق في الحياة:

تمكن برنامج «عين» التابع للشبكة من رصد حالة انتهاك واحدة ارتكبت في الأردن، وكانت تتعلق بالتهديد بالاعتداء على الحق في الحياة. ويلاحظ بأن هذا النوع من الانتهاكات ليس شائعا في الأردن ونادرا ما ارتكب:

- تهديد الصحفية رائدة الشلالفة من موقع أخبار البلد بالقتل من قبل ما يسمى بـ«حركة أحرار الأردن».

الانتهاكات الماسة بالحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة:

من الظواهر الملفتة للانتباه في عام 2012 تعدد الاعتداءات والانتهاكات التي تتعلق بإساءة معاملة الإعلاميين بشتى أشكالها وصورها بما في ذلك الحرمان من الحرية تعسفا أو بشكل غير قانوني، والشتم، والضرب، والتهديد، والاستدعاء الأمني بسبب نتيجة عمل إعلامي.

وقد تمكنت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي من التحقق من وقوع انتهاكات من هذا النوع في (17) حالة من الحالات التي قامت برصدها. وفيما يأتي عرض لعدد منها:

- الاعتداء بالضرب على الصحفي خيرالدين عبدالهادي من قبل مجموعة من قوات الدرك.
- الاعتداء بالضرب على الصحفي إبراهيم خليفة أثناء تغطية مهرجان خطابي.
- الاعتداء على الزميل رائد العورتاني بالضرب والشتم.
- الاعتداء على الزميل نضال سلامة بالضرب والشتم.
- الاعتداء اللفظي على الزميلة إيمان جرادات من أحد أعضاء مجلس النواب.
- الاعتداء على الزميل حمزة المزرعاوي بالضرب.
- الاعتداء بدنيا على الزميل موسى برهومة.

- اعتداء قوات الدرك والأمن العام بدنيّاً ولفظياً على الزميل غيث التل وإتلاف محتويات كاميرته.
- إهانة الزميل مصطفى طوالبة من قبل مدير أوقاف بني كنانة.
- الاعتداء بالشتم ومحاولة ضرب الزميل رائد صلاحات من قبل أفراد من شرطة السير.

الانتهاكات الماسة بالحق في محاكمة عادلة:

من أبرزها:

- استدعاء الزميل نضال سلامة وتهديده من مدعي عام محكمة أمن الدولة.
- تحويل علاء محمود ذيب صاحب موقع ذيب نيوز إلى محكمة أمن الدولة واحتجازه بشكل تعسفي وغير قانوني.
- تحويل الصحفي جمال المحتسب إلى محكمة امن الدولة واحتجازه بشكل تعسفي وغير قانوني.

الانتهاكات الماسة بالحق في الحرية الشخصية:

- احتجاز الصحفي عدنان نايف بوحمد من راديو البلد من قبل رجال الأمن بشكل غير قانوني.
- احتجاز الزميل خليل قنديل من صحيفة السبيل على يد احد رجال الأمن.
- احتجاز الصحفي محمد شهاب من موقع المدينة نيوز برهة من الزمن بصورة غير قانونية لدى مركز أمن عين الباشا.
- احتجاز الزميل أحمد التميمي ومصادرة كاميراته أثناء تغطية اعتصام ضد زيارة رئيس الوزراء إلى مدينة اربد.
- احتجاز الزميل زياد نصيرات بشكل تعسّفي ومصادرة كاميرته من قبل رجال الأمن العام.
- الاعتداء على الزميل محمد سقا الله واحتجازه بشكل غير قانوني.
-

الانتهاكات الماسة بحرية التعبير والنشر والإعلام:

ومن أبرزها:

- مصادرة كاميرا الزميل صالح قشطة من قبل قوات الدرك بالقوة.
- تهديد الزميل سامي أبو خرمة ومحاولة إجباره للكشف عن مصادره الصحفية.
- منع بث قناة جوسات.
- مصادرة كاميرا الزميل ياسر أبوهلالة من قبل أفراد الأمن أثناء التصوير لمخيم للاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا.
-
- مصادرة كاميرا الصحفي إحسان التميمي من صحيفة الغد ومسح ما التقطه من صور عنوة من قبل المدير الإداري لمستشفى الزرقاء الحكومي وامن المستشفى.
- تعرض الصحفي المصور غسان أبو لوز من قناة العربية لمضايقة للتدخل في عمله ومضايقته من قبل أحد المستشارين الإعلاميين العاملين في مخيم الزعتري.
- منع مقالات تنتقد الأداء الحكومي للصحفي أحمد حسن الزعبي من النشر من قبل رئيس تحرير صحيفة الرأي.
- إيقاف عصام البزور رسام الكاريكاتير لدى

جريدة الرأي عن العمل بسبب انتقاده تصريحات لوزير الإعلام الناطق باسم الحكومة من خلال كاريكاتير ساخر.

- تقييد حرية الإعلام الإلكتروني من خلال التعديلات التي جرى إقرارها على قانون المطبوعات والنشر.

تونس:

سعت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» في عام 2012 إلى أن تكون تونس من بين الدول الثلاث التي ستشملها الشبكة في أعمال برنامج «عين» لرصد وتوثيق انتهاكات الحريات الإعلامية في العالم العربي، وذلك لعدة أسباب أهمها ثورة 14/كانون الثاني التي أطاحت بنظام الحكم الدكتاتوري في تونس. فقد أدت هذه الثورة إلى واقع موضوعي مختلف تماماً من حيث إمكانية القيام بعمل يتعلق بصدد انتهاكات الحريات الإعلامية، فقد باتت البيئة أكثر ملاءمة لعمل من هذا النوع.

ومن الأسباب الأخرى الدافعة لهذا الأمر كذلك رغبة الشبكة في تكريس فكرة رصد وتوثيق انتهاكات الحريات الإعلامية في تونس كبلد من البلدان التي شملتها المطالبة بالتغيير والتحول نحو الديمقراطية. فمنظمات المجتمع المدني العاملة في تونس في المجال الحقوقي أو الحريات الإعلامية بحاجة إلى دعم وتعزيز من قبل الجهات الحائزة على الخبرة والتي لديها تجربة في مجال الرصد والتوثيق.

ولهذا السبب، قامت الشبكة بإعداد وتأهيل فريق من الراصدات والراصدين التونسيين حتى يكونوا نواة لعمل مؤسسي ومستدام في تونس لرصد ما يطال الحريات الإعلامية من انتهاكات بشكل علمي ومنهجي وتوثيق هذه الانتهاكات وفقاً للمعايير الدولية.

واقع الشكاوى في تونس:

قامت الشبكة بدراسة وتحليل سائر الشكاوى والبلاغات التي استقبلتها بشأن مشكلات واعتداءات تعرض لها الإعلاميون، بالإضافة طبعاً إلى الحالات التي رصدتها الشبكة بشكل ذاتي من خلال فريق الرصد الخاص بتونس.

وظهر للشبكة أن هذه الحالات تنطوي على جملة من المسائل التي تشكل اتجاهات عامة محددة. وهي اتجاهات مشتركة بين القاسم الأعظم من هذه الحالات. ويمكن إيجاز هذه الاتجاهات على النحو الآتي:

عدم اهتمام الإعلاميين التونسيين بتوثيق الاعتداءات التي تقع عليهم:

من المسائل التي لفتت انتباه شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن الإعلاميين التونسيين بوجه عام لا يهتمون كثيراً بتوثيق الاعتداءات التي تقع عليهم وعناصر هذه الاعتداءات. فقد لاحظ برنامج «عين» التابع للشبكة أن الكثير من الحالات والشكاوى التي وصلت إليه تفتقد لعناصر وبيانات أساسية وجوهرية مثل وقت ارتكاب الاعتداء، والأشخاص المتورطين فيه أو أوصافهم والإجراءات المتخذة من جانبهم لإبلاغ الجهات المختصة بالاعتداء.

ففي العديد من الشكاوى والبلاغات التي استقبلها الراصدون لم يكن المشتكون أو المبلغون على معرفة بعناصر أساسية يتعين توافرها لإمكانية متابعة الشكوى. فقد وردت شكاوى عديدة للشبكة تخلو من تحديد للأشخاص الذين قاموا بالاعتداء. وبعد رجوع الراصدين على أصحاب الشكاوي والبلاغات

للاستفسار منهم عن أسماء المعتدين، أو أوصافهم أو أية علامات تدل عليهم أو على الجهات التي يتبعون إليها. فقد اكتفى هؤلاء بالقول أن السلفيين هم المتورطون في الاعتداء، أو أفراد من حزب النهضة أو ميلشيات تابعة للحزب دون تحديد دقيق لأوصاف وهوية الفاعلين ولا لأسباب دقيقة تثبت تابعية المعتدين للحركة السلفية أو لحركة النهضة. ولا يكفي أن يكون للمعتدي لحية للقول بأنه تابع للسلفيين أو لحركة النهضة.

الميل لدى الصحفيين التونسيين نحو عدم الإفصاح الذاتي:

دلت تجربة الشبكة في رصد انتهاكات الحريات الإعلامية في تونس على أن الإعلاميين التونسيين لا يميلون إلى الإفصاح عن المشكلات والانتهاكات التي مستهم بشكل ذاتي أو من تلقاء أنفسهم، فالسواد الأعظم من الشكاوى والبلاغات التي توافدت للشبكة لم يكن نتيجة قيام الإعلاميين بأنفسهم بالكشف عن الانتهاكات التي تعرضوا لها والتقدم بشكاوى أو بلاغات تتعلق بها، وإنما جرى الحصول عليها نتيجة إلحاح الراصدات التابعات للشبكة ولفريق رصد تونسي بالاتصال بهم، ومتابعتهم والطلب منهم بأن يقدموا شكوى أو بلاغاً.

ترى الشبكة أن إحجام الإعلاميين التونسيين عن الإفصاح ذاتياً عن المشكلات التي يتعرضون إليها سببه ضعف المنظمات غير الحكومية العاملة في تونس في مجال الرصد والتوثيق، وربما ضعف سبل الإنصاف المتاحة بشكل عام. وما يعزز هذا الاستنتاج أن أغلب الذين تقدموا بشكاوى أو ببلاغات إلى الشبكة لم يكونوا قد أخطروا الأجهزة المختصة أو الأمنية بما وقع عليهم من اعتداءات، أي أن موضوع متابعة ما يطالهم من مشكلات، واعتداءات وانتهاكات لا يحظى لديهم بأولوية لهذه الأسباب أهمها كما يظهر من الشكاوي انعدام ثقة الإعلاميين بسبل الإنصاف وبالهيئات المعنية بهذه المسائل داخل تونس.

ضعف تجربة المنظمات غير الحكومية في مجال رصد انتهاكات الحريات الإعلامية وتوثيقها:

وبسبب أجواء القمع التي كانت سائدة قبل ثورة 14 يناير، وبسبب التضييق على المنظمات غير الحكومية بوجه عام ولأن العديد من هذه المنظمات خلطت العمل السياسي بالعمل الحقوقي وكانت الغلبة للنضال السياسي ضد القمع، والاستبداد والتسلط. وقد أدى ذلك إلى إضعاف الدور الحقوقي لحساب الدور السياسي لمنظمات المجتمع المدني في تونس، وانعكس بالنتيجة على آليات الرصد والتوثيق الخاصة بالانتهاكات للحريات بوجه عام وللحريات الإعلامية بوجه خاص.

انعكاسات الصراع بين التيار العلماني والتيار الإسلامي في تونس على الشكاوى:

لاحظت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن الصراع القائم حالياً في تونس بين الاتجاه العلماني والاتجاه الإسلامي ترك آثاراً واضحة على الشكاوى والبلاغات التي استقبلها فريق الرصد التابع للشبكة. فقد ساد هذه الشكاوي والبلاغات آثار هذا الصراع، فقد بدا واضحاً للشبكة أن السواد الأعظم من إعلاميي تونس يؤيدون التيار العلماني، وأنهم يدافعون عن الحريات الإعلامية بما في ذلك حرية الفكر والرأي والتعبير والنشر، وأنهم حريصون على الوقوف في وجه أية محاولة من قبل التيار الإسلامي قد تعرقل ممارستهم لحرياتهم الإعلامية. ولهذا السبب، وجدت الشبكة أن معظم الشكاوى التي وردتها كانت تتعلق باعتداءات وانتهاكات

مصدرها أشخاص تابعون - بحسب قول المشتكين - إلى حركة النهضة أو إلى التيار السلفي وأياً كان السبب وراء ذلك فقد بات واضحاً أن مصادر الاعتداء على الحريات الإعلامية بعد ثورة 14/ يناير لم تعد تعتمد على المصادر التقليدية المتمثلة بأجهزة الحكم والمؤسسات الأمنية، ولكنها باتت تشمل كذلك أحزاباً وحركات سياسية وميليشيات تابعة لها من قبل حركتي النهضة والجماعة السلفية. علاوة على استخدام الأجهزة الأمنية لأشخاص من البلطجية أو التعاون معهم لاستهداف الإعلام والإعلاميين.

كثرة أعداد الحالات المتعلقة باعتداءات بدنية جسيمة:

لقد انصبت معظم الشكاوى والبلاغات وحالات الرصد التي قام بها برنامج «عين» على انتهاكات اتخذت شكل الاعتداء البدني الجسيم على الإعلاميين. وهذا لا يعني أن موضوعات الشكاوى والبلاغات لم تتعلق بمسائل أخرى، ولكن العدد الأعظم من الشكاوى والبلاغات تمحور حول الاعتداءات البدنية بالضرب، والسحل، والركل والاستهداف بالعصي والحجارة التي نالت من الإعلاميين.

ترى الشبكة أن الأسباب التي تقف وراء العدد الكبير من الحالات المتعلقة باعتداءات بدنية تتمثل بزيادة الصراع والاحتكاك بين المؤسسات الحاكمة والإعلاميين في أوقات التحول الديمقراطي كالتي تمر بها تونس. فضلا عن الصراع العلماني الإسلامي، واتخاذ بعض الجهات من العنف وسيلة في إدارة هذا الصراع.

عرض لعدد من الشكاوى وتحليلها:

تسعى شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» إلى عرض وتحليل عدد من الشكاوى والبلاغات التي قامت الشبكة باستقبالها فيما يخص المشكلات والاعتداءات التي تعرض لها الإعلاميون التونسيون، وذلك بهدف الكشف عن أهم العوائق والتحديات التي تواجه عملية رصد الانتهاكات وتوثيقها في بلد الديمقراطية فيه حديثة وخرج لتوه من حكم دكتاتوري. وحرصت الشبكة على اختيار حالات تعكس بوضوح الاتجاهات العامة المشار إليها، بالإضافة إلى بعض المسائل الإشكالية التي تثير قضايا مهمة تستحق التحليل والعرض. وفيما يأتي إشارة لأبرز هذه الشكاوى والبلاغات:

- شكوى الإعلامية بثينة قويعة بخصوص إيقافها تعسفياً عن العمل في الإذاعة التونسية.
- شكوى المصور الصحفي قيس بن مفتاح بتعرضه لاعتداء بدني من قبل السلفي شكري فتح الله.
- شكوى الصحفي غازي بنعلية من قناة الحوار التونسي بشأن منعه من التغطية من قبل بعض السلفيين.
- شكوى الإعلامي وليد الجمداوي من التلفزة التونسية من الاعتداء عليه بالضرب.
- شكوى الصحفية سميرة سوري من قناة الحوار التونسي من تعرضها للعنف أثناء تأدية عملها.
- شكوى منية العرفاوي من جريدة الصباح باستدعائها للتحقيق أمام فرقة الأبحاث الاقتصادية والمالية.
- إحالة صاحب قناة التونسية سامي الفهري إلى القضاء وإصدار مذكرة بتوقيفه.

- حالة تهديد الصحفية إيناس بن عثمان من جريدة الشعب ومصادرة الكاميرا منها.

- شكوى الصحفية هناء مدفعي العاملة لحساب الإذاعة الجهوية بالكاف من إهانتها لفظياً وتقديم شكوى ضدها.

واقع الانتهاكات:

لقد تمكنت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي من رصد انتهاكات متنوعة ومختلفة للحريات الإعلامية لحقوق الإعلاميين في تونس. وقد استخلصت عقب تحليلها جملة من الاتجاهات العامة المشتركة بشأنها. وفيما يلي عرض لأهم هذه الاتجاهات ولأبرز الانتهاكات التي جرى التحقق من وقوعها.

الاتجاهات العامة المتعلقة بانتهاكات الحريات الإعلامية:

من خلال الانتهاكات التي جرى رصدها وتوثيقها، تبين وجود اتجاهات عامة اتسمت بها هذه الانتهاكات في العام 2012. وقد لاحظت الشبكة أن شطراً كبيراً من هذه الاتجاهات يتشابه مع تلك التي استخلصت الشبكة وجودها في كل من الأردن ومصر، وربما في العالم العربي كله بوجه عام. وسبب التشابه واضح تماماً وهو أنه رغم وجود اختلافات بين هذه الدول، إلا أن هناك قواسم مشتركة بينها فيما يخص الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين، خاصة وأن القيم والذهنية الحاكمة لنظم الحكم وللفاعلين السياسيين والاجتماعيين في هذه البلدان متشابه. فضلاً عن أنها تمر بظروف متماثلة فهي من بلدان الربيع العربي وتمر بمراحل التحول الديمقراطي ولم تتخلص لا سياسياً ولا ثقافياً من رواسب النظام السابق. ويمكن إيجاز أهم هذه الاتجاهات كالآتي:

ظهور مصادر جديدة وغير تقليدية للانتهاكات

إذا كان المصدر الأساسي لانتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في تونس هو أجهزة النظام السابق وأدواته البوليسية، فإن هذه الأجهزة لم تعد هي المصدر الوحيد عقب الربيع العربي، إذ ظهرت مصادر جديدة مثل المليشيات التابعة لبعض الأحزاب والتيارات الدينية، وكبار المتقدمين سياسياً واقتصادياً وفلول النظام السابق. بالإضافة طبعاً إلى البلطجية والأجهزة الأمنية.

الطابع الجسيم للانتهاكات والعدد الكبير من الانتهاكات المتعلقة بإساءة المعاملة والاعتداءات

تتصف الانتهاكات التي قامت الشبكة برصدها وتوثيقها في تونس بأن السواد الأعظم منها من النوع الجسيم، وان نسبة كبيرة منها اتخذت شكل اعتداءات بدنية جسيمة وانطوت على انتهاك لتحريم التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وربما كان السبب الرئيسي وراء ذلك ضعف دور الأجهزة الرسمية في الحد من وقوع هذا النوع من الانتهاكات. وكل ذلك تركيز الراصدات في فريق الرصد التونسي على هذا النوع من الانتهاكات دون غيره لأنه أصبح يشكل التحدي الأكيد أمام ممارسة التحديات الإعلامية. كما أن رصد هذا النوع من الانتهاكات أسهل من غيره. ثم أن الإعلاميين يكشفون عن هذا النوع من الانتهاكات بشكل أسهل إحساساً منهم بأن كرامتهم الشخصية قد مست، فتشكل لهم الشكوى وسيلة لرد الاعتبار لهم ولكرامتهم.

الإفلات من العقاب

أسوة بسائر البلدان العربية، تنتهج السلطات العامة

وأجهزة الدولة وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية سياسة إفلات من العقاب لصالح الذين يقومون بارتكاب اعتداءات وانتهاكات جسيمة ضد الإعلاميين سواء أكانوا تابعين للأجهزة الأمنية أم لا.

فقد ثبت للشبكة من الانتهاكات التي قامت برصدها وتوثيقها أن هناك سياسة إفلات من العقاب تتبعها السلطات الرسمية في مواجهة الاعتداءات الجسيمة على الإعلاميين. ومن مظاهر هذه السياسة أن عدداً من حالات الانتهاك كشفت عن أن هناك سياسة متعمدة بإخفاء هوية مرتكبي الانتهاكات، ما يضمن من الناحية العملية استحالة التعرف عليهم وبالنتيجة ملاحقتهم.

تستند الممارسات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة في تونس على سياسة واسعة من الإفلات من العقاب لها أسباب كثيرة، وهي ليست سياسة جديدة ولكنها من رواسب النظام السابق واستمرت إلى الآن. وأياً كان سبب استمرارها، إلا أنها توفر وتهيئ بيئة محفزة للانتهاكات والاعتداءات الجسيمة على الإعلاميين.

فشل الأجهزة الأمنية في توفير الحماية اللازمة للإعلاميين

من الواضح تماماً أن الأجهزة الأمنية في تونس ليست قادرة ولا راغبة في توفير الحماية اللازمة لوسائل الإعلام وللإعلاميين، لأن الاعتداءات الجسيمة عليهم متكررة ويومية دون أن تتخذ هذه الأجهزة التدابير الضرورية لوقف هذه الاعتداءات أو للحد منها. كما اتضح من بعض الانتهاكات التي رصدتها الشبكة وقامت بتوثيقها أن الأجهزة الأمنية تسعى إلى وقف الاعتداء ولكنها أمام شراسة المعتدين وحجم العنف المرتكب من جانبهم تقف عاجزة.

ضعف الإطار التشريعي الناظم للعمل الإعلامي

نتيجة لثورة الياسمين وزوال النظام الدكتاتوري السابق، جرى الاعتراف بأهمية القيام بإصلاحات دستورية وقانونية تتعلق بالحرية الإعلامية، وبجدية النشر والتعبير. وقد انبثق عن الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، لجنة فرعية خاصة بالإعلام مهمتها تقديم الاقتراحات المتعلقة بإصلاح قوانين الإعلام.

وقد وقف النظام السابق بشدة ضد الإصلاحات المتعلقة بقطاع الإعلام، ورغم ذلك تم إقرار حزمة من القوانين التي أصبحت تشكل إطاراً تشريعياً جديداً للحريات الإعلامية، وجرى إقرار عدد من القوانين المهمة عام 2011 هي: المرسوم رقم (41) المعدل بالمرسوم رقم (54) الخاص بالوصول إلى المعلومات، والمرسوم رقم (115) الخاص بقانون الصحافة والمرسوم رقم (116) المتعلق بالإعلام السمعي والبصري. ولكن الحكومة التونسية الجديدة لم تحترم هذه القوانين، فاستمرت بالعمل بالممارسات السابقة ضد الصحفيين رغم أن المرسوم (115) ينص على أنه يحل محل القانون القديم، واستندت في ذلك على أحكام القانون الجنائي التي تتعارض مع أحكام المرسوم (115) فالقوانين الجديدة لم تلغ الأحكام الجزائية التي كان معمولاً بها قبل نفاذها، وهي أحكام تجرم أفعالاً تندرج ضمن حرية التعبير والإعلام والنشر وتشكل أداة لإضعاف ما جاء في المرسوم (116) الذي يشكل قانون الصحافة الجديد.

ويشار كذلك إلى أن القوانين التي كانت نافذة في عهد النظام السابق، والتي تعرقل وتقيد حرية استخدام الإنترنت، فما زال المرسوم رقم (501) لعام

1997 الذي ينظم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والتنظيم الخاص بالمواصفات المطلوبة لإعداد وتشغيل خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الإنترنت (تنظيم الإنترنت) لعام 1997 معمولاً بها إلى الآن وتجعل هذه التشريعات مزود خدمة الإنترنت مسؤولاً عن محتوى الغير دون أي استثناء كما تلزم مزودي الخدمة برصد وإلغاء أي محتوى مخالف للنظام العام والأخلاق الحميدة، وبتقديم قائمة بالمشتركين شهرياً وتجيز هذه الأحكام التشفير دون موافقة مسبقة.

أبرز الانتهاكات الماسة بالحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في تونس:

يتضمن هذا القسم من الملخص عرضا موجزا لأهم الانتهاكات التي رصدتها الشبكة وقامت بتوثيقها في تونس والمرتكبة في العام 2012، وهي لا تشكل كل الانتهاكات التي جرى توثيقها من جانب برنامج «عين» ولكنها الانتهاكات الأكثر جسامة. ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

الانتهاكات المتعلقة بالتهديد بالاعتداء على الحق في الحياة:

تمكن برنامج «عين» التابع للشبكة من رصد عدد من الانتهاكات ارتكبت في تونس، وكانت تتعلق بالتهديد بالاعتداء على الحق في الحياة. وفيما يأتي عرض لأبرز حالتين من الحالات المنطوية على هذا النوع من الانتهاكات:

- تهديد الصحفية ريم بوقرة من جريدة الحقائق بالقتل بسبب نشرها تحقيقا صحفيا.
- تهديد الصحفي رمزي بن محمد الجباري من جريدة السفير التونسية بالقتل بسبب مقال صحفي.

الانتهاكات المتعلقة بالحق في تحريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة:

يعد هذا النوع من الانتهاكات الأكثر ارتكابا وشيوعا من بين الانتهاكات التي قامت الشبكة برصدها وتوثيقها في تونس، فقد تحققت الشبكة من وقوع حالات كثيرة وعديدة من هذه الانتهاكات. وفيما يأتي أبرز هذه الانتهاكات:

- الاعتداء بالضرب على الصحفي زهير الزويدي أثناء قيامه بتغطية مظاهرة.
- تهديد الصحفي المعز سليمان والصحفية زهور المرزوقي بالاعتداء عليهما جسديا.
- الاعتداء جسديا على المصور التلفزيوني عبدالحميد العمري وتحطيم معدات عمله.
- الاعتداء البدني واللفظي على أعضاء فريق قناة الجزيرة في مدينة سيدي بوزيد.
- الاعتداء لفظيا وبدنيا على الصحفي عبد الحليم المسعودي أثناء محاكمة الصحفي نبيل القروي.
- الاعتداء البدني من قبل رجال الأمن على الصحفية سناء فرحات من صحيفة الوقت الصادرة باللغة الفرنسية.
- الاعتداء البدني واللفظي على المصور الصحفي على القربوسي من قبل أحد أعوان الأمن.
- الاعتداء بدنيا على الصحفي انسي بو زميطة والفريق المرافق له من تلفزيون نسمة من قبل أنصار حركة النهضة.

- الاعتداء بالضرب على الصحفي فاهم بن زايد من قناة نسمة.
- الاعتداء بالضرب على فريق قناة الحوار التونسي المكون من نور الدين سعيدي وصابر السباعي في مدينة سيدي بوزيد.
- الاعتداء البدني واللفظي على الصحفي حسام بن أحمد من جريدة التونسية لمنعه من تغطية أحداث 9 إبريل.
- الاعتداء على الصحفي زياد الهاني من قبل مليشيات مساندة للحكومة.
- الاعتداء بالضرب والشتم على الصحفي أيمن الرزقي من قناة الحوار.

الانتهاكات المتعلقة بحرية الإعلام والنشر:

رصدت الشبكة وقوع عدد من الانتهاكات الماسة بشكل أساسي بحرية الإعلام والنشر لوحدها، وفيما يأتي أبرز هذه الانتهاكات:

- استدعاء الصحفي غازي المبروك للتحقيق معه إثر شكوى قدمت ضده بشأن مقال قام بنشره.
- منع الصحفي غازي بن علية وزميله المصور أنيس بن سالم من تغطية وقفة احتجاجية.
- منع فريق من قناة الحوار التونسي من تغطية جنازة محمد بختي.
- حجب معلومات عن الصحفية نعيمة شرميطي وآخرين من قبل الوزير الأول في تونس.
- اقتحام مقر إذاعة صفاقس من قبل أشخاص تابعين لرابطة حماية الثورة.

الإمارات:

وفيما يلي أبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

- اعتقال الصحفي أحمد جعفر من قبل قوات الأمن.
- حجب موقع وطن الإخباري.
- اعتقال الصحفي سعيد الشحي.
- المرسوم الاتحادي الجديد بشأن جرائم تقنية المعلومات.

البحرين:

لاحظت الشبكة من خلال الانتهاكات التي قامت برصدها في البحرين أنه منذ بداية المسيرات والمظاهرات المطالبة بالإصلاح في البحرين في شباط/فبراير 2011، أضحى محظورا على الصحفيين الأجانب دخول البحرين، كما يتعرض الصحافيون والمصورون للملاحقة الممنهجة والمتعمدة لمنعهم من تغطية قمع الحراكات الشعبية على أيدي رجال الأمن. وقد استمرت الانتهاكات الجسيمة بحق الإعلاميين من قبيل احتجازهم وسجنهم، وتعذيبهم وإساءة معاملتهم. وفيما يلي أبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

- تهديد الصحفية الفرنسية ستيفاني لامور.
- استدعاء الإعلامي وحيد البلوشي للتحقيق أمام النيابة العامة.
- رفض السلطات البحرينية منح تأشيرات دخول لعدد من المراسلين الأجانب.

- اعتقال عدد من الصحفيين الأجانب.
- احتجاز المصورين الصحفي مازن مهدي وحسن جمالي وحمد محمد من قبل قوات الأمن البحرينية.
- اعتقال الصحفي أحمد راضي من قبل الأجهزة الأمنية.
- الاعتداء بالضرب المبرح على المصور الصحفي مازن مهدي.
- إدانة الصحفية ريم خليفة دون محاكمة عادلة.

الجزائر:

تتسم الانتهاكات التي رصدتها الشبكة في الجزائر بأنها من النوع الجسيم, تنصب بشكل كبير وواسع على الاعتداء بالضرب, ويمكن القول بأن الحريات الإعلامية في الجزائر تتعرض لانتهاكات شتى من قبل السلطات الجزائرية, وفيما يلي عرض لأهم هذه الانتهاكات:

- الاعتداء بدنياً على الصحفية حنان إدريس في العاصمة الجزائرية.
- الحكم على الصحفية فاطمة عمارة بغرامة باهظة بسبب ممارستها لعملها الصحفي.
- الاعتداء بالضرب على الصحفي محمد قادري من قبل رجال الشرطة.
- إدانة الصحفي منصور سي سيد والحكم عليه بالحبس بسبب نشره مقالاً صحفياً.
- تهديد الصحفي الياس عبدالسلام بالتصفية الجسدية.
- تعرض الصحفي زهير آيت موهوب من صحيفة الوطن لمضايقات متكررة من رجال الأمن.

السعودية:

تصنف المملكة العربية السعودية من بين أكثر 10 دول فرضا للرقابة وتقييدا للحريات الإعلامية في العالم. إذ تقوم السلطات الحكومية بتعيين كبار مديري ومحرري وسائل الإعلام التقليدية وفصلهم من أعمالهم. وتشترط القوانين (الأنظمة كما يطلق عليها في السعودية) الحصول على ترخيص أو موافقة من الحكومة على تعيين محرري أي وسيلة إعلامية أو أي فرد يمارس «الصحافة الإلكترونية» أو «ينشر مواد صوتية أو مرئية» على مواقع إلكترونية.. وفيما يلي أبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

- اعتقال حبيب المعاتيق وحسين السالم وجلال آل جمال لقيامهم بتغطية أحداث المنطقة الشرقية.
- وقف برنامج البيان التالي عن البث ومنع الصحفي زهير كتبي من الكتابة.
- حجب موقع وكالة التنمية للأنباء.
- احتجاز الصحفي رائف بدوي بموجب قانون الجرائم الإلكترونية.
- حجب موقع الساحة العربية.
- مقتل الصحفي محمد بن حشان آل فطيح في محافظة يدمة على يد أحد المواطنين.

السودان:

يظهر من واقع الانتهاكات التي قامت شبكة

المدافعين عن الحريات الإعلامية برصدها في السودان أن واقع هذه الحريات سيء للغاية، وأن البيئة التشريعية والسياسية الحاضنة للعمل الإعلامي هناك معادية للحريات الإعلامية. فلا زال الإعلاميون يتعرضون لانتهاكات متواصلة مثل الرقابة الأمنيّة القبليّة والبعديّة ومصادرة الصحف وإغلاقها التي يمارسها جهاز الأمن الوطني والمخابرات على الصحف ظاهرة يومية، والمنع من الكتابة بقرار أمني، والاستدعاءات المتكرّرة والمنع من السفر والانتهاكات الجسيمة من خلال الضرب المبرح من قبل أفراد الشرطة والاستخبارات العسكريّة. بالإضافة إلى المحاكمات الجائرة وغير القانونية والغرامات الماليّة الباهظة. وفيما يأتي أبرز هذه الانتهاكات:

- مداهمة صحيفة ألوان ومصادرة أحد أعدادها وإغلاقها من قبل جهازي المخابرات والأمن الوطني.
- إيقاف صحيفة التيار عن الصدور بقرار من الأجهزة الأمنية.
- مصادرة أحد أعداد صحيفة الجريدة من قبل الأمن الوطني بعد اقتحام مقرها.
- منع صدور صحيفة الميدان.
- اعتقال الصحفي فيصل محمد صالح من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني.
- اعتقال مراسل فرانس برس سايمون مارتيلي.
- اعتقال الصحفيتين سلمى الوردانى ومها السنوسي.
- منع توزيع أحد أعداد صحيفة الانتباهة.
- اعتقال الصحفي طلال سعد من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني.
- مصادرة أحد أعداد مجلة الأهرام العربي.
- منع صحيفتي المشهد الآن وآخر لحظة من الصدور.
- اعتقال الصحفيين الأريتريين عبدالله محمود وهارون آدم.

سوريا:

تشكل انتهاكات الحريات الإعلامية مسألة يومية وروتينية في سوريا. منذ اندلاع الأعمال المسلحة فيها. فقد شهد العام 2012 انتهاكات جسيمة وكثيرة العدد في سائر المناطق السورية، وهي انتهاكات ترتكب من قبل أطراف النزاع كلها سواء الطرف الحكومي أم الجماعات والميليشيات المسلحة. وقد شملت هذه الانتهاكات إعلاميين سوريين وأجانب، كما شملت إعلاميين وصحفيين يمتهنون العمل الصحفي والإعلامي وآخرين يعرفون (بالمواطن الصحفي) وقد رصدت الشبكة سائر هذه الانتهاكات ولكنها ليست معنية إلا بإبراز تلك التي طالت الإعلاميين الذين يمتهنون العمل الإعلامي سواء أكانوا سوريين أم أجانب.

وكما ذكر أعلاه، فإن انتهاكات الحريات الإعلامية التي وقعت في العام 2012 هي انتهاكات جسيمة من قبيل القتل، والتعذيب، والحرمان التعسفي أو غير القانوني من الحرية والمعاملة المهينة والاختفاء القسري. وفيما يأتي أبرز الانتهاكات التي قامت شبكة سند برصدها:

- اختفاء الصحفيين التركيين آدم أوز كوزي وحامد كوسكون في مدينة إدلب.
- تعذيب الصحفي رودي عثمان واعتقاله.
- قتل الصحفيين البريطانيين من أصل جزائري وليد بودنية ووسيم لعزازية بالقرب من بلدة دركوش بمحافظة إدلب.
- مقتل المصور اللبناني علي شعبان على الحدود اللبنانية - السورية.
- مقتل المصور الصحفي سمير شلب الشام في مدينة حمص.
- احتجاز الصحفي كلستد كافلكنتي البرازيلي الجنسية وتعذيبه بطريقة وحشية.
- اختطاف الإعلامي محمد السعيد مقدم البرامج في التلفزيون السوري الرسمي.
- اغتيال المصور الصحفي إحسان البني بريف دمشق.
- اغتيال الصحفي علي عباس رئيس دائرة الأخبار الداخلية في وكالة الأنباء السورية.
- اختطاف فريق قناة الإخبارية السورية في منطقة تل منين بريف دمشق.
- تفجير مقر قناة الإخبارية السورية بريف دمشق ومقتل سبعة من العاملين في القناة.
- مقتل الصحفي شكري أبو البرغل في منطقة داريا بدمشق.
- مقتل الصحفي الفرنسي جيل جاكيه أثناء قيامه بعمله في مدينة حمص.
- اعتقال الصحفي محمد كناص في كفرسوسة بضواحي دمشق.
- مقتل ماري كولفن المراسلة الأمريكية لصحيفة صنداي تايمز البريطانية في حي بابا عمرو وزميلها المصور الفرنسي ريمي أوشليك.
- إصابة (إيديث بوفيه) مراسلة صحيفة لوفيغارو الفرنسية بجراح خطيرة في حي بابا عمرو.
- إصابة الصحفي الفرنسي (وليام دانيلز) في حي بابا عمرو بمدينة حمص.
- مقتل الصحفي براء البوشي في مدينة التل بريف دمشق.
- مقتل الصحفي مظهر عمر في حي الخالدية بمدينة حمص.
- مقتل الصحفي العراقي فلاح طه في دمشق.
- مقتل الصحفي العراقي علي الكعبي في دمشق.
- إصابة مراسل الجزيرة عمر خشرم أثناء تغطيته للأحداث في حي صلاح الدين بمدينة حلب.
- اعتقال الصحفي مازن درويش.

الصومال:

يعد الصومال من أكثر الدول العربية انتهاكا للحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين الإنسانية، وهي

الأكثر كذلك في حالات قتل الصحفيين واستهداف حياتهم، فقد حلت في المرتبة الثانية وللسنة الثالثة على التوالي بالنسبة إلى عدد جرائم قتل الصحفيين. وقد وصل العدد إلى 18 جريمة قتل على الأقل خلال العام 2012. وإذا كانت الجرائم غالبا ما تنسب إلى مقاتلي حركة «الشباب» الإسلامية، فهي تنجم أيضا في بعض الأحيان عن تسوية حسابات بين مختلف الفصائل التي تقاتل في الصومال.

وتعتقد شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن هذا العدد الكبير من الإعلاميين الذين قضوا نحبهم في الصومال دون معرفة الجناة وملاحقتهم يعكس ضعف السلطات الصومالية وإخفاقها في حماية الإعلاميين والوصول إلى الجناة، وهو ضعف يساهم في ازدياد حالات القتل ويشكل سياسة من الإفلات من العقاب ينبغي على السلطات الصومالية أن تضع لها حدا.

وفيما يلي ابرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

- مقتل مدير إذاعة شبيلي حسن عثمان فنتاستك.
- مقتل مدير محطة «صومالي وين» أبوكر حسن كدف.
- القبض على الصحفي أحمد علي فرح من قبل الشرطة الصومالية.
- مقتل الصحفي مهاد صلد آدن.
- مقتل الصحفي أحمد أدو أنشور.
- إصابة الصحفي عبد القادر عمر عبدالله بجروح خطيرة جراء إطلاق الرصاص عليه.
- مقتل الإعلامي عبد جيلاني ملاق مرشالي.
- مقتل الصحفي محمود علي بنيستي.
- مقتل الصحفي حسن يوسف ابسوغ.
- مقتل المصور الصحفي زكريا محمد محمود معلم.
- مقتل الصحفي أحمد فرح الياس.
- مقتل الإعلامي ورسام شير عوالي.

العراق:

يشكل العراق أحد أبرز الأمثلة على سياسة الإفلات من العقاب، وعلى ارتفاع عدد الانتهاكات الجسيمة المرتبكة بحق الإعلاميين وفي مقدمتها أعمال العنف، والقتل، والاختفاء القسري. ولا تقوم السلطات العراقية بواجبها إزاء هذه الانتهاكات، إذ لاحظت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن الحكومة العراقية لا تتخذ التدابير المانعة من وقوع هذه الانتهاكات، كما أنها لا تقوم بالتحقيق فيها للتعرف على المتورطين فيها وتقديمهم إلى القضاء. وقد تبوأ العراق وفقاً لمؤشر لجنة حماية الصحفيين المرتبة الأولى في العام 2012، وفي السنوات الأربع السابقة عليه.

وإذا كانت الحكومة العراقية قد تذرعت في الماضي بظروف الحرب، إلا أنها اليوم ما زالت مخفقة تماماً عن تقديم أي شخص متورط بهذه الاعتداءات إلى القضاء رغم التحسن النسبي في أوضاع العراق.

وفيما يأتي أبرز الانتهاكات التي قامت شبكة سند

برصدها وتوثيقها:

- احتجاز الصحفي علي الفياض من قبل شرطة حماية المنشآت.
- احتجاز الصحفي أيمن الشبيبي من قبل وكالة الاستخبارات العراقية.
- إساءة معاملة عدد من الصحفيين من قبل الفرقة الخامسة للجيش العراقي.
- محاولة اغتيال مراسل قناة الأنبار محمد سعد فرحات.
- اعتقال الصحفي سليم الخليفاوي بصورة تعسفية بعد الاعتداء عليه.
- احتجاز الصحفية زكية المزوري من قبل الأجهزة الأمنية.
- صعق الإعلامي نهاد عبدالحسين كهربائياً من قبل قوات الأمن العراقي.
- الاعتداء بالضرب على الصحفي ميلاد سامي ومرافقيه من قبل قوات الأمن الكردية.
- اغتيال الصحفي غزوان أنس وإصابة أفراد أسرته.
- تعرض مراسلي قناة الحرية العراقية للضرب وللتهديد من قبل رجال الأمن.
- محاولة اغتيال الصحفي كريم حسن.
- اغتيال كامران صلاح الدين المذيع في قناة صلاح الدين الفضائية.
- اغتيال سمير الشيخ علي رئيس تحرير صحيفة الجماهير البغدادية.
- الانتهاكات التشريعية لحرية الإعلام.

سلطنة عُمان:

من اللافت للانتباه أن وسائل الإعلام ليست مستقلة، إذ تتمتع وزارة الإعلام بصلاحيات كبيرة تمكنها من مراقبة سائر وسائل الإعلام. كما أن ملكية معظم محطات التلفزيون والراديو في السلطنة تعود للدولة إلا أن هناك محطات قليلة خاصة غالبيتها غنائية تم إنشاؤها في السنوات القليلة الماضية. وتقوم الصحف الخاصة المحدودة التي تتلقى مساعدات من الحكومة بفرض رقابة ذاتية على نفسها. كما تتضمن القوانين النافذة وفي مقدمتها قانون الصحافة لعام 1984 فرض غرامات كبيرة وعقوبات بالسجن تصل إلى سنتين. وقد تبوأت السلطنة المرتبة141 في ترتيب الدول بالنسبة لحرية الإعلام والصحافة. وفيما يلي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

- اعتقال الصحفي سعيد الهاشمي.
- الحكم على الصحفي مختار الهنائي بالحبس والغرامة.

فلسطين:

تعد فلسطين من أكثر الدول التي ترتكب فيها انتهاكات بحق الإعلاميين والصحفيين, وترجع النسبة الأكبر في هذه الانتهاكات إلى سلطات الاحتلال الصهيوني التي تنتهك الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في فلسطين بشكل

يومي, والملاحظ أن سلطات الاحتلال ترتكب انتهاكات جسيمة وتنتهج سياسة إفلات من العقاب.

ولم تكتف شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي برصد وتوثيق الانتهاكات التي ترتكب من قبل سلطات الاحتلال فحسب, ولكنها حرصت كذلك على رصد وتوثيق الانتهاكات التي ترتكبها السلطة الفلسطينية، وحكومة حماس وأي مصدر آخر سواء أكان جهة عامة أو خاصة. لقد اتسم العام 2012 بكثرة وقسوة الانتهاكات المرتكبة بحق الإعلاميين الفلسطينيين, وهي في معظمها انتهاكات بدنية جسيمة أفلت مرتكبوها من العقاب, وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

- استدعاء الصحفي راسم عبيدات من المخابرات الإسرائيلية ومنعه من التنقل في أراضي الضفة الغربية.
- تمديد توقيف الصحفي رائد الشريف وحرمانه تعسفاً من حريته الشخصية والحكم بحبسه.
- الاعتداء على مراسل تلفزيون فلسطين هارون عمايرة بالرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع.
- استدعاء الصحفي خالد عمايرة من قبل جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني.
- احتجاز طاقم تلفزيون فلسطين في قرية النبي صالح وإساءة معاملة أفراده.
- تجديد احتجاز الصحفي عامر أبو عرفة إدارياً وحرمانه غير القانوني من حريته الشخصية.
- إقتحام مقر تلفزيون القدس التربوي من قبل جيش الاحتلال.
- احتجاز الصحفي محمد اشتيوي من قبل جهاز الأمن الوقائي التابع للسلطة الفلسطينية.
- اعتقال الصحفي ساهر الأقرع وتعذيبه من قبل جهاز الأمن التابع لحكومة حماس في قطاع غزة.
- إحتجاز الصحفي معالي أبو سمرة وإساءة معاملته من قبل جهاز الأمن التابع لحكومة حماس في قطاع غزة.
- اقتحام قوات الاحتلال لمقر تلفزيون وطن في مدينة رام الله.
- احتجاز الصحفية السويدية ألكينرا ساندال في مدينة غزة والفريق المرافق لها من قبل كتائب القسام.
- إصابة الصحفية ديالا جويحان من قبل قوات الاحتلال في مدينة القدس.
- الاعتداء بالضرب على الصحفي موسى الشاعر بالقرب من مدينة بيت لحم من جانب جنود الاحتلال.
- منع الصحفية وصال وليد من ممارسة العمل الصحفي من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية.
-
- اقتحام قوات الاحتلال مكتب شبكة «هنا القدس» للإعلام المجتمعي.

- اعتقال الصحفي طارق خميس في مدينة البيرة من قبل الأمن الوقائي التابع للسلطة.
- اعتداء أحد رجال الأمن التابعين لحكومة حماس على طاقم قناة القدس الفضائية على معبر رفح.
- منع المصور «أسيد عمارنة» من التغطية من قبل الشرطة الفلسطينية في مدينة الخليل.
- اعتقال الصحفي محمد قنيطة من قبل جهاز الأمن الوقائي الداخلي التابع لحكومة حماس.
- تعذيب الصحفي محمد جرادات من قبل أفراد المباحث التابعين للسلطة الفلسطينية.
- اعتداء الأمن التابع للسلطة الفلسطينية على الصحفي أحمد عودة.
- اعتداء قوات الاحتلال على مصور صحيفة القدس «محمود عليان» في مخيم شعفاط.
- اعتداء قوات الاحتلال على سعيد القاق مراسل صحيفة الصنارة عند باب العامود في مدينة القدس.
- اعتقال الصحفي محمد التميمي من قبل قوات الاحتلال في قرية النبي صالح في قضاء رام الله.

الانتهاكات الإسرائيلية للحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين خلال الاعتداءات الإسرائيلية على غزة: شنت قوات الاحتلال على قطاع غزة حرباً عدوانية بتاريخ 14/11/2012, واستمرت ثمانية أيام حتى 21/11/2012, وقد أكدت تقارير عدة أن هذه الحرب اقترنت بانتهاكات جسيمة للحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين. فقد جرى رصد (47) انتهاكاً ارتكبت في قطاع غزة, وقد أفضت هذه الانتهاكات إلى استشهاد (3) صحفيين وتدمير (30) مكتباً إعلامياً وصحفياً, كما أدت كذلك إلى إصابة (17) صحفياً ومن أبرز الانتهاكات الآتي:

- استهداف منزل الصحفي زياد المشهراوي الذي يعمل في مكتب (BBC) في قطاع غزة, واستشهاد ابنه البالغ من العمر (11) شهراً, وذلك بتاريخ 14/11/2012.
- إصابة الصحفي سمير خليفة مراسل التلفزيون السوداني وتلفزيون فلسطين بتاريخ 14/12/2012 من جراء تساقط الزجاج عليه نتيجة قصف الطائرات الإسرائيلية منزلاً بالقرب من مقر تلفزيون فلسطين.
- إصابة الصحفي مثنى النجار المراسل في إذاعة القدس بغزة بتاريخ 16/12/2012, وذلك أثناء توجهه إلى منطقة القدارة في خانيونس جنوب قطاع غزة، لتغطية قصف أحد المنازل قصفته الطائرات الإسرائيلية ثانية؛ ما أدى إلى اصطدام سيارته بأخرى وإصابته برضوض وجروح في ذراعه وساقه.
- قصف الطائرات الإسرائيلية بتاريخ 16/12/2012 مقر مؤسسة «فري ميديا» في منطقة الشيخ رضوان في مدينة غزة وتدميره بشكل شبه كلي.
- قصف مقر استوديوهات فضائية القدس الواقع في برج شوا وحصري، وذلك بتاريخ

18/11/2012, وقد أدى القصف إلى إصابة الموجودين في المكتب جميعهم, إضافة إلى أضرار كبيرة في المكتب, وتدمير للمعدات وإصابة صحفيين منهم: خضر الزهار الذي أصيب ببتر في قدمه اليمنى أسفل الركبة ورضوض, ومحمد الأخرس الذي أصيب بشظايا في أنحاء جسمه كلها, وأشرف أبو عمرة الذي أصيب بجروح ورضوض.

- استهداف برج الشروق وقصفه من قبل الطائرات الإسرائيلية, وهو مبنى يحتوي على عدد كبير من المكاتب الصحفية ووسائل إعلام محلية وأجنبية, وقد أستهدف القصف الطابق الرابع عشر الذي تشغله قناة الأقصى الأرضية, وقد أدى القصف إلى احتراق شقتين بالكامل وتدمير محتوياتهما, علماً بأن القصف وقع بتاريخ 18/11/2012, وقد عاودت الطائرات استهداف البرج ذاته بتاريخ 19/11/2012, وقصفت مقر تلفزيون القدس وألحقت ضرراً به, وبمكتب قناة العربية, وقناة أبوظبي, وقناة مصر الفضائية, وقناة الميادين.

- استشهاد المصورين الصحفيين في فضائية الأقصى حسام سلامة ومحمود الكومي عقب قصف الطائرات الإسرائيلية سيارتهما بالقرب من برج الشفاء وسط مدينة غزة بعد أن قاما بتصوير ضحايا غارة على شمال غزة, وقد وقع الاعتداء بتاريخ 20/11/2012.

قطر:

لم يكن من اليسير على الشبكة أن ترصد وتوثق انتهاكات ارتكبت في قطر، لأسباب عديدة منها أن حرية الإعلام مكفولة في قطر ما لم يكن الأمر يتعلق بقطر ذاتها وبنظام حكمها، وثمة رقابة ذاتية واضحة في هذا المجال.

أما فيما يتعلق بالشأن غير القطري، فإن حرية الإعلام مكفولة إلى حد ما وقد صنفت قطر في العام الماضي الدولة العربية الثالثة في مجال حرية الصحافة والإعلام.

وفيما يلي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

- أفلام إباحية مركبة لمذيعات قناة الجزيرة القطرية.
- اختراق نظام رسائل «الجزيرة موبايل».
- مشروع قانون الأنشطة الإعلامية.

الكويت:

تصدرت الكويت دول الخليج العربي فيما حلت بالمرتبة الثانية عربيا في مؤشر حرية الصحافة للعام 2012 وحلت في المرتبة السابعة والسبعين من بين 179 دولة عالمية, الأمر الذي يجعلها الأولى خليجيا والثانية عربيا وإقليميا في الحريات الصحافية.

وفيما يلي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

- إصابة الصحفي يوسف المطيري والمصور محمد الشرهان في اقتحام لمبنى تلفزيون الوطن الكويتي.
- تعليق صدور صحيفة الدار اليومية.
- اقتحام مقر قناة «سكوب».

- حجب موقع صحيفة الوطن الإلكتروني.
- إحالة الصحفي عبدالهادي الجميّل إلى النيابة العامة بسبب مقال صحفي.
- منع تغطية (تجمع الإرادة الإنسانية).
- منع الكاتبة الصحفية بدرية البشر من دخول الكويت.
- التحقيق مع طاقم برنامج مسيان التابع لقناة اليوم.
- مقاضاة الإعلامية يسرا محمد على خلفية حلقة برنامج «في الصميم».
- الاعتداء بدنيا على الصحفي محمد الشرهان من قبل مجهولين.

لبنان:

تتصف البيئة الإعلامية في لبنان بأنها أفضل منها في العديد من الدول العربية، وقد تراجع خلال عام 2012 بسبب الحرب الأهلية في سوريا، فقتل بالرصاص صحفي لبناني كان يغطي النزاع في الجانب اللبناني من الحدود بين البلدين.

وفي داخل لبنان، واجه الصحفيون صعوبات وتحديات كبيرة أثناء تغطيتهم للتظاهرات المؤيدة للنظام السوري أو المناوئة له. وقد مثل لبنان تجمعاً للإعلاميين الدوليين الذين يغطون هذا النزاع، ما زاد من انتهاكات الحريات الإعلامية في العام 2012. وفيما يلي أبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

- تهديد الإعلامي سالم زهران.
- منع الصحفي سعيد بيتموني من التغطية.
-
- منع مصور محطة «أم تي في» من التغطية.
- تهديد الصحفي علي عطوي.
- الاعتداء بالضرب المبرح على المصور الصحفي إيلي عساكر.
- ضرب المصورين الصحفيين خالد عياد وحسين بيضون من قبل الأمن اللبناني.
- احتجاز مصور قناة العربية آلان خوري.
- الاعتداء على فريق محطة «الجديد» المؤلف من رونا الحلبي وعمر خداج وإيلي أبوعس.
- الاعتداء بالضرب على الصحفي صهيب أيوب.
- الاعتداء بالضرب على الصحفية غدي فرنسيس.
- اقتحام مقر قناة «اليسارية» واختطاف ثلاثة من موظفيها.
- إصابة حسين نخلة من قناة سكاي نيوز والصحفية الكندية وماريا مور بالرصاص.
- احتجاز الصحفي رامي عيشة دون اتهام.
- الاعتداء على مراسل قناة الميادين عمر كايد.

ليبيا:

مما لا شك فيه أن أثار النزاع المسلح الذي دار في ليبيا وأدى إلى زوال نظام القذافي, ترك آثاراً سلبية على مجمل الأوضاع في ليبيا. وهي مسألة طبيعية في ظل المراحل الانتقالية وأوضاع التحول الديمقراطي, ولكن أوضاع الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في ليبيا ما زالت عرضة لانتهاكات جسيمة, ومتعمدة وواسعة النطاق. وهي انتهاكات ترتكب من قبل السلطات الرسمية والجماعات المسلحة على السواء. ويبدو -كما لاحظت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي- أن الحريات الإعلامية في ليبيا تتعرض لانتهاكات متكررة ويومية, كما أنها تلقى تسامحاً رسمياً واضحاً إما بسبب عدم رغبة الحكومة بملاحقة مرتكبيها أو عدم قدرتها على ذلك.وفيما يأتي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة في ليبيا:

- احتجاز الصحفيين نيكولاس دنفيس وغاريث مونتغمري في طرابلس.
- اختطاف الإعلامي سليمان دوغة في طرابلس.
- اختطاف الصحفيين عبد القادر فسوك ويوسف بادي.
- اقتحام قناة ليبيا الحرة من قبل متظاهرين.
- وفاة الإعلامي هيثم زريبع بسبب إصابته بطلق ناري.
- استبعاد مذيعة غير محجبة من تقديم حفل تسليم السلطة.

المغرب:

رصدت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام جملة من الانتهاكات للحريات الإعلامية في العام 2012, ويمكن القول بأن الطابع الأبرز لهذه الانتهاكات أنها ليست من النوع الجسيم, وفيما يأتي أبرز هذه الانتهاكات:

- سحب اعتماد الصحفي عمر بروكسي مراسل وكالة الأنباء الفرنسية.
- تهديد الصحفي حميد النعيمي من قبل أجهزة المخابرات المغربية.
- مطالبة وزارة الداخلية المغربية لتسعة عشر صحفياً بمغادرة الصحراء المغربية.
- إهدار دم الصحفي المختار لغزيوي من قبل الشيخ عبد الله النهاري.
- الاعتداء البدني واللفظي على الصحفي وحيد مبارك بساحة الحمام بالبيضاء.
- منع توزيع أحد أعداد صحيفة البابيس الاسبانية.
- تهديد الصحفي علي لمرابط من قبل المخابرات المغربية واقتحام منزله.
- سحب اعتماد مراسل وكالة الأنباء الفرنسية بقرار حكومي.
- صحفيون يتعرضون للضرب المبرح أثناء تغطيتهم أحداث تظاهرة 20 فبراير.
-
- الانتهاكات التشريعية للحريات الإعلامية.

اليمن:

يظهر من واقع الانتهاكات التي قامت شبكة المدافعين عن الحريات الإعلامية برصدها في اليمن, أن واقع هذه الحريات بائس, وأن البيئة الحاضنة للعمل الإعلامي هناك هشة, فلا زال الإعلاميون يتعرضون لانتهاكات جسيمة ومنهجية مثل محاولة القتل, والتعذيب, وإساءة المعاملة, والاحتجاز غير القانوني, والاعتداء المتكرر على منازلهم وممتلكاتهم, ومحاكمتهم بشكل غير مشروع. إن البيئة الحاضنة للعمل الإعلامي في اليمن ليست آمنة, وهي محاطة بمصادر التهديد الحكومية وغير الحكومية.وفيما يأتي عرض لأبرز الانتهاكات التي قامت الشبكة برصدها:

- تهديد الصحفي نصر المسعدي بالتصفية الجسدية من قبل مدير فرع بنك التسليف التعاوني الزراعي السابق.
- الاعتداء الجسدي على الصحفي فيصل الصوفي في وسط العاصمة صنعاء.
- تهديد الصحفي عبد الله غراب بالاختطاف والتصفية الجسدية.
- حملة التحريض التي استهدفت فكري قاسم رئيس تحرير صحيفة حديث المدينة الأهلية والعاملين فيها.
- الاعتداء على الصحفي أحمد الأسدي بالضرب وتهشيم سيارته.
- محاصرة مبنى صحيفة الجمهورية في محافظة تعز.
- الاعتداء البدني على المصور الصحفي وائل العبسي في محافظة تعز.
- حملة التشهير التي استهدفت أسبوعية الأهالي وجريدة أخبار اليوم.
- مصادرة نسخ من صحيفة أخبار اليوم وإحراقها في محافظة عدن.
- محاولة اغتيال الصحفي حسام عاشور في سيئون الواقعة في محافظة حضرموت.
- الاعتداء بالضرب على الإعلامي محمد العرافي.
- احتجاز الصحفية بشرى العامري بصورة غير قانونية من قبل رجال الأمن.
- الاعتداء بالضرب على الصحفيين فائد دحان ومحمد غزوان.
- الاعتداء بالرصاص الحي على مقر صحيفتي «الأولى» و«الشارع».
- منع فريق عمل وكالة رويترز من تغطية مهرجان الغدير في مدينة ريده.

6 . التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات والحقائق التي تمكنت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام من استخلاصها حول انتهاكات الحريات الإعلامية في العالم العربي في العام 2012 ونظرا للتشابه الكبير بين الدول العربية في هذا المجال، ارتأت الشبكة أن تذيل هذا التقرير بعدد من التوصيات التي تعتقد أن حكومات الدول العربية قاطبة، بما فيها الحكومة الأردنية والمصرية

والتونسية، مدعوة للعمل بها لتحسين أوضاع الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين الإنسانية في السنوات القادمة. ولم تقم الشبكة بتخصيص توصيات لكل من الأردن وتونس ومصر بسبب التشابه الكبير بينها في الاتجاهات الأساسية المتعلقة بانتهاك الحريات الإعلامية، وبينها وبين الدول العربية الأخرى ومنعا لتكرار لا مبرر له. وفيما يأتي أهم توصيات الشبكة:

1. وجوب التوقف عن سياسة الإفلات من العقاب التي تتبعها سائر الحكومات العربية إزاء الانتهاكات الجسيمة للحريات الإعلامية والتي تتم من خلال القتل والتعذيب وإساءة المعاملة ايا كان مصدرها. والمباشرة بالتحقيق في سائر الانتهاكات الجسيمة المذكورة في التقرير تحقيقا مستقلا يفضي إلى ملاحقة المتورطين ومحاكمتهم.

2. التفكير جديا بإنشاء محكمة عربية جنائية يكون من بين اختصاصاتها محاكمة المتورطين بانتهاكات جسيمة بحق الإعلاميين، خاصة عندما تعقد الدول العزم على الاستمرار بسياسة الإفلات من العقاب التي تتبعها.

3. مراجعة سائر التشريعات سواء المتعلقة بالإعلام بكافة أشكاله أم التشريعات الجزائية لإزالة كافة النصوص المقيدة للحريات الإعلامية منها ولتصبح متوافقة مع المعايير الدولية المعمول بها في مجال الإعلام والحريات الإعلامية.

4. تفعيل الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بالنسبة للدول العربية الأطراف بهذه الاتفاقيات، ووجوب قيام الدول العربية غير الأطراف بها بالانضمام إليها صونا للحقوق والحريات المعترف بها دوليا في مجال ممارسة العمل الإعلامي.

5. التوقف عن السيطرة على وسائل الإعلام أو احتكارها، وإشاعة أجواء الحرية والتعددية داخل الجسم الإعلامي. والامتناع عن ممارسة التدخل في وسائل الإعلام وفرض السياسات والتوجهات الحكومية الرسمية عليها.

6. ينبغي على الحكومات العربية والأجهزة المختصة وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية، أن توفر الحماية اللازمة للإعلاميين أثناء قيامهم بعملهم، وبالذات في الأوقات الحرجة والخطرة مثل الاحتجاجات والمظاهرات والنزاعات الداخلية أو الدولية.

7. دعوة جامعة الدول العربية إلى العمل من أجل إقرار اتفاقية عربية لحماية الصحفيين في الأوقات الخطرة، والاتفاق على قواعد حماية واحدة يتم العمل بها من الدول الأعضاء في الجامعة كاملة.

8. التوقف عن اشتراط التسجيل في نقابة الصحفيين للتمتع بصفة الصحفي عملا بالمعايير الدولية المعمول بها في هذا الخصوص، خاصة وأن هذا الشرط السائد في الدول العربية يخالف الحق في عدم الإجبار على الانتماء لجمعية أو نقابة وهو من الحقوق المعترف بها دوليا.

9. تدريب رجال الأمن والدرك على المعايير والقواعد المتعلقة بالحريات والحقوق الإعلامية

وكيفية مباشرة صلاحيات إنفاذ القانون دون التعرض للإعلاميين أو عرقلة عملهم وأنشطتهم المهنية.

10. وجوب توقف الحكومات العربية عن استخدام القانون والإحالة للقضاء كوسيلة لتكميم أفواه وأصوات الإعلاميين، ولمنعهم من القيام بعملهم بحرية أو لمحاسبتهم على أعمال إعلامية قاموا بتنفيذها بمهنية ووفق ضوابط ومعايير العمل الإعلامي.

11. ينبغي على حكومات الدول العربية أن تتوقف فورا عن العمل بالتدابير الاحتجازية (القبض والتوقيف) وبالعقوبات السالبة للحرية (الحبس) في جرائم النشر والإعلام والصحافة. وكذلك التوقف عن العمل بالغرامات المالية الباهظة وغير المعقولة والتي من شأنها أن تعرقل حرية ممارسة العمل الإعلامي نتيجة التبعات المالية الثقيلة التي قد تقع على الإعلاميين بسبب ذلك.

12. العمل بفكرة حرمة مقر وسائل الإعلام المرئي، والمسموع والمقروء والالكتروني وتحريم دخولها أو اقتحامها من قبل رجال الأمن والشرطة إلا بعد قيام أدلة واضحة ومعقولة تدعو إلى الاعتقاد الفعلي بممارسة أنشطة جرمية وغير إعلامية داخلها وبقرار قضائي مسبب على النحو المذكور.

13. أن تتوقف التنظيمات السياسية والمليشيات التابعة لها عن التعرض للإعلام والإعلاميين ومنعهم من القيام بعملهم، أو تهديدهم بالقتل أو ضربهم بشكل سافر بسبب ما ينشره الإعلام من مواد قد لا تتفق مع توجهاتهم، وبالذات عندما تكون هذه التنظيمات والحركات على رأس الحكومة وفي السلطة.

14. قيام المؤسسات الإعلامية العاملة في العالم العربي بإقرار مدونات للسلوك المهني وأن تتوقف عن ممارسة الرقابة المسبقة وغير المهنية لحساب الممارسة الواسعة والحرة للعمل الإعلامي.

15. من الضروري أن تقوم منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المدافعة عن الإعلام والإعلاميين في العالم العربي باستخدام الآليات الدولية الخاصة بالإشراف والرقابة على احترام الدول لحقوق الإنسان، والتنسيق مع الهيئات العالمية ذات الخبرة في هذا المجال. وكذلك التنسيق على المستوى الإقليمي وتبادل الخبرات والمعلومات فيما بينها لإنجاح هذا المسعى.

16. إنشاء قائمة إقليمية سوداء تضم أهم الشخصيات والمؤسسات والأجهزة والجهات التي تقترف أو تدعو إلى انتهاكات متكررة أو جسيمة بحق الإعلاميين والحريات الإعلامية أو تدعو إلى تقييدها والحد منها.

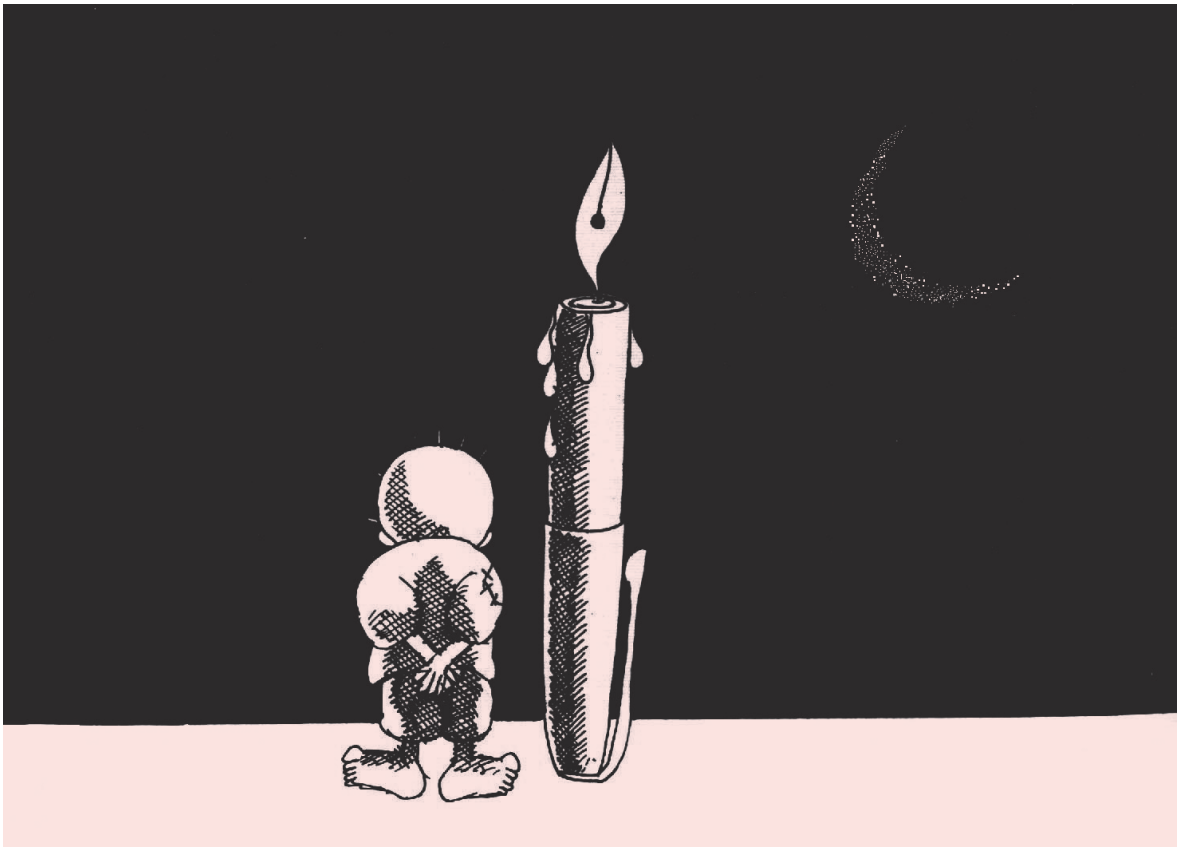

الفصل الأول

منهجية العمل وإعداد التقرير

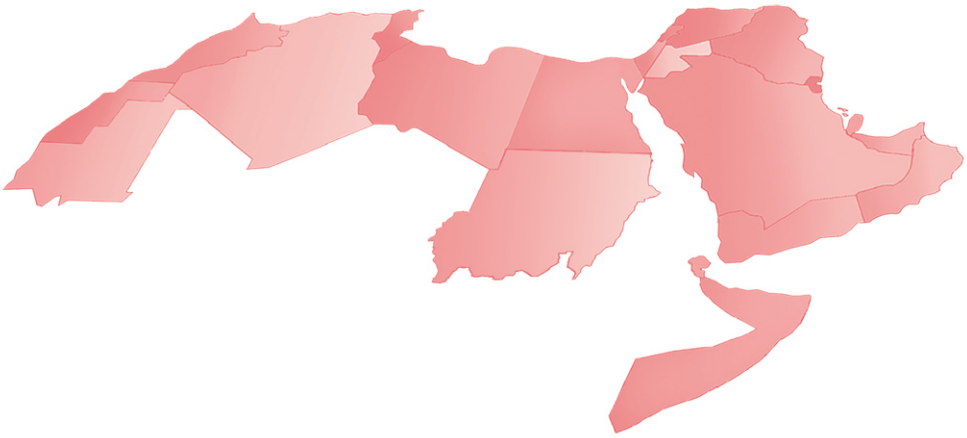

1. مقدمة:

تأسست شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» في عام 2012، وذلك بمبادرة دعا إليها ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام الذي قام بتنظيمه مركز حماية وحرية الصحفيين في الأردن في ديسمبر من العام 2011. ومن بين أهم الأهداف التي تسعى الشبكة إلى تحقيقها رصد وتوثيق انتهاكات حرية الإعلام في العالم العربي بصورة منهجية وعلمية، ووفقا للأصول المتبعة عالميا في مجال الرصد والتقصي والتوثيق. وقد أنشأت شبكة «سند» برنامجا لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام في العالم العربي أطلقت عليه اسم «عين».

أما الأسباب الدافعة لشبكة «سند» لإنشاء البرنامج والقيام بعملية رصد انتهاكات الحريات الإعلامية وتوثيقها في العالم العربي فتتمثل في: التحقق من مدى احترام البلدان العربية للمعايير الدولية المعمول بها في مجال الحريات الإعلامية وحقوق الإنسان ذات الصلة، تعبئة الرأي العام العربي والعالمي ضد الممارسات المنطوية على انتهاكات لهذه الحريات والحقوق، فهم أنماط الانتهاك السائدة في المنطقة العربية وأسبابها، تقديم أدلة وأسس صالحة لملاحقة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بحق الإعلاميين ولمنع الجناة من الإفلات من العقاب، تحفيز الإعلاميين على توثيق ما يتعرضون له من مشكلات وانتهاكات ورفع وعيهم بأهمية الحريات والحقوق الإنسانية والإعلامية لهم لتمكينهم من القيام بعملهم بسهولة ويسر ونشر فكرة الرصد والتوثيق العلمي والمنهجي لانتهاكات الحريات الإعلامية في العالم العربي.

وقد انتهزت شبكة «سند» فرصة الربيع العربي والتحولات الديمقراطية التي تجتاح المنطقة العربية وللتعرف على واقع الحريات الإعلامية وما يطالها من انتهاكات ولفهم أسبابها واتجاهاتها، خاصة بعد المطالبات المستمرة بالحرية وحقوق الإنسان. وارتأت الشبكة في العام 2012 أن تقوم برصد وتوثيق انتهاكات حرية الإعلام في ثلاث دول عربية وهي: مصر، وتونس والأردن بشكل منهجي وعلمي ومن خلال آلية دقيقة لرصد حالات الانتهاك سيتم عرضها في متن التقرير لاحقا، بينما ستقوم برصد هذه الانتهاكات في باقي الدول العربية من خلال وسائل الإعلام والتقارير الدولية والمحلية. على أن تتوسع الشبكة في الأعوام القادمة بالدول العربية المشمولة بعملية الرصد العلمي والمنهجي لتغدو كلها خلال أعوام قلائل مشمولة بهذه العملية التي تعتمد في الأساس على فكرة الشكاوى والبلاغات. وتأمل الشبكة خلال خمسة أعوام أن يكون تقريرها السنوي مستندا لهذه الآلية العلمية والدقيقة.

ركزت شبكة «سند» في هذا العام على رصد الانتهاكات الجسيمة وسياسة الإفلات من العقاب واستخدام القانون والقضاء لعرقلة الحريات الإعلامية، وهي ظاهرة باتت شائعة في البلدان العربية ولم يختلف واقعها عن ما كانت عليه قبل الربيع العربي، ولكنها تشكل التحدي الأكبر أمام الحريات الإعلامية في العالم العربي. كما اهتمت الشبكة كذلك بالتغير الذي طرا عقب الربيع العربي على مصادر انتهاكات حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين في العالم العربي، فلم تعد هذه الانتهاكات تقتصر على السلطات والأجهزة الرسمية ولكنها باتت تشمل كذلك أشخاصاً غير رسميين من قبل التنظيمات والحركات السياسية والمليشيات التابعة لبعضها.

يشكل هذا التقرير محاولة أولى من جانب شبكة «سند» لمأسسة عملية رصد وتوثيق انتهاكات حرية الإعلام في العالم العربي، وهي محاولة قابلة للتطور

في الأعوام القادمة ولكن الشبكة تأمل أن تكون بعملها هذا قد ساهمت فعلا في دعم الربيع العربي والتحول نحو الديمقراطية والحرية التي تشكل حرية الإعلام عمادها وأساسها. ويتضمن هذا التقرير بعد هذه المقدمة عرضا للمسائل الآتية:

- منهجية العمل وإعداد التقرير.
- انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في باقي الدول العربية: بانوراما عامة.
- واقع الشكاوى والانتهاكات في مصر.
- واقع الشكاوى والانتهاكات في الأردن.
- واقع الشكاوى والانتهاكات في تونس.
- واقع الانتهاكات في باقي الدول العربية.
- التوصيات.

2. منهجية العمل وإعداد التقرير

شكلت تجربة مركز حماية وحرية الصحفيين في آخر عامين أساساً صلباً ومهما في مجال رصد الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين وتوثيقها، وقد سعى المركز بوصفه الجهة الحاضنة لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي إلى الاستفادة من تلك التجربة، فاستعانت بالكثير من الأدوات والأساليب التي استخدمها المركز في مجال عمل الشبكة المتعلق برصد الانتهاكات وتوثيقها.

لقد جرى تشكيل فرق للرصد في ثلاث دول عربية هي الأردن وتونس ومصر، وذلك بعد إخضاعهم لبرنامج تدريبي مكثف وعلى مرحلتين، وقد حرصت الشبكة على الاستعانة بمنهجية علمية منضبطة لجمع المعلومات وتقصي الحقائق بشأنها، كما استهدفت الشبكة في عملية الرصد في البلدان الثلاثة المستهدفة رصد الانتهاكات الواقعة على طيف واسع من الحقوق والحريات ذات الصلة بالإعلام والإعلاميين.

وإلى جانب عملية الرصد المنهجي للانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين في البلدان الثلاثة المذكورة أعلاه والتي استهدفتها الشبكة في هذا العام، قامت الشبكة كذلك برصد الانتهاكات التي طالت الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في عموم الدول العربية وبمعنى آخر، فإن عملية الرصد والتوثيق التي قامت بها الشبكة في العام 2012 كانت على مستويين. المستوى الأول تمثل في عملية رصد مؤسسية ومتكاملة لانتهاكات الحريات الإعلامية في ثلاث دول عربية، والمستوى الثاني شمل سائر الدول العربية الأخرى ولكن ليس بصورة شمولية ومؤسسية ومن خلال فرق رصد، وإنما من خلال عملية جمع للمعلومات عبر ما ينشر من تقارير ووسائل الإعلام المختلفة بعد التحقق منها ومراجعتها علمياً، ولكن دون أن تستند على استقبال استمارات شكاوى وبلاغات ومتابعتها من خلال عملية استقصاء، بالمعنى المستقر للكلمة. وفيما يأتي عرض لمنهجية العمل التي طبقتها الشبكة في هذا العام في مجال رصد الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين مع الإشارة للإطار المرجعي القانوني والحقوقي الناظم لهذه العملية وما اعتراها من صعوبات وتحديات.

2/1: تشكيل شبكة المدافعين عن حرية الإعلام وفرق الرصد التابعة لها

إيماناً من مركز حماية وحرية الصحفيين بوجوب إنشاء حاضنة عربية تعمل في مجال الدفاع عن الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين على المستوى الإقليمي، نظم في ديسمبر عام 2011ملتقى للمدافعين عن حرية الإعلام، وتمخض الملتقى عن فكرة إنشاء شبكة للدفاع عن حرية الإعلام في العالم العربي، وأوصى بأن يكون المركز بمثابة المرجعية التنسيقية لبناء الشبكة، ولإدارة أنشطتها اليومية وإدامة عملها. وبالفعل

سعى المركز مع بداية العام 2012 إلى اتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء الشبكة. وبعد استكمال الترتيبات المناسبة، أعلن المركز في منتصف العام 2012 عن ولادة الشبكة.

وفي إطار برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام «عين» المتفرع عن الشبكة، قامت الشبكة بالعمل على رصد وتوثيق الانتهاكات في سائر الدول العربية، وذلك من خلال عمليتين مختلفتين تتمثلان برصد الانتهاكات التي وقعت في الدول العربية بشكل عام من خلال جمع المعلومات عبر ما يصدر من مواقف وتقارير ومواد إعلامية حول هذه الانتهاكات وبرصد منهجي ومؤسسي من خلال فرق للرصد أنشأتها الشبكة في دول عربية ثلاث هي الأردن، مصر، وتونس، وفيما يخص عملية الرصد العام التي استهدفت جمع معلومات حول انتهاكات الإعلام في سائر الدول العربية، فقد جرت من خلال باحثين استخدمتهم الشبكة لهذه الغاية أما أسلوب عمل هؤلاء الباحثين، فسيجري عرضة لاحقاً.

أما بالنسبة لفرق الرصد التي أنشأتها الشبكة لجمع المعلومات في كل من الأردن، وتونس ومصر، فقد قامت الشبكة بإعداد هذه الفرق بشكل علمي. ومنهجي، ومن خلال برنامج تدريبي مكثف ومعمق. وقد تمثل هذا البرنامج باختيار عدد من الصحفيين والقانونيين في كل من مصر وتونس، وإخضاع المرشحين إلى دورة تدريبية أولية مدتها أربعة أيام شارك فيها عدد من المدربين المتخصصين في مجالات رصد الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين وحقوق الإنسان، بينما لم تقم الشبكة بالإجراء ذاته بالنسبة إلى فريق الأردن، لأنها استعانت بفريق الرصد الذي أعده مركز حماية وحرية الصحفيين منذ سنوات، وكان يعمل على رصد هذا النوع من الانتهاكات وتوثيقها في إطار وحدة «عين» التي أنشأها المركز لرصد وتوثيق انتهاكات الإعلام والإعلاميين في الأردن. وقد عقدت الشبكة دورة أولية في كل من تونس ومصر، وقامت بنتيجتها، وفي ضوء قيام المشاركين فيها بالمهمات التي جرى تكليفهم بها والنتائج التي توصلوا إليها، باختيار نواة فريق الرصد المصري والتونسي، وقد عقدت دورة إعداد الفريق المصري في القاهرة في شهر حزيران عام 2012، بينما التأمت دورة الفريق التونسي في شهر تموز من العام ذاته.

وبعد اختيار نواة فرق الرصد في كل من تونس ومصر، قامت شبكة «سند» بتنظيم دورة متقدمة ضمت فريق الرصد التونسي، والمصري والأردني، وقد ركزت الدورة على تزويد الراصدين بالمهارات الأساسية لجمع المعلومات، ومقابلة الضحايا والشهود والموظفين الرسميين، وتعبئة استمارات الشكاوى والبلاغات، وتحليل البيانات وإعداد تقارير الحالات. كما جرى التوافق في هذه الدورة على آلية عمل الفرق والتنسيق بينها وبين الجهة الحاضنة للشبكة وهي مركز حماية وحرية الصحفيين.

وقد خضعت فرق الرصد عقب إنشائها إلى متابعة علمية ويومية حثيثة من قبل الشبكة، والجهة الحاضنة لها والشركاء المحليين في كل من تونس ومصر. وقد تمثل الهدف الأساس من وراء هذه المتابعة بالحرص على جودة عمليات الرصد، وإدامة الطابع المؤسسي والمنهجي لها. علاوة على متابعة ما يتعرض له الإعلاميون من انتهاكات لحرياتهم الإعلامية وحقوقهم الإنسانية أثناء ممارستهم لعملهم بصورة يومية، خاصة في ظل ظاهرة ازدياد الانتهاكات الجسيمة عليهم وعلى حرياتهم في الدول المشمولة بعملية الرصد في هذا العام.

2/2: الدول المستهدفة

ذكر في أكثر من موضع في هذا التقرير، أن برنامج

رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام «عين» المتفرع عن شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند»، يستهدف رصد الانتهاكات التي تطال الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في البلدان العربية جميعها.

ولكن عملية الرصد تنقسم إلى شقين: شق لا يعتمد على إنشاء فرق رصد محلية واستقبال شكاوى وبلاغات والتحقق مما جاء فيها من خلال طرق التقصي وجمع المعلومات، وشق آخر يعتمد على بناء فرق رصد محلية في عدد من الدول العربية تتلقى شكاوى وبلاغات وتتابعها بشكل منهجي وعلمي منضبط. ومن المأمول أن تنشئ الشبكة في كل عام فريقين إلى ثلاثة فرق محلية للرصد والتوثيق وقد اختارت الشبكة في عام 2012 كلاً من الأردن، وتونس ومصر.

أما سبب اختيار الأردن، فيتمثل في أنها البلد الذي اكتسبت فيه الجهة الحاضنة للشبكة مركز حماية وحرية الصحفيين. خبرتها في مجال الرصد والتوثيق وقد أسست فيه وحدة للقيام بهذا العمل، وتشكل تجربتها الخاصة بالأردن أساساً راسخاً تستلهمه الشبكة في عملها المتعلق برصد انتهاكات الإعلام.

ووقع الاختيار على تونس ومصر لأنهما من بلدان الربيع العربي وتعرضا لعملية انتقال ديمقراطي، الأمر الذي يجعل عملية الرصد والتوثيق أكثر سهولة وإلحاحاً في آن واحد. فهي أكثر سهولة لزوال نظم حكم شمولية مستبدة. كانت تضع عراقيل في وجه الجهود الرامية إلى رصد الانتهاكات وتوثيقها.

كما أن المناخ الذي يسود هاتين الأوليتين أصبح مواتياً للقيام بذلك. وهي أكثر إلحاحاً لأن الربيع العربي والحراكات الشعبية والجماهيرية فيهما صحبتها انتهاكات جسيمة للحريات الإعلامية وحقوق الإنسان.

ومن الأسباب الأخرى الأساسية الداعية لاختيار هاتين الدولتين محاولة معرفة تأثير الربيع العربي فيهما على واقع الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين الإنسانية، وعلى حجم التغيير الذي طرأ عليها. وهي مسألة مهمة، خاصة وأن البيئة التي سادت عقب التحولات الديمقراطية في هذين البلدين ليست هي ذاتها التي كانت موجودة قبل ذلك. والأهم من ذلك كله تحديد مصادر الخطر والتهديد التي قد تنطوي على انتهاكات للحريات الإعلامية والحقوق الإنسانية للإعلاميين.

وعلى أي حال، فإن الشبكة في الأعوام المقبلة ستوسع من دائرة الرصد الذي يعتمد على فرق راصدين واستقبال شكاوى وبلاغات لتشمل بلداناً عربية أخرى.

2/3: الحقوق والحريات المشمولة بالرصد

لا تقوم شبكة «سند» من خلال برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام «عين» إلا برصد الانتهاكات التي تقع على الحقوق والحريات الإنسانية المعترف بها لسائر الأشخاص بمن فيهم الإعلاميون، بالإضافة طبعاً إلى الحريات الإعلامية، ولا يسعى برنامج «عين» إلى رصد الاعتداءات التي تنال من هذه الحقوق والحريات إلا إذا كان سببها أو الباعث إليها ممارسة العمل الإعلامي. وبمعنى آخر، فإن الحقوق والحريات المستهدفة بالرصد والتوثيق من جانب الشبكة في إطار برنامج «عين» هي التي يجري الاعتداء عليها بمناسبة ممارسة الإعلاميين لعملهم وأنشطتهم، ويهدف برنامج «عين» التابع لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» إلى رصد وتوثيق الانتهاكات التي تقع على

الحقوق والحريات الآتية.

2/3/1: الحق في عدم الخضوع إلى التعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة

من الحقوق الأساسية التي يسعى برنامج «عين» إلى رصد وتوثيق الانتهاكات التي تقع عليها الحق في عدم الخضوع إلى التعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، خاصة بعد ازدياد عدد الانتهاكات التي تنطوي على اعتداءات بدنية ولفظية جسيمة على الإعلاميين في السنوات الأخيرة سواء من جهات رسمية أم خاصة.

ويقصد بالتعذيب أي سلوك سواء أكان إيجابياً أم سلبياً، يلحق بالمعتدى عليه ألماً جسدياً، أو نفسياً أو عقلياً شديداً ويرتكبه، أو يسكت عليه أو يحض عليه شخص رسمي أو أي شخص آخر يعمل لصالحه أو لحسابه أو باتفاق معه، ويستهدف المعتدي منه الحصول على معلومات أو إقرار، أو معاقبة المعتدى عليه على عمل اقترفه، أو تخويفه، أو إرغامه على سلوك أو التمييز ضده. فالتعذيب بهذا المعنى قد يقع من خلال ضرب إعلامي، أو احتجازه وحرمانه من حريته لمدة طويلة دون سند قانوني في ظروف سيئة وغير إنسانية، أو ممارسة تهديد عليه بقتله هو أو أحد أفراد أسرته، أو تهديده بالاعتداء عليه جسدياً أو نفسياً أو على شخص ثالث يتصل به بقرابة ما، أو من خلال الامتناع عن تزويده بالطعام عند احتجازه أو حرمانه من النوم.

أما بالنسبة إلى المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية، فهي خضوع الإعلامي إلى سلوك ما من شأنه أن يلحق به ألماً جسدياً أو نفسياً أو عقلياً شديداً، ويصدر عن شخص رسمي أو أي شخص آخر يعمل لحسابه أو بالاتفاق معه.

ويندرج ضمن المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية. التهديد أو الاحتجاز لأسباب غير معروفة أو التدخلات والضغوط التي من شأنها أن تلحق ترهيباً وألماً بالإعلامي.

أما المعاملة أو العقوبة المهينة، فتعني إلحاق ألم جسدي، أو نفسي أو عقلي بإعلامي بهدف الحط من قدره أو سمعته أو كرامته أمام نفسه أو أمام الآخرين.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك انتهاكات مركبة تنطوي على اعتداء على أكثر من حق في الحالة الواحدة كأن يشكل الاعتداء تعذيباً واحتجازاً تعسفياً في آن معاً، أو على معاملة لا إنسانية وحرمان غير قانوني من الحرية في الوقت ذاته.

2/3/2: الحق في الحرية الشخصية والأمان

تقر الصكوك الدولية لحقوق الإنسان حق كل إنسان بالحرية الشخصية والأمان ويعد هذا الحق من الحقوق الأساسية التي لا يجوز حرمان الإنسان منه إلا لسبب قانوني أو بشكل غير تعسفي. وقد يتخذ الحرمان من الحرية أكثر من شكل أو صورة، فقد يكون قبضاً، أو توقيفاً أو حبساً، وقد يكون حجزاً للحرية دون أن يتوافر أي وصف من الأوصاف المذكورة.

يقصد بالقبض حرمان الإنسان من حريته الشخصية وتقييدها لأغراض الاستدلال والتحقيق ويتم القبض في العادة في إطار الاشتباه بارتكاب فعل جنائي، ويقوم به رجال الضابطة العدلية (الأمن العام) لأغراض جمع الأدلة والتحقيق في جريمة ما، وهو مشروط في القانون الأردني ـ على سبيل المثال ـ بأن لا يتجاوز (24) ساعة، ويجب أن يدعو إليه أساس معقول وينص عليه القانون.

أما التوقيف، فيعني احتجاز الإنسان وتقييد حريته من قبل المدعي العام أو المحكمة في إطار الاشتباه بارتكاب هذا الشخص جريمة ما أو في إطار محاكمته عن جرم أسند إليه ارتكابه. وفي الأحوال جميعها، يكون التوقيف مشروطاً بشروط أهمها: أن يكون منصوصاً عليه في القانون، وأن يجري وفقاً له، وأن يكون ضرورياً ومتناسباً مع الغاية التي شرع من أجلها وأن يخضع قرار التوقيف إلى إمكانية الطعن قضائياً به.

أما الحبس فيعني تقييد حرية فرد ما أو حرمانه منها بمقتضى عقوبة صادرة بحقه بقرار قضائي.

فالحرمان من الحرية يشكل إجراء استثنائياً، ويجب أن لا يتم اللجوء إليه إلا في أضيق الحدود، وعلى أساس شروط ومعايير شديدة الدقة ومحددة تحديداً وافياً. وأي تقييد للحرية الشخصية أو احتجاز للشخص في غير هذه الحالات. بالإضافة إلى حالات الحجر الصحي أو الحرمان من الحرية بسبب مرض نفسي أو عصبي لا بد أن يتوافر فيها الشروط المذكورة، يعد وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان حرماناً غير مشروع من الحرية.

فالحرمان غير القانوني من الحرية هو تقييد الحرية لسبب ليس منصوصاً عليه في القانون، أما الحرمان التعسفي من الحرية عند عدم توافر أي شرط من شرطي الضرورة والتناسب وفي كلا الحالتين، يعد حرمان الشخص من حريته محظوراً بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي. وينبغي التأكيد على أن حرمان الإعلامي من حريته بسبب يتعلق بممارسته لعمله يعد محظوراً في القانون الدولي سواء أكان قبضاً أم توقيفاً أم حبساً، لأن سلب الحرية مهما كانت مدته قصيرة بسبب ممارسته الحريات الإعلامية ليس مقبولاً بموجب القانون المذكور. فالإعلامي لا يجوز أن يتعرض مطلقاً لأية صورة من صور الحرمان من الحرية أو الاحتجاز، أو بأي شكل كان أو لأية مدة ومهما كان المكان، بسبب عمل قام به أو مادة نشرها في سياق ممارسته لعمله ومباشرته للحريات الإعلامية.

2/3/3: الحق في الحياة

يشكل الحق في الحياة الحق الأسمى من الحقوق التي يتعين عدم انتهاكها بسبب ممارسة الإعلاميين لحرياتهم الإعلامية وأعمالهم. وهو من الحقوق المكفولة في المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فلا يجوز التعرض لحياة أي فرد بما في ذلك الإعلامي بسبب ممارسته لعمله، ونشاطه وحرياته الإعلامية، فهو من الحقوق التي لا يجوز المساس بها ولا يجوز أن تتعرض لأي انتهاك كنتيجة لأي نشاط إعلامي، كما لا يجوز أن يتعرض الإعلاميون لتهديد بقتلهم أو حرمانهم من حياتهم بمناسبة أدائهم لعملهم.

2/3/4: حرية الرأي والتعبير والإعلام

يشكل الحق في حرية الرأي والتعبير أحد أهم الحقوق الأساسية الملازمة لعمل الصحفيين والإعلاميين، فليس متصوراً أن يتمكن الإعلاميون من مباشرة أعمالهم وأنشطتهم على النحو المطلوب إذا لم يكفل حقهم في حرية الرأي والتعبير، ويعني الحق في حرية الرأي والتعبير في سياق العمل الإعلامي حرية المشتغلين في قطاع الإعلام بشتى أشكاله ووسائله بالإفصاح عن آرائهم وما تتوافر لهم من معلومات بحرية ودون أن تترتب عليهم أية تبعة من جراء ذلك.

كما أنه يشمل حقهم في التماس سائر ضروب المعلومات ونقلها، وتداولها وإشاعتها بحرية وانسيابية.

فالحق في حرية الرأي والتعبير يحمي المعلومات المتوافرة لدى الإعلاميين، ومصادرها وسائر وسائل التعبير عنها.

ومن الأشكال المألوفة لانتهاك حرية الإعلاميين في الرأي والتعبير: فرض الرقابة المسبقة، والمنع من النشر أو إذاعة أو عرض مادة ما، وحجب المواقع الإلكترونية، والمصادرة بعد الطبع، والخضوع لمعاملة قاسية أو لا إنسانية بسبب مادة منشورة، وعدم المساواة بين الإعلاميين أنفسهم أو بين الهيئات الإعلامية ذاتها، والتعرض لتهديد أو اعتداء بمناسبة نشر مادة إعلامية وإخضاع ممارسة العمل الإعلامي للحصول على ترخيص مسبق أو رفضه.

ولا تقتصر شبكة «سند» في برنامجها على رصد وتوثيق الانتهاكات التي قد تصدر من السلطات العامة فحسب، ولكنها ترصد كذلك الانتهاكات والاعتداءات التي يقترفها أشخاص عاديون أو هيئات خاصة أو أشخاص عاملون في وسائل الإعلام المختلفة كرؤساء التحرير، وقد أدت الممارسة المتعلقة بعرقلة التمتع الفعلي بحرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام إلى بروز ظاهرة التقييد الذاتي أو (الرقابة الذاتية)، بحيث أضحى الإعلاميون يحددون مساحة الحرية الخاصة بهم في ضوء معرفتهم بالمسموح به أو ما يطلق عليه «الخطوط الحمراء» التي لا يقبل تجاوزها لأسباب دينية، أو سياسية، أو ثقافية أو اجتماعية. وهي ظاهرة تشكل تهديداً لحرية الإعلام، وتسعى الشبكة إلى رصدها من خلال برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام «عين».

2/3/5: حق الحصول على المعلومات

يشكل حق الحصول على المعلومات أحد المكونات الرئيسة للحق في حرية الرأي والتعبير. فهذا الأخير يشمل بحسب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، حق التماس سائر ضروب المعلومات بما في ذلك طبعاً المعلومات الموجودة تحت يد السلطات والهيئات العامة أو المتوافدة لديها.

تقوم فكرة حق الحصول على المعلومات على حق كل شخص بأن يحصل على المعلومات الموجودة لدى السلطات العامة لأن هذه الأخيرة مؤتمنة عليها. وهي ـ أي المعلومات ـ ليست ملكاً للدولة ولسلطاتها العامة ولكنها تحصلت عليها بحكم أنشطتها، ومهامها ووظائفها. وتقتضي حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والديمقراطية أن تكون هذه المعلومات متاحة للعموم وفق مبدأ الكشف الأقصى والعلني عنها. فينبغي أن يكون الوصول إلى هذه المعلومات والحصول عليها مكفولاً في القانون والممارسة. ويتعين كذلك أن يكون للإعلاميين وضع خاص فيما يتعلق بهذه المسألة وحتى يتسنى لهم تعزيز الديمقراطية داخل الدولة.

وقد كفل القانون الأردني حق الحصول على المعلومات من خلال قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، الذي يشترط تقديم طلب للحصول على المعلومات إلى الهيئة المعنية به. ويتضمن تدابير محددة للطعن في قرار رفض الاستجابة للطلب. وبالرغم من أن القانون يتضمن هنات وثغرات عديدة، ويتعارض إلى حد كبير مع حق الحصول على المعلومات كما أقرت به صكوك دولية مختلفة ومع المعايير والمبادئ التي أعلنها مقرر الأمم المتحدة الخاص بحرية الرأي والتعبير بشأنه، إلا أنه يتوجب على الإعلاميين الاطلاع عليه، وذلك لتقديم طلبات للحصول على معلومات وفقاً للأصول والإجراءات المدرجة فيه، فإذا كان القانون المذكور يشكل بحد ذاته انتهاكاً لحق الحصول على المعلومات، إلا أنه ينبغي أن يبادر الإعلاميون إلى تقديم طلبات للحصول على معلومات

وفقاً لهذا القانون حتى يكون رصد الانتهاك الواقع على حق الحصول على المعلومات أيسر وأكثر وضوحاً وتحديداً.

ومن المهم التنويه إلى أن أكثر الدول العربية لم تقر قوانين لحق الحصول على المعلومات، ففي تونس أقر هذا القانون، ولكن لا توجد آليات فاعلة لتطبيقه وإنفاذه، وفي مصر هناك مشروع قانون قيد البحث لعرضه على البرلمان.

2/3/6: الحق في المحاكمة العادلة

من الموضوعات المهمة التي استدعت انتباه شبكة «سند» في العام 2012 موضوع المحاكمة العادلة وضماناتها في القضايا المرفوعة ضد الإعلاميين بشأن مواد إعلامية قاموا بنشرها أو بعرضها، أو في الحالات التي تعرض فيها الإعلاميون لانتهاكات جسيمة مثل القتل، والتعذيب، والمعاملة القاسية ولم تقم السلطات العامة بملاحقة الجناة ومحاكمتهم، فالحق في محاكمة عادلة يثبت للإعلامي مشتكياً أو مشتكى عليه، مدعياً أو مدعى عليه.

وتتمحور الانتهاكات التي تطال الحق في المحاكمة العادلة عندما يكون الإعلاميون مشتكىً أو مدعىً عليهم بتأثير المفاهيم الثقافية، والاجتماعية والسياسية السائدة على القضاة. فعندما يتناول الإعلاميون موضوعات حساسة بالنسبة للمجتمعات العربية بالنقد في المواد التي ينشرونها، قد يتعرضون في بعض الحالات إلى الملاحقة والمحاكمة أمام المحاكم بحجة أنهم انتهكوا الأخلاق العامة أو النظام أو الآداب، أو مسوا بشخصيات تاريخية أو سياسية. والملاحظ أن عدداً من القضاة في دول عربية عديدة ينظرون إلى هؤلاء الإعلاميين بأنهم تعدوا على السائد في ثقافة مجتمعاتهم. وهي مسألة تتعارض مع كل من: قرينة البراءة المفترضة، والمساواة بين جهتي الاتهام والدفاع، والحق في النظر المنصف والحياد في نظر الدعوى. وهي كلها من مكونات الحق في المحاكمة العادلة كما تكفله القوانين الوطنية والقانون الدولي.

ويلاحظ بالمقابل أن هناك سياسة إفلات من العقاب في الحالات التي يتعرض فيها الإعلاميون إلى انتهاكات جسيمة من قبيل القتل، وحجز الحرية، والتعذيب والمعاملة القاسية أو اللا إنسانية. وهي سياسة تتناقض مع ضمانات الحق في المحاكمة العادلة التي تستوجب حق الوصول إلى القضاء والنظر المنصف بالنسبة إلى ضحايا هذه الانتهاكات.

2/3/7: الحق في الخصوصية

تشمل قائمة الحقوق التي تقوم شبكة المدافعين عن حرية الإعلام برصد الانتهاكات الواقعة عليها وتوثيقها الحق في الخصوصية بما في ذلك الحق في حرمة الحياة الخاصة والعائلية، فقد يتعرض الإعلاميون إلى مداهمة مساكنهم أو أماكن عملهم سواء لتفتيشها أو لأي سبب آخر بمعرض ممارستهم للعمل الإعلامي. وقد يتعرضون كذلك للنيل من سمعتهم أو سمعة أفراد أسرهم، أو تهديدهم بالإعلان عن خصوصيات حياتهم الخاصة أو الأسرية. ومن الأمثلة على ذلك أن تقوم السلطات العامة. بالكشف عن الأسرار الخاصة بأحد الإعلاميين أو بتهديده لمنعه من نشر مادة ما. وبصرف النظر عن كون هذا السلوك ينطوي على معاملة سيئة بالمعنى المحدد سابقاً، إلا إنه كذلك يشكل اعتداءً على حرمة حياته الخاصة.

فانتهاك الحق في حرمة الحياة الخاصة لا يجوز أن تتخذ الهيئات العاملة في القطاعين العام الخاص منه وسيلة لعرقلة أداء الإعلاميين لعملهم، أو أداة

لتقييد الحرية الإعلامية والنيل منها. ولهذا السبب، قامت الشبكة من خلال برنامج «عين» بإدخال هذا الحق ضمن الحقوق التي يرصدها ويعتبرها انتهاكاً، وذلك لأهمية احترامه وكفالته في تيسير التمتع الفعلي بالحرية الإعلامية وبحرية الرأي والتعبير من جانب الإعلاميين ووسائل الإعلام المختلفة.

2/4: جمع المعلومات والتحقق منها

إن رصد الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلاميون ليس بالأمر اليسير، فهو بالغ الصعوبة والتعقيد. وهناك أسباب عديدة ومختلفة تقف وراء ذلك أهمها: سياسة عدم الإفصاح عن الانتهاكات لدى الإعلاميين، طريقة ارتكاب بعض الانتهاكات مثل التهديد من خلال الهاتف أو الإيميل أو تعليق في موقع إلكتروني، أو الرقابة المسبقة من قبل رئيس التحرير أو التعرض لاعتداء بدني أو لفظي من قبل أشخاص مجهولي الهوية... إلخ.

لقد طور برنامج «عين» لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام عدداً من الوسائل لجمع المعلومات والتحقق منها بغية إثبات وقوع مختلف الانتهاكات ومن أهم هذه الأدوات: استمارة الشكوى، استمارة البلاغ واستمارة الرصد الذاتي، وهي كلها تتعلق بحالات تخص مزاعم أو شبهة انتهاك. ويستقي البرنامج معلوماته وأدلته كذلك من وثائق أخرى مثل التصريحات الرسمية، والتقارير الوطنية والدولية التي تتعلق بالحريات الإعلامية وبحقوق الإنسان، ومن خلال المقابلات، والشهود، والقرائن المحيطة بالحالة وسياقاتها.

إن نجاح أية عملية من عمليات الرصد وتقصي الحقائق يعتمد بشكل أساسي وكبير على أسلوب الرصد ذاته، والمصادر التي يتم الاستعانة بها لتقصي الحقائق وجمع الأدلة بشأن مزاعم وادعاءات موضوعها انتهاكات للحقوق الإنسانية للإعلاميين ولحرياتهم الإعلامية، فالأساليب المتبعة في عملية جمع الأدلة وتقصي الحقائق لها دور مهم في نجاح العملية برمتها. فقد تكون زيارة صحفي محروم من حريته أو مقبوض عليه كافية لإثبات الحالة. وقد تجري عملية الرصد وتقصي الحقائق في حالة إعلامي يحاكم بمناسبة تقرير حرره ونشره، من خلال عملية مراقبة المحاكمة، والتي قد تكون كافية لوحدها للتحقق من أن محاكمته تفتقر لضمانات المحاكمة العادلة وأن غايتها النيل منه وليس إحقاق الحق. أما في حالة خضوع صحفي ما إلى التعذيب، فربما يكون تقرير الطبيب كافياً للقول بوقوع الانتهاك فعلاً.

فعملية الرصد وتقصي الحقائق تتخذ أكثر من أسلوب أو شكل فقد تكون من خلال زيارات ومقابلات ميدانية، أو إنشاء مجموعات عمل وفرق رصد لجمع الأدلة والمعلومات وتوثيقها، أو من خلال زيارة أماكن الاحتجاز ومراقبتها، أو من خلال ما يصدر في وسائل الإعلام المختلفة وتصريحات أجهزة الدولة، فثمة أساليب ووسائل مختلفة ومتعددة. ولكن هذه الأساليب كلها يجب أن تستخدم بحرفية ومهنية عالية، فالفارق الأساسي بين عملية الرصد وتقصي الحقائق وبين إجراء التحقيقات الإعلامية الخاصة بحقوق الإنسان هو أن هذه لا تستند على فهم حرفي لمعايير حقوق الإنسان الدولية. وبمعنى آخر، فإن شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي تستعين في رصدها لانتهاكات حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين بفهم دقيق وعميق للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولكن هذه المعايير في نطاق عملية الرصد لا تطبق بشكل صارم، فقليل من المرونة ضروري من أجل تحديد طبيعة عملية تقصي الحقائق وأساليبها ومضمونها.

هذا ما يخص أساليب وأشكال الرصد. أما مصادر

الحصول على المعلومات والأدلة، فهي ليست الأدوات التي تستخدم في عملية الرصد، ولكنها المنابع التي تستمد منها المعلومات والأدلة للتحقق من مزاعم الانتهاكات. فإذا تقدم إعلامي بشكوى يزعم فيها أنه تعرض لانتهاك أحد حقوقه، فإن هذا الادعاء أو الزعم سيخضع إلى عملية فحص وتحقيق، فرواية الضحية للوقائع أو رواية مقدم الشكوى ليست كافية لوحدها للقول بوقوع انتهاك. فيصار من خلال عملية الرصد والتحقق إلى جمع المعلومات المتاحة، وتحليلها وتقييمها بغية الوقوف على الواقع الفعلي. ويتم اللجوء في العادة في عملية التحقق وجمع الأدلة إلى أسلوب واسع ومرن، ولكن ينبغي في الأحوال جميعها أن تكون العملية حساسة لصحة الأدلة ومصداقيتها.

فإذا تقدم صحفي بشكوى بتعرضه إلى التعذيب أو احتجاز تعسفي أو غير قانوني، فيجب أن تتوجه عملية تقصي الحقائق إلى الأدلة المباشرة والأكثر صدقية مثل شهود شاهدوا الحالة بأعينهم. ولكن أفضلية اللجوء إلى هذا المصدر لا تعني إسقاط أي دليل آخر لأن النهج المتبع في تقصي الحقائق والاستقصاء يجب أن يكون مرناً. ففي الحالة التي يزعم فيها الصحفي أنه تعرض إلى تعذيب، يجري ابتداءً تحليل الحالة، وتحديد رأي أولي بشأن انطوائها على انتهاك، ثم تجري عملية متبصرة حول المصادر الممكنة للمعلومات والأدلة. وفي العادة، تتم عملية إعداد المصادر الممكنة من خلال دراسة الحالة وتفكيك عناصرها، وفي هذه الحالة (حالة الصحفي الذي تعرض للتعذيب)، يتوجب البحث عن معلومات حول: الجناة، وأسباب ارتكابهم للفعل، والظروف المحيطة بالواقعة كالوقت والتاريخ والمكان، والأساليب المستعملة في التعذيب ووسائله، والآثار الناجمة عن التعذيب وهل خضع الضحية إلى فحص طبي لتوثيق الحالة؟ ومن المهم كذلك معرفة الأشخاص مرتكبي الفعل والأشخاص الذين شاهدوا الحالة وأسمائهم.

يمكن تصنيف أهم مصادر جمع المعلومات والأدلة التي اتبعها برنامج «عين» على النحو الآتي:

2/4/1: استمارة الشكوى

هي استمارة أعدها برنامج «عين» التابع لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» بهدف الحصول على معلومات حول ما تعرض له الإعلاميون من مشكلات تمس حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الإعلامية بمناسبة ممارستهم لعملهم الإعلامي. وهي تشكل أحد أهم أدوات برنامج «عين» في عملية رصد الانتهاكات وهي تنطوي على شكوى تخص انتهاكاً أو أكثر لحقوق الإعلاميين وحرياتهم الإعلامية.

ويقصد بالشكوى في هذا السياق ادعاء من جانب شخص يمارس عملاً إعلامياً بصرف النظر عن وضعه النقابي، يزعم فيه أن حقوقه الإنسانية أو حرياته الإعلامية قد انتهكت في موقف معين، أيا كان مصدر الانتهاك أو الجهات المسؤولة عنه.

قد تأخذ الشكاوى شكل طلب، أو التماس، أو مراسلة، أو اتصال هاتفي أو تعبئة استمارة الشكوى المعدة من قبل الشبكة لهذه الغاية باليد. ولا يشترط في الشكاوى التي يتابعها برنامج «عين» التابع للشبكة أن تكون مكتوبة، فالبرنامج يستقبل سائر أشكال الشكاوى سواء أكانت مكتوبة أم شفوية أم إلكترونية شريطة أن تكون ضمن الشروط والمحددات التي وضعتها الشبكة لقبولها ومتابعتها. فقد يتلقى برنامج «عين» الشكاوى من خلال الهاتف، أو الفاكس، أو البريد الإلكتروني أو من خلال تعبئة استمارة الشكوى باليد.

قامت الشبكة من خلال برنامج «عين» ببناء استمارة شكوى تتضمن سائر البيانات والمعلومات الضرورية لفحصها ومتابعتها. كما حرصت الشبكة كذلك أن يكون بنيان الشكوى من حيث الشكل والمضمون متطابقاً إلى حد كبير مع نموذج الشكاوى المعتمد من قبل الهيئات التعاهدية المعنية باتفاقيات حقوق الإنسان وأجهزة الأمم المتحدة الرقابية العاملة في هذا المجال. والسمة الأبرز لنموذج الاستمارة التي أعدتها الشبكة أنها لا تقتصر على البيانات والمعلومات الأساسية الواجب توافرها لتكون قابلة للفحص، والتحليل والمتابعة فحسب ولكنها تتضمن كذلك توضيحاً لسائر المداخل التي تمد بها الشكوى داخل الشبكة.

تشمل البيانات والمعلومات الواجب توافرها في الشكوى الآتي:

- معلومات خاصة ببرنامج «عين» من قبيل اسم الراصد، ورقم الشكوى، وتاريخها وكيفية تقديمها.
- معلومات عن المشتكي من قبيل اسمه، والمؤسسة الإعلامية التي يتبع لها وطبيعتها، ومسماه الوظيفي، وعنوانه.
- معلومات عن الانتهاك المزعوم تتضمن نوع الاعتداء المدعى بوقوعه، وملخصاً عن الاعتداء، وتاريخ وقوعه، ومكانه، والجهة المسؤولة عنه وأية وثائق من شأنها أن تعزز الشكوى وتيسر إثباتها.
- شرح مفصل من قبل المشتكي للوقائع والتفاصيل الخاصة بالمشكلة، التي تعرض لها.
- توقيع المشتكي
- الغاية التي يتوخى المشتكي تحقيقها من تقديم الشكوى مثل ملاحقة الجناة، أو مساءلتهم قضائياً، أو حماية الإعلاميين أو الردع وتوثيق الانتهاك.
- التدابير والإجراءات التي تمر بها الشكوى داخل برنامج «عين» بهدف فحصها، وتحليلها، والتثبت من وقوعها وتبويبها وتشمل هذه الإجراءات كذلك المراجعة القانونية والعلمية للشكوى والتوصيات النهائية بشأنها.
- تؤكد الشبكة على أن مجرد تقديم شكوى لا يعني أن الانتهاك الوارد فيها أو المدعى به قد وقع فعلاً، فهي لا تعدو كونها مجرد ادعاء أو زعم بوقوع انتهاك. لهذا السبب، ينبغي على المشتكي أن يتحرى توثيق الوقائع بشكل منطقي، ومتماسك، ومفصل ودقيق. وليس بمقدور برنامج «عين» أن يستخلص من مجرد تقديم شكوى وجود الانتهاك المزعوم فعلاً، فلا بد من تحليلها وإقامة الأدلة التي تؤيدها وتثبت وقوع الانتهاك.

ومن المسائل المهمة عند تقديم الشكوى، أن يسعى المشتكي إلى إرفاق أكبر عدد ممكن من الوثائق والمستندات التي تعزز شكواه، وتشمل هذه الوثائق عادة:

- أية شكوى أخرى جرى تقديمها إلى هيئات رسمية أو غير حكومية تتعلق بالانتهاك المزعوم.
- أي حكم قضائي، أو قرار إداري أو قرار بعدم الاختصاص بنظر قضية ما تتعلق بالانتهاك المزعوم في الشكوى.
- أسماء الشهود الذين شهدوا الوقائع المذكورة في الشكوى.
- التقارير الطبية.
- صور فوتوغرافية أو غيرها ذات صلة بموضوع الشكوى.
- تقارير وسائل الإعلام المختلفة المتعلقة بموضوع الشكوى.

وتجري عملية تعبئة استمارة الشكوى عادة بإشراف الراصدين التابعين لبرنامج «عين» في كل من الأردن وتونس ومصر الذين قامت الشبكة بإعدادهم في هذا العام لهذه المهمة ومن السبل الأخرى التي استعان بها برنامج «عين» من أجل تسهيل استقبال الشكاوى، قيام الراصدين العاملين في البرنامج بالاتصال بالإعلاميين عبر الهاتف وسؤالهم عن الانتهاكات التي تعرضوا لها في عام 2012 وتعبئة استمارة الشكوى.

2/4/2: استمارة البلاغ

البلاغ عبارة عن إخبار يقدمه أي شخص أو أكثر من الإعلاميين أو غيرهم إلى شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي من خلال برنامج «عين»، بأية وسيلة وبصرف النظر عن شكل هذه الوسيلة، ويكون موضوعه تعرض إعلامي أو أكثر بمناسبة عمله لانتهاك أو أكثر يمس حرياته الإعلامية أو حقوقه الإنسانية.

ويتعامل برنامج «عين» مع البلاغات بالطريقة ذاتها التي يطبقها ويتبعها بشأن الشكاوى، ولكن الاختلاف الوحيد بين البلاغ والشكوى يتمثل في أن البلاغ لا يتقدم به المعتدى عليه أو الضحية بل شخص ثالث أو شخص آخر علم بالانتهاك أو شاهده ورغب بإحاطة الشبكة به.

تتضمن استمارة البلاغ المعلومات ذاتها التي يتوجب توافرها بالشكوى، ولكنها بالمقابل تتضمن، بالإضافة إلى بيانات الضحية، معلومات تخص مقدم البلاغ مثل اسمه، ومؤسسته، وعنوانه، وصلته بالضحية والأسباب التي دفعته إلى تقديم البلاغ.

2/4/3: استمارة الرصد الذاتي

إضافة إلى استمارتي الشكوى والبلاغ، قام برنامج «عين» ببناء استمارة أخرى مشابهة لهما من حيث المضمون والشكل ولكن يتم استخدامها عندما يقع في علم الراصدين التابعين للبرنامج أن انتهاكاً وقع على إعلامي ولم يتقدم أحد بشأنه بشكوى أو بلاغ. فالبرنامج يقوم بعملية رصد تلقائي بهدف التوصل إلى معلومات حول ما لحق بالإعلامي في تونس ومصر والأردن من مشكلات تمس حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الإعلامية من خلال الراصدين العاملين ضمنه!.

وقد تتم عملية الرصد الذاتي من خلال متابعة سائر وسائل الإعلام المرئي، والمسموع، والمكتوب، والإلكتروني وما يميز هذه الأداة من أدوات جمع المعلومات أن برنامج «عين» يتحرك ذاتياً وليس بناءً على معلومات وردته من خلال شكوى أو بلاغ، وبعد جمع الراصد للمعلومات حول الحالة المرصودة يقوم بتعبئة استمارة رصد بهذه المعلومات. وعلى ضوء الرصد الذاتي، قد يطلب من الراصدين في الميدان الاتصال بالضحايا للتوثق والتدقيق في المعلومات والتأكد من صحة المزاعم بوقوع الانتهاك، وحث الضحايا على التقدم بشكاوى موثقة.

2/4/4: الوثائق والمستندات المكتوبة

تعد من أهم مصادر المعلومات التي يتم اللجوء إليها في عملية تقصي الحقائق وجمع الأدلة. وفي سياق رصد الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين، يمكن القول أن الأدلة المكتوبة تشمل القوانين والتشريعات، والأحكام القضائية، والتقارير الحكومية وغير الحكومية، والتصريحات الرسمية، والمراسلات، والصور وأي مستندات وأدلة أخرى مثل الاعترافات والإقرارات.

تعد الأدلة والمستندات من الأدلة القوية التي تعزز بشكل كبير الشكاوى والبلاغات المتعلقة بوقوع

انتهاكات، وذلك لأنها تنطوي على أدلة واضحة وثابتة في أغلب الحالات، ويكون لها مصداقية كبيرة.

2/4/5: الشهود

يعد الشهود كذلك من المصادر المهمة في عملية تقصي الحقائق وجمع الأدلة في مجال رصد الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان بما في ذلك الحريات الإعلامية. فالشهود يشكلون مصدراً مهماً لإثبات واقعة ضرب إعلامي، أو احتجازه، أو معاملته بشكل غير لائق ومهين أو منعة من نشر مادة صحفية.

2/4/6: المقابلات والزيارات الميدانية

قد تستوجب عملية تقصي الحقائق وجمع المعلومات إجراء زيارة ميدانية للموقع الذي وقع فيه الاعتداء، أو مقابلة الضحايا بهدف تقييم واقع الحال واستخلاص النتائج. ففي حالة تعرض إعلامي للتعذيب أو لمعاملة قاسية على سبيل المثال، فإن مقابلته قد تشكل الإجراء الأهم لتقصي الحقائق والتحقق من الحالة. وقد تكون زيارة موقع الاعتداء مهمة كذلك للتثبت مما ذكره الشهود.

2/4/7: القرائن والمصادر غير المباشرة

ربما يتعذر في بعض الحالات الحصول على أدلة مباشرة للتحقق من وقوع الانتهاك المزعوم، كما في حالة احتجاز صحفي دون شهود لمدة قصيرة أو إخضاعه للتعذيب والإفراج عنه بعد شفائه، وبالذات إذا اتخذ التعذيب شكل حرمانه من النوم أو الطعام. وقد يكون سبب استحالة الحصول على أدلة مباشرة خوف الشهود.

ومن بين الأدلة غير المباشرة التي تستهدي بها عمليات تقصي الحقائق في مجال حقوق الإنسان القرائن، بحيث يتم استخلاص الحقائق من خلال وصف الحالة كما ذكرها الضحايا أنفسهم، كأن يذكر مجموعة من الصحفيين العاملين في مجال تغطية المحليات مثلاً؛ أنهم تعرضوا إلى رقابة مسبقة أو تهديد يتعلق بنشر مادة صحفية حول الموضوع ذاته. إذ يستنتج من هذه الحالة أن الموضوع لحساسيته كان سبباً لانتهاك الإعلام والرأي والتعبير، خاصة وأن صحفيين عديدين ذكروا أنهم منعوا من نشر مادة تتعلق به رغم أنهم لا يرتبطون بمعرفة شخصية وسابقة ولا يعملون في الصحيفة ذاتها. ومن الضروري في حالة التوصل إلى حقائق واستنتاجات على أساس أدلة غير مباشرة أن تذكر الأسس التي كانت وراء هذه الاستنتاجات بوضوح وتركيز شديدين.

2/4/8: المواقف الحكومية

قد تستند عملية تقصي الحقائق على المواقف التي تتبناها السلطات الرسمية داخل الدولة. فقد تقر هذه السلطات بالانتهاكات المزعومة، خاصة إذا كانت الشكوى صلبة ومفصلة وغير متناقضة، فقد يتقدم أحد الإعلاميين بشكوى موضوعها الاعتداء عليه وحجز حريته عقب أحداث معينة، وتتناقل الصحف و المواقع الإلكترونية المختلفة الخبر، ثم يفرج عنه بعد ساعات ففي حالة كهذه قد لا يكون بمقدور السلطات العامة أن تنكر الواقعة، فتعترف بها كلياً أو جزئياً أو بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وقد تقوم الجهة التي جرى تقديم الشكوى إليها (شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي مثلاً) بطلب مقابلة الجهات الرسمية المسؤولة عن الحالة، فقد تقبل الطلب أو ترفضه ولا يجوز أن يفسر رفض الطلب أو الصمت على أنه إقرار بوقوع الانتهاك.

2/5: النظر في الحالة وتحليلها

حرصت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم

العربي «سند» على النظر في الحالات التي يستقبلها برنامج «عين» سواء أكانت شكاوى أم بلاغات أم استمارات رصد ذاتي، وفحصها وتحليلها على أساس علمي ومنهجي متبصر، وذلك الهدف الأساسي من وراء برنامج «عين» هو رصد الانتهاكات بمعناها الفني الدقيق، وتوثيقها حسب الأصول ووفقاً للحقوق الإنسانية المعترف بها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وتستند على النظر في الشكاوى وفحصها وتحليلها على مراحل متعددة، فهي تخضع ابتداءً إلى مراجعة قانونية وعلمية شاملة. وقبل النظر في صحة الحالة ووجود انتهاك فعلاً يتم التحقق من توافر شروط صحة ومقبولية الحالة من حيث الشكل. فإن ثبت أن الشروط الشكلية متوافرة، يتم فحص أساس الحالة أو موضوعها وبالنتيجة فإنها قد تكون منطوية بالفعل على انتهاك للحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين أو لا تكون. ويمكن إيجاز عملية النظر في الحالات التي يتلقاها والتي يقوم برنامج «عين» التابع للشبكة برصدها على النحو الآتي:

2/5/1: المراجعة القانونية والعلمية

تخضع الحالات التي يتلقاها برنامج «عين» من فرق الرصد العاملة تحت مظلتها بمجرد استلامها إلى مراجعة قانونية وعلمية من جانب خبير قانوني متخصص في قانون حقوق الإنسان هو الدكتور محمد الموسى الذي قام بدراسة سائر الحالات التي استقبلها برنامج «عين» أو قام برصدها.

وهو يقوم بمراجعة هذه الحالات على أساس القوانين الوطنية والدولية ويعاونه في المراجعة الخاصة بالقوانين الوطنية في كل من تونس ومصر المحامون العاملون كراصدين ضمن فريقي الرصد في البلدين المذكورين.

تنبع أهمية المراجعة القانونية من حقيقة أن الشكاوى والبلاغات واستمارات الرصد الذاتي هي بحكم طبيعتها ومضمونها ذات أبعاد قانونية؛ فهي عبارة عن إدعاء أو إخبار بمظلمة، الأمر الذي يستدعي دراستها دراسة قانونية، فإن كان للشكوى أو للبلاغ سياق سوسيولوجي، ومعرفي، وسياسي ونفسي، إلا أنها في الأساس تدور وجوداً وعدماً مع وجود انتهاك الحق أو الحرية أي أنها تتعلق بحكم موضوعها باعتداء على نص قانوني أو أكثر. فالحقوق والحريات الإنسانية والإعلامية يعترف بها من خلال القانون، وتحمى كذلك بوساطته. ولهذا السبب فإن الفحص القانوني للحالة يشكل مرحلة أساسية من مراحل مراجعتها وتحليلها.

تستند المراجعة القانونية في المقام الأول على التأكد من توافر البيانات الأساسية للقول بأن حالة ما سواء أكانت شكوى أم بلاغاً، مقبولة شكلاً قبل فحص موضوعها.

ولهذا السبب يتم بموجب هذه المراجعة التحقق من توافر الشروط الشكلية في الحالة مثل السبب، والأساس القانوني، وعدم مجهولية المصدر، وارتباط الشكوى بإعلامي وبعمل إعلامي على وجه التحديد، ولا يشترط لصحة الحالة شكلاً أن يقدمها الضحية ذاته، فقد حرص برنامج «عين» على توسيع دائرة استقبال الحالات فبات يستقبل شكاوى من الضحايا، وبلاغات من غير الضحايا شريطة أن يوضح مقدم البلاغ الصلة التي تربطه بالضحية.

وبعد التثبت من مقبولية الحالة شكلاً، يتم فحص كفاية المعلومات المدرجة في استمارة الشكوى أو البلاغ أو الرصد الذاتي لإعطاء رأي قانوني وعلمي بشأنها.

فإذا تبين أن المعلومات ليست كافية وأنه يتوجب

استكمال معلومات محددة، يعيد المستشار الحقوقي والعلمي الذي يقوم بالمراجعة الحالة إلى الراصدين سواء أكانوا تابعين لفريق مصر أم الأردن أم تونس من خلال منسقة البرنامج، ليقوموا باستكمال المعلومات الواجب توافرها.

أما عندما يتبين بأن المعلومات المدرجة كافية فيجري النظر في أساس الحالة وموضوعها من أجل تحديد مدى وجود انتهاك من عدمه، وتحديد طبيعته ووصفه على أساس أحكام القانونين الوطني والدولي.

ويعطى اعتبار أساسي في عملية المراجعة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان فالمراجعة التي تستند على القانون الوطني وحده ليست كافية، ويتوجب فحصها كذلك من خلال التزامات الأردن، ومصر وتونس الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الإعلامية. فأحكام القانون الدولي التي تلتزم بها الدول العربية عموماً، وكل من الأردن وتونس ومصر خصوصاً، تشكل المرجعية الأولى والأسمى وحدا أدنى لا يجوز النزول عنه أو الانتقاص منه، وهي تسمو عند تعارضها مع القوانين الوطنية. فقد لا تتضمن الحالة انتهاكاً لأحكام القانون الوطني في الدول المذكورة ولكنها لا تكون كذلك بالنظر لالتزامات الأردن الناشئة عن القانون الدولي، وهذه الأخيرة هي الأساس. علاوة على أن الهيئات الرقابية الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والحريات الإعلامية تحدد مواقفها بالنسبة للدول في ضوء التزاماتها الدولية وليس على أساس أحكام قانونه الوطني.

إن المراجعة القانونية والعلمية للحالة أياً كان شكلها، توفر إطاراً معرفياً ومنهجياً من شأنه أن يجعل عملية النظر في الحالة ودراستها أكثر مصداقية، وبالأخص فيما يتعلق بالاستقصاء وجمع الأدلة في مجال حقوق الإنسان، وتحديد طبيعة الانتهاكات في ضوء اتفاقيات حقوق الإنسان المختلفة والمعايير الدولية المعمول بها. وقد ركزت المراجعة العلمية للحالات على مسألة الجمع الدقيق للمعلومات وتقصي الحقائق وفقاً للأصول والأساليب المتبعة في مجال رصد حقوق الإنسان، وكانت الغاية في هذا السياق هي محاولة البحث عن أدلة ومعلومات ذات مصداقية عالية حتى يكون بالإمكان القول بوجود انتهاك، فمجرد قيام أدلة على وجود الانتهاك من شأنه أن ينقل عبء الإثبات على الجهات التي صدر الانتهاك عنها لتثبت خلاف ذلك.

فإذا ثبت نتيجة المراجعة العلمية أن البيانات المدرجة في استمارة الشكوى، أو البلاغ أو الرصد الذاتي ليست كافية أو أن هناك بعض الجوانب التي يتعين جمع بيانات ومعلومات بشأنها، تعاد الاستمارة إلى الراصدين ليقوموا باستكمال البيانات المطلوبة ضمن مدة محدودة ومحددة.

أما إذا كشفت المراجعة العلمية عن كفاية الأدلة والمعلومات الواردة في الاستمارة، أو عدم وجود تناقض بين مختلف البيانات المدرجة فيها وتوافر سائر شروط صحة الاستمارة تجري المراجعة العلمية لأساس الحالة أو موضوعها في ضوء الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والمبادئ المعتمدة دولياً في مجال الحريات الإعلامية.

وقد أفضت المراجعة العلمية للحالات إلى ضبط عمليتي حفظ الحالات أو السير بها، والنظر في أساسها وموضوعها. فإذا توصلت المراجعة العلمية إلى أن الحالة ليس لها أساس، أو أنها تفتقر لشروط صحتها كأن تكون قضايا عمالية محضة، أو أن إمكانية الحصول على أدلة بشأنها متعذرة في ضوء

اعتبارات معينة من قبيل زوال الأدلة بسبب التأخر في تقديمها أو لأن المعلومات المتوافرة لدى المشتكي أو مقدم البلاغ محدودة لأنه أهمل في توثيق البيانات الأساسية والظروف المحيطة بها، فإن حفظ الحالة وعدم متابعة السير بها هو الحل الذي جرى العمل به.

أما في الحالات التي توصلت فيها المراجعة العلمية إلى كفاية المعلومات، أو معقولية الأدلة المتاحة أو موثوقيتها فقد شملت هذه المراجعة بحث أساس الحالة أو موضوعها. وقد تمت هذه العملية انطلاقاً من التزامات الدول العربية الدولية في مجال حقوق الإنسان والحريات الإعلامية لأنها المرجعية الأولى والأخيرة التي يتعين على أساسها تحديد وجود الانتهاك من عدمه.

2/5/2: الشروط الشكلية لصحة استمارة الشكوى أو البلاغ أو الرصد الذاتي

لا يستقبل برنامج «عين» التابع لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي إلا الحالات التي تتعلق بالإعلاميين. وقد اقتصر هذا الأمر في عام 2012 على كل من مصر وتونس والأردن. فالبرنامج لا يُعنى بسائر الحالات المتعلقة بانتهاك حقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية، ولكن البرنامج يحصر نشاطه في الرصد والتوثيق على الحالات التي تتعلق بانتهاك حقوق الإعلاميين وحرياتهم الإعلامية بمناسبة ممارستهم لعملهم الإعلامي. وقد اتبع البرنامج في عام 2012 النهج ذاته لأن مهمته الأساسية تتمثل في حماية الإعلاميين والدفاع عن الحريات الإعلامية ذات الصلة بالعمل المهني الإعلامي، ولا يدخل ضمن صلاحياته رصد انتهاكات الحقوق المالية أو العمالية للإعلاميين، إلا إذا كانت متعلقة بعملهم الإعلامي وحرياتهم، فالبرنامج ليس معنياً بالمطالبات الحقوقية للإعلاميين بسبب عدم قيام مؤسسة بدفع أجره الشهري له، ولكنه معني بفصل إعلاميين تعسفاً من عملهم بسبب مواقفهم السياسية أو الفكرية التي يتبنونها في عملهم ويعبرون عنها.

فالشرط الأول الذي حرصت الشبكة على توافره هو الشرط المتعلق بانتهاك حقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية بمناسبة ممارستهم لعملهم حصراً، ولهذا السبب فإن سائر الحالات التي استقبلها برنامج «عين» في عام 2012 والتي تعلقت بهذا النوع من الانتهاكات جرى حفظها لوقوعها خارج الانتهاكات التي يرصدها البرنامج.

أما الشرط الثاني، فهو أن لا تكون الحالة متعلقة بانتهاك لا صلة له بالدول المشمولة (الأردن، مصر، تونس) إقليمياً ولا شخصياً. فإذا وقع انتهاك على إعلامي تونسي أو أردني في خارج بلده بمناسبة ممارسته لعمله من شخص أو جهة ليسا أردنيين أو تونسيين، فإن الحالة لا تكون مقبولة ومن الشروط الأخرى مقبولية الحالة، جدية الحالة وعدم مجهولية مصدرها. فالحالات التي امتنع فيها المشتكون أو مقدمو البلاغ عن ذكر أسمائهم أو المؤسسات الإعلامية التي يعملون بها، أو تلك التي لم تتضمن الإشارة إلى وقائع محددة، وإنما تتناول مشكلة عامة يعاني منها الإعلاميون، أو التي أشار مقدم الشكوى أو البلاغ إلى طبيعة الانتهاك وأصر على عدم تقديم المعلومات الأساسية بخصوصها فإنه جرى ردها.

فاشتراط الجدية أمر مهم لضمان أن الحالة لها أساس من الواقع، وأنها ليست مشوبة بعيب إساءة استعمال الحق وأنها ليست مجرد ادعاء قد يستغرق وقت فريق برنامج «عين» ويصرفه عن حالات أخرى أكثر جدية، وتماسكاً وارتباطاً بالواقع.

كما يشترط كذلك أن تكون استمارات الشكاوى،

والبلاغات والرصد الذاتي تتعلق بانتهاكات وقعت عام 2012 وليس قبلها، وهو قيد زمني مهم تلتزم الشبكة، وكذلك برنامج «عين» به، ما لم يكن الانتهاك مستمراً، أي ما لم يكن الانتهاك قد وقع في عام سابق لعام 2012، وظهرت آثاره أو استمرت في عام 2012، فإن الشكاوى، والبلاغات وحالات الرصد الذاتي التي تتعلق بانتهاكات لا ينطبق عليها هذا القيد جرى حفظها وعدم السير بإجراءات نظرها ومراجعتها على أساس تخلف هذا الشرط الشكلي.

ومن ضمن الشروط الأخرى التي جرى العمل في هذا السياق أن لا يكون موضوع الحالة قيد النظر من جانب المحاكم، وذلك لأن الضحية قد يكون محلاً للإنصاف من جانبها. وبالنتيجة، فإن الانتهاك لا يكون محل قبول من قبل السلطة القضائية الوطنية، وهي الحامي الأول للحقوق والحريات داخل الدولة. فالانتهاك الذي يكون ضحيته محلاً للإنصاف من قبل القضاء، لا يصلح بحقه وصف الانتهاك لأغراض الرصد والتوثيق ضمن برنامج «عين» لأن القضاء يعد من بين السلطات العامة داخل الدولة التي تختص بإنصاف الضحايا. فإن فشل القضاء أو أخفق في ذلك، يمكن القول عندها أن الدولة قصرت في الحماية وأن الانتهاك متحقق وأنها مسؤولة عنه.

2/5/3: تحليل موضوع الحالة وتصنيفها

عند توافر شروط صحة الحالة أو مقبوليتها، يجري تحليل الحالة من خلال المراجعة العلمية والقانونية وينبغي التأكيد في هذا الشأن أن مصدر الانتهاك قد يكون السلطات العامة داخل الدولة، أو هيئات خاصة، أو مؤسسات القطاع الخاص أو أشخاص عاديين. فالانتهاكات لحريات الإعلام ولحقوق الإعلاميين التي يقوم برنامج «عين» برصدها وتوثيقها قد تقع من مؤسسات القطاع العام والخاص على السواء بما فيها طبعاً المؤسسات الإعلامية ذاتها، والمشتغلين فيها أو العاملين معها.

تستند عملية تحليل الحالة والنظر في موضوعها على جملة من الأسس أهمها الاستناد على الأحكام القانونية الدولية والوطنية التي ينبغي احترامها والعمل بها في مجال الحقوق الإنسانية للإعلاميين والحريات الإعلامية. وقد توزعت هذه الأحكام في الأساس على جملة من الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها الدول العربية من قبيل: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي الخاص بالحقوق بالاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، القوانين الخاصة بالإعلام، والاجتماعات العامة، والتجمع، والإعلام الإلكتروني وضمان حق الحصول على المعلومات، وقوانين العقوبات والدساتير الوطنية.

وارتكزت عملية دراسة الحالات على ارتباط موضوعها بعمل الإعلامي ونشاطه المهني، وكان يؤخذ بالحسبان عند القيام بذلك مدى تأثير الوقائع الواردة في استمارات الشكوى أو البلاغ أو الرصد الذاتي على التمتع الفعلي بالحريات الإعلامية، إضافة طبعاً إلى اتساق محتوى الاستمارة ووقائع الحالة مع بعضها البعض.

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الحالات التي تنطوي على انتهاكات لا يكون للانتهاك الذي يتعلق بها وصف واحد فحسب، أي أن عملية تحليل الحالات وتصنيف الانتهاكات تستند على الأصول والأطر المتبعة في مجال حقوق الإنسان، فحقوق الإنسان مترابطة ولا تقبل التجزئة، وقد يفضي انتهاك أحدها إلى انتهاك حقوق أخرى ترتبط بها،

الأمر الذي يعني من الناحية العلمية أن انتهاكات الحقوق الإنسانية للإعلاميين والحريات الإعلامية هي انتهاكات مركبة في الأغلب وأنها تشمل أكثر من حق أو حرية ولا تقتصر على حق واحد من الحقوق الإعلامية المعترف بها فحسب. فاحتجاز إعلامي دون سبب قانوني لا يشكل انتهاكاً لحريته الشخصية فحسب، ولكنه يتضمن كذلك انتهاكاً للحق في عدم الخضوع لمعاملة قاسية أو لا إنسانية، وقد يعد كذلك تمييزاً إذا كان الحرمان من الحرية يشمل صحفيين بعينهم دون سواهم بالنسبة إلى الحالة ذاتها كأن يطلب رجل الأمن من صحفي ما البقاء جالساً عنده لثلاث ساعات بينما يسمح للآخرين بالدخول وتغطية الحدث.

ويعد التصنيف الذي تتبعه شبكة المدافعين عن حرية الإعلام وبرنامج «عين» التابع لها، نقله نوعية في مجال رصد الانتهاكات الواقعة على الحريات الإعلامية لأنه أكثر واقعية، وشمولاً وأقرب إلى فهم طبيعة الانتهاكات، وواقعها، وأنماطها والتأثير المتبادل فيما بينها على التمتع الفعلي بالحريات الإعلامية في العالم العربي.

2/6: الإطار القانوني المرجعي

تستند عملية مراجعة الحالات التي يتلقاها برنامج «عين» التابع لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» على إطار قانوني مرجعي واسع، فهي تأخذ بالحسبان القوانين الوطنية النافذة في الدول الثلاث المشمولة بآلية استمارات البلاغات والشكاوى، بالإضافة إلى التزامات تلك الدول الدولية الناشئة عن اتفاقيات حقوق الإنسان المختلفة التي تلتزم بها. والدول الثلاث المقصودة هنا هي: الأردن، ومصر، وتونس. أما باقي الدول العربية الأخرى التي لم تستند عملية رصد انتهاكات الحريات الإعلامية فيها على تلقي بلاغات وشكاوى واقتصرت على الرصد من خلال ما ينشر في التقارير الدولية والوطنية، وفي وسائل الإعلام وما يريد المركز من معلومات، فإن عملية التحليل والرصد استندت على المعايير الدولية المعمول بها في مجال الحريات الإعلامية.

بالنسبة إلى القوانين الوطنية كمرجعية في فحص الحالات وتحليلها، فيمكن القول بأن القوانين التي جرى أخذها بالحسبان هي القوانين النافذة في كل من مصر وتونس والأردن والتي تنظم الإعلام المرئي، والمسموع، والمطبوع والإلكتروني بالإضافة إلى قوانين العقوبات والدساتير الوطنية لتلك البلدان، والقوانين الناظمة للحق في الحصول على المعلومات.

وسيتضمن التقرير في أجزائه المتعلقة بواقع الشكاوى والانتهاكات في مصر وتونس والأردن بنوداً خاصة بالهيئة التشريعية في كل منها وبالقوانين ذات الصلة بالإعلام وبالإعلاميين، وهي تتضمن عرضاً لأهم الأحكام والمبادئ القانونية المدرجة في تلك القوانين، وما يعتريها من أوجه نقص وفجوات بالمقارنة مع المعايير الدولية للحريات الإعلامية وحقوق الإنسان علاوة على أن هذه الأجزاء ستتضمن كذلك عرضاً وتحليلاً لانتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإنسان التي يكون مصدرها القوانين والتشريعات الوطنية النافذة في الدول الثلاث المذكورة.

ومن الجدير بالذكر هو أن المرجعية الأولى في الحكم على الحالة تكون للالتزامات الدولية ذات الصلة بالحريات الإعلامية وحقوق الإنسان، وذلك لأن هذه الالتزامات تعد بمثابة حد أدنى من الحماية لا يجوز النزول عنه أو الانتقاص منه في النظم القانونية الوطنية. وهي تسمو بموجب القانون الدولي على القوانين الوطنية، ولا يجوز للدول أن تتحلل منها أو تمتنع عن احترامها وضمانها بسبب مخالفتها لقوانينها الوطنية. فضلاً عن أن الدول الأطراف في

اتفاقيات حقوق الإنسان بما فيها تونس، ومصر والأردن التزمت بموجب هذه الاتفاقيات بأن تتخذ جميع الإجراءات والتدابير التشريعية، والإدارية، والقضائية وغيرها من أجل المواءمة بين التزاماتها الناشئة عن الاتفاقيات المذكورة وأوضاعها الوطنية. كما أن مراجعة أوضاع الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وفي إطار عمل المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حرية الإعلام أو حقوق الإنسان تتخذ من المعايير الدولية أساساً في هذه المراجعة، وفي تقييم واقع الحقوق والحريات فيها.

ومن أهم الصكوك الدولية التي تتبناها شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» كأساس وإطار مرجعي لعملها وأنشطتها في مجال رصد الحريات الإعلامية وتوثيقها الآتي: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما صدر عن مجلس حقوق الإنسان ومقرر الأمم المتحدة الخاص بحرية الرأي والتعبير من توصيات تتعلق بالحريات الإعلامية بوجه عام، وفي البلدان العربية بوجه خاص. وهي كلها تشكل بمجموعها وحدة متكاملة من المبادئ والمعايير التي لا مفر من احترامها وحمايتها لتعزيز الحريات الإعلامية.

2/7: الصعوبات والتحديات

تعد عملية رصد انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين من العمليات الصعبة والمعقدة، وهي تحتاج إلى تبصر وعمق. وما يجعلها أكثر صعوبة هو أنها تواجه في حالات كثيرة، إضافة إلى الصعوبة الكامنة فيها، عدداً من التحديات والعراقيل. وقد واجه برنامج «عين» العامل ضمن شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي عدداً من الصعوبات أهمها:

2/7/1: الأسلوب الذي يستخدم في ارتكاب الانتهاك

قد يتعذر في عدد من الحالات جمع الأدلة بسبب الكيفية أو الأسلوب المستخدمين في ارتكاب الانتهاك، فقد يتعرض الصحفي إلى اتصال هاتفي من قبل الأجهزة الأمنية على سبيل المثال تهدده فيه إن أقدم على القيام بعمل ما أو بتحقيق صحفي معين، بحيث يكون إثبات وقوع التهديد عسيراً لأن الأجهزة الأمنية تتمتع بسيطرة على شبكة الاتصالات وتستطيع أن تفرض قيوداً فنية تمنع من معرفة الخطوط الهاتفية المستخدمة في عملية التهديد. ورغم هذه الصعوبة، فإن اللجوء إلى الخبرة الفنية من شأنه أن يدلل على أن مصدر التهديد خطوط خاصة أو مغلقة أو محمية بصورة لا تسمح للغير الوقوف على حقيقتها، الأمر الذي يشير إلى أنها خاضعة لسيطرة جهات رسمية أو أمنية.

وقد عانى برنامج «عين» كثيراً بالنسبة لأنماط محددة، وبالذات الانتهاكات الجسيمة التي تقع على الإعلاميين بمناسبة قيامهم بتغطية الاعتصامات والمسيرات في البلدان العربية. لقد تبين لبرنامج «عين» في معرض قيامه برصد انتهاكات الحريات الإعلامية في كل من مصر، وتونس والأردن، أن هناك أسلوباً مشتركاً وشائعاً تستخدمه الأجهزة الأمنية في اعتدائها على الإعلاميين الذين يقومون بتغطية المسيرات والاعتصامات، حيث يتعرض هؤلاء للضرب، وللاعتداءات بدنية ولفظية مختلفة، ولتكسير كاميراتهم ومنعهم من التغطية من قبل أفراد تابعين للأجهزة الأمنية مجهولي الهوية ولا يحملون ما يدل على أسمائهم وشخصياتهم، ما يجعل إمكانية التعرف شبه مستحيلة، خاصة وأن

أعدادهم بالمئات، وقد تعددت كثيراً هذه النمطية من الانتهاكات في العام 2012 في البلدان المذكورة، وما يزيد الأمر تعقيداً هو أن الأجهزة الأمنية لا تبادر إلى إجراء تحقيق في هذه الانتهاكات ولا النيابة العامة.

والأمر ذاته يقال بالنسبة لحالات حجب المواقع الإلكترونية أو الرقابة المسبقة التي يمارسها رؤساء التحرير. وعلى أي حال، فإن الصعوبات المحيطة بإثبات وقوع الانتهاك في مثل هذه الحالات يجب أن لا تشكل عائقاً بالنسبة للإعلاميين يحول دون قيامهم بالإبلاغ عن ما يتعرضون له من انتهاكات لأن عمليات تقصي الحقائق وجمع الأدلة المستندة إلى منهجيات حقوق الإنسان قد تذلل هذه الصعوبات.

2/7/2: امتناع الإعلاميين عن الإفصاح واللامبالاة في تقديم الشكاوى أو البلاغات

بالرغم من أن الإعلاميين باتوا يبادرون إلى تقديم شكاوى وبلاغات بشأن ما يتعرضون له من اعتداءات تمس حرياتهم الإعلامية وحقوقهم، إلا أنهم ما زالوا يحجمون عن تقديم هذه الشكاوى والبلاغات بصورة ملفتة، وما زالوا يؤثرون الصمت على الإفصاح، وذلك حرصاً منهم على سلامتهم وأمنهم الشخصي والوظيفي.

ولا تقتصر سياسة عدم الإفصاح على الضحايا فحسب، فعدد كبير من الأشخاص الذين يشاهدون أو يطلعون، على تلك الانتهاكات يمتنعون عن الإدلاء بشهاداتهم ويفضلون اتخاذ موقف سلبي حرصاً منهم على السلامة وعدم الدخول في صراع مع مصادر الانتهاكات، واتقاء منهم للتعرض لأي عمل انتقامي من قبل الجهة التي ارتكبت الانتهاك، وبالأخص إذا كانت جهة رسمية، أو أمنية أو على صلة بها. ولهذا السبب، تحرص فرق الرصد التابعة للشبكة على سرية عملية تقصي الحقائق وجمع الأدلة، وأن لا يتم ذكر الشهود إلا عند الضرورة وربما لا يذكر اسم الضحية الذي تقدم بشكوى في بعض الحالات.

كما كشفت تجربة فرق الرصد في كل من مصر، وتونس والأردن حقيقة لا مبالاة نسبة لا يستهان بها من الإعلاميين إزاء التقدم بشكاوى وبلاغات حول الانتهاكات والاعتداءات التي تعرضوا لها. فثمة عدد من الحالات التي قامت فرق الرصد برصدها، ولما حاول الراصدون الاتصال بالضحايا أو بمن شاهد الاعتداء للحصول على شكوى أو بلاغ، أبدى هؤلاء الإعلاميون عدم اكتراث بذلك وتهربوا من المقابلة.

تؤدي سياسة اللامبالاة وعدم الإفصاح في الكثير من الحالات إلى زوال الدليل أو الأدلة التي تثبت وقوع الانتهاك. كما أن طول المدة بين وقوع الانتهاك وتقديم الشكوى أو البلاغ تجعل من الحصول على شهادات دقيقة حول المسألة أمراً ليس بسيطاً، ولهذا السبب، ينبغي على الإعلاميين الذين يتعرضون لأي اعتداء يستهدف حقوقهم وحرياتهم، أن يبادروا إلى تقديم شكاوى أو بلاغات إلى الهيئات الرسمية أو المنظمات غير الحكومية المهتمة برصد انتهاكات حقوق الإنسان بوجه عام، أو انتهاكات حريات الإعلام بوجه خاص مثل شبكة المدافعين عن الحريات الإعلامية أو مركز حماية وحرية الصحفيين أو صحفيون بلا حدود أو نقابات الصحفيين وقد حرص برنامج «عين» العامل ضمن شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي على معالجة هذه الصعوبة من خلال حث فرق الراصدين في تونس، ومصر والأردن على متابعة الانتهاكات أولاً بأول. ولكن هذه المسألة واجهت تحديات في تونس ومصر لأن إعداد فرق الرصد الميداني انتهى بعد شهر حزيران، وتلقوا التدريب المتقدم في شهر سبتمبر،

وكان عليهم العودة لكل الانتهاكات بدءاً من أول العام مما شكل عبئاً جسيماً بالعمل وصعوبة في التواصل مع الضحايا وضعف الأدلة والتوثيق أحياناً أخرى. أما فريق الرصد الخاص بالأردن فإنه كان يرصد ويتابع بشكل منتظم وفوري منذ اليوم الأول من العام 2012 لأنه كان موجوداً منذ سنوات وكان يعمل تحت مظلة مركز حماية وحرية الصحفيين.

2/7/3: انخفاض الوعي الحقوقي

كشفت عمليات رصد انتهاكات الحريات الإعلامية في تونس، ومصر والأردن حقيقة أن الإعلاميين يفتقرون بشكل واسع، وبصورة ملموسة للوعي بحقوقهم الإنسانية وحرياتهم الإعلامية. ولهذا السبب، فإن عدداً منهم ينظر إلى الاعتداءات والانتهاكات التي تنال منه خلال ممارسته لعمله، باعتبارها أموراً عادية وأنها لا تشكل انتهاكا. فإذا تعرض صحفي على سبيل المثال إلى معاملة سيئة من قبل رجال الأمن، فقد ينظر إلى ذلك على أنه إجراء طبيعي تملك الأجهزة الأمنية القيام به في إطار مهمتها الأساسية وهي العمل على إنفاذ القانون. كما قد يعتقد صحفي، بسبب انخفاض درجة وعيه بحقوقه الإنسانية وحرياته الإعلامية، بأن رئيس التحرير يتمتع بحكم منصبه بمنع نشر مادة صحفية له أو التعديل عليها لأسباب غير مهنية، ودون أن يكون هناك سياسات تحريرية واضحة.

ومن مظاهر انخفاض درجة الوعي الحقوقي والقانوني لدى شريحة واسعة من الإعلاميين إحجامهم عن تقديم شكاوى لدى الجهات المختصة في حال وقوع انتهاكات جسيمة عليهم من قبيل الضرب وغيره من الاعتداءات البدنية أو تكسير ممتلكاتهم وأدوات عملهم أو احتجازهم وحرمانهم من حريتهم بشكل تعسفي أو غير قانوني. فقد دلت تجربة رصد انتهاكات الحريات الإعلامية في تونس، ومصر والأردن بأن الإعلاميين الذي تعرضوا للضرب أو للإيذاء لم يقوموا بتقديم شكاوى رسمية لدى المراكز الأمنية أو النيابة العامة مما أفقدهم على أقل تقدير تثبيت الانتهاك بشكل رسمي ووضع السلطات العامة أمام واجباتها ومسؤولياتها.

2/7/4: تداخل العمل الصحفي مع النشاط السياسي في بعض الحالات

ثمة حالات قام برنامج «عين» برصدها ولكنها انطوت على صعوبة تتعلق بمدى دخولها ضمن الانتهاكات التي يرصدها البرنامج ويقوم بتوثيقها، وهي الحالات التي وقع فيها الاعتداء على صحفي أثناء ممارسته لنشاط سياسي، ومن الأمثلة التي استقبلها البرنامج حالات جرى فيها الاعتداء جسدياً على إعلاميين كانوا يشاركون في اعتصامات أو مظاهرات أو حراكات أي أن الانتهاك لم ينالهم بمناسبة ممارستهم لعمل إعلامي أو بسببه.

وقد تردد برنامج «عين» في الكيفية التي ينبغي التعامل من خلالها مع هذه الحالات. ولأن الغاية من رصد الانتهاكات هي غاية حمائية ووقائية، فقد استقر الرأي داخل البرنامج على التعامل مع هذه الحالات بما لا يؤدي إلى إهمالها. فإذا كان الإعلامي يشارك في المسيرة كناشط سياسي ويغطي الفعالية كصحفي في الوقت ذاته، غلبت صفته الإعلامية على السياسية ويعد الانتهاك داخلاً في مجال برنامج «عين» وإذا تبين من الحالة أن الاعتداء الواقع عليه جاء بمناسبة نشاطه الإعلامي وليس السياسي، تعد الحالة من ضمن الحالات التي يرصدها المركز.

وإذا كان الاعتداء على خلفية أنه إعلامي معروف ويراد من وراء الاعتداء معاقبته على نشاط إعلامي سابق، فإن الاعتداء يدخل ضمن مجال عمل برنامج «عين» فالمعيار الذي اتبعه البرنامج في هذا السياق

هو معيار واسع لصالح تحقيق أكبر قدر من الحماية الفعالة للحريات الإعلامية.

2/7/5: رصد حالات الاعتداء على المدونين

من الحالات التي أثارت جدلاً واسعاً داخل برنامج «عين» وشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي الحالات المتعلقة بالانتهاكات التي تقع على المدونين وما أطلق عليهم المواطنين الصحفيين الذين يقومون بعملية التدوين على شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، فإذا كان مفهوم الصحفي لدى بعض المنظمات غير الحكومية العالمية العاملة في مجال رصد انتهاكات الحريات الإعلامية، مثل منظمة صحفيون بلا حدود، مفهوماً واسعاً ويشمل كل شخص يزود المجتمع بمعلومات منتظمة، فإنه ليس يسيراً على الشبكة أن توسع نطاق عملها ليشمل سائر الأشخاص الذين ينطبق عليهم المفهوم السابق للصحفي. علاوة على أنه مفهوم ملتبس ويفضي إلى وصف أشخاص لم يتمرسوا على المهنية الصحفية والإعلامية بأنهم صحفيون.

إذا كان موضوع الرصد يتعلق بحرية الرأي والتعبير والنشر بشكل عام، فإن أي شخص يكتب أو يدون أو يعبر عن رأيه في أية وسيلة إعلامية قد يكون عرضه لانتهاك في إطار رصد الانتهاكات الواقعة على حرية الرأي والتعبير، أما في سياق رصد الانتهاكات التي تقع على الإعلام والإعلاميين من جانب شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي، فإن عملية رصد الانتهاكات وتوثيقها تنصب بشكل حصري، ولغاية الآن، تنصب على الإعلاميين الذين يمتهنون العمل الإعلامي والذين يمارسونه وفقاً للأصول المهنية وكذلك على مختلف وسائل الإعلام، أما المدونون والمواطنون الصحفيون، فإن الشبكة ارتأت أن لا تدخلهم ضمن الأشخاص الذين ينطبق عليهم وصف الإعلاميين لغايات الرصد والتوثيق في إطار عمل الشبكة.

ولا يعني موقف شبكة «سند» إزاء المدونين أو المواطنين الصحفيين أنها تقلل من دورهم ولا من الانتهاكات التي تقع عليهم، ولكنه موقف محصور بأغراض وظيفية تتمثل في تحديد حدود عمل الشبكة في مجال الرصد والتوثيق ونطاقه. وما زال الموضوع قيد النقاش داخل الشبكة، ولكن النقاش لأغراض الرصد والتوثيق في العام 2012. حسم لصالح استبعاد المدونين من نطاق عمل الشبكة وبرنامج «عين» التابع لها، خاصة وأنهم يفتقرون في الغالب للأصول المهنية المتعلقة بممارسة العمل الإعلامي.

ولا ينبغي النظر إلى موقف الشبكة السابق على أنه يستبعد من نطاق رصد الانتهاكات تلك التي ترتكب على وسائل الإعلام الإلكترونية، فالشبكة لا تتقيد في تعريف الإعلامي لأغراض الرصد بالتعاريف الواردة في القوانين الوطنية، ولكنها تعتبر كل من يمتهن العمل الإعلامي بحسب الأصول المهنية من بين الأشخاص الداخلين في نطاق عملها سواء أكان يعمل في الإعلام المكتوب أم المرئي أو المسموع أم الإلكتروني، بالإضافة طبعاً إلى سائر وسائل الإعلام مهما كان شكلها.

2/7/6: الانتهاكات المرتكبة من خلال تطبيق القانون النافذ

من الصعوبات والتحديات الأخرى التي واجهها برنامج «عين» في عام 2012 وجود عدد لا بأس به من الحالات المرصودة في عدد من البلدان العربية، وبالذات الأردن، ومصر وتونس التي تنطوي على انتهاكات ولكنها إذا ما جرى فحصها وتحليلها في ضوء القوانين الوطنية النافذة لا تعد انتهاكاً لأن السلطات العامة تكون قد اتخذت بحق الإعلامي

عـدداً مـن الإجـراءات والتدابـير التي تعـد شرعية وقانونيـة في ضـوء القوانـين المعمـول بهـا وطنيـاً ولكنها تشـكل انتهاكاً للحريـات الإعلامية ولحقوق الإعلاميـين في ضـوء المعايـير الدوليـة للحريـات الإعلاميـة وحقـوق الإنسـان. وبمعنـى آخـر، يكون التشريـع الوطني ذاتـه في هذه الحـالات هو مصدر الانتهاك، وبالنتيجة فإن تطبيق هذا التشريع والعمل به يشكل انتهاكاً للحريات الإعلامية وحقوقهم.

ومـن بين أبرز الأمثلة الحـالات التي رصدها برنامج «عين» التي تندرج ضمن هذا النمط من التحديات والصعوبـات، إحالة عدد مـن الإعلاميين في الأردن ـ على سـبيل المثال ـ إلى محكمة أمن الدولة لمحاكمتهم عـن جرائـم بموجـب قانـون العقوبـات، ويعاقـب عليهـا بالحبـس، وذلك بسـبب مـواد إعلاميـة قاموا بنشرهـا، إذ يتـم اتهامهـم بارتكاب جرائـم من قبيل إطالة اللسـان أو التحريض على قلـب نظام الحكم عن مواقفهم المنشـورة على وسـائل الإعلام المختلفة. وقد تعاملت الشـبكة مع هذه الحالات على أسـاس المعايـير الدوليـة الخاصـة بالحريـات الإعلاميـة وبحقـوق الإنسـان وليـس عـلى أسـاس التشريعات والقوانـين النافذة ولهذا السـبب، انعقـد العزم لدى برنامـج «عـين» عـلى أن يخصـص بنـداً لمناقشـة الانتهـاكات التشريعية للحريـات الإعلامية في كل مـن تونس والأردن مصر في تقريـر هذا العام، وأن يتم التركيز على هذا النوع من الانتهاكات بصورة أشمل وأوسع في الأعوام القادمة أما مكمن الصعوبة في مثل هذه الحالات، فيتمثل في أن كلاً من سلطات الدولة والإعلاميـين يعتقـد أن ما ارتكب من أفعال ليسـت انتهـاكات، وأنها من باب العمل بالقانون وتطبيقه. ورغم أن الإعلاميين في بعض الحالات مثل تلك التي يحالـون فيهـا إلى محاكـم قضاتها عسـكريون، باتوا مدركـين بأنها تشـكل خرقاً لحرياتهـم الإعلامية إلا أن هنـاك حالات مازالوا غير مدركين لانطوائها على انتهـاكات لحرياتهـم الإعلاميـة. وفي الأحوال كلها، فـإن السـلطات العامة مـا زالت تعتقـد بأنها تطبق السـلوك وبأن سـلوكها صحيح، وقانوني ولا ينطوي على انتهاك بحق الإعلام والإعلاميين.

2/7/7: التفـاوت في البيئات السياسـة والتشريعية في الدول المشمولة بعملية الرصد والتوثيق

كمـا ذكر سـابقاً، فـإن برنامـج «عين» لرصـد وتوثيق انتهاكات حرية الإعلام العامل ضمن شبكة المدافعين عـن حريـة الإعـلام في العالم العربي «سـند» عمل في هـذا العام على رصـد انتهاكات الحريـات الإعلامية في عموم الدول العربية من خلال منهج عام يقوم على جمـع المعلومات والتحقق منها مـن خلال ما ينشر من تقارير، وفي دول ثلاث هي: الأردن، ومصر وتونس، قام برصد الانتهاكات من خلال منهجية علمية وحقوقية شاملة تستند على فكرة البلاغات والشكاوى في المقام الأول. بالإضافـة إلى عملية رصد ذاتي عبر فرق رصد متخصصة جرى تأهيلها لهذه الغاية.

ومـن بين أهم التحديـات والصعوبات التي واجهت الشـبكة هـذا العـام في سـياق رصدهـا لانتهـاكات الحريـات الإعلاميـة في الـدول الثـلاث المذكـورة، تفاوت البيئات السياسـية والتشريعية فيها، علاوة على أن مصر وتونس تمران في مراحل انتقالية، عقب سـقوط النظـام فيهمـا، وإجـراء انتخابـات وانتقال الحكم إلى أحزاب وشخصيات حزبية جرى انتخابها خـلال الفـترة الانتقاليـة. وفي الأردن، ثمة حراكات ومسـيرات شـعبية مطالبـة بالإصـلاح وبمحاربـة الفساد وإشاعة الحريات.

ومن التحديات التي واجهت برنامج «عين» بسبب هـذه الظـروف، صعوبة جمـع المعلومـات والأدلة في بعـض الحـالات، وذلـك بالنظـر لمظاهـر الانفلات

وحجب هوية المعتدين ولطبيعة الانتهاكات المرتكبة. علاوة على أن تركيز الإعلاميين في مثل هذه الظروف سينصب على الانتهاكات والاعتداءات البدنية الجسيمة، وإهمال الانتهاكات الأخرى الشائعة مثل حجب المعلومات، الرقابة المسبقة، المنع من التغطية والتدخلات الأمنية.

يضاف إلى ما سبق اختلاف البيئة التشريعية المتعلقة بالعمل الإعلامي في الدول الثلاث، واختلاف المفاهيم القانونية المعمول بها. وقد سعت الشبكة إلى تجاوز هذه العقبة من خلال الدورات التدريبية التي خضعت فرق الرصد لها، إذ تم إعداد كشاف بهذه المفاهيم ومقاربتها معاً، ثم جرى ربطها بما يناظرها من مفاهيم ومبادئ واردة في القانون الدولي المتعلق بالحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين.

وقد تمكن برنامج «عين» من إيجاد نوع من التناسق والفهم المشترك بين فرق الرصد، ولغة موحدة انتظم العمل بها. ويعود السبب إلى اتخاذ المعايير الدولية كمرجعية أساسية لعمليات الرصد والتوثيق، خاصة وأن الدول الثلاث يقع على عاتقها الالتزامات الدولية ذاتها في مجال الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين.

الفصل الثاني

انتهاكات الحريات الإعلامية
وحقوق الإعلاميين في الدول العربية:
بانوراما عامة

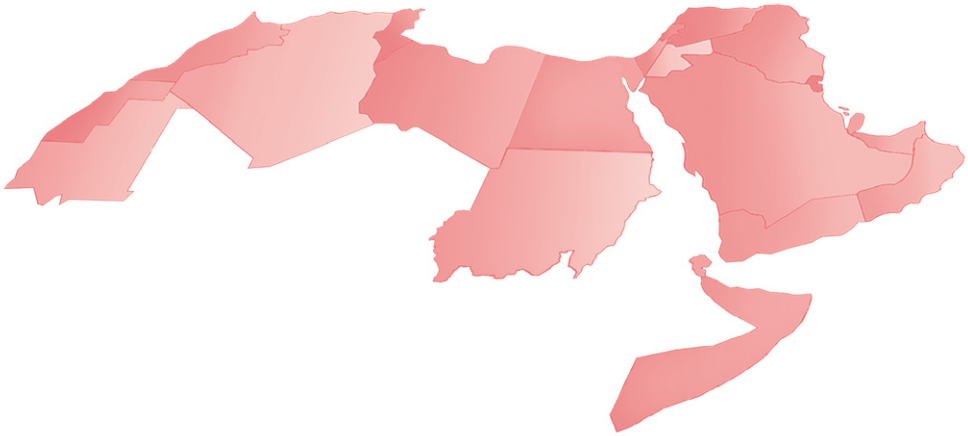

3. انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في الدول العربية: بانوراما عامة

يتزامن هذا التقرير مع ما يعتري الدول العربية من حراكات شعبية ومطالبات بالديمقراطية، وما يرافقها من اضطراب وانعدام للاستقرار، وهما سمتان ملازمتان للمراحل الانتقالية والتحولات الديمقراطية بوجه عام.

قام برنامج «عين» لرصد وتوثيق انتهاكات الحريات الإعلامية العامل تحت مظلة شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي، برصد ما وقع على الإعلام والإعلاميين من انتهاكات في عموم الدول العربية، وذلك من خلال متابعة ما نشر من معلومات حول هذه الانتهاكات في وسائل الإعلام المختلفة، وفي تقارير المنظمات الدولية والمحلية الحكومية وغير الحكومية. وقد جرت هذه العملية من خلال باحثين نهضوا بعبء هذه المهمة وقام هؤلاء الباحثون بالتحقق من المعلومات التي حصلوا عليها من خلال البحث عن الحالة ذاتها من أكثر من مصدر ومقارنة ما نشر حولها لدى المصادر المختلفة معاً، وتوثيق ما ثبت من معلومات وأدلة نتيجة عملية البحث. وقد استثنت الأردن وتونس ومصر من هذه العملية لأن البرنامج اعتمد على الاستمارات التي زودته بها فرق الرصد. ولكنه استعان بهذه الطريقة بخصوص هذه الدول للتأكد من شمولية الرصد. الذي نفذته الفرق ولمتابعة ما لم يتم رصده من الحالات والعمل على إعداد استمارات رصد، أو بلاغ أو شكوى بخصوصها.

وقد لاحظ البرنامج نتيجة رصد وتوثيق الانتهاكات أن هناك سمات واتجاهات عامة مشتركة بين الانتهاكات المرتكبة في سائر الدول العربية، وهي مسألة سيجري استعراضها وتحليل أسبابها ومسبباتها، كما سيتناول هذا الجزء من التقرير واقع الانتهاكات في سائر البلدان العربية وعرضاً لأبرزها وأهمها.

ولم تتمكن شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» في هذا العام من رصد وتوثيق انتهاكات الحريات الإعلامية في كل من دولتي جيبوتي وجزر القمر بسبب محدودية المعلومات التي تنشر عنهما في شبكة الانترنت والتقارير الحقوقية في هذا المجال. وستسعى الشبكة في العام القادم لمعالجة هذا النقص وإدراج هاتين الدولتين ضمن الدول المشمولة بتقريرها.

3/1: الاتجاهات العامة لانتهاكات الحريات الإعلامية في الدول العربية

كشفت عملية الرصد والتوثيق أنه رغم الاختلافات السياسية، والاجتماعية والمحلية بين الدول العربية فإن هناك سمات عامة مشتركة بين انتهاكات الحريات الإعلامية التي ارتكبت في مختلف الدول العربية وفيما يأتي عرض لأهم هذه الاتجاهات العامة المشتركة.

3/1/1: كثرة الانتهاكات الجسيمة

من الملاحظ أن الصفة الأغلب لعدد لا يستهان به من الانتهاكات المرتكبة في العام 2012 في مختلف الدول العربية، هي أنها تندرج ضمن الانتهاكات الجسيمة ويقصد بالانتهاكات الجسيمة في هذا السياق تلك الانتهاكات التي تتخذ شكل اعتداءات بدنية أو سالبة لحرية الصحفيين كأن يتعرض الصحفيون للضرب، أو للاحتجاز التعسفي أو غير القانوني، أو القتل أو التهديد بالقتل. وقد كان هذا النوع من الانتهاكات الأكثر انتشاراً في مصر، وتونس، وسوريا، والعراق، والأردن والصومال وفلسطين. وفي هذه الأخيرة كان مصدر هذه الانتهاكات سلطة

الاحتلال الإسرائيلي في المقام الأول.

يبدو أن تزايد ارتكاب هذا النوع من الانتهاكات مرتبط بعمليات قمع الحراكات والاعتصامات الشعبية التي تزامنت مع الربيع العربي والمطالبات بالحرية والديمقراطية، فقد تمثل السياق الأهم لارتكاب هذه الانتهاكات بقيام الضحايا بتغطية الحراكات والاعتصامات، ما دفع السلطات الأمنية إلى قمع الصحفيين بشدة وبعنف واضح، والاعتداء عليهم جسدياً، وتكسير كاميراتهم، ووصلت بعض الانتهاكات إلى استهدافهم وقتلهم وتصفيتهم جسدياً، والهدف منع الصحفيين في الميدان من نقل اعتداءات وانتهاكات الأمن على المواطنين العزل في مسيراتهم واعتصاماتهم.

وترى شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن تزايد هذا النوع من الانتهاكات يشكل ظاهرة مقلقة في العالم العربي، وسيتوجب من الجهات الأمنية أن تباشر سلطاتها في إنفاذ القانون، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، بصورة لا تهدر الحماية الواجبة للصحفيين وعدم المساس بأمنهم وحرياتهم الشخصية، وبصورة لا تنتهك تحريم التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللا إنسانية.

ومن الأشكال الأخرى التي شاع اللجوء إليها في العام 2012 كوسيلة لارتكاب انتهاكات جسمية ضد الإعلام والإعلاميين، سكوت رجال الأمن واستعانة السلطات والهيئات العامة بأشخاص عاديين باتوا يعرفون بالبلطجية أو «الشبيحة»، وفي بلدان الثورات مثل تونس ومصر جاءت الاتهامات بالاعتداءات ممن يحملون باجات أو شارات حماية الثورة، أو ميليشيات الأحزاب الحاكمة، حيث يقوم هؤلاء بالتعدي على الإعلاميين وضربهم وتهديدهم بالقتل، وأحياناً قتلهم فعلاً. أي أن رجال الأمن لا يتدخلون لمنع هذه الاعتداءات، الأمر الذي يعني أنهم لم يقوموا بواجبهم بالتدخل ومنع الانتهاكات، فيصبحون مسؤولين عنها.

3/1/2: المصدر الأساسي لارتكاب الانتهاكات هو رجال الأمن والبلطجية

لاحظت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام «سند» أن الجهات الأكثر ارتكابا لانتهاكات الحريات الإعلامية هي الجهات الأمنية والبلطجية الذين يعملون بالتنسيق مع الجهات المذكورة، أو بمعرفتها أو على مرأى ومسمع منها دون أن تتدخل لمنعهم.

ومن المتوقع أن تكون النسبة الأكبر من الانتهاكات المرتكبة في العام 2012 صادرة عن الجهات الأمنية أو تسأل عنها هذه الجهات، وخاصة في ظل الأوضاع السائدة في البلدان العربية، وبالأخص تلك التي تمر بالربيع العربي وتكثر فيها الحراكات والاعتصامات الشعبية، فهناك صراع حقيقي بين الشعوب العربية والنظم السياسية القائمة في بلدان الربيع العربي تستخدم فيه هذه الأنظمة أدوات القمع المتاحة بين أيديها في محاولة منها لإسكات الحراكات الشعبية، ومن بين الفئات التي يتم استهدافها من قبل الهيئات والجهات الأمنية الإعلاميون لكونهم يقومون بكشف ممارسات الأجهزة الأمنية وفضحها على الملأ.

ترى شبكة المدافعين عن حرية الإعلام «سند» أن كثرة الانتهاكات التي ترتكب من الجهات الأمنية في العام 2012 أو سكتت عنها هذه الجهات ليس أمراً مبرراً في أي حال من الأحوال، وهو يعزز ما يجري التأكيد عليه في مناسبات كثيرة من وجوب توفير حماية خاصة تضمن سلامة الصحفيين أثناء الأوقات العصيبة، والاضطرابات، والاحتجاجات والنزاعات وتمكينهم من مباشرة عملهم وتغطية ما

يقع من أحداث ووقائع.

وتلاحظ شبكة «سند» كذلك في هذا السياق أن هناك ممارسة لدى الأجهزة الأمنية المختلفة في الدول العربية تتمثل في شيوع فكرة الاستدعاء الأمني للإعلاميين بمناسبة وبسبب ممارستهم لأنشطتهم وأعمالهم الإعلامية. وهي ممارسة تؤكد على حقيقة أن الأجهزة الأمنية في العالم العربي ما زالت ترى في الإعلام والإعلاميين هدفاً من أهدافها، وأنها لا تقر عملاً وفعلاً بحرية الإعلام والنشر والتعبير.

3/1/3: ازدياد هامش الحرية الإعلامية مع ظاهرة الربيع العربي

إذا كانت حرية الإعلاميين في النشر والتعبير ضيقة جداً قبل اندلاع الثورات العربية والحراكات المطالبة بالحرية والديمقراطية، إلا أن هامشها عقب هذه الثورات أضحى أوسع بكثير، فزال الخوف لدى الكثير من الإعلاميين، وأخذوا ينشرون مواد إعلامية ما كانوا يجرؤون على نشرها قبل ذلك.

لقد أدت ظاهرة الربيع العربي إلى ارتفاع سقف الحرية في بلدان الربيع العربي على وجه الخصوص، والمقصود هنا سقف حرية الإعلام والنشر. ولكن هناك ظاهرة مضادة لها نشأت كذلك للسبب ذاته، فمع مجيء حكومات ذات توجهات أيديولوجية معينة ظهرت ممارسة تتمثل في قيام الحزب الذي تتبع الحكومة الجديدة إليه بإتباع سياسة لتكميم الأفواه المعارضة من الإعلاميين لسياسات هذه الحكومة وتوجهاتها، ومنعهم من التغطية والتعبير عن آرائهم، وإن اقتضى الأمر الاعتداء بدنياً ولفظياً عليهم.

وعلى أي حال، فإن حرية الإعلام والنشر ازدادت وارتفع سقفها بشكل كبير مع تنامي ظاهرة الربيع العربي رغم المعيقات التي مازالت تعتريها إلى الآن.

3/1/4: كثرة الاعتداءات المرتكبة من أشخاص عاديين ومصادر مجهولة

من السمات المشتركة بين الانتهاكات المرتكبة في اغلب الدول العربية أن جزءاً مهماً منها قد وقع من أشخاص عاديين مثل البلطجية، وبرلمانيين، ورجال أعمال وشخصيات حزبية بالإضافة إلى انتهاكات عديدة ارتكبت من قبل أشخاص مجهولين من خلال تهديد عبر الهاتف، أو التعرض للإعلاميين بالضرب أو الشتم دون أن تكون هويته معروفة. وكذلك الحال بالنسبة إلى حجب المواقع والقتل.

لقد أضحت الانتهاكات المرتكبة من قبل مصادر مجهولة أو محجوبة الهوية عمداً، ظاهرة شائعة ومألوفة في البلدان العربية قاطبة وفي مقدمتها دول الربيع، وإن هذه الظاهرة باتت تشكل إرباكاً حقيقياً للإعلاميين والعاملين في مجال رصد وتوثيق انتهاكات الإعلام. فهي تجعل الحريات الإعلامية عرضة لتهديدات مستمرة دون أدنى إمكانية لردعها أو لوقفها. ويبدو أن هذه الظاهرة ليست منبتة الصلة بظاهرة القمع الأمني الذي تمارسه الأجهزة الأمنية تجاه الإعلاميين لإسكات صوتهم وتعطيل دورهم.

أما مكمن الخطورة الناشئ عن هذه الظاهرة، فيتمثل في أنها تحول دون معرفة المسؤولين أو المتورطين في ارتكاب انتهاكات الحريات الإعلامية، ومحاكمتهم وتحميلهم مسؤولية أفعالهم.وهي تشجع كذلك السياسات التي تستهدف الإعلام والإعلاميين، والأهم أنها في بعض الحالات تجعل الإعلاميين في حالة مضطربة وتدفعهم إلى ممارسة ضبط ذاتي على أنفسهم تجنباً للخضوع لأية صورة من صور الاعتداء أو

التهديد من قبل أشخاص مجهولين.

إن هذه الظاهرة ترتبط بسياسة أوسع وأشمل تنتهجها السلطات العامة في الدول العربية المختلفة وهي سياسة الإفلات من العقاب التي سيرد ذكرها لاحقاً.

3/1/5: تعدد الاعتداءات على صحفيين أجانب

وهي مسألة ترتبط بالاهتمام الصحفي والإعلامي العالمي بتغطية أحداث الثورات العربية، فقد استأثرت مجريات الحراكات الشعبية على اهتمام وسائل الإعلام العالمية والأجنبية، وباتت بلدان الربيع العربي موئلاً للإعلاميين والصحفيين من شتى الدول، ولأن الانتهاكات الجسيمة للحريات الإعلامية في العالم العربي ارتبطت بصورة كبيرة بتغطية الحراكات الشعبية والمسيرات، فكان للإعلاميين الأجانب نصيب من هذه الانتهاكات.

لقد أصيب عدد من هؤلاء الإعلاميين بالرصاص، وتعرض آخرون للقتل، وللضرب والاعتداء اللفظي وللمنع من التغطية ومصادرة أدوات العمل. أي أنهم تعرضوا لما تعرض له زملاؤهم من العرب من انتهاكات أثناء قيامهم بعملهم وأنشطتهم.

وقد حرصت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام على رصد وتوثيق هذه الانتهاكات أسوة بتلك التي وقعت على الإعلاميين العرب، فالمعيار الأساس في رصد الانتهاكات بالنسبة إلى الشبكة هو معيار مكاني، أي وقوع الانتهاك في دولة عربية بصرف النظر عن جنسية الضحية. فالشبكة ترصد ما يقع في البلدان العربية من انتهاكات على الحريات الإعلامية بشكل عام وليس على الإعلاميين العرب فحسب.

3/1/6: شيوع سياسة الإفلات من العقاب

اشتركت الدول العربية جميعها في سياسة الإفلات من العقاب التي تنتهجها بحق مرتكبي الاعتداءات الجسيمة على الحريات الإعلامية. فالدول ملزمة في حالة وقوع قتل على الإعلاميين، أو تعذيب، أو معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، بإجراء تحقيق مستقل في تلك الحالات يفضي إلى مساءلة ومحاكمة الذين يشتبه بتورطهم بارتكابها ومعاقبتهم.

لقد ارتكبت انتهاكات جسيمة في كل بلدان الربيع العربي، إضافة إلى دول أخرى كالصومال، والعراق ومرت دون تحقيق وملاحظة لمن شاركوا بارتكابها أو سكتوا عنها.

وقد جاء في مؤشر لجنة حماية الصحفيين CPJ الخاص بالإفلات من العقاب لعام 2012 عن جرائم قتل الصحفيين تحديداً، وذلك في (12) دولة من دول العالم فحسب، أن هناك دولتين عربيتين تصدرتا قائمة الدول الـ (12) المشمولة بالمؤشر وهما: العراق والصومال علماً بأن هاتين الدولتين هما الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان تمت دراستهما وإخضاعهما للمؤشر. أي أن غياب بقية الدول العربية عن هذا المؤشر لا يعني عدم شمولها بسياسة الإفلات من العقاب، وهذا ما تؤكد عليه الشبكة من خلال ما حصلت عليه من معلومات وأدلة في العام 2012، وتأمل الشبكة أن تطور في الأعوام القادمة مؤشراً أو مقياساً للإفلات من العقاب في كل الدول العربية، وبالنسبة لسائر الانتهاكات الجسيمة وليس للقتل فحسب. لقد بلغت نسبة قتل الصحفيين في العراق ما بين عامي 2001 و2011، كما جاء في مؤشر لجنة حماية الصحفيين لعام 2012، 2.906 جريمة

قتل صحفي لكل مليون نسمة لم يلاحق مرتكبوها وحل في المرتبة الأولى بين (12) دولة، أما الصومال، فحل في المرتبة الثانية بنسبة 1.183 جريمة قتل صحفي لم يلاحق مرتكبوها[1](*).

يمكن القول بوجه عام أن سياسة الإفلات من العقاب متفشية بصورة غير معقولة في الدول العربية، وهي تساهم بشكل أساسي في استمرار الانتهاكات الجسيمة للحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين. وهي تتخذ كما لاحظت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» شكل اعتداءات من أشخاص يتبعون الأجهزة الأمنية أو يرتبطون بها ويتم حجب هويتهم من خلال نزع أية إشارة تدل على رجال الأمن الذين يرتكبونها، أو من خلال الاستعانة بأشخاص مدنيين غير معروفين أو ملثمين، أو من خلال السكوت عن الانتهاك ورفض القيام بأي إجراء من إجراءات التحقيق والملاحقة.

فقد رصدت الشبكة ـ على سبيل المثال ـ حالات عديدة في عدد من الدول العربية التي رفضت فيها الأجهزة الأمنية قبول استلام شكوى من صحفي تعرض لانتهاك جسيم لأسباب مختلفة. ترتبط ظاهرة الإفلات من العقاب في الدول العربية بانعدام سيادة القانون، وتعتقد شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن الإفلات من العقاب يشكل أحد أهم التحديات والمعيقات التي تمنع ازدهار الحريات الإعلامية في الدول العربية، وتدعو إلى وضع حد لها والشروع الجاد بملاحقة كل شخص يتورط بها أو يسكت عنها ويقرها.

1(*) أنظر ذلك في التقرير المنشور من لجنة حماية الصحفيين بتاريخ 17/4/2012 على الرابط الآتي:
http://cpj.org/ar/2012/019038.php

3/1/7: الفجوة الواسعة بين التشريعات الوطنية والمعايير الدولية لحرية الإعلام

من أبرز الاتجاهات العامة التي استخلصتها شبكة «سند» في مجال الحريات الإعلامية، أن التشريعات الوطنية الناظمة للحريات الإعلامية، ولممارسة العمل الإعلامي، ولحرية الرأي والتعبير وحقوق الإعلاميين ما زالت تشكل هي بذاتها مصدراً مهما لانتهاكات الحريات الإعلامية.

فالأصل أن السلطة الاستنسابية الممنوحة للدولة لتنظيم ممارسة الحريات العامة والحقوق الإنسانية يجب أن تمارسها الدولة لإيجاد تنظيم فعال يضمن ممارسة هذه الحقوق ويحميها وليس لتقييدها وتكبيلها وحرمان الناس منها.

ويبدو من واقع التشريعات المعمول بها في البلدان العربية أن هذه الحقيقة ليست واردة في بال حكومات هذه الدول، فهي على المستوى الدولي تقوم بالتزامات قانونية محددة في مجال الحريات الإعلامية وحقوق الإنسان وفي مقدمتها اتخاذ التدابير التشريعية المناسبة للمواءمة بين الالتزامات الدولية والأوضاع التشريعية الوطنية بغية تمكين الناس من ممارستهم حقوقهم بحرية وبفعالية، والملاحظ أن عدداً كبيراً من الدول العربية لم يف بهذا الالتزام، بل بالعكس سنت بعضها في السنوات الأخيرة تشريعات تنتهك بصورة واضحة التزاماتها الدولية الناشئة عن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبالحريات الإعلامية وحرية الرأي والتعبير.

لقد أقرت الدول العربية تشريعات تعرقل الممارسة الفعالية والفعلية للحريات الإعلامية المكفولة في اتفاقيات حقوق الإنسان، وفي دساتيرها الوطنية

علاوة على أن السواد الأعظم منها ما زال يستخدم قانون العقوبات كوسيلة لملاحقة الإعلاميين عن ما ينشرونه من أفكار ومعلومات وتقارير تندرج ضمن حرية الرأي والنشر والتعبير، ولا يجوز أن تكون محلاً للتجريم، والملاحقة والمعاقبة فلا يجوز مثلاً ـ بحسب المعايير الدولية ـ محاكمة صحفي عن مادة نشرها تضمن انتقاداً لسياسات وتوجهات رئيس الدولة. كما لا يعد جائزاً ملاحقة إعلامي ومحاكمته بجرم العمل على تقويض النظام لأنه نشر مادة إعلامية ذات مضمون سلمي ومهني حول ضرورة إصلاح النظام أو تغييره. فلقد باتت البيئة التشريعية المتعلقة بالعمل الإعلامي في الدول العربية تشكل قيداً حقيقياً على حرية ممارسته، وتمثل أداة قامعة للحريات المرتبطة بهذا العمل.

ولهذا السبب سيتناول هذا التقرير في الجزء المخصص منه للانتهاكات الواقعة على حريات الإعلام في مصر وتونس والأردن تحليلاً أولياً للبيئة التشريعية، في كل منها ولدورها في تقييد هذه الحريات وتأمل الشبكة في الأعوام القادمة أن تطور مقياساً لأهم التشريعات المتعلقة بالعمل الإعلامي أو ذات الصلة به في ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان وللحريات الإعلامية.

3/2: أبرز انتهاكات الحريات الإعلامية في الدول العربية

سينصب هذا الجزء من التقرير على عرض لأبرز أهم انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين المرتكبة في الدول العربية باستثناء كل من: مصر، تونس والأردن التي سيخصص لكل واحدة منها بنداً مفصلاً في التقرير يتناول بشكل معمق وشمولي واقع شكاوى الإعلاميين وانتهاكات الحريات الإعلامية فيها، لأن عملية الرصد بالنسبة لهذه الدول الثلاث قامت بها فرق رصد متخصصة، واعتمدت على استقبال شكاوى وبلاغات محددة وجمع معلومات وأدلة دقيقة حولها من خلال عملية تقصي الحقائق.

أما باقي الدول العربية، فإن عملية رصد الانتهاكات فيها اعتمد على جمع ما ينشر من معلومات في التقارير ووسائل الإعلام المختلفة، بعد التحقق من اتساقها وعدم وجود تناقض فيها، إضافة إلى قيام باحثين بمراجعة هذه المعلومات وتدقيقها، والتنسيق مع مؤسسات مجتمع مدني ينضوي بعضها مع شبكة «سند» في تلك البلدان لمساعدتنا في عمليات تدقيق المعلومات المتعلقة بالانتهاكات. وفيما يلي عرض لأهم هذه الانتهاكات تباعاً لكل دولة عربية لوحدها.

الفصل الثالث

انتهاكات الحريات الإعلامية في العالم العربي

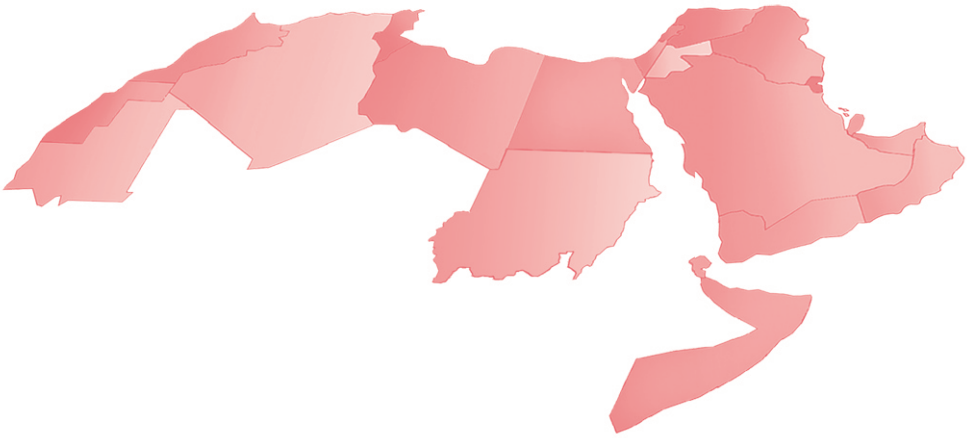

الباب الأول

الرصد والتوثيق للانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في:

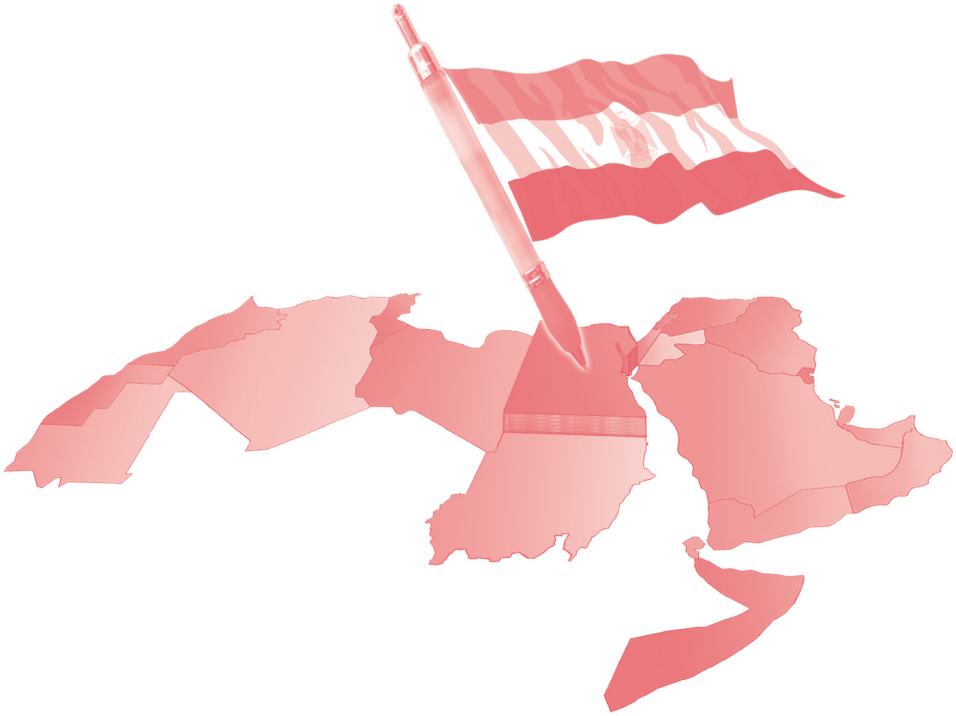

مصر

الباب الأول

الرصد والتوثيق للانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في:

مصر

تمر مصر بمرحلة انتقالية تتصارع فيها قوى مختلفة, وقد اتخذ الصراع فيها شكل استقطاب حاد بين الإسلاميين وبين القوى العلمانية واليسارية, بالإضافة إلى أصحاب النفوذ من بقايا النظام السابق. وفي ظل هذه الظروف, سعت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي في رصدها وتوثيقها لانتهاكات الحريات الإعلامية في مصر أن تكون حيادية تماماً, وأن تقوم بعملها بموضوعية بصرف النظر عن مزاعم هذا الفريق أو ذاك. ففي ظل ظروف كتلك التي تمر بها مصر الآن, ربما لا يكون يسيراً القيام بعملية رصد وجمع للمعلومات بشكل محايد, فثمة خوف من أن تكون المعلومات التي يتم الحصول عليها غير دقيقة لأن مصدرها يميل إلى اتجاه معين من الاتجاهات المتصارعة. كما أن هناك خشية من المبالغة في وصف المشكلات التي يتعرض لها الإعلاميون إذا كان مصدرها ينتمي إلى اتجاه مخالف لاتجاه المشتكى عليه على سبيل المثال أو من الكشف عنها إذا كان مصدرها يحظى بدعم الإعلامي ذي الصلة به. ولهذا السبب, اتخذت عملية تقصي الحقائق وجمع المعلومات بخصوص انتهاكات حريات الإعلام في مصر طابعاً خاصاً غايته ضمان حيادية المعلومة وموضوعية الاستنتاج.

وبالرغم من أن عام 2012 كان هو العام الأول للشبكة في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات في مصر, إلا أن الشبكة لاحظت أن هناك قبولاً للفكرة في مصر بدليل العدد الكبير من الحالات التي استقبلتها الشبكة أو رصدتها من خلال فريق الرصد المصري التابع لها. فقد وصل إلى برنامج «عين» لرصد وتوثيق انتهاكات الحريات الإعلامية التابع لشبكة «سند» ما يربو عن (310) حالات موزعة على شكاوى, وبلاغات، وحالات رصد ذاتي.

واقع الشكاوى في مصر:

قامت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» بفحص وتحليل ما وردها من شكاوى وبلاغات. بالإضافة إلى الحالات التي رصدتها الشبكة بشكل ذاتي. وقد ظهر للشبكة أن هذه الحالات تنطوي على عدد من الاتجاهات العامة التي سيتناولها التقرير أدناه. كما سيتضمن التقرير عرضاً لعدد من أبرز الحالات التي ترتبط بهذه الاتجاهات أو تعالج مسائل وموضوعات تثير جدلاً في مجال رصد الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين.

الاتجاهات العامة المتعلقة بالحالات التي رصدتها الشبكة:

توصلت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي من واقع الحالات التي قامت باستقبالها أو رصدها سواء على شكل شكاوى أم بلاغات أم حالات رصد ذاتي, إلى عدد من الاستنتاجات التي تكشف عن اتجاهات عامة يمكن إيجازها كالآتي:

الحالات المتعلقة باعتداءات عرضية وغير مقصودة:

من المسائل اللافتة للانتباه أن هناك عدداً من الحالات التي قامت الشبكة برصدها تتعلق باعتداءات وقعت على عدد من الإعلاميين المصريين وكانت عرضية وغير مقصودة.

فقد تعرض المصور الصحفي محمد جمال من شبكة رصد الإخبارية بتاريخ 15/7/2012 في مجمع مدارس

مينا البصل إلى إصابة بخرطوش بشكل عشوائي وغير مقصود. فقد ذكر في شكواه: «قبل الانتخابات بيوم, الموافق 15/7/2012, وبالتحديد الساعة 12 ونصف بمنتصف الليل, كان هناك مشاجرات قدام مجمع مدارس مينا البصل, وحالات كر وفر بين أشخاص عاديين والأمن المركزي الموجود لتأمين اللجان الانتخابية, وكان هناك اعتقاد بإمكانية وقوع مشاجرة متعمدة لإلغاء اليوم الانتخابي. وكنت في اليوم المذكور أصور وأتابع ما يحدث, فأصابني خرطوش في أسفل الرأس ولكنني لم أتمكن من معرفة الذي قام بضربي بالخرطوش بالضبط, وذلك لأن الضرب عشوائي ويستهدف الكل سواء الصحفيين أم الأشخاص العاديين».

وقد وقع اعتداء مماثل على مراسل قناة (أون تي في) بالإسكندرية وهو الصحفي وائل ثابت, فقد رصدت الشبكة أن الصحفي المذكور تعرض للإصابة في رأسه أثناء قيامه بتغطية المظاهرات يوم23/11/2012, وذلك في محيط مسجد القائد إبراهيم. وفي تفاصيل الحادثة كما قامت الشبكة برصدها أن مشادات وقعت في اليوم المذكور بين مؤيدي الإعلان الدستوري والرافضين له, وذلك بالقرب من مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية, فتطورت المشادات إلى تراشق بالحجارة بين الطرفين, ما أدى إلى إصابة العشرات وكان من ضمن هذه الإصابات مراسل قناة (أون تي في) في الإسكندرية الصحفي وائل ثابت حيث تعرض إلى إصابته بطوبة في رأسه, وقام بعض المتظاهرين بنقله إلى المستشفى الميداني. ولم يستطع الصحفي ثابت -كما رصدت الشبكة- معرفة من قام بإلقاء الطوب عليه لأنه ضرب ومعه العشرات دون أن يقصده أحد بالتحديد.

ورصدت الشبكة كذلك حالة تعرض الصحفي محمد عزوز من جريدة الجمهورية إلى الإصابة بخرطوش يوم 5/12/2012 أثناء قيامه بتغطية الاشتباكات التي دارت بين مؤيدي الإعلان الدستوري والرافضين له أمام قصر الاتحادية بالقاهرة. وقد أصيب بالوجه والرقبة والقدم وكانت إصابته نتيجة إطلاق الرصاص العشوائي ودون قصد أو استهداف له بالذات.

بصرف النظر عن كون الاعتداء الذي أصاب الصحفيين المذكورين كان مقصوداً أم لا, فإنه لم يكن يستهدف إعاقة الصحفيين من القيام بعملهم ولا عرقلة ممارستهم لحرياتهم الإعلامية, أي أنه لا يعد انتهاكاً بهذا المعنى بالنسبة لعمليات الرصد والتوثيق التي تقوم بها الشبكة. ولكنه يعكس بالمقابل الحاجة إلى إيجاد تنظيم وممارسات تساهم بتمييز الإعلاميين عن سواهم, وبالذات في الأوضاع الخطرة وحالات الاضطراب والاحتجاجات العامة. كما أنه يشير كذلك إلى وجوب قيام رجال الأمن باتخاذ التدابير اللازمة لحماية الإعلاميين وتسهيل مهمتهم في مثل هذه الأوضاع. ولم تتمكن الشبكة من التحقق من تقصير رجال الأمن في الحالات المذكورة أعلاه, وذلك لأنه في حال ثبوت مثل هذا التقصير فإنه حتى وأن كانت الإصابة عرضية أو غير مقصودة فإنها تعد من قبيل الانتهاك بحسب القانون الدولي لحقوق الإنسان بسبب عدم اتخاذ الأجهزة الأمنية لتدابير الحماية واجبة الاحترام. ويبدو أن الأجهزة الأمنية المصرية لا تهتم كثيراً لاتخاذ هذا النوع من التدابير بدليل تعدد الحالات المشابهة للحالات المشار إليها.

كثرة الحالات المتعلقة بمطالبات مالية وعمالية:

رغم أن شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» لا يدخل ضمن مجال عملها رصد وتوثيق الحالات المتعلقة بحقوق عمالية

أو بمطالبات وموضوعات مهنية إلا أنها تلقت العشرات من الشكاوى التي تندرج ضمن هذا النوع من المطالبات. وقد كان لافتاً للنظر أن جزءاً كبيراً من الحالات التي استقبلتها الشبكة والمتعلقة بحقوق ومطالبات عمالية ومهنية, جاء على شكل شكاوي وليس كبلاغات أو استمارات رصد ذاتي خلافاً لما عليه الحال بالنسبة للمشكلات التي تعرض لها الإعلاميون أثناء قيامهم بعملهم. كما شملت هذه الشكاوى طيفاً واسعاً من المؤسسات الإعلامية مثل: موقع البديل الإلكتروني, جريدة الشعب, جريدة الغد, جريدة الأهرام, جريدة أخبار اليوم, جريدة الدستور, وقناة التحرير.

تركزت هذه الشكاوى على الفصل التعسفي, عدم دفع المرتبات, الاحتجاج على سياسات رئاسة التحرير, إحالة صحفيين إلى التحقيق داخل المؤسسة الإعلامية, وقف برنامج ما أو النقل إلى قسم آخر.

ذكرت الصحفية سهام شوادة ومجموعة من زملائها العاملين في موقع البديل الإلكتروني في الشكاوى المؤرخة بتاريخ 30/11/2012, أنه بتاريخ 21/11/2012 صدر قرار من رئيس التحرير التنفيذي لموقع البديل الإلكتروني بفصل زميلي محمد ربيع وعمرو شوقي. فأصدرنا بياناً للتضامن معهما وعملنا وقفات احتجاجية واعتصاماً مفتوحاً بمقر الجريدة, فما كان من الإدارة إلا تهديدنا نحن الموقعين كلنا على البيان وإصدار بيان مضاد نعترف فيه بأن أسماءنا أقحمت دون موافقتنا وإلا فسنتعرض لنفس المصير. ولما رفضنا كلنا ذلك, أصدر رئيس التحرير التنفيذي السيد ساهر جاد بفصلنا كلنا بشكل متعسف».

ومن الشكاوى الأخرى التي وردت إلى الشبكة وتتعلق بمطالبات حقوقية وعمالية, الشكوى التي تقدم بها الصحفي بجريدة الشعب محمود فؤاد سلطان بتاريخ 15/10/2012. وقد جاء في شكواه:» لقد وقعنا نحن الصحفيين العاملين بجريدة الشعب اتفاقاً سابقاً مع الحكومة المصرية عام 2009 يعيد إليهم بعض من حقوقهم المهدورة منذ إغلاق جريدة الشعب عام 2000 المتعلقة بالتأمينات وتسوية رواتب الصحفيين والتوزيع على الصحف القومية في ذلك الوقت. وقد رعت نقابة الصحفيين برئاسة النقيب السابق مكرم محمد أحمد هذا الاتفاق ... وكانت الحكومة قد شرعت فعلياً في تنفيذ بعض بنود الاتفاق. لكن مع اندلاع ثورة 25/ يناير, توقف كل شيء في ظل انهيار الجهاز البيروقراطي والإداري للدولة. ومع تولي عصام شرف رئاسة الحكومة توقعنا خيراً, إلا أن أحداً لم يهتم بنا, وهكذا فعلت حكومة الجنزوي. وبعد تولي الرئيس مرسي للرئاسة, طالبنا بتنفيذ الاتفاق ... ولكن هناك تجاهل شديد لنا فقمنا بالاعتصام المفتوح».

كما ورد للشبكة شكاوى تتعلق بمطالبات بمرتبات وحقوق عمالية متراكمة منذ سنوات. فذكر الصحفي أحمد سعد من جريدة الغد أنه يعمل بالجريدة منذ العام 2005, وأنه منذ عامين تقريباً توقفت الجريدة عن صرف رواتب الصحفيين العاملين فيها. وقد قام الصحفي سعد هو وزملاؤه ـ كما أورد في شكواه ـ بالدخول في اعتصام مفتوح بنقابة الصحفيين منذ 27/9/2012 للمطالبة بصرف رواتبنا المتوقفة منذ عامين, ودفع التأمينات وتوزيعنا على أماكن عمل جديدة بعقود دائمة.

كما استقبلت الشبكة عدداً من الشكاوى من صحفيين عاملين بجريدة الأهرام منهم الصحفية سحر عبد الرحمن, وأيمن عبد العزيز وآخرين. وقد جاء في هذه الشكاوى أن عدداً من الصحفيين بجريدة الأهرام قاموا بوقفة احتجاجية بتاريخ 6/12/2012 حرصاً منهم على قيم مؤسستهم وقدرها, ومنددين بما

وصلت إليه السياسة التحريرية من تضليل للرأي العام، وانحياز للنظام الحاكم وفصل سياسي بعينه. وللمطالبة بحرية الصحافة والإعلام والقصاص ممن استهدف الزميل الشهيد (الحسيني أبو ضيف)، وللاعتراض على دستور يقمع الحريات، والمستوى المهني المتدني لرئاسة التحرير التي أبعدت القارئ عن الأهرام. وعلى إثر ذلك، فوجئ صحفيو الأهرام بتحويل سحر عبد الرحمن، وأيمن عبد العزيز، وأحمد عبادي، وعادل الألفي وإبراهيم الشحاوي إلى الشؤون القانونية للتحقيق معهم، وإلغاء وتجميد أرباحهم السنوية قبل انتهاء التحقيق معهم.

تدل كثرة الشكاوى التي وصلت إلى الشبكة بخصوص مطالبات مهنية وعمالية، أن الأوضاع المهنية وظروف عمل الإعلاميين المصريين ليست مستقرة، وأن هناك غياباً واضحاً لمرجعية فعالة وقوية ترعى شؤونهم ومطالبهم، كما تشير كذلك إلى استقواء المؤسسات الإعلامية على الإعلاميين، وعلى حقوقهم العمالية والمهنية، وهي مسائل لا تقوم الشبكة برصدها وتوثيقها لأنها تعنى بالانتهاكات المتعلقة بالحريات الإعلامية تحديداً، ولكن ذلك لا يمنعها من الإشارة لهذه المسألة كقضية عامة تتعلق بظروف العمل التي يمارس فيها إعلاميو مصر عملهم.

استحالة تحديد المسؤولين عن الاعتداء في عدد من الحالات:

في حالات عديدة من الحالات التي قامت الشبكة برصدها أو باستلام بلاغات أو شكاوى بشأنها، تبين أن هناك استحالة في تحديد المسؤولين أو الجهات المتورطة بالاعتداء لأسباب مختلفة منها أن الاعتداء وقع في ظرف احتكاك ومناوشات جعلت من العسير التعرف على المسؤولين أو المتورطين، أو أن مصدر الاعتداء جماعة كبيرة من الناس. ففي إحدى الحالات التي رصدتها الشبكة تبين أن مراسل قناة الجزيرة بالاتحادية الصحفي مجاهد شرارة تعرض بتاريخ 11/12/2012 إلى الطرد من قبل العشرات من المتظاهرين الموجودين في محيط قصر الاتحادية. وفي تفاصيل الحادثة ـ كما رصدتها الشبكة ـ أن العشرات من المتظاهرين الرافضين للإعلان الدستوري قاموا بطرد مراسل الجزيرة مجاهد شرارة ومن كان برفقته من فريق عمل القناة بحجة أنهم يزيفون الحقائق ويميل العاملون فيها إلى جماعة الإخوان المسلمين والحزب الحاكم في مصر، وقد تجمهر العشرات أمام السيارة الخاصة بفريق العمل الذي أخفى أعضاؤه كل ما يدل على أنهم يبثون لقناة «الجزيرة» إلا أن أحد المتظاهرين تعرف عليهم وأبلغ زملاءه ليطردوهم خارج محيط قصر الاتحادية، طالبين منهم الحفاظ على الحيادية والمهنية حتى يتسنى لهم تغطية أحداث قصر الاتحادية.

تشكل الحالة السابقة حالة من بين حالات عديدة تعذر فيها تحديد المسؤولين عن الاعتداء. واللافت للنظر أن هذه الاستحالة لا ترجع إلى سبب معين بالذات بل قد ترجع إلى طريقة ارتكاب الاعتداء كأن يرتكب الفعل بشكل جماعي. ولا ريب أن هذه الصعوبة مردها في عدد من الحالات إلى سياسة الإفلات من العقاب وقيام الأجهزة الأمنية بإخفاء هوية أفرادها الذين يرتكبون اعتداءات على الإعلام والإعلاميين.

تعدد الحالات المتعلقة بمشكلات تقع بين الإعلاميين أنفسهم:

قامت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» باستلام عدد من شكاوى والبلاغات المتعلقة باعتداءات ومشكلات وقعت بين الإعلاميين أنفسهم، أي أن مصدر الاعتداء كان إعلامي. وكقاعدة عامة لا تقوم الشبكة برصد وتوثيق

هـذا النـوع مـن الاعتـداءات, ولكـن بسـبب تعدد الحـالات المتعلقـة بمشـكلات واعتـداءات مماثلة حرصت الشبكة على الإشـارة لهذه المسألة وتحليلها لأنها تعكس واقعاً قد يمس العمل الإعلامي.

ومـن بين الحـالات التـي رصدتها الشـبكة والمتعلقة بمشـكلات مصدرهـا إعلاميـون حالـة الكاتـب الصحفـي بلال فضـل, الـذي اسـتضافته الإعلامية ليليـان داوود في برنامـج «الصـورة الكاملـة» عـلى فضائيـة «أون تي في» فتعرض عـلى أثرها إلى هجوم واتهامات من قبل مقدم برنامج «مصر الجديدة» على قنـاة الناس الإعلامي خالـد عبد الله, الذي خاطب الصحفـي بلال فضل الله قائلاً «كانت فين رجولتك أيـام النظـام السـابق» «إنت كنت تعـرف تضرب مقالين من تحت أو تعترض على وزير». كما استطرد الإعلامـي عبدالله واصفاً بلال فضـل بأنه أخرج في حلقته مع الإعلامية ليليـان «البذاءات والوقاحات وانحطاطات في الألفاظ.. وأنه لا يريد سوى تشويه الإسـلاميين ووصفهم بأنهـم أصحاب اللغـة المبتذلة وأنهم عار على الإسلام» .. وكان بلال فضل قد هاجم في الحلقة المشار إليها سياسات الرئيس محمد مرسي وجماعـة الإخـوان المسـلمين قائلاً: «لم نـر من طائر النهضـة سـوى مؤخرتـه, والعريان هو ممثـل اليهود, وخـيرت الشـاطر هـو ممثل قريـش وحلمـي الجزار ممثل بوذا».

تشكل هذه الحالة نموذجاً من نماذج مختلفة وعديدة تلقـت الشـبكة شـكاوى أو بلاغـات بخصوصهـا أو رصـدت حـالات تتعلـق بهـا. وقـد قامـت الشـبكة بحفظهـا جميعها وعـدم توثيقهـا كانتهـاكات لأنها تقع خـارج دائـرة الانتهـاكات التـي تقـوم برصدها وتوثيقهـا. ولكنها حرصت بالمقابل على الإشـارة لهذه المسـألة بسـبب اسـتلامها لحالات عديدة, ما يعكس أن واقـع العمل الإعلامي في مصر تصارعي وأن هنـاك مشكلات يتعرض لها إعلاميو مصر مصدرها زملاؤهم العاملون في الإعلام. وما يعزز هذا الأمر الصراع القائم داخـل الإعلام المصري بين المؤيدين للتيار الإسـلامي والتيـارات العلمانية والتقدميـة المعارضة له. فهناك اسـتقطاب واضح بين الاتجاهـين المذكورين, ويترك أثـره على وسـائل الإعلام والعاملين فيهـا. الأمر الذي يفسر تعدد الحالات التي تتعلق بمشكلات تعرض لها إعلاميون بسبب سـلوكيات وأفعال أو أقوال صدرت عن إعلاميـين آخرين زملاء لهم. والملاحظ أن السـواد الأعظـم مـن هذه الحـالات تعكس واقـع الصراع بين التياريـن الإسـلامي والإعلامـي في مـصر, وهو صراع بات يشـكل شرخـاً داخـل الجسـم الإعلامـي ويهدد ظروف وبيئة العمل الإعلامي في مصر.

عـلى أية حال, لم تتعامل الشـبكة مـع هذه الحالات لأنها تخرج من نطاق الانتهاكات التي تقوم برصدها وتوثيقها, فهي لا ترصد الانتهاكات والمشكلات التي تقـع بين الإعلاميين أنفسـهم ولكنها تلفـت الانتباه بالمقابل إلى ضرورة العناية بهذا الأمر حرصاً على بقاء ظروف عمل مرضية ومناسبة داخل الجسم الإعلامي المصري.

عدم اهتمام الإعلاميين بتوثيق الاعتداءات التي تقع عليهم:

كشـفت تجربـة الشـبكة في مجـال رصـد وتوثيـق الانتهـاكات الواقعة عـلى الحريـات الإعلامية عن عـدم اكتراث الإعلاميين المصريـين بموضوع توثيق تفاصيل الانتهاكات أو الاعتداءات التي يتعرضون لها, وما يدلل على هذا الاستنتاج أن العدد الأكبر من الحالات التي وصلت إلى الشـبكة كانت على شكل اسـتمارات رصد ذاتي وليس على شـكل شـكاوى أو بلاغات, ما يعني أن الإعلاميين المصريين لا يحفلون كثيراً بمسـألة توثيق المشـكلات والاعتداءات التي تنال من حرياتهم الإعلامية أو حقوقهم الإنسانية.

ولا تقف هذه المسألة عند حدود الاهتمام بعملية الرصد والتوثيق, ولكنها تمتد إلى أنهم يقصرون في عدد من الحالات في توثيق العناصر الأساسية المتعلقة بالمشكلات والاعتداءات التي يتعرضون لها. ففي بعض الحالات, لم يقم المعتدى عليهم بتحديد المسؤولين عن الاعتداء. وفي حالات أخرى, لم يتمكن المشتكون من تحديد وقت وقوع الحادثة. كما كشفت العديد من الحالات أن الإعلاميين المعتدى عليهم لا يقومون بتقديم بلاغات أو شكاوى بخصوص الاعتداءات الجسيمة التي يتعرضون لها, وبرر عدد كبير منهم هذا الموقف بعدم أهمية مثل هذا الإجراء وبلا جدوى, وبأنه لن يثمر عن أية نتيجة تذكر ولن يساهم بإنصافهم.

ترى الشبكة أن هناك حالة من اللامبالاة التي تعتري الجسم الصحفي المصري إزاء توثيق ما يتعرض له الإعلاميون من انتهاكات والتبليغ عنها ومتابعتها لدى الجهات المختصة. ويبدو كذلك أن المؤسسات الإعلامية الأخرى لا تلقي بالاً لهذه المسائل. وربما كان سبب ذلك هو حداثة الجهود الرامية إلى رصد وتوثيق انتهاكات الحريات الإعلامية ومتابعتها بغية إنصاف الضحايا ورفع آثار الانتهاك الواقع عليهم.

عرض لأبرز الحالات وتحليلها:

يتناول هذا البند من التقرير بالعرض والتحليل عدداً من أبرز الحالات التي قامت الشبكة برصدها سواء على شكل شكوى أم بلاغ أم استمارة رصد ذاتي. ولا يعني وصف هذه الحالات, بأنها الأبرز أنها أهم من غيرها ولكنها تتعلق بالاتجاهات المذكورة أعلاه وبمسائل محل نقاش وتثير عدداً من الأسئلة المهمة في مجال الرصد والتوثيق عموماً, وبالنسبة للحالات المتعلقة بالإعلاميين المصريين على وجه الخصوص.

شكوى الصحفي زكي محمد بهلول بحصول مشادات كلامية بينه وبين مواطنين

أوضح الصحفي زكي بهلول الشهير بـ«زكي القاضي» والعامل لدى جريدة صوت الأمة أنه أثناء وجوده يوم 30/11/2012 «في قهوة وادي النيل ليلاً على عادتي دايماً إني بروح التحرير أشوف لو فيه أخبار وأسمع أراء الناس والمناقشات حتى أستخلص فكرة لعملي. وقعدت في القهوة, ثم لقيت أناساً يتكلمون عن فكرة أن فيه ناس بتولع البلد وقنوات إعلامية وعملاء أمريكا وكده, ثم بصوا ناحيتي كنوع من المشاركة فبديت أقول لهم أن الإعلام ناقل للحدث مش صانع ليه, بصراحة حسيت من كلامهم أنهم ضباط أمن دولة, حبيت أقصر لقيتهم بيشدوني في الكلام. المهم عرفوا أنني صحفي في جريدة صوت الأمة, ومعروف أن صوت الأمة معارضة قوية للمجلس العسكري ومع الثورة. لاقيتهم بيشتموني بألفاظ خارجة ويتهمونني بالكذب وبأننا نخرب البلد وعملاء لأمريكا وإسرائيل وبنقبض فلوس من قطر. الموضوع وصل إلى حد أنهم كانوا هيضربوني فعلاً. وحصلت مشاجرة خفيفة لحد ما قام عدد من الناس بالتدخل, ثم قام صاحب القهوة بطردي للخارج وقال لي: «إنت صحفي، مش ناقصين خناقات، إنتو الصحفيين بتولعوا الدنيا وجبتوا الخراب لمصر. كان معي كراسة بها أرقام تليفونات المصادر بتاعتي وضاعت في المشاجرة. وبسبب طردي من القهوة لم أكمل الموضوع الذي كنت أعمل عليه لأن العمل كان يعتمد على آراء بعض الناس الذين كانوا موجودين في القهوة حول المجلس العسكري وسياسته في هذه الفترة».

وقد أوضح المشتكي لفريق الرصد المصري أنه أحس أن الشخصين اللذين تشاجرا معه هما من أمن الدولة

لأن المقهى الذي كان يجلس فيه يرتاده دائماً ضباط من أمن الدولة ليستدرجوا الثوار ويقومون بالقبض عليهم, وأنه أحس من كلامهم أنهم كذلك.

واضح تماماً من هذه الشكوى, أن المشتكي عندما كان جالساً في المقهى لم يكن جالساً للقيام بعمل صحفي, وأن الحادثة لم تتجاوز كونها أكثر من نقاش واختلاف بالرأي والمواقف, وأنه ليس هناك انتهاك بالمعنى الحقوقي والقانوني المعمول به في الشبكة في مجال رصد الانتهاكات وتوثيقها, علاوة على أنها تتعلق بموقف عام إزاء الصحافة والصحفيين وليس بالمشتكي حصرياً أو تحديداً.

الحالة الخاصة بمنع أحد ضيوف برنامج الإعلامي يسري فودة من الظهور على قناة (أون تي في)

قامت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» برصد هذه الحالة المؤرخة باستمارة الرصد الخاصة بها بتاريخ 17/10/2012. وفي تفاصيل الحالة أن مقدم برنامج «آخر كلام» على قناة (أون تي في) الإعلامي يسري فودة كان من المنتظر أن يستضيف في حلقة يوم الثلاثاء الموافق 19/7/2012 السياسي المصري عصام سلطان, ولكن البرنامج لم يبث. وبالرغم من أن فودة لم يبح بالأسباب التي أدت إلى عدم بث البرنامج إلا أنه كتب في تغريدة على التوتير يوم الخميس الموافق 12/7/2012 الآتي: «أوقفت بث برنامجي لأني احترمكم ... التفاصيل تهمني وحدي ولا يهم المشاهد سوى عملي. وقد ذكرت أنباء عديدة أن السبب هو منع الضيف الذي كان من المنتظر ظهوره خلال هذه الحلقة.

تشير هذه الحالة إلى مسألتين: الأولى تأثير الصراع بين تيار الأخوان ومؤيديه وتيار العلمانيين والليبراليين ومؤيديه على الإعلام المصري وممارسة الإعلاميين لعملهم. والثانية موضوع التدخل المسبق في العمل الإعلامي لأسباب غير مهنية وصعوبة إثبات هذه الحالات. فالسبب المذكور أعلاه لمنع الضيف هو مجرد اجتهاد وتخمين مبني على الصراع المشار إليه, ولكن ليس هناك أية أدلة ملموسة تدعمه, ولهذا السبب قامت الشبكة بحفظ الحالة.

الحالة المتعلقة باحتجاز الصحفية مروة نصر من قبل قوات الأمن أثناء تغطيتها لسير العملية الانتخابية بمدرسة الطليعة بالسيدة زينب

من بين الحالات الأخرى التي رصدتها الشبكة حالة الصحفية مروة نصر التي تصف نفسها بأنها صحفية حرة, والتي تعرضت للاحتجاز من قبل قوات الأمن أثناء قيامها بتغطية سير العملية الانتخابية بمدرسة الطليعة بالسيدة زينب, وذلك بتاريخ 17/6/2012. وتتلخص تفاصيل الحادثة ـ كما رصدتها الشبكة ـ بقيام قوات الأمن باحتجاز الصحفية مروة نصر أثناء تغطيتها للعملية الانتخابية في مدرسة الطليعة, فقد اتهمتها إحدى الناخبات بأنها تحرض الناخبين للإدلاء بأصواتهم لصالح المرشح محمد مرسي, وقامت بإخبار مستشار اللجان بذلك فقام باحتجاز الصحفية نصر داخل المدرسة تحت حراسة مشددة من قبل (6) رجال من الأمن المركزي دون توجيه تهمة لها, ثم جرى تحويلها إلى نيابة السيدة زينب وتحرير محضر ضدها تحت رقم 3846.

وقد فضلت الصحفية نصر عدم تحويل استمارة الرصد إلى شكوى, واكتفت بتوضيح بعض المعلومات المتعلقة بالحالة. فأوضحت بأنها تقصد بوصف نفسها بالصحفية الحرة لأنها تعمل لصالح أكثر من مؤسسة صحفية بشكل حر وليست ملتزمة بعقود مع أي منها. وقد أوضح فريق الرصد المصري بأنها قالت أنها تعمل صحفية حرة دون أن يعلم الفريق في

أي مؤسسة تعمل ولم تبرز ما يدل على أنها صحفية. وأكدت كذلك بأنها لا تعلم اسم مستشار اللجان وأنه أخبرها بأن الناخبة مصممة على تحرير محضر وأنها لم تمانع من ذلك.

تثير هذه الحالة أكثر من مسألة تتعلق بالعمل الإعلامي وبرصد الانتهاكات التي تعترضه. وأولى هذه المسائل مسألة تحديد الصحفي, فالصحفية المعنية بهذه الحالة ليست منتمية إلى نقابة الصحفيين في مصر كما يبدو من سياقها والمعطيات المتعلقة بها, وهي لا تعد صحفية وفقاً للقانون المصري ولكن الشبكة لا تنظر لها على هذا الأساس وتتعامل معها كصحفية بحسب المعايير المهنية والدولية, علاوة على أن اشتراط الانضمام إلى النقابة يخالف اتفاقيات حقوق الإنسان التي تعترف للأفراد بالحق في الانضمام إلى الجمعيات أو النقابات أو بعدم الانضمام إليها.

ومن المسائل الأخرى التي تعتقد الشبكة أنها تستحق العناية هي عدم قيام الصحفية المعنية بالحالة بتوثيق بيانات أساسية ولا غنى عنها من قبيل تحديد هوية مستشار اللجنة وأفراد الأمن الذين قاموا باحتجازها. وكان يسهل عليها أن تتعرف عليهم, وبالذات مستشار اللجنة. وهي حالة تعكس ـ كما ذكر سابقاً ـ عدم اهتمام الإعلاميين المصريين بتوثيق ما يتعرضون له من مشكلات واعتداءات تطال حرياتهم وحقوقهم.

شكوى الصحفي أحمد نجيب من قناة النيل الإخبارية بتطاول صفوت حجازي عليه أثناء تقديمه للنشرة الإخبارية

في شكواه التي تقدم بها المذيع في قناة النيل الإخبارية أحمد محمد نجيب, ذكر أنه «خلال المداخلة التلفزيونية التي عقدها الداعية صفوت حجازي (الأمين العام لمجلس أمناء الثورة وعضو المجلس القومي لحقوق الإنسان), وذلك يوم 8/12/2012, مع قناة النيل ضمن النشرة الإخبارية التي أقدمها, والتي انصبت على التعليق على دعوة الرئيس الدكتور محمد مرسي لحوار وطني لجميع القوى الثورية والخروج من الأزمة الراهنة التي تمر بها البلاد حالياً, وذلك خلال خطابه الذي ألقاه قبل يومين والذي قوبل بالرفض من قوى المعارضة. وقد بدأت المداخلة بتأكيد حجازي على أن المؤيدين والمعارضين لقرارات الرئيس مرسي لا يملكون حق الحديث باسم الشعب المصري, وأن المصريين سيقولون كلمتهم في صندوق الانتخابات. وقال حجازي أن الرئيس مرسي هو الذي يملك الشرعية الآن, موضحاً أن من يطالب بإسقاط الرئيس الشرعي, خائن للوطن. وقاطعته كمذيع للنشرة قائلاً أرجو منك أن لا تطلق أحكاماً تخرجنا عن الموضوع». فانفعل حجازي قائلاً: «أنا أتكلم زي ما أنا عايز, وما يشرفنيش إني اتكلم معاكم». وأنهى حجازي المداخلة من جانبه, فقمت بالتعليق قائلاً: أيضاً نحن نرفض هذه اللغة غير المؤدبة. ولم تتخذ القناة ولا أنا أي إجراء قانوني ضد حجازي واكتفينا بردي عليه في الحال».

مما لا شك فيه أن هذه الحالة تنطوي على قدح وذم بحسب القانون الوطني, ولكنها لا تشكل انتهاكاً للحريات الإعلامية وللحقوق الإنسانية للإعلاميين بمعناها وأبعادها المستقرة لها في اتفاقيات حقوق الإنسان, خاصة وأن حجازي لم يتقصد عرقلة حرية العمل الإعلامي ولا منع المشتكي أو القناة من ممارسة العمل الإعلامي بقدر ما يندرج سلوكه ـ غير المبرر طبعاً ـ الخلاف الشخصي مع مقدم البرنامج وعلى أية حال فإن هذه الحالة رغم ذلك تشكل إساءة للإعلام. وهي تأتي على خلفية الصراع والاستقطاب الموجود في مصر بين التيارين الإسلامي والليبرالي

وتداعياته على الجسم الإعلامي المصري برمته.

حالة الكاتب الصحفي إبراهيم عبدالمجيد المتعلقة بمنع مقاله الأسبوعي في جريدة الأخبار من النشر

جاء في استمارة الرصد الخاصة بهذه الحالة أنه بتاريخ 9/8/2012 وبدون أية مقدمات، فوجئ الكاتب الصحفي إبراهيم عبد المجيد بمنع مقاله الأسبوعي في جريدة الأخبار، والذي داوم على كتابته لمدة تزيد عن عام ونصف بالاتفاق مع رئيس التحرير ياسر رزق، وبعد تخصيص صفحة لعدد من الكتاب المعروفين للتعبير عن آرائهم، وذكر «عبد المجيد» في حوار له مع الأهرام أنه يخشى من أن تكون السياسة الجديدة لرؤساء التحرير الذين تم تعيينهم مؤخراً تهدف إلى إقصاء الأصوات التي تنتقد الخطاب السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، وأن سياسة رئيس التحرير الجديد هدفها وقف التعامل مع كبار الكتاب الذين لهم مواقفهم الواضحة في نقد جماعة الإخوان المسلمين أو حكم العسكر. وجاء في الاستمارة كذلك أن صحيفة الأخبار التي يرأس تحريرها «محمد حسن البنا»، منعت أيضاً نشر مقالات للكاتب الصحفي يوسف القعيد والكاتبة عبلة الروينى. كما قامت بإلغاء صفحة الرأي بأكملها.

ليس سهلاً في هذه الحالة إثبات الأسباب غير المهنية الداعية إلى منع نشر المقال، وإن كانت السياقات والملابسات المحيطة بها قد تؤدي إلى مثل هذه الاستنتاج فالكاتب الصحفي عبد المجيد يواظب على الكتابة منذ أكثر من عام في جريدة الأخبار، كما هو الحال بالنسبة لكتاب آخرين، ولم يتغير مؤخراً سوى تعيين رئيس تحرير للجريدة متهم بارتباطه بصلة بجماعة الإخوان المسلمين، ما يشير إلى أن منع مقال عبد المجيد المعروف بتأييده للعلمانية وعدم مناصرته للخطاب الإسلامي السياسي، جاء على خلفية هذه المسألة. علاوة على أن هذه الحالة على ما سبق للشبكة أن استنتجته من أن هناك استقطاباً كبيراً في الجسم الإعلامي المصري بين مناصرين الإخوان المسلمين وغير المؤيدين لهم، وأنه بات أحد أهم العناوين التي تعرقل حرية العمل الإعلامي في مصر.

شكوى المراسل الصحفي مصطفى محمد حسن من جريدة الدستور بخصوص منعه من التغطية

في شكواه التي استقبلتها الشبكة من خلال فريق الرصد المصري بتاريخ 2/4/2012 أوضح المراسل الصحفي في جريدة الدستور مصطفى محمد حسن الآتي: «أثناء عملي كمراسل صحفي في جريدة الدستور، وهي جريدة يومية، وردني أن العاملين بوزارة الصحة في وسط القاهرة أضربوا عن العمل احتجاجاً على عدة ممارسات. ومباشرة توجهت إلى مقر وزارة الصحة في شارع حسين حجازي يوم 2/4/2012 في تمام الساعة 11 صباحاً. وعند وصولي إلى المكان كانت الساعة وقتها 12 ظهراً. أخبرت مسؤولي الأمن وكانا أثنين، بهويتي وبأنني صحفي أعمل لدى جريدة الدستور وأرغب بتغطية الإضراب الذي يقيمه العاملون داخل الوزارة. إلا أنه تم منعي من الدخول بحجة أن تعليمات الوزير والمسؤولين في الوزارة تقضي بمنع الصحفيين والإعلاميين من دخول مقر الوزارة. وحاولت معهم مراراً وتكراراً لأكثر من نصف ساعة لكنهم صمموا على رفضهم ومنعت من التغطية. وبعد ذلك عدت إلى مقر الجريدة وأخبرتهم بما دار بيني وبين رجال الأمن بالوزارة، لكنهم لم يتخذوا أي إجراء».

تفتقر هذه الشكوى إلى أدلة تدعمها، فهي لا تستند إلا على أقوال المشتكي، وهي أقوال ليست متكاملة

حتى يتم القول بصلاحيتها كأساس لإقامة الشبهة على وجود الانتهاك, فرواية المشتكي لم تحدد هوية مسؤولي الأمن الذين منعوه من التغطية, كما أنها لم تتضمن طبيعة تعليمات الوزير بمنع دخول الإعلاميين إن كانت شفوية أم خطية. علاوة على أن المشتكي لم يوضح فيما إذا تحرى صدق إدعاءات رجلي الأمن أم لا. ولصعوبة إثبات ما جاء في هذه الشكوى, جرى حفظها وعدم الاستمرار في متابعة الشكوى.

شكوى الصحفي سعيد علي أحمد من موقع مصراوي المتعلقة بفصله دون ابداء الأسباب

في شكواه المؤرخة بتاريخ 10/4/2012, ذكر المراسل الصحفي سعيد علي أحمد من موقع مصراوي الإلكتروني كمراسل صحفي, وقد كلفتني الجريدة بمتابعة أخبار جماعة الإخوان المسلمين وحزبها حزب الحرية والعدالة. وبعد فترة من متابعة أخبارهم, فوجئت يوم 10/4/2012 بزميلي في الموقع محمد الصاوي الذي بلغني بقرار فصلي من العمل. وعندما استفسرت منه عن صاحب هذا القرار ومدى صحته, قال لي: إن وليد الشرقاوي رئيس تحرير الموقع هو الذي قرر ذلك دون الإفصاح عن أسباب هذا الفصل. وأخبرني زميلي أنه حاول معه كثيراً لمعرفة أسباب هذا الفصل لكن رئيس التحرير رفض الحديث. فقمت أنا في مساء هذا اليوم وتحديداً الساعة 12 مساءً بالاتصال برئيس التحرير هاتفياً والاستفسار منه, حيث أكد لي صحة الخبر, وعندما سألته عن أسباب هذا الفصل لم يفصح لي عنها. وقد أدى هذا الموقف إلى اندهاش الكثير من العاملين في الموقع لكنهم أشاروا إلى أن رئيس التحرير لديه توجه سلبي تجاه الإخوان والإسلاميين عامة, ومن الممكن أنني نشرت خبراً لم يتوافق مع السياسة التحريرية, لكنني لا أتذكر شيئاً كهذا. وفي النهاية, اضطررت لترك مكان العمل وقبول القرار».

بالرغم من أن الشبكة لا ترصد الحالات المتعلقة بمسائل مهنية وعمالية, إلا أنها حرصت على عرض هذه الشكوى لأنها تتعلق بفصل صحفي من عمله بسبب الاختلافات الأيديولوجية بين الصحفي ورئاسة التحرير. فمن حيث المبدأ من الطبيعي أن يكون للصحيفة توجهاً سياسياً وأيديولوجيا ما قد تتعارض مع الاتجاهات أو الميول السياسية للصحفيين العاملين فيها, ولكن لا يجوز فصل الصحفيين العاملين في الصحيفة بسبب الاختلاف في الميول السياسية ولكن بالمقابل إذا كان للصحيفة سياستها التحريرية لا يعد انتهاكاً للحرية الإعلامية أن تسعى إلى الحفاظ على هذه السياسة ما دامت تعمل وفقاً للأصول المهنية.

ويلاحظ كذلك أن المشتكي لم يتمكن من استكمال بيانات ومعلومات أساسية من قبيل تحديد شكل العلاقة بينه وبين الموقع, وهل يعمل لديه بموجب عقد شفوي أم مكتوب أو بدون عقد؟ وما هي مدة العقد إن وجد؟ ولماذا لم يقم رئيس التحرير بتبليغه قرار الفصل واختار زميلاً له لهذه المهمة؟ وهل قرار فصله صدر عن رئيس التحرير بشكل مكتوب أم شفوي؟.

بوجه عام, قامت الشبكة بحفظ هذه الشكوى لأنها تتعلق بمسائل ومطالبات مالية ومهنية لا تقوم برصدها ولكنها قامت بعرضها ضمن التقرير لأنها تنطوي على جوانب مهمة ذات صلة برصد وتوثيق الانتهاكات وبالعمل الإعلامي.

شكوى المصور الصحفي محمد أسد أحمد بتعرضه لاعتداء بقنبلة غاز وللرشق بالحجارة

في شكواه المؤرخة بتاريخ 14/9/2012, ذكر المصور الصحفي في جريدة الدستور محمد أسد أحمد الآتي:»كلفت يوم 14/9/2012 بتغطية

الاشتباكات الدائرة بين قوات الأمن المركزي وعدد من المتظاهرين المحتجين على الفيلم المسيء للرسول في محيط السفارة الأمريكية وجامع عمر مكرم بالتحرير وبالفعل نزلت إلى موقع الاشتباكات وتحديداً في ميدان سيمون بوليفار المواجه لشارع السفارة الأمريكية. وهناك وفي الساعة الثانية ظهراً تقريباً, تم رشقي بحجر من قبل قوات الأمن في وجهي بجوار أنفي مباشرة حيث أخذني بعض الزملاء وهم عمرو مصطفى زميلي في جريدة الدستور, وأحمد حماد مصور جريدة الفجر, وأحمد جمعة مصور في موقع مصراوي, لإحدى سيارات الإسعاف الموجودة بجوار الميدان وتلقيت إسعافات أولية. وبعدها نقلني زملائي المصورين من جرائد أخرى وبوساطة التاكسي إلى مستشفى الشبراويشي في الدقي, وهناك قاموا بخياطة الجرح بأربع غرز لكنني لم أطلب تقريراً طبياً. عدت بعدها على مقر الجريدة. وفور تجدد الاشتباكات على كورنيش النيل بين المتظاهرين والأمن. ذهبت مرة أخرى لالتقاط الصور.

وهناك تحديداً أمام فندق سمير أميس إنتركونتننتال القريب من كوبري قصر النيل في تمام الساعة السادسة مساءً كانت قنابل الغاز تطلق بكثافة وكادت أن تصيبني واحدة في وجهي لولا تصديت لها بيدي مما أدى إلى التهابها وتورمها, وحينها قررت المغادرة بعد أن أنهكني التعب والجروح. وأثناء عودتي اكتشفت ضياع عدسة الكاميرا الخاصة بي والتي كانت بالحقيبة التي أحملها. وفي اليوم التالي قامت الجريدة بنشر خبر صحفي يفيد بإصابتي أثناء تغطية أحداث السفارة. أنا الآن غير قادر على العمل بسبب إصابة يدي وتعذر حمل الكاميرا والتقاط الصور بها, وكذلك ضياع العدسة الكبيرة التي كانت تسمح لي بالتقاط الصور من مسافات بعيدة.

تشكل هذه الشكوى حالة من حالات كثيرة تشابهها, فهي تتعلق بإصابة إعلامي مجهولة المصدر أثناء مصادمات واحتجاجات, وعلى الأغلب أنها إصابة عرضية ولا تستهدف الإعلامي صاحب الشكوى على وجه التحديد. ولكنها تدل كذلك على أهمية البحث عن سبل تكفل حماية الصحفيين أثناء الأوضاع الحرجة وتتيح للشرطة تمييزهم عن المتظاهرين بغية اتخاذ التدابير اللازمة لحمايتهم وتمكينهم من القيام بعملهم. ولهذا السبب لم تقم الشبكة بتوثيق هذه الحالة بوصفها تنطوي على انتهاك لأن ما تعرض له المشتكي لم يكن لمنعه من ممارسة عمله وبمناسبته ولكن جاء بشكل عرضي أثناء قيام رجال الأمن بقمع المظاهرات. ولكن الشبكة تعتقد بالمقابل أن هذه الحالة وغيرها تشكل أساساً للتفكير الجدي باتخاذ السبل والتدابير والإجراءات اللازمة لحماية الصحفيين أثناء تغطيتهم لأوضاع خطرة واحتجاجات ومظاهرات.

الحالة المتعلقة بمنع الإعلامية دنيا عبدالرحمن من دخول قناة التحرير لتقديم برنامجها

من الحالات التي قامت الشبكة برصدها قيام إدارة قناة التحرير بمنع البرنامج اليومي ووقفه. وجاء في استمارة الرصد الخاصة بهذه الحالة: «فوجئت الإعلامية دنيا عبد الرحمن أثناء توجهها إلى مقر قناة التحرير يوم 12/2/2012 بأنه تم منعها من دخول قناة التحرير لتقديم برنامجها اليومي «اليوم مع دنيا عبدالرحمن بحجة تغيير الخريطة التحريرية للقناة». وقد صرح أحد معدي البرنامج لبعض وسائل الإعلام أن السبب الحقيقي لمنع البرنامج ومنع فريق العمل من دخول القناة هو أن ملكية القناة انتقلت إلى أحد رجال الأعمال ويدعى «سليمان عامر», وهو أحد رجال النظام السابق, والذي قرر تغيير السياسة التحريرية للقناة والتدخل في أسماء

الضيوف والاتصالات الهاتفية التي تجريها «دنيا عبدالرحمن».

وأكد المعد أن من أسباب الخلاف كذلك رغبة إدارة القناة في توقيع دنيا على تعاقد جديد بدلاً من التعاقد الذي سبق وأن وقعته عند انضمامها إلى القناة قبل حوالي ثلاثة أشهر. مشيراً إلى أن نسخة العقد الجديدة فيها تدخل سافر في السياسة التحريرية للبرنامج وتحرمها من اللجوء إلى القضاء في حالة حدوث خلاف بينها وبين القائمين على القناة. بالإضافة إلى سحب صلاحيات كثيرة منها وإلزامها بالامتثال لأية تعليمات شفوية أو تحريرية من إدارة القناة. وقامت عبد الرحمن بتحرير محضر ضد صاحب القناة بقسم شرطة «الهرم».

وقد تبين بنتيجة جمع المعلومات المتعلقة بهذه الحالة بأنه بعد بيع القناة لمالك جديد, طلبت الإدارة الجديدة من دنيا بأن تعرض عليهم المادة التحريرية قبل تقديمها والموافقة عليها, لأن المالك الجديد غير السياسة التحريرية للقناة لتتواءم مع المجلس العسكري الذي كان يحكم مصر حينها, ما أدى إلى رحيل عدد من المذيعين من القناة. أما معد البرنامج الذي كشف عن المعلومات المذكورة أعلاه فهي رحاب الشاذلي التي صرحت بذلك لعدد من وسائل الإعلام مثل موقع البديل وموقع الأهرام. ولكن استحال على أعضاء فريق الرصد المصري الوصول إلى دنيا عبدالرحمن رغم محاولاتهم العديدة من خلال التواصل معها على الفيسبوك بسبب عدم قيامها بالرد.

لا شك أن هذه الحالة تتعلق بمشكلات مهنية وعمالية, ولكنها ترتبط كذلك بالرقابة المسبقة . وعلى أي حال, قامت الشبكة بحفظ هذه الحالة لعدم إمكانية التوصل إلى معلومات دقيقة بشأنها من مصادر مباشرة متعلقة بالإعلامية دنيا. كما أنها تخرج في جانب منها عدد من المشكلات التي ترصدها الشبكة وتوثقها, ولكن ما يخص الرقابة المسبقة يدخل ضمن مجال الشبكة إلا أنه يصعب إثباتها في هذه الحالة. علاوة على عدم وجود مدونات سلوك مهنية معروفة مسبقاً للإعلاميين, لكل الأسباب السابقة جرى حفظ هذه الحالة.

وتعتقد شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» أن الإعلاميين المصريين يخضعون في عدد من المؤسسات الإعلامية لظروف عمل غير آمنة وظيفياً ولا مهنياً, وهي مسألة تستوجب معالجة جذرية حفاظاً على مهنية وحسن أداء الإعلام في مصر. كما ينبغي العمل على وضع مدونات سلوك مهنية تضبط العلاقة بين إدارات المؤسسات الإعلامية والعاملين فيها في مجال ممارسة العمل الإعلامي وحرية النشر والتعبير.

الحالة المتعلقة بوقف قناة الفراعين الفضائية لمدة شهر وتوجيه إنذار لها بسحب ترخيصها

رصدت الشبكة حالة وقف بث قناة الفراعين بتاريخ 9/8/2012 لمدة شهر, وتوجيه إنذار لها بسحب ترخيصها إذا استمرت تجاوزاتها, وذلك بعد تهديدات وجهها على الهواء مباشرة ـ حسب ما جاء في وسائل الإعلام ـ رئيس القناة توفيق عكاشة إلى الرئيس محمد مرسي. ومن المعروف أن القنوات الفضائية المصرية تتبع هيئة الاستثمار, وهي المسؤولة عن منح التراخيص لإنشائها واستمرارها. وهي هيئة مصرية تتبع الحكومة المصرية والتوجهات المصرية. وفي تعليقه على قرار وقف البث, أبدى توفيق عكاشة في خبر نشرته «بوابة الوفد» الإلكترونية استياءه من إغلاق القناة ووقف بثها, واصفاً القرار بأنه قمعي وأنه نهج جديد يتخذه المعارضون من اجل التنكيل بمعارضيهم دون سند

وعن طريق ادعاءات واهية تدور في ذهن الإخوان بأن الفراعين تحرض ضدهم.

في الواقع, ليس سهلاً إثبات الصلة بين وقف القناة من البث وبين ما تبثه من مواد إعلامية وتتبناه من مواقف تجاه حركة الإخوان المسلمين والحكم القائم حالياً في مصر. ولهذا السبب قامت الشبكة بحفظ هذه الحالة ولكنها تعتقد بالمقابل أن هذه الحالة تدلل بوضوح على ما سبق للشبكة أن أكدته من أنها ترى أن للصراع الدائر في مصر الآن بين التيار الإسلامي والتيار العلماني انعكاسات واضحة وسلبية على العمل الإعلامي.

حالة الاعتذار عن نشر مقال الصحفي صبري غنيم من جريدة أخبار اليوم

رصدت الشبكة اعتذار جريدة أخبار اليوم عن نشر مقالات الصحفي صبري غنيم بتاريخ 27/9/2012, وقد أوضح الصحفي أن مقالاته في جريدة أخبار اليوم أوقفت بحجة أن رئيس تحرير الجريدة تمارس عليه ضغوطات تجبره على وقف نشر أي مقال له, وقد كتب الصحفي صبري غنيم مقالاً بتاريخ 27/9/2012 بعنوان «لماذا منعت مقالاتي من النشر؟» تبين منه أن رئيس التحرير المعين من المجلس الأعلى للصحافة الذي يديره مجلس الشورى المصري, اتصل هاتفياً ليبلغه اعتذار عن عدم نشر مقالاته في جريدة أخبار اليوم بسبب ضغوطات شديدة تمارس عليه. وجاء في المقال أن رئيس التحرير قال لغنيم: «أعذرني ... فأنا مضغوط, وعلى استعداد أن آتي لمكتبك وأطبع على رأسك بوسة». ولم يفصح رئيس التحرير عن الجهة التي تضغط عليه, وإن كان قد ألمح ـ كما ذكر غنيم في اتصال فريق الرصد المصري معه ـ إلى أن النظام والسلطة الجديدة ممثلة في جماعة الإخوان المسلمين تحاول السيطرة على الصحافة خلال تعيين رؤساء التحرير من قبل مجلس الشورى ذي الأغلبية الإسلامية. وأكد غنيم أنه فضل أن ينسحب بهدوء احتراماً للمؤسسة التي يعمل بها منذ ما يزيد على (43) عاماً وانه لن يسيء إليها من خلال أي إجراء قانوني.

تبدو هذه الحالة للوهلة الأولى متعلقة بمسائل مهنية وعمالية, ولكنها ترتبط كذلك بالرقابة المسبقة على الصحف ووسائل الإعلام الأخرى وبالدور الذي يلعبه الذين يسيطرون على مقاليد الحكم في تغيير السياسات التحريرية للصحف ووسائل الإعلام لتتفق مع توجهاتهم ومواقفهم السياسية والأيديولوجية.

قامت الشبكة بحفظ هذه الحالة لسببين هما: أنها تتعلق بالمقام الأول بمسائل ومشكلات لا تقوم الشبكة برصدها وتوثيقها. هذا فيما يخص الجانب المهني والعمالي من الحالة.

أما فيما يخص الرقابة المسبقة, فيصعب القول بتوافرها هنا لأن رئيس التحرير لم يقم بنشر مقالات للصحفي والكاتب غنيم ولكن اعتذر له عن استمرار التعاقد معه ونشر مقالات جديدة له في الجريدة ولم تتعرف الشبكة على الأسباب الفعلية لذلك, وهل هي مهنية أم تتعلق بالسياسات التحريرية للجريدة أم بضغوط تعرقل حرية الإعلام والتعبير والنشر؟ وذلك بسبب عدم رغبة طرفي العلاقة بالكشف عن ذلك.

واقع الانتهاكات الماسة بحرية الإعلام وحقوق الإعلاميين المصريين:

كشفت الانتهاكات التي قامت الشبكة بتوثيقها والتحقق من وقوعها بحق الإعلام والإعلاميين في مصر عن عدد من المسائل والقضايا المهمة, وعن اتجاهات عامة ينبغي الانتباه إليها وإيجازها كالآتي:

استخدام الإجراءات والتدابير الاحتجازية والسالبة للحرية بحق الإعلاميين

من اللافت للنظر أن السلطات العامة, والأجهزة الأمنية والنيابة العامة في مصر ما زالت تلجأ إلى التدابير الاحتجازية والسالبة للحرية بحق الإعلاميين بكثرة. ففي حالات مختلفة ومتنوعة تمثل الانتهاكات بالقبض على الإعلامي وتوقيفه وإيداعه الحبس وهو إجراء ليس مقبولاً مطلقاً في إطار ممارسة العمل الإعلامي. فمن المستقر والثابت وفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بحرية الإعلام وبحقوق الإعلاميين أن استخدام التدابير الاحتجازية أو السالبة للحرية محظور. ففي حالة الصحفي محمد بركات (رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم سابقاً) جرت محاكمة الصحفي المذكور عن مقال نشره ينتقد فيه جهاز الشرطة وقد طالب المدعي العام بإيقاع الحبس والغرامة بحق الصحفي بركات بالإضافة إلى الكاتب الصحفي جلال عارف نقيب الصحفيين الأسبق.

وقد تعددت الحالات المشابهة أو التي جرى فيها توقيف إعلاميين أو حبسهم. وسيتضمن الجزء المخصص من هذا التقرير عرضاً وتحليلاً لعدد من الانتهاكات المتعلقة بهذه المسألة.

ينبغي في الواقع أن تتخذ التدابير اللازمة لإزالة أية عقوبة أو تدبير احتجازي بحق الإعلاميين وتعديل الممارسات ذات الصلة عملاً بالمعايير الدولية في هذا المجال.

كثرة الانتهاكات الجسيمة بحق الإعلاميين:

اتسمت الانتهاكات التي قامت الشبكة بتوثيقها في عام 2012 بأن عدداً كبيراً يندرج ضمن الاعتداءات الجسيمة. وقد شملت هذه الانتهاكات الضرب, حجز الحرية, المعاملة القاسية واللا إنسانية, والتهديد بالقتل. وجزء منها كان جماعياً, بمعنى أنه لم يقع على إعلامي بمفرده ولكن على مجموعة من الإعلاميين.

تعتقد شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن ازدياد عدد الانتهاكات الجسيمة في مصر سببه كثرة الاحتكاكات بين رجال الأمن والإعلاميين بسبب الظروف السائدة في مصر, فالإعلاميون يحرصون على تغطية المسيرات والاعتصامات التي يقوم رجال الأمن بقمعها, أو منعها أو مهاجمة منظميها ولهذا السبب يقوم رجال الأمن باستهداف الإعلاميين وضربهم, واحتجازهم وتهديدهم منعاً لهم من القيام بتغطية ما بدر عنهم تجاه المتظاهرين أو لإخفاء الأدلة التي حصل عليها الإعلاميون والتي تكشف اعتداءات رجال الأمن على المسيرات والمظاهرات.

ومن الأسباب التي تفسر اتساع حجم هذا النوع من الانتهاكات الصراع القائم في مصر بين الاتجاهين الإسلامي والليبرالي, إذ يستعين كلا الاتجاهين, فضلاً عن الأجهزة الأمنية وفلول النظام, بالبلطجية والخارجين عن القانون لمنع المسيرات والمظاهرات التي ينظمها الطرف الآخر أو للاعتداء على المشاركين فيها. فالانتهاكات الجسيمة لم تعد تقتصر على الأجهزة الرسمية والأفراد المنتمين لها بل أصبحت تشمل مصادر جديدة مثل البلطجية والخارجون عن القانون.

تنوع المصادر والجهات التي تقف وراء الانتهاكات:

لاحظت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن الانتهاكات التي ارتكبت بحق الإعلاميين المصريين تورطت فيها أكثر من جهة, فهناك انتهاكات تسأل عنها الأجهزة الأمنية

والجيش. وهناك انتهاكات تسأل عنها الحركات والأحزاب السياسية المختلفة. وأخرى تورط فيها أشخاص من ذوي النفوذ السياسي أو المالي. بالإضافة طبعاً إلى تلك التي وقعت من قبل مؤسسات إعلامية وهي تخرج من نطاق عمليات الرصد التي تقوم بها الشبكة. كما تورط بهذه الانتهاكات أشخاص من الخارجين عن القانون وبلطجية يعملون لحساب جهات أو أشخاص ذوي نفوذ, وهي ظاهرة لا تقتصر على مصر, ولكنها أضحت تشمل سائر الدول العربية, فالإعلاميون باتوا أداة الكشف عن الحقيقة وتوثيقها وهو ما لا ترغب به أطراف متعددة في العالم العربي على ما يبدو.

تنوع الحقوق والحريات التي مستها الانتهاكات:

على الرغم من أن الانتهاكات الجسيمة من اعتداء بدني, واحتجاز, وتهديد بالقتل كان لها نصيب وافر من بين الانتهاكات التي وقعت على الإعلاميين المصريين في عام 2012, إلا أن ذلك لا يعني أنه لم يكن هناك حيز معتبر لانتهاكات أخرى. فقد طالت الانتهاكات الماسة بحقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية طيفاً واسعاً من الحقوق الإنسانية المعترف بها في اتفاقيات دولية تلتزم بها مصر, وفي الدستور المصري. ومن بين أهم الحقوق التي كانت محلاً للانتهاك: الحق في الحياة, تحريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة, الحرية الشخصية وتحريم الاحتجاز القانوني والتعسفي, المحاكمة العادلة, حرية الإعلام والنشر والتعبير والحق في حرية مزاولة العمل الصحفي وحرية الانضمام إلى الجمعيات والنقابات.

يعكس تنوع الانتهاكات والحقوق والحريات التي طالتها هذه الانتهاكات حقيقة أن السلطات المصرية لا تعنى كثيراً باحترام حقوق الإعلاميين وحرياتهم. فضلاً عن افتقار غالبية العاملين في المؤسسات الإعلامية لحقوقهم وحرياتهم الإعلامية, وعدم وجود سبل إنصاف جدية لهم.

انتهاكات سببها اتخاذ تدابير الحماية الكافية:

كشفت الانتهاكات التي قامت الشبكة بالتحقق من وقوعها وتوثيقها في عام 2012 عن انتهاكات وقعت على الإعلاميين المصريين بسبب عدم اتخاذ الجهات الرسمية المختصة, وبالذات الأمن العام, لتدابير الحماية اللازمة لصالح قيام الإعلاميين بعملهم. فثمة جزء من الإصابات والاعتداءات التي وقعت على الصحفيين لم يكن مصدر الاعتداء فيه جهات رسمية وإنما جماعات من أشخاص عاديين, وأحياناً كانت إصابات بالغاز أو بعيار ناري نتيجة عدم تحوط رجال الأمن عند قيامهم بفض الاشتباكات والصدامات.

إن التزام الجهات الرسمية إزاء حقوق الإعلاميين وحرياتهم لا يقتصر على عدم ارتكاب الانتهاك فحسب ولكنه يمتد كذلك ليشمل التدخل ومنع الآخرين من انتهاك حقوق الإعلاميين وحرياتهم. وقد رصدت الشبكة حالات أصيب فيها صحفيون بسبب القنابل المسيلة للدموع والرصاص الذي أطلقه رجال الأمن دون مراعاة من جانبهم للإعلاميين الذين يقوم بتغطية الصدامات والاشتباكات والمسيرات.

كما أن هناك انتهاكات كثيرة تمثلت باعتداءات بدنية وتكسير لأدوات العمل قام بها أشخاص عاديون سواء كانوا تابعين لحركات سياسية أم لبلطجية، وذلك على مرأى ومسمع رجال الأمن دون أن يتدخل هؤلاء لحماية الصحفيين المعتدى عليهم من الاعتداء أو للقبض على المعتدين واتخاذ التدابير اللازمة بحقهم.

لاحظت الشبكة فشل الأجهزة الأمنية أو عدم رغبتها في توفير الحماية اللازمة للإعلاميين للقيام بأعمالهم.

استخدام القانون والإحالة للقضاء لتقييد الحريات الإعلامية:

دلت الانتهاكات التي لحقت بالإعلاميين المصريين على أن القوانين والتشريعات المصرية ما زالت تتضمن قيوداً كبيرة على حرية الإعلام والنشر والتعبير, وهي مسألة سيتعرض لها التقرير لاحقاً, ولكن اللافت للنظر أن قانون العقوبات ما زال يستخدم ضد الإعلاميين المصريين عن أفعال تعد ضمن ممارسة حرية الإعلام ويحال على أساسها إعلاميون إلى المحاكم لمحاكمتهم بجرائم قد تصل العقوبة مدى الحياة. فقانون العقوبات المصري لعام 1937 وتعديلاته ما زال يتضمن نصوصاً تجريمية تخالف الحقوق والحريات المكفولة بالدستور وبالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية, وبالذات المادة (19) من هذا الأخير. فالمادة (80) من هذا القانون تعاقب بالحبس مدى الحياة مع الأشغال الشاقة على وصول أنباء لبلد أجنبي يعد عدواً لمصر, فيمكن معاقبة أي إعلامي ينشر معلومات تنطوي على انتقاد للحكومة أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو تتعلق بالفساد وسوء المعيشة ووصلت بالنتيجة إلى بلد عدو.

كما تعاقب المادة (86) بالحبس على التحريض أو الدعوة إلى تعليق الدستور أو القوانين, كما تعاقب المادة (98/ب) كل من يدعو إلى تغيير المبادئ الأساسية للدستور أو للنظام السياسي, كما تعاقب المادة (102) مكرر على نشر الأخبار أو الإحصاءات أو الشائعات التي قد تؤدي إلى الإخلال أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة. وتعاقب المادة (176) الصحفيين بالحبس مدة تصل إلى ثلاث سنوات إذا قاموا بتحريض مجموعة من الناس على كراهية أو الحط من جماعة أخرى إذا كان هذا التحريض يعكر السلم الاجتماعي. وتعاقب المادة (179) على إهانة رئيس الجمهورية بالحبس مدة تصل إلى ثلاث سنوات. كما أن هناك نصوصاً تسمح بحبس الصحفيين وتقديمهم ما بين (10 ـ 30) ألف جنيه مصري لإهانة رئيس دولة أجنبية.

أما فيما يخص قانون نقابة الصحفيين رقم (76) لسنة 1970, فإن المادة (65) منه لا تجيز لأحد العمل في الصحافة ما لم يكن أسمه مسجلاً كعضو في النقابة. وتحظر المادة (103) من القانون على دور النشر والمؤسسات الصحفية استخدام أحد من غير أعضاء النقابة. وقد جرم القانون ذاته في المادة (115) منه كل من يخالف ما جاء في المادتين (65) و(103) المشار إليهما, فجاء في نص المادة (115) الآتي: «مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب كل من يخالف المادتين (65) و(103) بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز (300) جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويعاقب بنفس العقوبة كل شخص غير مقيد في جداول النقابة ينتحل لقب الصحفي».

أما قانون الصحافة رقم (96) لسنة 1996, فهو يشترط الترخيص المسبق لإصدار صحيفة. وتعاقب المادة (22) منه كل من تعرض للحياة الخاصة للمواطنين, أو طعن في إيمان الآخرين أو تناول مسلك المشتغل بالعمل أو الشخص ذي الصفة النيابية بالحبس لمدة عام وبالغرامة.

وتعاقب المادة (28) منه الصحفي الذي يمتنع عن نشر تصويبات للبيانات الكاذبة أو الوقائع سبق وأن نشرت في صحفهم بالحبس لمدة لا تقل عن (3) أشهر وغرامة تتراوح بين (1000 ـ 4000) جنيه.

إن النصوص والمواد المشار إليها أعلاه تشكل قيوداً غير معقولة ولا مبررة على حرية الإعلام والنشر, فهي تمنع ممارسة العمل الإعلامي بحرية, وتتضمن عقوبات سالبة للحرية وغرامات باهظة, وتلزم الصحفي بالانتماء إلى النقابة وتعاقب كل من يمارس العمل الصحفي بالحبس إن لم يكن مسجلاً بالنقابة, وهي قيود تخالف بوضوح المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والنشر والإعلام. كما أنها تتيح كذلك استخدامها بحكم نصوصها الواسعة.

وبالفعل هذا ما لاحظته الشبكة فهناك إساءة استخدام واسعة النطاق لعقوبات الحبس والغرامات ضد الإعلاميين في مصر, الأمر الذي يشكل مخالفة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي أكدت المحكمة الدستورية في مصر أن المادة الثانية منه تلزم الدول بجميع سلطاتها التنفيذية, والتشريعية والقضائية وغيرها بحماية الحقوق والحريات التي نص عليها العهد.

كما أكدت المحكمة كذلك أن «مصر من الدول المصادقة على العهد, ومن ثم فإنه ـ وفي مجال التزام الدول المصادقة ومفهوم المادة 2 المذكورة ـ لا يجوز احتجاج الدولة بأن تشريعاتها الداخلية لا تسمح بهذا التطبيق, ولا يجوز لها الاحتجاج بأن دستورها وقوانينها يعفيانها من التزاماتها الدولية التي ارتضتها بالانضمام طواعية إلى العهد الدولي. ومن ثم فالمحكمة لها أن تمتنع عن تطبيق القانون الوطني في حالة كونه مخالفاً للالتزام الدولي, وقد اتخذت الحكومة الدستورية العليا في مصر المستوى الذي تلتزم به الدول الديمقراطية في قواعدها القانونية, وفي احترام حقوق المواطنين, والحريات معياراً وضابطاً لرقابتها الدستورية».

تعتقد الشبكة أن ما جاء في حكم المحكمة العليا الدستورية ينبغي أن يشكل أساساً لتعامل سائر السلطات بما فيها التشريعية والقضائية مع الحريات الإعلامية والقوانين الناظمة لها.

أبرز الانتهاكات الماسة بالحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في مصر:

يتضمن هذا القسم من التقرير عرضا موجزا لأهم الانتهاكات التي رصدتها الشبكة وقامت بتوثيقها في مصر والمرتكبة في العام 2012، وهي لا تشكل كل الانتهاكات التي جرى توثيقها من جانب شبكة «سند» ولكنها الانتهاكات الأكثر جسامة. علاوة على أنها تعكس بشكل واضح الاتجاهات العامة لانتهاكات الحريات الإعلامية دون أن يعني ذلك مطلقا عدم أهمية الانتهاكات الأخرى التي قامت الشبكة برصدها وتوثيقها في مصر. وتشمل هذه الانتهاكات تلك التي وقعت ونالت من الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين بسبب سلوكيات وأفعال معينة (الانتهاكات الناتجة عن ممارسات). ومن الضروري التأكيد على أن جزءا كبيرا من هذه الانتهاكات طال أكثر من حق من حقوق الإنسان والحريات الإعلامية المعترف بها، ولكن روعي في عرضها إدراجها ضمنا لانتهاك أو الاعتداء الأبرز، وبمعنى آخر فقد جرى تصنيف هذه الانتهاكات في التقرير بحسب الصورة الأكثر ظهورا له رغم أنه قد ينطوي على انتهاك لحقوق أو لحريات أخرى. ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

الانتهاكات المتعلقة بالحق في الحياة:

تمكن برنامج «عين» التابع للشبكة من رصد عدد من الانتهاكات التي ارتكبت في مصر، وكانت تتعلق بالتهديد بالاعتداء على الحق في الحياة أو بالتهديد بالحرمان منه. وفيما يأتي عرض لأبرز الحالات

المنطوية على هذا النوع من الانتهاكات:

وفاة الصحفي الحسيني أبوضيف من جريدة الفجر بطلق ناري أصيب به أثناء تغطيته أحداث قصر الاتحادية

تقدم الفنان التشكيلي محمود عبد القادر بتاريخ 15/12/2012 ببلاغ إلى الشبكة من خلال فريق الرصد المصري التابع لها بشأن وفاة الصحفي الحسيني أبو ضيف يوم 5/12/2012 بطلق ناري أصيب به أثناء تغطيته لأحداث قصر الاتحادية المتعلقة بالمطالبة بإسقاط الإعلان الدستوري. وفي تفاصيل الحادثة ذكر عبد القادر: «تعود الواقعة ليوم 5 ديسمبر 2012 عندما أعلنت جماعة الإخوان المسلمين توجه منتمين لها إلى محيط قصر الاتحادية لفض الاعتصام الذي أقامه عشرات المتظاهرين المنتمين للقوى المدنية من أجل المطالبة بإسقاط الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي قبل أيام ... وكان المعتصمون قد نصبوا عددا من الخيام لزوم الاعتصام ... وعقب صلاة العصر في هذا اليوم توجه أعضاء من الإخوان المسلمين إلى محيط الاتحادية بالفعل وقاموا بإزالة الخيام التي أقامها المعتصمون، واشتبكوا مع عدد منهم في وقت متأخر من مساء هذا اليوم... وقد نتج عن هذه الاشتباكات إصابة وقتل العديد من المعتصمين وعدد من الصحفيين الذين أصيبوا وكان الحسيني واحدا منهم بعد أن تعرض لطلق ناري في الرأس. ويروي عبد القادر قائلا: «الحسيني كلمني الساعة 10:30 مساء يوم الأربعاء، وصلت الساعة 11 أمام الاتحادية وقابلته الساعة 11:30 مع أطباء المستشفى الميداني بمحيط قصر الاتحادية، وكان يلتقط صورا من مكان متقدم جدا، فحصلت هجمة من الإخوان وصورها حوالي 5 دقائق. والتقينا وأطلعني على الفيديوهات والصور، وسقط بعد إصابته بطلق ناري من مكان قريب في تمام الساعة الثانية صباحا لأنه صور الإخوان بالأسلحة الآلية والخرطوش، وكان سعيدا بجمعه الأدلة التي تدين الإخوان المسلمين. وجرى نقل الحسيني بعد ذلك إلى مستشفى قصر العيني حيث ظل هناك نحو 6 أيام ثم وافته المنية».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك جسيم يتمثل بالحرمان من الحق في الحياة بمناسبة ممارسة الصحفي ضحية الانتهاك لعمله الإعلامي، خاصة وأن السلطات العامة لم تتخذ التدابير المناسبة لحماية الصحفيين الذين كانوا يغطون هذه الأحداث ولأنه لم يتم التوصل إلى المسؤولين والمتورطين بهذا الاعتداء سواء.

تهديد الصحفي عبدالله الدالي من جريدة الوطن بالقتل أثناء تغطيته مع زملاء له العملية الانتخابية في إحدى دوائر الفيوم

جاء في الشكوى التي تقدم بها الصحفي عبد الله الدالي للشبكة الآتي: «تعود الواقعة إلى يوم 22 ديسمبر وهو اليوم الذي أجري فيه استفتاء المرحلة الثانية على الدستور الجديد، حيث توجهنا أنا وزميلان لي هما محمود الكومي ومحمد زيدان على منطقة السوفي في الفيوم لتغطية عملية الانتخاب. وكان في هذا المركز مدرستان فقط كل مدرسة فيها عدد من اللجان الفرعية. توقفنا بسيارتنا أمام إحدى اللجنتين وكان ذلك في تمام الساعة الثالثة عصرا. وبدأنا بإنزال الكاميرات الخاصة بنا لبدء العمل... فور نزولنا وشروعنا في تصوير الانتهاكات التي انتشرت بشدة من خلال توجيه للناخبين لقول نعم وتوزيع أوراق عليهم كتب فيها «نعم للاستقرار». وتواجد العديد من المنتمين للتيار السلفي والإخوان المسلمين. وقد تعرفنا على هويتهم من خلال أن بعضهم كان قد أطلق اللحية والبعض الآخر كان يرتدي ملابس عليها باتشات الحرية والعدالة بجانب انتشار لافتات للإخوان في محيط اللجنة. فور ذلك نظر إلينا الناس باستغراب شديد وكان

معظم الأهالي من الأميين (بدا ذلك من مناظرهم)، وقاموا بشتمنا وبسبنا (رفض المشتكي ذكر الألفاظ والإهانات التي وجهت إليهم). وحاول البعض الاعتداء علينا من المنتمين للتيار الإسلامي الذين تواجدوا باللابتوبات أمام اللجنة وهددونا بالقتل إلا أن اثنين من الموجودين أمام اللجنة من الشباب قاما بحمايتنا حتى خرجنا وهربنا من تلك المنطقة وتوجهنا بعد ذلك إلى مركز آخر ولجان أخرى».

تشكل هذه الحالة انتهاكا متعلقا بالتهديد بالاعتداء على الحق في الحياة، حيث جرى استخدام هذا الأسلوب كوسيلة لمنع الدالي وزملائه من التغطية والقيام بعملهم. وهو انتهاك لم يصدر عن الجهات الرسمية ولكنه صدر عن جهات خاصة وأشخاص منتمين للتيارات الإسلامية ويعكس بوضوح أن الانتهاكات في مصر باتت تشمل الجهات الحكومية والرسمية وكذلك الأشخاص والهيئات العادية مثل الأحزاب والتيارات السياسية والدينية.

تهديد إعلاميين وعاملين في مدينة الإنتاج الإعلامي بالتهديد بالقتل من قبل منتمين لإحدى الجماعات الدينية

من بين الانتهاكات التي قامت الشبكة برصدها في إطار تهديد الإعلاميين بحرمانهم من الحق بالحياة، الحالة التي تعرض فيها إعلاميون وعاملون في مدينة الإنتاج الإعلامي بتاريخ 7/12/2012 لانتهاك من هذا النوع. وقد ورد في استمارة الرصد المتعلقة بهذا الانتهاك ما يلي:»شهدت مدينة الإنتاج الإعلامي بالسادس من أكتوبر بالقاهرة حصارا من عدد من أنصار الشيخ حازم أبو إسماعيل من الإسلاميين المتشددين، حيث انتشروا منذ يوم 7 ديسمبر 2012 على مداخل ومخارج المدينة والتي تضم استوديوهات معظم القنوات المصرية ومراكز البث الخاصة، وذلك اعتراضا منهم على الآراء التي تقدمها هذه القنوات جميعا من خلال برامجها، فقد وصفوا ما يقدمه الإعلاميون بهذا القنوات جميعها بأنه إعلام كاذب ومضلل، الأمر الذي نتج عنه تضرر كبير لجميع الإعلاميين والمحررين من العاملين بهذه القنوات، وذلك لمنعهم من دخول وخروج الإعلاميين من بعض البوابات المرابطين عليها ومضايقتهم للإعلاميين أثناء دخولهم وخروجهم لمقر عملهم واعتراضهم دخول البعض أحيانا؛ الأمر الذي وصل إلى حد تزايد حدة المشادات بينهم وبين العاملين بالمدينة بشكل متكرر. وذلك بالإضافة إلى تهديدهم باقتحام المدينة في ساعة معينة سيحددونها، وبالإضافة إلى إرهابهم لكبار الإعلاميين من مقدمي البرامج الشهيرة، وقد وصل بهم الأمر إلى تهديدهم بالقتل ودخولهم إلى أعمالهم في جو من الرعب والإرهاب. وقد علق بعض المعتصمين اعتصامهم غير السلمي يوم 14 ديسمبر 2012 وذلك لحين الانتهاء من الاستفتاء على الدستور وإعلانهم للعودة إلى الحصار بعد انتهاء التصويت في الاستفتاء».

واضح تماما أن بعض الإعلاميين تعرضوا إلى تهديدات جدية بالاعتداء على حياتهم من جانب عدد من الإسلاميين الذين قاموا بمحاصرة المدينة الإعلامية. فهذه الحالة تنطوي على تهديد للحق بالحياة وعلى اعتداء على حرية الإعلام والنشر. واللافت للانتباه أن الحصار استمر لمدة أسبوع دون أن تتخذ الأجهزة الأمنية التدابير اللازمة لتأمين حياة الإعلاميين والعاملين في المدينة وإنهاء الحصار وفضه. وهي بالنتيجة تعد مسؤولة كذلك عن تقصيرها بالإضافة إلى مسؤولية الأشخاص أنفسهم الذين أشاعوا أجواء الخوف في المدينة الإعلامية بسبب حصارهم لها وتهديدهم لعدد من الإعلاميين بالقتل.

الانتهاكات المتعلقة بالحق في تحريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة:

يعد هذا النوع من الانتهاكات الأكثر ارتكابا وشيوعا من بين الانتهاكات التي قامت الشبكة برصدها وتوثيقها في مصر أسوة بما هو عليه الحال في سائر الدول العربية بما فيها تونس والأردن، فقد تحققت الشبكة من وقوع حالات كثيرة وعديدة من هذه الانتهاكات. وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الانتهاكات[2]:

الاعتداء بدنيا على الصحفي بالمسائية ومدير تحرير النور أيمن عبدالواحد محمد أثناء أحداث محيط وزارة الداخلية

جاء في شكوى الصحفي أيمن عبد الواحد أنه بتاريخ 5/2/2012 تعرض إلى «ضرب بالقنابل المسيلة للدموع والخرطوش من قبل جنود الأمن المركزي واحتجاز بوزارة الداخلية أثناء أحداث شارع منصور ومحيط وزارة الداخلية اللاحقة لأحداث مباراة بور سعيد. وقدم بلاغ للنائب العام بالواقعة برقم 363 بتاريخ 6/2/2012 وقيدت القضية برقم 547 لسنة 2012 جنح عابدين». وبعد فريق الرصد المصري التابع للشبكة عقب دراسة الشكوى ومراجعتها على الزميل عبد الواحد، أضاف بأن الموضوع بدأ منذ الأحداث التي كانت مشتعلة بشارع منصور في محيط وزارة الداخلية، فقمت بأخذ مجموعة من الشباب واتجهنا لوزارة الداخلية للتفاوض، وتم التوصل إلى أن يقوم المتظاهرون بالتوقف عن ضرب الحجارة وتتوقف الداخلية عن إطلاق القنابل المسيلة للدمع والاشتباك مع المتظاهرين. وبالفعل جرى التوقف عن الضرب بشارع منصور في البداية، وانضم إلينا ضابط من وزارة الداخلية وتم الدخول داخل صفوف وحدة الأمن المركزي الموجودة بالشارع والوصول إلى شارع الفلكي. وكان هناك ضابط آخر طلب من الكتيبة أن تتوقف عن ضرب القنابل المسيلة للدموع، وبعدها سيتوقف المتظاهرون كذلك. وأكد عبد الواحد أنه تقدم الصفوف وبدأ يتحدث مع الثوار بضرورة التوقف عن رمي الحجارة لكنهم لم يرونه جيدا لكثرة الغاز بالجو وبدأت أصرخ هو ومن معه من الشباب، لكنهم استمروا بالضرب ظنا منهم أنهم من الداخلية وبدأت الحجارة تنهال على عبد الواحد. كما أضاف عبد الواحد أنه وجد بقايا خرطوش على الأرض، فانحنى لأخذها كي تكون دليلا ضد القوات التي أصابت بالخرطوش العديد من الثوار؛ فقام رجل من الشرطة لحظتها وسأله عن ما يفعله ، فقال له عبد الواحد أنه صحفي فأخذه إلى وزارة الداخلية ولم يكن موجودا أحد غيره من الصحفيين وشاب واحد لم يعرفه عبد الواحد. واستطرد عبد الواحد موضحا أنه انتظر ساعة ونصف قبل الدخول للضابط وأنه تعرض خلالها للضرب باليد وللسب والقذف بألفاظ امتنع عن ذكرها لشدة فحشها. وأضاف عبد الواحد أنه جرى استجوابه ثم أمر الضابط احد العساكر بأخذه واحتجازه بـ «كشك» وهو عبارة عن مربع خشبي يوضع للعساكر بالشارع للمراقبة الأمنية، وتم احتجازه لمدة 3 ساعات. وقد تقدم عبد الواحد ببلاغ للنائب العام ولم يتم التحقيق بالواقعة بحسب علمه.

تشكل هذه الحالة انتهاكا لحرية الإعلام من خلال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية والاحتجاز غير القانوني، فهو انتهاك مركب ويشكل مثالا واضحا على الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب بحق الصحفيين وعلى سياسة الإفلات من العقاب المتبعة

(2) تعمد الباحث الرئيسي للتقرير نشر ما ورد في استمارات الشكوى والبلاغات بالصيغة التي وردت من الضحايا وبلغتهم وحسب وصفهم للانتهاكات التي ادعوا أنهم تعرضوا لها، لذلك يلاحظ القارىء وجود بعض الأمثلة على الانتهاكات باللهجة العامية.

من جانب الأجهزة الأمنية إزاء من يرتكب هذا النوع من الانتهاكات بحق الإعلاميين.

تعذيب الصحفي عبد الرحمن محمد عبد الرحمن مشرف من قبل أفراد الشرطة أثناء تغطيته لأحداث العباسية

تعرض الصحفي عبد الرحمن محمد عبد الرحمن مشرف من جريدة الوطن للتعذيب من قبل أفراد من الأمن العام أثناء قيامه بتغطية أحداث العباسية. وقد وصف عبد الرحمن تفاصيل الاعتداء عليه في شكواه التي تقدم بها للشبكة بتاريخ 24/7/2012 بأنه: «يوم الجمعة 4/5/2012 وبالتحديد في الساعة الحادية عشر صباحاً، أنا نزلت من الجريدة «الوطن» وكنت نازل أغطى الأحداث الحاصلة في العباسية وصلت هناك بالضبط كانت الساعة 11 ونص ووقتها لم يوجد أي شيء ولا توجد أي خطورة أمنية تجعلني أترهب الموقف حتى أعداد المتظاهرين لم تكن كبيرة نهائياً، ولا توجد سيارات إسعاف كثيرة كانت تعد على الأيدي وكان الموضوع هادئ للغاية، فشرعت بتغطية الوضع، وعند آذان الظهر قمت بالصلاة بمسجد النور، واستمر الوضع من الساعة 11 ونص وحتى الثانية بعد الظهر طبيعي ولا توجد أيه اشتباكات، ولكن بعد توافد المسيرات من كل ناحية بعد الصلاة بدأت الاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الشرطة العسكرية وتم استخدام القنابل المسيلة للدموع وكذا سيارات المطافي الخاصة بالشرطة العسكرية والتي كانت معبأة بمياه بها مادة حارقة فكانت أغلب الحالات المتوافدة على المستشفى الميداني عند تغطيتي لها مصابة من هذه المادة، كما كان هناك ترشقات بالحجارة ولكن كانت أغلبها من قبل الشرطة العسكرية، وعلى العصر بدأت الشرطة تجرى وراء المتظاهرين وبدأت في الرجوع للوراء حتى أرى الأوضاع برؤية أوسع، وكان بعض المتظاهرين يحاولون دخول الجامعة وآخرين حاولوا دخول مستشفى الجامعة ولكن الشرطة العسكرية أحاطت بالأماكن من كل اتجاه، فقمت بالصعود لكوبري المشاة حتى أرى ما يحدث ووقت ما طلعت مكنتش عارف أعمل إيه بعد ما أحاطت بنا القوات ففكرت في أنى أنط من على الكوبري وأدخل الجامعة ولكن كانت هناك قوات أيضا محاصرة، كما فكرت في انى «أنط» على شارع العباسية لكن كنت ممكن اتصاب في رجلي فقمت بالاستسلام للأمر الواقع، وكانت قوات الشرطة العسكرية ممسكة بعصيان من «حديد» وبدأوا يضربوا فينا فقلتلهم أننا صحفيين فقاموا بشتمنا بشتائم قذرة لا يمكن أن تقال، وتم ضربي على الرأس 3 مرات فمن الواضح أنهم كانوا مدربين على أن يوجهوا ضرباتهم على الرأس وأخذوا منى المحفظة، الكاميرا، الموبايلات، وأخدوا النضارة إلى كنت لابسها، وكانوا أكثر من 10 عساكر محاطين بي، وفضلت طالع نازل من على سلم الكوبري حتى أنهكت، وشعرت بالدوران لكن لم يغم علىّ، وكان الضرب ممتد حتى وزارة الدفاع وكان كل عسكري يجي يضرب ويمشى كأنها «حفلة» وفضلت أجرى حتى سور وزارة الدفاع وعندها وجدت اللواء حمدى بدين الذي هجم علينا بقواته ولكنه اخذني وقالي «أنا عارفك كويس يا عبدالرحمن» وأخذني تحت ذراعيه، فقام بحمايتي، وأدخلني بسيارة اسعاف لتأخذني للمستشفى العسكري بكوبري القبة، وأول ما وصلت المستشفى استلمني ضابط من الضباط وظل يضربني لكني لم استطع التعرف على اسمه لأن النضارة سلبت مني أثناء وجودي على كوبري المشاة، وبعد ما ضربني قلتله أنا صحفي وعرفته بنفسي وسألني «ايه اللي وداك هناك ياض انت؟» وكان سؤال عجيب للغاية فرديت وقلت «ده شغلي وانا نازل اغطي الحدث»، وطلب مني «الكارنيه» فقلتله أن قوات الشرطة أخدوا مني كل حاجة، فأمر العساكر الذين كانوا بصحبته بخلع

«البلوفر» الذي كنت أرتديه حتى يتأكدوا من أنه لم يتبق معي أي شيء، وأمرني أنى اقلع «ساعة اليد» وبعد ما أخدها رماها على الأرض وقعد «يدهسها» برجله وقام بترجعيها لي مرة ثانية، ثم أخذها ورماها ثانية على الأرض، وردها إلى ثم أخذها ثالثة ورماها في أبعد مكان في الغرفة التي كنت محبوساً بها، وجاء أطباء كبار بالمستشفى وقاموا بضربي أنا ومن كان معي بأرجلهم وانهالوا علينا بوابل من الشتائم القذرة «التشريفة»، وبعدها بدأوا في علاج الجروح التي أصبنا بها، وأنا اخدت 9 «غرز» في دماغي، بعدها أخدوني على العنبر المتواجد فيه الناس المحتجزة بالمستشفى وكان العنبر به 8 أسره، وكان من المفترض أن أخرج في اليوم التالي الموافق السبت 5/5 بعد أن ذهبت لقائد المستشفى وطالبته بذلك إلا أنه رفض وقال أن هناك حظر تجوال ولا يمكن لك الخروج وسمح لي بأن أكلم أهلي من هاتفه الخاص، وبالفعل اتصلت بأخويا وهو صحفي أيضا وطلبت منه يتصل بالجريدة وكلم رئيس تحريري ببرنامج القاهرة اليوم على قناة اوربت التى كنت اعمل بها ايضا في ذلك الوقت، وفى صباح اليوم التالي حوالى الساعة 11 أو 12 وصل المشير طنطاوي وبصحبته سامي أبو الخير وحمدى بدين من أجل الاطمئنان على المصابين، وبعد ان دخل سلم على كل المصابين وأولهم كان زميل مصور، وكنت أنا رابع من سلم عليهم وعرفته بنفسي وسألني «ايه اللي وداك هناك؟؟» واستغربت للمرة التانية من السؤال ده ورديت قلتله «ده شغلي وكنت لازم انزل اغطي الحدث ووقت ما المتظاهرين بدأوا الاشتباكات أنا كتبت للجريدة ونقلت الجريدة ومن ثم فليس لي دخل بكوني دعيت على وزارة الدفاع»، وسألني «انت بتقبض كام فى الجرنال ده» فقلتله ليه تسألني؟؟ قالي رد بتاخد كام؟؟ فرديت وقلتله على مرتبي، فقالي وده فى الشهر ولا بالحدث؟؟ فقلتله اذا باخده بالحدث يبقى معنى كده كل متظاهر بيتضرب العسكري او الضابط ده بياخد على كل واحد مرتب؟؟، وبعدها سألني انت منين، فقلتله أنا من الشرقية، وقالي ايه اللى جابك القاهرة؟؟ فقلتله لان بلدنا الشغل فيها موجود بس في القاهرة، وقالي ساكن فين؟؟ قلتله فى شقة مع اصحابي في القاهرة، قالي يعنى بيدربوكم بقى في الشقة ده على الفوضى اللي انتوا بتعملوها؟؟ فرحت قلتله معنى كلامك أنك ضد الثورة واننا ندافع عن حقوقنا وانت مش مع الثورة من الاساس، فراح بص لي بشكل مقرف وسابني ومشى، وطلبت بعدها من حمدين بدين اني اخرج ووافق على طلبي وكلم قائد المستشفى ووالدي والاطباء، وبعدها وجدت معاملة من الاطباء وفى اسلوب العلاج مختلفة تماماً عن البداية وبدأوا يراعوني وينضفوني من الدم اللي كنت ملطخ بيه، وكان كل حد يجيلي من الضباط أو المرضين ياخدوا اسمي يقولولي «أنت بقى عبدالرحمن بتاع عمر أديب والقاهرة اليوم؟؟» واتشهرت هناك بالجملة ده، واتكتب لي بالفعل خروج يوم الاحد، لكن رفضوا يخرجوني وطلبوا منى الانتظار لان هناك وفد من أعضاء مجلس الشعب سيأتوا للاطمئنان علينا وطلبوا مقابلتي شخصياً، فانتظرت، لكن عندما وصل الاعضاء قاموا بزيارة العسكريين المصابين ولم يقوموا بزياتنا في العنبر الذي كنا فيه «المدنيين» فالعنبر الذي تواجدنا فيه كان تحت الارض «البدروم» وكان من الصعب الوصول اليه فكانت غرف المدنيين «سرية»، فسألتهم عن أسباب عدم زيارة أعضاء مجلس الشعب لنا فأجابوني قائلين أن هناك العديد من المشاكل والوقت لم يسمح بالزيارة، وقالولي أنه يوم الحد بالليل سيقوموا بترحيلي على النيابة العسكرية، فقلتلهم ازاي؟؟ وانا مكتوب لي خروج؟؟ وبدأ الموضوع يتطور ثانية، وطلبت انه بدل ما نروح بالليل ننتظر ونترحل في صباح الاثنين، وبالفعل استجابوا وتم ترحيلنا يوم الاثنين ونحن مكبلين الايدى، وبعدما وصلت للنيابة العسكرية سألوا من عبد الرحمن

مشرف؟؟ فأجبتهم فأخذوني لمكتب التحقيقات وكان معي ورقة الجرنال «تصريح بتغطية الحدث» وهذا دليل على أنني مقيد بالجريدة وأخذوا الجواب وقاموا بعمل نسخة منه، وطلبوا مني أن امضي على ورقة تقضى بأني تسلمت كل متعلقاتي الشخصية وهي الساعة فقط، او بالاحرى «ما يشبه جثة الساعة» ولم يتم سؤالي عن شيء وتم الافراج عني، بعدها ذهبت الى البيت وبعدها بخمس دقائق نزلت للكشف مرة أخرى وبالفعل عملت تغيير كلى للخياطة التي قاموا بعملها لي بالمستشفى العسكري لانها كانت كلها «بايظة» وعملت آشعة واكتشفت ان عندى «شرخ فى عضم الحوض، تمزق فى أربطة الرجل اليمنى، ارتجاج في المخ، وكدمات في كامل الجسم، وظللت أكثر من اسبوعين لم أتحرك من السرير، ولم يتحرك الجرنال لأخذ اي اجراء قانوني ولا حتى اثناء حبسي كما فعلت القناة».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك واضح لحرية الإعلام وقد استخدم فيه التعذيب كوسيلة لإيقاع الانتهاك. فمجمل المعاملة التي تعرض عبد الرحمن تشكل تعذيبا بالمعنى الوارد في المادة (1/1) من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وتخالف كذلك المادة (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وأحكام قانون العقوبات المصري. وهي تؤكد كذلك على سياسة الإفلات من العقاب السائدة في مصر إزاء الانتهاكات الجسيمة التي تقع على الإعلاميين المصريين.

الاعتداء البدني على الصحفي كرم السيد محمد عطا الله من قبل رجال الأمن العام

تعرض الصحفي كرم السيد محمد من جريدة الكرامة يوم 18/9/2012 إلى التعذيب من قبل عدد من أفراد الأمن العام المصري في كفر المرابعين التابع لمحافظة كفر الشيخ. وفي تفاصيل الانتهاك كما رصدها فريق الرصد المصري التابع للشبكة ورد الآتي: «تلقيت دعوة من إدارة العلاقات العامة بمديرية أمن كفر الشيخ على اعتباري صحفي لمصاحبة القوات التي ستتوجه على رأس حملة لأزاله التعديات على الأراضي الزراعية لتغطية الحدث وعند ذهابي يوم 18/9/2012 بمصاحبة زميلي لمصاحبة القوات والتغطية وقعت اشتباكات شديدة بين قوات الأمن والأهالي الأمر الذي دفع الشرطة لإطلاق الرصاص في الهواء وعند تصوير زميلي لهذا الموقف فوجئت بعدها بعدد 4 مخبرين من القوات يندفعون ناحيتي وتعدوا علي بالضرب والركل وعندما حاولت إبعادهم ومنعهم من هذا الفعل وأخبرتهم أننا صحفيين وجئنا للتغطية فو جئت بهم ينهالون على أيضا ضربا بأيديهم وأرجلهم وخشبة في يد احدهم على كافة أجزاء جسمي حتى أصابوني إصابات بالغة قمت بإجراء تقرير طبي بها بعد ذلك ولكن سرعان ما تحول تركيزهم بعد ذلك لزميلي فانصرفت أنا وهربت وقمت بعمل تقرير طبي بحالتي في مستشفى كفر الشيخ العام وبعد الحادثة بـ 4 أيام تقدمت ببلاغ للنائب العام مصحوبا بتقرير طبي بحالتي».

يتضح من هذه الحالة أنها تنطوي على انتهاك لتحريم المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي تلتزم مصر بمناهضتها بموجب المادتين (16) من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب و(7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. علاوة على أنها تدلل بوضوح على عدم رغبة السلطات المصرية بوضع حد لهذا النوع من الانتهاكات التي تطال الإعلاميين وأنها مازالت تتسامح مع مرتكبيها.

الاعتداء بدنيا على المصور الصحفي عبدالرحمن يوسف وقطع جزء من أذنه

جاء في استمارة الرصد الخاصة بهذا الانتهاك

والمؤرخة بتاريخ 4/11/2012 الآتي: «تعرض عبدالرحمن يوسف المصور الصحفي بموقع حقوق دوت كوم الإلكتروني يوم الجمعة الموافق 4 مايو 2012 أثناء تغطية للاشتباكات الواقعة بين المعتصمين والشرطة العسكرية في محيط دائرة الدفاع للضرب. وفوجئ أثناء قيامه بالتصوير بأحد البلطجية الذي جاءه من الخلف وقام بقطع أذنه باستخدام سلاح أبيض. لكنه لم يكن قادرا على التعرف على الشخص المعتدي نتيجة سرعة وقوع الحدث. ولم يكن قادرا على الوصول إلى المستشفى للعلاج نتيجة تعلقه مع المتظاهرين بالدمرداش ومحاصرتهم من الجيش وكذا البلطجية. وقد حملت إدارة الموقع الجهات الأمنية ما حدث لعضو فريقها».

يشكل هذا الانتهاك انتهاكا جسيما لحرية الإعلام من خلال التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية. كما أنه ينطوي على حرمان من الحق بالحصول على الإنصاف لأن الفعل وقع على مرأى ومسمع السلطات والأجهزة العامة دون قيامها بالإجراءات والتدابير المطلوبة منها للتعرف على الجاني وتمكين الضحية من الحصول على سبيل إنصاف فعال.

الاعتداء بدنيا بالضرب المبرح على الصحفي محمد رأفت عبدالله

في شكواه التي تقدم بها للشبكة أوضح الصحفي محمد رأفت عبد الله من موقع مصراوي الإلكتروني أنه «يوم الأربعاء الموافق 2 مايو 2012، وفي حدود الثامنة صباحاً وصلت ميدان العباسية لمتابعة ما يحدث وتغطيته صحفياً، فأنا أعمل لدى موقع مصراوي الإخباري وكان لزاماً عليّ أن أقوم بنقل الوقائع نظراً لأنه كان هناك تطور بالأحداث على مدار اليومين السابقين لهذا اليوم، وكان هناك حشود من تيارات مختلفة ،فلم يكن أنصار الشيخ حازم أبو إسماعيل ـ أول من نادوا بالاعتصام ـ هم من كانوا هناك، فالميدان كان به «تكتلات من حركة 6 أبريل ـ كفاية ـ أحزاب ثورية أخرى»، وفي هذا التوقيت، كان هناك ضرب باستخدام الأسلحة النارية بشكل غير طبيعي، على الرغم من أن الحشود التي تحدثت عنها لم تكن بشكل كبير يدعو لتفرقتهم واستخدام أساليب عنف ضدهم، فقد كان هناك 3 فرق يرتدون الزى المدني، ظننا أنهم بلطجية مأجورين من قبل قوات الشرطة العسكرية المتواجدة أمام الوزارة، وكانت كل فرقة تتكون من 5 أفراد، وكانوا يخرجوا علينا في شارع العباسية بين موقف السيارات، قسم الوايلى، وكان بحوزتهم أسلحة بيضاء، خرطوش، مسدسات، كان هناك شخص مخصص لضرب النيران في كل فرقة والـ 4 أشخاص الآخرين يقومون بعمل دائرة حوله ويقوموا برشقنا بالحجارة، ووقتما شاهدتهم، اختبأت وراء إحدى السيارات المتواجدة بالشارع وأخرجت «آلة التصوير الخاصة بي وبدأت في تصوير ما يحدث حوالي التاسعة صباحاً، وراح الثوار يهجمون فازداد البلطجية في إطلاق النيران عليهم، وبينما هم يطلقون النار فإذا بأحد الثوار يسقط على الأرض بعد أن نالته إحدى الرصاصات وحاولت الاقتراب لكي أقوم بتصوير وجوه هؤلاء البلطجية بشكل واضح، فبدأت أركز في التصوير وبعدت عن المعتصمين، وكنت أنا الوحيد الذي يقوم بتصوير ما يحدث في ذلك الوقت، وفوجئت بأحدهم يقترب مني ويسألني: انت بتصور ايه يا استاذ؟!، فقلت له: ولا حاجة، فكنت مرتبكاً، وكان صوته وشكله مرعب، وانضم له 3 أشخاص آخرين وأقاموا دائرة حولي، فقلت لأحدهم: إذا الكاميرا هي المشكلة فممكن تقوموا بمسح كل ما عليها من صور، ولما بدأوا يفتحوا مجال الدائرة، حاولت أهرب وأجرى منهم لاني تأكدت من أنهم ينوون على إحداث عاهة بي، والاصرار على موتي، لكنهم لم يتركوني وظلوا يجرون ورائي، وفشلت في الإبتعاد عنهم، وأخذوا في الصراخ

بجملة: امسكوه، امسكوه، وبما انهم كانوا يرتدون زياً مدنياً، وبما ان المتواجدين بالشارع لم يعرفوا سبب جريي، قام احد من تواجد بالشارع معتقداً أنني مخطىء بحق المعتصمين وقام بـ «شنكلتي» فوقعت على الأرض، فهجم علي 5 منهم ورفعوا علي السلاح، وطلبوا من كل المتواجدين ألا يتحرك أحد والا سيقوموا برميه بالرصاص اذا حاول الدفاع عنى او الاقتراب، وقاموا بركلي بأرجلهم، وضربي عدة مرات وسحلي حتى أحد الشوارع الجانبية، حتى يضمنوا أنه لا يوجد احد سيعترضهم فيما سيفعلوه بي، وكان أي سؤال أو حركة منى يقابلها ضرب بالسلاح على الرأس، شلوت، شتيمة، لكني لا أتذكر ما سبوني به، واستمروا في ضربي لمدة ساعة، كانوا يريدون أن ألاقي حتفي، وتركوني حوالي 10 دقائق أنزف دماء دون ضرب حتى يتأكدوا أنني مت، وانا لم أحدث صوتاً حتى يتركوني، فقلت الشهادة، وبعدها حاول أحدهم ضربي للمرة الأخيرة ،وشعرت به وهو يضربني لكني «عملت نفسى ميت بالفعل»، وقبل أن يذهبوا رآهم بعض الناس وقالوا لهم: «حرام عليكم، الواد مات»، فقام أحدهم بسحبي حتى أول الشارع الرئيسي وتركوني وذهبوا، واستمريت في عدم النطق او الرد على أحد يقترب منى خوفاً من أن يكون تابعاً لهم، الى أن جاء أحد اطباء المستشفيات الميدانية الموجودة بالمنطقة وجرى عليا وقتما رآني مرمياً على الارض، وطلب من البعض أخذى وذهبت على مستشفى عين شمس التخصصي وهناك تم عمل فحوصات و3 آشعة للتأكد من انه ليس هناك نزيفاً داخلياً بالمخ، وتم عمل تقرير طبى، وقاموا بتخييط رأسي «39» غرزة، وفضلت طول اليوم بالمستشفى، وحوالي الساعة 6 ليلاً علم موقع مصراوي الذي أعمل به بما حدث لي وقاموا بإبلاغ أهلي وتم نشر الخبر في وسائل الإعلام في وقتها، وقام أبي بعمل محضر في قسم الوايلي في نفس اليوم لكنى لم أعلم رقمه ولم توجد لدى نسخة مصورة حالياً، وتاني يوم تركتها إلا انهم لم يعطوني التقرير وقالوا لي انه لم يتم اكتماله بعد، وحتى الآن لم يكن لدى صورة منه».

تشكل هذه الحالة دليلا واضحا على الاستهداف المتعمد للإعلاميين في مصر، والأخطر أنها تعكس قسوة الاعتداءات الجسيمة التي يتعرض لها هؤلاء أثناء قيامهم بعملهم والمدى الذي وصلت الأجهزة والسلطات العامة في مجال التواطؤ على ارتكاب انتهاكات جسيمة بحقهم. عموما تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال اللجوء إلى التعذيب بمعناه القانوني المحدد له في المادة (1/1) من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة، والمحرم بموجب هذه الاتفاقية وبموجب المادة (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي قامت مصر بنشره بالجريدة الرسمية وأضحى جزءا من قانونها الوطني منذ سنوات عديدة.

الاعتداء البدني الجسيم على الصحفي خالد عبدالخالق الدويك من قبل أفراد من الجيش

في شكواه التي تقدم بها إلى الشبكة من خلال فريق الرصد المصري أوضح الصحفي خالد الدويك من جريدة جماهير الثورة الآتي: «خرجت يوم الجمعة الموافق 4 مايو 2012 لتغطية مسيرة متوجهة من مسجد الفتح نحو العباسية وكانت المسيرة سلمية. وأثناء سيري مع المسيرة وكان معي مصور اسمه أحمد رجب الشناو. وصلنا فوجدنا أن هناك ضربا وإصابات فحاولنا أن نرجع للخلف فجرينا حتى محطة مترو غمرة عند كوبري المشاة، بعد أن وصلنا غمرة وجدنا أنفسنا محاصرين لا يوجد مكان كي نخرج منه. بعد دقيقتين من حصارنا وجدنا العساكر يقومون بجذبنا و ضربنا. امسكوا بي وقاموا بالقبض على العديد من المتظاهرين حتى عادوا بنا إلى وزارة الدفاع، عندما

وصلنا وزارة الدفاع كان هناك بيننا إصابات كثيرة ونحن في الطريق أخذوا منا كل المتعلقات الشخصية من البطاقة والمحفظة والمحمول. عند وصولنا وزارة الدفاع كنا مصابين جدا، ومرهقين جدا و كنا ننزف وكان هناك من يده مكسورة. أمرونا بالنوم على الأرض وأيدينا خلفنا تركوا من ينزف قرابة ٣ ساعات حتى كان هناك طبيب واحد مجند كان يقوم بعملية التخييط لحوالي ١٢٠ شخصا، في صباح اليوم الثاني أخذونا للنيابة العسكرية واتهمونا بخمس تهم. وأنا أول ما دخلت التحقيق قلت له أنا رافض أن يتحقق معي أمام النيابة العسكرية أنا أريد ان يتحقق معي أمام النيابة العامة أنا إنسان مدني وثانيا أنا صحفي، لكنه لم يستمع لما أقوله. كنت أوجه له الكلام فلا يرد، وفي الأخر قال س ج س ج و قال لا يعلم لا يعلم وقال لي «امضي» قلت له «لا» قال «خلاص رفض الإمضاء» فوجئت أنهم يقومون بترحيلي لسجن طره وأخذت ١٥ يوما، ليلا ركبنا عربة الترحيلات كنا حوالي ٤٥ فردا، أول ما وصلنا طره فتحوا الباب وقالوا «تعالوا انتم بتوع العباسية»؟!!، ثم بدأوا ضرب وإهانات وحلاقة، وقسمونا عشر مجموعات كل مجموعة عشرة أفراد مختلفين، وقاموا بإدخالنا مع المساجين كي يقوم المساجين بضربنا، إلا أن الناس اهتموا بنا وأعطونا بطاطين، أنا عندي إصابات وكدمات في جسمي وأذني الشمال تعبت ولا أسمع بها من كثرة الضرب الذي قامت به قوات المظلات والشرطة العسكرية وكانوا بزى عسكري كامل، فقدت تليفوني المحمول ومتعلقاتي الشخصية حتى الكارنية والبطاقة. أنا لم أخذ أي إجراءات قانونية حتى الآن لكنى سوف أقوم بتقديم بلاغ ضد اللواء حمدي بدين لأنه كان يتم سحلي وهو ماشى خلفي لحوالي مسافة ٢ كيلو وكان واقفا يشاور على الناس ويقول هاتوا ده وما زال لي زميل معتقل هو الأستاذ أحمد رجب الشناوي واخذ ١٥ يوم في طره وهو مصاب اصلا وعنده جرح قطعي في الرأس أول ما تم القبض على وضحت لهم أنى صحفي لكن لا يوجد تفاهم اخذوا الكارنية والبطاقة وقطعوها واخذوا الفلوس التي كانت معي و وضعها في جبيه وكان هناك صحافيون ينزفوا ومصابين ولم يعالجهم أحد. كان يخيطون جراحهم في طرقة بها حمامات».

كمثيلاتها السابقات، تشكل هذه الحالة انتهاكا جسيما ومتعمدا وغير مسبوق لحرية الإعلام من خلال التعذيب والحرمان غير القانوني من الحرية؛ وهي تنطوي كذلك على حرمان للضحية من الوصول إلى سبيل إنصاف فعال. وتدل بوضوح على سياسة الإفلات من العقاب المتبعة في مصر في حالات الاعتداء الجسيم على الإعلاميين وعلى الاستهداف المنهجي لهم. وتعكس بالنتيجة ممارسة واسعة النطاق بحق الإعلاميين في مصر قوامها الاعتداء الجسيم عليهم لمنعهم من القيام بعملهم.

الاعتداء بدنيا بالضرب على الصحفي محمد إبراهيم طعيمة

من بين الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها الإعلاميون في مصر في عام 2012 والتي قامت الشبكة برصدها وتوثيقها بعد التحقق من وقوعها، الاعتداء بدنيا بالضرب على الصحفي محمد طعيمة من بوابة الوفد الإلكترونية. وقد جاء في تفاصيل الانتهاك كما وثقتها الشبكة أن الصحفي المذكور (العضو في نقابة الصحفيين المصريين) أصيب يوم الجمعة الموافق 27 يناير 2012 داخل ميدان التحرير أثناء التغطية الصحفية للتظاهرات والفعاليات في الميدان، وذلك على يد مجموعة من الناس. وكان الصحفي محمد طعيمة يقوم بتصوير إحدى المشاجرات التي وقعت مساء الجمعة بين عدد من البلطجية ومسئولي أمن الميدان ناحية شارع طلعت حرب، ليفاجأ طعيمة بقيام عدد من الذين كانوا موجودين بالميدان بالالتفاف حوله وخطف الكاميرا ومسح كل ما عليها من صور وفيديوهات ثم قاموا بالاعتداء عليه

بالضرب والسباب. وتدخل عدد من المواطنين الذين شاهدوا الواقعة، وقاموا بإنقاذ الزميل من أيدي المتظاهرين، ونقلوه إلى أحد المستشفيات الميدانية، حيث قام الأطباء بعمل الإسعافات الأولية اللازمة له، خاصة بعد إصابته بعدد من الكدمات في مناطق متفرقة في جسده».

تشكل هذه الحالة انتهاكا لحرية الإعلام من خلال اللجوء إلى المعاملة القاسية واللاإنسانية، خاصة وأن السلطات المختصة لم تتخذ أي إجراء لمعرفة الجناة وملاحقتهم وإحالتهم للقضاء لمعاقبتهم عن الانتهاك الذي ارتكبوه بحق طعيمة.

الاعتداء بالضرب على الصحفي أحمد غنيم والمصور الذي كان برفقته

تعرض الصحفي أحمد غنيم من جريدة الوطن أثناء تغطيته للوقفة الاحتجاجية لأهالي المعتقلين في أحداث العباسية أمام مجمع محكمة النيابة العسكرية بمدينة نصر يوم 3 مايو إلى الضرب من قبل أفراد الشرطة العسكرية هو والمصور الذي كان برفقته. وقد وصف غنيم تفاصيل الاعتداء الذي تعرض له في الشكوى التي قدمها للشبكة على النحو الآتي:«أتذكر أنه يوم 2/5/2012 وأنا بالجريدة جاءني خبر من خلال مصادر خاصة أنه ستقام وقفة احتجاجية أمام النيابة العسكرية بمدينة نصر في الحادية عشر صباحاً لأهالي المعتقلين في أحداث العباسية، وفي صباح اليوم التالي الموافق 3/5/2012 نزلت وكان بصحبتي أحد مصوري الجريدة يدعى «محمود الدبيس» ووصلنا هناك حوالي الساعة 12 ظهراً، وبدأنا في تغطية الحدث وتصوير ما يتم، وبدأت الشرطة العسكرية في هذا التوقيت بإخراج تشكيلات من أفرادها على فترات متقطعة حتى تجبر الأهالي بالرجوع للوراء وأن يفضوا وقفتهم، إلا أن الأهالي لم يستسلموا وحدث شد وجذب بين كلا الطرفين «الشرطة العسكرية وأهالي المعتقلين» وكذا تراشقات بالحجارة وبدأت الاشتباكات تتزايد وقام أفراد الشرطة بضرب الناس وأنا كنت واحداً ممن تعرضوا للضرب، واعتقلوا 6 أفراد فرجع الناس إلى الوراء، وفي تمام الساعة الثانية بعد الظهر قمنا بالرجوع مرة ثانية مع الأهالي الذين طلبوا أن يتفاهموا مع الشرطة العسكرية لإخراج أبنائهم، لكن طلبهم قوبل بالرفض ووجهوا أمرا بأن يرحل الجميع والا سيتم استخدام العنف وضربهم مرة أخرى، وبالفعل رجع الضرب من جديد وعندما كنت أجري أنا وزميلي كان وراءنا 2 من العساكر اللذان قاما بالمسك بنا وتساءلوا من نكون وتابعين لمن؟ فحدثناه بأننا صحفيان من جريدة الوطن ونزلنا لتغطية الاحداث فعلق قائلا «ما انتوا السبب في كل اللي بيحصل» وقاما بتهديدنا بانه في حالة عدم رحيلنا فسوف يقوموا بالاعتداء بالضرب علينا، وطلب من الزميل المصور أن يعطيه الكاميرا فرفض فقام بأخذها عنوة وكان عليها كل الصور والفيديوهات المتعلقة بالاشتباكات التي دارت، بعدها قمنا بالدخول لقائد الكتبة الواقفة بعرض الشارع والمتصدية لاحتجاج الاهالي وأخرجنا له هويتنا و«كارنية» الجريدة فطلب منا الانتظار حتى تهدا الاوضاع ومن ثم سيرجع إلينا الكاميرا، وانتظرنا فيما يقرب من ساعة وربع ولم يعطوا لنا شيئا وكلما ألحينا لأخذها يرد علينا العساكر قائلين «امشي ياللا أنت وهو من هنا بدل ما تضربوا»، فقمنا بالاتصال برئيس قسم التصوير بالجريدة، والذي دخل لرئيس تحرير الجريدة«مجدي الجلاد» وحكى له ما حدث لنا وأننا تعرضنا لمضايقات واعتداء بالضرب وكذا التهديد وأخذ أدوات عملنا، فقام رئيس التحرير بالاتصال بعادل مرسى «رئيس القضاء العسكري» وحدثه من أن 2 من فريق عمل الجريدة تعرضوا لمضايقات من الشرطة العسكرية، بعدها اتصل رئيس التحرير بالمصور الذي كان بصحبتي وقال له

قم بالدخول لعادل مرسى، وبالفعل دخل وانتظرته انا بالخارج لمدة تصل الى ما يقرب من الساعة وفى هذه الاثناء كانت الشرطة العسكرية لازالت مستمرة في مطاردة المتظاهرين، خلال هذه الساعة كانت المعاملة سيئة معه للغاية وكان هناك تعدى بألفاظ خارجة لا تليق بشخص يعمل بالمجال الصحفي وكلما طلب أن سرعوا بإعطائه الكاميرا كان هناك ردود مستفزة زى»ما تستنا ياض انت، واقعد ياللا وبلاش كلام كتير» وهناك مفاوضات بين الدبيس وبين القائد بشأن ما تحويه الكاميرا من صور وهل سيتم حذف بعضها أم سيقوموا بحذفها كلية، ولكن أصروا أنهم يحذفوا كل الصور، بعدها خرج وكانت الساعة 4 ونصف ومعه الكاميرا وحكى لي أنهم مسحوا كل ما على الكاميرا من صور وسحبوا «كارت الميموري»، ومشينا من هناك، وفي يوم 4/5/2012 ذهبت لنقابة الصحفيين ووثقت ما تعرضت له من انتهاكات أثناء ممارستي لعملي الصحفي ولم أقم بأي إجراء قانوني آخر إلا أنني لا أريد فقط توثيق ما حدث كما تفعل منظمات المجتمع المدني ولكن لابد أن يتم حماية الإعلاميين في المستقبل ومنع تعرضهم لمثل هذه الانتهاكات مرة ثانية».

تتضمن هذه الحالة اعتداء على حرية الإعلام من خلال المعاملة القاسية واللا إنسانية بصورة تخالف التزامات مصر الدولية الناشئة عن اتفاقيات حقوق الإنسان التي تعد جزءا من القانون المصري بعد نشرها في الجريدة الرسمية والتي التزمت الدولة المصرية بموجبها باحترام حرية الإعلام والنشر وبعدم تعريض أحد لمعاملة قاسية أو لا إنسانية.

الاعتداء بالضرب المبرح على مصور جريدة الشروق رافي شاكر من قبل رجال الأمن

تعرض المصور بجريدة الشروق رافي شاكر أثناء تغطيته لأحداث المظاهرات والاحتجاجات التي وقعت في محيط السفارة الأمريكية والتي كان مكلفاً بها من جهة جريدته (الشروق) لعدد من الانتهاكات الماسة بالحق في تحريم التعذيب والمعاملة القاسية. فبتاريخ 14/9/2012 وفي تمام الساعة الرابعة والنصف مساء الجمعة وعند مرور الصحفي رافي شاكر بالمنطقة القريبة من السفارة الأمريكية تحديدا أمام فندق سميراميس وأثناء تغطيته للاشتباكات التي حدثت بين الأمن والمتظاهرين الذين كانوا يحاولون اقتحام السفارة الأمريكية، تم القبض عليه واقتياده وآخرين وتسليمهم لضابط برتبة ملازم أول بقوات الأمن المركزي. ورغم انه اعلم الضابط بصفته وطبيعة عمله وأطلعه على هويته الصحفية، إلا أنه اعتدى عليه بالضرب بالبوكس في وجهه وأمر جنوده بضربه في جميع أنحاء جسده وتم الاستيلاء علي متعلقاته الشخصية ومصادرة الكاميرا ومنعوه من أداء عمله واحتجزوه في مدرعة أمن. واستمر رجال الأمن المركزي في تعذيبه وسحله ومعاملته معاملة غير إنسانية ومهينة إلى أن حضر احد القيادات الأمنية الكبيرة (برتبة لواء) علم بهويته الصحفية فاعتذر له وطلب منه أن يغسل وجهه وطلب رافي استلام متعلقاته الشخصية وأدوات عمله التي صودرت منه إلا أنه لم يجد لها أثرا. ثم توجه لمقر عمله حيث جرى توجيهه إلى ضرورة الذهاب إلى مستشفى مصر الدولي لعمل الإسعافات اللازمة و لتحرير تقرير طبي بالحالة يثبت آثار التعذيب الذي تعرض له علي يد عدد من جنود وضباط وزارة الداخلية. كما توجه لقسم شرطة قصر النيل وحرر محضراً بالواقعة ضد قوات الأمن في محيط السفارة الأمريكية. وتم إحالة المحضر للنيابة العامة لاتخاذ اللازم وبدء التحقيقات. إلا أن الأمر مازال رهن التحقيق ولم يتم التصرف فيه حتى الآن.

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال التعذيب. كما أنها تندرج كمثيلاتها

السابقات ضمن سلسلة الحالات التي يتم التعامل معها من خلال سياسة منهجية للإفلات من العقاب.

الانتهاكات المتعلقة بالحرية الشخصية وبتحريم الاحتجاز غير القانوني:

يعد هذا النوع من الانتهاكات هو الآخر من بين انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين الإنسانية المتكررة والشائعة في مصر. وقد لاحظت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» أن الانتهاكات الماسة بحق الإعلاميين بالحرية الشخصية وعدم جواز حرمانهم للحرية بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي ترجع إلى القوانين النافذة في مصر التي ما زالت تتضمن عددا من جرائم النشر والرأي التي يعاقب عليها بالحبس وهي مسألة جرى تناولها في هذا التقرير سابقا، وإلى ممارسات شائعة بحق الإعلاميين من جانب الأجهزة والجهات الأمنية. وفقد تحققت الشبكة من وقوع حالات كثيرة وعديدة من هذه الانتهاكات. وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

احتجاز الصحفي عامر خميس من قبل قوات الشرطة العسكرية

تعرض الصحفي عامر خميس من جريدة المصريون لاحتجاز غير قانوني يوم الجمعة الموافق 4/5/2012 من قبل قوات الشرطة العسكرية بالمستشفى الميداني الواقع في ميدان العباسية أمام وزارة الدفاع بالقاهرة. وقد وصف خميس تفاصيل هذا الانتهاك كالآتي: «في مشهد لم أكن أتوقع يومًا أن تراه عيني، طاردت قوات الجيش المتظاهرين أمام وزارة الدفاع، عُزَّل، لا يملكون سوى حلمهم باستكمال أهداف الثورة، لا يريدون سلطة ولا منصبًا، ولم يفكروا يومًا في الدخول على صراع الكراسي، رفعوا مصلحة مصر شعارًا لهم. في الحقيقة لم أجد كلمات أعبر بها عن مشهد مطاردة قوات الشرطة العسكرية للمعتصمين أمام وزارة الدفاع، والطائرات تحلق فوق رءوس المتظاهرين، كأننا في حرب ضد عصابات، لا مواطنين مصريين شرفاء، ولم يشفع للمشايخ، والنساء كبر سنهم، ولحيتهم التي اكتست بالبياض، من تعرضهم للضرب والسحل بأيدي أبنائهم... الآلاف فروا هاربين... وسقط المئات من المتظاهرين على الأرض بشارع الخليفة المأمون نتيجة اختناقهم بالدخان الكثيف الناتج عن قنابل الغاز المسيل للدموع. وقام الشباب بمساعدة العديد من الشيوخ، والنساء، وتوصيلهم إلى المستشفى الميداني لإسعافهم. وفور وصولنا إلى المستشفى الميداني، فوجئنا بقوات الشرطة العسكرية، تقتحم المستشفى، وتشعل النيران في الخيام المجاورة لها، فأصررنا على استكمال علاج المصابين، إلا أنهم رفضوا وألقوا القبض على المصابين، وتم إلقاء القبض علينا معهم دون تفرقة وطردوا أطباء المستشفى الميداني، بعد اعتداء عدد من الجنود عليهم، حتى إنني شاهدت طبيب المستشفى الميداني يزحف على قدميه، فحاولت نقله وكان يريدني أن أنقله إلى المستشفى لإسعاف المصابين، رغم تعرضه للضرب ودخوله في حالة متدهورة، وكل من أبدى اعتراضه أخذ نصيبه ... وتم اصطحابنا عبر سيارة، تابعة لقوات الشرطة العسكرية إلى منطقة تابعة؛ واحتجازنا داخل المكان، حيث وصلت الأعداد إلى المئات من الذين كانوا متواجدين بالعباسية حتى تم الإفراج عنا في ساعة متأخرة من الليل».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال تقييد حرية الصحفي خميس وحرمانه من حريته بشكل غير قانوني ويخالف المعايير الدولية المعمول في مجال الحريات الإعلامية. علاوة على أنه يتعارض مع المادة (9) من العهد الدولي بالحقوق المدنية والسياسية التي تعترف بالحق في الحرية الشخصية وتحرم الاحتجاز غير القانوني والتعسفي.

احتجاز فريق قناة الجزيرة الإخبارية المكون من هويدا طه ومينا فوزي والصحفي كريم البحيري في منطقة شبرا الخيمة

من بين الانتهاكات الماسة بالحرية الشخصية للإعلاميين التي قامت الشبكة بالتحقق من وقوعها في مصر عام 2012 حالة احتجاز فريق قناة الجزيرة الإخبارية الفضائية المكون من منتجة البرامج هويدا طه متولي والمصور مينا فوزي، وذلك بتاريخ 9/6/2012 في منطقة شبرا الخيمة. وتتمثل وقائع هذا الانتهاك بما يأتي: «توجهت المخرجة «هويدا طه» بقناة الجزيرة ومعها مصورها الخاص «مينا فوزي» في تمام الساعة الثانية والنصف في يوم 9/ 6/2012 لمنطقة شبرا الخيمة حيث يقطن الصحفي «كريم البحيري» بجريدة صوت الأمة وذلك لتصوير فيلم وثائقي تعده المخرجة حول الانتهاكات والمخاطر التي يتعرض لها الصحفيون أثناء تغطية الأحداث المهمة في مصر وعند دخولهما إلى الشارع الذي يقطن به الصحفي كريم البحيري ومع بدء تصوير مشهد له وهو يسير بالشارع الذي يقطن به ودخوله العمارة السكنية، فوجئت المخرجة بنقيب بالجيش يطلب منها إبراز الكارنيه الخاص بها للإطلاع على هويتها، وفي هذه اللحظة تجمع عدد من الأهالي حولهم وسألوا عما يقوم بتصويره، فأخبرتهم المخرجة أنها تعمل مخرجة بقناة الجزيرة وتريد تصوير فيلم وثائقي عن أوضاع مصر بعد الثورة وما هي طموحات الناس وآمالهم، إلا أن جميع محاولاتها لشرح الموقف للأهالي باءت بالفشل. وعندها فوجئ الثلاثة بتجمع عدد كبير من الأهالي حولهم وهم يصيحون فيهم بشكل مفزع ويتهمونهم بالعمالة وتلقي أموال من قطر لتشويه سمعة مصر بالخارج، ثم تمكن أحد الأهالي من أخذ الكاميرا التي كانت تستعين بها المخرجة للتصوير بالقوة، وعند محاولة المصور «مينا فوزي» إجراء مكالمة هاتفية للاستنجاد قام أحد الأهالي بأخذ هاتفه الخاص منه. وفي محاولة منه للفرار، تمكن المصور مينا فوزي من أخذ السيارة الخاصة بهم والتي تحوي معدات التصوير بعيدا عن تجمع الأهالي، وقام «كريم البحيري» بتخليص المخرجة «هويدا طه» من وسط تجمعات الأهالي حولهم وصعد بها إلى الشقة السكنية الخاصة بهم، وبعد ما يقرب من خمس عشرة دقيقة فوجئ الاثنان برئيس مباحث قسم شرطة ثان شبرا الخيمة ويدعى «عبد المنعم وهدان» وترافقه قوة من القسم مدججين بالأسلحة ومعهم نقيب بالجيش وهو في الوقت ذاته جار كريم بالمنطقة وصاحب البلاغ، حيث قامت هذه القوة بأخذهم إلى قسم الشرطة، وهناك قام مأمور القسم ويدعى العميد «بلال لبيب» بتصوير الاثنين بإدعاء أنهم قاموا بعرض مبالغ مالية على الأهالي لتصويرهم وهم يحملون أسلحة، حيث قام رئيس المباحث بتحرير محضر لهما، وعلى أثره تم إحالتهما إلى نيابة قسم ثان شبرا الخيمة، وهناك قام وكيل النيابة بسماع أقوال مقدمي البلاغ ضد هويدا وكريم وسماع أقوال الشهود الذين أكدوا في أقوالهم أنهم فوجئوا في عصر يوم 9/6/2012 بأشخاص في الشارع الذي يقطنون به يقومون بتصويره وتصوير الأهالي فتجمع عليهم الأهالي للاستفسار عما يقوموا بتصويره وتم أخذ أداة التصوير وموبايل كان يحاول حامله التصوير به وأنهم لم يروا أيا من الأسلحة ولم يقم أحد بالاتفاق معهم علي ذلك .وبعدها تم سماع أقوال كل من «هويدا طه»، و«كريم البحيري» اللذين نفيا الاتهامات الموجهة إليهما، وقد تمت مواجهتهما بالأحراز وهي عبارة عن هاتف محمول ماركة نوكيا الخاص بالمصور مينا فوزي وكاميرا فيديو سوني خاصة بالمخرجة هويدا طه وأكدا على أن لقطات الفيديو المحفوظة على تلك الكاميرا ما هي إلا لقطات لكريم وهو يسير بالشارع ليس إلا وقامت النيابة بمعاينة الكاميرا وأثبت بمحضر التحقيقات أن الكاميرا يوجد بها 6 مقاطع فيديو جميعها تخص المدعو «كريم البحيري».

تنطوي هذه الحالة على احتجاز للحرية بشكل غير قانوني من قبل الأجهزة الأمنية لأعضاء فريق الجزيرة الإخبارية وللصحفي كريم البحيري، وذلك كوسيلة لمنع الفريق من استكمال القيام بعمله الإعلامي. وهو بذلك يشكل انتهاكا لحرية الإعلام من خلال الاحتجاز التعسفي وغير القانوني على النحو المذكور أعلاه.

احتجاز الصحفي مصطفى عبدالحميد بدير بصورة غير قانونية داخل قسم الشرطة بكفر المرابعين

تعرض الصحفي مصطفى بدير أثناء تغطيته لحملة إزالة قوات الشرطة لتعديات على أراض وتصويره لشرطي أثناء إطلاقه الرصاص لتفريق الأهالي المحتجين للضرب ضربا مبرحا من قبل مخبرين يعملون لصالح الأمن المصري، مما أحدث له جروحاً قطعية وإصابات بليغة؛ بالإضافة إلى حجزه داخل قسم الشرطة وتكبيله دون وجه حق وأهانته وسبه. وقد أوضح بدير وقائع الاعتداء عليه بالشكل الآتي: «تلقيت اتصالا من إدارة العلاقات العامة بمديرية أمن كفر الشيخ للتوجه ومصاحبة قوة من المديرية أثناء قيامها بإزالة تعديات على الأراضي المملوكة للدولة بمحافظة كفر الشيخ، فذهبت في اليوم التالي الثلاثاء الموافق 18 سبتمبر 2012 لإعداد تقرير صحفي حول الأحداث لجريدة الحرية والعدالة التي أعمل بها وكذا لأعداد تقرير تلفزيوني بمشاركة زميل مصور من قناة مصر 25 والتي أعمل بها أيضا. وبعد أن بدأت الحملة في الإزالة واجهت معارضة شديدة من جانب الأهالي حتى وصل الأمر إلى تشاجر بين قوات الأمن والأهالي استخدم فيه الأهالي الطوب في رشق القوات فقام أحد أفراد القوات بإطلاق رصاصات في الهواء لتفريق الأهالي. وعلى الفور قمت بتصويره وكان ذلك في حدود الساعة 12 ظهرا وفور رؤيته لي وأنا أقوم بتصويره رأيته يشير إلى أحد المخبرين ويهمس له ويشير ناحيتي. وفي اقل من 5 دقائق وجدت المخبر يتجه ناحيتي ويسألني عن هويتي فأخبرته أنني صحفي وبعد أقل من عشر دقائق وجدت هذا الشرطي أمامي ويسألني عن هويتي فأخبرته أنني صحفي ونزع مني الكاميرا وأصر على مصادرة الكاميرا وبعد شد وجذب وجدته ينادى على المخبرين وكانوا 4 مخبرين انهالوا على ضربا بالأيدي والأرجل وحاول زميل لي صحفي يدعى كرم القرشي بالتدخل إلا أنهم ضربوه هو الآخر، ثم أخذوني داخل سيارة الشرطة وكبلوني وضربوني على رأسي بآلة معدنية فوق رأسي، ما أدى إلى جروح قطعية عميقة وذلك وفقا للتقرير الطبي الذي أجريته لاحقا. وآخر وضع عجلة كانت في داخل السيارة فوق رأسي ووقف عليها. وعند وصولنا للقسم تم وضعي داخل غرفة ملاصقة لغرفة رئيس المباحث وتم إلقائي على الأرض واستمر ضرب المخبرين لي داخل هذه الغرفة. وبعدها بقليل بدأ استجوابي من جانب رئيس المباحث وأنا ملقى على الأرض ومكبل والدم يسيل من وجهي ورأسي. وبعد ذلك تم عرضي على رئيس المباحث الجنائية وتوجه بي إلى مكتب المأمور وكان عنده بالمكتب مدير الأمن وعلمت بعدها أن زميلي مصور القناة عندما تأخرت علية اتصل بالقناة. والقناة بدوره أجرت اتصالاتها وعلمت ما حدث لي حتى وصلت لمدير الآمن وهذا كان سبب تواجده بالقسم إلا أن مدير الآمن وجميع من بالقسم كانوا مصرين أن ينكروا التهمة وأكدوا أن الأهالي هم من فعلوا بي ذلك وخرجت من القسم حوالي الساعة 5 عصرا دون أن أحرر محضرا لأنهم لم يعترفوا أصلا بالواقعة، ولكن في الساعة 9 مساء حررت محضرا في النيابة العامة». تبين للشبكة بنتيجة جمع المعلومات والأدلة حول هذه الحالة أن المحضر الذي تقدم به للنيابة العامة لم يكن محلا للاهتمام والمتابعة الجدية.

تنطوي هذه الحالة على انتهاك ثابت من خلال دقة وتناغم رواية الضحية ومن خلال الشهود الذين شهدوا الواقعة. والانتهاك المرتكب ضد بدير يتمثل بحرمانه من حريته تعسفا ودون سبب قانوني، وبالتعذيب بمعناه المحدد في اتفاقيات حقوق الإنسان، وبحرمانه من الوصول إلى العدالة. وقد ارتكبت هذه الانتهاكات كوسيلة لتقييد حرية الإعلام والنشر. وهي انتهاكات مقرونة كما اتضح في أكثر من موضع في هذا التقرير بسياسة منهجية وعامة للإفلات من العقاب.

احتجاز مراسل قناة مصر 25 حسن سيد خضري من قبل الشرطة العسكرية

تعرض المراسل التلفزيوني في قناة مصر 25 حسن سيد خضري للاحتجاز على يد قوات الشرطة المصرية . وقد ذكر خضري تفاصيل الاعتداء في شكواه التي تقدم بها للشبكة على النحو الآتي: «في يوم الجمعة 4 مايو 2012 كلفتني القناة أنا والزميل المصور احمد لطفي بأن نغطى المسيرة الخارجة من مسجد رابعة العدوية بمدينة نصر والمتجهة لميدان العباسية، ونستمر في تغطية الاعتصام المفروض بالعباسية ،فصلينا الجمعة بالمسجد، وبعد الصلاة خرجنا مع المسيرة لحد ما وصلنا العباسية حوالي الساعة 2 ونص، أو 3 كده، وكان في الوقت ده الجو هادى ومكنش فيه اشتباكات عنيفة بين الشرطة والمعتصمين، غطينا اللي كان حاصل وكنا بنذيع بشكل حي ومباشر خلال الفترات المفتوحة اللي بتقدمها القناة، وكنا مصورين اكتر من تقرير، فرحنا لمسجد النور وهو بيبعد حوالي 2 كيلو عن الميدان نفسه واقترحنا اننا نرفع الشغل من هناك ونصلى العصر بالمرة، رحنا ولسا مكملناش 10 دقايق، جالنا اتصال هاتفي من القناة بيقولنا انه في اشتباكات خارج المسجد بين الشرطة والمتظاهرين فرحت تاني انا والزميل علشان نصور اللي بيحصل، لكن كانت كمية الغاز المسيلة للدموع اللي بتتحدف علينا بشكل غير طبيعي وجالي اختناق، ومع تدافع المتظاهرين بشدة للوراء علشان يهربوا من القنابل اللي بتترمي عليهم وقعوا عليا وحصلتلي كدمات بجسمي لانه وقتها اتزنقت فى إحدى الاسوار الموجودة بالمكان، بعد تلت ساعة رجعنا المسجد تاني، كانت حوالي الساعة 4 ونص، وعرفنا انه القناة كلمت الزملاء وقالت انه الشيفت بتاعنا خلصت وانه الزميل احمد عبد العليم واحمد فضل هيكملوا التغطية ،فبدأنا نخلص الشغل ونرفعه، وقلنا هنرجع القناة، فى الوقت ده جالنا خبر بأنه الشرطة استهدفت المتظاهرين لحد منطقة غمرة وده مسافة مش قليلة وفضلت تجرى وراهم وتضرب عليهم الغاز، وكنا كمان بنسمع رصاص حى واحنا داخل المسجد ،بعدها بداوا يحاصروا المسجد، ودخلت قوات خاصة «ملثمين» وصاعقة قوامها 50، وأخدوا المفاتيح من المسؤولين عن المسجد وناس منهم طلعت فوق السطوح، وطلبوا من كل المتواجدين انهم يتوجهوا لحصن المسجد ودا كان في الركن الشمال من المسجد، ونزلوا السيدات اللى كانت موجودة في الطابق التاني من المسجد،هما كانوا سيدتان كبار، وشابتان، كانت إحداهن دكتورة نفسية، ده بقى اتبهدلت معانا جداً، وطلبوا مننا جميعاً اننا ننبطح على الأرض، ووقتها سمعنا طلق نار متبادل، وظننا انه الجيش بيعمل تمثيلية واجر بلطجية علشان يقول انه المعتصمين بيطلقوا علهم نار، ودخلوا علينا واحد «فمه» وملابسه عليها دم وكان لابس تيشرت اسود وبنطلون جينز، وقالولنا هو ده اللي كان بيطلق علينا النار، وكان الشيخ حافظ سلامة قاعد في الوقت ده ومعاه ناس، دخل اللوا حمدى بدين وأخد الشيخ حافظ وقعد يتكلم معاه، وفهمنا انه وعده بأننا هنخرج سالمين، وقاله انه هياخدنا على مكان آمن لانه برا الجو مش مطمئن والناس كده هتتبهدل لو خرجت ،فالشيخ صدق على كلامه، لكنهم بعدها طلبوا مننا نخرج ورا بعض وبدأوا يضربونا بالرجل

وبالايدي وعلى قفانا، فقلتلهم انه انا صحفي، فزادوا في الضرب وقصايد طويلة من السب والقذف بالأم والاب ،وقعدوا يقولولنا ما نتوا السبب فى اللى بيحصل وانتوا اللى بتصوروا الحقايق مزورة وغيرها من الاتهامات للاعلاميين، وفضلنا قاعدين على سلم المسجد وصلينا برا المغرب، بعدها أخدوا على اتوبيسات خاصة بيهم نجوا كل اتوبيس 2 عساكر قدام واتنين ورا، وكل اللى بيدخل بياخد تشريفة تمام من الضرب، وأخدوا على س 28 نيابات فى مدينة نصر على الساعة 6 وربع كده اتحركوا بالاتوبيسات، وكل 100 متر كانوا بيقفوا فى الطريق ويفتحوا شبابيك الاتوبيس ويفضلوا يضربوا فينا لحد ما وصلنا وهناك دخلونا على 4 ضباط مخابرات، وفضلوا يسالوني عن اسمي وعنواني وسبب وجودي بالمكان، وخدوا البطاقة والكارنيه بتوعي ولما قلتلهم انه انا اعلامي وكنت بعمل شغلى، قالوا لي ربنا يسهل هنشوف بعدين الكلام ده، لما خرجت والباقي اتحقق معاه خدونا فى عربية ترحيلات على النيابة العسكرية ك1، وكانت الساعة حوالى 12 بالليل ودخلوا كل مجموعة بتضم 10 اشخاص للتحقيق، ومن كتر الاعداد دخلونا جوا زنزانتين مفتوحتين على بعض، وكان الوقت اتاخر فسابوا المجموعة اللى كنت فيها بدون تحقيق وبدون اكل، الساعة 7 الصبح صحونا وجابولنا مربى ورغيف عيش وقالولنا افطروا علشان هتتعرضوا على النيابة، اتفتح التحقيق معايا حوالى الساعة 8 ونص وتم توجيه بعض الاسئلة ليا زى انت كنت بتعمل ايه ف العباسية، وانت شغال تبع اي قناة، ومين اللي بيمول هذه القناة، وهتنتخب مين فى انتخابات الرئاسة، وايه رأيك فى المرشحين للرئاسة، واستمر التحقيق لحد الساعة 10 الا تلت، خرجت فضلت منتظر لحد ما باقي المجموعة يتحقق معاها، وخلصت التحقيقات على الساعة 3، نزلونا للساحة بتاعت النيابة وبدأوا يرحلوا المجموعات لسجن طره لانه جت قرارات بالاعتقال للناس، لحد الساعة 5 وتلت جه ضابط ونادى على الاسماء بتاعت المجموعة بتاعتي وقال لي انه الاسماء ده المشير اصدر قرار بالافراج عنها، ومشينا من هناك بعد ما عملنا بعض الاجراءات منها اننا مضينا على ورق بأنه ليس لدينا أيه متعلقات شخصية عندهم وانه لابد ان نلبي امر الاستدعاء اذا استدعينا من قبلهم ،ومشينا من هناك حوالي الساعة 8 ونص او 9».

تمثل هذه الحالة امتدادا لسياسة استهداف الإعلاميين في مصر، فالصحفي ضحية الانتهاك في هذه الحالة تعرض لمعاملة قاسية ولاحتجاز غير قانوني وذلك أثناء ممارسته لعمله الإعلامي وبسببه. ورغم علم الأجهزة الأمنية بذلك إلا أنها احتجزته وقامت بالتحقيق معه وتلقى من جانبها معاملة لا تتفق بتاتا مع التزامات مصر الناشئة عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

حجز حرية الصحفي خالد سلحوب من قبل أفراد من الأمن والجيش

من الانتهاكات الأخرى التي قامت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي بالتثبت من وقوعها وتشكل انتهاكا لحرية الإعلام من خلال الاحتجاز وتقييد الحرية، حالة المصور الصحفي بشبكة رصد بالغربية خالد سلحوب الذي تعرض يوم 16/6/2012 لحجز حريته من قبل مجموعة من رجال الأمن والجيش. وقد أوضح سلحوب تفاصيل ما حصل له بالشكوى التي تقدم بها للشبكة والتي جاء فيها: «في البداية أنا كنت بغطي الانتخابات بمدينة المحلة الكبرى محافظة الغربية.. وكنت بمر على أكتر من مدرسة بهويتي الصحفية والرسمية التابعة للجنة العليا للانتخابات الرئاسية، وكانت الأمور ماشية كويس حتى العصر كدا،حصلت أمامي واقعة كانت هي بداية الأحداث، دخل

شخص عادي في اللجنة اللي المفترض أدلي بصوتي فيها .. مدققتش معاه بعد ما خرج صديق لي أخبرني إنه ضابط في الجيش .. وإنه إزاي يدلي بصوته وهو في الجيش؟ سألته عن مدى ثقته في المعلومة فأخبرني إنه قريبه .. وجاب لي اسمه رباعي ورقم بطاقته، تأكدت من الموضوع وحقيقته ودخلت كمان على موقع اللجنة العليا وتثبت من وجود اسمه في الكشوف الانتخابية .. فقمت بصياغة خبر عن الحادثة .. وقمت بنشرها على شبكة رصد حيث أعمل، وبعدها بفترة ليست بالطويلة .. كنت برفع تقرير عن اليوم الانتخابي حتى الوقت الحالي اللي هو العصر من يوم 16 يونيو .. وبكتبه على اللاب الخاص .. وكنت بشحن اللاب من شركة موبايلات في الشارع المواجه للمقر الانتخابي اللي حصلت فيه الواقعة، جالي ساعتها ضابط جيش وشرطة بيدعوا إني بقوم بعمل دعاية انتخابية أمام اللجنة في حين أن المكان يبعد عن اللجنة مسافة كبيرة .. وأنني لم أكن أحمل أي دعاية ولا أقوم بالترويج لأي مرشح، وحاولوا يقفلوا اللاب ساعتها اعترضت على الأسلوب وأظهرت لهم الهوية الصحفية والرسمية التابعة للجنة العليا .. ولم يتم الالتفات إليها .. وكان همهم الوحيد أن أغادر المكان، وفوجئت بنفس الضابط من الجيش والشرطة ومعهما اتنين من عساكر الجيش يتقدمان نحوي بسرعة وقام ضابط الشرطة بإغلاق اللاب بالقوة ومحاولة أخذه مني .. لكني رفضت واشتد الحوار بيني وبينه واتهمني ثانية أني بكمل عمل دعاية ومصر على العمل دا .. وهو مالم يستطع إثباته بشهادة كل من كان في الشارع وقتها، قام الضابط بالشرطة بطلب عربة البوكس لاقتيادي لقسم الشرطة وتحويلي للنيابة وهو ما رفضت تنفيذه .. فقاموا باقتيادي لداخل المدرسة لحين قدوم عربة الشرطة وحينها دارت محاورات عديدة حضرها صاحب شركة الموبايل. فجاء ليدلي بشهادته ومحاولة الصلح بيني وبين الضباط، كان رتبة الشرطي نقيب شرطة .. وكان سنه صغير مقارب لسني .. فهو استفز جدا لما لقاني بعرف أرد بالقانون .. ومش عارف يوقعني في أي غلط، وأصر إن المحضر يتم، وطلب مني البطاقة ورفضت إعطاءها له .. لأنه مفيش أي سبب قانوني يخليني أديله البطاقة .. بعدها صاحب شركة الموبايل طلب مني البطاقة وقالي مش هيعمل بيها حاجة هيشوف بياناتك بس.. إديتهاله بعد ما أقنعه إنه ميعملش محضر .. بص في البطاقة وقعد يبصلي شوية من فوق لتحت .. وبعدين أخدت البطاقة تاني .. وطلبوا مني إني أمشي ومجيش المدرسة دي تاني .. وطبعا مسمعتش الكلام .. ساعتها اللاب كان حصل فيه عطل من قفله بالقوة .. والشاشة بتاعه اتكسرت .. والموضع اتقفل على كدا، وأنا خارج، قالولي انت شغال فين، قلتلهم شبكة رصد، قالولي طيب خليك مهني ومتعملش زي ناس ع النت بتنشر أخبار مش صحيحة وتقول إن في ضابط جيش جه أدلى بصوته هنا عندنا في المدرسة، ساعتها عرفت إنهم كانوا واخدينني عشان السبب دا .. ودا اللي اكتشفته بعدها بيومين من أحد الاصدقاء ... إن الضابط بتاع الجيش اللي نشرت الخبر بتاعه بيدور علي عشان ينتقم مني ... بس معرفش يوصلي».

واضح من رواية الضحية وتماسكها، بالإضافة إلى الشهود الذين شاهدوا شطرا منها، أن المصور الصحفي سلحوب تعرض لاحتجاز ولتقييد حريته بسبب ممارسته لعمله الإعلامي وهي حالة باتت شائعة على ما يبدو في مصر؛ إذ غدا من اليسير تجريد الإعلاميين من حرياتهم واحتجازهم بشكل غير قانوني وتعسفي بغية عرقلة قيامهم بأنشطتهم الإعلامية.

الانتهاكات المتعلقة بحرية الإعلام والنشر:

رصدت الشبكة وقوع عدد من الانتهاكات الماسة

بشكل أساسي بحرية الإعلام والنشر لوحدها والتي لم تقترن بانتهاك أي حق آخر من الحقوق الإنسانية المعترف بها كوسيلة للتعرض لحرية الإعلام وعرقلتها. وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

إحالة الإعلامي توفيق عكاشة إلى القضاء لمحاكمته عن أقوال صدرت عنه بمناسبة ممارسته لعمله الإعلامي

من الانتهاكات التي قامت الشبكة برصدها وتوثيقها في مجال التعدي على حرية الإعلام الحالة المتعلقة برئيس قناة الفراعين ومقدم برنامج مصر اليوم في القناة الإعلامي توفيق عكاشة. فبتاريخ 13/8/2012 قرر المستشار النائب العام، إحالته إلى محكمة جنايات القاهرة. وقال المستشار عادل السعيد، النائب العام المساعد والمتحدث الرسمي للنيابة العامة، في بيان له، إن النيابة قد أسندت إلى توفيق عكاشة تهمة التحريض على قتل الرئيس محمد مرسى رئيس الجمهورية، والتعدي بالإهانة وتوجيه عبارات تحمل عيبا لشخصه من شأنها تكدير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة وزعزعة استقرار البلاد وإثارة الفزع بين الناس.

وأوضح المستشار السعيد أن النيابة قد باشرت إجراءات التحقيق خلال الأيام الماضية في البلاغات العديدة المقدمة إليها من بعض المواطنين في هذا الشأن، وما ورد في تحريات الشرطة، مشيراً إلى أن التحقيقات قد أسفرت عن توافر أدلة قولية ومادية وفنية تؤكد وقوع الجرائم سالفة البيان. وكانت النيابة العامة قد حددت أكثر من موعد لاستجوابه في التحقيق ورفض الحضور، وقال المستشار عادل السعيد، إنه تم إرسال ملف القضية إلى محكمة استئناف القاهرة لتحديد جلسة عاجلة لنظرها. وتحددت جلسة 1/9/2012 لنظر أولى الجلسات.

وكان توفيق عكاشة قد قدم ضده عدة بلاغات من مواطنين ومحامين تتهمه بسب رئيس الجمهورية والانقلاب على الشرعية، وذلك على أثر قيام عكاشة بدعوة المواطنين للتظاهر والنزول في مليونية عند النصب التذكاري ودعوته لبعض رجال القضاء ورجال القوات المسلحة والشرطة بعدم إطاعة الأوامر والدعوة إلى التجمع أمام السفارة الأمريكية وفندق الفورسيزون اعتراضا على زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كيلنتون لمصر وسب وقذف رئيس الجمهورية وإهانته واتهامه للقضاء والمجلس الأعلى للقوات المسلحة بتزوير الانتخابات وحملت هذه البلاغات أرقام 1919 لسنة 2012، ورقم 1986 لسنة 2012، ورقم 1873 لسنة 2012، وبلاغات النائب العام (كلها مقدمة من أعضاء ينتسبون لجماعة الاخوان المسلمين). وبجلسة المحاكمة الأولى 1/9/2012 تلا ممثل النيابة العامة أمر الإحالة (قرار الاتهام) والذي جاء به أن عكاشة قام في شهري يوليو وأغسطس الماضي بدائرة قسم أكتوبر بالتحريض بإحدى طرق العلانية على ارتكاب جريمة القتل، بأن بث حديثا له أهدر فيه دم الرئيس محمد مرسي رئيس الجمهورية، وأهانه بأن وصفه ببرنامج «مصر اليوم» بأنه رئيس غير شرعي وواصفا اياه بالكذاب .. وأضاف ممثل النيابة العامة أن عكاشة يكون في ضوء هذا قد ارتكب الجنحتين المؤثمتين بالمواد 171 و172 و179 من قانون العقوبات، والحد الأقصى للعقوبة فيهما 3 سنوات طبقا للقانون، فيما أنكر عكاشة أمام المحكمة قيامه بالتحريض على قتل الرئيس وأكد أن حديثه في مجمله مجرد نزاع سياسي بينه وبين جماعة الاخوان المسلمين.

تشير هذه الحالة إلى أن حرية التعبير والنشر ما زالت مقيدة بجملة من النصوص القانونية التي تعاقب على الرأي ونشره والتعبير عنه، فما صدر عن عكاشة لا يعدو أن يكون من قبيل انتقاد شخصية عامة والتعبير عن مواقف مناقضة لتوجهاتها وسياساتها،

وهو يندرج ضمن حرية النشر والإعلام وفقا لنص المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ولا يجوز أن يكون محلا للمؤاخذة أو الملاحقة القانونية.

إحالة رئيس تحرير جريدة الدستور المصرية إلى القضاء وتوقيفه عن مواد صحفية قام بنشرها

ومن الانتهاكات الأخرى الماسة بحرية الإعلام والتي قامت الشبكة بتوثيقها في العام 2012، إحالة الصحفي إسلام عفيفي إلى القضاء عن جرائم نشر وإعلام وتوقيفه من قبل المحكمة . وفي تفاصيل الحالة كما وثقتها الشبكة أنه بتاريخ 23/8/2012 تم التحقيق مع إسلام عفيفي رئيس تحرير الدستور بمعرفة النيابة العامة بناء علي بلاغات تتهمه بإهانة رئيس الجمهورية الدكتور محمد مرسى عن طريق النشر، حيث إنه نسب إليه في عشرات الأعداد المتتالية من جريدة الدستور تهديده للأمن وسلامة البلاد، ومحاولة حشد ميليشيات من البلطجية للاعتداء على مؤيدي مرسى. ووجهت النيابة اتهامات له بإذاعة بيانات وأخبار وإشاعات كاذبة من شأنها تكدير الأمن العام، وإلقاء الرعب بين الناس وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة بقيام الجريدة بالنشر في أعدادها أن أراضي العريش تباع إلى الفلسطينيين تمهيدا لاحتلالهم سيناء وأن الكرسي الرئاسي في مصر انتزع بالتزوير الفاضح وأن رئيس الجمهورية أمر بفتح معبر رفح لإدخال مقاتلين بالأسلحة الثقيلة لزعزعة استقرار أمن سيناء. وأضافت النيابة أن المتهم ارتكب جنحة في المواد 102 مكرر واحد و171 و179 و188 من قانون العقوبات. وقد قررت محكمة الجنايات توقيف إسلام عفيفي مدير تحرير جريدة الدستور على سبيل الاحتياط لحين الجلسة الأولى لمحاكمته والتي بدأت في النصف الثاني من سبتمبر القادم. وكان قرار المحكمة الجنائية بحبس إسلام عفيفي محل انتقاد شديد من عدد من مديري تحرير الصحف المستقلة واعتبروه بداية من اجل تكميم الأفواه في عهد الرئيس محمد مرسي وطالبوا الرئيس محمد مرسي بإصدار عفو عن إسلام عفيفي. وفي ذات اليوم اصدر الرئيس المصري محمد مرسي مرسوماً رئاسياً يحظر احتجاز الصحفيين المتهمين بمخالفات صحفية قبل أن تتم محاكمتهم، وهو ما يُعرف بالحبس الاحتياطي، وقد صدر المرسوم بعد بضع ساعات فقط من صدور أمر محكمة الجيزة بحبس إسلام عفيفي في القاهرة حبسا احتياطيا في التهم المنسوبة إليه.

تنطوي هذه الحالة على انتهاك واضح لحرية النشر والإعلام بالمعنى الوارد في المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لأنها تتعلق بمساءلة الإعلاميين عن مواد قاموا بنشرها وعبروا فيها عن مواقفهم بمهنية ولأن انتقادات الشخصيات العامة يجب أن لا تكون محلا للتجريم والمساءلة الجزائية وفقا للمادة المذكورة. علاوة على أنها تضمنت انتهاكا للمادة 69 من القانون رقم 76 لسنة 1970 الخاص بإنشاء نقابة الصحفيين، والتي تنص على ضرورة قيام النيابة العامة بإخطار مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية بأي شكوى ضد صحفي يتصل بعمله الصحفي قبل الشروع في التحقيق معه بوقت مناسب وإذا أتهم الصحفي بجناية أو جنحة خاصة بعمله الصحفي فللنقيب أو لرئيس النقابة الفرعية أن يحضر التحقيق بنفسه أو بمن ينبه عنه. وأضاف نقيب الصحفيين ممدوح الولي في المذكرة التي أرسلها لرئيس محكمة استئناف القاهرة أن المادة 43 من قانون سلطة الصحافة رقم 96 لسنة 1996 بشأن تنظيم الصحافة تنص على عدم جواز القبض على الصحفي بسبب جريمة من الجرائم التي تقع بواسطة الصحف إلا بأمر من النيابة العامة كما لا يجوز التحقيق معه أو تفتيش

مقر عمله لهذا السبب إلا بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة، ويجب على النيابة العامة أن تخطر مجلس النقابة قبل اتخاذ إجراءات التحقيق مع الصحفي بوقت كاف وللنقيب أن يحضر التحقيق هو أو من ينيبه من أعضاء المجلس.

مصادرة أعداد من جريدة الدستور من قبل النيابة العامة المصرية

من الانتهاكات الأخرى الماسة بحرية الإعلام والنشر في مصر قيام النيابة العامة المصرية بمصادرة أعداد من جريدة الدستور، فبتاريخ 11/8/2012 فوجئ القائمون على جريدة الدستور بصدور قرار بضبط مجموعة من أعداد جريدة «الدستور» الصادرة لذات اليوم، وذلك على خلفية التحقيقات التي تباشرها النيابة العامة في إطار البلاغات التي قدمت إليها وتتهم الجريدة بالحض على الفتنة الطائفية وإهانة رئيس الجمهورية والتحريض على الفوضى بالمجتمع، وكان عدد من الأشخاص قد تقدموا ببلاغات إلى إدارة مكافحة جرائم المطبوعات بوزارة الداخلية، اتهموا فيها جريدة الدستور بسب وقذف الرئيس محمد مرسي والتحريض على الفتنة الطائفية بالمجتمع في أعداد متتالية للجريدة، استخدمت فيها ألفاظ وعناوين للأخبار بالجريدة لا تليق مع مكانة رئيس الدولة. وأضاف المبلغون ـ في بلاغاتهم ـ أن جريدة الدستور تعمل على التحريض وإشعال الفتنة في المجتمع على نحو يهدد الاستقرار ويوقف عجلة الإنتاج في البلاد، كما أنهم أساءوا إلى رئيس الجمهورية من خلال استخدام عبارات وألفاظ يعاقب عليها القانون، مشيرين إلى أن صفتهم في تقديم تلك البلاغات تتمثل في كونهم مواطنين مصريين يخشون من عدم استقرار مصر فضلا عن اعتبارهم أن إهانة الجريدة لرئيس الجمهورية تعد إهانة للشعب المصري بأكمله. وأنحى المبلغون باللائمة على الجريدة في وقوع أحداث الفتنة الطائفية بدهشور، معتبرين أن مانشيتات الجريدة "كانت سببا رئيسا في وقوع تلك المصادمات الطائفية" على حد وصفهم.

تتضمن هذه الحالة على انتهاك لحرية النشر والإعلام من خلال مصادرة أعداد من الصحيفة المذكورة، خاصة وأن ما نشر في الصحيفة يلتزم المهنية ويعد من قبيل حرية الإعلام والنشر والمصادرة تشكل بذاتها انتهاكا للمادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

الرقابة المسبقة التي يمارسها وزير الإعلام على برامج قناة النيل للأخبار

تقدم نائب رئيس قناة النيل للأخبار الإعلامي إيهاب العوضي بشكوى للشبكة بتاريخ 12/12/2012 موضوعها الرقابة المسبقة التي يمارسها وزير الإعلام المصري على برامج القناة. وقد جاء فيها: «تتعرض كافة البرامج بقناة النيل الإخبارية من جانب وزير الإعلام السيد صلاح عبد المقصود المنتمي للإخوان المسلمين لرقابة مسبقة، حيث أنه يتدخل في اختيار كافة الضيوف لبرامج القناة. وقد وصل به الحال إلى حظر ظهور المعارضين للرئيس مرسي وجماعة الإخوان على برامج القناة. فقد أصبحت القناة نموذجا مصغرا لما يجري في مبنى ماسبيرو بأكمله من أخونة لكافة الوظائف القيادية وغير القيادية بكافة القنوات وإعطاء الفرصة الأكبر لمن ينتمون للجماعة للوصول إلى الوظائف وليس الكفاءة. والأدهى أنه يشرف على محتوى ما تقدمه برامج القناة ويحرص من خلال تدخله على عدم عرض ما يتعارض مع النظام الحاكم، وهو ما يتعارض مع ميثاق الشرف الإعلامي؛ وهذا ما دفع رئيس التلفزيون عصام الأمير إلى الاستقالة من عمله، وعلي عبدالرحمن رئيس قطاع قنوات النيل المتخصصة والتي تنتمي إليها قناة النيل للأخبار، على الاستقالة كذلك

احتجاجا منهم على هذه الأوضاع والتدخلات غير المهنية بالعمل الإعلامي».

بالرغم من أن هذه الشكوى عامة، إلا أنه تبين للشبكة من خلال حالات مماثلة أن ما جاء فيها ثابت وأن وزارة الإعلام المصرية من خلال الوزير المشار إليه تمارس رقابة مسبقة على مضمون برامج القناة وعلى ضيوف البرامج، ما يشكل انتهاكا لحرية الإعلام والنشر بالمعنى الوارد في المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

منع مقال للكاتب والصحفي يوسف القعيد من النشر بجريدة الأخبار

حرصت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي على رصد وتوثيق مختلف أشكال تقييد حرية الإعلام، ومن بين الحالات المهمة في هذا السياق الحالة المتعلقة بمنع مقال للكاتب والصحفي يوسف القعيد من النشر. وفي تفاصيل الحالة كما رصدها فريق الرصد المصري التابع للشبكة أنه بتاريخ 14/8/2012 فوجئ القراء بمنع مقال الكاتب الصحفي يوسف القعيد بجريدة الأخبار الصادرة في ذات اليوم والذي كان تحت عنوان «لا سمع ولا طاعة»، وجاء ذلك بقرار من إدارة التحرير بالجريدة دون أبداء أسباب.

وقد أوضح الكاتب يوسف القعيد أن هذا التضييق على حرية النشر والإعلام كان متوقعا، ولكن المدهش هو السرعة التي تم بها بسبب اختيار حزب الحرية والعدالة لرؤساء مجالس إدارات الصحف القومية لمنع من يخالفهم في الرأي.وأضاف القعيد فى تصريحات لوكالة أنباء ONA، أنه قد ذكر في مقاله «لا سمع ولا طاعة» والذي تم منع نشره منذ أيام في جريدة الأخبار أن الإخوان المسلمين لا يؤمنون بالحرية ولكنهم مؤمنون «بديمقراطية المرة الواحدة وبعدها يكفرون كل من يعارضهم على الرغم من أن الحرية هي التي أتت بهم». وأكد القعيد على أن تحويل المعارضين والإعلاميين للجنايات، شيء خطير للغاية لأنه استغلال للقضاء والقانون في تكميم الأفواه.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن صحيفة الأخبار التي يرأس تحريرها «محمد حسن البنا»، منعت كذلك نشر مقالات للكاتب والصحفي إبراهيم عبدالمجيد. مما يعني أن منع مقال الكاتب والصحفي يوسف القعيد ليس حالة أحادية أو منعزلة.

تنطوي هذه الحالة على انتهاك واضح لحرية الإعلام والنشر كما كفلتها اتفاقيات حقوق الإنسان التي تلتزم بها مصر، ولأحكام الدستور والقانون المصري. كما أنها تعكس انعكاس الصراع القائم بين العلمانيين والليبراليين من جهة والإسلاميين من جهة أخرى.

منع مقال الكاتبة الصحفية عبلة الرويني من النشر بجريدة الأخبار

من الانتهاكات الأخرى التي اتخذت شكل المنع من نشر الانتهاك الخاص بمنع مقال للنشر للكاتبة الصحفية عبلة الرويني بجريدة الأخبار. فقد جاء في التفاصيل أنه بتاريخ 10/8/2012 صدر عدد جريدة «الأخبار» دون المقال المعتاد للكاتبة الصحفية «عبلة الرويني» تحت عنوان «نهار»، حيث طلب منها المشرفون على الصفحة حذف كلمة «الإخوان المسلمين» وكلمة «أخونة الصحافة» وأن تخفف حدة المقال ورفضت الكاتبة أن تحذف من المقال تلك الكلمات. كما اعترضت «الرويني» على الاعتداء على فكرها وكتاباتها وتمسكت بعدم حذف هذه الجمل، وهو ما تسبب في قيام إدارة التحرير بالجريدة بمنع مقالها من النشر. وقالت الكاتبة عبلة الرويني في حوارها مع الإعلامي

جابر القرموطي في حلقة برنامج «مانشيت» على قناة أون تي في عن خلفيات منع مقالها من النشر بجريدة الأخبار: «أنها تقدمت بمقالها اليومي الذي تكتبه تحت عنوان «نهار» كعادتها في تسليم مقالها اليومي كل صباح، ولكنها في هذا اليوم كانت تشير فيه إلى سبب احتجابها وامتناعها عن الكتابة، وهو أنها امتنعت عن الكتابة استجابة لدعوى احتجاب كتاب الرأي التي أطلقها رؤساء التحرير مساء يوم الأربعاء الماضي، وأوضحت أيضا قائلة «كنت أتمنى أن أستمر في رئاسة تحرير أخبار الأدب. وأكدت عبلة الرويني على أن مقالها الذي تم منعه كان لعنوانه «أخونة الصحافة»، ليس دليلا على فرض أسلوب معين في الكتابة بدليل مقالي الذي نشر بعنوان «أخونة الدولة»، وأضافت رد الفعل عن منع المقال ونشره على المواقع دليل على وعي أن مصادرة الصحف ليست هي الحل». وأوضحت بأنها رئيسة التحرير الوحيدة التي لم تتعرض على الرقابة الإدارية لأنها جاءت بالتعيين.

تشكل هذه الحالة كسابقاتها انتهاكا لحرية الإعلام والنشر خلافا للمادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهي تشير لممارسة غير مسبوقة تتمثل في كثرة اللجوء للمنع من النشر كوسيلة لتكبيل الحريات الإعلامية.

اتهام جيهان منصور من قناة دريم من الدكتور عصام العريان بالحصول على أموال لانتقاد الإخوان المسلمين

تعرضت مذيعة برنامج صباح دريم بقناة دريم جيهان منصور بتاريخ 14/10/2012 من خلال المداخلة الهاتفية التي أجراها الدكتور عصام العريان (نائب رئيس حزب الحرية والعدالة) إلى اتهامها بالحصول علي أموال مقابل الهجوم على الإخوان. فيما أعلنت جيهان منصور قيامها بتقديم بلاغ رسمي للنائب العام المستشار عبد المجيد محمود ضد د.عصام العريان مُطالبة الجماعة والحزب بتقديم اعتذار رسمي عن الإساءة لها. واعتبرت ما حدث «اعتداءاً علي حرية الصحافة والإبداع والإعلام والاعتداء على الثورة التي طالبت بالحرية والعدالة الاجتماعية».

تشكل هذه الحالة انتهاكا لحرية الإعلام والنشر ومعاملة مهينة للإعلامية جيهان منصور، خاصة وأن اتهامها جاء أثناء قيامها بعملها وإجراء مداخلة تلفزيونية مع الدكتور العريان.

منع مراسلتي موقع مصراوي جهاد الشبيني وآية رمزي من تغطية الانتخابات البرلمانية في إحدى لجان محافظة القليوبية

جاء في شكوى الصحفية جهاد الشبيني من موقع مصراوي: «كنت بغطي المرحلة الثالثة من الانتخابات البرلمانية في مدينة قليوب محافظة القليوبية وأثناء ذهابي أنا وزميلتي آية رمزي صحفية بنفس الموقع في الساعة 2 بعد الظهر يوم 4 يناير 2012 للجنة مدرسة مصطفى كامل الثانوية للتغطية قام ضابط الأمن (لم نعرف اسمه لكنه مقدم شرطة وملامحه سمراء، وطويل) بإيقافنا في الخارج فترة طويلة ورفض دخولنا للمدرسة مع أننا طلعنا له كارنيهاتنا الصحفية وتصريحات التغطية. فضل يقولنا مش انتو كنتو هنا امبارح هو كل شوية تنطولنا. سالناه عن سبب ايقافنا لم يرد. وبعد إيقافنا فترة تزيد عن نصف ساعة جمبه ومش عاوز يخلينا نغطى الانتخابات. وبعدين نادى لعسكري يدخل معانا جوه اللجان وقالنا انا مدخلكو بمزاكى فاهمين لو مش عاوز ادخلكو مش هدخلكو والكارنيهات بتاعتكو مش بتفرق معايا (لم نخبر القاضي عن سلوك الضابط، لان العسكري اللي كان ماشي معانا كل ما ندخل لجنة نتابع الانتخابات فيها ميرضاش نقف اكتر من دقيقة فى اللجنة ويقولنا ياله

ياله بس كده وحنا في اللجنة 61 شفت اتنين واقفين ورا ستارة واحدة وواحدة واقفة جنب التانية بتقولها تنتخب شخص معين من وراء الستارة كتبت اللى شوفته ولسه بصور لاقيت القاضي زعق وقال لي لا متصوريش حاجة اكتبي بس مع انه شاف التصريح، بقوله ده شغلي قال لي لا انا سبتك تدخلي بمزاجي وتكتبي براحتك لكن متصوريشي. وفجأة لاقيته طلب من البنت اللي كانت واقفة وراء الستارة قال لها سيبيها انسة تكتب اللي هي عيزاه وبعدين بص لي وقال لي هتصوري ايه بقه هو فيه حاجة تتصور مافيش حد بيقول لحد حاجة وراء الستارة».

مما لا شك فيه أن هذه الحالة تنطوي على انتهاك لحرية الإعلام والنشر، خاصة وأنها تتضمن إعاقة للصحفيتين من الحصول على معلومات دون مبرر أو سند قانوني، فالتصوير الذي طالبت به الصحفيتان لم يكن لورقة الانتخاب وإنما لما حدث من انتهاكات في سير العملية الانتخابية، ما يعني أنه لا يشكل إخلالا بسرية الاقتراع، فالصحفيتان هنا كانتا تطالبان القيام بدور رقابي لا يخل بضوابط وقوانين سير العملية الانتخابية.

منع فريق «بي بي سي» من الخروج من منزل المرشح أحمد شفيق ومصادرة أشرطة التسجيل منه بالقوة ومنعه من نشرها

تعرض فريق قناة الـ (بي بي سي) البريطانية بعد أن أجرى لقاء صحفيا مع المرشح لمنصب الرئاسة أحمد شفيق لمنعه من الخروج من منزل المرشح المذكور من جانب مؤيديه وقيامهم بالاستيلاء على أشرطة التسجيل الخاصة بالحلقة لمنع نشرها. وقد ذكر الإعلامي خالد عز العرب كبير مراسلي قناة «بي بي سي» في مصر انه بتاريخ 22/1/2012 وفور انتهاء المقابلة التي أجراها لمدة أربعين دقيقة مع الفريق احمد شفيق المرشح السابق للرئاسة (في منزله) لتذاع ضمن برنامج «لقاء» على قناة «بي بي سي»، قام أعضاء حملته الانتخابية بالاعتراض على بعض الأسئلة التي جاءت في الحوار، وقاموا بمنع فريق عمل «بي بي سي» من مغادرة المنزل مشترطين تسليم الشرائط أولا، مضيفا أن المنسق الإعلامي للحملة قال انه لن يسمح على الإطلاق ببث اللقاء كما هو، معترضاً على عدد آخر من الأسئلة وبشكل خاص على سؤالين يتعلق أحدهما بتقييم الفريق شفيق للرئيس السابق حسني مبارك، وآخر يتعلق برؤيته لمستقبل المشير حسين طنطاوي بعد انتهاء الفترة الانتقالية. وذكر عز العرب كذلك أن أعضاء الحملة برروا تصرفهم بأن هذه المقابلة ـ التي كان مقررا أن تذاع مساء الثاني والعشرين من يناير ـ لو أذيعت قبل يوم الخامس والعشرين من يناير سوف تتسبب في كارثة. وبالرغم من سخونة الحوار بين فريق القناة ومؤيدي شفيق واستمرارها لمدة حوالي ساعتين بعد انتهاء المقابلة، إلا أن المؤيدين أصروا خلالها على إلغاء الحوار أو حذف مقاطع منه تؤثر سلبا ـ حسب تعبيرهم ـ على الصورة العامة لمرشحهم الرئاسي، مؤكدين أن شفيق كان حاضرا لجانب من هذا النقاش، وقال خلاله إنه وحده الذي يملك قرار إذاعة الحوار أو عدمه.

تشكل هذه الحالة انتهاكا لحرية النشر، خاصة وأن من أجريت المقابلة معه هو الذي قام بالتصرف الذي عرقل عمل الفريق الإعلامي فهو وحده الذي بإمكانه الطلب من القناة أن تمتنع عن البث دون أن يقوم بذلك عنوة. ولهذا السبب فإن ما قام به مؤيدو شفيق يندرج ضمن الانتهاكات الماسة بحرية الإعلام والنشر.

الباب الأول

الرصد والتوثيق للانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في:

الأردن

الباب الأول

الرصد والتوثيق للانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في:

الأردن

يمكن القول بوجه عام أن الشكاوى والبلاغات التي تلقتها «الشبكة» والحالات التي قامت برصدها في العام 2012 كانت أكثر من تلك التي استقبلتها في العام 2011, فقد بلغ عدد الحالات التي قامت الشبكة بإدراجها في سجل الشكاوى والبلاغات وحالات الرصد (96) حالة. ويوضح الجدول الآتي هذه المسألة بالمقارنة مع الأعوام السابقة كما وردت في تقارير مركز حماية وحرية الصحفيين:

تقرير حالة الحريات الإعلامية	عدد الحالات التي جرى استقبالها
سنة 2005	29
سنة 2006	31
سنة 2007	33
سنة 2008	33
سنة 2009	40
سنة 2010	117
سنة 2011	78
سنة 2012	96[4]

(4) 96 شكوى وبلاغ ورصد تحمل أكثر من انتهاك

وقد توزعت هذه الحالات بين شكوى وبلاغ ورصد ذاتي على النحو التالي:

شكل الحالة	العدد
شكوى	89
بلاغ	5
رصد ذاتي	2
المجموع	**96**

وقد توصلت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» من خلال دراسة وتحليل الحالات التي وصلتها عن مزاعم وانتهاكات للحريات الإعلامية في الأردن, إلى جملة من المسائل والاتجاهات العامة والأمر ذاته يقال بالنسبة إلى الانتهاكات التي قامت بالتحقق من وقوعها وتوثيقها.

واقع الشكاوى في الأردن:

قامت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» بفحص ودراسة ما وردها من شكاوى وبلاغات, علاوة على الحالات التي قامت برصدها ذاتياً. وقد تبين للشبكة أن هذه الحالات تعكس اتجاهات عامة محددة سبق رصدها في تقارير سابقة لمركز حماية وحرية الصحفيين, وقد بدا للشبكة أنها ما زالت قائمة إلى الآن, ويمكن إيجاز هذه الاتجاهات العامة كالآتي:

تراجع ظاهرة عدم الإفصاح عن الاعتداءات من جانب الإعلاميين:

لقد كان الإعلاميون الأردنيون في السابق يحجمون عن الكشف عن المشكلات والاعتداءات التي تقع عليهم بمناسبة ممارستهم لأعمالهم, ومهامهم وأنشطتهم الإعلامية, إلا أن الحالات التي استقبلتها شبكة «سند» في هذا العام تكشف بوضوح حقيقة أن الإعلاميين في الأردن باتوا يبادرون إلى الكشف عن الاعتداءات التي تطالهم, ولم يعد لديهم عقبات أو مخاوف من ذلك.

وتعزو شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي تراجع هذه الظاهرة لدى إعلاميي الأردن إلى الربيع العربي والتحولات الجارية في المنطقة العربية بما في ذلك الأردن.

فمن الواضح أن الإعلاميين في الأردن أصبحوا أكثر تقبلاً لفكرة تقديم الشكاوى والبلاغات, وأكثر رغبة في ردع المعتدين ووضع حد لهم ومنعهم مستقبلاً من الاعتداء على الحريات الإعلامية. علاوة على أنه قد تولدت إرادة حقيقية بوقف تغول السلطات العامة عليهم ومنعهم من الافتئات أو التعدي على حرياتهم الإعلامية وحقوقهم الإنسانية.

ومن المعطيات الأخرى التي تعزز هذا الاتجاه أن الشكاوى والبلاغات جميعها التي استقبلتها شبكة «سند» لرصد وتوثيق انتهاكات الحريات الإعلامية, تضمنت اسم المشتكي أو صاحب البلاغ ولم تكن مجهولة المصدر, ما يعني أن هناك قبولاً واسعاً من جانب الإعلاميين في الأردن لفكرة تقديم شكاوى وبلاغات, وأنهم لم يعودوا يخشون من العواقب التي قد تترتب على ذلك. وبالمقابل, فإن الواقع كشف كذلك أنه رغم تراجع ظاهرة عدم الكشف إلا أن الإعلاميين ما زالوا لا يعمدون إلى تقديم البلاغات والشكاوى بشكل آلي أو تلقائي, فالسواد الأعظم من الشكاوى والبلاغات التي وصلت إلى شبكة «سند» جرى الحصول عليها من خلال اتصال الراصدين العاملين في الشبكة معهم وسؤالهم عن الانتهاكات التي تعرضوا لها.

وهذه المسألة تفضي إلى القول بأن الإعلاميين ما زالوا لا يعتقدون بالدور الحيوي للشكاوى والبلاغات رغم أنهم خرجوا من فكرة الخشية من عواقب تقديم شكوى أو بلاغ, وهي مسألة تتعلق بالواقع بالوعي الحقوقي لدى الإعلاميين وبعدم إدراكهم لأهمية هذه الآلية لردع المعتدين وحماية حرياتهم وحقوقهم.

تنوع المشكلات الواردة في الحالات واتساع مجالاتها:

لم تنصب الشكاوى والبلاغات التي استقبلها برنامج «عين» بشأن انتهاكات الحريات الإعلامية في الأردن على انتهاكات أو مشكلات محددة بالذات, فقد شملت موضوعات متنوعة ومتعددة, ويوضح الجدول الآتي مختلف الانتهاكات التي ادعى مقدمو الشكاوى والبلاغات أو التي رصدها البرنامج ذاتياً وقوعها بحق الإعلام والإعلاميين:

موضوع الحالة	العدد	%
الاعتداء بالضرب	10	12%
إنتهاك حرية الغير	1	1.2%
قرصنة إلكترونية	4	4.8%
تهديد	11	13.25%
قدح وذم وتحقير	14	16.8%
معاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة	1	1.2%
منع من التغطية	10	12%
مضايقة	8	9.6%
حجز حرية	3	3.6%
حجب موقع	1	1.2%
احتجاج من قبل نائب	1	1.2%
مصادرة أدوات العمل	5	6%
مشادة كلامية	1	1.2%
توقيف	5	6%
اغتيال شخصية	1	1.2%
اعتداء على سيارة	3	3.6%
اعتقال	1	1.2%
تكسير كاميرا	1	1.2%
اعتداء على مقر العمل	1	1.2%
إيقاف من العمل	1	1.2%
المجموع	**83**	**100%**

ويلاحظ في الجدول السابق أن عدد المشكلات أو الانتهاكات الواردة في الحالات أكثر من عدد الحالات, وهو أمر طبيعي سببه أن بعض الحالات كانت تتضمن التعرض لأكثر من مشكلة كأن يكون

الإعلامي صاحب الشكوى تعرض إلى الضرب والمنع من التغطية في آن معاً.

ومن المسائل اللافتة للنظر أن الإعلاميين في الأردن باتوا يدركون طبيعة الانتهاكات التي تقوم شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» برصدها وتوثيقها, فلم يتقدموا بشكاوى أو ببلاغات تتعلق بمطالبات عمالية أو مالية. وربما كان السبب الأساسي وراء ذلك أن الشبكة راكمت على تجربة مركز حماية وحرية الصحفيين باعتباره النواة المؤسسة لشبكة «سند» بعد أن كانت إحدى وحدات وبرامج المركز الرئيسية، إضافة إلى خبرة المركز التراكمية منذ إطلاقه تقرير حالة الحريات الإعلامية في الأردن الأول عام 2001.

ويلاحظ كذلك أن الشكاوى والبلاغات, بالإضافة إلى استمارات الرصد الذاتي, انصبت على مشكلات متنوعة ومختلفة, فعلى الرغم من أن الحالات التي استقبلتها الشبكة انصبت في الأساس على اعتداءات بدنية ولفظية, إلا أنها شملت كذلك مشكلات أخرى وإن بنسب متفاوتة أو أقل. وهذا يشير بما لا يدع مجالاً للشك بأن سائر الحريات الإعلامية المعترف بها والتي ترصدها الشبكة كانت عرضة للانتهاك من وجهة نظر الإعلاميين.
ويلاحظ كذلك أن معظم موضوعات الحالات تمحورت على الاعتداءات البدنية واللفظية والمنع من التغطية, ولم يكن بمقدور الشبكة أن تقف على الأسباب الحقيقية وراء ذلك, ولكنها تعتقد أن السبب الظاهري لذلك هو زيادة الاحتكاك بين الإعلاميين والأجهزة الأمنية أو الجماعات المتعاونة معها (البلطجية) بمناسبة تغطية الإعلاميين فعاليات الحراك الشعبي.

ومن المسائل الجديرة بالملاحظة في هذا العام أن هناك عدداً من الحالات التي استقبلتها الشبكة من إعلاميين أردنيين تشير إلى تزايد استخدام القانون والإحالة إلى المحاكم بشكل تعسفي أو مخالف للمعايير الدولية, وكوسيلة لاحتجاز الصحفي أو الإعلامي أو معاقبته على مادة إعلامية قام بنشرها, خاصة وأن الهيئات أو الجهات التي تقف وراء هذا الأمر تعتقد أنها بهذا الأسلوب تعمل وفقاً للقانون ولا تخالفه.

أما فيما يخص الحالات التي ادعى فيها إعلاميون أنهم تعرضوا إلى الرقابة المسبقة ومنعت مقالات لهم من النشر, فقد انصبت تحديداً على قيام إدارة المؤسسات الإعلامية التي يعمل بها الإعلامي صاحب الشكوى أو البلاغ بممارسة هذه الرقابة من خلال رفض نشر المادة الإعلامية في الأغلب.

وتشكل هذه الملاحظة مصدر قلق لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي لأنها تعكس واقعاً جديداً حيث أضحت المؤسسات الإعلامية هي التي تمارس ضبطاً ذاتياً عوضاً عن الأجهزة الأمنية, ما يعني أمرين فإما أن يكون هناك تعاون خفي بين هذه الإدارات وتلك الأجهزة, وإما أن الغلبة أضحت لاعتبارات السلامة وجني الأرباح وأن هذين الاعتبارين أصبحا يتبوأن سلم أولويات المؤسسات الإعلامية على حساب الحريات الإعلامية بما في ذلك حرية الرأي والتعبير والنشر.

إن مسألة الرقابة المسبقة تبقى مسألة إشكالية وملتبسة, فالحدود الفاصلة بين التدخل المهني لرؤساء التحرير والتدخل غير المهني أو الرقابة المسبقة التي لا تستند إلى معايير مهنية لا يمكن إثباتها, خاصة في ظل ضعف التقاليد المهنية, وعدم وجود مدونات للسلوك المهني ومحدودية استقلالية المؤسسات الإعلامية في الأردن.

ضعف الوعـي بالحقوق وبالأطر القانونية الناظمة للعمل الإعلامي:

يمكن القول أن شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» لاحظت درجة الضعف الكبيرة لـدى الإعلاميـين في أكـثر من بلـد عربـي في المجال الحقوقـي والقانوني, وهـي ملاحظـة تنطبق كذلك عـلى إعلاميـي الأردن. فمـا زال الإعلاميـون بوجـه عـام يعانون من ضعف درجة وعيهم بمسـائل حقوق الإنسـان, وبالمعايـير الدوليـة للحريـات الإعلاميـة وبالأطر القانونية الناظمة لممارسة العمل الإعلامي.

لقـد انعكس هذا الضعف بشـكل واضح على مضمون ومحتـوى الشـكاوى والبلاغات, كما أنـه أثر كذلك عـلى طريقـة تعامـل الإعلاميـين مـع أدوات الرصد هـذه, إذ كانـت الغايـة الأساسـية للكثيريـن منهـم صدور بيان من الشـبكة حول الاعتداء دون أن تتجه إرادتهم فعلاً إلى محاسـبة الجناة وإنصافهم كضحايا عما لحق بهم من ضرر جراء الانتهاك.

أما فيما يتعلق بالمؤشرات التي تسـتند عليها شـبكة «سـند» لتأكيـد هـذا الاتجـاه العـام في الشـكاوى والبلاغات, فإنها تتمثل بالآتي:

1. الخطـأ في وصـف المشـكلات أو الانتهاكات في بعـض الحـالات, ففي البنـد المخصص للوصف المختـصر للمشـكلة, قـام بعـض الإعلاميـين بالتأشير على وصف معين من الأوصاف المدرجة في اسـتمارة الشـكوى أو البـلاغ, وقـد تبين بعد مراجعـة الشـكوى وتحليلهـا أن الانتهاك الذي تنطوي عليه الاستمارة يختلف من حيث وصفه القانوني أو الحقوقي عن ذلك الذي حدده مقدم الشكوى أو البلاغ في الاستمارة.

2. كشفت بعض الحالات التي استقبلتها الشبكة عـن أن بعـض الإعلاميين يفتقـدون إلى الدراية اللازمة بما يعد سبباً يتيح منـع مادة إعلامية من النـشر, وما لا يعد كذلك, ففي بعض الشـكاوى, تـم الرجـوع إلى مقدميهـا لاسـتكمال المعلومات بشـأنها ومن بينها الأسباب التي حدت برئاسة التحريـر إلى منـع المـادة مـن النـشر, فجـاءت أغلـب الردود دالة عـلى أن جزءاً من الإعلاميين الذين تقدموا بهذه الشـكاوى ليس لديهم المعرفة اللازمـة بالمعايير الفاصلة بين الأسـباب المهنية والأسـباب غـير المهنيـة للمنـع مـن النـشر, مع أن سـياقات الشـكوى, وملابسـاتها والظـروف المحيطـة بهـا قد يسـتنتج منها أن المنـع لم يكن لأسباب مهنية.

3. مـا زال هنـاك عـدد مـن الشـكاوى والبلاغات التي يتقـدم بها إعلاميون تفتقـر إلى المعلومات الأساسـية لتحديد وصـف الانتهـاك وطبيعته, فقد كان تركيز الإعلاميـين منصباً على الوقائع المادية التـي أدت إلى المشـكلة أو الانتهاك, ولم يكن هنـاك تركيز واضـح على الوقائـع والأبعاد الحقوقيـة, وهـو مـا كان يقـوم بـه الراصـدون لاحقـاً من خلال الرجوع إلى أصحاب الشـكاوى والبلاغات.

4. عبر العديد من الإعلاميين سـواء أكانوا أردنيين أم عربـاً لشـبكة المدافعـين عـن حريـة الإعلام, عـن حاجتهـم الحقيقيـة للإلمـام بأهـم المفاهيم الحقوقية والأطر القانونية ذات الصلة بنشاطهم الإعلامي وحرياتهم, فهم لا يعرفون ـ على سبيل المثـال ـ العهد الـدولي الخاص بالحقـوق المدنية والسياسـية ولا بالمـادة (19) منـه التـي تتعلـق بحرية الرأي والتعبير والنشر, ولا يعرفون كذلك المعايـير الدولية المعمول بهـا في مجال الحريات الإعلاميـة, كمـا أنهـم لا يميـزون طبيعـة العهد

المذكور عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، علاوة على أن السواد الأعظم منهم ليسوا على معرفة بأن عدداً من اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بحرياتهم وأنشطتهم الإعلامية تشكل جزءاً من القانون الأردني بعد نشرها في الجريدة الرسمية منذ سنوات، وليس لديهم المعرفة اللازمة بحقوقهم وحرياتهم المكفولة بمقتضاها.

وتعتقد شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» أن المسؤولية عن ضعف وعي الإعلاميين العرب بمن فيهم الأردنيون بالهياكل القانونية المرتبطة بحقوقهم وحرياتهم، ترجع في المقام الأول إلى إهمال وتقصير الجهات المعنية في الدولة والمؤسسات الإعلامية التي يعمل الإعلاميون لديها في نشر مفاهيم حقوق الإنسان والحريات الإعلامية بين الإعلاميين وتوعيتهم بها، علماً بأن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان تلقي على عاتق الدول الأطراف ذاتها التزاماً من هذا النوع.

وتنتهز شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» الفرصة لتؤكد على أن المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان لم تمنح العناية اللازمة لقطاع الإعلام وأهمية توعيته بحقوق الإنسان وبالمفاهيم القانونية ذات الصلة.

عدم إيلاء الاهتمام اللازم لتوثيق المشكلة توثيقاً دقيقاً:

دلت الحالات التي استقبلتها شبكة «سند» بشأن مشكلات تعرض لها إعلاميون في الأردن في عام 2012، على أن الإعلاميين ما زالوا لا يثقون بأهمية التوثيق كأداة لردع السلطات العامة عن الاعتداء على حرياتهم وعرقلة عملهم، وهي ملاحظة تنطبق على الإعلاميين الأردنيين أسوة بالمصريين والتونسيين.

وترى شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» أن هناك علاقة وثيقة وتبادلية بين افتقار الإعلاميين للوعي الحقوقي والقانوني بمشكلاتهم وبالانتهاكات التي يتعرضون لها وبين عدم إدراكهم لأهمية توثيق هذه المشكلات والانتهاكات، فمن الطبيعي أن يفضي عدم وعي الإعلاميين بأهمية التوثيق إلى ضعف في بعض الجوانب المتعلقة برصد الانتهاكات وتوثيقها، فضلاً عن أنه يدل على موقف سلبي من جانب الإعلاميين أنفسهم تجاه تفعيل آليات وسبل الحماية التي يوفرها القانون الدولي والوطني.

وربما أدت سياسة الإفلات من العقاب المتبعة من قبل السلطات العامة في الأردن تجاه الاعتداءات التي تطال الإعلاميين لأن تكون الأسباب الأساسية التي تجعل الإعلاميين غير عابئين بتوثيق هذه الانتهاكات لإحساسهم بعدم جدوى هذا التوثيق مع سياسة تجعل المعتدين خارج دائرة المساءلة والمعاقبة.

ومن الأسباب الأخرى التي تجعل الإعلاميين غير مهتمين بتوثيق هذه الانتهاكات الأسلوب أو الكيفية المستخدمان في ارتكاب الانتهاك، إذ أن المعتدين يخفون هوياتهم أو أية إمارات قد تدل عليهم أو تجعل التعرف عليهم ممكناً. ففي حالات عديدة، استعصى على الإعلاميين المعتدى عليهم تحديد هوية الأشخاص الذين اعتدوا عليهم، وأسمائهم أو أوصافهم. وإذا كان المعتدون من رجال الأمن أو الدرك، فلم يكن متاحاً التوصل إلى أسمائهم أو أرقامهم الوظيفية، وأحياناً يتم إخفاء رتبهم. كما أنه في حالة التوجه إلى الجهات التحقيقية المختصة لتقديم شكوى يتم رفضها بسبب مجهولية المعتدي، حيث تطلب الجهات التحقيقية التي ينبغي عليها التحقيق ومعرفة المتورطين بالاعتداء من المشتكين

أنفسهم بأن يحددوا أسماء المعتدين كشرط لقبول الشكوى منهم.

ففي ظل ظروف وسياقات كهذه, قد يصبح الإعلاميون غير عابئين بتوثيق المشكلات والاعتداءات التي تمسهم لإدراكهم عدم جدواها في ردع المعتدين.

الحالات التي تلتبس فيها صفة الصحفي بصفة الناشط السياسي:

من المسائل الأساسية التي بدت تستحق الانتباه في إطار عمل الشبكة في مجال رصد انتهاكات الحريات الإعلامية وتوثيقها تلك الحالات التي قامت الشبكة برصدها ذاتياً أو باستقبالها على شكل شكاوى أو بلاغات واختلطت فيها صفة الصحفي أو الإعلامي بصفة الناشط السياسي.

فثمة عدد من الحالات التي وقع اعتداء فيها على صحفي كان يغطي مسيرة ويشارك فيها بصفته ناشطاً, وحالات أخرى جرى استهداف إعلامي في مسيرة أو اعتصام وكان يشارك في الفعالية بوصفه ناشطاً سياسياً وليس صحفياً.

إن المعيار الذي اتبعته شبكة «سند» في التعامل مع هذه الحالات هو معيار يتعلق بمدى ارتباط الاعتداء الذي تعرض له الإعلامي بصفته الإعلامية. فإذا كان الاعتداء وقع عليه لأنه يمارس نشاطاً إعلامياً مع نشاطه السياسي فيعد الاعتداء واقعاً على حريات إعلامية.

وإذا وقع الاعتداء على إعلامي لا يقوم بتغطية فعالية ما ولكنه يشارك فيها بصفته ناشطاً إلا أن الدافع وراء الاعتداء هو كونه إعلامياً ومن باب الاقتصاص منه لأنه صحفي, فيعد الفعل حينئذ انتهاكاً للحريات الإعلامية.

ولكن إن وقع الفعل أو الاعتداء عليه بسبب مشاركته بنشاط سياسي وليس لصفة الصحفي أية صلة به, فعندئذ لا يعد الاعتداء انتهاكاً للحريات الإعلامية لأنه نال الإعلامي بصفته إنساناً عادياً لا صحفياً يقوم بعمل سياسي.

وبمعنى آخر, فقد ارتأت شبكة «سند» التوسع في مفهوم الاعتداء هنا وعدم الأخذ بمفهوم حرفي أو ضيق لأن الغاية حمائية, والحماية تستوجب التوسع في التعامل مع الحالة وفهمها أحياناً بأسلوب يوفر أكبر قدر من الحماية للإعلاميين.

لقد تمكنت الشبكة من رصد عدد من الحالات وتلقي شكاوى وبلاغات بشأن حالات اختلطت فيها لدى الإعلامي الصفة الإعلامية بالصفة السياسية أو الحراكية, كحالة الصحفي موسى برهومة الذي كان موجوداً في اعتصام الدوار أمام رئاسة الوزراء, وقد جرى الاعتداء عليه ضمن الاعتداء على المشاركين بوجه عام ولم يكن يقوم بتغطية إعلامية حصراً في مكان الحادث, ولكن معرفة رجال الأمن به وكونه صحفياً بارزاً ساهمت كما بدا من سياق الحالة بالاعتداء عليه.

ومن الشكاوى الأخرى المهمة في هذا السياق الشكوى التي تقدم بها حسان قاسم التميمي من صحيفة الغد إلى الشبكة بتاريخ 30/4/2012. فقد جاء أنه بتاريخ 30/4/2012, «وخلال وجودي في إدارة السير لاسترجاع رخصة القيادة وبرفقتي زوجتي وطفلتي البالغة (13) يوماً, جرى توقيفي لوجود طلب ملاحقة قضائية بحقي دون السماح لي بالحديث مع زوجتي ودون إعلامي بسبب التوقيف, وتم نقلي مخفوراً إلى إدارة التنفيذ القضائي». واستطرد التميمي موضحاً:

«خلال طريقي إلى التنفيذ القضائي اتصلت بمحام زميل وطلبت منه الاستفسار عن الأمر, فقال لي أن الشركة الأردنية البحرينية رفعت دعوى دين بمبلغ (155) ديناراً وأن القضية خرجت من الاستئناف ويتوجب علي الدفع، فقمت بالاتصال بزميلي في صحيفة السبيل طارق النعيمات وطلبت منه التوجه إلى التنفيذ القضائي لمعرفة ملابسات القضية, فسبقني الضباط وقاموا بتضليله بالمعلومات. وعند وصولي جرى تخفيري ونقلي إلى المحكمة. وعندما حاول زميلي سؤال الشرطة إذا كان بالإمكان مرافقتنا لدفع المبلغ, رفضوا وقالوا له القضية في محكمة شمال عمان إلا إنهم قاموا بنقلي إلى قصر العدل بعد حجز هاتفي وإغلاقه لمنعي من الاتصال بأحد ... وقمت بالاتصال مجدداً مع طارق وأخبرته بأنني في قصر العدل, فقال لي أنه ذهب إلى شمال عمان ولا يوجد قضية بحقي, وعند وصول طارق وشقيقي مروان إلى قصر العدل والسؤال عن القضية مجدداً, قيل لهما أن القضية نقلت إلى شمال عمان. وعند عودتهما إلى شمال عمان, تبين لهما عدم صحة المعلومات التي حصلا عليها ولكن بعد فوات الأوان حيث دقت الساعة الثالثة وأوقف باب الكفالات وأغلقت المحكمة.

«وفي الساعة الرابعة, حضرت شاحنة الترحيل حيث تم وضعي مع (25) سجيناً في شاحنة بالكاد كنا قادرين على التنفس, وتم نقلنا إلى سجن الجويدة».

وأكد الزميل التميمي أنه رأى في سجن الجويدة «أصنافاً من الإذلال والمهانة رغم وجود ملفي بين أيديهم وعلمهم بأن القضية دين مدني بمبلغ (155) ديناراً, ومع ذلك تعامل معي أمن الجويدة وكأني مجرم أو جاسوس ... وقبيل دخولي الزنزانة تم تفتيشي عارياً, ثم ألقيت لي بدلة كحلية لا تليق بحيوان نافق (شديدة الاتساخ, مهترئة, رائحتها نتنة ومقاسها صغير). وتم نقلي إلى زنزانة فيها (45) من المحكومين بقضايا دعارة, ومخدرات وشروع بالقتل, ولا يوجد فيها سوى (30) سريراً... لأمضي ليلتي نائماً على الأرض غير قادر على التنفس بسبب الاكتظاظ وبسبب الجوع الشديد... وفي الساعة (12) من ظهر اليوم التالي حضر شقيقي إلى السجن بعد دفع النقود في المحكمة وحصل على أمر إفراج, إلا أن الأمن امتنع بحجة وجود زيارة وتم إبقائي إلى الساعة الرابعة عصراً».

لقد أكد الزميل التميمي بوضوح «أعتقد أن ما جرى معي مقصود, وليس صدفة أن يقدم الأمن معلومات غير صحيحة عن موقوف, وذلك بسبب تناولي في صحيفة الغد لموضوعين صحفيين في وقت سابق حول قضايا تشابه الأسماء في التنفيذ القضائي وثبت لاحقاً وجود قضية فساد خلف التشابه. كذلك موقفي وشهادتي على أحداث السلفية في الزرقاء والتي تعرضت بسببها للضرب من قبل الأمن والتهديد بوساطة رئيس تحرير سابق من جهة لا أعرفها». وأضاف التميمي مؤكداً في هذا السياق «ثبت أن المبلغ الذي قامت الشركة الأردنية البحرينية بمقاضاتي عليه مدفوع من جهتي قبل أربعة أعوام والخطأ من الشركة بعدم خصمه من حسابي, حيث سأقوم برفع دعوى للمطالبة بالضرر المادي والمعنوي الذي لحق بي رغم إبلاغي لهم مكرراً بأن المبلغ مدفوع بحوالة مالية».

وقد جرى الاتصال من جانب راصدي شبكة «سند» بالصحفي طارق النعيمات يوم الثلاثاء الموافق 25/9/2012 عند الساعة الثانية عشرة والنصف, وأكد في شهادته ما ذكره التميمي في شكواه بالنسبة لما حدث قبل نقل التميمي إلى سجن الجويدة, وتضارب المعلومات وعدم صحتها.

تشكل هذه الشكوى حالة غير مسبوقة, فهي تبدو لأول وهلة أو ظاهرياً أنها لا تنطوي على انتهاك للحريات الإعلامية لأن التميمي لم يستهدف بسبب عمله بل لدين عليه, مع التأكيد على أن حبس المدين لدين تعاقدي يشكل انتهاكاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية دون أن يشكل انتهاكاً للحريات الإعلامية.

ولكن يتضح من السياقات والملابسات المحيطة بالحالة أنه جراء استغلال القانون وتوظيفه للانتقام من التميمي لنشره مقالات تنتقد التنفيذ القضائي, وذلك من خلال المماطلة وتفويت الوقت وإعطاء معلومات غير دقيقة, وبالنتيجة خلق وضع يحول دون تمكن التميمي من تسوية الموضوع ليزج به في السجن ويعامل معاملة قاسية ولا إنسانية.

ففي هذه الشكوى, جرى الاستناد إلى ملابسات الحالة وظروفها ودقة رواية المشتكي وتسلسلها ومنطقيتها للقول بأنه استهدف بمناسبة عمله الصحفي رغم أن الانطباع الأولي لا يشي بذلك.

عرض لنماذج من الشكاوى وتحليلها:

ارتأت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» أن يتضمن تقريرها المتعلق بالأردن عرضاً لعدد من الشكاوى التي استقبلتها الشبكة, ولا يعني اختيار شكاوى معينة دون غيرها أنها أهم منها ولكن الشبكة وضعت جملة من المعايير والضوابط التي تحكم اختيارها لهذه الشكاوى أهمها: توافر المعلومات التي تجعل الشكوى قابلة للدراسة, والتحليل, وأهميتها في الكشف عن أبرز التحديات والصعوبات التي تعرقل متابعة الشكوى أو الوصول إلى استنتاجات بشأنها, واحتواؤها على مسألة ذات أهمية معينة في مجال رصد الانتهاكات الإعلامية وتوثيقها, والأهم أنها تنطوي على عناصر تعكس واقع الشكاوى التي استقبلتها الشبكة.

وفيما يأتي عرض لعدد من الشكاوى التي ارتأت الشبكة تضمينها في التقرير وتحليلها:

شكوى الصحفي جمال المحتسب ناشر موقع جراسا نيوز الإخبارية حول منعه من حضور مناقشة قانون المطبوعات في مجلس النواب

أوضح الإعلامي جمال المحتسب ناشر موقع جراسا نيوز الإخبارية في شكواه المؤرخة بتاريخ 11/9/2012 أنه بينما «كنا معتصمين بتاريخ 11/9/2012 أمام مجلس النواب الأردني, وقررنا بعدها كصحفيين أن نحضر جلسة مجلس النواب التي سيناقش المجلس فيها قانون المطبوعات والنشر على أساس أن الحضور حق دستوري لكل مواطن, وقررنا الحضور كمواطنين متضررين من هذا القانون وليس بصفتنا كصحفيين، ودخلنا قاعة الانتظار، إلا أنني سمعت المسؤول اتصل مع الأمانة وتم إبلاغه بإبقائنا أطول مدة ممكنة في الخارج حتى انتهاء المجلس من مناقشة القانون .. وقمت بإبلاغ الصحفيين بذلك وقلت لهم هناك توجيهات بمنع دخولنا, وحاولنا عنوة لكنهم أخبرونا بأن تصريح الدخول سيصل بعد دقائق. وقام عشرة من أفراد الأمن في المجلس (أمن المجلس الداخلي) بمنعنا من الدخول باصطفافهم أمام باب المدرج, ولم نستطع الدخول, إلا أن الزميل شاكر الجوهري تمكن من الدخول, وعندما انتظرنا ولم يأت الزميل بنتيجة انسحبنا».

وفي المقابلة التي أجراها الراصدون التابعون لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي مع الأمين العام لمجلس النواب السيد محمد الرديني وسؤاله عن هذه الحادثة, أوضح بأن «رئاسة المجلس لم تمنع أي شخص من دخول القبة وحضور الجلسة, ولم يكن هناك أية تعليمات تتعلق بهذا الشأن لا للصحفيين ولا للمواطنين, والدليل أن جميع الصحف والمواقع

الإلكترونية كانت موجودة من خلال مندوبيها في شرفات القبة ... أرجح أن ما حدث مع المعتصمين من الصحفيين أنهم, وبعد بدء الجلسة, بفترة طلبوا الدخول, وكونهم كانوا معتصمين فإن أمن المجلس قام بالتصرف من تلقاء نفسه بسبب الاكتظاظ الذي حدث في مبنى الاستعلامات, والإجراء الذي طلب هو إجراء صحيح 100% حيث أن الحضور لأي شخص يتطلب أن يقدم هويته إلى رجال الاستعلامات, وتسجيل أسمه, وإصدار تصريح له وتفتيشه. وهي إجراءات معتادة يتم إتباعها سواء لحضور الجلسات أم لدخول المكاتب. .. لكنني لم أعلم بأمر التصريح الجماعي ولم يبلغني أحد بوجود أية جهة أو شخص بالخارج بانتظار الدخول لأن الأمر أساساً غير منوط بي مباشرة بل بموظفي أمن المجلس والاستقبال في الاستعلامات ... فيجب تسجيل الاسم لغايات أمنية وحفاظاً على النظام.. أنا شخصياً كنت داخل القبة ومشغولاً بجلسة المناقشات ولم أعلم بوجود إشكالات في الخارج.

يثير تحليل هذه الشكوى أمرين اثنين: أولهما أن المشتكي أكد على أن الصحفيين المعتصمين قرروا الدخول لاحقاً وبصفتهم مواطنين, ولا يمكن القول بأن اعتصامهم ومطالبتهم بالدخول لا صلة لهما بعملهم الصحفي, فالقانون الذي يعترضون عليه قانون ينظم عملهم الصحفي ويمسهم أكثر من أي قانون آخر. ثانيهما أن ما اتخذ من إجراءات من قبل أمن المجلس لم يخرج عن المألوف, فثمة تدابير أمنية وإجرائية ينبغي استكمالها قبل الدخول إلى المجلس, ولأن الصحفيين المعتصمين قرروا الدخول بشكل فجائي وغير مخطط له مسبقاً, ما أدى إلى استغراق وقت طويل قد يمنعهم من اللحاق بجلسة المناقشة. علاوة على أنه سمح للصحفيين من غير المعتصمين, والذين كانوا قد حضروا بغية تغطية المجلس. لذا يمكن القول بأنه ليس يسيراً إثبات وجود انتهاك في هذه الحالة, وبالذات في ظل سياقاتها وظروفها.

وما يثبت ذلك أن الصحفي شاكر الجوهري ناشر ورئيس تحرير موقع المستقبل العربي, أوضح في شكواه المؤرخة بتاريخ 11/9/2012 بشأن الحادثة نفسها أن «فجأة قررنا الدخول إلى الجلسة بشكل مفاجئ, ودخلنا إلى مبنى الاستعلامات حيث طلبوا منا قائمة بالأسماء الثلاثية لجميع الحاضرين وعددنا أربعون شخصاً, وذلك ليقوموا باستخراج تصريح مشترك جماعي لتسهيل دخولنا, وطلبوا منا الانتظار ولم يطل ذلك, إلا أن الصحفيين بدأوا بالصراخ وإطلاق هتافات تطالب بإسقاط الحكومة, وإسقاط مجلس النواب واستقالة الوزير سميح المعايطة ... فجاء أحد الموظفين وطلب أن يدخل شخص واحد إلى الداخل للتعجيل بالطلب, ودخلت أنا وأمين سر مجلس نقابة الصحفيين... وقمنا بكتابة رسالة خطية تتضمن الطلب بالحضور إلا أن أمين المجلس لم يكن يملك التوقيع على الطلب وهو تحت القبة والجلسة مفتوحة... وفي هذه الأثناء بدأت هتافات الصحفيين ضد المجلس والحكومة مطالبة بإسقاطهما ولم يعد الصحفيون راغبين بالانتظار ... وتكلمت مع أكثر من نائب بالداخل أكدوا أنهم يرغبون بحضور الصحفيين ولكنهم خائفون من حدوث فوضى بالشرفات، وخرج الصحفيون دون أن يأتي أي رد من أمانة المجلس. ولكن في واقع الأمر هم لم يمنعونا وإنما الصحفيون خرجوا ورفضوا الانتظار ... وإن ما قامت به أمانة المجلس لا يخرج عن أنظمتهم فكل من يرغب بالحضور يجب أن يحصل على تصريح دخول».

واضح تماماً أن ما جاء في الشكوى يصعب التثبت من أنه مقصود أو يقصد به منع الصحفيين من التغطية, خاصة وأن ما جرى يندرج ضمن الإجراءات المألوفة

وليس سهلاً إثبات قيام موظفي المجلس باستغلال هذه الإجراءات المعتادة لعرقلة دخول الصحفيين إلى الجلسة.

شكوى الصحفي أحمد الحياري ناشر موقع وطن نيوز بتعرضه لتهديد عبر الهاتف من جانب وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

أشار الإعلامي أحمد الحياري ناشر موقع وطن نيوز في شكواه المؤرخة بتاريخ 28/2/2012 أن موقع وطن نيوز «نشر بتاريخ 4/2/2012 خبراً منقولاً من جريدة العرب اليوم مع الإشارة لهذا المصدر, وتلقيت في اليوم الثاني الموافق 5/2/2012 اتصالاً من الرقم (0777606001) الساعة (11) ليلاً, وقد عرف المتصل بنفسه أنه وزير الأوقاف عبد السلام العبادي وقال لي:»إن الخبر المنشور على موقعكم خطأ», فأجبته بأن هذا الخبر منقول من جريدة العرب اليوم وسأنزل تصحيحاً على الموقع في حال نشرته العرب اليوم, فأجاب: «أريد أن أرسل لك التصحيح ونزل الخبر على الرئيسي وأزل الخبر السابق وتعليقاته, والله لأشتكي عليك كمان». وبالرغم من أنني لم أجادله وكنت لبقاً معه إلا أنني قلت له بعد هذه الجملة: «ما بصير تحكي هيك روح أحكي مع العرب اليوم, أنا فقط نقلت الخبر», فرد قائلاً: «والله لأفضحك وأفضح أخوك تبع الأيتام» وأغلق الخط بوجهي.

واستطرد الحياري مضيفاً أنه «في اليوم التالي 6/2/2012, اتصلت بالديوان الملكي مع علاء الزيود (أعتقد أنه نائب أمجد العضايلة), فقال لي: «إن هذه ثاني شكوى تأتي على الوزير نفسه من صحفي خلال أسبوع. كما اتصلت مع وزير الإعلام راكان المجالي واشتكيت عليه, فطلب مني أن لا اشتكي عليه بشكل رسمي وهو سيرى الموضوع, واتصلت مع محمد نور الشريدة أمين عام رئاسة الوزراء وأخبرته بالموضوع, وكما علمت من أخي أن العبادي اتصل مع أخي الآخر, وهو نائب في البرلمان خالد الحياري وقال له أنا غلطت مع أخوك. لا أعتقد أنه فعل مع جريدة العرب اليوم كما فعل معي».

بالرغم من أن ما بدر عن وزير الأوقاف قد يوصف بأنه غير مقنع أو غير لائق مع الصحفي الحياري, إلا أن فعله لا يشكل انتهاكاً بموجب القانونين الأردني والدولي, فهذا الفعل لا يشكل تعدياً أو قدحاً أو ذماً بحسب قانون العقوبات الأردني. ويصعب القول كذلك بأن مجرد الاتصال والتهديد بالشكوى عن خبر صحفي, يشكل انتهاكاً للمادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية, خاصة وأن الوزير لم يبدر عنه أكثر مما قاله على الهاتف ولا يعد ذلك تهديداً بالمعنى القانوني والحقوقي.

ولهذا السبب كان القرار بشأن هذه الشكوى هو الحفظ لعدم وجود انتهاك فعلي لحقوق المشتكي وحرياته. وذلك بالرغم من أن الشبكة تعتقد أنه كان ينبغي على الوزير أن يتعامل بأريحية ولياقة وهدوء مع الحياري أو أن يكتفي بحق الرد، وبأنه لا ضرورة للاتصال والاعتراض بهذه الطريقة المتشنجة.

شكوى الصحفي محمد عضيبات من المدينة نيوز بتكسير كاميرته وإعاقة عمله

جاء في شكوى الصحفي محمد عضيبات من موقع المدينة نيوز, والمؤرخة بتاريخ 17/9/2012, أنه» أثناء قيامي بتاريخ 8/6/2012 بتغطية اعتصام للمعارضة في محافظة جرش, حصل احتكاك بين المعتصمين من المعارضة وبين مجموعة من الموالاة, ثم تطور الأمر إلى عراك بالأيدي, ما أدى إلى تدخل الدرك. وأثناء محاولتي الهروب من المكان (ساحة بلدية جرش الكبرى), وكنت قد قمت بحمل الكاميرا التي كنت أضعها على المنصب الثلاثي للتصوير على ظهري, وركضي بسرعة أسوة بغيري من الموجودين في

الساحة, شعرت بشخص يضربني من الخلف وقام بخطف الكاميرا من المنصب ورميها أرضاً, ما أدى إلى تكسيرها. ولم أتمكن من معرفة المتسبب ولم أر أي شخص محدد لأن الجميع كان يحاول الهروب من الدرك, ولم أتقدم بشكوى أمنية. ولم أتمكن من تصوير ما حصل بسبب تدافع المعتصمين وهروبهم عند حضور الدرك, وأنا نفسي قمت بالشيء نفسه. ولا يوجد شهود على الواقعة ولم يكن هناك زملاء معه».

بالرغم من أن شكوى عضيبات تتسم بأن فيها نوعاً من التسلسل والتوافق, إلا أن الظروف المحيطة بالحالة من قبيل تعذر التعرف على المعتدي, والأهم أن كون الاعتداء مقصوداً لذاته أو أنه عرضي وبسبب التدافع, ولعدم وجود أدلة تشير إلى ذلك أو تدل عليه دفعت إلى حفظ الشكوى. علاوة على أن المشتكي نفسه قصر في تقديم شكوى أو حتى توثيقها بتاريخ وقوعها, ما أدى بالنتيجة إلى استحالة تقديم إجابات على المسائل المذكورة.

شكوى الصحفي إبراهيم أبوزينة من جريدة الدستور بشأن تحطيم زجاج سيارته

أوضح الصحفي إبراهيم أبو زينة مراسل جريدة الدستور في محافظة الزرقاء في شكواه المؤرخة بتاريخ 12/6/2012 أنه «للمرة الثانية, أقدم مجهولون على تحطيم زجاج سيارتي الخلفي وهي داخل الكراج العائد لي, وذلك يوم 5/6/2012, ولم يتم سرقة أي شيء من السيارة, مما جعلني أشك في أن الحادثة مقصودة من أجل الانتقام لا أكثر. وقمت على أثر ذلك بتقديم شكوى لدى شرطة الزرقاء, وقمت بإبلاغ المحافظ ومدير الشرطة حيث قامت الشرطة بأخذ البصمات عن السيارة لتسجيل الحادثة. كما سجلت الشكوى ضد مجهول». وأضاف أبوزينة «بأنني قمت بكشف قضية القبض على عصابة تتاجر بالنفايات الطبية في مستشفى الزرقاء الحكومي».

وبعد مراجعة ودراسة الشكوى, تبين أن هناك معلومات ينبغي استكمالها, ما دفع الراصدين في الشبكة إلى الرجوع ثانية على المشتكي للحصول عليها. وقد أضاف أبو زينة في هذا الصدد أن كراج منزله الذي كانت فيه السيارة هو الكراج الداخلي لبيته, والكراج يوجد أمام حديقة المنزل ولكن بإمكان أي شخص الدخول إلى الكراج في الليل وهو لا يعرف زمن أو وقت ارتكاب الفعل لأنه عندما استيقظ في الصباح وذهب إلى سيارته وجد زجاجها مكسوراً صباح يوم 5/6/2012.

إن المعلومات المتاحة في هذه الشكوى بعد استكمال إجراءات الرصد الممكنة بشأنها دلت على استحالة معرفة المتورطين بالاعتداء, وأسبابه والصلة بينه وبين العمل الصحفي للمشتكى. فربما كان سبب الاعتداء شخصياً, أو جنائياً, أو مقصوداً لأن المشتكي صحفي. وليس هناك ما يسمح مطلقاً بالقطع بسبب الاعتداء وصلته بأي نشاط صحفي قام به أبو زينة. ولهذا السبب بالذات جرى حفظ الشكوى.

شكوى الصحفية نور عزالدين اشتيه مدونة الفيديو وطالبة الصحافة بتعرضها لتهديد ومضايقات بسبب نشر فيديو على اليوتيوب

في شكواها التي تقدمت بها إلى شبكة «سند», أشارت مدونة الفيديو والطالبة بكلية الصحافة/ جامعة اليرموك نور الدين اشتيه إلى «إنني مدونة فيديو, وقمت بتصوير (3) حلقات من برنامج اسمه (كلمة واحدة) تحت العناوين الآتية: 1) السنافر الخناشر, 2) اللبس في الجامعة,3) الإضراب العام في جامعة اليرموك. وأنها «بتاريخ 17/11/2012» «بعد بث الحلقة الثالثة التي تتحدث عن الإضراب العام

في جامعة اليرموك بتاريخ 15/11/2012 عن طريق شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك واليوتيوب, تلقيت تهديدات وإساءات من خلال التعليقات على الفيديو. كما تم إبلاغ أحد أقاربي بالجامعة أنه سيتم التعرض لي إذا لم يتم مسح الفيديو ... وتلقى أهلي اتصالاً هاتفياً من شخصية تتصل معنا بقرابة, وهو مسؤول طلب مني حذف الفيديو وأنه قد يتسبب بمشاكل لي في الجامعة».

وقد أوضحت الراصدة التي قامت بتنظيم الشكوى بعد أن قامت بجمع المعلومات الخاصة بها, أنه جرى حذف الفيديو في نفس اليوم الذي تلقت فيه الشبكة الشكوى, ولهذا السبب لم تتمكن الراصدة وغيرها من الراصدين من مشاهدته, بالإضافة إلى التعليقات التي أدرجت معه, وربما كان سبب الحذف هو الضغوط التي تعرضت لها المدونة من قبل إدارة الجامعة لأنها كانت تدعو بالفيديو, وحسب ما أكدته المشتكية أثناء مقابلتها من جانب الراصدة, أنها كانت تدعو طلاب الجامعة إلى العصيان والاعتصام احتجاجاً على رفع الأسعار.

كما أكدت الراصدة أثناء مقابلتها من قبل الراصدة أنها لم تتلق أي اتصالات على هاتفها أو هاتف منزلها بما يفيد التهديد الصريح, وإن ما تلقته والدتها هو اتصال من أحد أقاربها الذي كان له منصب سياسي, وطلب من والدتها إقناع ابنتها بحذف الفيلم وإلغاء فكرة الاعتصام لأنها سوف تتسبب بمشكلة لها من قبل إدارة الجامعة. وقالت في هذا السبب: «إن النظام الداخلي لجامعة اليرموك يفيد في أحد مواده بأنه لا يحق لأي طالب الدعوة لتوقيف الدوام أو العصيان لأي سبب. وهذا ما دعا قريبنا إلى الاتصال وتحذيري من مغبة الاستمرار».

تثير هذه الشكوى بالنسبة إلى عملية رصد الانتهاكات وتوثيقها من جانب الشبكة مسألة رصد الانتهاكات التي تطال المدونين وليس الإعلاميين المهنيين أو الحرفيين, فالشبكة ما زالت إلى الآن لا ترصد سوى الانتهاكات التي تطال الإعلاميين الذين يمتهنون الإعلام ويلتزمون بضوابط العمل الإعلامي مهنياً, أما المدونون, فإن ما يقع عليهم من انتهاكات ليس محل رصد وتوثيق من جانب الشبكة دون أن يعني ذلك أنها ليست انتهاكات لحرية الرأي والتعبير والنشر, ومع علم الشبكة بأن بعض المنظمات العالمية العاملة في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات التي تقع على الإعلام، أضحت تشمل في عملية الرصد التي تقوم بها الانتهاكات التي تقع على المدونين على أساس أنها باتت تتبنى مفهوماً واسعاً للصحفي هو أنه كل من يزود المجتمع بمعلومة. ولكن الشبكة تراه مفهوماً واسعاً قد لا يصح لها أن تأخذ به في ظل الظروف والإمكانات المتاحة لها.

كما أن الشكوى المذكورة لا تتضمن في الواقع تهديداً أو اعتداء على حرية الإعلام, فلم يتعرض أحد للمشتكية وكل ما حصل هو أن قريباً لها اتصل بوالدتها ينصحها برفع الفيديو, فلهذا السبب, ولكون المشتكية ليست إعلامية ولا صحفية جرى اتخاذ قرار بحفظ الاستمارة وعدم السير بإجراءات متابعتها.

شكوى الصحفي إسلام صوالحة من جراسا نيوز بتعرضه لاعتداء الكتروني

في شكواه التي تقدم بها بتاريخ 6/10/2012 إلى شبكة «سند», أشار الصحفي إسلام صوالحة من جراسا نيوز إلى أنه تعرض بتاريخ 5/10/2012 «إلى اعتداء عبر صفحات مشبوهة على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك, حيث قام القائمون على تلك الصفحات بتركيب صورة قديمة لي أثناء مشاركتي في إحدى

الفعاليات في وسط البلد مرفقة بعبارات مسيئة، ادعى مفبركوها بأنها التقطت لي بتاريخ 5/2/2012 خلال فعالية الإخوان المسلمين في ساحة الجامع الحسيني، وسمحت إدارة تلك الصفحات التي تحمل إحداها اسم المخابرات الأردنية، بالتعليق على الصورة بعبارات جارحة بحقي وبحق عائلتي وأفراد أسرتي».

صوالحة استند في شكواه على مطالبات قانونية محددة، فجاء في شكواه «فإنني أرغب في توثيق الاعتداء والتقدم بطلب لمقاضاة القائمين على تلك الصفحات ... وفق قانون جرائم أنظمة المعلومات الذي جاء في المادة (12/أ) منه «كل من قام بالاعتداء على المبادئ والأخلاق العامة والقيم الدينية أو حرمة الحياة الخاصة عن طريق استخدام شبكة المعلومات أو أي نظام معلوماتي يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة أو بغرامة لا تقل عن (1000) ألف دينار ولا تزيد عن (5000) خمسة آلاف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين». كما أطلب الاستفسار من دائرة المخابرات الأردنية عبركم، إذا أمكن، عن علاقة الدائرة ببعض الصفحات التي تحمل اسمها والتي قامت بالإساءة لي».

رغم أن هذه الشكوى تنطوي على انتهاك، فقد ارتأت الشبكة أن تعرضها ضمن الشكاوى لمعالجة بعض الجوانب التي تخص الشكاوى، وضمن الانتهاكات لتحليل طبيعتها وأسبابها.

ففيما يخص الجوانب المهمة المتعلقة بتحليلها من حيث أنها شكوى، فإنها تثير مسألة الالتباس بين صفة الصحفي وصفة الناشط السياسي. وواضح من هذه الشكوى أن صفة الصحفي هي الدافع الأساسي للاعتداء الذي لحق بالمشتكي، فالهجوم الإلكتروني والإساءة لصوالحة ترتبط بشكل وثيق ولا لبس فيه بعمله الصحفي، فما نشر عنه، وما كتب بشأنه والإساءة التي نالته سببها نشاطه الصحفي في موقع جراسا نيوز الإخباري، وباعثها التشكيك بشخصه، وبمهنيته وبمصداقيته.

يضاف إلى ما سبق أن وجود إسلام صوالحة في الاعتصام أو المظاهرة ارتبط بالصفتين معاً الصحفي والناشط السياسي، أي أنه كان موجوداً في الاعتصام على أساس تغطية الحدث والمشاركة فيه. وفي حالة كهذه، يتوجب التعامل مع الشكوى انطلاقاً من صفة الصحفي بالرغم من أن الأصول المهنية تستدعي أن لا يجمع الإعلامي أو الصحفي بين صفته الحراكية أو السياسية. ولكن لأغراض الرصد والتوثيق ولضمان أكبر قدر من الحماية للإعلاميين، ارتأت الشبكة أن تفسر الحالات المماثلة لحالة صوالحة بشكل ضيق لا بشكل واسع لأن الغاية المرتبطة بمسائل رصد وتوثيق انتهاكات الحقوق والحريات هي الحماية، ولهذا السبب لم يتم حفظ هذه الشكوى وجرى التعامل معها كحالة تتضمن انتهاكاً وسيتم عرض ما انطوت عليه من انتهاكات ضمن واقع الانتهاكات في الأردن.

على أي حال، فإن الدرس المستفاد من هذه هو أنه لأغراض الرصد والتوثيق يتم التعامل مع الشكاوى التي يجمع فيها الصحفي بين عمله الصحفي ونشاطه السياسي على أنها شكاوى ذات طابع صحفي ما لم يكن الصحفي قد أثار بسلوكه الحالة المسببة للاعتداء عليه.

شكوى الصحفي إبراهيم القيسي من جريدة الدستور بشأن عبث في مقال له من قبل «الرقيب» جعله عرضة للتهديد

في شكواه التي استقبلتها شبكة «سند»، ذكر الصحفي إبراهيم القيسي من جريدة الدستور الآتي: «كتبت

مقالة لنشرها يوم 6/4/2012 في زاويتي اليومية الموجودة على الصفحة الأخيرة في ملحق دروب من جريدة الدستور, وهي مقالة متعلقة باحتجاجات موظفي أمانة عمان. وقدمت معلومات عن مرتشين يعملون في مجال الإعلام, تلقوا رشاوى من أجل الفاسدين في أمانة عمان. فقام المحرر, وتحت هاجس الرقابة الذاتية أو بتوجيه من جهات, بشطب بعض المعلومات وإضافة عبارات من عنده على مقالتي, مما أدى إلى إساءة للموظفين المحتجين, الأمر الذي جعلهم يطلقون التهديدات لشخصي وينفذون اعتصاماً ضدي أمام مبنى الجريدة. علماً بأن الجريدة ومسؤوليها لم يعتذروا عن الخطأ ولم يبلغوني بأي إجراء أو يسألوني, وذلك حماية للمحرر الذي ارتكب الخطأ».

تثير هذه الشكوى عدداً من المسائل التي تستحق التركيز عليها والتوقف عندها من وجهة نظر شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي, فهي تتعلق بما يسمى الرقابة المسبقة والتدخلات في المواد الإعلامية التي ستنشر. والعامل الفاصل للقول بوجود انتهاك في هذه الحالات هو معيار المهنية, فالتدخل المهني الذي يهدف إلى التأكيد على المصداقية والحفاظ على أصول وأخلاقيات العمل الإعلامي والصحفي لا يعد انتهاكاً. وفي الواقع, يقضي غياب المدونات المهنية داخل المؤسسات الصحفية إلى صعوبة البت بمثل هذه الشكاوى. فربما كان الدافع وراء التغيير في المادة المنشورة هو جعلها أكثر مهنية ولدفع المسؤولية عن المؤسسة التي تصدر الجريدة. وربما كان باعثه تدخلات غير مهنية. ففي ظل الغياب الكامل للمدونات المهنية, قد يصعب إعطاء رأي في هذا النوع من الشكاوى. وترى الشبكة كذلك أن إثبات الرقابة المسبقة غير المهنية, للسبب المذكور أعلاه, هي أمر عسير وليس متاحاً بسهولة, الأمر الذي حدا إلى حفظ الشكوى وعدم السير بإجراءات متابعتها.

شكوى الدكتور زكريا الشيخ رئيس مجلس إدارة قناة الحقيقة الدولية من قيام جماعة الإخوان المسلمين بطرد مندوب القناة من المسيرة التي نظمتها بتاريخ 5/9/2012

في الشكوى المؤرخة بتاريخ 8/10/2012 من الإعلامي الدكتور زكريا الشيخ رئيس مجلس إدارة قناة الحقيقة الدولية, بتاريخ 5/9/2012 «لم أكن موجوداً ضمن فريق القناة الذي كان يغطي مسيرة الإخوان المسلمين وإنما كنت برفقة رئيس التحرير الأستاذ مروان شحادة والأستاذ عدنان بدارين وآخرين في المكتب, وكنا نتابع ما يقوم به فريق العمل في تغطية فعاليات المسيرة ... وقد وزعت فريق عمل الحقيقة الدولية إلى فرق عمل لتغطي المسيرة في الأماكن المختلفة التي تتوزع فيها بما في ذلك منطقة الجامع الحسيني. وبعد أن تم تركيب مايكروفون الحقيقة الدولية على المنصة, قام المنظمون بإزالة المايكروفون والدوس عليه بعد أن ردد المتظاهرون «شيل, شيل الحقيرة» وقام بادي الرفايعة وهو من منظمي المسيرة, بأخذ شعار الحقيقة الدولية ووضعه في الجيبة بحسب الصور التي تم التقاطها, وصفق له المتظاهرون. وفي هذه الأثناء نزل المصور محمد جبريل من القناة من مكان اجتمع فيه الصحفيون والمصورون لأخذ المايكروفون فلم يتمكن من ذلك».

وأضاف الشيخ أنه تلقى اتصالاً بالتهديد منذ بداية المسيرة لأن الحقيقة الدولية كتبت خبراً مفاده أن المسيرة بدأت بحوالي (4) آلاف متظاهر, الأمر الذي لم يعجب المنظمين, وأن شباب حركة الإخوان المسلمين بدأوا بمهاجمة الحقيقة الدولية على مواقع التواصل الاجتماعي لقيامها ببث هذا الخبر. ونوه الشيخ إلى أن سالم الفلاحات قال للمنظمين: «عيب عليكم رجعوا لهم المايكروفون».

وبعد أن تلقى راصدو الشبكة هذه الشكوى, قاموا بإجراء المقابلات مع الشهود, حيث ذكر الإعلامي مروان شحادة رئيس التحرير في قناة الحقيقة الدولية أن: «فريق عمل الحقيقة الدولية كان يرتدي سترات مكتوب عليها الحقيقة الدولية. إضافة إلى ارتداء باجات تدل على هويتهم. وأنه أثناء تركيب الكاميرات, جاء أحد منظمي المسيرة إلى المصور محمد الشيخ وقال له: من أنت؟ومن أية جهة؟ فإن من حقنا اختيار الجهات التي تغطي أنشطتنا. فأجاب المصور: «مش شغلك ومين حضرتك عشان تمنعني. كما طلب أحد الأشخاص من الصحفي في القناة نايف المعاني أن يخلع سترته المكتوب عليها الحقيقة الدولية لأنها لا تشرفه ولا تشرف أي أردني».

أما المصور محمد الشيخ, فقال أنه «كنت يوم الجمعة عند مكان مرتفع اختاره المصورون لتثبيت كاميراتهم, وأن أحد الأشخاص من منظمي المسيرة قال له: أنت تمثل أية جهة, رغم أنه شاهدني مرتدياً لباج الحقيقة الدولية. وعاد وسألني مرة أخرى: من أية قناة أنت؟ وعند وقوفي على مكان التصوير, سمعت هتافات على قناة «يا حقيرة, يا حقيرة, هاي قناة المخابرات, هاي قناة الفتنة».

ونزلت من مكاني المرتفع لأخذ المايك واللوجو لأنهما عهدة علي, وعند ذهابي للستيج, وجدته محاطاً بالمنظمين الذين رفضوا إعطائي المايك, وضربني أحد المنظمين على صدري وقال لي: «إذهب بعيداً», فهربت عند الشرطة وسمعت أحد الأشخاص يقول: «شوف لك قناة محترمة إشتغل فيها بدل هذه القناة الحقيرة».

أما الصحفي نايف المعاني فأكد أن «أحد المنظمين قال لي أنت كاذب, وقناتك كاذبة, كيف تثبت أن عدد المتظاهرين (4) آلاف», وأضاف المنظم «إن شاء الله ستكونون من الفلول, فأجبته بسطار النظام على رأسك ولحيتك».

كما التقى راصدو الشبكة الإعلامية رنا زعرور للتحقق من وقائع الشكوى بصفتها كانت حاضرة, فأوضحت أنها كانت موجودة أثناء المسيرة, وسمعت هتافات ضد قناة الحقيقة الدولية مفادها «يا حقيرة, يا حقيرة», ولأنها كانت بعيدة عن الستيج لم تر الدوس على المايك أو أي شيء آخر.

فيما أكد الناشط هشام الحيصة أنه شاهد أحد المنظمين يزيل (مايك) قناة الحقيقة الدولية عن الستيج بناءً على هتافات الجمهور للمطالبة بإبعاد القناة ولكنه لم يشاهد واقعة الدوس على المايك. وهذا ما أكدته الصحفية منار الزعبي للراصدين عند سؤالهم عن الحادثة.

يتضح من تحليل هذه الشكوى وسياقاتها أن الجهة التي طالبت باستبعاد القناة ومنعها من تغطية فعاليات المسيرة هي المعتصمون والمتظاهرون أنفسهم وبشكل جماعي لاعتقادهم واتهامهم لها بأنها قناة مخابراتية وتتبنى المواقف الرسمية, أي أن الجهة المطالبة بمنع القناة من التغطية ليست محددة أو معينة بالذات لأنها تتمثل بعموم جمهور المتظاهرين أو المعتصمين. علاوة على أن ما تلفظ به الجمهور بحق القناة يعبر عن موقف ورأي عموم الجمهور بالقناة رغم ما تنطوي عليه الألفاظ المستخدمة من إساءات بحقها. كما أن هذه الهتافات المناوئة للقناة لم تكن بتحريض من المنظمين.

أما فيما يخص قيام المنظمين بإزالة مايكروفون القناة من المنصة, فقد جاء استجابة منهم لمطالبة الجمهور

وعموم المعتصمين ولم يكن نسبة هذا السلوك إلى جماعة الإخوان المسلمين لأن أحد قيادات الجماعة وهو الشيخ سالم الفلاحات طالب المنظمين بإعادة المايك للقناة, علاوة على أن المنظمين لم يخرجوا فريق القناة من مكان المسيرة.

على أية حال, تنطوي هذه الشكوى على انتهاك فردي بحق صحفيي القناة صدر عن بعض المنظمين, ولكن عملية جمع المعلومات لم تفض إلى معرفة الفاعلين ولم يتمكن أي من الذين قابلهم الراصدون من تحديد هويتهم أو أي أوصاف دالة عليهم. أما فيما يتعلق بهتافات جمهور المعتصمين ضد القناة, فرغم أنها مسيئة للقناة ولكن يصعب نسبة هذه الإساءة إلى جهة معينة أو محددة بالذات. وقد أدت هذه المعطيات إلى حفظ الشكوى لاستحالة التوصل إلى المعتدين ولأن شطراً من الإساءة لم يصدر من جهة قابلة للتعيين.

شكوى الصحفي طارق منصور الحايك بتعرضه يوم 11/11/2012 إلى تهديد بالقتل ولذم وقدح أثناء مشاركته باعتصام

جاء في شكوى الصحفي طارق الحايك أنه: «أثناء قيامي بتنفيذ اعتصام أمام رئاسة الوزراء صبيحة يوم الأحد الموافق 11/11/2012, تعرضت للتهديد بالقتل والذم والقدح من قبل أحد الأشخاص الذي كان يقود سيارة تحمل لوحة رقم 11/73703, حيث توقفت السيارة بجانبي وقام السائق بشتمي بكلام بذيء, وأشهر مسدساً في وجهي وطلب مني مغادرة المكان. فقمت بالذهاب إلى دورية النجدة وسألتهم عن أقرب مركز أمني لتقديم بلاغ بحقه, فأبلغوني بالتوجه إلى مركز أمن زهران وقاموا على الفور بإجراء اتصال هاتفي, حضر بعده أحد الأشخاص الذي ادعى أنه مندوب رئاسة الوزراء وأخذ تفاصيل الواقعة مع بياناتي الشخصية. وعندما توجهت إلى المركز الأمني, وجدت هذا الشخص قد سبقني إليه وأدخلني هو بنفسه إلى رئيس المركز الأمني ليرفض الأخير قبول شكوى مني وطالبني بضرورة الذهاب إلى جهات قضائية لإحضار إذن بالتحقيق بالشكوى, الأمر الذي فهمت منه أنه محاولة لعرقلة تقديم شكوى».

يستخلص من هذه الشكوى أن الصحفي طارق الحايك لم يكن يمارس أي نشاط إعلامي, ولم يكن يقوم بتغطية فعاليات الاعتصام. كما أنه لم يجمع بين صفتي الصحفي والناشط السياسي أسوة بالصحفي إسلام صوالحة كما ورد سابقاً, ولكنه كان مشاركاً في الاعتصام بصفته ناشطاً سياسياً فحسب. ولهذا السبب جرى حفظ الشكوى. ولا يعني حفظها أنها لا تتضمن انتهاكات لحقوق الحايك الإنسانية, ولكنها حفظت من جانب برنامج «سند» لأن صفة الصحفي عند وقوع الفعل لم تكن متوافرة بحق الحايك.

شكوى الصحفي خالد فخيدة من موقع أحكيلك بشأن سرقة مكاتب الموقع وأجهزة البث

أوضح الصحفي خالد فخيدة ناشر الموقع أن مكاتب موقع أحكيلك الإلكتروني «تعرضت يوم الأحد الموافق 4/11/2012 إلى السرقة من قبل مجهولين. وتفاصيل القضية أنه في تمام الساعة الخامسة من فجر يوم الأحد, دخل مجهول إلى مكتب أحكيلك وسرق أجهزة لاب توب بما فيها من أجهزة البث الرئيسية. وتقدر قيمة المسروقات بنحو (5) آلاف دينار, ومع أن اللص دخل إلى مكتب وزير العدل الأسبق سليم الزعبي, وكذلك مكتب دكاك للسياحة والسفر المجاورين لمكتب «أحكيلك», إلا أنه لم يسرق سوى دفتر شيكات من مكتب الزعبي...والغريب أن اللص لم يسرق سوى أجهزة الكمبيوتر وأجهزة البث الخاصة بفضائية أحكيلك الإلكترونية التي كانت سترى النور مطلع العام المقبل مع أن المكتب فيه

أجهـزة كهربائية. وقد حضر رجـال البحث الجنائي وأجروا اللازم ولا زال البحث جارياً عن الفاعل».

مما لاشـك فيـه أن السرقـة التي تعـرض لها مكتب «أحكيلـك» وفقـاً لملابسـاتها الموضحة في الشـكوى، هي جنائية محضة وليس لها أي دوافع تتعلق بالعمل بالإعلام أو بانتهاك الحريات الإعلامية. فالسـارق دخـل أكـثر مـن مكتـب مجـاور لموقـع «أحكيلك»، كمـا أنه سرق دفتر شـيكات من أحد هـذه المكاتب، ولـو كان السـارق يسـتهدف «أحكيلك» كمؤسسـة إعلاميـة لما دخل مكاتب أخـرى. فضلاً عن أن سرقة دفتر شـيكات تؤكد على أن السارق أغراضه جنائية من دخول سـائر المكاتب. ولهذا السبب جرى حفظ الشكوى وعدم الاستمرار بمتابعتها.

واقع الانتهاكات الماسـة بالحريات الإعلامية وبحقوق الإعلاميين في عام 2012:

تمكـن برنامـج «عـين» لرصـد وتوثيـق الانتهاكات الواقعـة عـلى الحريـات الإعلاميـة التابـع لشـبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سـند» مـن التحقق من وقوع عدد مـن الانتهاكات المتنوعة الماسـة بحقوق الإعلاميين وبالحريات الإعلامية في الأردن في العام 2012. وقد توافرت للشبكة معلومات بشـأن هـذه الانتهـاكات من خـلال الحـالات التي قامـت الشـبكة برصدها سـواء من خلال الشـكاوى أو البلاغـات أم الرصـد الذاتي. وقـد خضعت هذه الحالات كلها لآلية النظر، وتقصي الحقائق والمراجعة العلميـة والحقوقيـة. ومـن بـين (96) حالـة تلقاهـا البرنامـج في عام 2012، تبين له أن (61) منها تنطوي على انتهـاك أو أكثر يتعلق بالحريـات الإعلامية أو بحقـوق الإعلاميـين. وفيمـا يأتي جـدول يبين عدد الحالات التـي تلقاها البرنامج والشـكل الذي تلقى فيه البرنامج هذه الحالات وعدد الانتهاكات المقابل لكل شـكل من هذه الأشكال، علماً بان هناك العديد من الحـالات التي وجـد البرنامج أنهـا تنطوي على أكثر من انتهاك لأحد الحقوق الإنسانية أو للحريات الإعلامية المعترف بها:

شكل الحالة	العدد الكلي	عدد الانتهاكات	%
شكوى	89	56	83%
بلاغ	5	3	10.5%
رصد ذاتي	2	2	6.5%
المجموع	**96**	**61[5]**	**100%**

(5) 61 انتهـاكا وقـع عـلى 9 حقـوق معتـدى عليهـا مـن حقـوق الصحفيـين الانسـانية، وهـي مـن اصـل 96 حالـة وثقهـا برنامـج «عـين» توزعـت بـين شـكوى وبـلاغ ورصـد

أما فيما يتعلق بمصادر هذه الانتهاكات، فقد ساوت شـبكة المدافعين عن حرية الإعـلام في العالم العربي «سند» بين الانتهاكات الصادرة عن القطاعين العام والخاص، وذلك لأن الاتفاقيات الدولية التي تشكل المرجـع الأول في مجـال حماية الحريـات الإعلامية وحقوق الإعلاميين؛ تلزم الدول الأطراف بأن تضمن احترام الحقـوق والحريات الواردة فيها وحمايتها في المجالين العام والخاص على حد سواء.

لقـد توزعـت الانتهـاكات التـي طالـت الحريـات الإعلامية وحقوق الإعلاميـين في الأردن في العام 2012 عـلى أكثر من حـق من الحقـوق التي ترصدها شـبكة المدافعين عـن حرية الإعلام في العالـم العربي، خاصة وأن انتهاكات حقوق الإنسـان بما فيها حرية الإعلام تتسـم بطبعها وبحكـم الترابـط بينها بكونهـا متعددة الجوانب. وقد شملت الانتهاكات التي تحقق برنامج «عين» مـن وقوعها في الأردن: إسـاءة المعاملة والمعاملة القاسـية واللا إنسـانية والمهينة وحرية التعبير والنشر والإعـلام، والاحتجـاز غـير القانونـي والاعتـداء على

الحرية الشخصية للإعلاميين. ومن اللافت للانتباه أن الرقابة المسبقة وحجب المعلومات ما زالت من الانتهاكات التي ترتكب رغم اتساع هامش الحرية الصحفية الذي تزامن مع التغيرات والتحولات السياسية في المنطقة بما فيها الأردن، ولكن جهود الرصد قد انصبت بالأغلب على الانتهاكات الجسيمة لأنها باتت الانتهاكات الأبرز والأكثر شيوعا وتكرارا. علاوة على أنها لم تعد ترتكب من رجال الأمن بشكل مباشر ولكن أعوان الأمن والمتعاونين معهم ممن يطلق عليهم «البلطجية» أصبحوا أداة مألوفة لاقتراف الانتهاكات الجسيمة بحق الإعلاميين.

وعلى أي حال، يوضح الجدول الآتي الحقوق والحريات المعتدى عليها وعددها بصورة تفصيلية:

الحق المعتدى عليه	عدد الانتهاكات الواقعة عليه	% من إجمالي الانتهاكات
الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة	17	27.86%
الحرية الشخصية والأمان الشخصي	7	11.5%
حرية الإعلام والنشر والتعبير	22	36%
حق الحصول على المعلومات	1	1.6%
الحق في محاكمة عادلة	3	4.9%
الحق في معاملة متساوية	1	1.6%
الاحتجاز غير القانوني	3	4.9%
تحريم الدعوة إلى الكراهية أو العنصرية أو العنف	2	3.3%
حرمة الممتلكات الخاصة	5	8.2%
المجموع	61[6]	100%

(6) 61 انتهاكا وقع على 9 حقوق معتدى عليها من حقوق الصحفيين الانسانية، وهي من اصل 96 حالة وثقها برنامج «عين» توزعت بين شكوى وبلاغ ورصد

وفيما يلي عرض للاتجاهات التي توصلت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي إلى استخلاصها من واقع الانتهاكات التي قامت برصدها وتوثيقها في الأردن، وأبرز تلك الانتهاكات مصنفة بحسب الحقوق والحريات المعتدى عليها:

الاتجاهات الأساسية التي كشفت عنها انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين:

من المسائل اللافتة للانتباه أن الانتهاكات الجسيمة ما زالت ترتكب من قبل السلطات العامة في الأردن، كما أن سياسة الإفلات من العقاب مازالت قائمة. علاوة على أن الانتهاكات متنوعة المصادر وتشارك فيها سائر السلطات العامة، ولكن يلاحظ بالمقابل في هذا العام ازدياد الاعتماد على القانون كأداة لتكميم أفواه الإعلاميين من خلال إحالتهم إلى محكمة أمن الدولة في بعض الحالات.

وكشفت عملية رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين في العام 2012 عن جملة من المسائل والاتجاهات، واللافت للنظر أنها ليست جديدة وتتطابق بشكل كبير مع ما جرى رصده في أعوام سابقة، وبالذات من جانب مركز حماية وحرية الصحفيين. فالانتهاكات الجسيمة المنطوية على الاعتداءات الجسدية والتي يقترفها أفراد الدرك والأمن العام مازالت تقع، وكذلك الحال بالنسبة للانتهاكات الأخرى. وسيتناول التقرير المسائل المذكورة كلها على النحو الآتي:

استمرار ارتكاب الانتهاكات الجسيمة والاعتداءات المنهجية:

اتسمت الانتهاكات التي طالت الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في العام 2012 والتي يشملها هذا التقرير، بأن جزءا منها يندرج ضمن

الانتهاكات الجسيمة والمنهجية؛ وهي انتهاكات اتخذت شكل اعتداءات بدنية ولفظية وجسمية .

ويمكن القول بأن مصدر هذه الانتهاكات الجسيمة السلطات العامة وبالذات الأمن العام، بالإضافة إلى انتهاكات مماثلة صدرت عن نواب ما زالوا في مناصبهم وقد تمثلت هذه الانتهاكات الجسيمة بضرب الإعلاميين والاعتداء عليهم جسديا، بالإضافة إلى توجيه شتائم مهينة ومسيئة لهم .

فقد تعرض الصحفي زيد الصرايرة من موقع وسط البلد الإخباري لاعتداء من نائب اتهم باعتداءاته على الكثيرين بدنيا ومعنويا ودعمه ما يطلق عليهم البلطجية، وقد جاء في شكواه أنه بعد أن قام بتصوير اعتداء هذا النائب على فتاتين شاركتا باعتصام في وسط البلد بتاريخ 6/4/2012 «جاء إلي وهو يقوم بشتمي وحاول أخذ الكاميرا مني وأثناء ذلك كان يوجه لي لكمات على معدتي لأترك الكاميرا».

أما الصحفي نضال سلامه، فجاء في شكواه أنه أثناء تغطيته لاعتصام تضامني مع معتقلي الطفيلة بتاريخ 31/3/2012 كان الدرك يستهدفون الإعلاميين أثناء هذا الاعتصام الذي جرى في الدوار الرابع وأكد على أنه «توجه نحوي ثلاثة من الدرك وهم يكيلون سيلا من الشتائم نالت عرضي بالرغم من إبراز هويتي الصحفية، وقاموا كالعادة بإتلافها وقام احدهم بدفع القنوة لضربي ولكنه لم ينجح بسبب قيام دركي آخر بدفعي والصراخ بوجهي انقلع يا كلب من هون».

كما تعرضت الصحفية إيمان جرادات لشتائم بذيئة ولمحاولة الاعتداء عليها لمنعها من تغطية اعتصام 6/4/2012 الذي جرى في وسط البلد، وذلك من قبل نفس النائب المتهم بالاعتداء على الزميل زيد الصرايرة كما جاء سابقاً.

وتعرض الصحفي حمزة المزرعاوي كذلك إلى الضرب من قبل بلطجية أثناء تغطيته لاعتصام في وسط البلد بتاريخ 11/1/2012، حيث أورد الزميل في شكواه أن «أحد البلطجية هجم علي أمام الأمن وعلى نظرهم، وحاول أن يضربني على وجهي»، وأن سبب الاعتداء عليه هو اعتقاد المعتدي ان الزميل يرغب بتصويره لنشر صورته على المواقع .

كما وقع الصحفي موسى برهومة ضحية اعتداء بدني أثناء وجوده في اعتصام الدوار الرابع بتاريخ 31/3/2012، وقد جاء في شكواه «فاستفرد بي حوالي 4 من الدرك ملثمين تماما ولا يوجد أي أسماء ولا رتب على ملابسهم، فقاموا بضربي على جنبي وساقي برأس مدبب، وحاولت الهرب إلا أن أحدهم لحقني ودفعني بقوة على جنبي فوقعت على الأرض وكادت أن تدوسني سيارة».

يثبت من مجمل الانتهاكات السابقة أن نمط الانتهاكات الجسيمة واستهداف الإعلاميين بدنيا من قبل رجال الأمن والدرك، أو من قبل ما أصبح يعرف بالبلطجية على مرأى ومسمع من رجال الأمن أضحى نهجا ثابتا وراسخا، وبالأخص عند قيام الإعلاميين بتغطية الاعتصامات والمسيرات وأشكال الحراك الشعبي الأخرى .

وتعتقد الشبكة أن هذا الاستهداف المتعمد والجسيم للإعلاميين الذي أضحى سمة مميزة للتعامل مع أي إعلامي يقوم بتغطية أنشطة الحراك الشعبي في الأردن أمر خطير، وهو ثمرة سياسة الإفلات من العقاب التي تنتهجها السلطات العامة وتكرسها عاما بعد عام.

وما يؤكد هذا الاستهداف المتعمد والمنهجي أن المعتدين تقصدوا في أغلب هذه الانتهاكات الضحية

لأنـه كان ظاهرا لهم أنه إعلامي أو صحفي أو مصور، وقامـوا بالاعتـداء عليـه في محاولـة منهـم لإخفـاء الحقيقة أو حجبها.

الإفـــلات مـــن الـعـقـاب وانـعـدام مساءلة الجناة:

لقـد بـدا واضحـا للشـبكة من خلال شـبكة «سـند» أن سياسـة الإفـلات مـن العقـاب إزاء مـا يرتكـب بحـق الإعلاميين مـن انتهاكات ما زالت شـائعة في الأردن. فالسـلطات الرسـمية على ما يبـدو لم تتخذ أيـة خطـوات حقيقيـة أو جدية لوقـف العمل بهذه السياسـة التي تنتهجها منذ سنوات طويلة ولاتخاذ التدابير اللازمة لإنصاف الضحايا ومسـاءلة الجناة عـن الانتهـاكات الجسـيمة التي اقترفها أشـخاص رسميون بحق الإعلاميين أو سكتوا عنها وارتضوها .

وكمـا كان الحال في عام 2011 الذي تميز بهذا النوع من الانتهاكات فإن العام 2012 شهد وقوع انتهاكات مماثلة وعديدة، فقد تعرض الصحفي موسى برهومة أثنـاء مشـاركته في اعتصـام الدوار الرابـع كصحفي وناشط إلى الضرب من قبل قوات الدرك، ما أدى إلى إصابته بجـروح ورضوض، ولم تقم الجهات المختصة بالتحقيق في الحادثة، ولا بملاحقة المشـتبه بتورطهم بهـا، فضـلا عن أنها لـم تهتم برفع الـضرر الذي لحق بالزميل المذكور .

كمـا تعرض الصحفـي حمزة المزرعـاوي أثناء وجوده في ساحة النخيل لتغطية مسيرة (حقوق لا مكارم) إلى هجوم أو اعتداء من قبل أحد «البلطجية» على مرأى ومسـمع من رجال الأمن، وقد جاء على لسـان الزميل المزرعاوي قوله «هجم علي أحد البلطجية وهاجمني أمـام الأمن وعلى نظرهم، وقتها لم أكن أرتدي سـترة الصحفيين، لكن رجل الأمن نظر لي وقال «شـو بدك، أروح أتذبح أنا والناس»، واستذكر المزروعاوي كذلك بأن «الأمن أحضروا الرجـل الذي تهجم علي وقدم لي الاعتذار وقال: فكـرت بدك تصورني لتنشر صوري على المواقع».

ترى شبكة «سند» أن الحالة المذكورة تؤكد بما لا يدع مجالا للشـك تهـاون رجال الأمـن وتراخيهم في وقف الانتهـاكات الجسـيمة عـلى الإعلاميـين، والأخطر امتناعهـم عن إجراء ما يسـتوجب القانون القيام به كالقبـض عـلى المعتـدي والتحقيق معـه وإحالته إلى الجهات المعنية بمحاكمته عن الانتهاك الذي صدر عنه.

أمـا الصحفـي زيـد الصرايرة، فقـد تعـرض لاعتداء جسـدي من أحد النواب على مرأى مـن رجال الأمن أثنـاء تغطيتـه لاعتصـام في وسـط البلـد بتاريـخ 6/4/2012، وقـد أكـد الزميـل في شـكواه التي تقدم بها للمركـز على «فرق الناس بيني وبينه، وبعد ذلك حصلـت على تقريـر طبي مـن مستشـفى الخالدي وبشـكوى رسـمية لدى مركز أمـن المدينـة»، ويبدو أن التحقيـق في شـكواه راوح مكانـه ولـم تتخـذ أيـة إجراءات جدية بشأنه.

وتعرض الصحفي زيد السوالقة من موقع الحرة الأردن الإخبـاري بتاريـخ 17/2/2012 إلى اعتداء بدني من قبل مجهول، وقد ذكر الزميل أنه «وفي تمام السـاعة الثامنة مسـاء وعند مدخل العمارة التي أسـكن فيها تفاجـأت بتوقـف سـيارة أجهـل نوعها وخـروج (4) أشـخاص منهـا وقاموا بضربـي بعصا وقبـل أن أفقد الوعي بسـبب الضرب على رأسي قال أحد المعتدين بدك تكتب والله للعن أبوك وأبو الكتابة».

وتلاحـظ الشـبكة في هـذا السـياق بقلـق شـديد أن الادعـاء العام لم يتحرك من تلقاء نفسـه للتحقيق في هذه الانتهاكات بغية الوقوف على هوية الأشخاص

المسؤولين والمتورطين فيها وإحالتهم إلى المحاكم المختصة لمحاكمتهم ومعاقبتهم، خاصة وأن القانون الأردني يوجب في الحالات التي تنطوي على شبهة جرمية على الادعاء العام أن ينهض بصلاحياته واختصاصاته المنوطة به.

تعتقد الشبكة بأن سياسة الإفلات من العقاب التي تتبناها الجهات الأمنية وغيرها من الهيئات المختصة في الأردن إزاء الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الإعلاميون، تساهم في اتساع حجم وعدد هذا النوع من الانتهاكات، وتضع الحريات الإعلامية في الأردن واحترامها محل شك. وتذكر الشبكة في هذا الصدد بأن تصنيف الأردن بالنسبة للحريات الإعلامية قد تراجع بشكل ملموس بسبب هذه الانتهاكات.

الطابع المتعمد والمقصود للانتهاكات الواقعة على الإعلاميين:

لقد ثبت لشبكة «سند» من خلال الانتهاكات التي قامت برصدها وتوثيقها، وفي ضوء الاتجاهات والحقائق المشار إليها أعلاه، وجود نمط متعمّد لاستهداف الإعلام والإعلاميين والاعتداء على الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين الأساسية في الأردن. فقد كشف الأسلوب المستخدم في ارتكاب عدد من هذه الانتهاكات عن وجود هذه النمطية، وقد تقصّد المعتدون وهم في الغالب من رجال الأمن والدرك الاعتداء على الصحفيين وضربهم ومصادرة موادهم الإعلامية وكاميراتهم لمنعهم من تغطية اعتداءات مارسوها في احتجاجات ومناسبات مختلفة، وقد بدا من بعض الانتهاكات أن توجيهاً مسبقاً للأمن والدرك بالتعرّض للإعلاميين ومنعهم من التغطية كان قد صدر لهم.

فقد أشار الصحفي ربيع الصعوب من تلفزيون رؤيا في الشكوى التي قدمها لشبكة «سند» بتاريخ 1 تموز 2012، أنه «بينما كان يستعد لإجراء مقابلة مع مدير الأمن العام بمناسبة مؤتمر صحفي عقده في المركز الثقافي الملكي بتاريخ 26 حزيران 2012، قام بالاقتراب منه لأخذ الإذن منه لإجراء المقابلة، فقام أحد مرافقي مدير الأمن بدفعي بقوة وطلب مني الابتعاد ... حاولت مرة أخرى الاقتراب إلا أنه دفعني فقمت بإنزال يده ... رآني مدير الأمن العام فطلب مني الخروج من القاعة (إطلع برا!)، فقلت له بأنني لم أخطئ لكنه كرر ما قال فقلت له بأنني لن أخرج لأنني لم أخطئ، عندها تقدم باتجاهي عدد من الضباط الكبار المرافقين له وحاولوا الابتعاد بي عن مكان الملاسنة ... تبعني الناطق باسم الأمن العام فقلت له أنني لم أخطئ فقال لي بصوت مرتفع: «أنت تتكلم مع فريق، فاعرف مع من تتكلم، وقام بتهديد المصوّر وسحب منه المادة الفلمية وبعدها قالوا لي أن الباشا ينتظرك، فرفضت تلبية الدعوة».

كما ذكر الصحفي أحمد التميمي في شكواه التي تقدم بها أنه أثناء تغطيته لتظاهرة احتجاجية بالقرب من جسر النعيمة ـ اربد بتاريخ 5 تموز 2012، كانت تستهدف الاعتراض على زيارة رئيس الوزراء إلى مدينة اربد، «وعندما كنت أصوّر الحادثة قامت الأجهزة الأمنية باقتيادي عنوة داخل باص الشغب مع المعتقلين بالرغم من إبراز هويتي الصحفية، ومنعت من استخدام هاتفي النقال داخل الباص وسقطت الكاميرا مني أثناء دفعي إلى داخل الباص. وقد تعامل رجال الأمن مع كل من الزميل غيث التل وزياد نصيرات بالأسلوب ذاته في الحادثة ذاتها».

بالإضافة إلى الانتهاكات المذكورة رصدت الشبكة انتهاكات أخرى تشير إلى أن استهداف الصحفيين من قبل رجال الأمن العام ليس عفوياً ولا وليد لحظته

بقدر ما يعبّر عن توجه عام متعمد لمنعهم من تغطية وتوثيق ما يصدر عنهم من أعمال تنطوي على تعسّف ومخالفة للقانون، وبالذات عند قيام الإعلاميين بتغطية الحراكات الشعبية والتظاهرات المناوئة للحكومة.

السلطات العامة كلها متورطة في الانتهاكات وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية:

إن الانتهاكات التي وقعت على الإعلاميين والحريات الإعلامية خلال العام 2012 لم تصدر عن سلطة أو جهة واحدة، فقد اقترفت من جهات وسلطات وهيئات مختلفة، كما تورطت بها سائر السلطات العامة، فهناك انتهاكات من قبل الأجهزة الأمنية كالدرك والأمن العام، وهناك انتهاكات ارتكبها ما عرف بالبلطجية على مرأى ومسمع من الجهات الأمنية المذكورة، كما وقعت انتهاكات من جانب محافظين، ووزراء ونواب في البرلمان، الأمر الذي يعني أن رجالاً من السلطة التشريعية والتنفيذية ورجالاً تابعين للجهات الأمنية المختلفة مشاركون بتلك الانتهاكات، وهي ظاهرة تستحق الوقوف عندها لأنها تشير إلى أن الرجال المنتمين للسلطات العامة باتوا يضيقون ذرعا بالإعلام والإعلاميين وبالرقابة التي يفرضها الإعلام على مؤسساتهم وعلى سلوكياتهم وأدائهم لمهامهم.

وإذا كانت سائر السلطات العامة متورطة في الانتهاكات التي طالت الإعلام والإعلاميين في الأردن إلا أن نصيب الأسد كان للأجهزة الأمنية، فقد تورط رجال الأمن العام والدرك والمخابرات بارتكاب الحصة الأكبر من هذه الانتهاكات. وتعتقد الشبكة أن السبب الأساسي وراء ازدياد الانتهاكات المرتكبة من قبل رجال الأمن العام والدرك هو سياسة الإفلات من العقاب التي تتبعها المؤسسات الأمنية جميعها إزاء أفرادها وضباطها الذين يتورطون في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بوجه عام وللحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين بوجه خاص. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مركز حماية وحرية الصحفيين سبق وأن تناول سياسة الإفلات من العقاب في الأردن بشكل مفصل في تقريره السنوي لعام 2011، الذي جاء تحت عنوان «الإفلات من العقاب». أي أن السلطات العامة والأجهزة المتورطة بهذه السياسة قد أخذت علما بتفاصيل هذه السياسة والانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت من جانبها في العام الماضي دون أن تتحرك لملاحقة الجناة وإنصاف الضحايا.

ففي سائر الحالات التي تنطوي على إساءة معاملة وبعضها على انتهاكات جسيمة؛ والتي ارتكبها رجال أمن أو درك، لم يكن بمقدور الضحايا التعرف على هوية الجناة من رجال الأمن العام والدرك بسبب إخفاء أرقامهم وأسمائهم، كما أن مديرياتهم رغم علمها بعدد من هذه الانتهاكات لم تقم بالتحقيق في أي منها بهدف مساءلة المشتبه بارتكابهم لهذه الانتهاكات تأديبيّاً وجزائيّاً. وتؤكد الشبكة على أن الإجراء الواجب اتخاذه في هذه الحالة إجراء تحقيق مستقل يفضي إلى مساءلة من يشتبه بتورطه بالانتهاك.

ومن المسائل الأخرى التي تميز الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين في هذا السياق أن عدداً من الانتهاكات المرتكبة في العام 2012 جاءت من شخصيات نيابية وعلى خلفية مشاركة الإعلاميين في تغطية الاعتصامات، والمسيرات وغيرها من فعاليات الحراك الشعبي أو لأنهم نشروا أخبارا تتعلق بمواقفهم إزاء قضايا عامة عبروا عنها تحت قبة البرلمان.

إن مصادر الانتهاكات التي تقع على الإعلام والإعلاميين في الأردن متنوعة ومتعددة، وهي تشمل جهات رسمية وجهات خاصة بما في ذلك أشخاص متنفذون سياسيا واقتصاديا، ولكن الأخطر من هذا كله أن الهيئات القضائية أضحت كذلك تشارك في انتهاك الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين، وبالأخص محكمة أمن الدولة التي تقوم بتوقيف الإعلاميين على خلفية مواد صحفية يقومون بنشرها وتندرج ضمن حرية النشر ولا تتضمن تجاوزات مهنية أو قانونية.

ومن أهم الانتهاكات التي رصدتها الشبكة في هذا السياق توقيف الزميل جمال المحتسب ناشر وكالة جراسا نيوز من قبل محكمة أمن الدولة لنشر مادة إعلامية جرى تفسيرها من قبل مدعي عام المحكمة على أنها تشكل مناهضة لنظام الحكم في الأردن وسيعالج التقرير هذه المسألة بصورة منفصلة في موضع لاحق.

تواصل الاعتداءات النيابية على الإعلاميين:

لاحظت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن هناك ظاهرة آخذة بالازدياد والتفشي في الأردن؛ وهي الاعتداء على الحريات الإعلامية والإعلاميين من قبل نواب في البرلمان الأردني.

ومن بين أبرز الانتهاكات التي قامت الشبكة بتوثيقها في هذا السياق، الانتهاك الذي ارتكب بحق الصحفي محمد الخالدي من قناة «رؤيا» الفضائية من نائب عرف عنه باستخدام العنف ضد الإعلام والإعلاميين. فقد أشار الخالدي إلى أنه تلقى بتاريخ 17 حزيران 2012 اتصالاً هاتفيّاً من النائب المذكور على هاتفه النقّال، واستطرد أنه تعرض من النائب إلى التهديد بالاعتداء على مبنى قناة رؤيا، واستديوهاتها في حالة استضافة نائب آخر سبق أن تعرّض للاعتداء من قبل هذا النائب ... وقد أكد النائب للزميل الخالدي أنه إذا حدث وذكر اسمه على الهواء مباشرة لن يسكت وسيبادر إلى اقتحام مبنى القناة وتنفيذ تهديده.

لقد تحققت الشبكة من وقوع الاعتداء المذكور حيث أن زميلين من زملاء المعتدى عليه وهما شرف الدين أبو رمان وعلى أبو جمعة شهدا الواقعة. علاوة على أن الزميل الخالدي قام بإبلاغ المدير العام لقناة رؤيا بالحادثة. كما أن النائب المعتدي عرف عنه السلوك ذاته في مرات عديدة قبل هذه الحادثة وهو سلوك نمطي ومألوف عنه.

الاعتداء على حرية الإعلام وإساءة المعاملة هما الأكثر وقوعاً:

لاحظت الشبكة كذلك أن الانتهاكات التي قامت برصدها وتوثيقها في هذا العام تنصبّ أكثرها على حرية الإعلام والنشر وإساءة المعاملة سواء أكانت معاملة مهينة أم لا إنسانية أم قاسية. فقد تضمنت الحالات التي تبينت لشبكة «سند» وجود انتهاك أو أكثر للحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين، أن هناك (22) انتهاكاً للحق في حرية الإعلام والنشر و(17) انتهاكا للحق في عدم الخضوع لمعاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة. علماً بأن أغلب الحالات التي ثبت فيها وجود انتهاكات اقترن فيها الاعتداء على حرية الإعلام بإساءة المعاملة.

لقد تنوعت أشكال إساءة المعاملة في الانتهاكات التي تحققت الشبكة من وقوعها وقامت بتوثيقها، فاتخذت شكل توجيه الاتهامات والشتائم والضرب والتهديد والركل والحرمان التعسفي من الحرية (حجز الحرية). وهي ممارسات يجري تصنيفها كلها ضمن ضروب المعاملة السيئة المحظورة

بمقتضى اتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الأردني.

من الحالات التي قامت الشبكة برصدها والتحقق من وقوع إساءة المعاملة فيها حالة الزميلة شهناز الشطي من راديو البلد. فقد ذكرت أنها بتاريخ 22 نيسان 2012 وخلال قيامها باستطلاع رأي لبرنامج صوت راديو البلد في منطقة الصوالحة ـ دير علاّ، «تفاجأت بعنصر من عناصر الأمن يحدثني بصوت مرتفع وأسلوب مستفز وكأنه يتحدث مع متهم، وسألني: ماذا تفعلين؟ فأجبته بأنني أمارس عملي الصحفي، فوجّه كلمات لا يتحملها أي مواطن كان أمام العشرات من المواطنين الذين تجمّعوا ليعرفوا سبب ارتفاع صوته عليّ، فطلبت منه أن يتحدث معي بأدب وأن يحترم كوني أنثى ومواطنة قبل أن أكون مراسلة صحفية، فاستهزأ بي وبعملي وأخذ جهازي الخلوي وجاز التسجيل وهويتي وطلب مني الصعود معه في سيارة الأمن فرفضت، وطلبت منه هاتفي للاتصال بأهلي فرفض وشتمني، وبعد وصولي إلى المركز الأمني هاجمني وهددني بإحالتي إلى دائرة المخابرات ... ولما علم مدير المركز بسلوكه من المسؤولة عني في راديو البلد اعتذر لي نيابة عنه».

إن الحادثة السابقة ليست حالة فردية أو منعزلة، فثمّة انتهاكات كثيرة بإساءة معاملة الإعلاميين رصدتها الشبكة ووثقتها وسيتم عرضها وتحليلها بشكل مفصل في موضع لاحق من هذا التقرير. وعلى أي حال، تكشف سائر هذه الانتهاكات عن سهولة اللجوء للضرب والتهديد والوعيد والشتم من قبل رجال الأمن في الأردن تجاه الإعلاميين. وحتى لو جرى تقديم اعتذار في بعض الحالات فإن ذلك لا يكفي لوحده لإنصاف الضحايا، فلا بد كذلك من مساءلة المتعدين جزائياً وتأديبياً وتعويض الضحايا مدنياً. وتعتقد الشبكة في هذا الخصوص أنه ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع حد لاعتداءات بعض النواب المتكررة على الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين.

العنف من خلال القانون:

تلاحظ شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي بانزعاج وقلق شديدين ظاهرة استخدام القانون والمحاكم الخاصة في الأردن كأداة لإيقاع العنف بحق الإعلاميين، فقد بات مألوفا وشائعا تحويل الإعلاميين لمحكمة أمن الدولة على أساس أن المواد الإعلامية التي قاموا بنشرها تشكل جريمة إطالة لسان بحق الملك، أو أنها تشكل مناهضة لنظام الحكم أو تحريضا ضده.

ومن بين أهم الانتهاكات التي رصدتها شبكة «سند» وقامت بتوثيقها في هذا السياق، توقيف الزميل جمال المحتسب ناشر وكالة «جراسا نيوز» مدة طويلة استمرت لـ 22 يوماً بسبب نشره خبرا في موقع «جراسا نيوز» عن إشاعات يعتبرها أحد النواب بأن هناك توجيهاً ملكياً للنواب بتحصين «سهل المجالي» وعدم محاكمته هو وآخرين في قضايا فساد .وقد أوقفه مدعي عام محكمة أمن الدولة على أساس الاشتباه بارتكابه جرم «مناهضة نظام الحكم»، ورفض إحالة طلب إخلاء سبيله إلى المحكمة للنظر فيه.

تؤكد شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» بأن الصحفيين يجب أن لا يحاكموا أمام محاكم عسكرية أو خاصة، فضلاً عن ذلك أنه لا يجوز أن يكون النشر القائم على أسس مهنية أساساً لملاحقة الصحفيين والأهم أنه لا يجوز حرمان الصحفيين من حريتهم جراء ما ينشرونه من مواد إعلامية وصحفية، فالتدابير والعقوبات السالبة للحرية لا مجال للعمل بها تجاه

الإعلاميين بشأن ما ينشرونه أو يكتبونه أو يذيعونه.

إن ملاحقة الزميل المحتسب وإحالته إلى محكمة أمن الدولة تخالف أحكام الدستور الأردني، واتفاقيات حقوق الإنسان والمعايير الدولية المعمول بها في مجال حرية النشر والإعلام.

ومن الانتهاكات الأخرى التي قامت شبكة «سند» بتوثيقها في هذا المجال استدعاء الصحفي نضال سلامة من «جراسا نيوز» من قبل مدعي عام محكمة أمن الدولة وتهديده، فقد جاء في شكوى الزميل المذكور أن مدعي عام محكمة أمن الدولة أبلغه هاتفيا بتاريخ 9/4/2012 بضرورة حضوره لنيابة امن الدولة بسبب تصريح قام بتسجيله لرئيس هيئة الدفاع عن معتقلي الطفيلة والدوار الرابع، وقد أكد نضال أنه بعد الانتهاء من تدوين إفادته وتسليمها لمدعي عام أمن الدولة في اليوم التالي للاتصال به «خاطبني المدعي العام وبحضور قاض عسكري آخر فقال: نضال بتعرف إنك إنت ناشط في الحراك وشعاراتك سقفها عالي ولسانك طويل مثلهم، قلت: نعم أنا بالحراك وناشط وكما ذكرت، فما هو المطلوب مني، فقال: خفف هتافاتك وحدة شعاراتك وقص لسانك إلى أن نناديك مرة ثانية».

تشكل الحالتان المذكورتان بالنسبة لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي سابقتين خطيرتين، فقد أضحى القانون يستخدم أداة لقمع الصحفيين، ولتكميم أفواههم ولإرهابهم وإرعابهم، كما باتت محكمة أمن الدولة وسيلة لمنع الإعلاميين من ممارسة حرياتهم الإعلامية ولحرمانهم من حقوق أساسية كالحق في محاكمة عادلة أمام محكمة مستقلة وحيادية.

وتعتقد الشبكة أن حرمان الإعلاميين من التمتع بحرياتهم وحقوقهم من خلال تدخلات محكمة أمن الدولة أمر يجب أن لا يستمر، ويتوجب وضع حد له فورا .

انتهاكات من خارج الأردن:

تمكنت الشبكة من رصد وتوثيق (3) حالات مصدرها كان من خارج الأردن. وهي كلها تنطوي على انتهاكات واضحة للحريات الإعلامية ولحقوق الإعلاميين .. واللافت للنظر أن الانتهاكات التي وقعت من خارج الأردن كانت كرد فعل على نشر مواد إخبارية تتعلق بشؤون أردنية.

ففي حالة رصدها برنامج سند، تبين أن موقع «إن لايت برس» الذي يرأس تحريره الزميل رجا طلب قد تعرض إلى هجوم مستمر من مساء 28/1/2012 حتى ظهيرة 29/1/2012 .وقد أدى الهجوم الذي كان قويا ومنظما ومبنيا على حرفية كبيرة، إلى إيقاف السيرفر الخاص بالموقع. ولكن برنامج سند قام بحفظ الحالة بسبب مجهولية المصدر، ولأنه من خارج الأردن، حسب معلومات إدارة الموقع.

كما تعرضت الزميلة رائدة الشلالفة من موقع أخبار البلد إلى انتهاك لحريتها في النشر والتعبير والتعرض إلى معاملة مهينة من خلال مصدر من خارج الأردن كما ذكرت، فضلا عن تعرضها للتهديد بالقتل. ففي شكواها التي تقدمت بها، ذكرت الزميلة أنها «في تمام الساعة الثالثة فجرا من يوم8/3/2012، وخلال متابعتي ومناوبتي على موقع وكالة أخبار البلد، تلقيت على لوحة البث لقسم التعليقات تعليقا يدعي صاحبه بأنه من أحرار الأردن متضمنا إساءات لفظية تخدش الحياء العام ومؤكدا على قتلي كما تم قتل صحفية القذافي». وبالفعل ثبت لشبكة «سند» أن ألفاظاً وعبارات بذيئة وفاحشة وجهت للزميلة، كما ذكرت في شكواها أنه بعد قيامها بتقديم شكوى

لدى الأمن العام، تلقت اتصالا من البحث الجنائي أفادها فيه أن مرسل التهديد يقيم في واشنطن.

كما تعرض الزميل عماد حجاج لانتهاك من جهات خارجية، فقد أصدرت منظمتان يهوديتان بتاريخ 26/1/2012 بيانا للمنظمات الدولية والشركات بما فيها تلك العاملة في الأردن تحثها على عدم التعامل معه لأنه عنصري ولا سامي. ويبدو أن البيان الصادر عن منظمتي (jta) و(banibrith) جاء على خلفية قيام الزميل حجاج بنشر رسومات تتناول الجرائم الإسرائيلية ويشكل هذا البيان انتهاكا لحرية الإعلام والنشر، خاصة وأن الزميل حجاج لا يقصد من رسوماته إثارة العنصرية والكراهية ضد اليهود ولكنه يستهدف إدانة الممارسات العنصرية والإجرامية التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، علاوة على أن البيان المذكور يستخدم فكرة اللاسامية والعنصرية لحث وسائل الإعلام على الامتناع عن نشر رسومات الزميل حجاج أو التعامل معه مع أن رسوماته لا تتضمن أكثر من إدانة للممارسات القمعية التي أدانها العالم والمنظمات الدولية في أكثر من مناسبة.

إن شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» تؤكد على رفضها لأية دعوات للكراهية أو العنصرية، ولكنها بالمقابل تذكر بأهمية عدم استخدام فكرة تحريم الدعوة إلى العنصرية والكراهية المنصوص عليها في المادة (20) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بصورة متعسفة أو مجحفة قد تهدر الحق في حرية الرأي والتعبير والنشر المنصوص عليها في المادة (19) من العهد ذاته. وتؤكد الشبكة على أنها تدرك تماما أنه لا يجوز اتخاذ حرية الرأي والتعبير والنشر وسيلة للحض على الكراهية والعنصرية، ولكن ما ينشره الزميل حجاج لا يندرج مطلقا ضمن هذا الحظر لأنه لا يتضمن لا من قريب ولا من بعيد أية دعوة للكراهية والعنصرية بل بالعكس فإنه يدين الممارسات العنصرية والإجرامية للسلطات الإسرائيلية وهي ممارسات باتت معروفة للقاصي والداني.

تعتقد الشبكة أن تزايد الانتهاكات الصادرة عن جهات موجودة خارج الأردن يشكل مصدرا للقلق، ويدعو إلى التساؤل عن المنافع أو الغايات التي ترجو هذه الجهات بلوغها من وراء هذه الانتهاكات. وتأمل شبكة «سند» أن يكون هذا النوع من الانتهاكات مقصورا بشكل حصري على هذه الجهات وأن لا تكون أية جهة محلية قد استخدمت هذه المصادر الأجنبية كأدوات للانتهاك (مع أن ذلك لم يثبت للمركز إلى الآن) اعتقادا منها أن هذا السلوك قد يجنبها المسؤولية عن اقترافه أو رغبة منها بإخفاء هويتها.

أبرز الانتهاكات الماسة بالحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين:

يتضمن هذا القسم من التقرير عرضا موجزا لأهم الانتهاكات التي رصدتها الشبكة وقامت بتوثيقها، وهي لا تشكل كل الانتهاكات التي جرى توثيقها من جانب شبكة «سند» ولكنها الانتهاكات الأكثر جسامة والأكثر فجاجة، علاوة على أنها تعكس بشكل واضح الاتجاهات العامة لانتهاكات الحريات الإعلامية دون أن يعني ذلك مطلقا عدم أهمية الانتهاكات الأخرى التي قامت الشبكة برصدها وتوثيقها في الأردن. وتشمل هذه الانتهاكات تلك التي وقعت ونالت من الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين بسبب سلوكيات وأفعال معينة (الانتهاكات الناتجة عن ممارسات) وبسبب

التشريعات النافذة والتي تم إقرارها في العام 2012. ومن الضروري التأكيد على أن جزءا كبيرا من هذه الانتهاكات طال أكثر من حق من حقوق الإنسان والحريات الإعلامية المعترف بها، ولكن روعي في عرضها إدراجها ضمن الانتهاك أو الاعتداء الأبرز، وبمعنى آخر فقد جرى تصنيف هذه الانتهاكات في التقرير بحسب الصورة الأكثر ظهورا له رغم أنه قد ينطوي على انتهاك لحقوق أو لحريات أخرى. ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

الانتهاكات المتعلقة بالتهديد بالاعتداء على الحق في الحياة:

تمكنت شبكة «سند» التابع للشبكة من رصد حالة انتهاك واحدة ارتكبت في الأردن، وكانت تتعلق بالتهديد بالاعتداء على الحق في الحياة. ويلاحظ بأن هذا النوع من الانتهاكات ليس شائعا في الأردن ونادرا ما ارتكب. وفيما يأتي عرض لهذه الحالة:

تهديد الصحفية رائدة الشلالفة من موقع أخبار البلد بالقتل من قبل ما يسمى بـ«حركة أحرار الأردن»

أوضحت الصحفية رائدة الشلالفة العاملة لدى موقع «جراسا نيوز» الإخباري في شكواها المؤرخة بتاريخ 8/3/2012 أنها أوردت تقريرا قصيرا عن جلالة الملك عبدالله الثاني، ويتضمن التقرير بعض الصور المختارة لجلالته، وذلك تحت عنوان: «عبدالله الثاني بن الحسين ... ملك مَلَكَ القلوب والأرواح والمهج ... صور». وأضافت أنه «في تمام الساعة الثالثة فجرا من تاريخ يوم الثامن من آذار 2012، وخلال مناوبتي ومتابعتي لمهام بث التقرير على موقع وكالة أخبار البلد والتي أعمل فيها مدير تحرير، تلقيت على لوحة البث لقسم التعليقات، تعليقا يدعي صاحبه بأنه من «أحرار الأردن» مضمنا تعليقه إساءات لفظية تخدش الحياء العام ومؤكدا على قتلي كما تم قتل صحفية القذافي بحسب وصف صاحب التعليق ... وقد قمت بحذف التعليق نحو (8) مرات إلا أن مرسله كما يبدو كان مصمما على إيصال رسالته وتهديده. وبناء عليه كتبت تقريرا يتعلق بحادثة التهديد وقمت بنشره على أخبار الوكالة تحت عنوان: «أمام مدير الأمن ودائرة المخابرات .. حركة أحرار الأردن تهدد الزميلة رائدة الشلالفة بالقتل بعد نشرها تقريرا عن الملك».

وقد اطلع الراصدون في الشبكة على فحوى ومضمون التهديدات والألفاظ النابية التي وجهت للصحفية الشلالفة، وهي ألفاظ تمتنع الشبكة عن نشرها لشدة فحشها فأقل ما ورد فيها العبارة الآتية: «... ونعدك أن تكون نهايتك كنهاية... مذيعة القذافي...».

وقد أوضحت الصحفية الشلالفة لراصدي الشبكة أن مرتب جهاز البحث الجنائي قام بمتابعة الموضوع، وارسل مندوبين لمقر وكالتنا. وبعد أخذ إفادتها الأمنية ومتابعة مصدر التعليق، تم الاتصال بها من قبل أحد أفراد البحث الجنائي لاطلاعها على نتائج التحقيق التي أظهرت بأن مصدر التهديد من شخص يقيم خارج الأردن، وتحديدا في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة. واستطردت الشلالفة مؤكدة أنها أكدت بعد أن علمت بذلك «بأنني على الصعيد الشخصي لا رغبة لي باستكمال التحقيق، وأن القضية بيد الدولة رسميا وأترك لصاحب الاختصاص الأمني حرية المتابعة من عدمها، نظرا لأن التهديد لم يطالني لوحدي بل مس جلالة الملك».

يمكن القول بأن هذه الحالة تنطوي على انتهاك واضح للقانون الأردني والدولي. فهي تشكل وفقا للقانون الأردني، جرم التهديد والذم خلافا لأحكام قانون العقوبات الأردني وقانون الاتصالات.

كما أنـه ينطوي على تهديـد بالحرمان من الحق في الحياة ولحرية التعبير والنشر. وقد قامت الشـبكة بتوثيـق الانتهـاك الواقـع في هـذه الحالـة رغم أنه خارجـي لأن آثاره ترتبـت في الأردن ووجه لصحفية تقيـم في الأردن وتمـارس عملهـا فيـه.

الانتهاكات الماسة بالحق في عدم الخضوع للتعذيـب أو لغيـره من ضـروب المعاملة أو العقوبـة القاسـية أو اللا إنسـانية أو المهينة:

مـن الظواهـر الملفتـة للانتبـاه في عـام 2012 تعـدد الاعتداءات والانتهاكات التي تتعلق بإساءة معاملة الإعلاميـين بشـتى أشـكالها وصورهـا بمـا في ذلـك الحرمـان من الحرية تعسـفا أو بشـكل غـير قانوني، والشـتم، والـضرب، والتهديـد، والاسـتدعاء الأمني بسبب نتيجة عمل إعلامي.

وقد تمكنت شـبكة المدافعين عـن حرية الإعلام في العالـم العربـي من التحقـق من وقـوع انتهاكات من هـذا النـوع في (17) حالـة من الحـالات التي قامت برصدها. وفيما يأتي عرض لعدد منها:

الاعتـداء بالـضرب عـلى الصحفـي خيرالديـن عبدالهادي من قبل مجموعة من قوات الدرك

في شكواه المؤرخة بتاريخ 21/11/2012، ذكر الصحفي خـير الديـن محمـد عبدالهـادي مـن قنـاة اليرموك الآتي: «نزلـت يوم الأربعاء 14/11/2012 إلى محيط دوار الداخلية وسط العاصمة عمان لتغطية أحداث الاحتجاجات على قرار رئيس الوزراء عبد الله النسور برفـع الأسـعار، وكان اليـوم الثانـي للاحتجاجـات التي عمـت جميع مناطق المملكـة. كانت تغطيتي لصالـح قنـاة اليرمـوك الفضائيـة. وخـلال التغطية في شـارع الحسـين ـ باتجـاه دوار فـراس، كان ذلـك الشـارع مشـتعلا بالاشـتباكات بـين قـوات الدرك والأمن، وبين المتظاهرين الغاضبين، وكنت أقف إلى جانـب مجموعة من الزمـلاء الصحفيين، وفي لحظة مـن اللحظـات زادت وتـيرة الاشـتباكات، فاضطر عدد مـن الزملاء الصحفيين وحاولـت أن آخذ زاوية تحمينـي وأرصد من خلالها ما يجري، وهنا تفاجأت بهجـوم أحـد أفـراد الـدرك علينـا وضرب بهراوتـه الحديديـة كاميراتـي، وهـو يشـتمني, وهنـا قمت بالصراخ بـه: «أنا صحفي .. ليش هيـك عملت؟ وما لبثـت حتى قام بالهجوم علي عـدد آخر من زملائه، وقاموا بضربي وبركلي وبشـتمي، وأنا ما زلت أصرخ بهـم: أنا صحفي!، وهنـا حاولوا اقتيـادي بعد ضربي لاعتقـالي، لكـن جاء احـد الضباط وقال لهـم: دعوه، إنه صحفـي. وهنا حاولت أن أرجـع لأجمع ما تبقى من حطام كاميرتي عن الأرض، وتفاجأت أن الزميل (عـلي أبو هلالة) مصور قناة الجزيـرة الفضائية كان قـد صـور ما حصـل معـي كاملا، وقـام بمسـاعدتي ومحاولة إسعافي».

وقـد أوضـح الزميل عبـد الهادي للراصديـن أن عدد المعتديـن يقدر مـن 5 ـ 10 أفراد من العاملين بالدرك، كمـا أنهم قاموا بشـتمه واسـتخدموا ألفاظا من قبيل «يا ابن الكذا» وقد أكد كذلك أن الضرب اسـتهدف يديه وحـاول المعتدون تكسـير كاميرتـه بالهراوات. وأنـه حينمـا كـسر جزء مـن الكاميـرا، قـام المعتدون بضربـه كما كانـوا يضربون سـائر المعتصمين أي أن الـضرب بعدهـا تركـز عـلى الأقـدام والركـب حتى أقـع على الأرض، وعندما وقعـت قاموا بضربي على ظهـري وركلي عـدة مـرات. وقـد أدى الاعتداء على الزميل عبد الهادي إلى إصابته برضوض.

تشـكل هـذه الحالة انتهـاكا للحق في عـدم الخضوع لمعاملة قاسـية أو لا إنسانية أو مهينة ولحرية إعلام. وهـي بالنتيجـة تخالف المعايير الدوليـة المعترف بها والمستقرة في هذا المجال.

الاعتداء بالضرب على الصحفي إبراهيم خليفة أثناء تغطية مهرجان خطابي

ورد في هذه الاستمارة الخاصة برصد هذه الحالة والمؤرخة بتاريخ 25/10/2012 أن المصور الصحفي في موقع سرايا، تعرض إلى الاعتداء بالضرب بتاريخ 24/10/2012 من قبل سكان حي الطفايلة في مدينة عمان. وقد تعرض لاعتداء مماثل معه المصور رائد عورتاني. وقد أشار خليفة أنه «أثناء قيامنا بواجبنا الصحافي بتغطية فعاليات مهرجان خطابي أقيم احتفالا بالإفراج عن معتقلي الحراك الشبابي والشعبي، وقعت مناوشات بين النشطاء وبعض الأشخاص «البلطجية» الذين شاهدوني وأنا أصور تلك المشكلة، فتلقيت حجرا على ظهري .. فحاولت الاختباء حتى لا يراني «البلطجية» لا سيما أن الاحتقان زاد بينهم وبين النشطاء، إلا أن شخصا لا أعرفه أخبرني أن أحد شباب الحراك يريدك، فخرجت لأجد ثلاثة «بلطجية» بانتظاري، وطلبوا مني مسح الصور، فوعدتهم بذلك حتى لا أتعرض لأي اعتداء، لكنني بالحقيقة لم أقم بمسح الصور».

واستطرد الزميل خليفة مؤكدا على أنه «حينما أنهى النشطاء المهرجان منعا لمزيد من التأزم، كان هناك مجموعة من «البلطجية» بانتظاري وانهالوا علي بالضرب، وكان معظم ضربهم متركزا على يدي إلا أنهم لم يستطيعوا كسر الكاميرا. وحينما سقطت على الأرض، توقفوا عن ضربي وهربوا .. وكنت برفقة الزميل رائد العورتاني الذي تعرض للضرب أيضا.. وقد ذهبت إلى مستشفى البشير وأكد لي الطبيب أن يدي مصابة برضوض».

يتضح من هذه الحالة أن السلطات العامة ليست هي المسؤولة عن هذا الانتهاك، خاصة وأنه لم يرتكب على مرأى ومسمع أي من الأفراد التابعين لهذه السلطات. فضلا عن أن المعتدى عليه لم يخطر الأجهزة الأمنية علما بالانتهاك الذي وقع عليه من قبل بعض «البلطجية». وعلى أي حال، تشكل هذه الحالة انتهاكا لقانون العقوبات الأردني وجرم إيذاء. كما أنها تنطوي على معاملة قاسية ولا إنسانية وعلى انتهاك لحرية الإعلام.

الاعتداء على الزميل رائد العورتاني بالضرب والشتم

تعرض الزميل رائد العورتاني من تلفزيون (جوردان دايز) إلى اعتداء بالضرب والشتم أثناء تغطيته لمسيرة في وسط البلد عند ساحة النخيل بتاريخ 11/1/2012، وقد ذكر الزميل العورتاني أن أحد البلطجية اعتدى عليه أثناء تغطيته للمسيرة المذكورة وقال له: «إنت اللي عملت فيديو مع د.أحمد عويدي العبادي اللي طالب فيه بجمهورية أردنية». وعندما أكد له الزميل أنه هو الذي أجرى المقابلة قام المعتدي بشتمه وضربه ولكن الأمن أبعدوه عنه وأحضروه ليعتذر للزميل العورتاني.

إن ما تعرض له العورتاني يشكل جرم إيذاء وذم وقدح خلافا لقانون العقوبات الأردني، وهو يشكل كذلك انتهاكا لحرية الإعلام والنشر وللحق في عدم التعرض لتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية. فضلا عن أن المسؤولية عن هذا الاعتداء لا تقتصر على المعتدي، فالأجهزة الأمنية التي شاهدت الفعل وضغطت عليه دون أن تتخذ بحقه الإجراءات التحقيقية اللازمة وإحالته إلى الجهات المختصة قانونا، الأمر الذي يشكل مؤشرا واضحا على سياسة الإفلات من العقاب المتبعة من جانب الهيئات المختصة بحق المعتدين ومرتكبي هذا النوع من الانتهاكات.

الاعتداء على الزميل نضال سلامة بالضرب والشتم

تعرض الزميل نضال سلامة من موقع جراسا نيوز أثناء تغطيته لاعتصام الدوار الرابع بتاريخ 31/3/2012

إلى اعتداء وإلى منعه من حق التغطية المستقلة، وقد أكد الزميل سلامة أسوة بشهود عديدين، بأن أفراد قوات الدرك استهدفوا بشكل عنيف الإعلاميين لمنعهم من تغطية الاعتداء على المعتصمين، وذكر الزميل أن ثلاثة من الدرك توجهوا نحوه وهم يكيلون له سيلا من الشتائم التي نالت من عرضه، وأنه عندما أبرز لهم باجته الصحفية قاموا بأخذها منه وإتلافها وقام احدهم برفع قنوة عليه لضربه بها ولكن القنوة لم تصبه بسبب قيام دركي آخر بدفعه بقوة والصراخ عليه: «انقلع يا كلب من هون وممنوع تصور».

إن الاعتداء الذي وقع على الزميل سلامة يشكل انتهاكا لقانون العقوبات الأردني، كما أنه ينطوي على انتهاك لحرية الإعلام وللحق في عدم الخضوع لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة.

الاعتداء اللفظي على الزميلة إيمان جرادات من أحد أعضاء مجلس النواب

أثناء تغطيتها لمسيرة انطلقت بتاريخ 6/4/2012 من أمام الجامع الحسيني وقبل انتهاء المسيرة بقليل، وبينما كانت تحاول إيقاف تكسي لاحظت الزميلة إيمان جرادات وجود سيارة تحمل لوحة مجلس النواب تقف مقابل تجمع ما يعرفون بالبلطجية في ساحة النخيل وكان يقف خلفها أحد النواب، فحاولت الزميلة الاقتراب منه لتصويره فقامت بتصويره أثناء دخوله إلى سيارته، فقام النائب بالنزول من سيارته وحاول أخذ هاتفها منها وبعد أن أخبرته أنها صحفية قام بتوجيه سيل من الشتائم البذيئة إليها وبحق الصحافة والصحفيين بوجه عام، وبعد أن حاول انتزاع الهاتف من الزميلة أكثر من مرة دون جدوى، وقد حاولت فتاتان كانتا برفقة الزميلة منعه من التعرض لها لكنه استمر بإلقاء الشتائم وقام «بدفشهن» فقامت الزميلة جرادات بشطب الصورة ولكنه استمر بالشتم.

إن اعتداء النائب على الزميلة جرادات على النحو المذكور أعلاه يشكل انتهاكا واضحا لحرية النشر والإعلام ولحقها الإنساني في عدم الخضوع لمعاملة مهينة، كما أنه يدل على أن الانتهاكات التي تطال الإعلام والإعلاميين ليست حكرا على الجهات الأمنية ولكن أشخاصا متنفذين باتوا يقترفونها بشكل ملموس بما في ذلك في الحالات التي يقوم بها الإعلاميون بتغطية الفعاليات الشعبية والمسيرات.

الاعتداء على الزميل حمزة المزرعاوي بالضرب

من الانتهاكات الجسيمة التي رصدتها الشبكة في العام 2012 الاعتداء البدني واللفظي الذي تعرض له الزميل حمزة المزرعاوي من جريدة الدستور، وذلك أثناء تغطيته لمسيرة في وسط البلد/ ساحة النخيل بتاريخ 11/1/2012، فقد قام أحد «البلطجية» بمهاجمته أمام مرأى رجال الأمن له: «شو بدك أروح أتذبح أنا والناس». بعد ذلك قام رجال الأمن بإحضار المعتدي واعتذر له قائلا: «فكرت بدك تصورني لتنشر صوري على المواقع» وقد أكد الزميل رائد العورتاني بأنه شاهد الزميل المزرعاوي وهو يتعرض للضرب.

إن ما تعرض له الزميل المزرعاوي يشكل انتهاكا واضحا لحرية الإعلام وللحق في عدم التعرض لمعاملة قاسية أو لا إنسانية، ويؤكد على سياسة الإفلات من العقاب التي تنتهجها الأجهزة الأمنية وتراخيها في ملاحقة المعتدين على الإعلاميين.

الاعتداء بدنيا على الزميل موسى برهومة

يشكل الاعتداء البدني الذي تعرض له الزميل موسى برهومة أثناء مشاركته وتغطيته لاعتصام الدوار الرابع بتاريخ 31/3/2012، دليلا إضافيا

على استمرار ارتكاب أفراد الدرك والأمن العام لانتهاكات جسيمة بحق الإعلاميين، فقد تعرض الزميل برهومة إلى الضرب من قبل رجال الدرك، وأصيب بجرح في منطقة الرأس وهذا ما أكدته الفحوص والتقارير الطبية .

إن هذا الاعتداء أسوة بالاعتداءات السابقة، ينطوي على انتهاك واضح لحرية النشر والإعلام وللحق في عدم الخضوع لمعاملة قاسية أو لا إنسانية، كما أنه ينطوي على مخالفة لقانون العقوبات الأردني، ويستوجب بالنتيجة إجراء تحقيق وملاحقة المتورطين فيه .

اعتداء قوات الدرك والأمن العام بدنيّاً ولفظياً على الزميل غيث التل وإتلاف محتويات كاميرته

من الاعتداءات الأخرى التي رصدتها الشبكة وقامت بتوثيقها بمناسبة الاعتصام الذي نفذّه الحراك الشبابي ضد زيارة رئيس الوزراء إلى مدينة اربد، على جسر النعيمة طريق اربد ـ عمان بتاريخ 5 تموز 2012، قيام رجال من الدرك والأمن العام بالاعتداء بدنيّاً ولفظيّاً وإتلاف محتويات الكاميرا التي كانت بحوزته. فقد ذكر الزميل التل في الشكوى التي تقدّم بها إلى المركز بتاريخ 7 تموز 2012 أنه «بعد قيامنا بتصوير عدد من الصور للمعتصمين وإجراء عدد من المقابلات معهم جاءت قوات الدرك... فابتعدت قليلاً من مكان الحدث وأخذت وضعية التصوير لأقوم بالتقاط صورة للجدار المنوي تشكيله من قبل الدرك حسب اعتقادي. ولكنني فوجئت بأفراد الدرك يهبطون من مركباتهم وينهالون بالضرب والإهانة على كل من صادفهم ومنهم الزملاء أحمد التميمي وزياد نصيرات، وفي هذه الأثناء قمت بتنفيذ وضعية التصوير إلى الفيديو وبدأت بتصوير الأحداث بالفيديو، فانتبه إليّ أحد أفراد الدرك وجاء نحوي مسرعاً وبدأ بالضرب ومحاولة سحب الكاميرا بهدف كسرها، وجاء في هذه الأثناء مساعد مدير شرطة اربد وشارك هو واثنان من أفراد الدرك بضربي واستطاعوا أخذ الكاميرا مني، وكنت طوال الوقت وأنا أتعرض للضرب اصرخ بأني صحفي، وكان أحد أفراد الأمن الوقائي في اربد يقول لهم «هذا غيث التل صحفي، ولكن دون فائدة».

وقد أوضح الزميل التل أنه ذهب عقب ذلك إلى مدير شرطة اربد لاستعادة الكاميرا. وقد قام رجال الأمن بحذف كل ما قام بتصويره من اعتداءات الدرك والأمن على الصحفيين والمعتصمين.

لقد أصيب الزميل التل جراء الاعتداء عليه بكدمات في صدره، ورضوض في أصابع يديه، ولم يقم بتقديم شكوى بذلك في أي مركز أمني.

تنطوي هذه الحالة على انتهاك جسيم للحق في عدم الخضوع لمعاملة قاسية أو لا إنسانية وللحق في حرية الإعلام والنشر. علاوة على أنها تدلل على الاستهداف المتعمّد للصحفيين واستمرار العمل في سياسة الإفلات من العقاب وهي تشكّل كذلك جريمة إيذاء وفقاً لقانون العقوبات الأردني ومنعاً من التغطية وتداول المعلومات وفقاً لقانون المطبوعات والنشر.

إهانة الزميل مصطفى طوالبة من قبل مدير أوقاف بني كنانة

أوضح الزميل مصطفى طوالبة في شكواه التي تقدّم بها إلى شبكة «سند» بتاريخ 26 تموز 2012 أنه ذهب بتاريخ 26 تموز 2012 إلى مكتب أوقاف بني كنانة الواقع في سما الروسان للاستفسار عن بعض الملاحظات التي وردت له من بعض المواطنين عن أحد المساجد الواقعة في اللواء، واستطرد الزميل قائلاً أنه «في تمام الساعة 2 ظهراً تقريباً دخل إلى

مدير مكتب أوقاف بني كنانة السيد أحمد طوالبة فطرح عليه الملاحظات الواردة من المواطنين فقام مدير الأوقاف برفع صوته متهماً لي وللصحافة بعدم النزاهة، ثم قام بخلع حذائه ورفعه بوجهي قائلاً «بحشي كندرتي بفم أكبر صحفي ومواطن وأنا خدمتي 30 سنة، ومش سائل عن حدا»، وواصل شتائمه ودفعني بعد ذلك وقال «اقلب وجهك من هون»، وحاول الاعتداء عليّ بيديه.

وأكد الزميل طوالبة أنه شهد الواقعة السابقة شهود كثيرون من موظفي مكتب الأوقاف بالإضافة إلى أحد المواطنين الذي كان جالساً عند المدير.
تشكل الأفعال التي صدرت بحق الزميل مصطفى الطوالبة جرم التحقير وفقاً لقانون العقوبات الأردني، كما أنها تنطوي على انتهاك للحق في عدم الخضوع لمعاملة قاسية أو لا إنسانية ولحرية الإعلام.

الاعتداء بالشتم ومحاولة ضرب الزميل رائد صلاحات من قبل أفراد من شرطة السير

أفاد الزميل رائد صلاحات مدير مكتب قناة الحرة/ لواء دير علا أنه تعرض بتاريخ 1 أغسطس 2012 في مجمع باصات دير علا إلى معاملة مهينة ومحاولة ضربه من جانب أفراد من شرطة السير. وقد أوضح في شكواه أنه لاحظ أثناء إعداده تقريراً ميدانيّاً عن حركة السير في لواء دير علا غياباً كاملاً لعناصر شرطة السير داخل مجمع باصات دير علا، فذهب للبحث عنهم فوجدهم كما قال: «مجتمعين في كشك للبيع جالسين يحتسون القهوة ويدخنون فسألتهم عندها عن الضابط المسؤول عنهم، فأجابوني بطريقة فظة بأنه ليس موجوداً في المجمع، فذهبت أبحث عنه في سوبر ماركت آخر والتقيت إليهم، وعندها شتموني بسيل من الشتائم غير الأخلاقية وقاموا بتهديدي وحاولوا الاعتداء علي بالضرب، وقام أحدهم بطلب هويتي فقلت له بأنني صحفي ورفضت إعطاءهم هويتي»، وقد أضاف بأنه وأثناء قيام رجال شرطة السير بشتمه اتصل على هاتف رئيس المفرزة حسام عبيدات وترك الخط مفتوحاً ليسمع بنفسه الشتائم، ورغم ذلك فإنه لم يتجاوب معه ولم يتخذ أي إجراء بحق المعتدين، وقام الزميل صلاحات بعدها بالاتصال به ثلاث مرات ولم يرد على اتصالاته، وقد شهد الواقعة كل سائقي الباصات الذين كانوا موجودين في المجمع، وقد تمكن الزميل من تحديد هوية اثنين من المعتدين وهما رقيب سير اسمه غاندي وآخر من عائلة النعيمات، وقد وقع الحادث في تمام الساعة الثانية عشرة والنصف.

ومن الواضح أن سبب هذه الواقعة كما أكد الزميل صلاحات أنه شاهد رجال السير وهم يفطرون جهاراً في رمضان وقد اعتقدوا أنه سيبلغ عنهم الضابط المسؤول عندما سألهم عن مكان وجوده، إن الاعتداء الواقع على الزميل صلاحات وقع عليه بمناسبة قيامه بعمله ولاعتقاد الجناة بأنه كصحفي قد يكشف أمر إفطارهم في رمضان جهاراً أثناء دوامهم الرسمي، وهو يشكل انتهاكاً للحق في عدم الخضوع لمعاملة مهينة ولحرية الإعلام والنشر.

الانتهاكات الماسة بالحق في محاكمة عادلة:

استدعاء الزميل نضال سلامة وتهديده من مدعي عام محكمة أمن الدولة

من الانتهاكات التي تدعو إلى القلق، والتي رصدتها الشبكة وقامت بتوثيقها خلال العام 2012، قيام مدعي عام محكمة امن الدولة بتهديد الزميل نضال من جراسا نيوز، فقد ذكر الزميل سلامة في شكواه التي تقدم بها إلى المركز انه بتاريخ 9/4/2012 اتصل به مدعي عام محكمة أمن الدولة وطلب منه الحضور إلى نيابة امن الدولة بسبب تصريح قام بتسجيله لرئيس هيئة الدفاع عن معتقلي الطفيلة والدوار

الرابع أشار فيه إلى أن توقيف مدعي عام أمن الدولة لعدد من الناشطين قرار سياسي، وقد ذهب الزميل سلامة في اليوم التالي إلى مدعي عام أمن الدولة، وقد خاطبه المدعي العام وبحضور قاض عسكري كان موجودا «نضال بنعرف إنك إنت ناشط في الحراك وشعاراتك سقفها عالي ولسانك طويل مثلهم، خفف هتافاتك وحدة شعاراتك وقص لسانك إلى أن نناديك مرة ثانية».

يشكل هذا الانتهاك سابقة خطيرة ينبغي الوقوف عندها، وتعتقد الشبكة أنها تعكس إمعان السلطات العامة في استهداف الصحفيين، وإرعابهم ومنعهم عن ممارسة عملهم من خلال إساءة تطبيق القانون واستعماله كأداة للعنف وتكميم الأفواه، إن الانتهاك السابق هو انتهاك مركب، فبالإضافة إلى كونه يمس حرية النشر والإعلام وعدم الخضوع إلى معاملة قاسية أو مهينة، فهو كذلك يشكل انتهاكا للحق في محاكمة عادلة بما في ذلك المثول أمام محكمة مستقلة وحيادية .

تحويل علاء محمود ذيب صاحب موقع ذيب نيوز إلى محكمة أمن الدولة واحتجازه بشكل تعسفي وغير قانوني

بتاريخ 24/9/2012، تقدم محامي الصحفي علاء محمود ذيب الأستاذ طاهر نصار بشكوى إلى شبكة «سند» بخصوص تحويل موكله الصحفي علاء ذيب إلى محكمة أمن الدولة عن مقالات وتغطيات قام بنشرها على موقع ذيب نيوز. وقد جاء في البلاغ المذكور: «أن موكلي الإعلامي علاء محمود رافع الذيب قد تم توقيفه بواسطة رجال امن عام بعد صلاه المغرب (الساعة السابعة مساء) يوم الأحد 16/9/2012 وتم تقديمه لمدعي عام الزرقاء الذي تحفظ عليه لدى المركز الأمني لليوم التالي اي ليوم الثلاثاء 18/9/2012 وطلب حضور المحامي ولم يمهل سوى لساعة واحدة مع أن القانون يمنحه 24 ساعة وطرد صديق له الإعلامي عمر شاهين لنصيحته له بتوكيل محام وبعد توقيفه في مركز إصلاح وتأهيل الزرقاء تم وضعه في الزنزانة الانفرادية ودخل بإضراب عن الطعام منذ صبيحة يوم الأحد 23/9/2012 ولا زال وتم توجيه تهمة إطالة اللسان له على مقال حول سوريا نشر منذ ثمانية أشهر لا يمكن حمله على احد في الأردن وحاولوا إلصاق تهمة التجمهر بمعنى انه قام بتحريك عشائر بني حسن للاعتصام وكان جوابه انه تواجد في الاعتصام بقصد تغطيته فقط إعلاميا».

وأضاف الأستاذ المحامي طاهر نصار في المقابلة التي أجراها الراصدون في الشبكة معه بتاريخ 24/9/2012 بأن: «علاء الذيب صاحب موقع الذيب نيوز يبلغ من العمر 19 عاما وغير منتم إلى أي تنظيم كان، وهو ناشط معروف في منطقة الزرقاء والهاشمية حيث كان ينقل العديد من القضايا الاجتماعية في منطقته ويعرض دائما تقصير المسؤولين فيها. وقام منذ ثمانية أشهر بنشر مقال الوضع في سوريا والرئيس السوري بشار الأسد ولم يضم المقال أي كلام عن الأردن أو أي شخص في الأردن لا بشكل مباشر ولا غير مباشر، ونص المقال واضح لا يحتمل التأويل. وكان علاء قد تواجد قبل الاعتقال بيوم في حراك لعشائر بني حسن على أراضي الجامعة الهاشمية وقد تواجد ليقوم بعمل تغطية إعلامية عن الحراك ... وفي اليوم التالي حضر ثلاثة من رجال الأمن إلى منزل علاء وهم النقيب محمد الجبور وعبد الله الخوالدة ومحمد المحاميد وأخذوه في الساعة 7 مساء وقت أذان المغرب إلى المركز الأمني بالهاشمية وبقي لديهم لليوم التالي حيث جرى تحويله إلى مدعي عام الزرقاء «مدعي عام مدني» احمد العفيفي ولم يقم باستجوابه وتحفظ عليه بمركز امن الحسين بالزرقاء ورفض تكفيله. وفي

اليوم التالي مثل علاء أمام المدعي العام العفيفي، وكان برفقته زملاء له منهم عمر شاهين الذي نصح علاء بان يطلب المحامي طاهر نصار بالاسم، فقام المدعي العام بإخراج عمر من القاعة. وطلب علاء المحامي المذكور حيث أعطي مهلة ساعة للحضور ... ولم ينتظر المدعي العام حضور المحامي وقام بأخذ إفادته وقال له «مافي داعي للمحامي» وواجهه بالتهم وهي إطالة اللسان استنادا إلى المقال المنشور منذ ثمانية أشهر وتهمة التجمهر غير المشروع. وقام بتوقيفه وتحويل القضية إلى محكمة أمن الدولة وأقر بأنه غير مختص. وأخذت أنا التوكيل من علاء يوم السبت، ووجدت القضية محولة لمحكمة أمن الدولة إلا أن الملف لم يصل بعد إليها. وتهمة إطالة اللسان جنحة تأتي مع قرار ظني وليس لائحة اتهام وتحول إلى اختصاص محكمة بداية جزاء ولا يجوز التوقيف عليها.

والمدعي العام يعرف بالتعديلات الدستورية الأخيرة التي نزعت صلاحيات أمن الدولة بهذا النوع من القضايا، ورغم ذلك قام بتحويلها إلى مدعي عام امن الدولة الذي أضاف تهمة جديدة اسمها «التحريض على مناهضة الحكم» وهي ضمن جرائم الإرهاب وذلك لتثبت الولاية لمحكمة أمن الدولة».

وقد وصف المحامي نصار المعاملة التي تلقاها علاء بشكل الآتي: «يعامل علاء منذ اللحظة الأولى لدخوله السجن معاملة سيئة حيث انه ادخل إلى زنزانة انفرادية. وصرح مندوب الأمن لنا انه قد تم ذلك لأنه اثر على السجناء وهذا كلام غير صحيح لأنه ادخل الانفرادي منذ اللحظة الأولى. ودخل علاء منذ صباح السبت 22/9 إضرابا عن الطعام لتحسين ظروف اعتقاله وحتى اليوم كان ضمن قائمة المضربين أي انه لم يتم تلبية مطالبه».

تندرج هذه الحالة في الواقع ضمن ما جرت الإشارة إليه من أن هناك اتجاها متزايدا لدى السلطات العامة باستعمال القانون كأداة للعنف وتقييد حريات الإعلاميين والصحفيين وتحويلهم إلى محكمة أمن الدولة خلافا للمعايير الدولية المعمول بها في مجال الحريات الإعلامية وحقوق الإنسان. فهذه الحالة تنطوي على انتهاكات متعددة. فمن ناحية، فإنها تتضمن معاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة للإعلامي الزميل علاء ذيب. كما أنها تنطوي على احتجاز وحرمان من الحرية غير قانوني. وهي تشكل كذلك انتهاكا لحرية الإعلام والنشر. والأهم أنها تخالف المعايير الأساسية الدنيا التي يلتزم بها الأردن في مجال الحق في المحاكمة العادلة المنصوص عليها في المادة (14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما أنها لا تتفق مطلقا مع التعديلات الدستورية الأخيرة التي جرى إقرارها مؤخرا.

تحويل الصحفي جمال المحتسب إلى محكمة امن الدولة واحتجازه بشكل تعسفي وغير قانوني

يعد الانتهاك الذي طال الزميل جمال المحتسب ناشر «جراسا نيوز» دليلا واضحا على استمرار سياسة استخدام القانون كأداة لقمع الإعلاميين ولانتهاك حرياتهم. فقد قام موقع «جراسا نيوز» بتاريخ 22/4/2012 بنشر خبر مفاده أن أحد النواب قام بحث زملائه على عدم التصويت لصالح إحالة ملف سكن كريم إلى القضاء لأنه وحسب مزاعم النائب هناك توجهات ملكية عليا تفضل إغلاق الملف، وفي اليوم التالي، تلقى الزميل جمال المحتسب اتصالا هاتفيا من مدعي عام امن الدولة بضرورة حضوره هو وشقيقته الإعلامية سحر التي نشرت الخبر إلى مكتبه.

وقد قام المدعي العام بتوجيه تهمة التحريض على مناهضة نظام الحكم للزميل المحتسب ولشقيقته

سحر، وقرر المدعي العام كذلك توقيف الزميل المحتسب مدة 15 يوما في سجن البلقاء.

وقد أفاد الزميل المحتسب أن ثلاثة من أفراد الأمن العام الذين اقتادوه من أمن الدولة إلى مركز أمن ماركا لترحيله إلى مركز إصلاح وتأهيل البلقاء، قالوا له عندما اطلعوا على التهمة الموجهة إليه: «كيف تتجرأ على الانقلاب على الملك، والله إلا لنورجيك».

وقد شدد الزميل المحتسب أنه بخلاف احتجازه لمدة 22 يوما لم يتعرض إلى سوء معاملة أو إلى أية انتهاكات داخل مركز الإصلاح والتأهيل.

إن الخبر الذي قام موقع «جراسا نيوز» بنشره يندرج ضمن حدود ممارسة العمل الإعلامي والنشر، وتوقيفه يشكل انتهاكاً لحرية التعبير والنشر المنصوص عليها في المادة 19 من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمكفول بأحكام الدستور الأردني علاوة على أن مجرد احتجاز الزميل المحتسب وحرمانه من حريته لممارسته لحرية النشر والإعلام يشكل معاملة قاسية تحظرها اتفاقيات حقوق الإنسان التي يلتزم بها الأردن والتي قام بنشرها في الجريدة الرسمية منذ سنوات. فضلا عن أن هذه الحالة تتفق مع سابقتها وهي حالة الصحفي علاء ذيب في أنها تشكل انتهاكا للضمانات الدنيا للحق في محاكمة عادلة وتندرج ضمن الاتجاه العام باستخدام القانون لتكميم أفواه الإعلاميين.

الانتهاكات الماسة بالحق في الحرية الشخصية:

احتجاز الصحفي أحمد نايف بوحمد من راديو البلد من قبل رجال الأمن بشكل غير قانوني

جاء في شكوى الزميل بوحمد، أنه بتاريخ 15/11/2012: «خلال تغطيتي المباشرة لنشرة أخبار راديو البلد للاعتصام في منطقة دوار الداخلية من خلال بث مباشر وأثناء قيامي بالحديث عن ما يجري في الميدان، تقدم نحوي أحد ضباط الأمن العام وسألني عن الجهة التي أتحدث معها، أجبته: أنا صحفي من راديو البلد وطالع على الهوا مباشرة في نشرة الأخبار، وأشرت له بباجتي التي كنت أرتديها، فأمر أحد أفراد الدرك باعتقالي بتهمة نقل المعلومات. فقام الدركي بالإمساك بي من الخلف واقتيادي إلى سيارة الاعتقال. عند بوابة السيارة سلمني إلى رجل أمن آخر رفعني إلى السيارة ودفعني بقدمه إلى السيارة ووجهي إلى الأرض، إلا أنني بقيت اصرخ بأنني صحفي فأشهر مسدساً كهربائياً بوجهي وأمرني بالسكوت، أثناء صراخي سمعني ضابط مخابرات كان موجودا بالقرب من السيارة فطلب من رجل الأمن إنزالي، فنظر إلى باجتي وسألني عن اسمي، ثم أمر رجال الأمن بفك قيدي وقام بمرافقتي إلى أقرب مخرج من المكان وطلب مني مغادرة الموقع».

وقد أضاف بوحمد لراصدي الشبكة «أن رجل الأمن الذي أمر باعتقاله كان على كتفه تاج وثلاث نجوم ولم ينتبه إن كان هناك اسم أم لا». لكنه علق بالقول عادة لا يكون هناك اسم ظاهر. وقد شهد وقوع هذا الاعتداء بحق الصحفي بوحمد كل من الزميلة دانا جبريل وبراء بلبيسي.

تنطوي هذه الحالة على انتهاك واضح لحرية الإعلام من خلال المنع من التغطية والاحتجاز دون أي سبب قانوني وبشكل تعسفي. ولا يغير من واقع الحال شيئا قيام أحد ضباط المخابرات بالتدخل لمنع القبض عليه وإتمام عملية الاحتجاز، إذ أن عناصر الانتهاك كلها مكتملة وكان يتوجب اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق رجال الأمن الذين قاموا بهذا الانتهاك.

احتجاز الزميل خليل قنديل من صحيفة السبيل على يد أحد رجال الأمن

في شكواه التي تقدم بها إلى شبكة «سند»، أوضح الصحفي خليل إبراهيم قنديل من صحيفة السبيل «أثناء تغطيتي للأحداث في جبل الحسين حول الاحتجاجات ضد قرار رفع الأسعار يوم الأربعاء 14/11/2012 سألني أحد أفراد الأمن بلباس مدني عما أقوم به فأخبرته بأنني صحفي وأقوم بالتصوير فطلب مني إبراز هويتي الصحفية وهويتي الشخصية فأعطيته إياها بعد أن تأكدت من كونه أحد أفراد الأجهزة الأمنية. وبعد قراءة الهويتين طلب مني مرافقته إلى أحد الضباط أيضا بلباس مدني فطلب مني الكاميرا حيث اعترضت على طلبه إلا أنه أصر على ذلك فأعطيته إياها وقام بتفتيش محتوياتها وطلب مني الانتظار برفقة أحد أفراد الأمن بدعوى التدقيق على قيودي الأمنية. وبعد نصف ساعة، قام باقتيادي إلى سيارة بك اب حيث جاء احد أفراد الأمن من المكتب الإعلامي فقدمت له اعتراضا على أسلوب تعاملهم معي رغم تواجد العشرات من الصحفيين في ذات المكان، فيما تم تقييد يدي ووضعي في سيارة (زنزانة) رغم تأكيدي لهم عدة مرات بأنني صحفي ووجود هويتي الصحفية بحوزتهم. وبعد فترة من الوقت جاء أحد أفراد المكتب الإعلامي للأمن العام حيث أجرى اتصالا، وبعدها طلب من الأمن فك قيودي وإخلاء سبيلي مع طلبه مني مغادرة المكان تجنبا لاعتقالي مرة أخرى. عندما طلب مني رجل الأمن هويتي الصحفية، سألته عن صفته فاخبرني أنه رجل أمن، فطلبت منه أن يريني هويته؛ فاخرج هوية عليها شعار الأمن العام وعرف على نفسه انه من الأمن الوقائي ثم أعاد هويته إلى جيبه دون أن أتمكن من قراءة بياناته. فيما قال أحدهم انه من المخابرات. وكانوا يحملون أجهزة إرسال خاصة بعناصر الأجهزة الأمنية، ثم طلبوا مني مرافقتهم إلى شخص وصفوه بالضابط وكان برفقته عناصر من الأمن العام ويملك جهاز إرسال. وعندما سألتهم عن صفته أجابوا: «الآن بتعرف». وعندما سألني بعض عناصر الأمن عن سبب توقيفنا أخبرتهم بأنني صحفي. فذهبوا إلى ذلك الضابط للتحدث معه إلا أنه أصر على توقيفي. وقد شهد على الحادثة الزميل عيسى شقفة من صحيفة السبيل الذي تحدث مع الضابط حول عدم قانونية توقيف الصحفيين إلا أنه لم يستجب، فقام الزميل عيسى بإبلاغ الصحيفة التي نشرت خبرا حول توقيفي».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك للحق في الحرية الشخصية ولحرية الإعلام خلافا لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي التزم بها الأردن. علاوة على أنها تشكل خرقا واضحا لأحكام قانون العقوبات الأردني وللحقوق الإنسانية المكفولة بموجب الدستور وتعديلاته الأخيرة.

احتجاز الصحفي محمد شهاب من موقع المدينة نيوز برهة من الزمن بصورة غير قانونية لدى مركز أمن عين الباشا

وصف الصحفي محمد عبد الكريم شهاب العامل لدى موقع «المدينة نيوز» في شكواه المؤرخة بتاريخ 7/10/2012 حادثة احتجازه المشار إليها أعلاه على النحو الآتي: «صباح يوم الأحد الموافق 7/10/2012 الساعة 7:00 صباحا، وأثناء قيامي بتصوير انتهاك بحق البيئة حيث يقوم أحد المزارعين بالقرب من مستشفى الأمير حسين بن عبدالله بحرق مخلفات المزرعة من مواد بلاستيكية أدت إلى تكون غيمة سوداء بمساحة كبيرة فوق المستشفى والمنطقة المجاورة وامتدت الغيمة لأكثر من 3 كم، وأثناء قيامي بالتصوير حضر إلي رجل امن برتبة رقيب وبسيارة مدنية واستفسر مني عن العمل الذي أقوم به وعندما علم بأني أقوم بتصوير ما يحدث من

انتهاك بحق البيئة وأقوم بهذا العمل لصالح موقع المدينة نيوز الإخباري، طلب مني تصريح تصوير فيديو من الأمن الوقائي، استغربت طلبه فقلت له أنا مصور للمدينة نيوز وانا أقوم بالتصوير في مخيم البقعة وبالقرب من مستشفى الأمير حسين ولا يوجد أي قارمة تدل بممنوعية التصوير في المنطقة وان مخيم البقعة ليس منطقة عسكرية مغلقة، على اثر ذلك طلب مني رخصة سيارتي ورخصة القيادة ولما استفسرت منه لماذا؟ قال أنا رجل امن واطلب منك ذلك ومنعا للاحتكاك سلمته الرخص وطلب مني متابعته إلى مركز أمن عين الباشا الذي يقع في بداية مخيم البقعة من جهة إربد، تابعته للمركز الأمني وقام بتسليم رخصي للشرطي الموجود على الباب الذي بدوره سلمها إلى رقيب الغفر الذي طلب مني متابعته إلى داخل المركز الأمني وطلب مني الجلوس على احد المقاعد داخل المركز الأمني، وأثناء تواجدي لأكثر من عشر دقائق داخل المركز الأمني رأيت شخصاً بلباس مدني يخرج من مكتب رئيس المركز، استفسرت منه هل أنت المسؤول هنا فقال نعم أنا الرائد عبد الرحمن مدير المركز، فقمت بشرح ما حصل معي وعن إحضاري للمركز الأمني وأطلعته على الغيمة السوداء التي تغطي المنطقة، وأثناء حديثي معه حضر رقيب الخفر فأستفسر منه عن الموضوع؛ حيث قام بتسليمي رخصي وقدم اعتذاره».

وعقب دراسة الشكوى، قام الراصدون التابعون للشبكة بالرجوع إلى المشتكي الزميل شهاب لاستكمال بعض المعلومات منه، فأوضح أن رجل الأمن الذي طب منه أن يتبعه إلى المركز الأمني لم يبلغه بأنه مقبوض عليه بل قال له اتبعني إلى المركز الأمني بعد أن سحب هويته والأوراق الثبوتية. وعندما وصلا إلي، أعطى أوراقه للشرطي الذي في المدخل وطلب منه الجلوس في غرفة بها كراسي. ولم يعرف ما حدث سوى عندما حضر إليه مدير المركز الأمني ولم يعرفه إلا بعدما عرف بنفسه والسبب أنه كان في لباس مدني. ولم يكن بمقدوره الخروج من المركز لأن أوراقه محجوزة لدى المركز. وفي آخر الأمر اكتشف أن الرقيب لم يكن يعمل في نفس المركز الأمني لأن مدير المركز لم يعرفه وسأل عنه.

إن سائر عناصر الانتهاك متوافرة في هذه الحالة، وهي تتضمن انتهاكا لحرية الإعلام ومنعا من التغطية. كما أنها تنطوي كذلك على اعتداء على الحرية الشخصية وحرمانا غير قانوني من الحرية.

احتجاز الزميل أحمد التميمي ومصادرة كاميراته أثناء تغطية اعتصاماً ضد زيارة رئيس الوزراء إلى مدينة إربد

تعرض الزميل أحمد التميمي بتاريخ 5 تموز 2012 عند قيامه بتغطية زيارة رئيس الوزراء د.فايز الطراونة لمدينة اربد وللاعتصام الاحتجاجي ضدها عند جسر النعيمة على طريق اربد ـ عمان، إلى احتجازه غير القانوني من قبل رجال الأمن العام ومصادرة الكاميرا التي كانت بحوزته.

أشار الزميل التميمي في شكواه أنه أثناء تغطيته للوقفة الاحتجاجية التي نظّمها الحراك الشعبي عند جسر النعيمة على طريق اربد ـ عمان ضد زيارة رئيس الوزراء د. فايز الطراونة إلى إربد لتناول الغداء في منزل النائب د. حسني الشيّاب، قامت قوة من الأمن العام باعتقال كافة النشطاء المعتصمين في المكان. واستطرد الزميل التميمي قائلًا: «وعندما كنت أصوّر الحادثة قامت الأجهزة الأمنية باقتيادي عنوة إلى داخل باص الشغب مع المعتقلين بالرغم من قيامي بإبراز الهوية الصحفية، وأثناء دفعي سقطت الكاميرا مني كما منعني الأمن من استخدام الهاتف النقال داخل الباص ولم تعد الكاميرا بحوزتي، وعند

وصولي إلى مديرية شرطة اربد وبعد أن عرّفت عن نفسي بأنني صحفي جرى نقلي إلى غرفة الحركة، وبعدها إلى مكتب نائب مدير شرطة اربد وبعدها أخلي سبيلي».

وقد ثبت للشبكة أن ما تعرّض له الزميل التميمي شهده كل من الزميل غيث التل من وكالة سكوبات الإخبارية والزميل زياد نصيرات من موقع سرايا اللذين كانا برفقته أثناء تغطية الاعتصام.

يشكّل الفعل المرتكب من قبل رجال الأمن العام بحق الزميل التميمي جرم التعدّي على الحرية وفقاً لنص المادة 178 من قانون العقوبات، ومخالفة لأحكام المادة 6/ج من قانون المطبوعات والنشر، التي تعترف بحق الصحفي بالحصول على المعلومات والأخبار وتداولها ونشرها.

كما ينطوي سلوك رجال الأمن العام تجاه الزميل التميمي على إساءة معاملة وانتهاك لتجريم المعاملة القاسية أو اللا إنسانية المعترف به في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، واعتداء على الحق في حرية الإعلام والنشر.

احتجاز الزميل زياد نصيرات بشكل تعسّفي ومصادرة كاميرته من قبل رجال الأمن العام

أوضح الزميل زياد نصيرات من موقع سرايا ورئيس تحرير نجم الإخبارية في شكواه التي تقدم بها بتاريخ 7 تموز 2012، أنه في أثناء تغطيته لاعتصام الحراك الشبابي على جسر النعيمة طريق اربد ـ عمان بتاريخ 5 تموز 2012 أنه «جاء باصان للأمن العام وبداخلهما قوات من الأمن العام، كان يرتدي أفرادها زياً عسكرياً ودروعاً واقية، فبدأنا بالتصوير... ولكنني فوجئت بقيام أفراد الأمن العام بضرب المتظاهرين ووضعهم في باصات الشغب، فسحبت الكاميرا لأصوّر المشهد فقال لي أحد أفراد الأمن العام «لا تصوّر»، وتزامن ذلك مع مرور سيارة فيها أفراد من الأمن العام يرتدون زياً مدنياً، فقالوا لي «لا تصوّر»، فقمت بإخفاء الكاميرا وأخرجت الهاتف لألتقط صوراً به فتفاجأت بثلاثة رجال أمن يركضون باتجاهي فأخذوني إلى باص الأمن العام الذي وضعوا فيه المتظاهرين وقام أحد رجال الأمن العام بإدخال يده إلى جيبي وأخذ الكاميرا. وكان معي زميلي أحمد التميمي وأبقونا في الباص رغم أننا قلنا لهم أننا صحفيّان، فاقتادونا إلى مديرية شرطة اربد وانتظرنا هناك مدة نصف ساعة. وطلبت كاميرتي فقالوا لي أنها في مكان الاعتصام، وعندما أخلوا سبيلي ذهبت إلى مكان الاعتصام فلم أجد أحداً، عدت إلى مديرية الشرطة التي أعادت لي الكاميرا بعد أن قامت بشطب محتوياتها.» وقد أوضح الزميل نصيرات أنه يريد أن يشتكي على نائب مدير شرطة اربد العقيد أحمد الشمايلة الذي شارك الأمن بالضرب وتعامل كما ذكر الزميل نصيرات بشكل عنيف مع كل من أحمد التميمي وغيث التل وزياد نصيرات.

يشكل هذا الاعتداء الموجه ضد الزميل نصيرات جرم حجز الحرية خلافاً لقانون العقوبات ومنعاً من التغطية وفقاً لقانون المطبوعات والنشر، كما أنه ينطوي على انتهاك للحق في الحرية الشخصية والحق في عدم الخضوع إلى معاملة قاسية أو لا إنسانية ولحرية الإعلام والنشر المكفولة كلها في العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية. وهو يؤكد كذلك على استمرار سياسة الإفلات من العقاب فأحد أهم المتورطين بالاعتداء وهو نائب مديرية شرطة اربد ما زال على رأس عمله ولم يخضع لتدابير إدارية وجزائية عن الأفعال المتورط بها عملاً بالتزامات الأردن الناشئة عن اتفاقيات حقوق الإنسان المنشورة في الجريدة الرسمية.

الاعتداء على الزميل محمد سقالله واحتجازه بشكل غير قانوني

ذكر الزميل محمد حسني سقالله من قناة رؤيا في شكواه التي تقدم بها بتاريخ 12 حزيران 2012 أنه تعرّض بتاريخ 11 حزيران 2012 أثناء قيامه بتغطية اعتصام لشباب جامعيين عاطلين عن العمل في مدينة معان للشتائم والضرب، وقد أوضح كذلك أن محافظ معان ومدراء الأجهزة الأمنية حضروا الاجتماع العام الذي انعقد في مكتب المحافظ، واستطرد الزميل سقالله قائلاً «ذهبت إلى مكتب المحافظ وأثناء نقاش دار بين المحافظ والمعتصمين وقف المحافظ وألقى العديد من الشتائم محاولاً أخذ الكاميرا التي أصوّر بها من يدي، فتراجعت للخلف حرصاً مني على عدم الاحتكاك مع المحافظ والمسؤولين الأمنيين لكنني فوجئت بأحد موظفي المحافظة يتهجّم عليّ من الخلف، وحاول أخذ كاميرتي عنوة. وبسبب رفضي قام بضربي وتمزيق ملابسي وبعد ذلك مباشرة حضرت قوة أمنية واعتقلتني وجرى إيداعي في مديرية شرطة معان لمدة ساعة وحاولت هذه القوة ضربي والاعتداء عليّ، ولولا تدخّل الشباب المعتصمين وتهديدهم للمحافظ بعدم الخروج من مكتبه إلا بإطلاق سراحي».

لقد ثبت لشبكة «سند» من خلال ما نشر حول الحادثة من تقارير صحفية وإعلامية والتقرير الطبي التي بينت طبيعة الإصابات التي لحقت بالزميل سقالله وجود اعتداء بدني ولفظي بحقه بالإضافة طبعاً إلى حجز حريته.

تنطوي الأفعال المرتكبة بحق الزميل سقالله على جرم حجز للحرية وإيذاء وفقاً لقانون العقوبات الأردني وعلى حرمان من الحصول على المعلومات وفقاً لقانون المطبوعات والنشر. وهي تشكل كذلك انتهاكاً للحق في الحرية الشخصية وتحريم الاحتجاز غير القانوني وللحق في عدم الخضوع إلى معاملة قاسية أو لا إنسانية أو لحرية الإعلام والنشر المكفولة كلها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

الانتهاكات الماسة بحرية التعبير والنشر والإعلام:

مصادرة كاميرا الزميل صالح قشطة من قبل قوات الدرك بالقوة

قامت قوات الدرك بالاعتداء على الزميل صالح قشطة من قناة رؤيا ومصادرة كاميرته في حدائق الحسين بتاريخ 6 تموز 2012، فقد أشار الزميل قشطة أنه خلال «قيامي بعملي أثناء تغطية مهرجان عمان برفقة كل من حاتم وشاح ووليد الفار اندلعت مشاجرة بين اثنين من أفراد الدرك على مرأى من الجمهور الذي كان حاضراً في حدائق الملك حسين. فقمنا بأخذ لقطات لما وقع أمامنا فتفاجأنا بمجموعة من أفراد الدرك يهجمون علينا ويسحبون الكاميرات بقوة مع تهديدنا بكسرها، ثم قاموا بدفعنا بالأيدي وصادروا الكاميرا مدة لا تقل عن ساعتين وتعاملوا معنا بشكل غير لائق لا يتضمن أي شكل من أشكال الاحترام أو الإنسانية».

وقد أكد الزميل قشطة كذلك أنهم لم يستلموا الكاميرا إلا بعد تدخل قناة رؤيا وبقي الشريط محتجزاً إلى ما بعد ظهر اليوم التالي، وبعد استعادة الشريط تبيّن لنا أن قوات الدرك قامت بإعادة مونتاجه وحذف لقطات المشاجرة ولكنهم تركوا سهواً بعض اللقطات التي تبيّن أصوات تهديدهم بكسر الكاميرا.

وقد ذكر الزميل قشطة بأنه تعرّف على أحد أفراد الدرك الذين اقتادوه إلى المكتب الأمني في حدائق الملك حسين، وهو الملازم يوسف الرواشدة، رغم أنهم

لم يكونوا يحملون ما يدل على أسمائهم أو أرقامهم وهو ذاته الذي أخذ الكاميرا منه.

لا تختلف هذه الحالة عن سابقاتها فهي تعكس ما ورد في هذا التقرير من استهداف متعمد للصحفيين على أيدي رجال الأمن والدرك، وأن سياسة الإفلات من العقاب وعدم الملاحقة ما زالت مطبقة من قبل الأجهزة الأمنية.

تنطوي هذه الحالة على إساءة معاملة من قبل قوات الدرك وانتهاك للحق في عدم الخضوع لمعاملة قاسية أو لا إنسانية، علاوة على أنها تشكّل انتهاكاً لحرية الإعلام والنشر.

تهديد الزميل سامي أبو خرمة ومحاولة إجباره للكشف عن مصادره الصحفية

من الانتهاكات التي قامت شبكة «سند» برصدها ما تعرض له الزميل سامي أبو خرمة من صحيفة النهضة الأسبوعية، فقد قامت هذه الصحيفة بتاريخ 20/2/2012 بنشر شكوى لمواطنين تضررت ممتلكاتهم خلال مشاجرة جماعية وقعت في أواخر العام الماضي، وقد جمعت محافظة الزرقاء مبلغا من المال ووزعته على بعض المتضررين، فنشرت الصحيفة شكوى لمتضررين آخرين يطالبون بتعويضات، وقد تلقى الزميل أبوخرمة عقب نشر الخبر اتصالا من محافظ الزرقاء وهدده باللجوء إلى الأمن الوقائي قائلا: «لماذا نشرت ذلك؟ ومن أعطاك الأمر؟ ومن أعطاك هذه المعلومات؟ ومن أين حصلت عليها؟ وهل أنت عضو في النقابة أم تعمل على راسك؟ وسأرسل لك الأمن الوقائي للتحقيق معك في الخبر المنشور»، وأرسل المحافظ بعدها النائب سمير العرابي للمصالحة، ثم وجهاء وصحفيين من الزرقاء.

إن ما تعرض له الزميل أبو خرمة يشكل اعتداء على حرية النشر والإعلام، وحق الصحفي في الحفاظ على مصادره سرية، وهو انتهاك ثابت من خلال محاولات المصالحة بين الطرفين وبوجود أشخاص شهود على ذلك.

منع بث قناة جوسات

نتيجة الحديث الذي دار بين ضيوف حلقة برنامج «في الصميم»، الذي تقدمه على قناة جو سات د. رولى الحروب، والتي جرى بثها مباشرة بتاريخ 26 تموز 2012، أوقف بث القناة. وقد أوضح مالك المحطة د.رياض الحروب في الشكوى التي قدمت للشبكة بتاريخ 28 تموز 2012 خلال اتصال هاتفي بين الشبكة وبينه أن «هناك من اعتبر الكلام الذي صدر عن ضيوف برنامج «في الصميم» إساءة للملك ولذلك اتخذ قرار بإغلاق قناة جو سات».

وقد جاء في أقوال د.الحروب أنه اتصل مع مدير النايل سات د.صلاح حمزة، فسأله الأخير: «أنتم عاملين إيه في قناتكم يسيء إلى الأردن والحكم؟»، واستطرد د.الحروب مؤكداً أنه تلقى تعهداً من مدير النايل سات بإعادة البث، وأن المدير طلب من شركة جاسكو بإعادة رفع شارة جوسات للقمر الصناعي نايل سات، ولكن مدير الشركة المذكورة امتنع عن تلبية الطلب قائلاً: «عندي أمر من جهة أردنية بعدم رفع الشارة»، وقد أكد د.الحروب أن القناة تدفع المبالغ المستحقة عليها لشركة جاسكو والنايل سات مقدماً وبشكل شهري وأن الالتزامات المالية المترتبة بذمة القناة كانت مسددة كلها عند وقف البث.

وما يؤكد أن وقف بث القناة لم يكن بسبب خلافات بين القناة والنايل سات قيام رئيس الوزراء ـ آنذاك ـ د.فايز الطراونة بالتصريح علناً

بأنه هو الذي أمر بوقف بث قناة جو سات. فثّمة اعتراف رسمي واضح بالمسؤولية عن منع بث القناة. بالإضافة إلى تزامن وقف البث مع الكلام الذي صدر عن ضيوف برنامج في الصميم والذي جرى تفسيره على أنه يتضمن إساءات للملك. وقد أحيل الضيوف الذين صدر عنهم الكلام إلى المحكمة لمحاكمتهم بجرم الإساءة للملك ومناهضة نظام الحكم.

يشكل وقف بث القناة انتهاكاً واضحاً وجسيماً لحرية النشر والإعلام ولحرية الرأي والتعبير. علاوة على أنه انتهاك لمبادئ الدستور الأردني وأحكام المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

مصادرة كاميرا الزميل ياسر أبوهلالة من قبل أفراد الأمن أثناء التصوير لمخيم للاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا

من الحالات الأخرى التي رصدتها شبكة «سند» وتنطوي على انتهاكات مرتكبة من قبل أفراد الأمن ما تعرّض له الزميل ياسر أبو هلالة مدير مكتب قناة الجزيرة بتاريخ 9 أيار 2012، أثناء قيامه بإجراء تحقيق عن اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا والموجودين في «سايبر سيتي» في جامعة العلوم والتكنولوجيا، فقد أكّد الزميل أبو هلالة في مقاله الذي نشره في صحيفة الغد بتاريخ 11 أيار 2012 وكذلك في اتصال الراصدين من «سند» معه «أن أحد رجال الأمن قام بمصادرة الكاميرا منه بعد أن صوّر في «سايبر سيتي» في جامعة العلوم والتكنولوجيا مخيماً للاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا، وقد ذكر أنه طلب من مساعد المتصرف الذي كان موجوداً حينها ورجل الأمن الذي صادر الكاميرا ضبطاً بالكاميرا وقد أعيدت الكاميرا له بعد مصادرة المادة المسجلة وإتلاف جهاز الصوت.»

تنطوي هذه الحالة على مصادرة لأدوات عمل الصحفي ومنعاً من التغطية والنشر، وهي تخالف المواد 4 و6 و8 من قانون المطبوعات والنشر المتعلقة بحق الصحفي في الحصول على المعلومات وتداولها ونشرها. كما أنها تشكل إضراراً بأموال الغير وفقاً لقانون العقوبات الأردني، فضلاً عن أنها تشكل انتهاكاً لحرية الإعلام والنشر واعتداء على حرمة الممتلكات الخاصة وفقاً للصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

مصادرة كاميرا الصحفي إحسان التميمي من صحيفة الغد ومسح ما التقطه من صور من قبل المدير الإداري لمستشفى الزرقاء الحكومي وامن المستشفى

جاء في الشكوى المقدمة من الصحفي إحسان التميمي العامل لدى صحيفة الغد الأردنية والمؤرخة بتاريخ 19/4/2012 أنه: «أثناء قيامي بمتابعة المرض الغامض في مستشفى الزرقاء الحكومي وللوقوف على طبيعة الإجراءات المتخذة بشأنه؛ ولدى التقاطي صورة لأحد الأقسام التابعة للمستشفى اعترضني أحد عمال الخدمات وطالبني بمسح الصور، ثم جرى احتجازي في مفرزة الأمن التابعة للمستشفى لمدة تجاوزت الساعة. ورغم تعريفي بنفسي وأنني أعمل صحفيا في صحيفة «الغد» وأني أتابع الوضع في المستشفى إلا أن كلامي لم يكن له فائدة منذ الصباح». ورغم مراجعة المناوب الإداري في المستشفى وإعلامه بالأمر، إلا أن المناوب الإداري أصر على مسح الصور بنفسه متذرعا بأن التصوير ممنوع دون إبداء أي سبب لذلك، وأن من يقوم بالتصوير في هذه الظروف ـ ولا أعلم ماذا عنى بهذه الظروف ـ شخص يفتقر للمهنية».

يتبين من السياقات المحيطة بهذه الحالة وملابساتها أن الفعل الذي قام به المدير الإداري للمستشفى يشكل جرما بحسب المادة 346 من قانون العقوبات

الأردني التي جرمت حجز الحرية. كما أنه يشكل كذلك مخالفة للمادة 8 من قانون المطبوعات والنشر التي تقر بحق الصحفي في الحصول على المعلومات، وتلزم جميع الجهات الرسمية والمؤسسات العامة بتسهيل مهمته وإتاحة المجال له للاطلاع على برامجها ومشاريعها وخططها. كما أنها تنطوي على انتهاك للحق في الحرية الشخصية ولحرية الإعلام المكفولين في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

تعرض الصحفي غسان أبولوز من قناة العربية لمضايقة للتدخل في عمله ومضايقته من قبل أحد المستشارين الإعلاميين العاملين في مخيم الزعتري

جاء في استمارة الرصد الخاصة بحالة مراسل قناة العربية غسان أبو لوز المؤرخة بتاريخ 31/10/2012 أنه: «عندما كنت بتاريخ 22/10/2012 أصور تقريرا في مخيم الزعتري حول ردود فعل السوريين عن المسؤولين الدوليين، جاء شخص وطلب مني أن أراجع المستشار الإعلامي للمخيم واسمه غازي السرحان مع انه كان يقف على مسافة غير بعيدة مني؛ وتحدث معي بطريقة متعالية وغير لائقة حيث طلب مني أن أسلط الضوء في تقريري على دور الحكومة الأردنية، ولا يهمه حسب حديثه سوى دور الحكومة فقط، فقلت له أنا أصور تقريراً عن زيارة المسؤولين الدوليين إلا أنه قام بتهديدي بسحب تصريحي ومنعي من التصوير. وبعد أن اعترضت على إملاءاته وتوجيهاته، قال لي: «شو بتصور شو عملت مقابلات عن دور الأردن والحكومة الأردنية ولا يهمني أي شيء آخر». وقد حاول إعطائي توجيهات لعمل تقرير عن اللاجئين كما يريد هو. ثم تفاجأت أنه يطلب من الأشخاص الذين كانوا موجودين حولنا مغادرة المكان بداعي أن الحديث بيننا هو حديث «أمني»، فقلت له انك لن تفهمني شغلي, وسيطرت على الموقف بأنني لم أجبه متلافيا حدوث المشاكل. وكان معي المصور أحمد أبو خويلة ومساعد المصور حمزة الحراسيس».

وقد أوضح المصور احمد أبو خويلة للراصدين في الشبكة بخصوص هذه الحادثة: «كنا نجري مقابلات مع اللاجئين، فجاء شخص ما بعرف اسمه، غسان بعرف، وعصب علينا وقال: شو هاي المقابلات اللي بتعملوها، بدنا ايشي لصالح الحكومة والأردن. فقال له غسان: أنت ما بتابع العربية وما بتشوف تقاريرنا، نحن نبث تقارير لصالح المخيم والناس اللي بشتغلوا بالمخيم لكنه أخذنا على جنب وصار يحكي مع غسان، فجاء مجموعة من الشباب فقال لهم روحوا من هون عنا تدقيق امني. في مثل هذه الحالة أنا لا استطيع الاعتراض لأنه معي مراسل (يقصد غسان)».

إن هذه الحالة تنطوي على انتهاك لحرية الإعلام والنشر كما جاءت في المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المنشور في الجريدة الرسمية في الأردن. وهي تشكل كذلك انتهاكا للمادة (15/1) من الدستور الأردني ولأحكام قانون المطبوعات والنشر التي تكفل للإعلاميين الحق في التغطية وحرية النشر.

منع مقالات تنتقد الأداء الحكومي للصحفي أحمد حسن الزعبي من النشر من قبل رئيس تحرير صحيفة الرأي

في شكواه المؤرخة بتاريخ 8/10/2012، ذكر الكاتب والصحفي أحمد حسن الزعبي: «أتعرض بشكل مستمر لمنع مقالاتي من النشر من قبل إدارة الجريدة، ظاهريا رئيس التحرير هو صاحب القرار ولكن لا أعلم من الجهات التي تقف وراء المنع ولا أتابعها لأنها كثيرة ... وقد بلغ عدد المقالات الممنوعة لي لهذا العام 2012 موزعة على أشهر السنة كالآتي: يناير

(2)؛ فبراير (3)؛ مارس (6)؛ ابريل (5)؛ مايو (5)؛ يونيو (3)؛ يوليو (2)؛ أغسطس (4)؛ سبتمبر (7) وأكتوبر (2). علما بأن معدل المقالات التي أكتبها شهريا بغض النظر عن نشرها يتراوح بين 14 ـ 16 مقالا».

وبنتيجة المراجعة العلمية والحقوقية لهذه الحالة وبعد الاطلاع على المقالات الممنوعة، تبين أنها تتعلق بأشخاص متنفذين أو بسياسات حكومية. علاوة على أن التبرير المستخدم لمنعها من النشر ـ كما جاء في أقوال المشتكي ـ لم يكن لأسباب مهنية؛ فقد أوضح الزميل الزعبي للراصدين الذين التقوا معه وسألوه عن هذه المقالات أنه يتم تبليغه أحيانا من قبل مكتب رئيس التحرير في جريدة الرأي بمنع نشر المقال ويتم تسبيب ذلك بأن المقال يمس شخصية معينة أو الحكومة. ولهذه الأسباب يمكن القول بأن ما يتعرض له الزميل الزعبي يشكل انتهاكا لحرية التعبير والنشر والإعلام بالمعنى المستقر لأغراض المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

إيقاف عصام البزور رسام الكاريكاتير لدى جريدة الرأي عن العمل بسبب انتقاده تصريحات لوزير الإعلام الناطق باسم الحكومة من خلال كاريكاتير ساخر

جاء في شكوى رسام الكاريكاتير لدى جريدة الرأي عصام البزور المؤرخة بتاريخ 20/9/2012 أنه «بتاريخ 18/9/2012 وبعد قيامي بنشر كاريكاتير ساخر بيوم واحد تم وقفي عن العمل في جريدة الرأي كرسام كاريكاتير .. حيث تم إبلاغي بأن سبب الإيقاف هو تقنين مصروفات الجريدة ... لأتفاجأ بعد يومين بالزميلة أمل غباين من الموقع الالكتروني jo24 تخبرني هاتفيا بأن موضوع فصلي تم على اثر زيارة سميح المعايطه للسيد علي العايد رئيس مجلس إدارة الجريدة واحتجاجه على نشر الكاريكاتير وطلبه من الثاني إيقافي عن العمل ... حيث كانت jo24 قد نشرت الخبر يوم الخميس 20/9/2012 أي بعد إبلاغي بتوقيفي من الجريدة بيومين ... وللتنويه وبنفس يوم إبلاغي بتوقيفي عن العمل كنت قد أجريت اتصالا مع السيد حسين دعسه عدلت به اسمي لغاية استلام شيكات المكافأة الشهرية التي تم الاتفاق عليها وقيمة المكافأة 400 دينار شهريا ولم يبلغني بشيء عن إيقافي بل كان متحمسا للكاريكاتير وهو من اخبرني أن الكاريكاتير قد نزل دون مشاكل وكان هذا الحديث قبل زيارة المعايطة للجريدة ... علما أنني لم أتقاضى لغاية لحظة كتابة هذا التقرير أية مكافأة من الجريدة».

وفي اتصال أجرته راصدات الشبكة مع الزميلة أمل غباين من موقع جو 24، أكدت بأنها حصلت على المعلومة من خلال رئيس تحرير الموقع باسل العكور الذي أخبره مصدر موثوق جدا من داخل جريدة الرأي. واكتفت بوصفه بأنه من كبار الموظفين في جريدة الرأي وكان موجودا في يوم اجتماع سميح المعايطة مع الإدارة عندما طلب المعايطة بشكل صريح إيقاف البزور عن العمل. وأكدت غباين بان المعلومة صحيحة وموثوقة.

ثم قامت الراصدات بالاتصال مع موظف إداري في جريدة الرأي فضل عدم ذكر اسمه لسؤاله عن موضوع تقنين النفقات فقال: «إن عصام البزور ليس موظفا على كادر جريدة الرأي وليس له قيد وهو من قائمة موظفي الخدمات أو ممن يعملون على نظام القطعة. وبالتالي فالمؤسسة غير ملزمة تجاهه بأي التزام سوى بدفع الأجر عن الخدمة التي قام بتأديتها ولم يكن بينهم أي نوع من العقود وما تم هو عبارة عن أن الإدارة تستعين بهذا النوع من الخدمات أحيانا وبأحيان أخرى لا تطلبه».

وبخصوص ضبط النفقات فان جريدة الرأي

تقوم بحملة فعليا لضبط النفقات بحيث تقلل من أي مصروفات إضافية من شأنها الحفاظ على امتيازات الموظف الأساسي وراتبه ومن ذلك مثلا عدم الاستعانة بموظفي الخدمات إذا وجد موظف أساسي يغطي هذه المساحة وأكد أنه لم يتم فصل أي موظف أساسي على كادر جريدة الرأي نهائيا. وقال انه قد تقوم إدارة الجريدة بالاتصال بعصام مرة أخرى لطلب رسم معين مثلا مستقبلا وهذا أمر اعتيادي وليس خارجاً عن المألوف.

في ضوء السياقات المحيطة بهذه الحالة، وفي ضوء الأدلة التي جرى الحصول عليها؛ وبصرف النظر عن مسألة الإجراء المعتاد الذي بررت به الجريدة موقفها من الزميل البزور، فإن هذه الحالة تنطوي على انتهاك لحرية الإعلام والنشر خلافا لنص المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ولأحكام القانون الأردني.

تقييد حرية الإعلام الإلكتروني من خلال التعديلات التي جرى إقرارها على قانون المطبوعات والنشر:

في شهر أيلول من عام 2012، أقر البرلمان الأردني مشروع قانون المطبوعات والنشر المعدل رقم 32 لعام 2012 وقد نشر هذا القانون المعدل في الجريدة الرسمية عقب إقراره ومصادقة الملك عليه، وأصبح بالنتيجة جزءا من القانون الأردني النافذ.

تضمن هذا القانون عددا من القيود التي تعرقل حرية الإعلام الإلكتروني وتقييد ممارسة الحق في التعبير والنشر ضمن الفضاء الإلكتروني. وقد تذرعت الحكومة بأسباب واهية ولا صحة لها بغية تمرير هذا القانون، فقد استندت الحكومة على ضرورة وضع حد للفوضى التي تهيمن على الإعلام الإلكتروني. وبأن تنظيم هذا الإعلام بات أمراً ملحاً حتى يكون بالإمكان إخضاعه للمساءلة القانونية.

وتؤكد شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن الأسباب التي ساقتها الحكومة لتمرير هذا القانون واهية ولا أساس لها من الصحة. فالإعلام الإلكتروني لم يكن لحظة إقرار القانون المذكور خارج دائرة المساءلة القانونية. ففي ذلك الحين، بلغ عدد القضايا المنظورة أمام المحاكم الأردنية ضد الإعلام الإلكتروني حوالي (150) قضية. وقد صدر عن هذه المحاكم أحكام عديدة ومختلفة تتضمن إدانات لمواقع إلكترونية ولمؤسسات إعلامية إلكترونية إلزامها لها بأداء تعويضات مالية.

ومن الانتقادات الأساسية التي توجه لهذا القانون أنه تضمن أحكاما قانونية من شأن تطبيقها والعمل بها أن يعرقل ممارسة حرية الإعلام الإلكتروني والحق في التعبير والنشر الإلكتروني. فقد اشترط القانون على المواقع الإلكترونية أن تحصل على ترخيص من جانب الحكومة حتى تتمكن من الاستمرار بأداء عملها، ولم يضع القانون ضوابط واضحة ومعايير دقيقة ومنضبطة لذلك فأضحى الترخيص رهنا بمشيئة ومزاج الحكومة تمنحه لمن تشاء وتحجبه عمن تشاء, وقد نشأت ممارسة مستهجنة بسبب العمل بهذا القانون التقييدي والتعسفي والمخالف للمعايير الدولية لحرية الإعلام والنشر والتعبير. كما أن بعض الشركات اشترطت لدفع قيمة إعلاناتها على المواقع الإلكترونية أن يكون الموقع الإلكتروني الذي نشرت عليه هذه الإعلانات مرخصا.

وبالرجوع إلى تعريف المطبوعة الالكترونية الوارد في المادة الثانية من قانون المطبوعات والنشر الذي يعرفها بأنها: «موقع الكتروني له عنوان الكتروني محدد على الشبكة المعلوماتية يقدم خدمات النشر، بما في ذلك الأخبار والتقارير والتحقيقات والمقالات

والتعليقات، ويختار التسجيل في سجل خاص ينشأ في الدائرة بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية». يتبين بأنه يشمل المواقع الالكترونية الموجودة على شبكة الانترنت جميعها بصرف النظر عن مصدرها، ونوعها، وشكلها ولغتها؛ الأمر الذي سيجعل من القائمين على هذه المواقع الالكترونية مثل الياهو والجوجل، والفيسبوك، واليوتيوب وغيرها من المواقع الالكترونية العالمية التي تقدم الأخبار، والتقارير، والتحقيقات والمقالات ملزمة بالحصول على ترخيص دائرة المطبوعات والنشر. وهو أمر مستحيل من الناحية العملية ولا يعدو أن يكون مجرد هراء. وعلي أي حال، فإن هذا النص القانوني يشكل نصا تقييديا لعمل المواقع الالكترونية الموجودة على شبكة الانترنت جميعها. وهو أمر يخالف المعايير الدولية الخاصة بحرية الإعلام بوجه عام وبحرية الإعلام الإلكتروني بوجه خاص، ويشكل قيدا غير مقبول مطلقا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

فضلا عن أن القانون المعدل لقانون المطبوعات والنشر الذي يشترط حصول المواقع الإلكترونية على ترخيص دائرة المطبوعات والنشر ليس منطقيا ولا يتفق مع القواعد الأخرى لقانون المطبوعات والنشر، فالمادة 13 من قانون المطبوعات والنشر تشترط لمنح رخصة لإصدار المطبوعة الصحفية أو المتخصصة أن تكون مسجلة كشركة وفقا لأحكام قانون الشركات النافذ. ما يستوجب أن تقوم به المواقع الالكترونية التي تقدم خدمة الأخبار والمقالات جميعها؛ وبغض النظر عن لغتها ومكانها، بالتسجيل كشركة في الأردن وفقا لقانون الشركات الأردني حتى تحصل على ترخيص دائرة المطبوعات والنشر؛ وهو أمر غير متصور عمليا.

إن نص القانون المعدل لقانون المطبوعات والنشر المقترح لا يتفق مع طبيعة الشبكة العنكبوتية أو شبكة الإنترنت لأنها عبارة عن شبكة معلومات دولية افتراضية لا يمكن تقنياً ولا قانونياً إخضاعها لقواعد الترخيص في أية دولة في العالم. وما جاء في هذا القانون من ضرورة ترخيص المواقع الإلكترونية على الشبكة يخل بصورة واضحة بالتزامات الأردن القانونية الناشئة عن اتفاقيات حقوق الإنسان، وسيجعلها في مقدمة البلدان المصنفة بأنها من أعداء الانترنت في العالم.

كما أن نص القانون المعدل المذكور بنصه على أنه ستطبق على الموقع الإلكتروني جميع التشريعات النافذة ذات العلاقة بالمطبوعة الصحفية؛ فإنه يلزم القائمين على الموقع بشكل غير مباشر بضرورة الالتزام بالشروط الخاصة في قانون المطبوعات والنشر من حيث تعيين رئيس تحرير مسجلاً في نقابة الصحفيين؛ وهذا يتعارض تماما مع طبيعة عمل المواقع الإلكترونية وخاصة المدونات الشخصية التي لا يملكها صحفيون في الغالب؛ فالانترنت مفتوح للجميع. علاوة على أن اشتراط العضوية في نقابة الصحفيين يشكل مخالفة صريحة للحق في حرية الانضمام للجمعيات والنقابات المنصوص عليه تباعا في كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنشورين في الجريدة الرسمية في الأردن منذ العام 2006.

ومن المسائل الأخرى المنتقدة في القانون ما جاء في الفقرات ثالثاً فيما يتعلق بالفقرات (ج، د، هـ) من المادة 49 منه، حيث جرى اعتبار التعليقات التي يبديها قراء المواقع الإلكترونية مادة صحفية، الأمر الذي يتعارض مع القانونين الأردني والدولي. فمن المستقر أن المادة الصحفية محكومة بمبادئ، وأسس ومعايير مهنية لا تتحقق بالنسبة للتعليقات ولا يمكن

اشتراط توافرها فيها، خاصة أن قانون المطبوعات والنشر يكرس في معظم نصوصه قواعد مهنية كتلك المنصوص عليها في المادتين 5 و7 منه. فمن غير المتصور عملا وقانونا غير المقبول اعتبار التعليقات مواد صحفية وإخضاعها بالنتيجة لقواعد مثل النزاهة، والموضوعية، والتوازن، والحيدة؛ والتي يشكل عدم احترامها بموجب قانون المطبوعات والنشر جرائم معاقب عليها. كما يشكل هذا الحكم القانوني انتهاكا صريحا لحرية الرأي والتعبير وقيدا غير مبرر، ولا يتفق ألبتة مع القيود التي تجيز المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فرضها على ممارسة حرية الرأي والتعبير والنشر.

كما تضمنت المادة 42 من القانون التي أخذت بمسؤولية رئيس تحرير الموقع ومالكه عن التعليقات المنشورة عليه، انتهاكا لأحد أهم الحقوق الإنسانية المعترف بها في القانون الدولي لحقوق الإنسان وللقواعد العامة في المسؤولية الجزائية وهو مبدأ شخصية العقوبة الذي كرسته المادة (15) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

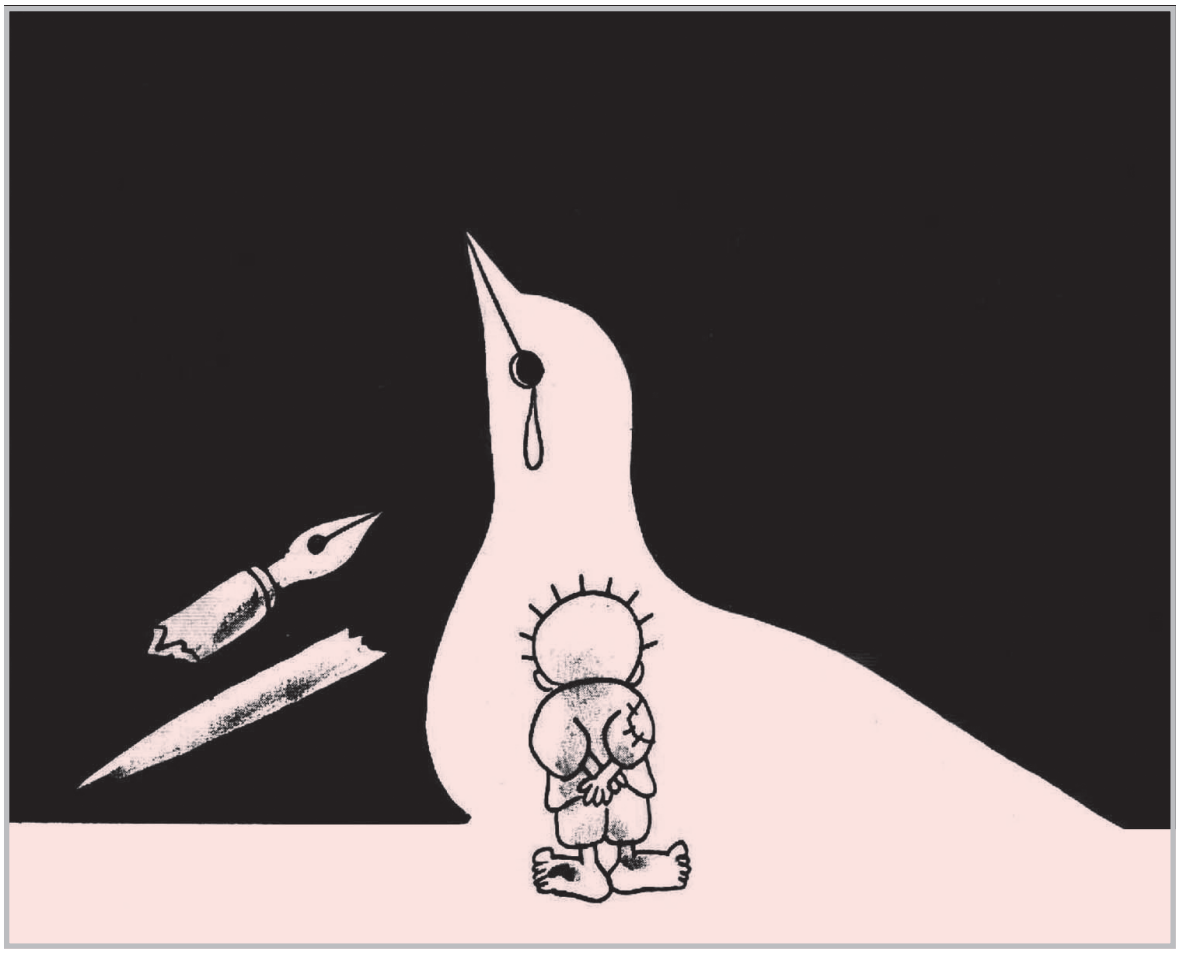

الباب الأول

الرصد والتوثيق للانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في:

تونس

الباب الأول

الرصد والتوثيق للانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في:

تونس

سعت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» في عام 2012 إلى أن تكون تونس من بين الدول الثلاث التي ستشملها الشبكة في أعمالها لرصد وتوثيق انتهاكات الحريات الإعلامية في العالم العربي، وذلك لعدة أسباب أهمها ثورة 14 كانون الثاني التي أطاحت بنظام الحكم في تونس. فقد أدت هذه الثورة إلى واقع موضوعي مختلف تماماً من حيث إمكانية القيام بعمل يتعلق برصد الانتهاكات الواقعة على الإعلام، فقد باتت البيئة أكثر ملائمة لعمل من هذا النوع.

كما أن من بين الأسباب الأخرى الأساسية التي حدت بالشبكة إلى اختيار تونس، إضافة إلى السبب المذكور أعلاه، الرغبة في الوقوف على أهم الاتجاهات التي تسود الحريات الإعلامية والعمل الإعلامي، وواقع هذه الحريات وما يقع عليها من انتهاكات ومدة التحول الذي طرأ على هذا الموضوع.

ومن الأسباب الأخرى الدافعة لهذا الأمر كذلك رغبة شبكة «سند» في تكريس فكرة رصد وتوثيق انتهاكات الحريات الإعلامية في تونس كبلد من البلدان التي شملتهما المطالبة بالتقييد والتحول نحو الديمقراطية. فمنظمات المجتمع المدني العاملة في تونس في المجال الحقوقي أو الحريات الإعلامية بحاجة إلى دعم وتعزيز من قبل الجهات الحائزة على الخبرة والتي لديها تجربة في مجال الرصد والتوثيق. ولهذا السبب، قامت الشبكة بإعداد وتأهيل فريق من الراصدات والراصدين التونسيين حتى يكونوا نواة لعمل مؤسسي ومستدام في تونس على رصد ما يطال الحريات الإعلامية من انتهاكات بشكل علمي ومنهجي وتوثيق هذه الانتهاكات وفقاً للمعايير الدولية.

وقد تمكن هذا الفريق المتعاون والعامل لدى شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي من استقبال ورصد (93) حالة، وهي حالات قامت الشبكة بإدراجها في سجل الشكاوي والبلاغات وحالات الرصد الخاص بتونس.

ونتيجة الحالات التي وصلت إلى شبكة «سند» وعقب دراستها وتحليلها، جرى استخلاص عدد من الاتجاهات والمؤشرات العامة الخاصة بهذه الحالات، وبالذات الشكاوي والبلاغات. كما تمكنت الشبكة من التحقق من وجود عدد من الانتهاكات التي مست الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين الإنسانية، وكشفت عن اتجاهات معينة تتشابه إلى حد كبير مع تلك التي دلت عليها الانتهاكات في البلدان الأخرى.

واقع الشكاوي في تونس:

قامت الشبكة بدراسة وتحليل سائر الشكاوي والبلاغات التي استقبلتها بشأن مشكلات واعتداءات تعرض لها الإعلاميون، بالإضافة طبعاً إلى الحالات التي رصدتها الشبكة بشكل ذاتي من خلال فريق الرصد الخاص بتونس. وظهر للشبكة أن هذه الحالات تنطوي على جملة من المسائل التي تشكل اتجاهات عامة محددة. وهي اتجاهات مشتركة بين القاسم الأعظم من هذه الحالات. ويمكن إيجاز هذه الاتجاهات على النحو الآتي:

عدم اهتمام الإعلاميين التونسيين بتوثيق الاعتداءات التي تقع عليهم:

من المسائل التي لفتت انتباه شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن الإعلاميين

التونسيين بوجه عام لا يهتمون كثيراً بتوثيق الاعتداءات التي تقع عليهم وعناصر هذه الاعتداءات. فقد لاحظت شبكة «سند» التابع للشبكة أن الكثير من الحالات والشكاوي التي وصلت إليه تفتقد لعناصر وبيانات أساسية وجوهرية مثل وقت ارتكاب الاعتداء، والأشخاص المتورطين فيه أو أوصافهم والإجراءات المتخذة من جانبهم لإبلاغ الجهات المختصة بالاعتداء.

ففي العديد من الشكاوي والبلاغات التي استقبلها الراصدون لم يكن المشتكون أو المبلغون على معرفة بعناصر أساسية بتعيين توافرها لإمكانية متابعة الشكوى. فقد وردت شكاوي عديدة للشبكة تخلو من تحديد للأشخاص الذين قاموا بالاعتداء. وبعد عودة الراصدين إلى أصحاب الشكاوي والبلاغات للاستفسار منهم عن أسماء المعتدين، أو أوصافهم أو أية علامات تدل عليهم أو على الجهات التي يتبعون إليها. وقد اكتفى هؤلاء بالقول أن السلفيين هم المتورطون في الاعتداء، أو أفراد من حزب النهضة أو ميلشيات تابعة للحزب دون تحديد دقيق لأوصاف وهوية الفاعلين ولا لأسباب دقيقة تثبت تابعية المعتدين للحركة السلفية أو لحركة النهضة. ولا يكفي أن يكون للمعتدي لحية للقول بأنهم تابع للسلفيين أو لحركة النهضة.

كما أن شطراً من الشكاوي التي استقبلتها شبكة «سند» يعكس عدم وجود الوعي الكافي لدى شريحة واسعة من الإعلاميين في تونس بأهمية توثيق الاعتداءات والمشكلات التي تعترضهم. فقد كشفت الشكاوي والبلاغات التي تلقتها شبكة «سند» عن أن الإعلاميين المعتدى عليهم في هذه الحالات لم يتقدموا بشكاوي إلى الأجهزة الأمنية المختصة بشأن المشكلات والاعتداءات الجسيمة التي نالتهم، الأمر الذي يفقدهم إمكانية إيجاد الأدلة الكفيلة بإثبات دعواهم. فضلا عن أن هذا الإجراء ضروري لتسهيل إثبات مسؤولية السلطات العامة عن الانتهاك وتقصيرها في حماية الإعلام والإعلاميين.

وتعتقد الشبكة أن السبب الأساسي وراء اللامبالاة التي يبديها الإعلاميون إزاء توثيق المشكلات التي يتعرضون لها، هو أن موضوع الرصد والتوثيق بمعناه العلمي الدقيق ليس شائعاً في تونس وأن الإعلاميين لا يثقون بأن هذه العملية ستحقق نتائج ملموسة لهم وستفضي إلى الحد من الانتهاكات التي يتعرضون لها، وذلك مرده على ما يبدو إلى رواسب المرحلة السابقة.

الميل لدى الصحفيين التونسيين نحو عدم الإفصاح الذاتي:

دلت تجربة الشبكة في رصد انتهاكات الحريات الإعلامية في تونس على أن الإعلاميين التونسيين لا يميلون إلى الإفصاح عن المشكلات والانتهاكات التي تمسهم بشكل ذاتي أو من تلقاء أنفسهم، فالسواد الأعظم من الشكاوي والبلاغات التي توافدت للشبكة لم يكن نتيجة قيام الإعلاميين بأنفسهم بالكشف عن الانتهاكات التي تعرضوا لها والتقدم بشكاوي أو ببلاغات تتعلق بها، وإنما جرى الحصول عليها نتيجة إلحاح الفريق الوطني التونسي لرصد وتوثيق الانتهاكات بالاتصال بهم، ومتابعتهم والطلب إليها بأن يقدموا شكوى أو بلاغ.

مما لا شك فيه أن عدم الإفصاح التلقائي أو الذاتي يرتبط بشكل وثيق بعدم اهتمام الإعلاميين في تونس بموضوع الرصد والتوثيق المنهجي لما ينالهم من اعتداءات ومضايقات. وربما تمثل السبب الثاني كون شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي حديثة النشأة، ومع ذلك فإن

الشبكة تمكنت من الحصول على عدد لا بأس به من الشكاوي والبلاغات بمجرد قيام فريق الرصد التونسي بالاتصال مع الإعلاميين. ولم يلق الفريق ممانعة أو رفضاً من قبل الإعلاميين في تونس، بل بالعكس أبدى الكثير من الإعلاميين التونسيين الذين تعرضوا إلى مشكلات تفاعلاً ملحوظاً وفهماً إيجابياً لمهام فريق الرصد ولعمله وجهوده. ولم يمانعوا من تقديم بلاغات أو شكاوى.

ترى الشبكة أن إحجام الإعلاميين التونسيين عن الإفصاح ذاتياً عن المشكلات التي يتعرضون إليها سببه أن المنظمات غير الحكومية العاملة في تونس في مجال الرصد والتوثيق ما تزال تبني آليات عملها المؤسسي، وربما ضعف سبل الإنصاف المتاحة بشكل عام. وما يعزز هذا الاستنتاج أن أغلب الذين تقدموا بشكاوى أو ببلاغات إلى الشبكة لم يكونوا قد أخطروا الأجهزة المختصة أو الأمنية بما وقع عليهم من اعتداءات، أي أن موضوع متابعة ما يطالهم من مشكلات، واعتداءات وانتهاكات لا يحظى لديهم بأولوية لهذه الأسباب أهمها كما يظهر من الشكاوي انعدام ثقة الإعلاميين بسبل الإنصاف وبالهيئات المعنية بهذه المسائل داخل تونس.

ضعف تجربة المنظمات غير الحكومية في مجال رصد انتهاكات الحريات الإعلامية وتوثيقها:
وبسبب أجواء القمع التي كانت سائدة قبل ثورة 14 يناير، وبسبب التضييق على المنظمات غير الحكومية بوجه عام ولأن العديد من هذه المنظمات خلطت العمل السياسي بالعمل الحقوقي وكانت الغلبة للنضال السياسي ضد القمع، والاستبداد والتسلط. وقد أدى ذلك إلى إضعاف الدور الحقوقي لحساب الدور السياسي لمنظمات المجتمع المدني في تونس، وانعكس بالنتيجة على آليات الرصد والتوثيق الخاصة بالانتهاكات للحريات بوجه عام وللحريات الإعلامية بوجه خاص.

ومن ملامح الضعف التي لاحظتها الشبكة في هذا السياق أن التقارير التي تصدر عن الجهات المعنية برصد انتهاكات الحريات الإعلامية وتوثيقها تكتفي بتوثيق الحدث وشكل الاعتداء ولا تستند إلى عملية منهجية وعلمية تقوم على فكرة تلقي شكاوي أو بلاغات، وجمع الأدلة بشأنها والتحقق منها بصورة علمية ثم ربط الانتهاكات بالحقوق والحريات موضوع الانتهاك.

وقد أتاح عمل الشبكة في تونس تهيئة فريق للرصد على أسس علمية منضبطة قد يساهم بشكل كبير في المستقبل بمأسسة عمليات رصد انتهاكات الحريات الإعلامية في تونس.

وقد حرصت الشبكة على التفاعل والتواصل مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالتحديات الإعلامية في تونس ولكن الظروف السائدة هناك لم تكن يسيرة لترويج الشبكة وتقوية علاقاتنا مع هذه المنظمات. وقد اعتمدت الشبكة على العلاقة التي تربط فريق الرصد التونسي التابع لها مع المنظمات غير الحكومية التونسية.

انعكاسات الصراع بين التيار العلماني والتيار الإسلامي في تونس على الشكاوى:

لاحظت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» أن الصراع القائم حالياً في تونس بين الاتجاه العلماني والاتجاه الإسلامي ترك آثاراً واضحة على الشكاوي والبلاغات التي استقبلها فريق الوصل التابع للشبكة. فقد ساد هذه الشكاوي والبلاغات آثار هذا الصراع، إذ بدا واضحاً للشبكة أن السواد الأعظم من إعلاميي تونس يؤيدون التيار

العلماني، وأنهم يدافعون على الحريات الإعلامية بما في ذلك حرية الفكر والرأي والتعبير والنشر، وأنهم حريصون على الوقوف في وجه أية محاولة من قبل التيار الإسلامي قد تعرقل ممارستهم لحرياتهم الإعلامية. ولهذا السبب، وجدت الشبكة أن معظم الشكاوي التي وردتها كانت تتعلق باعتداءات وانتهاكات مصدرها أشخاص تابعون - بحسب قول المشتكين - إلى حركة النهضة أو إلى التيار السلفي وأياً كان السبب وراء ذلك فقد بات واضحاً أن مصادر الاعتداء على الحريات الإعلامية بعد ثورة 14 يناير لم تعد تعتمد على المصادر التقليدية المتمثلة بأجهزة الحكم والمؤسسات الأمنية، ولكنها باتت تشمل كذلك أحزاباً وحركات سياسية وميلشيات تابعة لها من قبيل حركتي النهضة والجماعة السلفية. علاوة على اتهام الأجهزة الأمنية باستخدامها لأشخاص من البلطجية أو التعاون معهم لاستهداف الإعلام والإعلاميين.

ومن السمات المميزة لبعض الشكاوي والبلاغات التي تلقتها الشبكة أن عدداً من الإعلاميين استهدفوا بسبب توجهاتهم السياسية والفكرية العلمانية، فماضي الإعلامي وخطه وانتماءه السياسي أو الفكري قد يكون سبباً في الاعتداء عليه. وهذا ما حصل مع إعلامي قناة الحوار وقناة نسمة فهم معروفون بانتماءاتهم للتوجهات العلمانية والليبرالية، وقد استهدفهم بعض الأشخاص المنتمين إلى حركة النهضة أو الجماعة السلفية على خلفية الصراع القائم بين العلمانيين والإسلاميين في تونس.

كثرة أعداد الحالات المتعلقة باعتداءات بدنية جسيمة:

لقد انصبت معظم الشكاوي والبلاغات وحالات الرصد التي قامت بها شبكة «سند» على انتهاكات اتخذت شكل الاعتداء البدني الجسيم على الإعلاميين.

وهذا لا يعني أن موضوعات الشكاوي والبلاغات لم تتعلق بمسائل أخرى، ولكن العدد الأعظم من الشكاوي والبلاغات تمحور حول الاعتداءات البدنية بالضرب، والسحل، والركل والاستهداف بالعصي والحجارة التي نالت من الإعلاميين. ويوضح الجدول الآتي مختلف الانتهاكات التي ادعى مقدمو الشكاوى والبلاغات أو رصدتها شبكة «سند» ذاتياً وقوعها بحق الإعلام والإعلاميين في تونس:

موضوع الحالة	العدد	% بالنسبة للإجمالي
الذم والقدح	47	30%
إعتداء بالضرب	45	28.5%
الحرمان من محاكمة عادلة	4	2.5%
المنع من التغطية	26	16.5%
إستدعاء للتحقيق	6	4%
الاعتداء على أدوات العمل	2	1.3%
إعتقال	3	2%
تهديد	4	2.5%
الإضرار بالأموال	8	5%
مضايقة	2	1.3%
فصل تعسفي	1	0.6%
توقيف	1	0.6%
حجب موقع	1	0.6%
الاعتداء بالقتل	4	2.5%
حجب معلومات	1	0.6%
قرصنة إلكترونية	1	0.6%
المنع من النشر	1	0.6%
المجموع	**157**	**100%**

وكما هو الحال بالنسبة إلى الشكاوي والبلاغات الخاصة باعتداءات طالت الإعلام والإعلاميين في الأردن ومصر، فقد تمركزت معظم موضوعات الحالات على الاعتداءات البدنية واللفظية والمنع من التغطية

من خلال هذا النوع من الاعتداءات الجسيمة.

ترى الشبكة أن الأسباب التي تقف وراء العدد الكبير من الحالات المتعلقة باعتداءات بدنية تتمثل بزيادة الصراع والاحتكاك بين المؤسسات الحاكمة والإعلاميين في أوقات التحول الديمقراطي كالتي تمر بها تونس. فضلا عن الصراع العلماني الإسلامي، واتخاذ بعض الجهات من العنف وسيلة في إدارة هذا الصراع.

عرض لعدد من الشكاوى وتحليلها:

تسعى شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» إلى عرض وتحليل عدد من الشكاوي والبلاغات التي قامت الشبكة باستقبالها فيما يخص المشكلات والاعتداءات التي تعرض لها الإعلاميون التونسيون، وذلك بهدف الكشف عن أهم العوائق والتحديات التي تواجه عملية رصد الانتهاكات وتوثيقها في بلد الديمقراطية فيه حديثة وخرج لتوه من حكم دكتاتوري. وحرصت الشبكة على اختيار حالات تعكس بوضوح الاتجاهات العامة المشار إليها، بالإضافة إلى بعض المسائل الإشكالية التي تثير قضايا مهمة تستحق التحليل والعرض.

فاختيار الشكاوى والبلاغات التي سيتضمنها هذا البند لا يعني أنها أهم من غيرها، فليس لهذا الاختيار أية علاقة بأهمية الحالة ولكن الضابط هو ارتباط الحالة سواء أكانت شكوى أم بلاغ بالاتجاهات العامة المتعلقة بهذه الحالات أو بمسائل تثير أسئلة أو إشكاليات مهمة في مجال الرصد والتوثيق.

وفيما يأتي عرض لنماذج من هذه الشكاوي والبلاغات:

شكوى الإعلامية بثينة قويعة بخصوص إيقافها تعسفياً عن العمل في الإذاعة التونسية[3]

جاء في الشكوى الخاصة بالإعلامية بثينة قويعة من الإذاعة التونسية أنه: «على أثر تقديمي لبرنامج «بين الإشاعة والخبر» يوم الثلاثاء الموافق 21 أوت 2012، الذي خصص للحديث عن موضوع التعيينات الأخيرة في وسائل الإعلام العمومية، اتصل بي رئيس مصلحة البرمجة والبرامج السيد حبيب جغام وأعلمني بخبر إيقافي عن العمل، فطلبت منه وثيقة رسمية لكنه لم يستجيب إلى طلبي ولم يتصل بي ثانية. حاولت الاتصال به من جديد لإخباره بأن ذلك يمثل انتهاكاً صارخاً وإيقافاً تعسفياً في حقي، لكنه تعلل بأسباب واهية مثل أنه ليس مخولاً بتزويدي بتلك الوثيقة وأنه مكلف فقط بإعلامي خبر الإيقاف وأنني لن أقدم برنامج يوم الخميس. انطلقت في اتصالاتي بالمجتمع المدني وتم نشر الخبر في المواقع الإلكترونية وخاصة الفيسبوك إلى حدود الساعة التاسعة ليلاً. ثم فوجئت ببيان أصدرته مؤسسة الإذاعة التونسية في موقع وكالة تونس إفريقيا للأنباء والموقع الرسمي للإذاعة، تؤكد فيه أنه لم يتم نقلي تعسفياً وأن خبر الإيقاف زائف لا أساس له من الصحة بل هو فقط مجرد نقلي إلى قسم الأخبار نظراً للنقص في الصحفيين، وأن هذا الإجراء يعد تعزيزاً لصفوف الزملاء. لكن أنا حتى هذه اللحظة أعتبر ذلك نقلاً تعسفياً، وواصلت الاتصال بالمجتمع المدني. ولم أتقدم بشكوى لأنه لم يقع تسليمي أي وثيقة إلى الآن حتى أستند عليها في الشكوى التي كنت أنوي التقدم بها إلى المحكمة الإدارية.

(3) تعمد الباحث الرئيسي للتقرير نشر ما ورد في استمارات الشكوى والبلاغات بالصيغة التي وردت من الضحايا وبلغتهم وحسب وصفهم للانتهاكات التي ادعوا أنهم تعرضوا لها، لذلك يلاحظ القارىء وجود بعض الأمثلة على الانتهاكات باللهجة العامية.

وأضافت بثينة أنها لم تلتحق بقسم الأخبار، وفوضت الأمر إلى النقابات التي اجتمعت مع مدير الإذاعة دون أي تغيير وأكدت على أن النقل جاء على خلفية أفكارها المنادية بحرية الإعلام «وليس بناء على الحصة، حتى وإن كان فيها عتاب، لأنني ـ والقول لبثينة ـ قدمت حصصاً أكثر جرأة من قبل ولم يحدث معي مثلما حدث الآن».

وأكدت بثينة على «منذ ذلك التاريخ وأنا لا أشتغل، ولم أفهم ما هي وضعيتي بالضبط. إيقافي عن العمل يجعلني مضطربة ... وهذا هو الترهيب في نهاية الأمر مثلما كان بن علي يهدد الناس في قوتهم».

وبتاريخ 16 يناير 2013، قام فريق الرصد التونسي بالإضافة إلى أحد الباحثين العاملين بالشبكة، والذي حضر إلى تونس لدعم مهمة الفريق والالتقاء ببعض المتضررين لمدة محددة، بمقابلة الإعلامية بثينة لاستكمال بعض المعلومات. وقد أكدت بثينة للفريق أنها لا تعمل منذ شهر أوت 2012، وأن راتبها لم ينقطع وأنها تذهب يومياً إلى قسم الأخبار وتسأل عن وصول مقرر نقلها للقسم، وكالعادة تكون الإجابة بالنفي. وأكدت بثينة «أنها مستهدفة لأن الإدارة تعللت في الأول بأنها ارتكبت أخطاء مهنية لكنها لاحظت أن العديد من الزملاء يرتكبون يومياً أخطاء مهنية دون أن يعاملوا مثلها» وقد قام فريق الرصد بتسجيل أقوال الصحيفة بثينة صوتياً بناء على موافقتها.

يتضح أن هذه الشكوى تنصب على خلاف مهني بين المشتكية وإدارة الإذاعة التونسية، وليس سهلاً ولا يسيراً إثبات النقل التعسفي وارتباطه بقيام المشتكية بعملها وبما نشرته أو أذاعته من مواد إعلامية في برنامجها فضلاً عن أن الإدارة تملك حق نقل العاملين لديها شريطة عدم التعسف، وليس سهلاً التحقق منه في ضوء سياق هذه الحالة وملابساتها. كما أن شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي لا تقوم برصد الحالات المتعلقة بمسائل أو بخلافات مهنية وعمالية كما هو الحال في هذه الشكوى. لذلك قدرت شبكة «سند» حفظ الشكوى وعدم متابعة السير بها.

شكوى المصور الصحفي قيس بن مفتاح بتعرضه لاعتداء بدني من قبل السلفي شكري فتح الله

جاء في شكوى المصور الصحفي قيس بن مفتاح العامل في التلفزة التونسية المؤرخة بتاريخ 11/10/2012، أن «اعتصاماً انطلق أمام مقر التلفزة التونسية بحجة المطالبة بتطهير الإعلام، وذلك في آخر شهر فيفري (فبراير) من عام 2012. وقد طالب الاعتصام بعدم إبقاء أزلام النظام السابق في الإعلام. ونظم الاعتصام مجموعات مختلفة ذات توجهات دينية وأشخاص ـ حسب كلامه ـ مرتزقة مأجورون من طرف حركة النهضة. ثم تطور الاحتجاج من اعتصام سلمي إلى سب، وقذف، وثلب، وتشهير ومس بالكرامة وبأعراض جميع العاملين في التلفزة، ما شكل مضايقة كبيرة وهرسلة يومية لكل الإعلاميين في دخولهم وخروجهم وأثناء العمل، وذلك باستعمالهم لمضخمات صوت ضخمة، ما أدى إلى فقدان التركيز في العمل. وقد استمر هذا الاعتصام لمدة (54) يوماً تقريباً من آخر شهر فيفري (فبراير) إلى غاية آخر شهر أفريل (أبريل)، مع تطور المضايقات الصادرة عن المعتصمين إلى اعتداءات لفظية ومادية، وخاصة ضد النساء اللواتي يغادرن بوقت متأخر ليلاً ... وبعد محاولة اقتحام التلفزة من طرف المعتصمين 23/4/2012، خرج يوم 24/4/2012 جميع الإعلاميين والأعوان لمواجهة المعتصمين وللدفاع عن حقوقهم وعن أنفسهم. واستطرد المشتكي أنه خرج مع هذه المجموعة ووقف في الصفوف الخلفية تتباحث مع زملائه حول كيفية التصرف. وفجأة حدث التحام

بين المجموعتين بعد استفزاز المعتصمين للإعلاميين، فشاهد المشتكي زميله خالد التونسي واقع على الأرض تدوسه الأقدام، فتقدم لسحب زميله ونجدته، فما راعه إلا تقدم المدعو شكري فتح الله، وهو سلفي جهادي، تحت أنظار أعوان الأمن وضربه مرتين بعصا ثقيلة على رأسه، ما تسبب له في جرح، ونزيف وتهشيم لنظارته وإغماءه خفيفة.

ذكر المشتكي كذلك أنه تم نقله بسيارة الحماية المدنية التي كانت موجودة، إلى مستشفى الصحة العمومية «شارل ديغول» حيث تم تقطيب جرحه بغرزتين ومنح (10) أيام راحة بحسب الشهادة الطبية الأولية. ثم علقت مؤسسة التلفزة أحد المحامين لتقديم شكاية ضد المعتدين بالمحكمة الابتدائية في تونس، وسجلت تحت الرقم 2012/7027391 بتاريخ 10/5/2012. حاول فريق الرصد التونسي مقابلة الصحفي خالد التونسي للحصول على شهادته بالحادثة لكنه لم يتمكن بسبب إصابة التونسي بانهيار عصبي ولكون حالته النفسية لا تسمح بذلك.

كما اتصل فريق الرصد ثانية بالمشتكي وسؤاله عن توافر نسخة من الشكاية بحوزته ولكنه ذكر للفريق أنها مع محامي الإذاعة والتلفزة. فقامت إحدى الراصدات بمتابعة الشكاية ومراجعة المحكمة لمعرفة ما اتخذ بشأنها من إجراءات، وذلك بتاريخ 17/1/2013 وأتضح أنه بعد استيفاء التحري والبحث لدي الشرطة العدلية بالعمران منذ 15/5/2012، وتمت إعادة الملف إلى محكمة تونس التي وجهته بتاريخ 11/1/2013 إلى الشرطة العدلية لاستكمال التحريات.

يتضح من هذه الشكوى بما لا يدع مجالاً للشك حجم الصراع بين التيارين العلماني والسلفي بتونس، وانعكاسه على علاقة الجماعات الإسلامية بالإعلاميين وطريقة تعاملهم معهم. كما أنها تكشف بوضوح عن مصادر التهديد الجديدة وغير المألوفة، فلم تعد الانتهاكات تقتصر على الجهات الرسمية. كما تكشف هذه الشكوى عن تواطؤ الجهات الرسمية ضد الإعلاميين، فالشكوى التي قدمتها التلفزة كانت محل إهمال وتراخي وطيلة ثمانية أشهر لم يتخذ بشأنها أي إجراء ولم يحال المعتدي، وهو معروف الهوية، إلى القضاء.

شكوى الصحفي غازي بنعلية من قناة الحوار التونسي بشأن منعه من التغطية من قبل بعض السلفيين

في شكواه المؤرخة بشهر مارس من عام 2012، ذكر الصحفي في قناة الحوار التونسي أنه تعرض بتاريخ 14 مارس 2012 في ولاية صفاقس إلى محاولات من بعض المنتمين إلى التيار السلفي لمنعه من تغطية فعاليات إحياء ذكرى وفاة الزعيم النقابي الحبيب عاشور بجزيرة قرقنة التابعة لولاية صفاقس، وقد ورد في شكواه «قامت مجموعة من المنتمين إلى التيار السلفي بمحاولة منعنا من تغطية الاجتماع الذي كان يدور داخل الاتحاد المحلي للشغل بقرقنة إحياءً لذكرى وفاة الزعيم النقابي الحبيب عاشور، حيث قامت هذه المجموعة بالاعتداء على نقابيين. وعند تغطيتنا لمحاولاتهم إفساد الاجتماع، قاموا بمطاردتنا داخل أروقة الاتحاد المحلي وسط وابل من الألفاظ البيئة وأوصاف بالإلحاد والكفر رغم أننا أعطيناهم المجال ليعبروا عن آرائهم. ولولا تصدي النقابيين لهم لكانوا هشموا المعدات واعتدوا علينا بالعنف وقد تحولنا إلى المقبرة لمواصلة تغطية الفعاليات، فقاموا بإلقاء البيض على البلور الأمامي للسيارة التي كانت تقلنا».

لم تكن هذه الشكوى بصيغتها المذكورة تتضمن العناصر الأساسية كلها مثل وصف المعتدين،

وعددهم، وشكلهم وهويتهم. وكذلك الألفاظ التي استخدمت لشتم فريق قناة الحوار، وأسماء الذين كانوا برفقة الصحفي غازي وقت وقوع الاعتداء بدقة.

وقد اتصل فريق الرصد التونسي بالمشتكي لاستكمال المعلومات المذكورة، فأفاد المشتكي أن المعتدين هم مجموعة من السلفيين وقد تعرف أعضاء اتحاد الشغل عليهم لأنهم أبناء منطقة واحدة. وكان عددهم حوالي (30) شخصاً. وكان برفقته مصور القناة أنيس بن سالم والملحق الصحفي لاتحاد الشغل عثمان القصبي وعضو المكتب التنفيذي لاتحاد الشغل سامي الطاهري وقد وقع الاعتداء الساعة الحادية عشرة صباحاً. ولم يتقدم بشكوى لعدم توافر الوقت لديه لأنه مكلف بتغطية الحدث بشكل كامل.

واضح تماماً من هذه الشكوى أن المشتكي لم يعبأ كثيراً بتوثيق عناصرها كلها، فموضوع أسماء المعتدين، لم يكن له أولوية لديه. فضلاً عن أنه لم يتقدم بشكوى للجهات الأمنية المختصة، مما أفقده توثيقها رسمياً والحصول على أدلة تمكنه من معرفة هوية الجناة. وبالتعرف على موقف السلطات الرسمية منها ومدى جديتها في ملاحقة الجناة.

شكوى الإعلامي وليد الحمراوي من التلفزة التونسية من الاعتداء عليه بالضرب

تقدم الإعلامي وليد الحمراوي بشكواه إلى الشبكة من خلال فريق الرصد التونسي بتاريخ 11/10/2012، وقد اشتكى فيها من تعرضه إلى الضرب من قبل شخص مجهول الهوية أثناء اعتصام جرى أمام مقر التلفزة التونسية، وذلك بتاريخ 24/2/2012.

وقد أورد الحمراوي في شكواه تفاصيل الحادثة التي وقعت له قائلا: «بمناسبة الاعتصام الذي تم أمام مقر التلفزة التونسية من طرف مليشيات ذات توجهات دينية والذي تواصل لفترة تقارب (54) يوماً ... وبعد أن تطور الأمر إلى حد محاولة اقتحام مقر التلفزة يوم 23/4/2012، وفي نفس الليلة تمت استضافة القيادي بحركة النهضة عامر العريض وسمير بن عمر وخالد طروش الذين أنكروا محاولة الاقتحام، وفي نفس هذه الحصة التلفزية، تدخلت وتمسكت من خلال الهاتف بحصول محاولة الاقتحام وبأنها سابقة خطيرة من نوعها وأنه يعتبرها محاولة انقلاب على مؤسسة ذات سيادة لا تختلف عن اقتحام المطار الدولي مثلا. وفي الساعة الواحدة بعد الزوال من يوم 24/4/2012، خرجت مع باقي زملائي أمام مقر التلفزة لمحاولة إيجاد مخرج للمضايقات التي يتعرضون لها يومياً من طرف المعتصمين. وبينما كنت واقفاً إلى جانب مديرة التلفزة السيدة إيمان بحرون تفاجأت باقتراب مجموعة من المعتصمين ناحيتنا ... وما راعني إلا رؤية الدم يسيل بغزارة من يدي فاتضح أني تعرضت لهجوم من أحد المعتصمين والضرب بآلة حادة أرجح حسب عمق الجرح ومستوى الندبة أنه ناجم من شفرة حلاقة خلقت لي (10) قطب. ومنحني الطبيب راحة لمدة (21) يوماً، وتم إسعافي في المصحة الخاصة «التوفيق».

يلاحظ بأن سبب الاعتداء في هذه الشكوى ليس واضحاً، فقد ذكر المشتكي بعد رجوع الراصدين إليه أنه متأكد من أن الاعتداء كان يستهدفه شخصياً وبسبب ما ذكره في الحلقة التلفزيونية. ولكن ليس هناك ما يثبت من خلال سياقات الشكوى ذلك. علاوة على أن المشتكي لم يتمكن من تحديد المعتدين ولا أوصافهم لأن الاعتداء كان مفاجئاً ونفذه أشخاص كثيرون. وقد أوضح المشتكي أن مؤسسة التلفزة قامت بتقديم شكوى عن طريق محاميها، ولا يعرف بشأنها أي شيء، ولا مآلها ولا الإجراءات المتخذة بشأنها.

بشكل عام، فإن الشكوى السابقة تخلو من أي شيء يدل على المعتدين، ومن سبب واضح لها، ومن أية إشارة لما اتخذته الجهات المختصة بشأنها. ولم يكن سهلاً على الراصدين التحقق من ذلك في تلك السياقات والظروف المحيطة بها. وليس هناك ما يدلل على كون الاعتداء جاء متعمداً أم أنه عرضياً، وهي مسألة ضرورية كذلك في توثيق الاعتداء.

شكوى الصحفية سميرة سوري من قناة الحوار التونسي من تعرضها للعنف أثناء عملها

أوضحت الصحفية سميرة سوري العاملة في قناة الحوار التونسي في شكواها المؤرخة بتاريخ 18/12/2012، أنها تعرضت بتاريخ 4/6/2012 إلى اعتداء جسدي أثناء تأدية العمل في محافظة توزر. وقد جاء في وصفها لتفاصيل الاعتداء، بمناسبة تغطية زيارة الوفد الوزاري لولاية توزر الكائنة في الجنوب الغربي من تونس، وبالتحديد في مدرج المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بذات المحافظة، وعند دخولي للمدرج توجه نحوي شخص سائلاً إياي إن كنت صحفية بقناة الحوار التونسي، فأجبته بالإيجاب مشيرة إلى بطاقتي المهنية التي كنت أرتديها، فقال لي بالحرف الواحد: أنت صحفية أرسيديسن (نسبة إلى RCD وهو اختصار للحزب الحاكم السابق التجمع الدستوري الديمقراطي)، يسارية أمشحة (يعني قذرة). فلم أكلمه مطلقاً بل رد عليه زميلي الصحفي مراد مذيوه بالقناة الوطنية وقال له: هذا لا يعقل، إنها زميلتي وأنت تجلس بالأماكن المخصصة للصحفيين ولا يجدر بك التحدث معها أو توجيه الكلام لها. وصعدت بعد ذلك إلى أعلى المدرج. وبعد قرابة خمس دقائق، التحق بي نفس الشخص ومسكني من ثديي الأيسر بيده ودفعني قائلاً « مانيش باش نخليك تخدم وأنا لهنا باش نوترك وماكش خادمة يعني ماكش خادمة وكان عجبك» (يعني لن أدعك تغطين الحدث وأنا هنا لمضايقتك وإثارة أعصابك، ولن تقومي بمهمتك مهما فعلت وسواء أعجبك ذلك أم لا). فدفعته بيدي الاثنتين، ثم تصدى له بعض الشباب الحاضر في حين توجهت مباشرة إلى الوفد الوزاري وقطعت عليهم الحديث واشتكيته لهم. فقال لي محافظ توزر: «من هو دلينا عليه وسنوقفه». وعندما بحثت عنه لم أجده في البداية. وبعدها جاءني كاتب عام حركة النهضة في توزر وطلب مني أن أهدأ لأن الشخص المعتدي هو إمام جامع ولا يعقل أن تصدر منه أفعال مثل التي ذكرتها، إلا أن بعض الشهود من الحاضرين أكدوا كلامي. وبعدما أكملت عملي، ذهبت إلى منطقة الأمن بمدينة توزر واشتكيته هناك، وضمنت شكايتي بالمحضر عدد 51312 بتاريخ 4/6/2012 وتمت إحالة المحضر إلى المحكمة الابتدائية بتوزر بتاريخ 20/6/2012 وتطوع الأستاذ المحامي الأمجد رحومة لنيابتي.

ولدى رجوع الراصدين للمشتكية وسؤالها عن وضع الشكوى، أوضحت أنها لا تعرف التطورات التي حدثت لها لأن محاميها الأستاذ رحومة هو الذي تطوع لمتابعتها. ولدى الرجوع إلى محاميها والاتصال به بتاريخ 17/1/2013 من قبل الراصدين، أشار إلى أن القضية سجلت تحت الرقم 1565/2012 بالمحكمة الابتدائية بتوزر بالدائرة الجناحية وعينت للنظر فيها يوم 22/1/2013.

يستخلص من هذه الشكوى أن رواية المشتكية للحدث متماسكة، ومتجانسة ولا يشوبها التناقض. وأنها لا تعرف المعتدى عليه رغم أنه معروف للحاضرين. وقد كشف تفاصيل الشكوى عن أن اهتمام المشتكية بالموضوع وتقديمها شكوى رسمية كان أمراً لحظياً وأنها أهملت متابعتها بعد ذلك، ما يدل على بعض الاتجاهات العامة المستخلصة من الشكاوى والبلاغات الخاصة بتونس.

كما يلفت الانتباه كذلك إلى طول إجراءات الإنصاف، فقد استغرقت عملية النظر في الشكوى إلى حين إحالتها إلى المحكمة أكثر من ستة أشهر، وهي مدة طويلة في هذا النوع من القضايا لأن الأدلة قد تزول مع مرور الوقت.

شكوى منية العرفاوي من جريدة الصباح باستدعائها للتحقيق أمام فرقة الأبحاث الاقتصادية والمالية

في شكواها المؤرخة بتاريخ 8/1/2013، أوضحت منية العرفاوي من جريدة الصباح الآتي: «فوجئت باستدعاء في مقر الجريدة للتحقيق أمام فرقة الأبحاث المالية والاقتصادية الكائن مقرها بشارع 19 أفريل/ تونس، بتاريخ 25 ديسمبر 2012. وعند مثولي أمام الضابط المختص بالفرقة المذكورة، أعلمني أن استدعائي تم على خلفية مقال كتبته ونشرته في جريدة الصباح الأسبوعي في 26/3/2012 وهو عبارة عن شهادات موثقة من طرف أعضاء نقابة السجون والإصلاح، تتمحور حول عدة انتهاكات داخل السجون كالتعذيب والفساد المالي والإداري لمدراء السجون أبان حقبة بن علي حيث أنهم كانوا دون رقابة من أية هيئة حقوقية أو عمومية. وما استجوبت حوله بطريقة مستفزة هو تورط مدير السجن سنة 2006 بسجن المسعدين في قضية فساد مالي حيث عمل إلى شراء عقارات من سجين قيمته 300 مليون بـ (80) ألف دينار فقط عن طريق العنف والتحايل. ورغم أن راوي الوقعة هو كاتب عام النقابة على خلفية ما يملكه من مؤيدات تحصلت على جزء منها، فإن الباحث بدأ متشككاً حول المصادر التي استقيت منها الخبر وطلب أسم السجين ونسخة من العقد وهي طريقة استفزتني، بالإضافة إلى طريقة المعاملة الصارمة (من نوع أن ستعدك بأنك منهم ثابتة عليك الفعل وليس في وضع اتهام) وطلبوا إلى أن أكون على ذمة التحقيق لأن القضية تضم عدةأطرف.

وقد أوضحت العرفاوي للراصدين عند رجوعهم إليها لاستكمال معلومات محددة أنه تم استدعاؤها كمشاهدة، وأن المحقق طلب منها الكشف عن مصادر معلوماتها للقيام بتحقيقات جنائية. وأنها استنتجت ضمناً أن طريقة التعامل معها كانت على اتهام بسبب طريقة الاستجواب التي تضمنت تشكيكها في إجاباتها.

ولكنها أكدت بالمقابل أن المعاملة كانت عادية وأنه لم يتخذ بحقها أي إجراء عقب الاستماع إلى شهادتها.

إن هذه الشكوى لا تتضمن موضوعاً محدداً بالذات، وهي لا تتعلق بانتهاك واضح، فاستدعاء صحفي على خلفية نشرة مقالاً للاستماع إلى أقواله ليس أمراً مخالفاً لحرية الإعلام، خاصة وأن المعاملة التي تلقتها المشتكية من قبل الجهة التي استدعتها كمشاهدة كانت عادية ولم تحمل أية صور من صور الإساءة. أما القول بأن هناك اتهاماً مبطناً أو ضمنياً لها بسبب التشكيك بإجاباتها، فلا يمكن القول بأنه يتعلق بانتهاك للحريات الإعلامية فربما استدعى الأمر من جهة التحقيق القيام بذلك للتأكد من صحة المعلومات.

يستنتج إذاً من سياق الشكوى المذكورة أن المشتكية تخلط بين استدعاء الصحفي للتحقيق معه واتهامه بسبب مادة صحفية قام بنشرها وبين استدعائها كمشاهدة الاستماع لأقوالها في إطار التحقيق بقضية جنائية.

إحالة صاحب قناة التونسية سامي الفهري إلى القضاء وإصدار مذكرة بتوقيفه

قام فريق الرصد التونسي بتاريخ 1/9/2012 برصد حالة الإعلامي سامي الفهري صاحب قناة التونسية، وقد جاء في استمارة الرصد الخاصة بهذه الحالة أنه بتاريخ 30 أوت 2012 قامت السلطات التونسية باعتقال مدير قناة التونسية على خلفية قيام قناته ببث برنامج سياسي، في شهر رمضان، وقد سخر البرنامج من بعض رموز الحكم، وذلك تمهيداً لمحاكمته في قضية فساد مالي تعود إلى عام ونصف. وكانت مذكرة التوقيف قد صدرت بتاريخ 24 أوت 2012. وقد اتهم الفهري الحكومة التي تقودها حركة النهضة بتوظيف القضاء لمعاقبته على مضمون برنامج «اللوجيك السياسي» الذي شرعت قناته ببثه في شهر رمضان كما ذكر سابقاً. وأشار الفهدي إلى أن قناته اضطرت إلى إيقاف البرنامج قبل أربعة أيام من عيد الفطر إثر ضغوطات حكومية شديدة بحسب قوله.

وقد تبين بنتيجة مراجعة الاستمارة علمياً أن هناك عناصر مهمة لم تتضمنها الاستمارة مثل التهمة التي وجهت له فعلاً، وهل إيقافه جاء بسبب اتهامه بقضية فساد مالي أم بسبب البرنامج؟ وما هي الإجراءات التي اتخذت معه؟ وهل ثمة ارتباط بين توقيفه وعمله الإعلامي.

وقد اتصل فريق الرصد التونسي عقب تلك الملاحظات، بمحامي الفهري فتبين أن التهمة الموجهة له تتعلق بجرائم الفساد المالي وعدم احترام قانون الصفقات العمومية وقيام الموظف العام بالإضرار بالإدارة لتمكين نفسه أو غيره بامتيازات مالية، وأشار محامي الفهري أن توقيفه جاء بسبب اتهامات بالصفقات العمومية والفساد المالي، ولكن لم توجه للفهري أية تهمة تخص البرنامج السياسي الذي تبثه القناة التي يرأسها أثناء شهر رمضان.

إن الحالة المذكورة لا تتعلق بأي انتهاك من الانتهاكات التي تقوم شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي برصدها، فالقضية التي جرى توقيف الفهري عليها لا تتعلق لا من قريب ولا من بعيد بأي نشاط إعلامي له لكنها قضية جنائية مختصة. والشبكة ليست معنية برصد الانتهاكات التي تقع على الإعلاميين في إطار أنشطة لا تتعلق بعملهم الإعلامي.

وتعكس هذه الحالة كذلك الاستقطاب الحاصل في تونس بين الإعلاميين والإسلاميين، فقد برر الفهري ما اتخذ بحقه على أساس أنه إجراء من الحكومة التي يرأسها حزب النهضة لرد على البرنامج السياسي الساخر الذي تبثه القناة وكان يتضمن انتقاداً لها. وقد تبين من محاميه أن لا صلة بين البرنامج وتوقيف الفهري، وأن الإسلاميين أو حركة النهضة ليست مسؤولة عن توقيفه وإنما جاء ذلك في سياق إجراءات جنائية اتخذت بحقه وليس لها أدنى علاقة بأي نشاط إعلامي له.

إن شبكة «سند» لم تستطع الوصول إلى إثباتات من محامي الفهري عن الربط بين اختلاق قضية للفساد ضد الإعلامي الفهري بسبب انتقاداته السياسية في برنامجه السياسي. ولا تنفي «سند» استخدام السلطات السياسية لإجراءات كيدية أحياناً ضد الإعلاميين المعارضين، ولكن لا بد من إثبات الترابط حتى يمكن الحديث عن الانتهاكات.

حالة تهديد الصحفية إيناس بن عثمان من جريدة الشعب ومصادرة الكاميرا منها

قام فريق الرصد التابع لشبكة «سند» والخاص برصد انتهاكات الحريات الإعلامية في تونس، برصد حالة

الصحفية إيناس بن عثمان التي تعرضت للتهديد ومصادرة كاميراتها، وقد وردت استمارة الرصد الخاصة بهذه الحالة بتاريخ 30/8/2012.

وقد جاء في استمارة الرصد أنه بتاريخ 9/8/2012 وبينما كانت الصحفية إيناس بن عثمان تقوم بتغطية وقفة احتجاجية جرى تنظيمها أمام المجلس التأسيسي، قام أحد الموجودين بمضايقتها، وبسبها وشتمها بحجة أنها قامت بتصويره مهدداً إياها بالضرب ومحاولاً افتكاك الكاميرا منها، ثم ابتعد قليلاً وعاد ليحاول إظهار عضوه الذكري أمامها لتأديبها حتى لا تصوره مرة أخرى.

وقد كان هذا الشخص حاضراً في الوقفة الاحتجاجية كمواطن عادي ولم يكن يحمل شعارات تبين ما إذا كان مع أو ضد الوقفة الاحتجاجية. كما تبين من الاستمارة أن الصحفية بن عثمان لم تفهم سبب منعه لها من التصوير، كما أن صورته كانت ضمن المتظاهرين بشكل عادي ولم تكن له لوحده. ويتصف المعتدي بأنه طويل القامة، وفي الخمسين من عمره وكان يلبس زياً مدنياً عادياً. وتضمنت ألفاظ السب التي استخدمها ضدها «أيتها العاهرة، لماذا تصورينني؟».

رغم محاولات فريق الرصد الحصول على معلومات أكثر وأدق حول هذه الحالة من خلال اتصاله بالصحفية بن عثمان التي أدلت بكل ما لديها من معلومات، فإن هناك عناصر أساسية مازالت مجهولة مثل هوية المعتدي، وسبب اعتدائه على بن عثمان والدافع لذلك. ففي ضوء المعلومات المتاحة، يمكن القول بأنه ليس سهلاً معرفة ما إذا كان الاعتداء سببه كون الصحفية بن عثمان تمارس عملاً إعلامياً أم أن له أي سبب آخر. وإذا كان يبدو لأول وهلة أن هناك اعتداء عليها بسبب قيامها بالتصوير، فليس معروفاً فيما إذا كان التصوير بصفته نشاطاً إعلامياً هو السبب، أم أن المعتدي لم يكن راغباً كفرد بأن لا يتم تصويره، وإن كان هذا السبب الأخير لا يبرر الاعتداء. ولكنه بالمقابل يثير مسألة إشكالية وهي حدود العمل الإعلامي بالنسبة للحق في الخصوصية. وهي من المسائل التي تسعى الشبكة أن تعالجها بشكل موسع وعلمي في أنشطتها وتقاريرها القادمة.

شكوى الصحفية هناء مدفعي العاملة لحساب الإذاعة الجهوية بالكاف من إهانتها لفظياً وتقديم شكوى ضدها

تقدمت الصحفية هناء مدفعي بشكوى إلى شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي موضوعها تعرضها للعنف اللفظي، والإهانة وتقديم شكوى ضدها من قبل مجموعة من المعلمين، وممثلين عن نقابة التعليم الابتدائي ومندوب التعليم الابتدائي والثانوي بسبب قيامها بإعداد ريبورتاج حول طبيعة التعليم الابتدائي والثانوي والتدهور الذي وصلا إليه. وجاء في شكواها أنها في شهر فيفري (شباط) وفي منطقة الكاف «قمت بعمل ريبورتاج عن المدرسة التي تقع بجانب منزلي، حيث صارت فيها عدة انتهاكات من المعلمين الذين يدرسون فيها حسب ما أكده لي أهالي الحي والتلاميذ الذين درسوا فيها. وقد التقيت أثناء إعدادي للريبورتاج مع الأهالي، وبعض التلاميذ ومدرس بالمدرسة نفسها. وكان مدير المدرسة حاضراً في البرنامج عبر الهاتف. وبطبيعة الحال أخذت موافقته على القيام بالريبورتاج في المدرسة وخارجها. كما تدخل معنا في البرنامج الذي عرض الريبورتاج فيه ممثل عن مندوبية التعليم الابتدائي، والذي قمت باستدعائه للمشاركة عبر الهاتف بطبيعة الابتدائي وأخصائي اجتماعي وممثل عن حقوق الإنسان. وبعد تقديم البرنامج الحواري وعرض الريبورتاج، فوجئت يوم

الإثنين، أي بعد يومين من بث البرنامج، بمندوب التعليم الابتدائي، ومتفقد الابتدائي وممثلات عن نقابة التعليم الابتدائي في الإذاعة يستمعون إلى تسجيل البرنامج دون علمي حيث مكنهم مدير البرمجة من ذلك. وفي نفس الوقت قدوم المعلمين إلى الإذاعة، وهنا تعرضت للسب والشتم، خاصة من المعلمات. وكان السب والشتم قادماً واستخدمت فيه ألفاظ من قبيل يا بهيمة، ما تحشمش، مش متربية. كما قامت إحدى المعلمات بطردي وكان لها رغبة بضربي لولا تدخل أحد الزملاء الذي منعها. وكان ذلك في مقر الإذاعة. وبلغ عدد المعتديات (3) معلمات وأعرف أسم اثنتين منهن. كما تقدموا بشكوى ضدي في المحكمة، بعد أن قاموا بتهديد أولياء أمور الطلبة بترسيب أبنائهم، وقاموا بترهيب الأطفال بالضرب كأداة ضغط على أولياء. وأرسلوا كذلك تهديدات متكررة مفادها أنهم سيرسلون لي من يقتص مني إن لم أكشف مصادري وأرشدهم على الأشخاص الذين أجريت معهم الريبورتاج. وقد امتنعت عن الإفصاح. علماً بأنهم قالوا لي بأنهم تقدموا بشكوى لكنني لم استلم إلى الآن (نهاية العام 2012) أي شيء. وقد أكدوا لي أن سيتغاضون عن الشكوى إن كشفت لهم مصادري. ولازلت إلى حد الآن أخشى تهديداتهن لي. وسمعت من الجيران أن إحداهن توعدتني بالتعرض لي في الشارع وأنها ستصدمني بالسيارة لكن الحمد لله لم يقع تنفيذ أي تهديد إلى الآن. ولم أتقدم بشكاية، ولا أعلم لماذا، في الحقيقة النقابة قالت: لا داعي لتقديم شكوى لأننا سنتصرف نحن في صورة ردة الفعل من قبل المعلمات. وقد شهد هذه الحادثة زملائي في إذاعة الكاف مثل إيمان حنافي وفاتن بن عمد».

ولم ترغب الشاهدتان في الإدلاء بشهادة حول الموضوع لأعضاء فريق الرصد التونسي. وقد احترم الفريق هذه الرغبة واكتفى بالتثبت من وجود الشهادتين ووقوع الحادثة أمامهما.

تكشف هذه الشكوى عن أحد أهم الاتجاهات العامة في مجال الشكاوى والانتهاكات المتعلقة بالحريات الإعلامية في تونس، وهو أن مصادر تهديد هذه الحريات لم تعد مقتصرة على السلطات العامة وأنها باتت تشمل كذلك الأشخاص العاديين لأن العمل الإعلامي أضحى يشكل أداة رقابية على محارتهم لأعمالهم.

كما تثبت هذه الشكوى مسألة أخرى مهمة وهي أن هناك فكرة شائعة لدى الإعلاميين مفادها أن مجرد تقديم شكوى عليهم يشكل انتهاكاً لحرياتهم وحقوقهم. لا شك أن إساءة استخدام الحق في التقاضي قد تشكل قيداً على ممارسة الحريات الإعلامية، ولكن مجدد اللجوء إلى القضاء لا يعد كذلك مادامت السلطة القضائية مستقلة، وحيادية ولا تستخدم سلطاتها لتكميم الحريات وتعقيد ممارستها. ويلاحظ في هذه الشكوى أن المعتدين حاولوا ابتزاز المشتكية من خلال التلويح لها بأنهم تقدموا بشكوى ضدها، واستخدموها ضدها كأداة للضغط عليها والكشف عن مصادرها التي استقت معلوماتها منها.

ولكن ينبغي من جانب آخر التأكيد على أنه لا يجوز اتخاذ الحق في التقاضي كوسيلة تقمع الحريات الإعلامية وترهب الإعلاميين، خاصة عندما تكون الشكوى المقدمة ضد الإعلامي مستندة إلى قانون عقوبات يرتب عقوبة سالبة للحرية (الحبس) أو غرامات مالية باهظة على أفعال الأصل أنها تندرج ضمن ممارسة حرية الرأي، والتعبير، والنشر والإعلام.

واقع الانتهاكات:

إذا كانت الانتهاكات التي كانت تطال الحريات

الإعلامية وحقوق الإنسان في عهد النظام السابق تتمحور حول اعتقال الإعلاميين، واستدعائهم أمنياً وفرض رقابة مسبقة على الإعلام، فإن الانتهاكات التي رصدتها الشبكة خلال العام 2012 اتسمت بكونها انتهاكات جسيمة ويسيطر عليها استخدام العنف البدني واللفظي بصورة واضحة وملحوظة. وهذا لا يعني أن الوضع في النظام السابق كان أفضل، ولكن انعدام هامش الحريات والتعبير، والضبط الذاتي الذي كان يمارسه الإعلاميون وانعدام الاحتكاك بينهم وبين أجهزة الدولة ربما كان السبب الرئيسي في قلة الانتهاكات الجسيمة مقارنة بالوضع الحالي. ولكن يمكن القول بانعدام الحريات الإعلامية والعمل الصحافي في ظل النظام السابق، أما الآن فقد بدأت تشهد تونس بداية عمل إعلامي حر وصحافة متحررة ومستقلة.

لقد تمكنت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» من رصد انتهاكات متنوعة ومختلفة للحريات الإعلامية لحقوق الإعلاميين في تونس. وقد استخلصت عقب تحليلها جملة من الاتجاهات العامة المشتركة بشأنها. وفيما يلي عرض لأهم هذه الاتجاهات ولأبرز الانتهاكات التي جرى التحقق من وقوعها.

الاتجاهات العامة المتعلقة بانتهاكات الحريات الإعلامية:

من خلال الانتهاكات التي جرى رصدها وتوثيقها، تبين وجود اتجاهات عامة اتسمت بها هذه الانتهاكات في العام 2012. وقد لاحظت الشبكة أن شطراً كبيراً من هذه الاتجاهات يتشابه مع تلك التي استخلصت الشبكة وجودها في كل من الأردن ومصر، وربما في العالم العربي كله بوجه عام. وسبب التشابه واضح تماماً وهو أنه رغم وجود اختلافات بين هذه الدول، إلا أن هناك قواسم مشتركة بينها فيما يخص الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين، خاصة وأن القيم والذهنية الحاكمة لنظم الحكم وللفاعلين السياسيين والاجتماعيين في هذه البلدان متشابه. فضلاً عن أنها تمر بظروف متماثلة فهي من البلدان الربيع العربي وتمر بمراحل التحول الديمقراطي ولم تتخلص لا سياسياً ولا ثقافياً من رواسب النظام السابق. ويمكن إيجاز أهم هذه الاتجاهات كالآتي:

1- ظهور مصادر جديدة وغير تقليدية للانتهاكات:

إذا كان المصدر الأساسي لانتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في تونس هو أجهزة النظام السابق وأدواته البوليسية، فإن هذه الأجهزة لم تعد هي المصدر الوحيد عقب الربيع العربي، إذ ظهرت مصادر جديدة مثل المليشيات التابعة لبعض الأحزاب والتيارات الدينية، وكبار المتنفذين سياسياً واقتصادياً وفلول النظام السابق. بالإضافة طبعاً إلى ما يطلق عليهم البلطجية والأجهزة الأمنية.

فقد لاحظت شبكة «سند» أن عدداً من حالات الانتهاك التي قامت برصدها وتوثيقها ارتكبت من مصادر وجهات أخرى من غير أجهزة الدولة.

وتعتقد «سند» أن السبب الرئيسي وراء ظهور هذه المصادر هو اتساع هامش الحريات الإعلامية وتزايد دور الإعلام في المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام السابق، مما يجعل من وسائل الإعلام والإعلاميين هدفاً للكثير من القوى والشخصيات المتنفذة اجتماعياً، واقتصادياً وسياسياً، لأن الإعلام بات بالنسبة لهم أداة رقابية تتعارض مع نفوذهم ومصالحهم، ولأنهم لم يعتادوا من قبل هذا الدور باتوا يسعون إلى قمع الإعلام وتكميم أفواه الإعلاميين حفاظاً على مصالحهم ومكتسباتهم.

ومن الأسباب الأخرى التي ترى الشبكة أنها تؤدي إلى هذه الظاهرة في تونس الصراع بين القوى العلمانية في تونس والتيارات الإسلامية، فكلاهما يرفض الآخر ويسعى إلى مواجهته. وقد انعكس هذا الصراع بوضوح على علاقات الإسلاميين بالإعلاميين الذين يميل أغلبهم نحو التيار العلماني ويرفضون وجود الإسلاميين في الحكم لأنهم يخشون على مدنية الدولة وعلمانيتها، وهو المنجز الذي ترسخ في تونس طوال العقود الماضية.

2- الطابع الجسيم للانتهاكات والعدد الكبير من الانتهاكات المتعلقة بإساءة المعاملة والاعتداءات:

تتصف الانتهاكات التي قامت الشبكة برصدها وتوثيقها في تونس بأن السواد الأعظم منها من النوع الجسيم، وأن نسبة كبيرة منها اتخذت شكل اعتداءات بدنية جسيمة وانطوت على انتهاك لتحريم التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وربما كان السبب الرئيسي وراء ذلك ضعف دور الأجهزة الرسمية في الحد من وقوع هذا النوع من الانتهاكات. وكذلك تركيز الراصدات في فريق الرصد التونسي على هذا النوع من الانتهاكات دون غيره لأنه أصبح يشكل التحدي الأكيد أمام ممارسة الحريات الإعلامية. كما أن رصد هذا النوع من الانتهاكات أسهل من غيره. ثم أن الإعلاميين يكشفون عن هذا النوع من الانتهاكات بشكل أسهل إحساساً منهم بأن كرامتهم الشخصية قد مست، فتشكل لهم شكوى وسيلة لرد الاعتبار لهم ولكرامتهم.

ويبدو كذلك بأن طغيان هذا النوع من الانتهاكات مرده إلى الظروف الانتقالية التي تمر بها تونس، مما سهل للجماعات والجهات المختلفة أن تتخذ من العنف وسيلة للاعتداء على الإعلاميين وحرياتهم.

فضلاً عن سياسة الإفلات من العقاب المتبعة في تونس إزاء المعتدين ومرتكبي الانتهاكات الجسيمة.

3- الإفلات من العقاب:

أسوة بسائر البلدان العربية، تنتهج السلطات العامة وأجهزة الدولة وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية سياسة إفلات من العقاب لصالح الذين يقومون بارتكاب اعتداءات وانتهاكات جسيمة ضد الإعلاميين سواء أكانوا تابعين للأجهزة الأمنية أم لا.

فقد ثبت للشبكة من الانتهاكات التي قامت برصدها وتوثيقها أن هناك سياسة إفلات من العقاب تتبعها السلطات الرسمية في مواجهة الاعتداءات الجسيمة على الإعلاميين.

لقد تبين من واقع الانتهاكات المرتكبة أن جزءاً منها اقترفه أشخاص عاديون على مرأى ومسمع من رجال الأمن دون أن يحرك هؤلاء ساكناً. كما لم تباشر الهيئات التحقيقية ما يستوجبه القانون منها في هذه الحالات. ولم يحال أي من الأشخاص المتورطين بارتكاب الانتهاكات التي تحققت الشبكة من وقوعها إلى القضاء.

وثمة حالات انتهاك كان الفاعل فيها معروفاً، وقام الضحية بتقديم شكوى ضده لدى الشرطة أو النيابة العامة، ولكن القضية لم تتحرك ولم يتخذ فيها أي إجراء وبقيت تراوح مكانها شهوراً طوال دون أي تقدم يذكر.

ومن مظاهر هذه السياسة أن عدداً من حالات الانتهاك كشفت عن أن هناك سياسة متعمدة بإخفاء هوية مرتكبي الانتهاكات، ما يضمن من الناحية العملية استحالة التعرف عليهم وبالنتيجة ملاحقتهم.

تستند الممارسات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة في تونس على سياسة واسعة من الإفلات من العقاب لها أسباب كثيرة، وهي ليست سياسة جديدة ولكنها من رواسب النظام السابق واستمرت إلى الآن. وأياً كان سبب استمرارها، إلا أنها توفر وتهيء بيئة محفزة للانتهاكات والاعتداءات الجسيمة على الإعلاميين.

4- فشل الأجهزة الأمنية في توفير الحماية اللازمة للإعلاميين:

من الواضح تماماً أن الأجهزة الأمنية في تونس ليست قادرة ولا راغبة في توفير الحماة اللازمة لوسائل الإعلام وللإعلاميين، إلى أن الاعتداءات الجسيمة عليهم متكررة ويومية دون أن تتخذ هذه الأجهزة التدابير الضرورية لوقف هذه الاعتداءات أو للحد منها. كما اتضح من بعض الانتهاكات التي رصدتها الشبكة وقامت بتوثيقها أن الأجهزة الأمنية تسعى إلى وقف الاعتداء ولكنها أمام شراسة المعتدين وحجم العنف المرتكب من جانبهم تقف عاجزة.

يمكن القول بوجه عام أن الأجهزة الأمنية في تونس لا تضع حماية الإعلاميين ضمن أولوياتها، فتارة تقوم هي بالاعتداء، وتارة تسكت عنه وتارة تحاول وقفه دون جدوى. وفي الأحوال جميعها، فإن تخفق في واجباتها التي تلزمها بتوفير الحماية اللازمة لوسائل الإعلام والإعلاميين.

5- ضعف الإطار التشريعي الناظم للعمل الإعلامي:

نتيجة لثورة الياسمين وزوال النظام السابق، جرى الاعتراف بأهمية القيام بإصلاحات دستورية وقانونية تتعلق بالحرية الإعلامية، وبحرية النشر والتعبير. وقد انبثق عن الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، لجنة فرعية خاصة بالإعلام مهمتها تقديم الاقتراحات المتعلقة بإصلاح قوانين الإعلام.

وقد وقفت فلول النظام السابق بشدة ضد الإصلاحات المتعلقة بقطاع الإعلام، ورغم ذلك تم إقرار حزمة من القوانين التي أصبحت تشكل إطاراً تشريعياً جديداً للحريات الإعلامية، وجرى سن عدد من القوانين المهمة عام 2011 هي: المرسوم رقم (41) المعدل بالمرسوم رقم (54) الخاص بالوصول إلى المعلومات، والمرسوم رقم (115) الخاص بقانون الصحافة والمرسوم رقم (116) المتعلق بالإعلام السمعي والبصري.

ولكن الحكومة التونسية الجديدة لم تحترم هذه القوانين، فاستمرت بالعمل بالممارسات السابقة ضد الصحفيين رغم أن المرسوم (115) ينص على أنه يحل محل القانون القديم، واستندت في ذلك على أحكام القانون الجنائي التي تتعارض مع أحكام المرسوم (115) ففي قضية تلفزيون نسمة، جرى الاستناد إلى المادة (121) من قانون العقوبات المتعلقة بالإساءة للأديان.

فالقوانين الجديدة لم تلغ الأحكام الجزائية التي كان معمولاً بها قبل نفاذها، وهي أحكام تجرم أفعالاً تندرج ضمن حرية التعبير والإعلام والنشر وتشكل أداة لإضعاف ما جاء في المرسوم (116) الذي يشكل قانون الصحافة الجديد.

ويشار كذلك إلى أن القوانين التي كانت نافذة في عهد النظام السابق، والتي تعرقل وتقيد حرية استخدام الإنترنت بقيت قائمة، فما زال المرسوم رقم (501) لعام 1997 الذي ينظم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والتنظيم الخاص بالمواصفات المطلوبة لإعداد وتشغيل خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الإنترنت (تنظيم الإنترنت) لعام 1997

معمولاً بها إلى الآن. وتجعل هذه التشريعات مزود خدمة الإنترنت مسؤولاً عن محتوى الغير دون أي استثناء، كما تلزم مزودي الخدمة برصد وإلغاء أي محتوى مخالف للنظام العام والأخلاق الحميدة، وبتقديم قائمة بالمشتركين شهرياً وتجيز هذه الأحكام التشفير دون موافقة مسبقة.

أبرز الانتهاكات الماسة بالحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في تونس:

يتضمن هذا القسم من التقرير عرضا موجزا لأهم الانتهاكات التي رصدتها الشبكة وقامت بتوثيقها في تونس والمرتكبة في العام 2012، وهي لا تشكل كل الانتهاكات التي جرى توثيقها من جانب شبكة «سند» ولكنها الانتهاكات الأكثر جسامة. علاوة على أنها تعكس بشكل واضح الاتجاهات العامة لانتهاكات الحريات الإعلامية دون أن يعني ذلك مطلقا عدم أهمية الانتهاكات الأخرى التي قامت الشبكة برصدها وتوثيقها في تونس. وتشمل هذه الانتهاكات تلك التي وقعت ونالت من الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين بسبب سلوكيات وأفعال معينة (الانتهاكات الناتجة عن ممارسات). ومن الضروري التأكيد على أن جزءا كبيرا من هذه الانتهاكات طال أكثر من حق من حقوق الإنسان والحريات الإعلامية المعترف بها، ولكن روعي في عرضها إدراجها ضمن الانتهاك أو الاعتداء الأبرز، وبمعنى آخر فقد جرى تصنيف هذه الانتهاكات في التقرير بحسب الصورة الأكثر ظهورا له رغم أنه قد ينطوي على انتهاك لحقوق أو لحريات أخرى. ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

1- الانتهاكات المتعلقة بالتهديد بالاعتداء على الحق في الحياة:

تمكنت شبكة «سند» من رصد عدد من الانتهاكات ارتكبت في تونس، وكانت تتعلق بالتهديد بالاعتداء على الحق في الحياة. وفيما يأتي عرض لأبرز حالتين من الحالات المنطوية على هذا النوع من الانتهاكات:

تهديد الصحفية ريم بوقرة من جريدة الحقائق بالقتل بسبب نشرها تحقيقا صحفيا

أوضحت الصحفية من جريدة الحقائق في شكواها أنه بتاريخ 13/4/2012 «وعلى خلفية نشر المقال حول تجارة السلاح، وردتني اتصالات هاتفية عديدة يصعب حصرها، ومن كثرتها كنت أحيلها إلى زملائي في العمل للجواب على المتصلين، في اليوم الأول وقع الاتصال من شخص واحد ثم تعددت المكالمات وأصوات الأشخاص وأرقام المتصلين، مرة يتصلون من تاكسيفون (محل هاتف عمومي) ومرة من هاتف جوال ومرة من هاتف قار (أرضي)، وقد بقيت الاتصالات على هذا النحو لمدة شهر. وكانوا ينعتونني بأشد العبارات ويتوجهون إلي بعبارات السب والشتم «يا بنت الحرام»، «يا عاهرة»، «أنت خسرتني في الملايين ونحن نخسرك في روحك»، إضافة إلى بعض الشتائم الأخرى التي أخجل من ذكرها، وكانوا يخبروني عن أدق تفاصيل المكتب أو البيت مما يدل على أنهم دخلوا بيتي، وفي الأخير أخبروني أن الذي أنقذ حياتي أني لم أكشف عن مصادر المعلومات، كما قاموا بالاتصال بمدير الجريدة اليد «لطفي العماري» وقاموا بلومه على نشر التحقيق دون أن تشمل هذه التهديدات العائلة. أخبرت نقابة الصحفيين بفحوى مكالمات التهديد التي قامت بإعلام وزارة الداخلية، كما قمت بتقديم شكاية شفاهية في الغرض، ولكن لم يكشف عن هوية المعتدين إلى حد الآن رغم أني مكنتهم من أرقام هواتف المتصلين.اكتفى المعتدون بالتهديد والسب والشتم دون أن يقوموا بأي اعتداء بدني علي، وقد عشت حالة رعب لمدة شهر، ثم انقطعت مكالمات التهديد».

واضح تماما أن هذه الحالة تنطوي على انتهاك

بالتهديد للحق بالحياة، إضافة طبعا لحرية الإعلام والنشر. كما أنها تشكل كذلك انتهاكا لأحكام القوانين التونسية النافذة. وعلى أي حال، فإن الانتهاك ثابت من خلال دقة الرواية التي ذكرتها المشتكية ولوجود شهود عديدين عليه. وهو يشكل انتهاكا واضحا للمواد (6) و(19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، خاصة وأن وزارة الداخلية علمت به دون أن تتخذ الإجراءات الواجبة عليها لمعرفة المعتدين وإحالتهم إلى القضاء ولحماية المشتكية.

تهديد الصحفي رمزي بن محمد الجباري من جريدة السفير التونسية بالقتل بسبب مقال

جاء في استمارة الرصد الخاصة بهذه الحالة أن الصحفي رمزي بن محمد الجباري من صحيفة السفير التونسية تعرض في شهر أفريل (نيسان) من العام 2012 وفي المدينة الجديدة/ باب بنات رادس إلى تهديد بالقتل. وفي تفاصيل الانتهاك كما قام ذكرها فريق الرصد أنه «بعد مقال اسمه «كيف بنى سليم الرياحي امبراطورية مالية؟» تم خلاله كشف أدق التفاصيل المالية وما راعنا إلا التعرض إلى حملة كبيرة في مكاتبنا (أشخاص يأتون للشتم و عن طريق الهاتف) وفي يوم بينما كنت جالسا في مقهى البرناس رفقة مجموعة من الحقوقيين (عبد الكريم الغابري حركة الوحدويين الأحرار) احمد الزعبي (أحد مساجين سليانة) تلقيت مكالمة هاتفية من شخص مجهول الهوية يرغب في مقابلتي لنشر ملف فساد لمؤسسة وطنية سألني عن مكان وجودي فأعلمته. وأول ما وصل إلى مقهى البرناس هاتفني فرفعت يدي ليستدل علي وطلب مني تغيير المكان فقال لي نتوجه إلى داخل المقهى وكان برفقته اثنين وبينما كان يتحدث إلي قام آخر بإغلاق الممر وآخر بقي بعيدا لاستطلاع في حال وجود شرطي وأول ما قال لي «تموت وإلا أولادك ما عادش تسمع بيهم وأجبته مادام لا يوجد حوار أنا ذاهب» وعندما حاولت المغادرة اعترضني الشخص الثاني المفتول العضلات قائلا «جاء للثنية والا أنفذ» مبرزا آلة حادة (سلاح أبيض) فقال له «لا خلي» وتحت تأثير الصدمة لم أعلم ما أفعل وفقدت الوعي خاصة أنني مصاب بالسكر وسقطت فأصيبت ركبتي وتوجهت إلى المحامي نبيل الماجري الذي أقنعني بعدم رفع شكوى لأن الخصم معروف ويجب الاحتياط».

وقد شهد أحمد الزغبي وهو عضو مؤسس لفرع رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان/ سليانة على هذه الحادثة. وجاء في شهادته «كنا جالسين في مقهى البرناس عندما توجهت مجموعة من الرجال حوالي 3 من ذوي العضلات المفتولة إلى رمزي، وطلبوا منه مرافقتهم فقال بأنه بلإمكان الحديث في المكان ولكنهم أصروا على أن يذهب معهم فإقترحوا أمام إصراره الدخول إلى داخل المقهى وإستقروا في ركن وبقي أحدهم يتفاوض معه في حين أغلق البقية الركن. فتوجست خيفة أن يحدث مكروه لرمزي فلحقت بهم فشاهدت أحدهم يحمل سكينا وبما أنني كنت حاملا لهاتفي في وضع تصوير أظنهم اعتقدوا أنني كنت أصور ما يجري فسمعتهم يتحدثون عن أولاده وعند إقترابي منهم قلت (فاش تعمل ياولدي) فانسحبوا مهرولين بينما وقع رمزي مغشيا عليه».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك واضح وثابت رغم مجهولية الأشخاص الذين قاموا بالاعتداء، خاصة وأن سياق الحالة يسمح بالاستدلال عليهم وهم الذين قصدهم رمزي في مقاله الذي أشار له. فهذه الحالة تشكل انتهاكا بالتهديد بالحرمان من الحياة، ومعاملة قاسية وانتهاكا لحرية الإعلام والنشر وهي من الحقوق المكفولة في العهد الدولي الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تلتزم به تونس بوصفها دولة طرف، ويقع عليها بموجبه حماية

الحقوق المكفولة فيه في العلاقات العادية بين الناس أنفسهم.

الانتهاكات المتعلقة بالحق في تحريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة:

يعد هذا النوع من الانتهاكات الأكثر ارتكابا وشيوعا من بين الانتهاكات التي قامت الشبكة برصدها وتوثيقها في تونس، فقد تحققت الشبكة من وقوع حالات كثيرة وعديدة من هذه الانتهاكات. وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

الاعتداء بالضرب على الصحفي زهير الزويدي أثناء قيامه بتغطية مظاهرة

من الانتهاكات التي قامت الشبكة برصدها، والمتعلقة بإساءة المعاملة حالة الاعتداء بدنيا على الصحفي زهير الزويدي. فقد جاء في استمارة الرصد الخاصة بهذا الانتهاك والمؤرخة بتاريخ 13/12/2012 أنه «بتاريخ 25/02/2012 دعا الاتحاد العام التونسي للشغل لتنظيم مسيرة بمشاركة كافة التشكيلات النقابية لتونس الكبرى، وقد كان وقد كان جود الصّحافيّين كثيفاً ومن بين الحاضرين بهذه المسيرة الصحفي زهير الزويدي. وكانت الأمور تسير على أحسن ما يرام إلا أنه عند وصول المسيرة أمام مقر وزارة الداخلية بشارع الحبيب بورقيبة قامت قوات الأمن بتفريق المحتجين من أمام الوزارة باستعمال القنابل المسيلة للدموع والهراوات وأوقفت البعض منهم، وقد فوجئ المتظاهرون برد الفعل العنيف لأعوان الأمن رغم سلمية المسيرة فشرعوا في الهروب إلى الأنهج الفرعية لشارع الحبيب بورقيبة وأعوان الأمن يتبعونهم و ينهالون عليهم سبا وشتما وضربا.

ومع التطور المفاجئ للأحداث شرع الصحفيون المتواجدون في تصوير التعامل العنيف لأعوان الأمن مع المتظاهرين مما جعلهم ينالون نصيبهم من عصيّ رجال الأمن بالرغم من ان البعض كان يرتدي دروعا كُتبت عليها «صحافة».

وقد قام فريق الرصد التونسي بالاتصال بالصحفي الزويدي للاستفسار منه عن بعض البيانات والمعلومات، فأوضح بأن الاعتداء وقع عليه من قبل العديد من أعوان الأمن بعضهم كان يلبس زيا نظاميا والآخر مدنيا. وذكر بأنه يعرف أسماءهم ومنهم واحد اسمه معز والآخر سليم. كما ذكر بأن أعوان الأمن انهالوا عليه بالضرب والركل في كافة أنحاء جسمه ولم ينتج عن ذلك أي أضرار بدنية جسيمة. وقد كان حضور الصحفيون كثيفا بالمظاهرة وعند حصول الاعتداء كان هناك أيمن الرزقي الذي وقع الاعتداء عليه أيضا لكن لم أشاهد ذلك بعيني. وقد تم الاعتداء علينا ـ كما قال ـ لأننا نقوم بتصوير التعامل العنيف لقوات الأمن مع المتظاهرين ونظهرهم دائما في صورة وحشية وفي المقابل لا نظهر رشق المتظاهرين لأعوان الأمن بالحجارة. وأضاف بأنه «وقع إعلام نقابة الصحفيين بالموضوع والتي عقدت اجتماعا على خلفية تعرض العديد من الصحفيين للاعتداء وقد أصدرت بيان تنديد وكلفت الأستاذة نجاة اليعقوبي برفع شكاية ضد وزارة الداخلية لا أعرف إلى أين وصلت. وحسب علمي لم يقع إجراء أي تحقيق لأنه لم يقع استدعاء أي واحد من الصحفيين الذين تعرضوا للاعتداء بتاريخ 25/02/2012 لسماع إفادته».

وقد ذكر الصحفي أيمن الرزقي الذي كان شاهدا على الاعتداء لفريق الرصد أنه كان برفقة الصحفي زهير الزويدي والذي كان يرتدي صدرية مكتوب عليها صحافة، ورغم ذلك لم يسلم من الاعتداء، فتوجه إليه للسؤال عن حاله فما راعه إلا واثنان من أعوان الأمن بالزي المدني ينهالون عليهما بالشتائم ولنقابة الصحفيين وإننا لن نستطيع فعل شيء.

تشكل هذه الحالة انتهاكا لتحريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ولحرية الرأي والتعبير. علاوة على أنها تنطوي على دليل واضح على سياسة الإفلات من العقاب المتبعة في تونس إزاء الانتهاكات الجسيمة التي تطال الإعلاميين.

تهديد الصحفي المعز سليمان والصحفية زهور المرزوقي بالاعتداء عليهما جسديا

من بين الانتهاكات الأخرى التي رصدتها الشبكة ووثقتها والمتعلقة بإساءة المعاملة تعرض كل من المعز سليمان وزهور المرزوقي للتهديد بالاعتداء عليهما جسديا من قبل أشخاص تابعين للجماعات السلفية. وقد جاء في تفاصيل الاعتداء الآتي: «توجه المعتدى عليهما سليمان والمرزوقي سليمان إلى مدينة بنقردان بالجنوب التونسي التي تبعد حوالي 550 كم عن العاصمة تونس يوم 12/6/2012 وذلك قصد تغطية الاعتداء الذي تعرض له مقر الاتحاد العام التونسي للشغل بالحرق قبل يوم من طرف أشخاص محسوبين على السلفية الجهادية بمناسبة أحداث العنف التي عرفتها عديد المناطق بالبلاد التونسية خلال شهر جوان 2012. وقد وصلا للمدينة على الساعة الواحدة ظهر تقريبا واستقبلهم في مدخل المدينة أحد أعضاء مكتب الاتحاد ـ لا يتذكر المعتدى عليه اسمه ـ الذي تم التنسيق معه سلفا هاتفيا ليكون في استقبالهما، ثم توجه الجميع نحو مقر الاتحاد الذي يقع في شارع جانبي، وتم الدخول للمقر من بابه الجانبي لتواجد مجموعة من الأشخاص تمنع اقتراب أي كان يشتبه أنها المتسبب في الحرق. وحيث صور فريق قناة الحوار مخلفات الحرق وقاما بتأمين حوارات مع مجموعة من الناس متواجدة بالمقر من ضمنهم أعضاء من الاتحاد ومواطنين متعاطفين لحماية ما تبقى وللمساندة، وقد كان البعض منهم واقف خلف الباب الرئيسي لمنع المجموعة المتواجدة في الخارج من الدخول. ولما كان الفريق في طريقه للمغادرة في اتجاه مدينة قابس مقر مكتب الحوار ودائما برفقة عضو الاتحاد لتأمين خروجهما من المدينة، أعلمهما هذا الأخير أنه بلغ إلى علمه أنهما مستهدفان من طرف سلفيين علموا بوجودهما في المدينة وتوعدوا بالاعتداء عليهما بصفتهما عاملين بقناة الحوار ومن المحتمل جدا أن يتربصا بهما بطريق العودة، وهذا ما دفع المعتدى عليها زهور المرزوقي إلى الاستنجاد بأول دورية أمنية من الحرس الوطني اعترضتهما في الطريق ومتكونة من ثلاثة أعوان الذين غيروا لهما طريق العودة المعتاد واقترحا عليهما التوجه لمدينة قابس عبر مدينة جرجيس ليصبح الطريق أطول بنحو 50 كم وتمت حراستهما ومرافقتهما من قبل أعوان الدورية إلى آخر نقطة راجعة بالنظر ترابيا لهؤلاء الأعوان على متن سيارتهم من نوع «ميقان»، وبذلك تم تأمين خروجهما من المدينة عبر طرق جانبية».

واضح تماما من دقة البيانات المذكورة وتسلسلها ومن السياقات المحيطة بهذه الحالة، أنها تنطوي على معاملة قاسية من قبل المعتدين. وما يجعل هذا الانتهاك ثابتا كذلك أن الأجهزة الأمنية أخذت علما به من خلال دورية الشرطة التي أمنت لهما الخروج ولكنها بالمقابل لم تخطر الجهات الأمنية المختصة للقيام بالإجراءات اللازمة لملاحقة المعتدين بعد التعرف عليهم. تنطوي هذه الحالة على معاملة قاسية وانتهاك لحرية الإعلام ومنعا من التغطية.

الاعتداء جسديا على المصور التلفزيوني عبدالحميد العمري وتحطيم معدات عمله

في شكواه التي قدمها إلى شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي من خلال فريق الرصد التونسي، أوضح المصور التلفزيوني عبد الحميد العمري تفاصيل الاعتداء عليه كالآتي: «بتاريخ

24/5/2012 قمت بتغطية حريق المنصف باي برفقة الصحفي بالقناة أيمن العبيدي وتيتيانا مسعد مراسلة قناة فرانس 24، وبمجرد دخولي للسوق بدأت بالتصوير وكان ذلك في الساعة العاشرة صباحاً، وجاء بعض تجار السوق وهم من السلفيين وهذا ظاهر من لباسهم وشكلهم (ملتحين) وأخذوا في مضايقتنا وحاولوا افتكاك الكاميرا ومنعنا من التصوير ناعتين الإعلام بأنه إعلام العار ويحملونه مسؤولية اندلاع الحريق بالسوق والتحريض على الفوضى والعنف، وأمام تمسكي بالكاميرا ازدادوا شراسة وأخذوا بدفعي مما أدى إلى سقوطي أرضا، وتهشم الميكروفون الذي كان بيد أيمن العبيدي، وقد أصابني خدش دون أضرار أخرى.

وقد تمكنت من تصوير بعض المشاهد ساعة وقوع الاعتداء، ويمكن الاطلاع على الحادثة على اليوتيوب، وبما أن الأضرار لم تكن شديدة فلم أذهب للمستشفى واكتفينا بالذهاب إلى مركز الشرطة لتقديم شكوى، ولم أتابع الشكاية بعد ذلك».

يتضح من تفاصيل هذه الحالة الثابتة رسميا بموجب الشكوى التي تقدم بها المعتدى عليه والشهود الذين كانوا برفقته، أنها تتضمن انتهاكا لتحريم المعاملة القاسية واللا إنسانية بالمعنى الوارد في المادة (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة (16) من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضورب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة. علاوة على أنها تعد كذلك انتهاكا لحرية الإعلام. وما يجعل الانتهاك متحققا بالمعنى المذكور أن الأجهزة الأمنية أخذت به علما ولكنها لم تقم بالواجب المطلوب من جانبها تجاه هذا النوع من الانتهاكات الجسيمة.

الاعتداء البدني واللفظي على أعضاء فريق قناة الجزيرة في مدينة سيدي بوزيد

جاء في شكوى مصور قناة الجزيرة أنيس أدو أنه « بتاريخ 14/8/2012 كنت بمدينة سيدي بوزيد لتغطية الإضراب العام أمام محكمة الاستئناف بصحبة فريق عمل الجزيرة، وفجأة اكتشف المتظاهرون بأنني أنتمي لفريق الجزيرة فبدؤوا بشتمنا وسبنا ودفعنا وضربنا بالأيدي والأرجل. كنت يوما بصحبة محمد البقالي ووليد الفارحي الذي يشتغل كمركب صور (مونتير)، ومحمد شرف مهندس بث والسائق خالد السليماني، وعند هروبنا وركوبنا بالسيارة بدؤوا برشقنا بالحجارة من الحجم الكبير والثقيل، وتسبب ذلك تهشم بلور السيارة الأمامي والخلفي، وقد نجونا من الموت بأعجوبة، ... ولم نتقدم بشكاية لأن الوضع العام لا يسمح بذلك، وقد هربنا وخفنا فقط».

يعتبر ما تعرض له فريق الجزيرة في مدينة سيدي بوزيد على النحو المذكور يشكل معاملة قاسية ولا إنسانية توجب على السلطات العامة مباشرة إجراءات محددة لم تقم بها للتعرف على المعتدين وإحالتهم إلى القضاء. وهي تدلل بما لا يدع مجالا للشك على سياسة الإفلات من العقاب التي تنتهجها السلطات التونسية تجاه الاعتداءات والانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الإعلاميين في تونس.

الاعتداء لفظيا وبدنيا على الصحفي عبدالحليم المسعودي أثناء محاكمة الصحفي نبيل القروي

جاء في شكوى الصحفي عبد الحليم المسعودي التي تقدم بها إلى شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن «مجموعة من الشباب الملتحي اعتدت علي بتاريخ 23 جانفي (يناير) 2012 بدنيا ولفظيا، وذلك أثناء تغطيتي لمحاكمة الزميل نبيل القروي مدير قناة نسمة. وقد كانوا يحملون الراية

السوداء، وهم حسب رأيي إما سلفيين جهاديين أو علمانيين أو من حزب التحرير. وتمييزهم سهل من خلال نوعية اللباس والهتافات المناهضة لقناة نسمة وتدعو للنيل من الإعلاميين وفيها ذم وقدح وهذا كافي حتى نتأكد من أنهم من شباب السلفية.

وكان الاعتداء على خلفية موقفي من عرض فيلم برسيبوليس بعد تقديم حلقة خاصة عن الفيلم وكانت بصفة عفوية وبحسن نية لم يكن هناك تطرف في طرح الافكار فى البرنامج والمداخلات خاصة للسيدة لطيفة الأخضر كانت مداخلات معرفية وأكاديمية وكان هناك تخوف من الإسلاميين لاننا كنا نرى مظاهر للعنف والالغاء قبل الانتخابات وبدا الخطاب الإسلاموي سواء عند النهضة او حزب التحرير يبشر بهذاالافق المظلم ضد مدنية الدولة وهذا التخوف كان عند المثقفيين والنخبة أساسا (هذا تقريبا ما وقعت الاشارة اليه في البرنامج). في العادة أقدم برنامج مغربنا العربي في التحرير والتنوير الذي يعتبر البرنامج الوحيد في الفضاءات العربية والإسلامية الذي يناقش الأطروحات الجديدة حول الإسلام ونتيجة لهذا البرنامج تلقيت العديد من التهديدات ونعتوني بعدو الإسلام والصهيوني وفي الصائفة الماضية تلقيت تهديدا بالقتل من رقم في فرنسا. كان رجال الأمن موجودين، وهناك من أبلغهم بالاعتداء مثل السيد مختار الطريفي والذي حماني من الضرب لكن لم يحركوا ساكنا ولم يكلفوا أنفسهم مشقة حمايتي حتى أثناء ضربي اكتفوا بالفرجة فقط (فرايجية) لم يحموني ولم يوقفوا المعتدين. وقد تقدمت بشكوى في مركز شرطة باب سويقة لم أتهم أحدا لأننى لا أعرفهم لكن من وجوهم يمكن أن نعرف انتماءاتهم والشكوى مدونة في مركز باب سويقة وليس لدي محامى بالرغم من أن رئيس المركز وعدنا بتتبع المعتدين لكن إلى الآن لم يحدث أى شيء وأنا نفسي لم أتابع القضية لأن لدي مشاغل وأعرف النتيجة مسبقا لأن هناك اعتداء حدث في نفس اليوم على كل من زياد كريشان وحمادي الرديسي ولم تحصل أية نتيجة إيجابية. وأنا الآن لا أستطيع النزول إلى الشارع دون أخذ الاحتياطات اللازمة وأصبحت تنقلاتي معروفة لا أخرج دائما موجود في نفس الحي ولا أنزل إلا للمسائل الضرورية».

أسوة بسائر الانتهاكات الأخرى التي جرت الإشارة إليها في إطار عرض الانتهاكات المتعلقة بإساءة المعاملة، فإن الاعتداء على المسعودي يشكل حلقة أخرى من حلقات عجز الأجهزة الأمنية عن توفير الحماية اللازمة للإعلاميين واستمرارا لسياسة الإفلات من العقاب، وخرقا من جانب السلطات التونسية لالتزاماتها الناشئة عن كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة.

الاعتداء البدني من قبل رجال الأمن على الصحفية سناء فرحات من صحيفة الوقت الصادرة باللغة الفرنسية

ورد في استمارة الرصد الخاصة بحالة الاعتداء على سناء فرحات العاملة في صحيفة الوقت التي تصدر باللغة الفرنسية عن مؤسسة دار الصباح أنه «بتاريخ 4 جانفي 2012 أقدمت عناصر من الأمن بالاعتداء على الصحفية سناء فرحات».

وتقول فرحات في الشكوى «عرفت أن المعتدي هو أحد أعوان قوات التدخل رغم ارتدائه لباسا مدنيا لأننا كنا في مقر الوزارة فمن سيضرب الطلبة والأساتذة إلا أعوان الأمن في تونس هناك أعوان الشرطة بالزي المدني والزي النظامي فحسب رأيي بمجرد أنه يضرب ويسب ويشتم أكيد سيكون من أعوان الأمن وكذلك ما الذي يجعل مواطنا

عاديا يدخل إلى الوزارة بخلاف الطلبة والأساتذة؟ وقد توجهت للنقابة لتقديم شكاية وهي تكفلت بالموضوع وكذلك عن طريق مؤسستي الإعلامية عن طريق المحامي عياض بن عمار، ومضمون الشكوى الاعتداء اللفظي والاعتداء بالعنف وأنا عندي شهادة طبية اثر هذا الاعتداء بحكم أن الأضرار إلى الآن متواصلة ولا أستطيع النظر إلى فوق الآلام مازالت على مستوى الرقبة إضافة إلى الشتائم وسب الجلالة وسب مهنتي كذلك. وسبب الاعتداء وجودي كصحفية باعتبار أن عملهم غير قانوني وأقلقهم وهم حريصون على عدم ترك أي أثر يدل على هذه الممارسات غير القانونية عندما دخلوا بدأوا بالعنف اللفظي ومن ثم افتكوا مني البطاقة المهنية وغدرني أحدهم من الخلف وضربني على رقبتي وشدني من شعري وكان الألم كبير ولم أتحمل ذلك وطلبت منهم إرجاع الكاميرا حتى وصلت إلى موقف السيارات لكنه لم يرجع لي الكاميرا. وكانت هناك الزميلة مها الولهازي التي تعرضت بدورها إلى تكسير آلة التصوير وهناك زميلة أخرى جهاد كلبوسي من جريدة الصباح لم تتعرض الى الاعتداء ولم تتدخل أبدا لأنني ركضت خلفه حتى أتحصل على الكاميرا ووجدت نفسي في مكان بعيد نوعا ما عن بقية الطلبة والأساتذة ولذلك كان الاعتداء عليا وضربي أمرا سهلا وبعيدا عن الأنظار. عقب ذلك، اتصلت بنقابة الصحافيين ومن ثم اتصلت بالملحق الصحفي للوزارة السيد حاتم كتو وأعلمته بما حصل وطلبت منه التدخل فلم يصدق ما حصل وقال غير معقول أخبرته أن الأمر قد وقع بالفعل وأتى إلى مكان الحادثة وأعلمني رئيس منطقة شرطة المدينة بضرورة الصعود إلى فوق أين يوجد هو ومعه الأعوان والوزير الذي أصر على مقابلتي شخصيا حتى يعتذر فصعدت واعتذروا عن ما صدر منهم وأرجعوا لي آلة التصوير والبطاقة المهنية واثر ذلك توجهت إلى قسم الاستعجالي في شارل ديغول لكن للأسف يصعب علي الآن مدكم بالشهادة الطبية. وقد أصبت وأنا الآن سأعيد الاتصال بالطبيب لأنني إلى الآن وبعد مرور سنة مازلت أشعر بالألم وهو شديد على مستوى الرقبة ومازلت آثار هذا الاعتداء موجودة وتشعرني بالألم على مستوى الرقبة. ولم تقم السلطات التونسية إلى الآن بإجراء تحقيق داخلي حول الحادثة. أما موضوع التغطية الصحفية التي قمت بها وبسببها تعرضت لهذا الاعتداء، فهو الوقفة الاحتجاجية لأساتذة التعليم العالي بوزارة التعليم العالي بمقر الوزارة اثر أحداث منوبة لم يبق أمامهم إلا الوزارة للمطالبة بإعادة الدروس إلى الجامعة واعتبر أول صحفية تضرب وتهان بعد تركيز الحكومة الجديدة المؤقتة (حكومة حمادي الجبالي) إضافة إلى أن الاعتداء تم في مقر الوزارة وليس خارج الوزارة».

تمكن فريق الرصد التونسي التابع للشبكة من الحصول على المعلومات السابقة كلها من خلال مقابلة المشتكية وعدد من الشهود المذكورين في الشكوى. وبناء على موافقة المشتكية، قام الفريق بتسجيل المقابلة المشتكية.

وقد تبين للشبكة بعد دراسة هذه الحالة باستفاضة، انها تشكل هي الأخرى انتهاكا لتحريم التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ولحرية الإعلام وللحق في الوصول إلى القضاء للحصول على إنصاف فعال. وهي تؤكد ما سبق للشبكة أن ذكرته من أن الأجهزة الأمنية التونسية ترتكب انتهاكات جسيمة وممنهجة تجاه الإعلاميين التونسيين، وتلوذ تجاهها بسياسة عامة وممنهجة كذلك بغية إفلات الجناة من العقاب. الأمر الذي يعني بوضوح أن الدولة التونسية مسؤولة مسؤولية كاملة عن هذا النوع من الانتهاكات الجسيمة التي اتسعت بشكل كبير في الفترة الأخيرة.

الاعتداء البدني واللفظي على المصور الصحفي علي القربوسي من قبل أحد أعوان الأمن

جاء في شكوى المصور الصحفي علي القربوسي مراسل جريدة الشرق الأوسط السعودية أنه «بتاريخ 15/11/2012 توجهت لساحة محمد علي بالعاصمة لتغطية اجتماع مناصرة غزة وذلك حوالي الساعة الثالثة بعد الزوال، وبالوصول إلى الساحة شرعت في أخذ صور الاجتماع وقد كان العديد من الصحفيين وممثلي منظمات المجتمع المدني حاضرين بالاجتماع، وبينما كنت ألتقط الصور جذبني عون أمن كان يلبس زي نظامي من كتفي وطلب مني عدم التصوير فقلت له أني صحفي، واستظهرت له ببطاقة صحفي فقال لي «سأ... لك أمك أنت وبقية الصحفيين» وكان بجنبه عون أمن آخر قال لي بالحرف الواحد «انت يا علي سأ....أمك»، ثم انهال علي بحذائه العسكري على العضو التناسلي وكانت ضربة موجعة للغاية إلى درجة أحسست معها بالغثيان وغبت نسبيا عن الوعي فالتف حولي المتظاهرين لنجدتي. وأعتقد أن هذا الاعتداء مقصود وهو من باب الأخذ بالثأر مني من طرف أعوان الأمن وتضامنا مع زميلهم الذي التقطت له صورة بينما كانت تغازله فتاة فرنسية وقد شهدت هذه الصورة رواجا كبيرا على صفحات الفيسبوك وجعله محل سخرية من الناس، وما يجعلني أعتقد بأن الاعتداء مقصود أنه من بين 6 صحفيين ومصورين كانوا متواجدين بالاجتماع أنا الوحيد الذي تعرضت للاعتداء. وقد تقدمت بشكاية لنقابة الصحفيين التونسيين والتي وعدتني برفع شكاية ضد وزارة الداخلية ولم أتابع مصير الشكاية، كما أصدر مركز تونس لحرية الصحافة بيان تضامني معي».

ينطبق على هذا الاعتداء وصف التعذيب بمعناه الوارد في المادة (1/1) من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي تلتزم بها تونس. وهو اعتداء مقصود بسبب طبيعة الضربة. ولهذا السبب يمكن القول بأن هذه الحالة تشكل تعذيبا وانتهاكا لحرية الإعلام والنشر. وتثبت تقصير السلطات التونسية في إنصاف ضحايا الاعتداءات الجسيمة من الإعلاميين، وعدم قدرتها على توفير الحماية لهم وتواطؤها في عمليات إساءة المعاملة التي يتعرض هؤلاء لها في تونس.

الاعتداء بدنيا على الصحفي أنسي بوزميطة والفريق المرافق له من تلفزيون نسمة من قبل أنصار حركة النهضة

جاء في وصف هذا الانتهاك كما جرى رصده بأنه «بتاريخ 5 جانفي (يناير) 2012 تعرض الموضب في قناة نسمة انسي بو زميطة إلى اعتداء من قبل أنصار حركة النهضة، حيث انهال عليه أحدهم ضربا وسبا بكرسي مما استوجب نقله إلى المستشفى. وقد وقع الاعتداء قرابة الساعة الثانية ظهراً كما أكد انسي نفسه في اتصال لفريق الرصد معه للتثبت من وقائع وتفاصيل الحادثة. وأكد أنسي أن «الاعتداء علينا من طرف مجموعات محسوبة على حركة النهضة وكانوا يضعون شارات تحمل «لجان حماية الثورة»، ويلبسون جلابيب وملتحين، وهي ظاهرة غريبة على المجتمع التونسي. وكنت برفقة تيسير عطية ونور السلامي، وكانوا ينعتون قناة نسمة بالكفر، وحاولنا قدر الإمكان تفادي الدخول معهم في مناوشات كلامية، وقد احتجوا على عدم إجراء حوار معهم، وقلنا لهم أننا نأخذ رأي مختلف الأطراف دون الانحياز لجهة معينة، وأننا مستعدين لتصوير انطباعاتهم حول الاحتفالات، لكن سرعان ما التفوا حولنا وحاصرونا وبدأوا في الاعتداء علينا بالضرب والركل.وقد تعرضنا للضرب والركل، توجهت على إثرها للمستشفى وتبين أني أصبت بشرخ في ضلع

الصدر ومنحت شهادة طبية أعطيتها للقناة. وقت الحادثة لم يكن هناك أعوان أمن ثم فيما بعد جاء عون أمن وحاول تهريبنا من الاعتداء ولم يتمكن من ذلك إلا بعد جهد جهيد باعتبار أنه كنا محاصرين من أكثر من عنصر من أنصار النهضة، وبعد حصول الاعتداء لم أقم برفع شكوى لمركز الأمن حول الاعتداء لأني لا أرى جدوى بذلك».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لتحريم الحق بعدم الخضوع لمعاملة قاسية أو لاإنسانية ولحرية الإعلام. وبالرغم من عدم قيام المعتدى عليهما بتقديم شكوى إلى الأجهزة الأمنية إلا أن هذه الأخيرة تعد مسؤولة عن الاعتداء كذلك لأنه كما يتضح من ظروف الحالة أخذت علما بها، خاصة وأن أحد أعوان الأمن قام بتهريب المعتدى عليهم بعد جهد جهيد. وهي تؤكد ما سبق للشبكة أن أشارت إليه مرارا بشأن موقف السلطات التونسية من هذا النوع من الانتهاكات.

الاعتداء بالضرب على الصحفي فاهم بن زايد من قناة نسمة

تعرض الصحفي في قناة نسمة التلفزيونية فاهم بن زايد لاعتداء بالضرب أثناء قيامه بتغطية حريق وقع في سوق المنصف باي. وقد وصف بن زايد تفاصيل الاعتداء على النحو الآتي: «بتاريخ 24/5/2012 تم نشر خبر مفاده اندلاع حريق بسوق منصف باي، فكلفت من طرف إدارة القناة بتغطية الحدث برفقة الصحفية هالة بن جمعة و موضب الفريق أنسي بوزميطة. وقد وصلنا للموقع على الساعة 8:30 صباحا و بالحلول بالمكان استرشدنا من الحماية المدنية حول ظروف الحادث وكيفية اندلاع الحريق إلا أنهم رفضوا مدنا بأي معلومات. كان الدخان مازال يتصاعد من المكان والحماية المدنية تقوم بمجهود لإطفاء الحريق فأخذت الكاميرا ودخلت إلى السوق وبدأت في تصوير السوق وبقايا الحريق من الداخل، وأنا كذلك فوجئت بشاب في العشرينات ملتحي يتقدم نحوي ويتوجه الي بعبارات سيئة وكان يسب الإعلام ويحملنا مسؤولية اندلاع الحريق، فلم أعره أي اهتمام ثم شرع في ضربي، ونحن على هذه الحالة جاء نحونا أربعة أشخاص آخرين اخذ واحد منهم في افتكاك الكاميرا لكنه لم ينجح، وأمام فشلهم في الاستحواذ على الكاميرا ازدادوا شراسة وتداولوا على ضربي في مختلف أنحاء جسدي، وفي الأثناء جاء شخص يحمل نفس مواصفات المجموعة متوجها إليهم بالقول «سيّب» فاستغليت الفرصة ونفذت بجلدي. وبخروجي من السوق توجهت إلى أعوان الأمن المتواجدين بالمكان وأخبرتهم بتعرضي للضرب فدهشت لجوابهم «جاتك خفيفة احنا دخلنا قبلك وكلينا طريحة». وفي نفس اليوم توجهت إلى مستشفى خاص حيث قام بمعاينتي الطبيب ومنحني راحة بثلاثة أيام هذا مع العلم أني لم أتقدم بشكوى في الغرض».

إن الانتهاك الذي تعرض له بن زايد ثابت بشهادة الشهود الذين كانوا رفقته، فضلا عن تسلسل رواية المشتكي ودقتها وتناغمها. وهو انتهاك لا يختلف عن الانتهاكات الأخرى التي جرى عرضها وتحليلها في سياق الانتهاكات الماسة بتحريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة من حيث أنه يدلل بوضوح على عجز الأجهزة الأمنية عن حماية الإعلاميين في تونس تجاه الاعتداءات والانتهاكات التي تطالهم من قبل مصادر وأشخاص عاديين. وما يجعل الحكومة التونسية مسؤولة عنه، بالإضافة إلى المعتدين، أن الأجهزة الأمنية قد علمت بوقوع الاعتداء دون أن تتخذ أي تدبير أو إجراء من شأنه التعرف إلى الجناة وملاحقتهم عن الجرم الذي ارتكبوه بحق بن زايد.

الاعتداء بالضرب على فريق قناة الحوار التونسي المكون من نور الدين سعيدي وصابر السباعي في مدينة سيدي بوزيد

جاء في وصف استمارة الرصد المتعلقة بهذا الانتهاك والمؤرخة بتاريخ 12/10/2012 أنه «بتاريخ 26/7/2012 وأثناء تغطية لاحتجاج عملة الحضائر بسيدي بوزيد خلف مقر ولاية الولاية، هاجم عدة أشخاص سبقوا وتعرضوا للفريق الصحفي ومنعوهم من التصوير بحجة تجاوزهم قرار عدم التصوير بسيدي بوزيد قائلين «ألم نقل لكم من قبل لا تمارسوا عملكم في سيدي بوزيد، اعتدوا عليهم بالضرب».

وقد أوضح السعيدي باتصال أجراه معه فريق الرصد والتوثيق التونسي لسؤاله عن تفاصيل الحادثة أن «مجموعة من الشباب قدمت في سيارة من نوع بارتنار ذات لوحات منجمية أجنبية وعددهم 4 أو 7 ثلاثة منهم مابين الـ16والـ17 سنة وكانوا يقومون بحركات استفزازية أثناء إجراء الحوار لابسين ملابس مدنية عادية فقمنا بجمع معداتنا والانصراف عندما وتوجهوا نحونا قائلين (هاذم جماعة الحوار إلي نلوجوا عليهم/ قلنالكمشي الحوار ما عادش تصوروا) وبدأوا الكم والركل وضرب المصور على رأسه وكان منهم من يحمل عصيا تشبه الماتراك تقريبا 4 وحاولوا إفتكاك الكاميرا قائلين سيب الكاميرا وحاولنا حماية الكاميرا وضرب البقية الصحفي في أماكن متفرقة من جسمه ولم يتركوا لنا فرصة للحديث معهم وهو ما يثبت بأن نية الضرب كانت مبيتة ثم إن من توجه نحونا أولا ذكرنا بالتهديد السابق ولولا تدخل المواطنين للافتكاكنا عندها بدأ المصور يفقد الوعي وكان يتبع من جذبه لإنقاذه دون وعي ولم يفق إلا في مركز الشرطة وقد قام المصور صابر السباعي (94628709) بتوثيق حالته بشهادة طبية والتقدم بشكوى كما أنهم صوروا وجوه المعتدين وإبعادنا عنهم فركبوا سيارتهم ورحلوا في حين توجهنا إلى المركز للقيام بشكاية لم أعد أذكر رقمها وتكفلت بها القناة ولم نتابعها للآن المحامي وعد بتتبعها. لكن الملاحظ أن أحدا لم يتخذ في حقه أي إجراء بالرغم من معرفة الجناة ولكن الفريق لا يتهم جهة معينة إنما الأشخاص».

إن المعتدين في هذا الانتهاك جرى التعرف عليهم وتصويرهم، كما قام الفرق بتقديم شكوى إلى الأجهزة الأمنية ولكنها لم تحرك ساكنا ضدهم ولم تقم بالواجبات الملقاة على عاتقها بموجب القانونين الدولي والوطني. على أي حال، تنطوي هذه الحالة على معاملة قاسية ولا إنسانية وعلى انتهاك لحرية الإعلام ومنعا للتغطية. وهي تندرج كذلك ضمن سياسة الإفلات من العقاب المتبعة في تونس.

الاعتداء البدني واللفظي على الصحفي حسام بن أحمد من جريدة التونسية لمنعه من تغطية أحداث 9 إبريل

تعرض الصحفي بجريدة التونسية حسام بن أحمد إلى السب والشتم والضرب من قبل مجموعة من الأشخاص مجهولي الهوية تربطهم علاقة برجال الأمن التونسي لمنعه من تغطية أحداث 9 إبريل، وذلك في نهج القاهرة المتفرع عن شارع الحبيب بورقيبة في العاصمة التونسية. وقد وصف بن أحمد في شكواه المقدمة إلى الشبكة بتاريخ 9/10/2012 وقائع الاعتداء عليه كالآتي: «بمناسبة إحياء ذكرى شهداء 9 أفريل 1938 بشارع الحبيب بورقيبة وهو الشارع الرئيسي بالعاصمة التونسية، وفي نطاق مسيرة غير مرخص فيها، تدخل أعوان الأمن بأعداد كبيرة جدا لتفريق المتظاهرين باستعمال العنف المفرط (قنابل مسيلة للدموع، هراوات، حجارة....)، وبينما كان المتضرر حسام بن أحمد الصحفي بجريدة التونسية يوثق الحدث على الساعة الواحدة والربع

تقريبا بالشارع المذكور وهو يرتدي صدرية زرقاء خاصة بالصحفيين مكتوب عليها باللون الأبيض عبارة صحافة PRESSE، وذلك بتصوير مجموعة من رجال الأمن ما بين 8 و10 يضربون المتظاهرين بالحجارة التي سبق لهؤلاء أن ضربوهم بها، تفطن له مجموعة مكونة من ثلاثة أشخاص مدنيين أعمارهم تتراوح بين 28 و30 سنة أولهم ملتحي وثانيهم يرتدي زيا رياضيا وثالثهم يحمل ندبة عميقة على مستوى وجنته اليمنى، وظلوا يحدقون إليه بشدة، وقد كان برفقته صديق شخصي له وزميل صحفي يدعى «محمد مدله» يشتغل بوكالة أنباء «فرانس براس» نبهه وحذره من هؤلاء الشبان، فتولى حينها تسليم آلة تصويره لصديقه الشخصي الذي غادره صحبة الصحفي الثاني تاركين إياه هناك لرغبته في مواصلة توثيق الحدث في إطار مهمته الصحفية. وبعد مدة قصيرة تم إلقاء قنبلة مسيلة للدموع في اتجاه المتظاهرين الذين تفرقوا في اتجاه الشوارع والأنهج المتفرعة عن شارع الحبيب بورقيبة هربا من رائحة الدخان بمن فيهم المتضرر الذي ركض هاربا باتجاه نهج القاهرة المتفرع عن شارع الحبيب بورقيبة والكائن قبالة نزل «أفريكا»، وهناك تفاجأ برؤية الشبان الثلاثة سابقي الذكر على مستوى أول نهج القاهرة حيث تولى أحدهم إيقاعه أرضا بوضع رجله أمام خط سيره ثم انهالوا عليه ضربا بالأرجل والأيدي موجهين له كلاما بذيئا وسبا وشتما، وفي الأثناء دخلت سيارة شرطة من الحجم الكبير النهج وتوقفت حذوه أين تم دفعه داخلها، وتولى الشبان الثلاثة صحبة مجموعة مكونة تقريبا من 06 أو 07 أعوان شرطة بالزي النظامي ضربه باستعمال الأيدي والأرجل فقط وشتمه محطمين في الأثناء نظارته الطبية، ثم هددوه بأخذه لمركز الشرطة وعندما تمسك المتضرر بضرورة أخذه إلى هناك لتحرير محضر في الغرض دفعوه من السيارة وتركوه مرميا على الأرض، فتحامل على نفسه وتوجه إلى مستشفى الحبيب ثامر وهو أقرب مستشفى لمكان الأحداث حيث تم تجبير يده إذ انتهى الأطباء إلى وجود كسر على مستوى يده اليسرى وكدمات على جسمه ووجهه وخاصة على مستوى عينه اليسرى، وتحصل على شهادة طبية أولية تثبت الأضرار التي حصلت له، ثم توجه لنقابة الصحفيين التي تعاطفت معه بعد إبلاغهم بما تعرض له».

وقد حرص الفريق الوطني للرصد والتوثيق التابع لشبكة «سند» عقب دراسة الشكوى وتحليلها استكمال عدد من البيانات التي تبين وجوب استكمالها، على مقابلة المشتكي بغية الاستفسار منه عن هذه المعلومات. وقد أوضح أن استنتج وجود صلة بين المعتدين وأعوان الأمن لأن الاعتداء الثاني عليه وقع على مرأى ومسمع، وبحضور ومشاركة أعوان الأمن وفي سيارتهم. كما أنه أكد على أن اية جهة رسمية لم تتحرك للتحقيق في الحادثة، وأن المجلس التأسيسي أصدر بيانا تأييد أو مساندة للصحفيين المعتدى عليهم في تلك الحادثة وهو من بينهم بالطبع. وأشار إلى أنه لم يشاهد اعتداءات أخرى على صحفيين آخرين غير الاعتداء عليه، ولكنه سمع عن مثل هذه الاعتداءات لاحقا.

واضح تماما أن هذه الحالة تشكل تعذيبا بالمعنى المحدد في المادة (1/1) من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما أنها تنطوي على انتهاك لحرية الإعلام. وهي تؤكد ما ذهبت إليه الشبكة في الانتهاكات السابقة المماثلة.

الاعتداء على الصحفي زياد الهاني من قبل مليشيات مساندة للحكومة

أوضح الصحفي زياد الهاني من جريدة الصحافة في

شكواه المؤرخة بتاريخ 12/10/2012 أنه في «يوم 9 أفريل 2012، وفي إطار الاحتفال بذكرى يوم شهداء 9 أفريل 1938، تنظيم مسيرة غير مرخص فيها بالشارع الرئيسي بالعاصمة الحبيب بورقيبة، وفي هذا الإطار كنت متواجدا منذ الصباح الباكر بصفتي عضوا بالمكتب التنفيذي لنقابة الصحفيين (حوالي الثامنة والنصف صباحا تقريبا) في الجادة الوسطى بالشارع المذكور، وذلك بقصد تقديم الدعم للصحافيين الذين سيقومون بتغطية الحدث وحمايتهم وتأطيرهم (مثل التحرك في مجموعات قصد حمايتهم من الاستهداف والتدخل لحل إشكالات قد تحصل بينهم وبين رجال الأمن...) وقمت بتوجيه فريق تابع لقناة الحوار التونسي ومرافقته أثناء تصويره للاعتداءات التي كانت تقوم بها مليشيات مناصرة للحكومة تتحرك تحت لافتة رابطة حماية الثورة ضد نشطاء المجتمع المدني والمعارضة في ظل تواطؤ كامل من قبل القيادات الأمنية الميدانية، وعندما تم الاعتداء على زميل يشتغل مصورا صحفيا (لا أتذكر اسمه) وإسقاطه أرضا وركله من قبل المليشيات ومحاولة افتكاك الكاميرا التي كان يحملها ، تدخلت لحمايته ومطالبة ضابط أمن برتبة رائد بإيقاف المعتدي وإحالته على مركز الأمن ولم يتحرك الضابط إلا بعد تهديده بتحميله كامل المسؤولية المنجرة عن ذلك، فقام بإيقاف المعتدي واصطحابه إلى مركز الأمن بنهج يوغسلافيا لتحرير محضر في الواقعة صحبة الصحفي المعتدى عليه وأنا. وفي الأثناء تدخلت عناصر أخرى من المليشيات لمحاولة إطلاق سراحه وسعوا إلى التفاوض معي لاتمام ذلك وهو ما رفضته، فبدأت الشتائم تلاحقني مع القيام بدفعي، وعندما غادروا مركز الأمن وعادوا إلى الجادة الرئيسية أحاطوا بي من كل جانب وبدأوا بشتمي ودفعي وقد تقدم أحدهم بعد أن أفسحوا له الطريق لضربي لولا تدخل عدد من الزملاء كانوا يقومون بالتصوير ولا أتذكر تحديدا لفائدة قناة العربية أو الحرة (يعملون مع شركة ماهر عبدالرحمن) وعدد من الصحافيين الآخرين الشبان وشكلوا درعا لحمايتي وسحبي إلى الخلف بعيدا عن المعتدين».

وفي اتصال من جانب فريق الرصد التونسي مع المشتكي في وقت لاحق لاستكمال عدد من المعلومات التي تبين بنتيجة فحص ودراسة اشكوى أنها ضرورية، أوضح الهاني بأنه لا يعرف اسم ضابط الأمن ولا يتذكر وصفه تحديدا ولكنه متأكد أنه تم تصويره من قبل فريق قناة الحوار التونسي الذي كان موجودا بالمكان زمن الواقعة. وأن عناصر المليشيات كانت موجودة في شكل سلسلة على طول شارع الحبيب بورقيبة يمينا ويسار، إضافة إلى وجود مجموعة متحركة في كامل الشارع. وابدى بأنه لا يستطيع تحديد عددهم ولا أوصافهم باعتبار حالة التشتت التي كان عليها ولسبب تواجده هناك ذلك أنه كان يؤطر زملاءه من الصحافيين ويحميهم، وكان برفقته كاتب عام منظمة العفو الدولية زهير مخلوف، ثم افترق عنه لما اصطحب زميله لمركز الشرطة لتسجيل شكوى. وأنه لا يتذكر كذلك مضمون الألفاظ والشتائم بل جل ما يؤكده أنها ألفاظ بذيئة، ولا يتذكر أسماء زملائه الذين تدخلوا لمنع الاعتداء عليه، وكل ما يعرفه أنهم يشتغلون مع شركة ماهر عبد الرحمان للتصوير والانتاج والتي تعمل لصالح قناة العربية أو الحرة.

كما أشار من ناحية أخرى انه حسبما يتذكر، وبعد أن خرج من مركز الأمن عبر شارع قرطاج ثم شارع الحبيب بورقيبة في اتجاه مقر الجريدة الكائن بنهج علي باش حامبة وفي مستوى نزل الهناء الدولي، أوقفه فريق ماهر عبد الرحمان للتسجيل معه وأخذ إفادته، ثم وسط التسجيل معهم التف حولهم مجموعة من المعتدين وقالوا له أنه من العيب عليه اشتكاء صديقهم للشرطة مع توجيه كلام بذيء لا

يتذكر مضمونه ثم صارت عملية التدافع ومحاولة الاعتداء. وأكد كذلك على أن المعتدين يعرفون أنه صحفي باعتبار أنه وجه تلفزيوني معروف وتتم استضافته في مختلف البرامج، وبالتالي لم يكن يرتدي صدرية صحفي ولم يضطر لإبراز هويته الصحفية. ولم يصب نتيجة الاعتداء ولم يتقدم بشكوى، أما مؤسسته الصحفية فقد أوردت الخبر في الجريدة.

وكما ذكر الهاني، لم تقم أية جهة رسمية بتوجيه أي مكتوب اعتذار أو مكالمة اعتذار في هذا الخصوص. وجرى التغاضي عن الحادثة من قبل جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية رغم صدور بيانات تنديد دولية ومحلية ووطنية حول الحادثة التي تعرض لها المعتدى عليه.

ومن جهة ثانية، أكد زهيرمخلوف كاتب عام منظمة العفو الدولية بصفته الشاهد على الاعتداء الذي وقع على زياد الهاني في اتصال لفريق الرصد التونسي معه أنه «يوم 9/4/2012 رافق الشاهد الصحفي زياد الهاني ومجموعة حقوقيين من بينهم المحامي أحمد الصديق وعبد الوهاب الهاني لحضور فعاليات الاحتفال بعيد الشهداء وأيضا لإعداد تقرير حول أحداث 9 أفريل ونشره بموقع sabil on line.net خاصة بعد أن بلغ إلى علمه تشكيات كبيرة حول اعتداءات يوم 7 و8 أفريلوأنه تم في الصباح منع المتظاهرين من التواجد في شارع الحبيب بورقيبة، ثم اخترقت مجموعة من الشباب وخاصة شباب منطقة سيدي بوزيد ـ الذين قدموا من مدينتهم سيرا على الأقدام ـ شارع الحبيب بورقيبة، وتصاعدت الأمور بتوتر الأجواء وتدافع بين الأمن والمتظاهرين وإلقاء القنابل المسيلة للدموع، وحضر الشاهد توجه مجموعة من الناس بالسباب لزياد الهاني تقول له «يا عميل» «ويا أزلام النظام السابق» و»إعلام العار»، وأرجح أنه تم شتم زياد الهاني باعتباره وجها معروفا بالتلفزة، ثم كثر الدخان من القنابل المسيلة للدموع، وحاول كل شخص أن يحتمي منه، فافترقا عن بعضهما».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك للمادتين (7) و(19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أساس أنها هناك معاملة قاسية ولاإنسانية وانتهاكا لحرية الإعلام. وللمادة (16) من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية ولا إنسانية والمهينة. وهما اتفاقيتان دوليتان تلتزم تونس بهما منذ سنوات عديدة. كما أنها تشكل جرما بالمعنى المنصوص عليه في قانون العقوبات التونسية. ولا شك في أنها تثبت تهاون وتواطؤ الأجهزة الأمنية والسلطات الرسمية في تونس إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإعلاميين الإنسانية ولحرياتهم الإعلامية.

الاعتداء بالضرب والشتم على الصحفي أيمن الرزقي من قناة الحوار

من بين الانتهاكات البارزة التي قامت الشبكة برصدها وتوثيقها والمتعلقة بإساءة المعاملة من جانب الأجهزة الأمنية للإعلاميين حادثة ضرب وشتم الصحفي أيمن الرزقي من قناة الحوار. وفي تفاصيل الانتهاك كما جرى توثيقه كما تناقلته وسائل الإعلام على لسان المعتدى عليه أنه «بتاريخ 25/02/2012 دعا الاتحاد العام التونسي للشغل لتنظيم مسيرة بمشاركة كافة التشكيلات النقابية لتونس الكبرى، و قد كنت من بين الحاضرين بهذه المسيرة لمراقبة ظروف عمل الصحفيين خلال تغطية المسيرة و التدخل لدى السلطة في صورة حصول مضايقات.وقد انطلقت المسيرة منذ الساعة 11 صباحا من أمام المقر المركزي للاتحاد بساحة محمد علي في اتجاه شارع الحبيب بورقيبة، وقد كنت

متواجدا قبالة وزارة الداخلية أمام المركز التجاري كلاريدج أتبادل الحديث مع بعض الصحفيين المتواجدين بالمكان و كانت الأمور طبيعية للغاية، و فجأة شاهدنا أعوان الأمن هبوا من أمام وزارة الداخلية بأعداد كبيرة شاهرين العصي «ماتراك» ويفرقون المتظاهرين بصورة عنيفة دون التفرقة بين الشباب والنساء، وبوصول أعوان الأمن إلى مكاني أخرجت بطاقة الصحافة الدولية و استظهرت بها للعون الذي كان بزي نظامي فما راعني الا و ينهال علي ضربا بالعصا فعرفته بنفسي و أني عضو في نقابة الصحفيين التونسيين فازداد شراسة و اخذ في ضربي في مختلف أنحاء جسدي وخصوصا ظهري دون أن يلتفت لما أقوله، وقد كان بجانبي الصحفي زهير الزويدي وهو يرتدي صدرية مكتوب عليها صحافة ورغم ذلك لم يسلم من الاعتداء، فتوجهت إليه لسؤاله عن حاله فما راعني إلا واثنين من أعوان الأمن بالزي المدني ينهالون علينا بالشتائم لشخصنا ولنقابة الصحفيين وأننا لن نستطيع فعل شيء. ومن ثم توجهت إلى المستشفى العمومي شارل ديغول أين قام بمعاينتي الطبيب وأعطاني شهادة طبية بها راحة 10 أيام. وقد كلفت نقابة الصحفيين الأستاذة نجاة يعقوبي بتقديم شكاية ضد وزارة الداخلية لم تأت إلى حد الآن بنتيجة».

أصدرت جهات عديدة بيانات تنديدية بالحادثة وفي مقدمتها نقابة الصحفيين التونسيين، كما أصيب في تلك الأحداث، بالإضافة للرزقي ستة صحفيين. وكما تبين لفريق الرصد التونسي العامل لدى شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن الرزقي وزملائه الآخرين جرى استهدافهم بشكل متعمد من قبل رجال الأمن لأن الاعتداء عليهم اشتد عقب قيام الصحفيين بإبراز هوياتهم الصحفية لرجال الأمن. ويبدو أن أجهزة الأمن التونسية تقصدت ارتكاب هذا الاعتداء في محاولة منها لمنع الإعلاميين من مواصلة تغطيتهم ورصدهم لانتهاكاتها التي ترتكبها في قمعها للمظاهرات والاعتصامات، ولإرهاب وتخويف الإعلاميين ولثنيهم عن الاستمرار في أداء عملهم. وتندرج كذلك ضمن سياسة الإفلات من العقاب التي درجت عليها هذه الأجهزة.

3- الانتهاكات المتعلقة بحرية الإعلام والنشر:

رصدت الشبكة وقوع عدد من الانتهاكات الماسة بشكل أساسي بحرية الإعلام والنشر لوحدها. وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

استدعاء الصحفي غازي المبروك للتحقيق معه إثر شكوى قدمت ضده بشأن مقال قام بنشره

بتاريخ 21/11/2012 تقدم الصحفي غازي المبروك بشكوى إلى شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي موضوعها استدعاؤه من حرس الأمن الوطني وقاضي التحقيق، للتحقيق معه بشأن شكوى قدمت ضده موضوعها مقال نشره حول معاناة عمال النسيج. وقد جاء في شكوى المبروك: «كنت أشتغل مع مشروع تنفذه منظمة أم أي سي تي الإعلامية الألمانية في تونس لتدريب صحفيين شبان، و في هذا الإطار قمت بكتابة تحقيق صحفي حول معاناة عمال مصانع النسيج بمعتدية بومرداس من ولاية المهدية بعنوان «عمال بومرداس يعانون في مصانع الغزل» وقد نشر هذا التحقيق بموقع «تونس تنتخب» بتاريخ 26/08/2011 باللغات الثلاث الفرنسية والعربية والانجليزية. وقد أثار نشر هذا المقال حفيظة احد أصحاب معامل النسيج بالجهة السيد محسن بن عبد الله (شركة باكوفات العالمية) فأرسل أحد تابعيه للتفاوض معي طالبا مني تغيير محتوى المقال فأحلته على إدارة المشروع التي مكنته من حق الرد بنفس الموقع وبنفس حجم المقال الذي كتبته، وقد تضمن الرد مس وتجريح من شخصي بتكذيب المعطيات الواردة بمقالي إلى جانب تضمنه بعض المعطيات

الخاطئة، ولم يكتف بذلك بل تقدم ضدي بشكاية في الثلب والسب. وبتاريخ 01/02/2012 تم استدعائي من أحد مراكز الحرس الوطني بولاية المهدية، وتم التحقيق معي حول المعطيات الواردة بالمقال، وكنت أظن أن المسألة وقفت عند هذا الحد لأنها لم تكن تستحق كل هذه البلبلة التي حدثت حولها، فما راعني إلا أن وقع استدعائي من طرف حاكم التحقيق بالمحكمة الابتدائية بالمهدية للحضور لديه بتاريخ 6/11/2012. وفي التاريخ المحدد توجهت إلى مكتبه أين وقع استنطاقي حول نفس الموضوع موجها إلي تهمة الإساءة للغير عبر شبكات الاتصال العمومية طبق الفصل 86 من مجلة الاتصالات. وما لفت انتباهي تغيير نص الإحالة من السب والقذف عند مثولي أمام مركز الحرس الوطني إلى تهمة الإساءة للغير أثناء التحقيق وهو ما يدل على رغبة في تصعيد المواجهة ضدي خاصة أمام ما يتمتع به رجل الأعمال المشتكي من نفوذ قد يؤثر على سير القضية».

وقد تبين لبرنامج سند التابع للشبكة من خلال المعطيات المتعلقة بهذه الحالة وبعد الاطلاع على المقال المذكور في الشكوى ومتابعة تفاصيل القضية المشتكي، ان هذه الحالة تنطوي على انتهاك لحرية الإعلام بالمعنى المشمول في المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فالمقال المذكور يتصف بالمهنية ولم يتجاوز فيه المشتكي حدود العمل الصحفي ولا يجوز بالنتيجة أن يكون المشتكي عرضة لاتهام جزائي ولإجراءات بسببه، خاصة وأن إجراء مماثلا يشكل انتهاكا لحرية الرأي والتعبير والإعلام بالمعنى المستقر في المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

منع الصحفي غازي بن علية وزميله المصور أنيس بن سالم من تغطية وقفة احتجاجية

في شكواه المؤرخة بتاريخ 24/11/2012 أوضح الصحفي غازي بن علية من قناة الحوار التونسي تفاصيل منعه هو وزميله المصور أنيس بن سالم من تغطية وقفة احتجاجية بجبنيانة من ولاية صفاقس على النحو الآتي: «خلال تغطيتنا لوقفة احتجاجية قامت بها الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بجبنيانة من ولاية صفاقس للتعبير عن رفضها للمعتمد المنصب من طرف حركة النهضة بتاريخ 30/5/2012 كان هناك بعض المتجمهرين أمام مقر المعتمدية وهم كلهم تابعون لمكتب الحركة في جبنيانة وبعض الأحواز جاؤوا للدفاع عن المعتمد وشكلوا حاجزا أمام باب المعتمدية لمنع المحتجين من الدخول. في الأثناء اتصلنا بأحد أعضاء حركة النهضة بجبنيانة للإدلاء بتصريح فوافق على ذلك. وخلال حوارنا مع هذا العضو حصلت مشادات كلامية وتدافع بين بعض الشباب من الطرفين واستغل أحد الحاضرين هناك الفوضى الحاصلة وقام بدفع الكاميرا التي كانت على كتف زميلي أنيس بن سالم قائلا «وقف رب التصوير» ثم لاذ بالفرار. وخلال محاولتي اللحاق به للتعرف عن هويته اعترضني جل المتجمعين من حركة النهضة وذلك لمنعي من التعرف عليه. وقد تسبب هذا الاعتداء في تهشيم بعض معدات العمل مثل مضخم الصوت .توجهنا إلى مركز الأمن بجبنيانة و قدمنا شكوى والى يومنا هذا لم يتخذ أي إجراء في شأن المعتدي.

وذكر بن علية لفريق الرصد التونسي الذي استوضح منع عن بعض التفاصيل هاتفيا، أنه لم يتمكن من رؤية الشخص الذي قام بدفع المصور أنيس بن سالم بوضوح لأنه كان بصدد استجواب ممثل حركة النهضة والموقف كان مفاجئاً، لكن المعتدي على الأغلب تابع لحركة النهضة لأنه عندما حاولت اللحاق به قام خمسة أشخاص بمنعه من مطاردته وكانوا من أنصار حركة النهضة مما يرجح فرضية أنه من أنصارها. وقد تعمد دفع المصور بن سالم مما

أدى إلى سقوط الكاميرا وتكسر الميكروفون ومضخم الصوت. وقد توجها ـ كما قال ـ مباشرة لمركز الأمن بـ «جبنيانة» وتقدما بشكوى لم يأخذ رقمها، كما أنه لغاية الآن لم يبم الاتصال بهم لأخذ إفادتهم. وبخصوص أعوان الأمن ذكر أنهم لم يكونوا موجودين بالمظاهرة ولم يتدخلوا بالمرة واكتفوا بالمراقبة من أمام مقر مركز الأمن القريب من المعتمدية.

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المنع من التغطية وإتلاف أدوات العمل. وتعد الأجهزة الأمنية متورطة بهذا الاعتداء أسوة بالمعتدين أنفسهم لأن الانتهاك وقع على مرأى ومسمع رجال أمن دون أن يتدخلوا لحماية المعتدى عليهم ووقف اعتداء والتعرف على المعتدين. فضلا عن أن رجال الأمن لوم يقوموا بمسؤولياتهم وواجباتهم إزاء الشكوى التي تقدم بها المعتدى عليهما.

منع فريق من قناة الحوار التونسي من تغطية جنازة محمد بختي

تعرض فريق قناة الحوار التونسي المكون من الصحفية ابتسام عبد القادر، والصحفي أسامة عبد القادر بتاريخ 17/11/2012 من تغطية جنازة محمد بختي بمنطقة جرادو من ولاية زغوان. وصف المشتكيان ما تعرضا له كالآتي: «بتاريخ 17/11/2012 توجهت برفقة المصور أسامة عبد القادر إلى منطقة جرادو من ولاية زغوان لتغطية جنازة السلفي محمد بختي. وبوصولنا إلى منزل المتوفى بدأنا بالتصوير. سارت الأمور بصورة عادية وإثر دفن المتوفى توجهنا من جديد إلى منزله حيث بدأت في استجواب والدة المتوفى وأخته. ثم امتلأ المكان بالسلفيين فاخترت الابتعاد قليلا، فسمعت بعضهم يتهامسون خلسة بخصوصي ويشيرون فيما بينهم علي. أحسست لحظتها أن هناك شيئا غير عادي وحاولت توخي الحذر. ثم جاءني أحد أبناء الجهة وأخبرني أنه وقع الاعتداء على زميلي المصور وافتكاك الكاميرا منه. أدركت حينها أننا كنا مستهدفين بالرغم من أننا لم نكن نضع شعار القناة، ثم أخذني إلى مكان وجود المصور الذي كان يحتمي بمنزل قريب من منزل المتوفى. وقد اتصلنا بأحد قادة السلفيين وطلبنا مساعدته في استرجاع الكاميرا وأبدى استعداده لذلك. في الأثناء حاول زميلي اللحاق بالشاب السلفي الذي أخذ منه الكاميرا في محاولة لاسترجاعها دون جدوى وبقيت أنا في انتظاره إلى حين عودته حيث توجهنا إلى مركز الحرس الوطني بزغوان وقمنا بتقديم شكاية في الغرض».

أوضحت الصحفية ابتسام لفريق الرصد التونسي في اتصال معها لاستكمال معلومات أساسية بنتيجة دراسة الشكوى ومراجعتها علميا وحقوقيا، أن الاعتداء وقع من عناصر محسوبة على التيار السلفي وكانوا موجودين بكثافة لتشييع جنازة السلفي «محمد بختي»، وهذا ثابت أيضا من شكلهم، ولحاهم ومن طريقة لباسهم فقد كانوا يلبسون جلابيب (وهو الزي الذي يرتديه السلفيون في تونس). وقبل الاعتداء، كانوا ينعتوننا بالكفار واليهود والإرهابيين وبأننا قناة صهيونية ودائما تتهجم على السلفيين، وقد تعرفوا علي لأني كنت اظهر على شاشة القناة وشكلي مألوف لديهم رغم أننا لم نكن نضع شارة القناة. وقع افتكاك الكاميرا ورفضوا إرجاعها كما رفضوا العرض الذي تقدمنا به بمسح جميع التسجيلات مقابل إرجاع الكاميرا. كما أكدت أنهما تقدما بشكاية إلى مركز الحرس الوطني بزغوان إلا أنه إلى حد الآن لم يتم اتخاذ أي إجراء بشأن الحادثة ولم نتمكن من استرجاع الكاميرا.

واضح تماما أن هذه الحالة تتضمن انتهاكا لحرية الإعلام من خلال المنع من التغطية ومصادرة أدوات

العمل. وهي تؤكد ما انتهت إليه الشبكة في تقريرها الحالي في مواضع عديدة من وجود سياسة إفلات من العقاب وتساهل من جانب الأجهزة الأمنية مع الانتهاكات التي تقع على الإعلام والإعلاميين في تونس.

منع الصحفية أسماء بن مسعود وآخرين من تغطية الوقفة الاحتجاجية لنقابة العاملين في التلفزيون التونسي

منعت إدارة التلفزيون التونسي الصحفية أسماء بن مسعود من تغطية الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها نقابة العاملين في التلفزيون التونسي داخل مبنى التلفزيون في العاصمة التونسية. وقد جاء في شكوى بن مسعود أنه «بتاريخ 22/11/2012 وحوالي الساعة العاشرة صباحا، كنت متواجدة بمقر التلفزة التونسية لتغطية الوقفة الاحتجاجية التي دعت لها نقابات الدار. كنا حوالي 6 صحافيين مثل نعيمة الشرميطي ونسرين علوش وإسكندر علواني وصحفي عربي إمّا مغربي أو جزائري وصحافي لم أعد أتذكره وقد كنت تحصلت على وعد مسبق من طرف السيّد قيس بن مفتاح نائب عامّ إحدى النقابات التلفزة التونسية لتغطية الوقفة الإحتجاجية. كنا بالإستقبال فمنعنا عون الإستقبال من الدخول بتعلة أنّه ليس له أمر في إدخالنا. إتصلت بالسيّد قيس بن مفتاح لسؤاله عن نيتّه في إدخالنا لتغطية الحدث من عدمه. إلتحق بنا السيّد قيس بن مفتاح فاتصل بأحد المسؤولين على ما أعتقد مدير التلفزة الذي رفض ومنعنا من الدخول لكن لم يكن هناك اعتداءات أثناء تواجدنا. تأسف قيس بن مفتاح لعدم إدخالنا لتغطية الحدث بالرغم من وعده لنا بذلك وإستنكر رفض الإدارة للتغطية وممارستها لهذا المنع. لم نتمكن من مقابلة أي مسؤول عن إدارة التلفزة. كما أكد قيس بن مفتاح وجود الإضراب بالرغم من أن أحدهم حاول إقناع نعيمة الشرميطي بنهاية الإضراب لكننا تأكدنا أن الإضراب مازال متواصل حينها. وبالتالي, وبعد رفض الإدارة ومنعها لنا لم نتمكن من تغطية الحدث. وإثر ذلك غادرت المكان مكتفية بتصريح من قيس بن مفتاح يؤكد تواصل الوقفة الاحتجاجية داخل مبنى التلفزة التونسية».

كما تضمنت شكوى الصحفية نسرين علوش التي أعتدي عليها هي الأخرى في الحادثة ذاتها وصفا مماثلا للوصف الذي ورد في شكوى بن مسعود، فقد ذكرت أنه في «يوم 22/11/2012 كنت موجودة أمام مقر التلفزة وتحديدا ببهو الاستقبال لتغطية حدث الوقفة الاحتجاجية لنقابة التلفزة التونسيّة، وأتذكر أنّ نعيمة الشرميطي وإسكندر علويني كانا موجودين. كان ذلك حوالي الساعة الرابع بعد الظهر. حاول عون الاستقبال الحصول على تصريح دخول من الجهات المسؤولة إلا أنّه لم يتمكن من ذلك لأنّه حسب روايته لم تكن المديرة العامةّ موجودة ولا المسؤولين. خرج قيس بن مفتاح واعتذر للإعلاميين وقدّم تصريح بصفته رئيس فرع النقابة بالمؤسسة وأكد على أنّ الوقفة الاحتجاجية متواصلة منذ الصباح فلم أتمكن من الدخول لعدم وجود تصريح بالدخول ولم أتمكن من التغطية».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المنع من التغطية، وهي تشكل بالنتيجة مخالفة لأحكام المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تلتزم به تونس منذ مدة طويلة. وهي انتهاك ثابت من خلال تعدد الروايات والشكاوى المتشابهة والمتعلقة بالحدث ذاته. وما يلفت الانتباه به أنه مرتكب من جهة إعلامية رسمية من يتوقع منها أن تسعى لإشاعة الحريات الإعلامية لا تقييدها والحد منها.

حجب معلومات عن الصحفية نعيمة شرميطي وآخرين من قبل الوزير الأول في تونس

من بين الانتهاكات الماسة بحرية الإعلام والتي قامت الشبكة برصدها وتوثيقها في تونس، حجب معلومات عن الصحفية نعيمة شرميطي (موقع واب أربسك تي في) عقب الندوة الخاصة بالأموال المنهوبة التي حضرها الوزير الأول في تونس. وقد جاء في الشكوى الخاصة بهذه الحالة والمؤرخة بتاريخ 16/12/2012 الآتي: «تلقيت دعوة رسمية لتغطية الندوة الصحفية الخاصة بالأموال المنهوبة التي حضرها عدد هام من الوزراء من ضمنهم الوزير الأول، فوعدنا بتصريح في استراحة القهوة. وعند حلول وقت الاستراحة اجتمع الصحفيون خارج القاعة بقصد الحصول على تصريح، خاصة وأن الوزير الأول يستعد للمغادرة. فقام حراسه بدفعنا دفعا عنيفا فترنحت وكدت أسقط في حين واصل الوزير الأول طريقه دون تعقيب على ما حدث. وقد حدث هذا أمام عدد هام من الصحفيين أذكر منهم لطفي المشري من نسمة وأميرة محمد من موزاييك ومراسلة ميادين. وإنني أعتبر هذا السلوك غير لائق بالصحفيين بعد الثورة والوقت الذي تم فيه الدفع كان الوزير يدلي بتصريح وهو تصرف لا يليق برئيس الحكومة فما ضره لو نفذ وعوده وأدلى بتصريح سوى أنه مظهر من مظاهر حجب المعلومة».

كما التقى فريق الرصد التونسي بالصحفية أميرة محمد من موزاييك بغية الحصول على شهادتها بالواقعة، حيث جاء فيها أنه: «يوم الندوة الصحفية للأموال المهربة وعدنا الوزير الأول حمادي الجبالي بتصريح حول الموضوع في الاستراحة. ولكن عند خروجه دفعنا البودي غارد».

أما الصحفية لطفي المشري من قناة نسمة، فأوضحت في شهادتها: «حضرنا ندوة صحفية شارك فيها رئيس الحكومة ووزير المالية وعدد آخر من الوزراء تتعلق بالأموال المهربة في الخارج. حاولنا الحصول على تصريح من الوزير الأول وبما أننا لم نتمكن من الحصول على تصريح، تبعناه حتى الدرج حيث دفعونا وكدنا نسقط وقال رئيس الحكومة: سأعود وصعد في المصعد ولم نتمكن من الحصول على تصريح. ولكنني لم أشاهد أحدا من الصحفيين يقع أرضا ولم أتأذى لا لفظيا ولا معنويا وأرى أن هذا التصرف غير عادي وسيئ خاصة في بلد في فترة إنتقال ديمقراطي من حق الإعلامي فيه طرح أسئلتهم في أريحية خاصة وأننا لم نخرج عن الموضوع ولا يحق للحراس منعه لأن الإعلامي لا يمثل خطر ولم نتقدم بشكوى لأنه لم يكن هناك اعتداء لفظي أو جسدي».

مما لا شك فيه أن هذه الحالة تشكل انتهاكا للحق في الحصول على المعلومة بالمعنى المحدد في المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فهذه المادة تعترف بالحق في حرية الرأي والتعبير بما في ذلك التماس أية معلومات أو آراء، وهي لا تشترط التقدم بطلب مكتوب للوصول أو للحصول على المعلومة وتكتفي بمجرد التماس المعلومة أو الرأي بأية وسيلة. ما يعني أنها في هذه الحالة كانت عرضة للانتهاك من جانب السلطات التونسية.

اقتحام مقر إذاعة صفاقس من قبل أشخاص تابعين لرابطة حماية الثورة

من بين الانتهاكات الأخرى الماسة بحرية الإعلام عملية اقتحام إذاعة صفاقس التي قامت الشبكة برصدها وتوثيقها. وقد جاء في استمارة الرصد الخاصة بهذه الحالة أنه «بتاريخ 23 مايو 2012 وعلى اثر بث خبر خاطئ على موجات إذاعة صفاقس الواقعة بالجنوب التونسي، قام مجموعة

من المواطنين وبعض أعضاء ما يسمى برابطة حماية الثورة باقتحام مقر إذاعة، في سابقة خطيرة، وتجاوزا الحاجز الأمني «الهشّ» ودخولوا قسم الأخبار واحدثوا حالة من الخوف والهلع الرعب في صفوف الصحافيين والإعلاميين المتواجدين بمقر الإذاعة آنذاك رافعين شعارات معادية للإعلام مما أدى إلى عدم بث نشرة أخبار الساعة الواحة بعد الظهر».

استكمالا للمعلومات الواردة باستمارة الرصد اتصل فريق الرصد التونسي بالسيد الحبيب الهدار رئيس قسم الأخبار بإذاعة صفاقس، فأفاد بالتوضيحات التالية: «قامت إذاعة صفاقس بتمرير خبر بنشرة الأخبار مفاده اقتحام مقر ولاية صفاقس من قبل مئات الأشخاص المنتمين للجان حماية الثورة مطالبين الوالي بالرحيل، وقد أثار هذا الخبر حفيظة المنتمين لهذه اللجان فقاموا بتاريخ 23/05/2012 باقتحام مقر اذاعة صفاقس وذلك على الساعة 12 تقريبا محتجين على هذا الخبر ومن بينهم شخص معروف باسم معمر وهو رئيس لجان حماية الثورة بصفاقس وقد كانوا يرفعون شعارات «إعلام العار».. «إعلام غير محايد» .. «إعلام كاذب»، وكان عددهم قرابة 10 أشخاص وقد اقتحموا مقر الإذاعة ووصلوا إلى مكتبي مطالبين بالاعتذار على هذا الخبر الكاذب إلا أني أخبرتهم بأن ذلك غير ممكن لأن الخبر صحيح ومن مصدر موثوق (كاتب عام الولاية) وفي المقابل مكنتهم من حق الرد وانصرفوا دون أن يقوموا بأي عمل تخريبي وفي المساء ظهروا في برنامج ودافعوا عن أنفسهم وانتهى الأمر بسلام».

تشكل هذه الحالة انتهاكا لحرية الإعلام والنشر، خاصة وأنها جاءت كما أكد الحبيب الهدار كرد على مادة إعلامية قامت الإذاعة بنشرها وإذاعتها، وطالب المقتحمون أثناء اقتحامهم للقناة أن تقوم القناة بالاعتذار عن الخبر الذي نشرته، ما يعني من الناحية العملية والحقوقية أن الاقتحام جاء بمناسبة القيام بعمل إعلامي؛ وهو بذلك يعد انتهاكا من جانب المقتحمين لحرية الإعلام والنشر. علاوة على أن السلطات المختصة لم تتخذ أي إجراء للتعرف على المقتحمين وحماية الإذاعة.

الباب الثاني

رصد الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في:

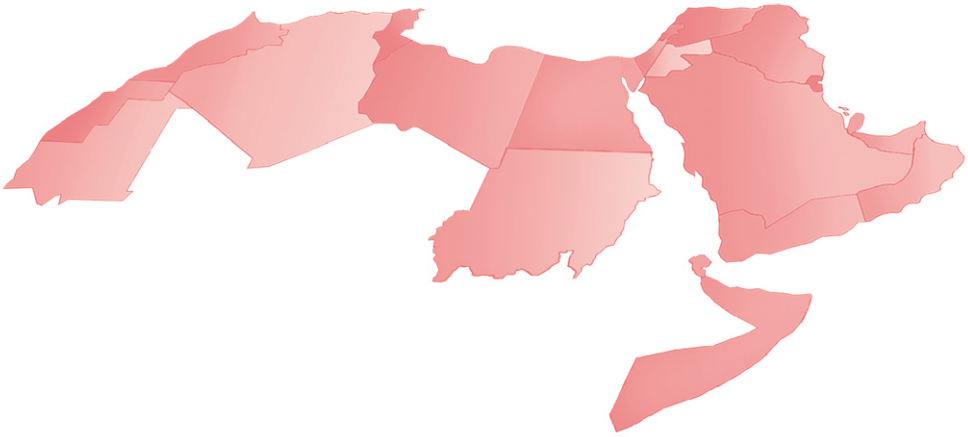

الإمارات - البحرين - الجزائر - السعودية - السودان - سوريا

الصومال - العراق - عُمان - فلسطين - قطر - الكويت

لبنان - ليبيا - المغرب - موريتانيا - اليمن

الباب الثاني

رصد الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام

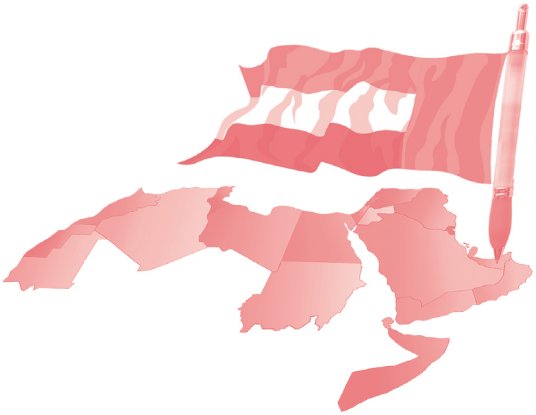

الإمارات[1]:

يوضح الجدول الآتي الاتجاهات الأساسية لانتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين التي رصدتها الشبكة في الإمارات العربية المتحدة:

نوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	الجهة المسؤولة	% بالنسبة للإجمالي
الذم والقدح	1	الأمن العام	25%
اعتقال تعسفي	2	قوات الأمن	50%
حجب مواقع	1	السلطات الإماراتية	25%
المجموع	**4**		**100%**

وفيما يلي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

اعتقال الصحفي أحمد جعفر من قبل قوات الأمن

بتاريخ 14/9/2012 أفادت «مريم أحمد جعفر» ابنة الدكتور «أحمد جعفر» الصحفي بجريدة الاتحاد الإماراتية، إن قوات الأمن الإماراتية قد قامت باعتقال والدها في الإمارات. وذكرت جعفر لوسائل الإعلام «إن والدها اتصل بهم يوم اعتقاله، وأخبرهم أن السلطات الإماراتية استدعته وطلبت لقاءه في أحد الفنادق، بجوار محل إقامته، قبل أن يقتادوه إلى منزله، ويستولوا على 3 أجهزة لاب توب خاصة به، وأوراق ومستندات خاصة به»، وذلك فضلاً عن إغلاق السلطات الإماراتية شركة للتدريب الإعلامي يملكها والدها في إمارة دبي، واستيلائها على كل الأوراق والمستندات الخاصة بالشركة. وأضافت أنها وأسرتها لا يعلمون شيئا عن الدكتور «أحمد جعفر» منذ اعتقاله، ولا يعلمون ما هي التهم الموجهة إليه ولا مكان اعتقاله، وذلك بالإضافة إلى وجود تشدد من جانب السلطات الإماراتية في إعطاءهم أي معلومة عن والدها.

وفي تفاصيل الحادثة، أوضحت زوجة الدكتور جعفر: «تلقيت من زوجي اتصالا هاتفيا يوم 14 ديسمبر الماضي في الساعة الثالثة عصرا أخبرني فيه بأن الشرطة طلبت منه إجراء تحقيق روتيني معه في الفندق المقابل للمنزل الذي يقطن به، وكان القلق مسيطرا عليه، حيث قال لي: «لو ما رجعتش واتصلت بكم.. اعرفوا أنه تم القبض عليّ». وبالفعل لم يتصل، بعدها علمت من سكرتيره الذي يسكن معه في المنزل أن زوجي مريض ويتعرض لارتفاع مفاجئ في الضغط، وقد أصيب بجلطة سابقا، وأنه توجه للمنزل ساعة أذان العشاء في الإمارات، وحينما قام بالدخول للشقة فوجئ بوجود زوجي ومعه عدد كبير من قوات الشرطة».

حجب موقع وطن الإخباري

بتاريخ 17/9/2012 قامت السلطات الإماراتية بحجب الموقع الإخباري الإلكتروني «وطن»، حيث تم حجب الموقع نهائياً. ولكن بصورة لا تظهر معها صفحة الحجب الاعتيادية والمألوفة، بل تظهر صفحة أخرى تقول أن هذه الصفحة غير موجودة وتطلب

(1) الانتهاكات المنشورة لا يمكن الجزم بأنها كل ما حدث وارتكب بحق الإعلاميين في الإمارات، وهو ما استطاع باحثو شبكة «سند» رصدها سواء من خلال اتصالاتهم أو ما نشر في الإعلام أو التقارير الإقليمية والدولية.

التأكد من معلومات البروكسي وغيرها من المعلومات التقنية الأخرى، وهو نفس الأسلوب الذي اتبعته السلطات الإماراتية في حجب منتدى الحوار، الذي حاولوا إنكار حجبه في البداية ثم اعترفوا به لاحقاً في المحكمة. وقد ذكر الموقع الإلكتروني وطن أسباب حجبه من الإمارات في بيان له على صفحته منها «متابعتها للأزمة التي تشهدها الإمارات المتمثلة في حملة الاعتقالات والمداهمات لنحو 61 مواطنا إماراتيا طالبوا بالإصلاحات في بلدهم, فضلاً عن رفض أدارة الموقع طلب بعض الجهات الإماراتية من تزويدهم بأسماء كتاب يكتبون بأسماء مستعارة خشية من اعتقالهم في الإمارات».

وكانت وطن قد تعرضت للعديد من المضايقات والانتهاكات قبل حجب موقعها الإلكتروني تمثلت في سرقة نطاق الموقع منذ ما يقرب من شهرين, قبل أن تنجح أدارة الموقع في استعادته مرة أخرى, فضلاً عن ضغط السلطات الإماراتية على وكالة إعلان (أيكو) ومقرها في (دبي) لإيقاف العقد الإعلاني مع موقع (وطن) كمحاولة لخنقها ماليا, حتي وصل الأمر إلى تقديم السلطات الإماراتية شكوى لمكتب التحقيقات الفيدرالي (الأف بي آي) تدعي فيها أن موقع (وطن) يحرض علي (قتل) حكام الإمارات.

والجدير بالذكر أن وطن هي صحيفة ورقية أسبوعية مستقلة، تصدر في «ولاية كالفورنيا» بالولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1990, وقد تم تدشين موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت عام 1996.

اعتقال الصحفي سعيد الشحي

بتاريخ 16/12/2012 اعتقلت القوات الإماراتية الإعلامي سعيد الشحي، صاحب خدمة مصدر الإخبارية. وقد رفضت السلطات الإماراتية الكشف عن مكان اعتقاله أو توجيه أي اتهامات إليه. وكشفت تقارير منظمات حقوقية دولية عن تعرضه إلى تعذيب جسدي ونفسي.

المرسوم الاتحادي الجديد بشأن جرائم تقنية المعلومات

تبنت الإمارات في العام 2012 مرسوما جديدا بشأن جرائم تقنية المعلومات (المرسوم قانون اتحادي رقم 5 لعام 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2012) من شأنه أن يهدد حرية الإنترنت وتداول المعلومات والآراء عبر الشبكة. فنصوص هذا القانون واسعة ومبهمة؛ وتوفر سندا قانونيا لملاحقة من يستخدمون تقنية المعلومات أمام القضاء وسجنهم، وذلك من بين أمور أخرى، على خلفية انتقاد كبار المسؤولين، أو الدعوة للإصلاح السياسي، أو تنظيم مسيرات بدون ترخيص.

ومن بين النصوص المنتقدة في هذا المرسوم، نص المادة 28 التي تنص على السجن المؤقت وغرامة بحد أقصى 1 مليون درهم (272 ألف دولار) لكل من استخدم تقنية المعلومات «بقصد التحريض على أفعال، أو نشر أو بث معلومات أو أخبار أو رسوم كرتونية أو أي صور أخرى، من شأنها تعريض أمن الدولة ومصالحها العليا للخطر أو المساس بالنظام العام». وتنص المادة 29 على العقوبات نفسها لكل من استخدم تقنية المعلومات «بقصد السخرية أو الإضرار بسمعة أو هيبة أو مكانة الدولة أو أي من مؤسساتها أو رئيسها أو نائبه أو حكام الإمارات أو أولياء عهودهم أو نواب حكام الإمارات أو علم الدولة أو السلام الوطني أو شعارها أو نشيدها الوطني أو رموزها». وتنص المادة 30 على عقوبة بحد أقصى السجن المؤبد لكل من استخدم وسيلة تقنية معلومات «تهدف أو تدعو إلى قلب أو تغيير نظام الحكم أو الدولة أو الاستيلاء عليه أو إلى تعطيل

أحكام الدستور أو القوانين السارية في البلاد أو المناهضة للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة».

وينص المرسوم على نفس العقوبة لكل من حرض على هذه الأعمال أو سهلها للغير. وتنص المادة 32 على المعاقبة بغرامة 500 ألف درهم (136 ألف دولار) لكل من استخدم تقنية المعلومات «للتخطيط أو التنظيم أو الترويج أو الدعوة لمظاهرات أو مسيرات أو ما في حكمها بدون ترخيص من السلطة المختصة».

وتعتقد شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» أن المادة 38 هي المادة الأخطر في المرسوم، حيث أنها تحظر على الإماراتيين توفير معلومات للصحفيين المستقلين ومنظمات حقوق الإنسان المستقلة، وتنص المادة على عقوبة السجن لكل من استخدم وسائل تقنية المعلومات لكي يقدم «إلى أي منظمات أو مؤسسات أو هيئات أو أي كيانات أخرى معلومات غير صحيحة أو غير دقيقة أو مضللة، وكان من شأنها الإضرار بمصالح الدولة، أو الإساءة إلى سمعتها أو هيبتها أو مكانتها».

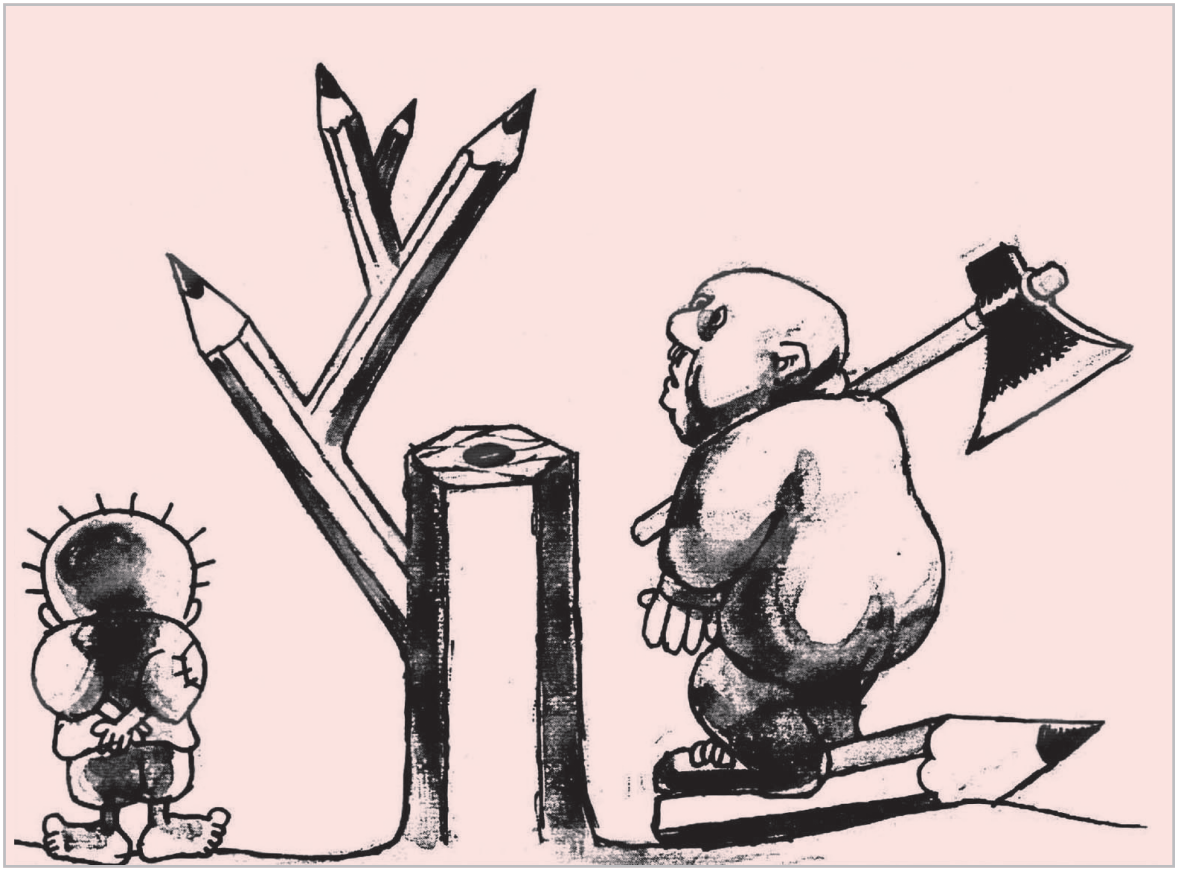

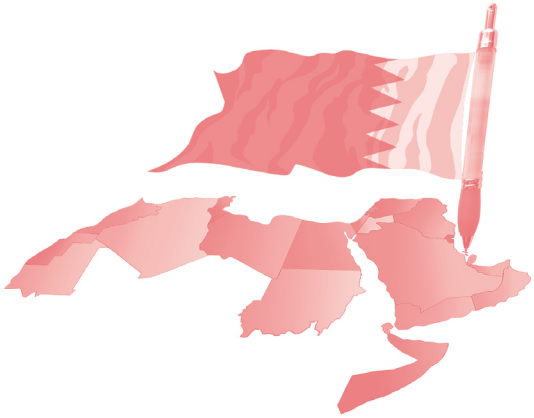

البحرين[2]:

لاحظت شبكة «سند» من خلال الانتهاكات التي قامت برصدها في البحرين أنه منذ بداية المسيرات والمظاهرات المطالبة بالإصلاح في البحرين في شباط/ فبراير 2011، أضحى محظورا على الصحفيين الأجانب دخول البحرين، كما يتعرض الصحافيون والمصورون للملاحقة المنهجة والمتعمدة لمنعهم من تغطية قمع الحراكات الشعبية على أيدي رجال الأمن. وقد استمرت الانتهاكات الجسيمة بحق الإعلاميين من قبيل احتجازهم وسجنهم، وتعذيبهم وإساءة معاملتهم.

ويوضح الجدول الآتي الاتجاهات الأساسية للانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

نوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	الجهة المسؤولة	٪ بالنسبة للإجمالي
الحرمان من محاكمة عادلة	3	المحكمة الجنائية ومحكمة الاستئناف	4.7%
الاعتداء بالضرب	8	قوات مكافحة الشغب وقوات الأمن العام	12.7%
التهديد بالإيذاء	3	قوات الأمن العام ومجهول الهوية	4.7%
المنع من التنقل	1	السلطات البحرينية	1.6%
المنع من دخول البلاد	17	السلطات البحرينية	27%
المنع من الكتابة	1	الديوان الملكي	1.6%
إصابة بسبب التغطية	1	قوات مكافحة الشغب	1.6%
منع تغطية	4	قوات مكافحة الشغب	6.3%
حجز حرية	8	قوات مكافحة الشغب وقوات الأمن العام	12.7%
الذم والقدح	3	قوات مكافحة الشغب وقوات الأمن العام ومواطنون عاديون	4.7%
اعتقال	13	قوات الأمن العام	20%
حبس	1	قوات الأمن العام	1.6%
المجموع	**63**		**100%**

(2) الانتهاكات المنشورة لا يمكن الجزم بأنها كل ما حدث وارتكب بحق الإعلاميين في البحرين، وهو ما استطاع باحثو شبكة «سند» رصدها سواء من خلال اتصالاتهم أو ما نشر في الإعلام أو التقارير الإقليمية والدولية.

وفيما يلي عرضاً لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

تهديد الصحفية الفرنسية ستيفاني لامور

بتاريخ 18/1/2012 ذكرت الصحفية الفرنسية ستيفاني لامور لصحيفة مرآة البحرين إنها تلقت اتصالات تهددها بعواقب وخيمة إن ظلت في البحرين، يأتي ذلك بعد أن وضعت تحت المراقبة من قبل السلطات الأمنية مدة 3 أيام. وأكدت أن سيارة مدنية كانت تطاردها أينما تذهب، ثم تتوقف لرصد تحركاتها أمام الفندق الذي تقيم فيه.

استدعاء الإعلامي وحيد البلوشي للتحقيق أمام النيابة العامة

بتاريخ 2/1/2012 تم استدعاء الإعلامي «وحيد البلوشي» للمثول أمام النيابة العامة للتحقيق معه بتهم إهانة رمز موضع تقديس وتمجيد للمسلمين على خلفية شكوى تقدمت بها جمعية الأصالة الإسلامية «تنظيم سلفي» بسبب كتابات البلوشي الناقدة لها, وقد تمت إحالته للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الصغرى. وكانت جمعية الأصالة أصدرت بياناً أعلنت فيه أنها بصدد رفع دعوى قضائية ضد البلوشي بسبب ما أسمته تطاوله وتهجمه على النبي، واتهامه بالتضييق على حرية التعبير. وطالبت الأصالة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القيام بدوره في الدفاع عن النبي. علما بأن مواد قانون الصحافة والنشر رقم 47 وقانون العقوبات النافذين بالحرين يعاقبان على هذا الفعل بعقوبة قد تصل إلى الحكم بالسجن.

رفض السلطات البحرينية منح تأشيرات دخول لعدد من المراسلين الأجانب

بتاريخ 8/2/2012 رفضت السلطات البحرينية منح تأشيرات لعدد كبير من الصحفيين الأجانب الذين كانوا يرغبون في تغطية الذكرى السنوية لثورة 14 فبراير، ومنهم: صحيفة لوس أنجلوس، ونيويورك تايمز، وهيئة الإذاعة البريطانية، وصحيفة وول ستريت جورنال، وكريستيان ساينس مونتور، ووكالة الأنباء الفرنسية وقناة الجزيرة.

أحمد البوسطة

بتاريخ 9/4/2012 قامت قوات مكافحة الشغب التابعة لوزارة الداخلية البحرينية بالاعتداء على الصحفي أحمد البوسطة البالغ من العمر 57 عاما، وذلك في العاصمة المنامة. وتعرض البوسطة للاعتداء الجسدي بالضرب والكلمات النابية من قبل قوات مكافحة الشغب أثناء تواجده في المنامة، وتزامن مع ذلك خروج مسيرة احتجاجية سلمية، وتم القبض عليه وضربه والتعرض له بالسباب والشتائم والكلمات النابية، كما قاموا بركله ولكمه عدة مرات، واعتقل لنصف ساعة، وتم إخلاء سبيله لاحقاً، وذلك بحسب رابطة الصحافة البحرينية.

اعتقال عدد من الصحفيين الأجانب

بتاريخ 22/4/2012 اعتقلت السلطات البحرينية 3 مراسلين من طاقم القناة الرابعة البريطانية بعد انتهاء فعاليات الفورمولا 1، وهم المراسل جوناثان ميلر، المصورة جوا شفر والمنتج ديف فيولر، بالإضافة إلى السائق الخاص بالطاقم، وفي نفس اليوم تم اعتقال صحافيين يابانيين كانوا يقومون بتغطية المظاهرات والتي كانت متجهة إلى حلبة البحرين الدولية حيث تجري سباقات الفورمولا 1، وتم الإفراج عنهما بعد التحقيق معهما، بحسب رابطة الصحافة البحرينية. كما احتجزت السلطات البحرينية بنفس اليوم المراسل الصحفي كولين فريمان الذي يعمل مع صحيفة «ذا صنداي تيليغراف» التي تصدر من لندن، ومراسل صحفي هولندي لم يُعلن عن هويته، بينما كانا

يصوران التظاهرات، حسبما أفادت صحيفة «ذا تيليغراف». وأضافت التقارير أن المعاون الإعلامي محمد حسن الذي يعمل مع وسائل إعلام دولية وسائق آخر لم يُعلن عن هويته احتجزا أيضاً. وقد أُفرج عنهم جميع بعد أربع ساعات، حسبما أفادت الصحيفة.

إضافة إلى ذلك احتجزت السلطات البحرينية صحفياً يابانياً لم يُعلن عن هويته يعمل مع الصحيفة اليابانية اليومية «أساهي شيمبون» وذلك في قرية بالقرب من المنامة بينما كان يصور تظاهرة هناك، وأُفرج عنه بعد مرور ساعتين، حسب تقارير الأنباء.

وتم اعتقال طاقم القناة الرابعة البريطانية أثناء تنقله بين قرى البحرين، ووصف جوناثان ميلر طريقة الاعتقال في موقع القناة بأنها كانت همجية، وأن السائق تعرض للضرب بعنف، وتم إبعادهم من البلاد لاحقاً بعد تحقيق استمر لست ساعات، كما تمت مصادرة الكاميرا والأجهزة الإلكترونية الخاصة بالطاقم.

احتجاز المصورين الصحفي مازن مهدي وحسن جمالي وحمد محمد من قبل قوات الأمن البحرينية

بتاريخ 16/4/2012 أقدمت القوى الأمنية البحرينية على احتجاز ثلاثة مصورين صحافيين، هم مازن مهدي (دوتشه برس أجنتور) وحسن جمالي (أسوشيتد برس) وحمد محمد (رويترز) بالإضافة إلى مصور من وكالة رويترز، وذلك لفترة وجيزة، بينما كانوا يغطون مظاهرة احتجاجاً على مقتل المواطن الصحافي أحمد اسماعيل الذي أردي قتيلاً بالرصاص في خلال مظاهرة نظّمت في أواخر شهر آذار/مارس. وقد احتجزت القوى الأمنية المصورين الصحفيين الثلاثة بحجة «الحفاظ على سلامتهم». ورفضت الشرطة التحقق من بطاقاتهم الصحافية الصادرة عن وزارة الداخلية. وبعد 45 دقيقة، سمحت لهم بالمغادرة.

اعتقال الصحفي أحمد راضي من قبل الأجهزة الأمنية

بتاريخ 16/5/2012 اعتقلت السلطات البحرينية الصحفي أحمد راضي وألقت القبض عليه في منزله. ولم تعلن السلطات عن مكان وجوده. وفي تفاصيل الحادث أن قوات الأمن البحرينية اقتحمت في الساعة الرابعة صباحا منزل الصحفي أحمد راضي واعتقلته، وهو صحفي مستقل يساهم بمقالات لعدة مواقع إلكترونية إخبارية محلية، حسب تقارير الأنباء. ولم تُعرف ظروف اعتقاله أو التهم المنسوبة إليه، حسبما أوردت تقارير الأخبار.

وقد اعتُقل الصحفي في أعقاب تعليقات أدلى بها أثناء مقابلات صحفية في يومي الاثنين والثلاثاء 14 ـ 15/5/2012 انتقد فيها الاتحاد المقترح بين المملكة العربية والسعودية ومملكة البحرين، حسبما أفاد أفراد عائلته لجمعية الصحافة البحرينية التي تتخذ من لندن مقراً لها.

وقد نشر الصحفي تعليقاته من المقابلة التي أجراها يوم 14/5/2012 مع القسم العربي من إذاعة «بي بي سي» على حسابه على موقع تويتر وعلى صفحته على موقع فيسبوك، وزعم أن مثل هذا الاتحاد سيبرر احتلال البحرين من قبل القوات السعودية التي تم إرسالها إلى البحرين في آذار/مارس 2011 لقمع الاحتجاجات الشعبية.

وسبق للصحفي راضي البالغ من العمر 35 سنة أن واجه عدة مشاكل مع السلطات في بلاده. فقد سجن وتعرض للتعذيب في تسعينيات القرن الماضي، مع الإشارة إلى أن سوء

المعاملة التي عاناها أفقدته جزءاً من سمعه.

وقد أصدرت محكمة المنامة العليا بتاريخ 30/8/2012 والمدعي العام قرارا بتمديد احتجاز الصحافي والمدون البحريني أحمد راضي 15 يوماً إثر توقيفه في 16/5/2012 واتهمته بتهمتي «التجمع غير المشروع» و«تكدير النظام العام» بسبب تصريحاته المشار إليها.

وكشفت تقارير مختلفة عن أن راضي تعرض لعدة أعمال عنف جسدية ونفسية في السجن، لإجباره على الاعتراف بجرائم يلاحق بها.

الاعتداء بالضرب المبرح على المصور الصحفي مازن مهدي

بتاريخ 15/9/2012 قامت السلطات البحرينية بالاعتداء على مصور وكالة الأنباء الألمانية (د. ب. أ) مازن مهدي. وتعرض مهدي إلى الضرب على أيدي مليشيات مدنية يُعتقد أنها تابعة إلى وزارة الداخلية فيما كان يقوم بتغطية فعالية احتجاجية دعا لها تنظيم معارض بمنطقة بني جمرة شمالي العاصمة المنامة. كما تعرض مهدي بتاريخ 28/9/2012 للتوقيف أثناء تغطيته لمظاهرة شعبية في بلدة سارز.

إدانة الصحفية ريم خليفة دون محاكمة عادلة

بتاريخ 13/10/2012 صادقت محكمة الاستئناف في المنامة على الحكم الصادر في المحكمة الابتدائية بحق الصحفية بجريدة الوسط ريم خليفة، فقد اعتبرت الصحفية مذنبة بالاعتداء الجسدي على طبيبتين وإهانة ثالثة وحكمت بغرامة قدرها 100 دينار بحريني (حوالي 210 يورو) و100 دينار بحريني كتعويض لكل من اعتدت عليهم وأهانتهم. وكانت الصحفية خليفة احد الصحفيين الذين شاركوا في مؤتمر صحفي عقد في المنامة يوم 14 يوليو 2011 ونظمه وفد ايرلندي بهدف تسليط الضوء على قضية الطاقم الطبي البحريني الذي تم اعتقاله في فبراير 2011، وأثناء مغادرتها لفندق رمادا الذي أقيم فيه المؤتمر قام مجموعة من أنصار الحكومة بحصارها والهجوم عليها وسبها, فتقدمت بدعوى تطالب بمحاكمتهم علي خلفية سبها والاعتداء عليها,وبدلاً من التحقيق معهم, فوجئت ريم بتقديمها للمحاكمة بتهم السب والقذف والاعتداء الجسدي وتحويلها من مجني عليه إلى متهم.

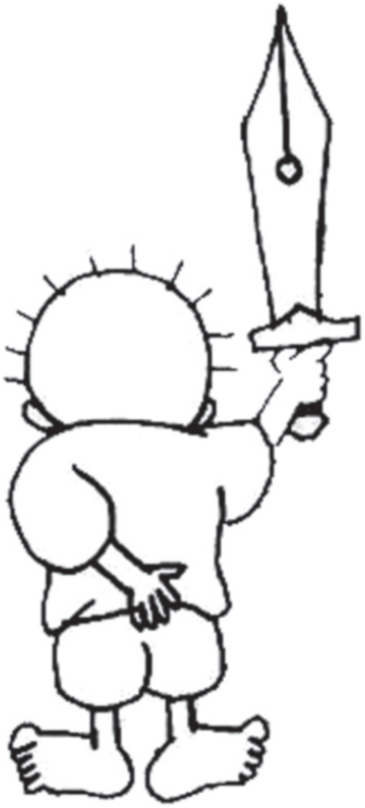

الجزائر[3]:

تتسم الانتهاكات التي رصدتها شبكة «سند» في الجزائر بأنها من النوع الجسيم, تنصب بشكل كبير وواسع على الاعتداء بالضرب, ويمكن القول بأن الحريات الإعلامية في الجزائر تتعرض لانتهاكات شتى من قبل السلطات الجزائرية, ويبين الجدول الآتي أهم هذه الانتهاكات والتي تمكنت الشبكة من رصدها:

الانتهاك	عدد مرات ارتكابه	الجهة المسؤولة عنه	% بالنسبة للإجمالي
اعتداء جسدي	2	رجال الأمن	16.6%
التهديد بالإيذاء	1	مسؤول حكومي	8.3%
ذم وقدح	2	مسؤول حكومي ورجال الأمن	16.6%
الحرمان من محاكمة عادلة	4	مسؤولون حكوميون	33.3%
مضايقة	1	رجال الأمن	8.3%
توقيف	1	رجال الأمن	8.3%
مصادرة أدوات العمل	1	رجال الأمن	8.3%
المجموع	12		100%

(3) الانتهاكات المنشورة لا يمكن الجزم بأنها كل ما حدث وارتكب بحق الإعلاميين في الجزائر، وهو ما استطاع باحثو شبكة «سند» رصدها سواء من خلال اتصالاتهم أو ما نشر في الإعلام أو التقارير الإقليمية والدولية.

وفيما يلي عرض لأهم الانتهاكات التي قامت الشبكة برصدها:

الاعتداء بدنياً على الصحفية حنان إدريس في العاصمة الجزائرية

تعرضت الصحفية حنان إدريس العاملة في جريدة (ثربيون دي ليكتور) والتي تصدر باللغة الفرنسية, إلى الضرب من قبل أحد رجال الأمن. ففي تاريخ 19/3/2012, كانت الصحفية إدريس تغطي تظاهرة لعسكريين سابقين أمام المباني التابعة للجمعية الشعبية الوطنية للمطالبة برفع قيمة رواتبهم التقاعدية, وقد قام أحد رجال الشرطة بالاعتداء بدنياً عليها وضربها بشكل مبرح.

تعكس هذه الحادثة ـ كما ترى شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي ـ سياسة الإفلات من العقاب والترهيب التي تنتهجها السلطات الجزائرية إزاء الإعلام والإعلاميين.

الحكم على الصحفية فاطمة عمارة بغرامة باهظة بسبب ممارستها لعملها الصحفي

بالرغم من أن محكمة استئناف عنابة أصدرت بتاريخ 7/7/2012 قراراً يقضي بإبطال عقوبة الحبس مع النفاذ الصادرة عن محكمة الدرجة الأولى بحق الصحفية فاطمة زهرة عمارة العاملة في صحيفة آخر ساعة, إلا أن قرار محكمة الاستئناف بإدانتها عن مقال نشرته والحكم بغرامة تصل إلى (1200) يورو تشكل انتهاكاً لحرية الإعلام والنشر.

وقد جاءت إدانتها جراء قيامها بنشر مقالة كشفت فيها عن إجراءات التحقيق المتعلقة بشكوى تقدمت بها موظفة في مستشفى عنابة ضد المسؤول السابق للمستشفى وموضوعها التحرش الجنسي بها. وقد تضمنت المقالة عرضاً للإجراءات دون زيادة أو نقصان من جانب الصحفية عمارة. وعلى اثر شكوى

قدمها مدير المستشفى السابق ضدها, صدر حكم بحقها عن محكمة الدرجة الأولى بالإدانة والحبس ولكن محكمة استئناف عنابة اكتفت بالغرامة.

وكما أكدت تقارير كثيرة, فإن مقالة عمارة اقتصرت على سرد الوقائع, ما يعني أن إدانتها تشكل انتهاكاً لحرية الإعلام والنشر, خاصة وأنها التزمت بالمهنية في سياق العمل الصحفي.

الاعتداء بالضرب على الصحفي محمد قادري من قبل رجال الشرطة

تعرض الصحفي المصور محمد قادري العامل في جريدة وقت الجزائر بتاريخ 18/3/2012 إلى الضرب المبرح من قبل عدد من رجال الشرطة, وذلك وسط العاصمة الجزائرية وبالقرب من فندق السفير الواقع في شارع حسين عصبة أمام مجلس الشعب.

فبينما كان الصحفي قادري يغطي مظاهرة نفذها عسكريون سابقون يطالبون برفع رواتبهم التقاعدية, انقض ثلاثة من رجال الشرطة عليه عندما كان يلتقط صوراً لرجال الأمن وهم يضربون المتظاهرين ويقومون باعتقالهم. وقد ضرب قادري على ظهره وصدره بعنف ولمرات عديدة, كما قام رجال الأمن بشتمه وتهديده باعتقاله إن استمر في التقاط الصور.

وقد تمكن قادري من انتزاع بطاقة الذاكرة من الكاميرا قبل قيام الشرطة بمصادرتها, ولما تحرى رجال الشرطة الصور الموجودة في الكاميرا ولم يعثروا على صور تكشف ما قاموا به, أعادوا الكاميرا إليه بعد (15) دقيقة.

وقد قام المصور رمزي بودنيا بتصوير الاعتداء على قادري, وتقدم قادري بشكوى موضوع الاعتداء بالضرب. كما قررت النقابة الوطنية للصحفيين التقدم بدعوى مدنية ودعت السلطات إلى اتخاذ تدابير جدية وفعالة لوقف أعمال الشرطة الوحشية. وقد اعتذرت الشرطة من المصور.

إن الاعتذار لوحده لا يعد كافياً من وجهة نظر الشبكة, وكان يتوجب ملاحقة ومعاقبة الفاعلين, ووقفهم عن العمل وتعويض قادري مع ضمان عدم تكرار الفعل.

إدانة الصحفي منصور سي سيد والحكم عليه بالحبس بسبب نشره مقالاً صحفياً

أصدرت محكمة عسكرية في غرب الجزائر العاصمة بتاريخ 20/6/2012 حكماً بحبس منصور سي سيد رئيس تحرير مكتب صحيفة (لانوفيل ريبوبليك) الصادرة باللغة الفرنسية ورئيس الفرع المحلي لنقابة الصحفيين الجزائرية في معسكر, بغرامة مقدارها (500) يورو, وذلك بسبب قيامه بنشر مقال بتاريخ 20/5/2012 بعنوان: «مجلس دولة, لأي غرض؟», الذي ندد فيه بعدم تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا ومجلس الدولة, والتي تدين السلطات العامة في البلاد.

وقد أصدرت المحكمة قرارها بإدانته عن المقالة بحبس سي سيد شهرين وبغرامة تصل إلى (500) يورو.

واللافت للانتباه أن الجزائر ألغت تجريم التشهير في قانون الصحافة بموجب تعديل القانون المذكور الذي دخل حيز النفاذ في كانون الثاني 2012. يشكل هذا الحكم انتهاكاً واضحاً للمادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تتناول حرية الرأي والتعبير والإعلام, ولتفسير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التي تشرف على

العهد الدولي المذكور, الوارد في تعليقها العام رقم (34) المتعلق بالمادة (19) والذي أكدت فيه اللجنة على وجوب قيام الدول الأطراف بإلغاء جرم التشهير وبأن الحبس ليس عقوبة مناسبة في إطار ممارسة حرية الرأي والتعبير والإعلام.

تهديد الصحفي الياس عبدالسلام بالتصفية الجسدية

بتاريخ 10/7/2012 تعرض الصحفي الياس عبدالسلام، مراسل لو كارفور دالجيري في مستغانم، ضحية تهديد قريب لرئيس بلدية استيديا-الواقعة على بعد 15 كيلومتراً إلى غرب مستغانم- وكان الصحفي قد كتب مقالة اتهم فيها رئيس البلدية بعملية اختطاف مقاول محلي والاعتداء عليه. ولم تتخذ السلطات أي إجراءات قانونية ضده.

تعتقد الشبكة بأن السلطات الجزائرية هي الأخرى تتبنى سياسة إفلات من العقاب تجاه كل من يهدد الصحفيين أو يرتكب انتهاكا جسيما بحقهم، وهي ترى أن السلطات الجزائرية بعدم بحثها عن المسؤولين عن أعمال الترهيب هذه تعد منتهكة لالتزاماتها الناشئة عن اتفاقيات حقوق الإنسان التي تلتزم بها، كما وأن الواقع أن المادة 126 من القانون رقم 12/5 النافذ في الجزائر تعاقب «بغرامة من ثلاثين ألف دينار (حوالى 300 يورو) إلى مائة ألف دينار (حوالى 1000 يورو) كل من أهان بالإشارة المشينة أو القول الجارح صحافياً في أثناء ممارسته مهنته أو بمناسبة ذلك»[4].

تعرض الصحفي زهير آية موهوب من صحيفة الوطن لمضايقات متكررة من رجال الأمن

تعرض الصحفي زهير آية موهوب من صحيفة الوطن لمضايقات مستمرة من قبل رجال الأمن بالزي المدني. وقد ذكرت صحيفة الوطن في بيان لها أن الصحفي زهير آية موهوب اضطر إلى تغيير مقر إقامته لتجنب مضايقات رجال الأمن التي طالته في منزله، واعتبر البيان أن سبب هذه المضايقات يعود إلى تناول الصحفي زهير آية موهوب لمواضيع حساسة تتعلق بشبكات المافيا وإطلاع الرأي العام، وطالبت «الوطن»بوقف الاستفزازات ضد صحفييها، احتفظت بحقها في إبلاغ السلطات القضائية بالحادث.

وقال الصحفي زهير آية موهوب لصحيفة الخبر الآتي: «تعرضت في أكثر من مرة وبشكل مستمر للتوقيف والمساءلة من قبل رجال شرطة بالزي المدني، يقدمون أنفسهم مرة من المخابرات ومرة من الاستعلامات، ووجهوا لي عنفا لفظيا بسبب كتاباتي في الصحيفة»، مضيفا «لقد وجهوا لي عبارات نابية وقالوا لي أنت خلاط». واستغرب نفس المصدر لجوء رجال الأمن إلى هذا

الأسلوب في التخويف والترهيب، «بدلا من التحقيق معي في مركز للأمن»، مشيرا إلى أن هذا الوضع «اضطرني إلى تغيير مقر سكني إلى وسط العاصمة والى مكان أأمن فيه على نفسي».

وكان المدير العام للأمن الوطني، عبد الغني هامل، قد أكد رفضه لأي مضايقات أمنية يتعرض لها الصحفيون، ووعد بعد حادثة اعتداء الشرطة على مصور صحفي وصحفية بعدم تكرار المضايقات في حق الصحفيين وبمعاقبة رجال الشرطة الذين يتورطون في ذلك.

تدعو الشبكة السلطات الجزائرية إلى فتح تحقيق في كل حالة مماثلة لحالة موهوب، يفضي إلى إنزال عقوبات ضد رجال الأمن في حال ثبوت تورطهم فيما

(4) http://fr.rsf.org/IMG/pdf/120604_algerie_ar.doc-1.pdf

اشتكى منه الصحافي. وبخلاف ذلك فإن السلطات الجزائرية تكون مسؤولة هي الأخرى عن الاعتداء.

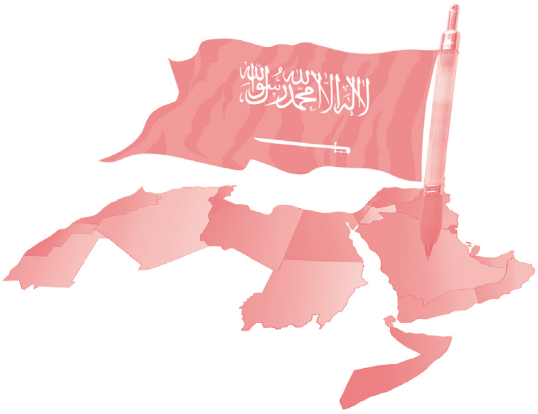

السعودية[5]:

تصنف المملكة العربية السعودية من بين أكثر 10 دول فرضا للرقابة وتقييدا للحريات الإعلامية في العالم. إذ تقوم السلطات الحكومية بتعيين كبار مديري ومحرري وسائل الإعلام التقليدية وفصلهم من أعمالهم. وتشترط القوانين (الأنظمة كما يطلق عليها في السعودية) الحصول على ترخيص أو موافقة من الحكومة على تعيين محرري أي وسيلة إعلامية أو أي فرد يمارس «الصحافة الإلكترونية» أو «ينشر مواد صوتية أو مرئية» على مواقع إلكترونية.

وقد لاحظت شبكة «سند» أن المملكة تفرض رقابة مشددة على أي تغطية صحفية ناقدة للأوضاع السياسية والاجتماعية في السعودية، واتخذت إجراءات خاصة لمنع أية تغطية للمظاهرات والمسيرات في المنطقة الشرقية التي تطالب بإصلاحات ومزيد من الحقوق للأقلية الشيعية في البلاد. ومنعت السلطات الصحفيين من دخول المنطقة التي بدأت فيها التظاهرات في شباط/ فبراير 2011. وزادت حالات احتجاز الصحفيين وحرمانهم من حريتهم في هذا العام. وتسود الرقابة الذاتية على نطاق واسع، وتلجأ وسائل الإعلام الدولية التي تعمل داخل حدود المملكة إلى تحديد تغطيتها كي تحافظ على وثائق اعتمادها.

ويوضح الجدول الآتي الاتجاهات الأساسية للانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

نوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	الجهة المسؤولة	% بالنسبة للإجمالي
حجب موقع	2	السلطات السعودية	12%
إعتقال	6	السلطات السعودية	36%
الحرمان من محاكمة عادلة	2	السلطات السعودية	12%
توقيف	1	السلطات السعودية	6%
المنع من البث	3	السلطات السعودية	18%
حجب معلومات	1	السلطات السعودية	6%
قتل	1	مواطن عادي	6%
المنع من الكتابة	1	السلطات السعودية	6%
المجموع	17		100%

وفيما يلي عرض لبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

اعتقال حبيب المعاتيق وحسين السالم وجلال آل جمال لقيامهم بتغطية أحداث المنطقة الشرقية

بتاريخ 1/12/2013 تعرض تضمن ثلاثة صحفيين يديرون مواقع إلكترونية للاعتقال بسبب تغطيتهم الاضطرابات السياسية في المنطقة الشرقية، وهم: حبيب علي المعاتيق، وهو مصور فوتوغرافي يشرف

(5) الانتهاكات المنشورة لا يمكن الجزم بأنها كل ما حدث وارتكب بحق الإعلاميين في السعودية، وهو ما استطاع باحثو شبكة «سند» رصدها سواء من خلال اتصالاتهم أو ما نشر في الإعلام أو التقارير الإقليمية والدولية.

على موقع «شبكة فجر الثقافية»؛ وحسين مالك السالم، وهو مصور فوتوغرافي أيضاً ويساعد في إدارة الموقع؛ وجلال محمد آل جمال الذين يدير الموقع الإلكتروني «العوامية». ولم تعلن السلطات عن أية اتهامات موجهة للصحفيين الثلاثة.

وعاودت قوات الأمن بتاريخ 22 فبراير اعتقال كل من حبيب علي المعاتيق في مقر عمله في مدينة الجبيل، والمصور حسين مالك السالم بينما كان في الجامعة التي يدرس بها في الجبيل، حسب تقارير الأخبار. واحتجزت السلطات السعودية الصحفيين في سجن في مدينة الدمام دون أن توجه إليهما أية اتهامات.

وتغطي «شبكة فجر الثقافية» التظاهرات المطالبة بالإصلاح في المنطقة الشرقية التي معظم سكانها من الشيعة، وأوقفت السلطات الموقع بعد اعتقال الصحفيين.

وقف برنامج البيان التالي عن البث ومنع الصحفي زهير كتبي من الكتابة

بتاريخ 17/2/2012 أوقفت وزارة الإعلام السعودية برنامج «البيان التالي» بقناة دليل الفضائية بعد حلقة ساخنة عن الفقر في السعودية. كما تم على إثر ذلك إيقاف الكاتب الدكتور زهير كتبي عن الكتابة في الصحافة السعودية بعد مداخلته النقدية في الحلقة آنفة الذكر ضد سياسة إدارة الفقر في السعودية، وذلك بحسب تقرير لمركز العدالة لحقوق الإنسان في السعودية.

حجب موقع وكالة التنمية للأنباء

قامت السلطات السعودية بتاريخ 13 فبراير 2013 بحجب موقع وكالة التنمية للأنباء على خلفية سياسته التحريرية وتناوله لبعض الموضوعات الخاصة بالأزمة السورية ومواقف قطر والسعودية.

احتجاز الصحفي رائف بدوي بموجب قانون الجرائم الإلكترونية

قامت السلطات السعودية في منتصف شهر حزيران باحتجاز محرر موقع الشبكة الليبرالية السعودية الحرة الإلكتروني الصحفي رائف بدوي. وقد وجه الادعاء الاتهام إلى رائف بدوي بموجب قانون مكافحة الجريمة الإلكترونية لسنة 2007، بزعم أن موقعه الإلكتروني «يتطاول على القيم الدينية» إذ يوفر منصة للجدل الحر حول العقيدة والرموز الدينية. وتتضمن أدلة الادعاء خمس مقالات على الموقع الإلكتروني منسوبة إلى رائف بدوي وبعض أعضاء الموقع المجهولين، فيها انتقادات للسلطات الدينية السعودية، ومقالتين تتعلقان بمسائل لاهوتية، كما تقول لائحة الاتهام. ويعاقب على التهم المنسوبة لبدوي بالسجن لمدة قد تصل إلى 5 سنوات وغرامة قد تبلغ ثلاثة ملايين ريال سعودي (ثمانمائة ألف دولار أمريكي). وجرى توجيه تهمة الردة له بعد ذلك التي يعاقب عليها القانون بالإعدام.

ووصفت زوجة رائف بدوي وأحد أصدقائه المقربين حادثة اعتقال بدوي بأن قوات الأمن السعودية أوقفته واعتقلته في 17 يونيو/حزيران 2012، بينما كان يقود سيارته في جدة. كان رائف وآخرون قد أعلنوا على الموقع الإلكتروني عن يوم 7 مايو/أيار كيوم لليبراليين السعوديين، بأمل إثارة الاهتمام بنقاش مفتوح حول الفروق بين الديانة لدى جموع الشعب والديانة المسيسة، كما قال سعود الشمري، الأمين العام للموقع الإلكتروني.

وقامت المحكمة الجزائية في جدة، التي كانت تنظر القضية المرفوعة ضد بدوي، بإحالتها إلى محكمة أعلى، بعد اتهامه بالردة التي يعاقب عليها الإعدام.

وقال أحد أقارب بدوي في أثناء جلسة 17 ديسمبر، قام القاضي محمد المرسوم بمنع محامي بدوي من تمثيل موكله في المحكمة وطالب بدوي بـ«التوبة إلى الله». وأضاف أن القاضي أخطر بدوي بأنه يمكن أن يواجه عقوبة الإعدام إذا لم يتب ويتبرأ من معتقداته الليبرالية.رفض بدوي، فأدى هذا بالقاضي المرسوم بإحالة القضية إلى المحكمة العامة في جدة، مع تزكية بأن يحاكم بدوي بتهمة الردة.

حجب موقع الساحة العربية

قامت السلطات السعودية بتاريخ 17 يوليو 2012 بحجب موقع «الساحة العربية» لأسباب غير معلنة إلى الآن، رغم تواصل إدارة الموقع مع السلطات السعودية للتوصل لأسباب الحجب، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل. وقد أعلن القائمين على إدارة الموقع أنهم قرروا إغلاق الموقع بعد أن سحب المعلنون إعلاناتهم من الموقع على أثر مكالمات هاتفية تلقوها من السلطات السعودية تطلب منهم ذلك.

يذكر أن موقع «الساحة العربية» من أقدم المواقع العربية على الإنترنت حيث أنشأته مجموعة من الشباب الإماراتي, مع بدايات استخدام الانترنت شعبيا, في عام1997 كأول مساحة حوارية عربية على الإنترنت، وقد تناولت منتدياته الكثير من القضايا، واشتهر بالقضايا الفكرية والسياسية التي يطرحها أعضاءه، وذهب الموقع إلى أبعاد غير مسبوقة في حرية الرأي والفكر, واحترام سبل التعبير عنهما, وعمل القائمون عليه بجد على إثراء المحتوى العربي على شبكة الإنترنت.

مقتل الصحفي محمد بن حشان آل فطيح في محافظة يدمة

قتل الصحفي السعودي محمد بن حشان آل فطيح الذي كان يعمل في جريدة الوطن السعودية يوم السبت 25 أغسطس/آب 2012 على يد أحد المواطنين في محافظة يدمة 180 كم شمال منطقة نجران.

وقتل عند ذهابه لأول يوم للدوام في أول يوم دراسي بطلقتين ناريتين من مواطن سلم نفسه ظهر يوم الأحد 26 أغسطس/آب إلى مراكز الشرطة في منطقة عسير.

وأكد الناطق الإعلامي لشرطة عسير المقدم عبدالله بن علي آل شعثان في تصريح لجريدة «الوطن» السعودية أنه «في تمام الساعة الثانية والنصف من ظهر الأحد 26/8/2012 حضر شخص في العقد الرابع من العمر طواعية إلى مركز شرطة طريب التابع لمنطقة عسير، مسلما نفسه إلى الجهات الأمنية، ومعترفا بأنه أقدم على جريمة قتل محمد بن حشان آل فطيح».

وأضاف آل شعثان أن شرطة عسير تعمل على تسليمه لجهة الطلب، فيما الناطق الإعلامي لشرطة نجران النقيب عبد الرحمن الشمراني إن شرطة المنطقة تسلمت الجاني مساء الأحد. وكانت عمليات شرطة نجران تلقت صباح السبت بلاغاً عن وقوع جريمة قتل في محافظة يدمة وعلى الفور تم نقل المحققين ومعاونيهم إلى موقع الجريمة واتضح أن الصحافي أصيب بطلقتين ناريتين.

السودان[6]:

يظهر من واقع الانتهاكات التي قامت شبكة المدافعين عن الحريات الإعلامية في العالم العربي «سند» برصدها في السودان أن واقع هذه الحريات سيء للغاية، وأن البيئة التشريعية والسياسية الحاضنة للعمل الإعلامي هناك معادية للحريات الإعلامية. فلا زال الإعلاميون يتعرضون لانتهاكات متواصلة مثل الرقابة الأمنيّة القبليّة والبعديّة ومصادرة الصحف وإغلاقها التي يمارسها جهاز الأمن الوطني والمخابرات على الصحف ظاهرة يومية، والمنع من الكتابة بقرار أمني، والاستدعاءات المتكرّرة والمنع من السفر والانتهاكات الجسيمة من خلال الضرب المبرح من قبل أفراد الشرطة والاستخبارات العسكريّة. بالإضافة إلى المحاكمات محاكمات الجائرة وغير القانونية والغرامات الماليّة الباهظة.

ويوضح الجدول الآتي الاتجاهات الأساسية للانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

نوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	الجهة المسؤولة	% بالنسبة للإجمالي
مصادرة بعد الطبع	29	الأجهزة الأمنية	26%
تعليق إصدار مطبوعة	7	الأجهزة الأمنية	6%
التهديد بالإيذاء	1	الأجهزة الأمنية	0.9%
اعتقال	18	الأجهزة الأمنية	16%
الإضرار بالأموال	27	الأجهزة الأمنية	24%
إعتداء بالضرب	2	الأجهزة الأمنية	1.8%
الذم والقدح	1	الأجهزة الأمنية	0.9%
الاستدعاء للتحقيق	2	الأجهزة الأمنية	1.8%
توقيف	12	الأجهزة الأمنية	10.7%
المنع من الكتابة	2	الأجهزة الأمنية	1.8%
المنع من النشر والتوزيع	3	الأجهزة الأمنية	2.6%
المنع من التغطية	1	الأجهزة الأمنية	0.9%
حجب مواقع	4	وزارة الاتصالات السودانية	3.5%
مصادرة أدوات العمل	1	الأجهزة الأمنية	0.9%
قتل متعمد	1	مجهولي الهوية	0.9%
المجموع	112		100%

مداهمة صحيفة ألوان ومصادرة أحد أعدادها وإغلاقها من قبل جهازي المخابرات والأمن الوطني

بتاريخ 11/1/2012 قام جهاز المخابرات والأمن الوطني السوداني بمداهمة مكاتب الصحيفة اليومية الخاصة «ألوان» ومصادرة نسخ عددها

(6) الانتهاكات المنشورة لا يمكن الجزم بأنها كل ما حدث وارتكب بحق الإعلاميين في السودان، وهو ما استطاع باحثو شبكة «سند» رصدها سواء من خلال اتصالاتهم أو ما نشر في الإعلام أو التقارير الإقليمية والدولية.

الصادر. ولم تقدم السلطات أي تبرير لإغلاق الصحيفة، ولكن الصحيفة كانت قد نشرت عدة مقالات دعمت فيها حسن الترابي، رئيس حزب المؤتمر الشعبي المعارض الذي يصدر صحيفة «رأي الشعب»، والتي تم إغلاقها قبل أسبوعين. وفي اليوم التالي، بتاريخ 12/1/2012 قام جهاز المخابرات والأمن الوطني السوداني بإغلاق الصحيفة اليومية الخاصة «ألوان. وقال رئيس تحرير الصحيفة، حسين خوجلي، لوكالة «رويترز» إن مسؤولا من جهاز المخابرات والأمن الوطني اتصل به هاتفيا وأخبره بقرار إغلاق الصحيفة ومصادرة ممتلكاتها.

إيقاف صحيفة التيار عن الصدور بقرار من الأجهزة الأمنية

بتاريخ 22/2/2012 أصدر جهاز الأمن قراراً بإيقاف صدور صحيفة «التيار» اليومية وذلك بعد أن تمت مصادرة عدد الصحفية يوم الإثنين 19 فبراير من الشهر الجاري بزعم اتخاذ إجراءات قانونية بينما السبب الحقيقي يرجع لنشرها لتصريحات ناقدة لنظام البشير على لسان المعارض البارز حسن الترابي، وقد عادت الصحيفة للصدور مجدداً بعد صفقة مع جهاز الأمن والقبول بالشروط التي اشترطها جهاز الأمن.

مصادرة أحد أعداد صحيفة الجريدة من قبل الأمن الوطني بعد اقتحام مقرها

بتاريخ 29/1/2012 قامت السلطات السودانية بمصادرة عدد صحيفة «الجريدة» السودانية دون إبداء أي أسباب. وكانت عناصر أمنية قد اقتحمت مقر الصحيفة في منتصف الليل وصادرت العدد بأكمله بعد طباعته بهدف إلحاق أكبر خسائر ممكنة بالناشر, ويعد هذا هو العدد الأول من الصحيفة بعد حظر استمر أربعة أشهر. وقال رئيس تحرير صحيفة (الجريدة) عثمان شنقر أن قوات الأمن منعت الصحيفة من الصدور, وأكد أن (الجريدة) ستحتج على هذا الإجراء لأن الأمن لم يذكر أي أسباب وراء هذا التصرف القمعي.

وبعد رفض صحيفة «الجريدة» السودانية وقف نشر مقال افتتاحي يتضمن «انتقادات» للحكومة السودانية، صادرت عناصر أجهزة الاستخبارات السودانية أعداد الصحيفة مرة أخرى يوم الثلاثاء 27 مارس/آذار. وأوضح رئيس تحرير «الجريدة» عثمان شنقر في حديث إلى الوكالة الفرنسية أن أجهزة الأمن «أمرتنا هاتفيا بمنع أحد المحررين من الكتابة». وأضاف «لقد رفضنا. ولهذا السبب منعوا توزيع الصحيفة».

منع صدور صحيفة الميدان

بتاريخ 20/5/2012 قامت السلطات السودانية بمنع صدور العدد رقم 2515 من صحيفة الميدان المعارضة والتي أسسها الحزب الشيوعي المعارض. كما منعت الأجهزة الأمنية مرة أخرى صدور أعداد من الصحيفة أيام الخميس 14 و17 و19/6/2012 امتدادا ومواصلة لحملة مصادرة ومنع صدور الصحيفة (أمنياً) منذ اليوم الثالث من مايو 2012.

اعتقال الصحفي فيصل محمد صالح من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني

بتاريخ 8/5/2012 اعتقل عناصر من جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني الصحفي فيصل محمد صالح إثر اقتحامها لمنزله في الخرطوم واقتادوه إلى مكان مجهول. وينشر الصحفي صالح مقالات في عدة صحف مستقلة معارضة. ولم يعلن جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني عن أي معلومات حول مكان وجود الصحفي أو وضعه الصحفي أو ظروف اعتقاله، كما منعته من رؤية أفراد أسرته أو الاستعانة بمحامي. وكان صالح قد وجّه انتقادات متكررة للحكومة بشأن

سجلها في مجال حقوق الإنسان وحرية الصحافة.

وسبق لجهاز الأمن بتاريخ 25/4/2012، أن استدعى جهاز الصحفي صالح للتحقيق معه بعد أن أدلى بتعليقات ناقدة عبر مقابلة أجرتها معه قناة <الجزيرة> بخصوص الرئيس عمر البشير. كما وجه جهاز الأمن تحذيراً لصالح بأن يكون حذراً عند تحدثه مع وسائل الإعلام الأجنبية.

وقال صالح في رسالته أيضاً إن جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني طالبه بالحضور إلى مكتب الأمن يوميا لاستجوابه. وقال إنه توقف عن الذهاب لأن بعض جلسات التحقيق التي كان مخطط عقدها لم تجري أبداً.

اعتقال مراسل فرانس برس سايمون مارتيلي

بتاريخ 4/6/2012 اعتقلت عناصر من الأمن السوداني مراسل وكالة فرانس برس «سايمون مارتيلي» وهو بريطاني الجنسية خلال حديثه مع طلاب والتقاط صور لهم داخل حرم الجامعة في وسط العاصمة السودانية حيث وقعت مصادمات بين شرطة مكافحة الشغب ومتظاهرين كانوا ينددون بغلاء المعيشة. وبتاريخ 5/6/2012 أطلقت السلطات السودانية سراح «مارتيلي» بعد 12 ساعة على اعتقاله.

اعتقال الصحفيتين سلمى الورداني ومها السنوسي

بتاريخ 21/6/2012 اعتقلت السلطات السودانية الصحفية سلمى الورداني، وهي مراسلة صحفية مصرية لشؤون الأعمال تعمل مع وكالة «بلومبرغ» وشاركت في تأسيس الموقع الإلكتروني المصري للأخبار اليومية «أهرام أونلاين»، والصحفية مها السنوسي، وهي مدوَّنة سودانية ومساهمة في الموقع الإعلامي «غلوبال فويسز أونلاين»، وذلك بينما كانت الصحفيتان تغطيان احتجاجاً أمام جامعة الخرطوم، وفقاً لتقارير الأنباء. وقد اقتديت الصحفيتان إلى مكتب جهاز المخابرات والأمن الوطني.وقد أفرجت السلطات عن سلمى الورداني بعد خمس ساعات على اعتقالها، كما أفرجت عن مها السنوسي قبل ذلك، حسب تقارير الأنباء. ومنذ ذلك الوقت أبقت السلطات الصحفية الورداني قيد الإقامة الجبرية وأرسلت بطاقتها الصحفية إلى وزارة الإعلام لإصدار قرار بشأن طردها من البلاد. وقد توجهت الورداني في 26 حزيران/يونيو، إلى المركز الصحفي من أجل تجديد أوراق اعتمادها الصحفية، ولكن بدلا من أن تحصل على التجديد تم إبلاغها بقرار طردها الفوري من البلاد، ورافقها عناصر من جهاز الأمن إلى مطار الخرطوم.

منع توزيع أحد أعداد صحيفة الانتباهة

بتاريخ 4/6/2012 أعلن رئيس مجلس إدارة صحيفة «الانتباهة» اليومية أن جهاز الأمن السوداني منع الصحيفة من توزيع عدد الصحيفة بسبب انتقادها الوضع السياسي في البلاد وخطة الحكومة لرفع الدعم عن المحروقات. وتعتبر صحيفة «الانتباهة» من أكثر الصحف توزيعا في السودان ومعروف عنها أنها كانت مساندة لانفصال جنوب السودان الذي حدث في تموز/يوليو الماضي.

وقال الطيب مصطفى رئيس مجلس إدارة «الانتباهة» في تصريح له أنه «بعد الانتهاء من طباعة عدد الاثنين حضر إلى المطبعة ضابط من جهاز الأمن، وقال بأنه لن يكون بإمكاننا توزيع عدد الإثنين بسبب مقال كتبته انتقدت فيه الوضع السياسي في البلاد، وخطوة الحكومة لرفع الدعم عن المحروقات».

اعتقال الصحفي طلال سعد من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني

بتاريخ 22/6/2012 قام عناصر مسلحون تابعون لجهاز الأمن والمخابرات الوطني بمداهمة مكتب وكالة الأنباء الفرنسية في الخرطوم، حسبما أفادت الوكالة. واعتقلوا الصحفي المحلي طلال سعد الذي يعمل مع الوكالة بدوام جزئي كما يعمل مراسلاً مع الصحيفة اليومية المحلية «التيار».

وكان الصحفي قد التقط صوراً لتظاهرات في مدينة قريبة وجلبها إلى الوكالة، حسب ما أفادت وكالة الأنباء الفرنسية. ووجه عملاء جهاز الأمن تحذيراً للوكالة بحذف الصور التي التقطها طلال سعد وإلا فإنهم سيحطمون أجهزة الكمبيوتر الموجودة في مكتب الوكالة،. وقد رفع الموظفون شكوى بشأن هذه الواقعة. وظل طلال سعد محتجزاً لمدة 24 ساعة تقريباً، وفقاً لمعلومات على موقع تويتر نشرها المراسل الصحفي إيان تيمبرليك الذي يعمل مع وكالة الأنباء الفرنسية في الخرطوم.

مصادرة أحد أعداد مجلة الأهرام العربي

بتاريخ 8/9/2012 صادرت السلطات السودانية عدد مجلة الأهرام العربي، بسبب تحقيق صحفي حول «سماسرة السوق العربي». وكانت الجهات السودانية المختصة قد قامت بمصادرة عدد الأسبوع من مجلة ألأهرام العربي رقم 807، ومنع توزيعها بالخرطوم، على خلفية تحقيق صحفي يتناول شهادات الهاربين من جحيم تجارة الرقيق والفارين من مافيا السماسرة الذين يقومون باصطياد الشباب السودانيين القادمين من الخرطوم حاملين آمالهم وأحلامهم في السفر عبر القاهرة إلى ليبيا للعيش في سعادة ودعة حسبما وصفها لهم الأفراد التابعين لشبكات الاتجار بالبشر الموجودين وسط العاصمة السودانية الخرطوم. وتناول التحقيق الصحفي مقابلة بعض الشباب السوداني العائد من ليبيا هربًا من جحيم العصابات الليبية، حيث يشرب الشباب مجبورين المياه المخلوطة بالجازولين، والتي يقوم الليبيون عن عمد بخلطها بالجازولين حتى لا يشربوا منها كثيراً، فكانوا يشربون منها حتى لا يموتون عطشاً رغم الأضرار الجسدية الجسيمة التي تلحق بهم جراء ذلك. وسردت الأهرام العربي تفاصيل رحلة العذاب التي يتعرض لها الشباب السوداني، بداية من السوق العربي بالخرطوم إلى حي العتبة بقلب القاهرة، ثم إلى السلوم على الحدود مع ليبيا، مرورا عبر حقول الألغام، وما يتعرض له الشباب من مخاطر وعقبات.

منع صحيفتي المشهد الآن وآخر لحظة من الصدور

بتاريخ 26/11/2012 منعت سلطات الأمن السودانية صحيفتين يوميتين من الصدور وهما صحيفة «المشهد الآن» و«آخر لحظة» بسبب نشرهما أخبارا عن «تحرك يهدف إلى زعزعة الاستقرار في البلاد واعتقل في إطاره عدد من ضباط الجيش السودان وجهاز الأمن والمخابرات»، وفق ما قالته الحكومة السودانية. وقال جمال عنقره رئيس تحرير صحيفة «المشهد الآن» التي بدأت في الصدور قبل أسبوعين فقط إن «كل النسخ التي طبعت من عدد الاثنين تمت مصادرتها». وأضاف عنقره في حديث إلى وكالة «فرانس برس» أنه «يتوقع أن يكون الأمر بسبب نشر الصحيفة واثنتين أخريين خبرا أن مئة محام كونوا هيئة للدفاع عن صلاح قوش، لكنهم لم يعلموه بذلك بصورة رسمية». وقوش هو من بين ثلاثة عشر شخصا قالت الحكومة السودانية إنها أوقفتهم بسبب «المؤامرة». وأعلن وزير الإعلام السوداني أحمد بلال أن «صلاح قوش هو أبرز ضباط الجيش والأمن الذين تم اعتقالهم وكانوا يستهدفون استقرار الدولة وقيادات فيها».

أما رئيس تحرير صحيفة «آخر لحظة» مصطفى أبو العزائم فقال لـ«فرانس برس» أنه «عند الساعة الثانية من صباح يوم الإثنين، وبعد أن طبعنا جزءا من نسخ عدد الإثنين حضر ضابط من جهاز الأمن وأوقف طباعة الصحيفة وصادر النسخ التي طبعت». وأضاف: «قالوا لي لاحقا إن هذا حدث بسبب نشرنا أخبارا عن المحاولة التخريبية».

اعتقال الصحفيين الأريتريين عبدالله محمود وهارون آدم

اعتقل الصحفيان الإريتريان عبدا لله محمود وهارون آدم بتاريخ 24/12/2012 من قبل أجهزة الاستخبارات السودانية في الخرطوم وقد ورد في تصريح للمعارضة الإريترية بأن عملاء في أجهزة الاستخبارات السودانية اتصلوا بالصحافيين لاستدعائهما إلى مقارهم لكن الصحافيين لم يعودا منذ ذلك الوقت وهاتفيهما غير مشغلين. وتقيم مجموعات من المعارضة الأريترية في المنفى في السودان.

السودان:
الدولة العربية الأولى
في مصادرة الصحف
بعد الطبع

سوريا[7]:

تشكل انتهاكات الحريات الإعلامية مسألة يومية وروتينية في سوريا. منذ اندلاع الأعمال المسلحة فيها.

فقد شهد العام 2012 انتهاكات جسيمة وكثيرة العدد في سائر المناطق السورية، وهي انتهاكات ترتكب من قبل أطراف النزاع كلها سواء الطرف الحكومي أم الجماعات والميليشيات المسلحة.

وقد شملت هذه الانتهاكات إعلاميين سوريين وأجانب، كما شملت إعلاميين وصحفيين يمتهنون العمل الصحفي والإعلامي وآخرين يعرفون (بالمواطن الصحفي) وقد رصدت الشبكة سائر هذه الانتهاكات ولكنها ليست معنية إلا بإبراز تلك التي طالت الإعلاميين الذين يمتهنون العمل الإعلامي سواء أكانوا سوريين أم أجانب.

ولاحظت الشبكة أن رصد الانتهاكات التي ترتكبها الجماعة المسلحة في سوريا أسهل من تلك التي

(7) الانتهاكات المنشورة لا يمكن الجزم بأنها كل ما حدث وارتكب بحق الإعلاميين في سوريا، وهو ما استطاع باحثو شبكة «سند» رصدها سواء من خلال اتصالاتهم أو ما نشر في الإعلام أو التقارير الإقليمية والدولية.

ترتكبها قوات النظام بسبب خبرة قوات النظام على إخفاء ما تقترفه من انتهاكات.

نوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	الجهة المسؤولة	% بالنسبة للإجمالي
اعتقال	21	الأجهزة الأمنية قوات موالية الجيش النظامي	15.5%
مقتل	39	الجيش النظامي الأجهزة الأمنية المعارضة المسلحة	28.6%
إصابة بجروح	18	الجيش النظامي المعارضة المسلحة	13.2%
الحرمان من محاكمة عادلة	3	النيابة العسكرية	2.2%
حجب مواقع	2	السلطات السورية	1.5%
قرصنة إلكترونية	5	معارضين الجيش الإلكتروني	3.7%
إستهداف بالقتل	4	الجيش النظامي مجهولون مجموعة مسلحة	3%
مضايقة	1	السلطات السورية	1%
مصادرة معدات العمل	1	السلطات السورية	1%
احتجاز حرية	9	السلطات السورية معارضة مسلحة	6.6%
اعتداء على مقار إعلامية	6	المعارضة المسلحة الجيش النظامي	4.5%
إعتداء بالضرب	3	الأجهزة الأمنية	2.2%
اختطاف	18	المعارضة المسلحة	13.2%
اختفاء	2	مجهول الهوية	1.5%
ترحيل	3	السلطات السورية	2.2%
المجموع	**136**		**100%**

ويبين الجدول السابق عدد الانتهاكات التي قامت الشبكة برصدها بالنسبة إلى أشكالها وأنواعها.

وكما ذكر في الجدول، فإن انتهاكات الحريات الإعلامية التي وقعت في العام 2012 هي انتهاكات جسيمة من قبيل القتل، والتعذيب، والحرمان التعسفي أو غير القانوني من الحرية والمعاملة المهينة والاختفاء القسري. وفيما يأتي عرض لأبرز الانتهاكات التي قامت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي برصدها:

اختفاء الصحفيين التركيين آدم أوز كوزي وحامد كوسكون في مدينة إدلب

تعرض الصحفيان التركيان آدم أوزكوزي وحامد كوسكون اللذان يعملان في صحيفة (ميليت) اليومية إلى اعتقال، وذلك في مدنية إدلب بتاريخ 9/3/2012 وفي تفاصيل الحادثة كما رصدتها الشبكة، تبين أن الصحفيين اعتقلا على يد عناصر مؤيدة للنظام السوري في إحدى القرى التابعة لمدنية إدلب، وأن هذه العناصر سلمتهما إلى جهاز الاستخبارات السوري بتاريخ 15/3/2012. وقد تعرضا ـ على ما يبدو ـ إلى التعذيب.

وأصيب حامد كوسكون بجراح جراء ذلك. وقد أحجمت السلطات السورية على نشر أية معلومات حول اختفاء هذين الصحفيين عقب سؤال وجهه مسؤولون أتراك حول مكان وجودهما. وقد جرى الإفراج عنهما وتأمين عودتهما إلى تركيا بتاريخ 13/5/2012 بعد وساطة إيرانية لدى النظام السوري من أجل إطلاق سراحهما.

وقد تبين بحسب المعلومات التي نشرت عقب الإفراج عنهما أنهما استمرا طيلة الشهرين محتجزين في أحد السجون السورية في العاصمة دمشق. وقد أوضح الصحفي آدم أوزكوزي أنه وضع في زنزانة صغيرة بمفرده لمدة أيام، كما جرى تصويب بندقية إلى رأسه وأنه كان خلال الأيام الـ (11) من اختفائه في خوف مستمر من الموت وأن مساحة الزنزانة التي احتجزا فيها لأيام بعد اعتقالهما كانت متراً في مترين وأنها كانت تحت الأرض وأنهما كانا ينامان على الأرض.

تشكل هذه الحالة اختفاءً قسرياً، وتعذيباً ومعاملة لا

إنسانية وحرماناً غير مشروع من الحرية. وبالنتيجة انتهاكاً جسيماً لحرية الإعلام ولسلامة الإعلاميين.

تعذيب الصحفي رودي عثمان واعتقاله

اعتقلت قوات الأمن السورية بتاريخ 15/3/2012 الصحفي السوري رودي عثمان في شارع الحمرا بدمشق، وقد قامت قوات الشرطة السورية بضربه عقب اعتقاله وجاء اعتقاله بمناسبة تغطيته لتظاهرة احتفالية بالذكرى السنوية الأولى لاندلاع الاحتجاجات في سوريا.

لقد أكد الصحفي عامر مطر، وهو من أصدقاء رودي عثمان، أن السلطات السورية عقب اعتقالها لعثمان أثناء تغطيته لاحتجاجات في شارع الحمراء بدمشق، تكتمت على مكان وجوده ولم تكشف أية معلومات بشأن ذلك، ولا بشأن وضعه القانوني وظروف احتجازه.

يعد رودي عثمان من الصحفيين السوريين العاملين مع أكثر من مؤسسة إعلامية منها (نشرة سوبارو الإعلامية) وموقع (سوريات من أجل التنمية) وقد أكد عثمان في شهادة له أرسلها إلى مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية «سكايز» أنه تعرض لتعذيب شديد أثناء اعتقاله، وخرج بعد (12) يوماً من اعتقاله.

قتل الصحفيين البريطانيين من أصل جزائري وليد بودنية ووسيم لعزازية بالقرب من بلدة دركوش بمحافظة إدلب

قامت القوات السورية بقتل الصحفيين البريطانيين من أصل جزائري وليد بودينية ووسيم لعزازية بتاريخ 26/3/2012 في مدينة دركوش بمحافظة إدلب اللذين كانا يقومان بإعداد برنامج حول الاحتجاجات في سوريا.

مقتل المصور اللبناني علي شعبان على الحدود اللبنانية - السورية

تعرض مصور تلفزيون الجديد اللبناني الجنسية علي شعبان بتاريخ 9/4/2012 إلى إطلاق نار على الحدود اللبنانية السورية من الناحية السورية في وادي خالد، ما أدى إلى إصابته بطلق ناري أودى بحياته، وقد أكد الصحفي حسين خريس الذي كان مرافقاً للمصور على شعبان في سيارته ويعمل معه في إعداد التقرير الصحفي حول قضايا الأمن على المنطقة الحدودية، أن النيران جاءت من الجانب السوري.

وفي تفاصيل الحادثة كما وضعها الصحفي خريس، أن سيارة تلفزيون الجديد التي كانا بداخلها تعرضت لأكثر من (40) رصاصة، وأن تواصل إطلاق الرصاص أدى إلى تأخر وصول سيارة الإسعاف.

ولم تكشف التحقيقات عن الجهة المتورطة بارتكاب هذا الاعتداء رغم أن رئيس الوزراء اللبناني أشار على موقع تويتر أن إطلاق الرصاص جاء من قبل جماعات إرهابية مسلحة في الأراضي اللبنانية، بينما ادعى مفوض الحكومة اللبنانية لدى المحكمة العسكرية على عناصر من الجيش السوري عقب تحقيق قام به النائب العام التمييزي.

على أي حال، فإن هذه الحالة تؤكد على وجوب حماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة والاضطرابات وضمان سلامتهم وحمايتهم، وأن هناك تقصيراً على الأقل في هذا المجال.

مقتل المصور الصحفي سمير شلب الشام في مدينة حمص

تعرض المصور الصحفي سمير شلب الشام البالغ من العمر (26) عاماً والذي يعمل لصالح شبكة

شام الإخبارية إلى قذيفة أثناء تغطيته لأحداث القرابيص وجورة الشياح في مدينة حمص وقيامه بتصوير قصف المنطقة المحيطة بالمستشفى الوطني بمدينة حمص, وقد أدت القذيفة إلى مقتله بعد نصف ساعة من إصابته.

وفي تفاصيل الحادث, أورد التقرير أن المصور الصحفي شلب الشام أصيب بقذيفة هاون, وقتل بعد نصف ساعة من نزيفه على الأرض لعدم قدرة أهالي الحي على سحبه بسبب إطلاق الرصاص بالرشاشات من دبابة متمركزة قرب مكان سقوطه.

وقد قتل شلب الشام بتاريخ 14/4/2012 وجرى دفنه في اليوم ذاته في مدينة حمص, وقد نشرت صورته وهو ميت في العديد من المواقع الإخبارية والإلكترونية.

تكشف هذه الحالة عن عدم مراعاة مقتضيات حماية الصحفيين وسلامتهم من قبل طرفي النزاع, خاصة القوات النظامية التي لم توقف إطلاق النيران لتمكين الناس من إسعاف شلب الشام, وهي حالة كثيرا ما تتكرر أثناء الطوارئ والنزاعات المسلحة.

احتجاز الصحفي كلستد كافلكنتي البرازيلي الجنسية وتعذيبه بطريقة وحشية

قام الجيش السوري بتاريخ 19/5/2012 باحتجاز الصحفي البرازيلي كلستد كافلكنتي, واستمر باحتجازه التعسفي وغير القانوني مدة ستة أيام.

وكان الصحفي كلستد الذي يعمل في مجلة إيستوي البرازيلية, قد دخل سوريا بشكل قانوني بعد حصوله على تأشيرة دخول رسمية, وذلك لإجراء تحقيق حول ظروف معيشة سكان حمص.

وفي تفاصيل الواقعة أن الصحفي كلستد وصل إلى دمشق بتاريخ 19/5/2012, ثم استقل الباص إلى حمص, وفي الساعة الثالثة ظهرا, وصل كلستد حمص وأستقل سيارة أجرة إلى وسط مدينة حمص ولكن الجيش السوري أوقف السيارة, وقام الجنود باقتياده إلى المركز الأمني.

خضع الصحفي كلستد أثناء احتجازه في مركز الشرطة إلى تعذيب, فقد جرى تقييد معصميه وخضع لاستجواب موجز, وعند سؤال الأمن له عن أسباب وجوده أجابهم بأنه يؤدي واجبه المهني وأنه دخل بتأشيرة دخول رسمية, كما رفض طلبه بإجراء اتصال خارجي, وبعدها قام شرطي بتهديده بأنه إن لم يوقع على الورقة البيضاء التي وضعها الشرطي أمامه فسيحرق عينيه وأخرج سيجارة من جيبه, ولما رفض كلستد الطلب, قام الشرطي بإشعال السيجارة وأطفأها على وجه كلستد بالقرب من عينه, فما كان منه إلا أن امتثل ووقع.

وفي اليوم التالي, جرى نقل كلستد إلى سجن حيث احتجز في زنزانة مع (20) شخصا, واستمر في هذه الزنزانة حتى 25/5/2012 حيث جرى إخلاء سبيله بعد اقتياده من السجن إلى دمشق.

اختطاف الإعلامي محمد السعيد مقدم البرامج في التلفزيون السوري الرسمي

تعرض مقدم البرامج في التلفزيون السوري محمد السعيد بتاريخ 19/7/2012 إلى الاختطاف من قبل مجهولين في منطقة جديدة عرطوز بدمشق. وقد نشرت وكالة الأنباء الفرنسية خبرا بثته وسائل إعلام مختلفة جاء فيه أن جبهة النصرة تبنت اختطاف السعيد وقتله.

وقد جاء في البيان الذي كان يتضمن صورة للإعلامي

المختطف وهو متكئ على الحائط ومكتوف اليدين, أنه من فضل الله تعالى على المجاهدين في جبهة النصرة تمكن أبطال الغوطة الغربية من أسر الشبيح الإعلامي محمد السعيد وتم قتله بعد التحقيق معه.

إن اختطاف الإعلامي محمد السعيد واختفاءه دون أن يظهر له أثر, يشكل انتهاكا لحقه في السلامة البدنية, ولحقه في الحياة, كما يعد انتهاكا جسيما لحرية الإعلام, ويدلل على حجم الانتهاكات المرتكبة بحق الإعلاميين بما فيها تلك التي يقترفها المسلحون وميليشيات جبهة النصرة, فالقتل والاختطاف الذي ينال الإعلاميين في سوريا ـ كما اتضح للشبكة ـ مصدره أطراف النزاع جميعهم, ولهذا السبب تؤكد الشبكة على موقف القانون الدولي الذي يجعل الميليشيات المسلحة وأفرادها مسؤولين عن انتهاكات حقوق جسيمة أسوة بأفراد القوات النظامية.

اغتيال المصور الصحفي إحسان البني بريف دمشق

قامت مجموعة مسلحة بتاريخ 12/7/2012 باغتيال المصور الصحفي إحسان البني البالغ من العمر (54) عاما, والذي يعمل لدى صحيفة الثورة المملوكة من الحكومة السورية, وذلك أثناء ذهابه من عمله إلى منزله في منطقة داريا بريف دمشق, وقد جرى تشييع جثمان الصحفي البني في مسجد الحسن في منطقة الميدان بدمشق.

يعكس إغتيال البني واقع الإعلاميين في سوريا, وما يتعرضون له من انتهاكات جسيمة بمناسبة ممارستهم لأعمالهم. وهو يسلط الضوء على عدم احترام أطراف النزاع للمبادئ والمعايير الدولية واجبة الإتباع في مجال حماية الإعلاميين والحريات الإعلامية.

اغتيال الصحفي علي عباس رئيس دائرة الأخبار الداخلية في وكالة الأنباء السورية

قامت مجموعة من المسلحين بتاريخ 11/8/2012 باغتيال الصحفي علي عباس رئيس دائرة الأخبار الداخلية في وكالة الأنباء السورية (سانا) في مكان إقامته في جديدة عرطوز بريف دمشق, وقد أطلق المسلحون الرصاصة عليه في منزله فأردوه قتيلا, وقد شيع جثمانه يوم 12/8/2012 بمدستا.

تندرج حادثة اغتيال الصحفي عباس ضمن سلسلة الاغتيالات التي تستهدف الإعلاميين في سوريا, والتي تنفذها الجماعات المسلحة أسوة بالقوات النظامية.

وترى شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» بأن اتساع استهداف الإعلاميين العاملين في مؤسسات إعلامية مملوكة للحكومة من قبل الميليشيات المسلحة يدل على سياسة تصفية متعمدة لا تقتصر على الجهات الرسمية فحسب, ولكنها ترتكب كذلك من الجماعات المسلحة التي يبدو أنها تتعامل مع الإعلاميين العاملين في مؤسسات حكومية كأهداف عسكرية مشروعة, وهو أمر محظور بالمطلق في القانون الدولي.

وتؤكد الشبكة في هذا السياق على أنها تدين سائر الانتهاكات للحريات الإعلامية ,سواء ارتكبت من جهات حكومية أم من جهات غير حكومية.

اختطاف فريق قناة الإخبارية السورية في منطقة تل منين بريف دمشق

قامت مجموعة مسلحة بتاريخ 10/8/2012 باختطاف فريق قناة الإخبارية السورية المؤلف من: المراسلة الصحفية يارا صالح, والمصور عبود طيرة, ومساعد المصور حسام أبو يحيى, والسائق حسام

عماد, وقد وقعت عملية الاختطاف في منطقة تل منين بريف دمشق, أثناء قيام الفريق بتغطية الأحداث الجارية في المنطقة.

وقد دلت مقاطع نشرت على اليوتيوب بتاريخ 12/8/2012 على أن الصحفيين المختطفين موجودين مع شخص يرتدي بزة عسكرية وتفيد أنباء احتجازهم لدى الجيش السوري الحر, وقد جرى تحديد الفريق المختطف بتاريخ 16/8/2012, وجرى نشر مقاطع تؤكد تحريرهم من مختطفيهم.

واللافت في اختطاف فريق قناة الإخبارية أن الخاطفين والجهات المتحالفة معهم بررت عملية الاختطاف بأن الصحفيين المخطوفين كانوا يرافقون القوات النظاميين كمراسلين حربيين, وهي مجرد ذريعة لتبرير هذا السلوك غير المقبول والذي ينطوي على انتهاك جسيم للحريات الإعلامية.

وتذكر شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي بهذا الخصوص أن المادة (79) من بروتوكول جنيف الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف الأربع تصنف الصحفيين العاملين بمهمات خطرة في مناطق النزاعات المسلحة كأشخاص مدنيين وتوجب حمايتهم ومعاملتهم على هذا الأساس, فلا يجوز أسرهم ولا الاعتداء عليهم, أما فيما يخص المراسلين الحربيين المعتمدين لدى القوات المسلحة ,فإنهم بحسب المادة المذكورة يستفيدون من نص المادة (4/أ/4) من اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب وهي لا تنطبق إلا في حالة نزاع قيام مسلح دولي, أي أنها لا تنطبق مطلقا في حالة النزاع المسلح القائم في سوريا, هذا يفرض صحة إدعاءات الجهات المذكورة, فالأصل أن يتم التعامل مع الصحفيين على أساس أنهم مدنيين ما لم يثبت خلاف ذلك, وهذا لا يعني أنهم مستباحون كما يعتقد أطراف النزاعات المسلحة عادة.

تفجير مقر قناة الإخبارية السورية بريف دمشق ومقتل سبعة من العاملين في القناة

نفذ عناصر من الجيش السوري الحر بتاريخ 27/6/2012 هجوما على مقر قناة الإخبارية السورية الواقع في خان الشيخ بريف دمشق, وقد أفضى الهجوم إلى مقتل ثلاثة إعلاميين هم: سامي أبوأمين, وزيد كحل, ومحمد شمة, وأربعة من حراس المبنى, كما قامت المجموعات المسلحة بسرقة الأجهزة التقنية الموجودة في المبنى قبل تفجيره.

أما فيما يتعلق بتفاصيل عمليات التفجير, فقد قام عدد من المسلحين بزرع مواد متفجرة في مقر القناة بعد أن قاموا بنهب استوديوهات القناة بما في ذلك غرفة الأخبار التي دمرت بالكامل, وقد برر المسلحون عمليتهم هذه على أساس أن القناة هي لسان حال النظام السوري والمدافع عنه.

مقتل الصحفي شكري أبوالبرغل في منطقة داريا بدمشق

هاجم مسلحون منزل الصحفي شكري أبوالبرغل الواقع في داريا بدمشق بتاريخ 31/12/2012, وذلك بعد الانتهاء من تقديم برنامجه الأسبوعي في إذاعة دمشق الرسمية وعودته إلى منزله, وقد أصيب الصحفي أبوالبرغل نتيجة الهجوم الذي استهدفه في منزله برصاصة في رأسه ,نقل على أثرها الى المستشفى, وفارق الحياة بتاريخ 2/1/2012.

وقد وصف أيهم نجل الصحفي أبوالبرغل تفاصيل الحادث على النحو الآتي:»كنا جالسين في المنزل وسمعنا إطلاق رصاص كثيف ومروع بالقرب من منزلنا, وعندما سمع والدي ذلك وأراد أن يعرف ماذا يحدث, وقف على قدميه فإذا بالرصاصة تخترق

نافذة المنزل وتصيب عينه» بينما قال ابنه ماهر:»إن الاشتباكات كانت كثيفة ولا تبعد أكثر من (100) متر عن منزلنا, وعندما همّ والدي واقفاً اخترقت الرصاصة تحت عينيه وخرجت من جانب أذنه».

أما الطبيب الذي أشرف على علاج الصحفي أبوالبرغل في مستشفى المواساة وهو محمد زهير القزاز, فقال: «إن إصابة المريض كانت بطلق ناري أسفل العين اليسرى وأدت إلى نزف تحت حافة العين بالجهة اليمنى, وقد تم إسعافه بالشكل المناسب, وتم استدعاء الأطباء الاختصاصيين للقيام بالعلاج المناسب لعينه وأذنه».

وقد توفي أبوالبرغل في السابعة صباحاً من يوم الاثنين الموافق 2/1/2012 في مستشفى المواساة بدمشق إثر إصابته.

إن هذه الجريمة التي ذهبت بحياة أبوالبرغل تشكل اعتداء سافراً على حرية التعبير والإعلام وسابقة خطيرة أسوة بالحالات الأخرى المشار إليها.

مقتل الصحفي الفرنسي جيل جاكيه أثناء قيامه بعمله في مدينة حمص

تعرض الصحفي الفرنسي جيل جاكيه الذي يعمل لدى التلفزيون الفرنسي بتاريخ 11/1/2012 إلى اعتداء بقذيفة هاون أثناء تغطيته لمسيرة مؤيدة للنظام السوري في مدينة حمص, أدت إلى مقتله هو وأثنين آخرين.

فبعدما هرع جيل جاكيه إلى تصوير ضحايا قصف طال موالين سوريين للرئيس الأسد في حي الصالحية بمدينة حمص, ظناً أن القصف قد توقف, سقطت قذيفة عليه أودت بحياته.

وقد فتحت السلطات السورية بتاريخ 12/1/2012 تحقيقاً للوقوف على ملابسات وفاة مراسل القناة التلفزيونية الفرنسية الثانية جيل جاكيه, فقد أنشأ محافظ مدينة حمص غسان عبد العال لجنة تحقيق لهذه الغاية ضمت رئيس الأمن الجنائي في حمص, وقاضياً, واثنين من خبراء المقذوفات وممثلا عن القناة الفرنسية الثانية, ولم تتمكن اللجنة من تحديد طبيعة النيران ومصدرها.

وقد عقبت مراسلون بلا حدود في بيان نشرته بتاريخ 12/1/2012 على هذه الحادثة بأنه:»لا يسعنا إلا أن نعرب عن رضانا لتولي السلطات السورية هذه القضية, إلا أننا نبقى حذرين للغاية فيما يتعلق بلجنة التحقيق واستقلاليتها الفعلية», وقد أُعيدت جثة جاكية إلى فرنسا بتاريخ 13/1/2012 وجرى تشريحها في اليوم ذاته.

وفتح مكتب المدعي العام في باريس تحقيقاً بتهمة القتل العمد, كما أعربت الرئاسة الفرنسية عن اشتباهها بتورط السلطات السورية في مقتل جاكيه, علماً بأن الصحفي المقتول دخل الأراضي بتأشيرة دخول رسمية.

ويبدو أن الإصابة ناتجة عن الإصابة بصواريخ وقنابل يدوية وليس عن قذائف, والمعلوم -بحسب بعض التقارير- أن الجيش السوري الحر يستخدم قاذفات صواريخ أكثر من استخدامه قذائف هاون.

أياً كان مصدر النيران التي قتلت الصحفي الفرنسي جاكيه, فإن شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي تؤكد ما جاء في بيان مراسلون بلا حدود, بأن فتح تحقيق من جانب السلطات السورية يشكل إجراءً سليماً وصحيحاً,

ولكن الشبكة تبدي كل الحذر إزاء استقلالية لجنة التحقيق وحياديتها في التعامل مع قضية مقتل الصحفي جاكيه, خاصة وأنها انتهت إلى صعوبة تحديد طبيعة النيران ومصدرها ولم يؤد عملها إلى نتائج واضحة في هذه القضية.

اعتقال الصحفي محمد كناص في كفرسوسة بضواحي دمشق

من الحالات الأخرى التي رصدتها شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي في سياق انتهاكات الحريات الإعلامية في سوريا, قيام أجهزة الأمن السورية باعتقال الصحفي محمد كناص عندما كان يغادر منزله في كفر سوسة الواقعة في ضواحي دمشق, وذلك بتاريخ 3/12/2012.

وعقب اعتقال كناص, لم يعرف مصيره إلا بعد أيام حيث تبين أنه معتقل في أحد الفروع الأمنية بدمشق, وقد تم الإفراج عنه بتاريخ 16/12/2012, أي بعد (13) يوماً من اعتقاله.

أما سبب اعتقال كناص, فيرجع -كما ذكر هو في مدونته «كلمة إنسان»- إلى أنه نشر بتاريخ 20/7/2012 مادة إعلانية جاء فيها أن الأمل معقود على مستقبل مستقر لسوريا وحياة آمنة لأبنائها.

ويعمل كناص صحفياً لدى أكثر من صحيفة وموقع إلكتروني, وهو طالب في مرحلة الماجستير في كلية الإعلام بجامعة دمشق.

مقتل ماري كولفن المراسلة الأمريكية لصحيفة صنداي تايمز البريطانية في حي بابا عمرو وزميلها المصور الفرنسي ريمي أوشليك

تعرضت (ماري كولفن) مراسلة صحيفة صنداي تايمز البريطانية إلى القتل في حي بابا عمرو بمدينة حمص بتاريخ 22/2/2012, وقد قتلت هذه الصحفية الأمريكية الجنسية جراء قصف تعرض له المركز الإعلامي في حي بابا عمرو.

وقد أشارت صحيفة صنداي تايمز في عددها الصادر بتاريخ 26/2/2012 إلى أن مراسلتها (كولفن) التي قتلت في قصف لمدينة حمص, قضت نحبها وهي تحاول استعادة حذاءها تمهيداً للفرار, واسترسلت الصحيفة موضحة تفاصيل الحادثة بأن مراسلتها أسوة بصحفيين آخرين تركوا ـ بحسب العادة المتبعة ـ أحذيتهم عند مدخل المبنى الذي يضم مركزاً إعلامياً أقامه المعارضون السوريون في حمص ,فقد كانت المراسلة المقتولة موجودة في الطابق الأرضي من المبنى حيث تعرضت الطوابق العليا من المبنى إلى القصف بالصواريخ, فسارعت المراسلة إلى مدخل المبنى لاستعادة حذائها, وعند وصولها إلى المدخل سقط صاروخ آخر على واجهة المبنى فقتلت المراسلة وزميلها المصور الصحفي الفرنسي (ريمي أوشيليك).

لقد قتلت (كولفن) أثناء قيامها بعملها, هي وزميلها الفرنسي كانا يراقبان ما يقع بشكل حيادي, ومع ذلك أعلنت السلطات السورية أنه ليس لدنيا أدنى علم بوجود (كولفن) و(أوشليك) في أراضيها أو دخولها إلى هذه الأراضي.

لم تنف السلطات السورية مسؤوليتها عن مقتل (كولفن) و(أوشليك) وبررت ذلك بحجة واهية لا تسقط مسؤوليتها عن قتلهما, فالحماية الواجبة للصحفيين زمن النزاعات ليست رهناً بعلم أطراف النزاع بوجودهما ولكنها حماية مرتبطة بتمتع الشخص بصفة صحفي, وهي مسألة تسعى شبكة المدافعين عن حرية الإعلام إلى التذكير بها.

وتجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أن فيديو نشر

على اليوتيوب يبين دفن (أوشليك) في حمص لعدم وجود ثلاجات لحفظ الموتى, إلا أن السلطات السورية عثرت على جثته وسلمتها لممثل عن السفارة الفرنسية, بينما جرى تسليم جثة (كولفن) إلى السفارة البولندية التي تمثل المصالح الأمريكية في سوريا.

إصابة إيديث بوفيه مراسلة صحيفة لوفيغارو الفرنسية بجراح خطيرة في حي بابا عمرو

تعرضت الصحفية إيديث بوفيه مراسلة صحيفة لوفيغارو الفرنسية إلى الإصابة بجروح خطيرة في قصف استهدف مركز إعلامي في حي بابا عمرو بمدينة حمص, وذلك بتاريخ 22/2/2012.

وقد أصدرت بوفيه مناشدات عبر مقاطع فيديو نشرت على اليوتيوب تطالب فيها بإيقاف القصف, وإيصال المساعدات الإنسانية وتمكينها من المرور الآمن لتلقي العلاج خارج سوريا, وأوضحت كذلك أن أطباءً ميدانيين قاموا بمعالجتها قدر استطاعتهم, لكنهم لا يملكون المعدات اللازمة لإجراء عملية جراحية لها, وقد وصلت الصحفية الفرنسية (بوفيه) فرنسا بتاريخ 2/3/2012 قادمة من لبنان بعد تهريبها من مدينة حمص بعد أن استمر حصارها هناك قرابة الأسبوعين.

تكشف حادثة إصابة الصحفية الفرنسية (بوفيه) عن مشكلة حقيقية تواجه الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة عادة وهي الحاجة إلى توفير ممر آمن للصحفيين الذين يصابون أثناء النزاع, فقد حوصرت الصحفية (بوفيه) بعد إصابتها بجراح خطيرة مدة طويلة, وكانت في أمس الحاجة إلى مداخلة جراحية, وقد جرى تهريبها من حمص إلى لبنان لإجراء الجراحة لها, الأمر الذي يعني أن السلطات السورية لم توفر لها ممراً آمنا وأنها خرقت التزاماتها المتعلقة بحماية الصحفيين.

إصابة الصحفي الفرنسي وليام دانيلز في حي بابا عمرو بمدينة حمص

تعرض الصحفي الفرنسي وليام دانيلز بتاريخ 22/2/2012 إلى الإصابة بجراح خطيرة نتيجة قصف استهدف مركزاً إعلامياً للمعارضة السورية في حي بابا عمرو بمدينة حمص.

ويعمل الصحفي (دانيلز) لحساب مجلتي لوفيغارو وتايم ماغازين, وقد جرى تهريب (دانيلز) من حمص إلى لبنان, ثم إلى فرنسا, ووصل الى بلده بتاريخ 2/3/2012, وذلك برفقة الصحفية الفرنسية (بوفيه) التي أُصيبت معه في الحادث ذاته, ولم توفر السلطات السورية له ممراً آمنا لتلقي العلاج اللازم.

مقتل الصحفي براء البوشي في مدينة التل بريف دمشق

قتل الصحفي براء يوسف البوشي الذي عمل لسنتين مراسلاً لشبكة سيريا نيوز الإخبارية, في مدينة التل بريف دمشق يوم 11/8/2012, وقد قضى الصحفي البوشي متأثراً بجراحه التي أصيب بها جراء قصف مدينة التل من قبل القوات النظامية السورية.

وقد أعلن البوشي انشقاقه بتاريخ 31/5/2012 عن مرتبات مدرسة الاستطلاع الذي كان يعمل فيها برتبة ملازم وقد عمل البوشي بعدها كصحفي ميداني في الثورة السورية حتى بات يتمتع بصفة «الناطق الرسمي باسم المكتب الإعلامي لألوية أحفاد الرسول وسيف الإسلام وسيف الحق».

مقتل الصحفي مظهر عمر في حي الخالدية بمدينة حمص

أصيب الصحفي مظهر عمر طيارة بتاريخ 4/2/2012 برأسه وصدره, وساقه جراء سقوط قذيفة أثناء قيامه بعمله بمدينة حمص في منطقة الخالدية, وقد فارق

الحياة بتاريخ 4/2/2012 متأثراً بجراحه, وعمر طيارة المعروف بعمر السوري كان يعمل كذلك لصالح وكالة فرانس برس, وصحيفة الغارديان وصحيفة دي فيليت الألمانية.

وقد شكلت التقارير وأشرطة الفيديو التي أرسلها أهمية كبيرة في تغطية النزاع الدائر في سوريا, فقد كانت من بين الشهادات القليلة على ما استهدف مدينة حمص من خراب ودمار.

وقد جاء في تقارير عديدة أن طيارة كان من المفترض أن يظهر على أحد القنوات الأجنبية قبل مقتله بوقت قصير لينقل ما حدث في منطقة الخالدية من مجازر, وأنه ترك منزله في حي الإنشاءات وجاء إلى الخالدية ليغطي المجزرة فكان أحد قتلاها, وقد جرى تشييع جثمان الصحفي طيارة من مسجد عمر بن الخطاب ولم تتخذ السلطات السورية أي إجراءات بشأن مقتل طيارة أسوة بموقفها المعتاد إزاء حالات قتل الصحفيين الأخرى.

مقتل الصحفي العراقي فلاح طه في دمشق

قتل الصحفي العراقي فلاح طه بتاريخ 14/7/2012 بينما كان يغطي المصادمات الجارية بين قوات الجيش السوري وجماعات تابعة للجيش السوري الحر في العاصمة دمشق, وقد استلمت السلطات العراقية رسمياً جثة طه بتاريخ 16/7/2012.

وقد قتل طه -الذي فر من العراق بين عامي 2007 و2008 وكان يعيش في سوريا منذ فراره- بالسكاكين والرصاص في منطقة جرمانة بدمشق.

مقتل الصحفي العراقي علي الكعبي في دمشق

تعرض الصحفي العراقي علي الكعبي بتاريخ 14/7/2012 إلى هجوم من مجموعة مسلحة والقتل طعنا بالسكاكين وبإطلاق الرصاص عليه, وذلك في منطقة جرمانة بدمشق.

والكعبي هو رئيس تحرير صحيفة الزوراء الأسبوعية التي تصدر في بغداد, وفر بين عامي 2007 و2008 إلى سوريا, وقد تسلمت السلطات العراقية جثة الكعبي بتاريخ 16/7/2012.

ولم تتضمن التقارير التي صدرت بمقتل الكعبي ـ الذي قتل في اليوم ذاته الذي قتل فيه الصحفي العراقي فلاح طه وفي المنطقة ذاتها ـ معلومات كافية أو مفصلة حول مقتل الصحفيين العراقيين, وقد أشارت معظم التقارير بأن حالتي القتل حدثتا بصفة منفصلة وفي موقفين منفصلين في منطقة جرمانة بدمشق, الأمر الذي يعكس أن قتلهما جاء نتيجة سياسة متعمدة ومعدة مسبقاً من قبل الجناة.

إصابة مراسل الجزيرة عمر خشرم أثناء تغطيته للأحداث في حي صلاح الدين بحلب

أصيب بتاريخ 30/7/2012 مراسل قناة الجزيرة الفضائية عمر خشرم بشظايا قذيفة سقطت بالقرب منه أثناء تغطيته للأحداث في حي صلاح الدين بمدينة حلب.

وقد أصيب خشرم -بحسب التقارير المنشورة- بإصابات خفيفة من ثلاث شظايا, اخترقت إحداها الدرع الواقية من الرصاص ووصلت إلى أسفل الكتف اليمنى, فيما استقرت الثانية تحت الإبط والثالثة خلف الكتف اليسرى.

وقد أفاد شهود عيان أن فريق الجزيرة كان مراقباً من قبل القوات الحكومية, واستطاعت تحديد موقعه من خلال طائرة حربية وطائرة استطلاع, إلى أن استهدف بقذيفة وقعت على

بعد أقل من متر واحد من سيارة فريق الجزيرة.

وقد جرى نقل خشرم بعد إصابته إلى الحدود التركية, وكانت بانتظاره سيارة إسعاف تركية نقلته إلى المستشفى لتلقي العلاج اللازم.

وتكرر شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي موقفها الداعي إلى وجوب حماية المراسلين, والصحفيين والإعلاميين جميعهم الذين يقومون بواجباتهم الصحفية والمهنية أثناء النزاعات, كما تؤكد على وجوب مساءلة أية جهة تستهدف الإعلاميين لحجب الحقيقة ولمنعهم عن تغطية ما يحيط بهذه النزاعات من أحداث ومصادمات وتقديم شواهد وأدلة عن ما يعتريها من تجاوزات وانتهاكات لأبسط الحقوق الإنسانية.

اعتقال الصحافي مازن درويش وزوجته والعاملين معه

بتاريخ 16/2/2012 اعتقلت قوات الأمن السورية الصحافي والناشط السوري البارز مازن درويش في دمشق. وكان الأمن السوري اعتقل درويش على خلفية مشاركته في الاعتصام الذي نفّذه اهالي معتقلين في 16 آذار/مارس الماضي أمام وزارة الداخلية لتقديم رسالة الى وزير الداخلية السوري سعيد سمور، يناشدونه فيها إخلاء سبيل أبنائهم، وأُطلق سراحه في اليوم ذاته. كما اعتُقل 23 آذار أيضاً بعد استدعائه للتحقيق على خلفية تصريحات إعلامية أدلى بها حول الاعتقالات في سوريا وأحداث درعا. جاء في التقارير ذات الصلة بهذه الحالة أن قوات الأمن السورية دهمت مكتب «المركز السوري لحرية التعبير» في دمشق - السبع بحرات، واعتقلت رئيس المركز مازن درويش و13 من نشطاء المركز وزواره، وهم: يارا بدر وهنادي زحلوط ورزان غزاوي وعبد الرحمن حمادة وريتا ديوب وميادة الخليل وجوان فرسو وثناء زيتاني وهاني زيتاني وبسام الأحمد ومنصور حميد ومها السبلاني.

وقد وجّه القضاء العسكري السوري، يوم الأحد 22 نيسان/أبريل 2012، تهمة «حيازة منشورات محظورة بقصد توزيعها»، بحق الناشطين الثمانية هنادي زحلوط ويارا بدر ورزان غزاوي وثناء الزيتاني وميادة خليل وبسام الأحمد وجوان فرسو وأيهم غزول، الذين كانوا قد أوقفوا مع الناشط الإعلامي مازن درويش في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في 16 شباط/فبراير الماضي.

وقد استجوب القاضي المدعى عليهم كلاً على حدة، حيث أنكر الجميع كافة التهم المنسوبة إليهم وأكدوا جميعهم أنهم لم يقوموا بحيازة أو نشر أية معلومات أو تسجيلات تسيء الى الدولة أو النظم الاجتماعية في سوريا، ونفوا نفياً قاطعاً أن يكونوا قد أجروا اتصالات بأية جهات خارجية، وشددوا على أن عملهم في المركز اقتصر على الاهتمام بموضوع الصحافيين السوريين الذين تعرضوا للاعتقال أو المضايقات الأمنية وكذلك الاهتمام بالصحافيين على مستوى الوطن العربي. وأكدوا عدم معرفتهم بأن المركز السوري للإعلام وحرية التعبير مرخص من الجهات الرسمية أم لا، ونفوا علمهم بمصدر تمويل المركز، وأجمعوا على أن الناشطة هنادي زحلوط لم تكن تعمل في المركز إنما صودف وجودها هناك كضيفة ليس إلا أثناء مداهمة الأمن للمركز واعتقال العاملين فيه.

وفي نهاية الجلسة تقدمت هيئة الدفاع بطلب إخلاء سبيل للمدعى عليهم التسعة، ومن المتوقع أن ينظر القاضي بالطلب في اليوم التالي، بعد ان طلب توجيه كتاب إلى إدارة المخابرات الجوية للسؤال عن ترخيص المركز وإمكانية إحضار مدير المركز

مـازن درويش من التوقيف لسـماع إفادته كشـاهد. وتأجلت الجلسة الى 29 أيار الجاري.

وأخـلى القضـاء العسـكري السـوري، يوم السـبت 12 أيار/مايو 2012، سبيل ثمانية ناشطين كانوا أوقفوا مع الناشـط والاعلامي مـازن درويش في «المركز السـوري للاعلام وحرية التعبير» في 16 شـباط /فبراير الماضي، والمتهمـين بـ«حيـازة منشـورات محظـورة» عـلى ان يحاكموا وهم طلقاء.

وقـال المحامـي ومديـر المركـز السـوري للدراسـات والبحوث القانونيـة انور البني للوكالة: «قرر قاضي الفرد العسكري إخلاء سبيل الناشطين هنادي زحلوط ويارا بدر ورزان غزاوي وسـناء محسـن وميادة خليل وبسـام الاحمد وجوان فرسـو وايهم غـزول «.وما زال الصحفـي درويش معتقلا لدى السـلطات السـورية إلى الآن.

الصومال[8]:

يعـد الصومـال مـن أكـثر الـدول العربيـة انتهـاكا للحريـات الإعلاميـة وحقوقهـم الإنسـانية، وهـي الأكثر كذلك في حالات قتل الصحفيين واستهداف حياتهم، فقد حلت في المرتبة الثانية وللسـنة الثالثة على التوالي بالنسـبة إلى عدد جرائم قتل الصحفيين. وقـد وصل العدد إلى 18 جريمة قتل على الأقل خلال العـام 2012. وإذا كانت الجرائم غالبا ما تنسـب إلى مقاتلي حركة «الشباب» الإسلامية، فهي تنجم أيضا في بعض الأحيان عن تسـوية حسابات بين مختلف الفصائـل التـي تقاتـل في الصومـال. وتعتقد شـبكة المدافعـين عـن حريـة الإعـلام في العالـم العربـي أن

هذا العدد الكبـير من الإعلاميين الذين قضوا نحبهم في الصومـال دون معرفـة الجنـاة وملاحقتهـم يعكس ضعـف السـلطات السـودانية وإخفاقهـا في حماية الإعلاميـين والوصول إلى الجناة، وهو ضعف يسـاهم في ازدياد حالات القتل ويشـكل سياسة من الإفلات مـن العقاب ينبغـي عـلى السـلطات الصومالية أن تضع لها حدا.

ويوضـح الجـدول الآتـي الاتجاهـات الأساسـية للانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

نوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	الجهة المسؤولة	% بالنسبة للإجمالي
إعتقال	26	جهاز الأمن الوطني	39.4%
المنع من البث	1	السلطات الصومالية	1.5%
قتل	19	مسلحون مجهولون حركة الشباب المتمردة	29%
الإصابة بسبب التغطية	19	مجهولو الهوية	29%
محاولة اغتيال	1	مسلحون مجهولون	1.5%
المجموع	66		100%

وفيمـا يلي عـرض لأبرز الانتهـاكات التـي رصدتها الشبكة:

(8) الانتهـاكات المنشـورة لا يمكـن الجـزم بأنهـا كل مـا حـدث وارتكـب بحـق الإعلاميـين في الصومـال، وهـو مـا اسـتطاع باحثـو شـبكة «سـند» رصدهـا سـواء مـن خـلال اتصالاتهـم أو مـا نـشر في الإعـلام أو التقاريـر الإقليميـة والدوليـة.

مقتل مدير إذاعة شبيلي حسن عثمان فنتاستك

بتاريخ 30/1/2012 قتل مدير إذاعة شبيلي المحلية الصومالية الصحفي «حسن عثمان فنتاستك» على يد مسلحين مجهولين. وفي التفاصيل أن رجلين مسلحين أطلقا النار على حسن فنتاستك أمام بيته بحي نستيحو بالعاصمة الصومالية مقديشو بينما كان عائدا من مقر عمله. وقد لفظ الإعلامي حسن فنتاستك أنفاسه الأخيرة في المستشفى متأثرا بجراحه. ويعتبر حسن فنتاستك أول صحفي يقتل في الصومال خلال العام 2012 وثالث مدير لإذاعة شبيلي يقتل على أيدي مجهولين.

وقد أدانت الحكومة الصومالية مقتل حسن عثمان فنتاستك وذلك في بيان صحفي صدر من وزارة الإعلام الصومالية.وجاء في البيان الذي حمل توقيع وزير الإعلام الصومالي أن «مقتل حسن فنتاستك يعتبر عدواناً سافراً على الإعلام». وأبدت وزارة الإعلام الصومالية أسفها الشديد لاستهداف الصحفيين الصوماليين أثناء أداء مهامهم الإعلامية.

من جهته أكد حسين عرب عيسى نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع أن الحكومة الصومالية تجري تحقيقا في مقتل فانتاستك وأعرب عيسى عن أسفه الشديد لمقتل مدير إذاعة شبيلي الذي وصفه بأنه يتنافى مع حقوق الإنسان.

مقتل مدير محطة «صومالي وين» أبوكر حسن كدف

بتاريخ 28/2/2012 قتل الإعلامي الصومالي «أبوكر حسن كدف» مدير محطة «صومالي وين» الإذاعية على يد مسلحين بالقرب من منزله في منطقة «ودجير» بجنوب مقديشو. وكان كدف (43 عاما) يعمل مديرا لمحطة صومالي وين الإذاعية حتي عام 2010، حيث قامت حركة الشباب المجاهدين بمصادرة المحطة، عندما سيطرت علي المنطقة التي كانت تبث منها بشمال العاصمة، وأدي ذلك إلى توقف المحطة عن البث.

القبض على الصحفي أحمد علي فرح من قبل الشرطة الصومالية

بتاريخ 31/3/2012، ألقت شرطة أرض الصومال القبض على الصحافي التلفزيوني أحمد علي فرح خلال إعداده تقرير في لاس انود في إقليم سول لتلفزيون الملكية المملوك للقطاع الخاص ظهر. وأودع فرح في السجن بناء على أوامر محافظ سول محمد جنيري. ولم يصدر أي تعليق من قبل سلطات أرض الصومال على اعتقال فرح.

مقتل الصحفي مهاد صلد آدن

بتاريخ 5/4/2012 قتل الصحفي «مهاد صلد آدن» (22 عاما) قتل برصاص مجهولين في مدينة بلدوين وسط الصومال. وفي التفاصيل أن رجلين أطلقا النار على الصحافي قرب منزله في بلدوين على بعد 300 كلم شمال مقديشو، وفرا بعد إطلاق الرصاصات على رأس آدن وكتفيه، كما قال شهود عيان. وكان الصحفي آدن يعمل مع «صوت حيران» المحلية ومع إذاعة «شابيل» التي تبث من مقديشو.

مقتل الصحفي أحمد أدو أنشور

بتاريخ 26/5/2012 قتل الصحافي الصومالي أحمد أدو أنشور بنيران أربعة مسلحين مجهولين خلال عودته إلى منزله في مقديشو عند الساعة الثانية عشرة والنصف، حسب التوقيت المحلي لمقديشو. وفارق أنشور الحياة على الفور في مكان حادثة الاغتيال في حي دركنلي حيث يقطن أنشور مع عائلته. وكان أنشور (28 عاما) يعمل كمذيع أخبار في إذاعة ومحطات تلفزيونية في شبكة «شابيل» الإعلامية ومقرها في مقديشو. وكان أنشور يقدم برنامجا يوميا

لمدة ساعة عن الأخبار وعرف بصراحته في المقابلات التي كان يجريها بشأن الوضع السياسي في الصومال. وكان تلقى تهديدات بالقتل بعد إعداد تقارير عن الفساد الحكومي جنبا إلى جنب مع حسن عثمان عبدي الصحافي في إذاعة «شابيل» الذي اغتيل في 28 يناير /كانون الثاني 2012.

يعد أنشور الصحفي التاسع من شبكة «شابيل» الذي يقتل في عمليات اغتيال تستهدف صحافيي الشبكة منذ سبع سنوات. وفي هذا العام وحده، قتل ثلاثة صحافيين في «شابيل»، في حين أن اثنين آخرين أصيبا بجروح خطيرة خلال محاولات قتلهما.

إصابة الصحفي عبدالقادر عمر عبدالله بجروح خطيرة جراء إطلاق الرصاص عليه

بتاريخ 7/7/2012 أصيب مراسل قناة «يونيفرسال تي في» البريطانية الصحافي «عبد القادر عمر عبدالله» بجروح خطرة إثر إطلاق النار عليه من قبل مجهولين مساء في مقديشو. وتعرض عبدالله لإطلاق نار أثناء وجوده داخل منزله، وفق ما أفاد زميله إبراهيم جيكي. ولفت جيكي إلى أنه رأى رجلين يتجهان نحوه واحدهما يحمل مسدسا. وحاول الهرب من البوابة إلا أنه تعرض لطلقين ناريين. وقد أصابته إحدى الرصاصتين في المعدة، والأخرى أدت إلى كسور في ركبته. لكن مطلقي النار لاذا بالفرار.

مقتل الإعلامي عبد جيلاني ملاق مرشالي

بتاريخ 31/7/2012 أقدم مسلحون مجهولون على اغتيال عبد جيلاني ملاق مرشالي مذيع راديو وممثل كوميدي صومالي بالرصاص في مقديشو بعد دقائق على مغادرته مبنى الإذاعة حيث كان يعمل في وقت متأخر. ولاذ القاتلان بالفرار. علما بأنهما استهدافه بالرأس والكتفين.

مقتل الصحفي محمود علي بنيستي

قتل الصحافي الصومالي محمود علي بنيستي بتاريخ 14 آب 2012 إثر إصابته بجروح خطيرة نتيجة تعرضه لإطلاق النار عليه من قبل قوات حكومية في العاصمة مقديشو. وفارق الحياة فور وصوله إلى المستشفى. وذكر شهود عيان أن بنيستي حاول تغطية حادث مروري بين سيارة عسكرية وأخرى مدنية بالقرب من تقاطع توفيق شمال العاصمة وأطلقت عليه القوات الحكومية وابلا من الرصاص استقرت واحدة منها في رأسه.

مقتل الصحفي حسن يوسف ابسوغ

بتاريخ 21/9/2012، قتل الصحفي حسن يوسف ابسوغ في وقت مبكر صباحاً في مقديشو لدى مغادرته مقر إذاعة «راديو مانتا» وبعدما غطى لحساب هذه الوسيلة الإعلامية الهجوم الانتحاري الذي راح ضحيته زملاؤه الثلاثة قبل مقتله بيوم في مطعم بالعاصمة الصومالية. وفي تصريح لوكالة فرانس برس، قال عبدي عزيز حسين رئيس تحرير إذاعة «راديو مانتا» المستقلة الحديثة التأسيس «قتل رئيس البرامج في الإذاعة حسن يوسف ابسوغ لدى مغادرته الإذاعة وكان أنهى لتوه دواما ليليا». وأضاف «هو الذي غطى الهجوم الانتحاري الذي وقع في العاصمة مساء الخميس». ولا يعرف ذوو ابسوغ السبب المحدد لقتله «لكنهم على يقين انه قتل بسبب مهنته»، كما قال زميله حسين.

مقتل المصور الصحفي زكريا محمد محمود معلم

بتاريخ 16/9/2012 أطلق مجهولون النار على المصور الصحفي زكريا محمد محمود معلم في حي نسيب بندو في العاصمة الصومالية مقديشو. وتوفي على الفور جراء إصابته بطلقات في رأسه وصدره. وفي التفاصيل أن أربعة مسلحين يحملون مسدسات أصابوا معلم بأعيرة نارية في الرأس والصدر، خلال

وجوده في مطعم بالقرب من قريته، ما أدى إلى وفاته مباشرة.ولم تعرف دوافع الحادث حتى الآن بعد أن فر الجناة إثر ارتكابهم جريمة قتل معلم. ولم تعلن أي جماعة عن مسؤوليتها عن الحادث.

مقتل الصحفي أحمد فرح الياس

بتاريخ 23/10/2012 قتل الصحفي أحمد فرح الياس مراسل «يونيفرسال تي في» بعد إصابته برصاص مسلحين هاجموه ليلاً في لاسعنود في منطقة سول في الصومال. وكان الياس في طريق العودة إلى منزله بعد انتهاء دوامه في التلفزيون عندما أطلق مجهولون النار عليه ما أدى إلى مقتله على الفور. ولم تتمكن قوات الأمن، التي هرعت إلى مكان الحادث، من القبض على الجاني وتم تسجيل الجريمة ضد مسلح مجهول.

مقتل الإعلامي ورسام شير عوالي

بتاريخ 1/10/2012 قتل مقدم البرامج الإذاعي في مقديشو ورسام شير عوالي، المعروف بسخريته من المتمردين الإسلاميين، بالرصاص مساء على أيدي مجهولين. وقال عبدي محمد حجي أحد زملاء عوالي في إذاعة «كلميى» الخاصة التي كان يعمل لحسابها، أن عوالي «تعرض لإطلاق نار من قبل مسلحين أصابوه بجروح قرب منزله في حي وابري. وتوفي بعد وصوله إلى المستشفى». وصرح أحد كبار المسؤولين في الشرطة الصومالية أحمد حسن مالين للصحافيين إن عوالي «قتل على أيدي مسلحين. نجري التحقيقات اللازمة وسيحال القتلة على القضاء». ولم تتبن أي جهة مسؤولية اغتيال مقدم البرامج.

العراق[9]:

يشكل العراق أحد أبرز الأمثلة على سياسة الإفلات من العقاب، وعلى ارتفاع عدد الانتهاكات الجسيمة المرتبكة بحق الإعلاميين وفي مقدمتها أعمال العنف، والقتل، والاختفاء القسري. ولا تقوم السلطات العراقية بواجبها إزاء هذه الانتهاكات، إذ لاحظت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» أن الحكومة العراقية لا تتخذ التدابير المانعة من وقوع هذه الانتهاكات، كما أنها لا تقوم بالتحقيق فيها للتعرف على المتورطين فيها وتقديمهم إلى القضاء. وقد تبوأ العراق وفقاً لمؤشر لجنة حماية الصحفيين المرتبة الأولى في العام 2012، وفي السنوات الأربع السابقة عليه. وإذا كانت الحكومة العراقية قد تذرعت في الماضي بظروف الحرب، إلا أنها اليوم ما زالت مخفقة تماماً عن تقديم أيشخص متورط بهذه الاعتداءات إلى القضاء رغم التحسن النسبي في أوضاع العراق.

لقد تمكنت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي من رصد الانتهاكات والاعتداءات الموضحة في الجدول الآتي في العام 2012:

(9) الانتهاكات المنشورة لا يمكن الجزم بأنها كل ما حدث وارتكب بحق الإعلاميين في العراق، وهو ما استطاع باحثو شبكة «سند» رصدها سواء من خلال اتصالاتهم أو ما نشر في الإعلام أو التقارير الإقليمية والدولية.

نوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	الجهة المسؤولة	% بالنسبة للإجمالي
منع تغطية	92	الأجهزة الأمنية - قيادة البشمركة قوات الأسايش - برلمان كردستان قوات الزيرفاني - حراسة خاصة الاتحاد الوطني الكردستاني حرس الرئاسة	28%
اعتقال	56	السلطات المحلية في النجف مديرية الجرائم الكبرى الأجهزة الأمنية - وزارة الداخلية قوات الأسايش قوات الشرطة في كردستان	17%
تعذيب	1	مديرية الجرائم الكبرى	0.3%
مقتل	5	مجهولو الهوية - مجموعة مسلحة	1.5%
الإصابة بسبب التغطية	5	تاجر مخدرات - الأجهزة الأمنية حراسة محافظ القادسية قوات الزيرفاني	1.5%
حذف محتويات كاميرا	6	الأجهزة الأمنية - قوات الأسايش قوات الزيرفاني	1.8%
إيقاف بث	2	وزارة الداخلية هيئة الاتصالات والإعلام	0.6%
إعتداء بالضرب	40	الأجهزة الأمنية حراسة وزير الكهرباء حراسة محافظ القادسية قيادة البشمركة قوات الشرطة في كردستان قوات الأسايش مواطنون محتجون قوات الزيرفاني	12.2%

الـــــذم والـــقـــدح	28	الأجـــــهـــــزة الأمـــنـــيـــة رئيس الحكومة المحلية في النجف قـوات الأسايش - مواطنون محتجون قـوات الزيرفاني - حـراسـة خاصة شخصيات متنفذة - حـرس الرئاسة	8.5%
إخـــتـــفـــاء	2	مـــجـــهـــولـــو الـــهـــويـــة	0.6%
مـــضـــايـــقـــة	6	وزارة الثقافة - الأجـهـزة الأمنية قـــوات الـــشرطـــة في كـردسـتـان	1.8%
إعـــتـــداء عـــلى مـقـار	4	مجموعات مسلحة - مواطنون محتجون	1.2%
خسائـــــر بالممتلكات	5	مجموعة مسلحة - قـوات الزيرفاني قـوات الأسايش - مواطنون محتجون	1.5%
إعتداء على معدات العمل	6	مجموعة مسلحة - قيادة البشمركة قـوات الزيرفاني - قـوات الأسايش مـــواطـــنـــون مـــحـــتـــجـــون	1.8%
الـــتـــهـــديـــد بـــالـــقـــتـــل	9	مجموعات مسلحة - الأجهزة الأمنية مجهولي الهوية - أنصار البارزاني	2.7%
حـــجـــز حـــريـــة	25	الأجهزة الأمنية - رئاسة جامعة بغداد قـوات البشمركة - قـوات الأسايش مواطنون محتجون - قوات الزيرفاني	7.6%
مـــحـــاولـــة اغـــتـــيـــال	3	مـــجـــهـــولـــو الـــهـــويـــة	0.9%
الـــتـــهـــديـــد بـــالإيـــذاء	10	الأجـهـزة الأمنية - الكتلة العراقية مجهولي الهوية - شخصيات متنفذة مواطنون محتجون - شرطـة اربيل	3%
مصـــادرة أدوات العمـــل	20	الأجهزة الأمنية - قـوات البشمركة شرطـة كردستان - قـوات الأسايش شرطـة اربـيـل - قـوات الزيرفاني	6%
الحرمان من محاكمة عادلة	2	محكمة النشر - محكمة كفري كردستان	0.6%
المجموع	**327**		**100%**

يتضح من الجدول أن الاعتداءات التي طالت الإعلاميين في العراق في عام 2012 والتي تمكنت الشبكة من رصدها بلغت (327) اعتداءً. وفيما يأتي عرض لأبرز الانتهاكات:

احتجاز الصحفي علي الفياض من قبل شرطة حماية المنشآت

قامت شرطة حماية المنشآت باحتجاز الصحفي علي الفياض دون أساس قانوني بتاريخ 22/1/2012، وهو يعمل مراسلاً لجريدة (الزمان) ورئيساً لتحرير وكالة (السلطة الخامسة) للأنباء، وذلك لمدة خمسة أيام، وقد جرى احتجازه في منطقة (واسط) في وسط العراق لاتهامه بنشر خبر فصل (36) شرطياً من محافظة واسط. ويشكل احتجاز الفياض انتهاكاً لحرية الإعلام وتعدياً على حقه في الحرية الشخصية ومعاملة لا إنسانية وقاسية.

احتجاز الصحفي أيمن الشبيبي من قبل وكالة الاستخبارات العراقية

تعرض مراسل صحيفة (طريق الشعب) أيمن الشبيبي إلى الاحتجاز من جانب وكالة الاستخبارات العراقية بتاريخ 20/2/2012 في وسط العاصمة بغداد. وقد استمر احتجازه غير القانوني لمدة 3 ساعات، وجرى بمناسبة قيامه بتغطية تظاهره طلابية طالبت بإقالة عميد الكلية التقنية على خلفية تعليمات تمنع الطالبات من الجلوس مع الطلاب إلا إذا كان يربطها عقد زواج. وقد قام رجال الاستخبارات كذلك بمصادرة كاميرته ومعداته واقتياده إلى فرع وكالة الاستخبارات الكائن في العطيفية ووجهت له تهمة التحريض على الشغب، وتعرض للشتم بألفاظ نابية وأفرج عنه بعد مرور (3) ساعات على احتجازه، تشكل هذه الحالة حلقة من الحلقات المتواصلة لانتهاكات الحريات الإعلامية والحريات الشخصية للإعلاميين في العراق.

إساءة معاملة عدد من الصحفيين من قبل الفرقة الخامسة للجيش العراقي

تعرض عدد من الصحفيين وفي مقدمتهم حسين أسد مراسل قناة السومرية إلى معاملة مهينة ولا إنسانية على يد الفرقة الخامسة للجيش العراقي. فقد جرى احتجازهم من جانب الفرقة المذكورة دون أساس قانوني، وذلك في منطقة معسكر أشرف بتاريخ 17/2/2012. واستمر احتجازهم نهار اليوم المذكور كاملاً.

أما سبب احتجازهم فيتمثل في منعهم من تغطية نقل المعسكر إلى مكان بديل ولم تقم السلطات العراقية بأي تحقيق لمعرفة المتورطين بهذا الاعتداء.

محاولة اغتيال مراسل قناة الأنبار محمد سعد فرحات

تعرض الصحفي محمد سعد فرحان مراسل قناة الأنبار الفضائية بتاريخ 6/3/2012 في وسط سوق الرمادي، وفي الساعة السادسة والنصف مساءً، إلى محاولة قتل طعنا بسكين من قبل شخص يرتدي ملابس مدنية وقد وقعت هذه الحادثة عقب انتهائه هو وزميله للتو من إعداد تقرير تلفزيوني.

وقد قام المعتدي بعد خروج زميله المصور من السيارة، وقد قام بإحكام باب السيارة على الصحفي محمد فرحان وطعنه جهة القلب، ولكن بسبب التفاف المعتدي بسرعة أصابته الطعنة في كتفه بعمق 3 سم. وصرخ فرحان بالناس، فأقبلوا لنجدته، وتمكن المعتدي من الهرب.

رغم أن دوافع الاعتداء ليست معلومة، إلا أن هذه الحالة تدل على أن الإعلاميين يصبحون أكثر عرضة للانتهاك زمن الصراعات والاضطرابات والحروب. كما أنها تشير إلى حجم العنف والاستهداف الذي يتعرض له الإعلاميون في العراق.

اعتقال الصحفي سليم الخليفاوي بصورة تعسفية بعد الاعتداء عليه

تعرض عضو نقابة الصحفيين العراقيين والصحفي في صحيفة أنباء اليوم السعودية سليم عباس الخليفاوي إلى اعتقال غير قانوني أثناء ممارسته لعمله الصحفي في مدينة ذي قار في يوم 30/3/2012 فأثناء قيامه بتغطية تظاهرة جماهيرية في مركز محافظة ذي قار، قامت قوات مكافحة الشغب بالاعتداء عليه بسبب تصويره لأعمال القمع التي مارستها هذه القوات ضد المتظاهرين، فقد تعرض للضرب بالهراوات رغم ارتدائه باجة الصحفيين، ثم صودرت كاميرته ولدى مطالبته بإعادة الكاميرا له، تم ضربه ثانية أمام الجميع.

ولدى محاولته الخروج من مخرج الناصرية، أوقفته القوات الأمنية التابعة لفوج الطوارئ وقامت بإهانته وشتمه رغم أنه أبرز لهم هويته الصحفية. وقد قام المقدم منير جواد العبادي بالإساءة له بشكل واضح، ثم جرى تقييده واعتقاله لساعات، ثم نقل إلى مركز الشرطة لأخذ إفادته ونقل ليلاً إلى مكان مجهول حيث بقي محتجزاً لثلاثة أيام وجرى الإفراج عنه بتاريخ 3/4/2012 ولم تقم السلطات بأي تحقيق بالأمر رغم ذيوع خبر الاعتداء عليه.

احتجاز الصحفية زكية المزوري من قبل الأجهزة الأمنية

قامت الأجهزة الأمنية باحتجاز الصحفية زكية المزوري عضو نقابة الصحفيين العراقيين في إحدى نقاط التفتيش وهي عائدة من مدينة العمارة. وقد جرى احتجازها بتاريخ 27/3/2012 بعد أن أجرت تحقيقات وتقارير صحفية ومقابلات مع مسؤولين في المحافظة لصالح مؤسسة المدى.

وقد استمر احتجاز الصحفية المزوري عدة ساعات في نقطة التفتيش الواقعة بين قضاء كميت وعلي الشرقي. وجرى إخلاء سبيلها بعد تدخل شخصيات سياسية في المحافظة.

وقد تبين أن سبب احتجاز الصحفية المزوري هو اتهامها من قبل قيادة عمليات ميسان ومن كان يرافقها من صحفيين مثل مؤيد الساعدي، بتوزيع منشورات تحريضية ونقود مزورة.

تشكل هذه الحالة دليلاً واضحاً على استخدام القانون بصورة متعسفة وغير مشروعة للاعتداء على الحريات الإعلامية وعلى الحريات الشخصية للإعلاميين، وغطاءً لتبرير معاملتهم بصورة لا إنسانية ومهينة.

صعق الإعلامي نهاد عبد الحسين كهربائياً من قبل قوات الأمن العراقي

تعرض الإعلامي نهاد كاظم عبد الحسين الذي يعمل لحساب إحدى القنوات الفضائية العراقية المحلية إلى الضرب بعصا كهربائية على مؤخرة رأسه من قبل قوات الأمن العراقي. وقد تسببت هذه الضربة بنزيف حاد وأدت إلى فقدان المعتدى عليه للوعي لمدة ساعتين.

وقد نقل الإعلامي عبد الحسين إلى مستشفى الجملة العصبية، أما السبب وراء ضربه بالعصا الكهربائية وصعقه، فهو منعه من تغطية المظاهرات الذي شرع بتغطيتها قبل الاعتداء.

كما تعرض الإعلامي ذاته في الحادثة ذاتها إلى سرقة مقتنياته، حيث قام أفراد من الشرطة بسرقة كاميرته، وساعته اليدوية، ومحفظته الشخصية، ونظارته الطبية، وهاتفه الخلوي ومبلغ مالي كان في محفظته.

الاعتداء بالضرب على الصحفي ميلاد سامي ومرافقيه من قبل قوات الأمن الكردية

قام أفراد من قوات الأمن الكردية المعروفة باسم (أسايش)، بضرب الصحفي ميلاد سامي المراسل لدى قناة السومرية، ومرافقيه المصور علي نوري والسائق ستار جبار، وذلك بتاريخ 8/5/2012. وقد وقعت حادثة الضرب بتاريخ 8/5/2012 أمام مبنى البرلمان الكردي، وذلك بينما كان الصحفي ميلاد ومرافقاه يغطون تظاهره أمام البرلمان في مدينة أربيل. كما قام أفراد قوات ألـ (أسايش) بمصادرة الكاميرا التي كانت بحوزة طاقم قناة السومرية.

اغتيال الصحفي غزوان أنس وإصابة أفراد أسرته

بتاريخ 30/7/2012، قامت مجموعة مسلحة باقتحام منزل الصحفي غزوان أنس وإطلاق الرصاص عليه وقتله. كما أصيب بالاعتداء كل من زوجته، ووالدته وطفله الرضيع.

والصحفي غزوان يعمل مقدم برنامج في قناة سما الموصل. وقد جرى تنفيذ الاعتداء المسلح من قبل مجموعة مسلحة مجهولة. ولم تقم السلطات العامة المختصة بإجراء تحقيق في مقتل غزوان بغية معرفة المتورطين وإحالتهم إلى القضاء.

إن هذا الاعتداء يشكل ـ كما ذكرت المديرة العامة في اليونسكو في العراق ـ اعتداء على حرية التعبير والإعلام والحق في الحياة المنصوص عليها في المادتين (19) و(6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
تشكل هذه الحالة حلقة من حلقات الاستهداف والقتل المتعمد للإعلاميين في العراق، وتعكس سياسة الإفلات من العقاب المستشرية في العراق. كما أنها تؤكد على أهمية إيجاد نظام خاص بحماية الصحفيين في حالة الحروب، والطوارئ العامة والاضطرابات وهي مسألة تحرص الشبكة على أهمية تحقيقها بسرعة نظراً لدورها الحيوي في حماية الصحفيين وتمكينهم من القيام بعملهم بحرية.

تعرض مراسلو قناة الحرية العراقية للضرب وللتهديد من قبل رجال الأمن

تعرض مراسلو قناة الحرية سامر عبد المجيد، ومحمد إسماعيل ومنجد الخزرجي للضرب بتاريخ6/7/2012. وقد وقع الاعتداء على ثلاثتهم بشكل منفرد في أماكن مختلفة، فقد قامت الأجهزة الأمنية بالاعتداء على مصور القناة سامر عبد المجيد في بغداد. فيما تعرض مراسل القناة محمد إسماعيل للضرب والتهديد بالتصفية في محافظة الديوانية أثناء قيامه بتغطية التفجيرات التي وقعت في المحافظة. أما مراسل القناة منجد الخزرجي، فجرى ضربه واحتجازه في محافظة ديالى.

إن الملفت للنظر في هذه الحوادث أنها طالت ثلاثة أشخاص يعملون في قناة الحرية في أماكن مختلفة في العراق، وفي يوم واحد. الأمر الذي يعكس اتساع رقعة استهداف الإعلاميين في العراق واستهدافهم.

محاولة اغتيال الصحفي كريم حسن

تعرض الصحفي كريم قاسم حسن رئيس التحرير السابق لجريدة الاتحاد المستقلة في محافظة المثنى لمحاولة قتل بانفجار عبوة ناسفة بتاريخ 2/7/2012 في وسط مدينة السماوة. وقد انفجرت العبوة في تمام الساعة الخامسة صباحاً أمام منزل الصحفي كريم. وقد نقل الصحفي المعتدى عليه جراء إصابته بجروح بالغة إلى مستشفى الحسين التعليمي لتلقي العلاج، وكما أفاد شهود عيان، فإن سيارة نوع (أوبترا) بيضاء اللون، ألقت عبوة ناسفة بينما كانت مسرعة

جداً على منزل الصحفي كريم حسن. وأكد هؤلاء أن الحادث وقع بعد انسحاب سيارات الدوريات الأمنية من الشارع في الخامسة صباحاً.

اغتيال كامران صلاح الدين المذيع في قناة صلاح الدين الفضائية

قتل الصحفي كامران صلاح الدين المذيع في قناة صلاح الدين الفضائية بتاريخ 2/4/2012 بانفجار استهدفه حوالي الساعة التاسعة مساءً. وقد وضع المعتدون العبوة الناسفة تحت سيارة الإعلامي كامران الذي يعمل كمذيع للأخبار ومقدم للبرنامج السياسي (العراق والحدث) في قناة صلاح الدين.

ويذكر بأن الضحية كان يبلغ من العمر عند قتله (35) عاماً وكان رئيساً لاتحاد الصحفيين والإعلاميين في تكريت.

وتؤكد شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن السلطات العراقية المختصة لم تقم بواجباتها القانونية إزاء هذه الحادثة، أسوة بالعشرات من حالات القتل الأخرى التي ارتكبت في العراق، وأنه ينبغي عليها أن تنهض بمسؤولياتها إزاء هذه الحالات المتكررة التي تشكل انتهاكاً جسيماً لحرية التعبير والإعلام.

اغتيال سمير الشيخ علي رئيس تحرير صحيفة الجماهير البغدادية

تعرض الصحفي سمير الشيخ علي رئيس تحرير صحيفة الجماهير البغدادية بتاريخ 17/11/2012، وفي أثناء قيادته لسيارته، للقتل بثلاث رصاصات أصابته في صدره. وقد وقع الحادث في حي الشيخ عمر وسط العاصمة العراقية.

وتجدر الإشارة إلى أن الصحفي سمير الشيخ ناشط حقوقي ومدافع عن الحريات الإعلامية، وكما ثبت من تقارير عديدة فإن قتله يرتبط بشكل مباشر بنشاطاته الصحفية.

ولم تقم السلطات العراقية المختصة بفتح تحقيق نزيه ومستقل في الحادثة بغية معرفة المتورطين فيها وإحالتهم إلى القضاء. وهي بالنتيجة تتحمل مسؤولية الإفلات من العقاب المنتشرة في العراق إزاء استهداف الإعلاميين وقتلهم.

الانتهاكات التشريعية لحرية الإعلام

رغم أن البرلمان العراقي أقر في أغسطس 2012 قانون حماية الصحفيين، إلا أن المنظومة التشريعية بما فيها قانون حماية الصحفيين ذاته، ما زالت تتضمن انتهاكات للحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين وللمعايير الدولية المعمول بها في هذا السياق. فقانون حماية الصحفيين يتبنى مفهوماً ضيقاً للصحفي، ولا يتيح للصحفيين الوصول إلى المعلومة بسهولة علاوة على أن هذا القانون لم يمنع من تطبيق قانون العقوبات على الصحفيين، فما زال قانون العقوبات قابلاً للتطبيق عليهم من خلال جرائم التشهير. كما أن قانون المطبوعات لعام 1968 الذي يتيح حبس الصحفيين لمدة تصل إلى سبع سنوات في حالة الإدانة بإهانة الحكومة مازال معمولاً به.

لقد عرف قانون حماية الصحفيين لعام 2012 الصحفي تعريفاً ضيقاً من خلال اشتراطه أن يكون الصحفي شخصاً يعمل بدوام كامل، ما يعني استبعاد الصحفيين العاملين بدوام جزئي، أو العاملين على أساس تقديم مادة صحفية أو تقرير، والصحفيين العاملين على أساس ميداني وليس بدوام كامل.

ويشترط قانون حماية الصحفيين وجوب قيام المجموعات والمؤسسات الإعلامية بالتسجيل

بموجب القانون والأخطر مما سبق كله أنه يتضمن نصاً ينطوي على تقييد لعمل الصحفي من خلال تأكيده على أن الصحفيين يتمتعون بالحق في الحصول على المعلومات والأخبار والبيانات والإحصائيات (في حدود القانون) والملاحظ أن هذا القيد واسع جداً، ولم يحدد المقصود بالقانون المعني، فيشمل سائر القوانين النافذة. أي أن يجعل الأولوية للقوانين الأخرى وليس لحق الصحفي في الحصول على المعلومات.

أما فيما يخص جرائم المعلوماتية، فقد ناقش مجلس النواب العراقي مشروع قانون جرائم المعلوماتية في تموز 2012، وقد تضمن المشروع قيوداً غير جائزة بموجب القانون الدولي، ومن شأنها تقييد حرية النشر والتعبير والإعلام وتعريض الصحفيين الذين يكشفون عن الفساد إلى عقوبات شديدة. فمشروع القانون يتضمن عقوبات سالبة للحرية تصل إلى الحبس المؤبد وغرامات مالية باهظة على من يستخدم بشكل متعمد أجهزة الحاسوب وشبكة المعلومات بما يمس بمصالح البلاد (الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الأمنية العليا) وهي مفاهيم واسعة قد يساء استعمالها بحق الصحفيين وغيرهم من الإعلاميين.

ومن مشاريع القوانين الأخرى التي تحاول الحكومة العراقية من خلالها السيطرة على حرية الإعلام وفرض سيطرتها على الإعلام المرئي، والمسموع، والمكتوب والإلكتروني،مشروع قانون حرية التعبير وحرية التجمع، إذ يسمح المشروع للسلطات العامة بالتضييق على الحقوق والحريات الإعلامية بحجة (المصلحة العامة والنظام العام أو الآداب العامة. واللافت للانتباه في هذا السياق ما صدر عن وزير الداخلية العراقي بتاريخ 31/7/2012 بشأن حرية الإعلام، حيث وصفها بأنها تشكل تهديداً للأمن الداخلي وأنه ينبغي على الصحفيين أن لا ينشروا أي أنباء تتعلق بقضايا القتل، والاعتقالات دون موافقة وزارة الداخلية بحجة غياب الاستقرار الأمني.

يمكن القول بوجه عام أن الإعلام والإعلاميين في العراق تعرضوا في عام 2012 إلى عنف واسع، وهو عنف وقع عليهم من خلال القتل، والضرب، والتعذيب وتكميم الأفواه. وكذلك من خلال المحاولات المتكررة من جانب السلطات العراقية للسيطرة على التدفق الحر للمعلومات، ولترهيب الإعلاميين من خلال حزمة تشريعات تهدد الحريات الإعلامية. علاوة على أن هذه السلطات تنتهج منذ سنوات سياسة الإفلات من العقاب تجاه الانتهاكات الجسيمة التي تطال الإعلام والإعلاميين في العراق.

ترى شبكة المدافعين عن حرية الإعلام «سند» أن أوضاع الإعلاميين في العراق سيئة للغاية، وأنهم عرضة للانتهاك بسهولة في ظل عدم وجود منظومة وقائية للانتهاك بسهولة في ظل عدم وجود منظومة وقائية أو رادعة تمنع من الاعتداء على الإعلام والإعلاميين.

وهي مسألة تستوجب التأكيد من وجوب حماية الصحفيين في البلدان غير المستقرة والتي تمر بظروف طارئة، ولعل ما يحدث في العراق تجاه الإعلام والإعلاميين من شأنه أن يوجه الجهود لإيجاد جملة من التوجيهات والمبادئ السلوكية المتعلقة بحماية الإعلاميين زمن الاضطرابات، والطوارئ العامة والنزاعات.

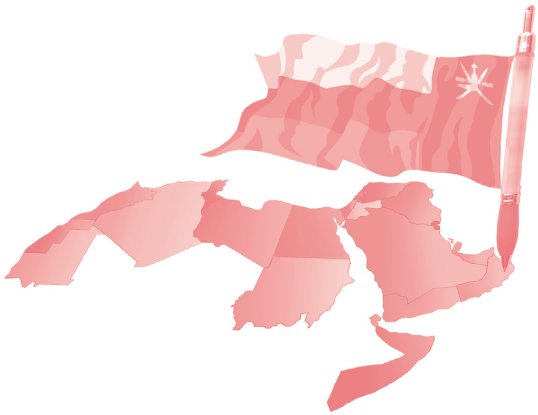

عُمان[10]:

من اللافت للانتباه أن وسائل الإعلام ليست مستقلة، إذ تتمتع وزارة الإعلام بصلاحيات كبيرة تمكنها من مراقبة سائر وسائل الإعلام. كما أن ملكية معظم محطات التلفزيون والراديو في السلطنة تعود للدولة إلا أن هناك محطات قليلة خاصة غالبيتها غنائية تم إنشاؤها في السنوات القليلة الماضية.

وتقوم الصحف الخاصة المحدودة التي تتلقى مساعدات من الحكومة بفرض رقابة ذاتية على نفسها. كما تتضمن القوانين النافذة وفي مقدمتها قانون الصحافة لعام 1984 فرض غرامات كبيرة وعقوبات بالسجن تصل إلى سنتين. وقد تبوأت السلطنة المرتبة 141 في ترتيب الدول بالنسبة لحرية الإعلام والصحافة.

ويوضح الجدول الآتي الاتجاهات الأساسية للانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

نوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	الجهة المسؤولة	% بالنسبة للإجمالي
إعتقال	1	السلطات العمانية	33.3%
الحرمان من محاكمة عادلة	2	السلطات العمانية	66.6%
المجموع	**3**		**100%**

وفيما يلي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

اعتقال الصحفي سعيد الهاشمي

ألقت السلطات العمانية في شهر مايو من العام 2012 القبض على سعيد الهاشمي، وهو كاتب صحفي معروف ومدون سبق خطفه وتعذيبه.

هدد النائب العام في ٤ حزيران، باتخاذ «جميع التدابير القانونية المناسبة» ضد عدد من المعتقلين من بينهم سعيد الهاشمي من الذين أطلقوا «دعوات التحريض... تحت ذريعة حرية التعبير». ورغم ذلك لم يتم توجيه اتهامات رسمية لهم، باستثناء عدد قليل من الذين يواجهون اتهامات بـ«التحريض على الاحتجاج». هذا الاتهام الذي يعتبر جريمة «أمن دولة» وتقع خارج نطاق قانون العقوبات العادي.

الحكم بحبس الصحفي مختار الهنائي بالحبس والغرامة

أصدرت المحكمة الابتدائية في مسقط في 16/9/2012 حكما بحق الصحفي العامل في جريدة الزمن «مختار الهنائي» يقضي بحبسه لمدة عام وتسديده غرامة قدرها 1000 ريال (حوالي 2100 يورو) على خلفية اتهامه بارتكاب جرائم تقنية المعلومات وإعابة الذات السلطانية.

(10) الانتهاكات المنشورة لا يمكن الجزم بأنها كل ما حدث وارتكب بحق الإعلاميين في سلطنة عمان، وهو ما استطاع باحثو شبكة «سند» رصدها سواء من خلال اتصالاتهم أو ما نشر في الإعلام أو التقارير الإقليمية والدولية.

فلسطين[11]:

تعد فلسطين من أكثر الدول التي ترتكب فيها انتهاكات بحق الإعلاميين والصحفيين, وترجع النسبة الأكبر في هذه الانتهاكات إلى سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تنتهك الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في فلسطين بشكل يومي, والملاحظ أن سلطات الاحتلال ترتكب انتهاكات جسيمة وتنتهج سياسة إفلات من العقاب.

ولم تكتف شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي برصد وتوثيق الانتهاكات التي ترتكب من قبل سلطات الاحتلال فحسب, ولكنها حرصت كذلك على رصد وتوثيق الانتهاكات التي ترتكبها السلطة الفلسطينية، وحكومة حماس المقالة وأي مصدر آخر سواء أكان جهة عامة أو خاصة, وفيما يأتي جدول يبين شكل الانتهاك المرتكب, وعدد مرات ارتكابه والجهة المسؤولة عنه:

(11) الانتهاكات المنشورة لا يمكن الجزم بأنها كل ما حدث وارتكب بحق الإعلاميين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، وهو ما استطاع باحثو شبكة «سند» رصدها سواء من خلال اتصالاتهم أو ما نشر في الإعلام أو التقارير الإقليمية والدولية.

الانتهاكات التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي

شكل الانتهاك	عدد حالات ارتكابها	٪ بالنسبة للإجمالي
اعتقال إداري وحبس	16	6%
المنع من التنقل	4	1.5%
الحرمان من محاكمة عادلة	8	3%
إعتداء بالضرب	17	6.6%
استهداف جسدي	42	16.4%
الإصابة بسبب التغطية	59	23%
حجز حرية	30	11.7%
منع تغطية	17	6.6%
إعتداء على مقار	16	6.2%
مصادرة أدوات العمل	7	2.7%
خسائر بالممتلكات	16	6.2%
معاملة مهينة وحاطة بالكرامة	7	2.7%
إختراق بث	5	2%
قتل	3	1%
إستهداف منازل الصحفيين	8	3%
الذم والقدح	1	0.4%
المجموع	**256**	**100%**

الانتهاكات التي ارتكبتها أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية

شكل الانتهاك	عدد حالات ارتكابها	% بالنسبة للإجمالي
استدعاء أمني	7	9.2%
حجز حرية	8	10.2%
اعتقال	8	10.2%
حجب مواقع	10	13%
مصادرة وحجز أدوات العمل	3	4%
اعتداء بالضرب	13	17%
المنع من مزاولة المهنة	2	2.5%
منع تغطية	13	17%
اعتداء على مقار	1	1.5%
الذم والقدح	6	8%
التهديد بالإيذاء	2	3%
التهديد بالقتل	2	3%
سجن	1	1.5%
المجموع	**76**	**100%**

الانتهاكات التي ارتكبتها أجهزة الحكومة المقالة في قطاع غزة

شكل الانتهاك	عدد حالات ارتكابها	% بالنسبة للإجمالي
الاعتداء بالضرب	6	11.5%
استدعاء أمني	5	9.6%
احتجاز ومصادرة أدوات العمل	5	9.6%
الذم والقدح	3	5.7%
منع تغطية	4	7.5%
اعتقال	3	5.7%
التهديد بالإيذاء	5	9.6%
مضايقة	3	5.7%
حجز حرية	11	21%
الإصابة بسبب التغطية	1	2%
المنع من مزاولة المهنة	1	2%
حجب مواقع	1	2%
المنع من السفر والتنقل	4	7.5%
المجموع	**52**	**100%**

الانتهاكات التي ارتكبها هكرز إسرائيليين ومجهولي الهوية

شكل الانتهاك	عدد حالات ارتكابها	% بالنسبة للإجمالي
قرصنة إلكترونية	10	هكرز إسرائيليين مجهولو الهوية

لقد اتسم العام 2012 ـ كما يتضح من الجدول ـ بكثرة وقسوة الانتهاكات المرتكبة بحق الإعلاميين الفلسطينيين, وهي في معظمها انتهاكات بدنية جسيمة أفلت مرتكبوها من العقاب, وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

استدعاء الصحفي راسم عبيدات من المخابرات الإسرائيلية ومنعه من التنقل في أراضي الضفة الغربية

استدعت المخابرات الإسرائيلية بتاريخ 31/1/2012 الصحفي «راسم عبيدات» الذي يعمل مقدماً لبرنامج إذاعي يومي في إذاعة صوت الوحدة, وهو كذلك كاتب المقالة الرئيسة في جريدة القدس وكاتب في جريدة الوفاق.

وقد جرى استدعاؤه إلى مقر شرطة المسكوبية في القدس, حيث سلمته المخابرات الإسرائيلية قراراً بمنع دخوله إلى الضفة مدة (7) أشهرا بدءاً من شهر كانون الثاني ولغاية منتصف شهر تموز من العام 2012, وقد صدر القرار عن قائد قوات الجيش الإسرائيلي في مناطق الضفة الغربية, وأرفق به خريطة جرى تحديد وتعليم أماكن محددة عليها هي التي يتاح للصحفي عبيدات التحرك فيها.

وقد نتج عن هذا القرار إعاقة وصول عبيدات إلى التلفزيونات المحلية ومحطات الإذاعة في الأراضي الفلسطينية, ما سيفضي إلى تدمير عمله الصحفي بحسب أقوال عبيدات نفسه.

ينطوي هذا القرار الإسرائيلي على انتهاك للحريات الإعلامية, ولحق الصحفي عبيدات في الحصول على المعلومات, ولحقه في العمل ولحقه في التنقل ولحرية التعبير والنشر.

تمديد توقيف الصحفي رائد الشريف وحرمانه تعسفاً من حريته الشخصية والحكم بحبسه

قررت محكمة «عوفر» العسكرية الإسرائيلية تمديد توقيف الصحفي الفلسطيني رائد الشريف, وهو يعمل مذيعاً لدى راديو مرح المحلي, وقد جرى توقيفه لحين استكمال باقي الإجراءات لمحاكمته, وصدر قرار تمديد توقيفه بتاريخ 4/1/2012.

وقد جرى توجيه عدة تهم إلى الشريف من بينها أنه يعمل أثناء تغطيته الإعلامية على مراقبة تحركات جيش الاحتلال خلال اقتحامه بعض المناطق الفلسطينية وقد ذكر شقيق الإعلامي الشريف أنه جرى تأجيل المحاكمة لعدم وجود تهمة واضحة ومحددة.

وقد جرى اعتقال الشريف في 14/11/2011, ومنذ هذا التاريخ وهو يقبع في سجن «عوفر» المركزي, وقد أجلت المحكمة محاكمته أكثر من مرة رغم توقيفه. وبتاريخ 6/6/2012, قضت المحكمة على الشريف بالسجن لمدة عشرة أشهر وبغرامة مالية حوالي (1000) دولار أمريكي, وأفرج عنه بتاريخ 13/8/2012 بعد قضائه مدة محكوميته.

لقد جرى حبس الصحفي الشريف بحجة أنه وبعمله الصحافي «يشكل خطراً على امن إسرائيل», وهو سلوك ينطوي على انتهاك لحرية الإعلام والتعبير ولحق الشريف في الحرية الشخصية ومعاملة إنسانية, علاوة على حقه في محاكمة عادلة.

الاعتداء على مراسل تلفزيون فلسطين هارون عمايرة بالرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع

اعتدت القوات الإسرائيلية بتاريخ 27/1/2012 على مراسل تلفزيون فلسطين هارون عمايرة أثناء تغطيته للمسيرة الأسبوعية في قرية كفر قدوم قرب مدينة نابلس, وقد استهدفت قوات الاحتلال العمايرة وزملاء آخرين له بينما كانوا يغطون الأحداث من مكان بعيد.

وقد أوضح عمايرة أنهم هربوا عقب استهدافهم, ولكنه أصيب بقنبلة غاز في رجله اليمنى, ما تسبب له برضوض, وقد أصيب هو وزملاؤه باختناق شديد, وقام جنود الاحتلال عقب ذلك, بإيقاف السيارة التي كانت تقل العمايرة وزملاءه وحاولوا الإطلاع على المادة التصويرية.

ولكن عمايرة وزملاؤه رفضوا ذلك, وقد استخدم جنود الاحتلال في استهداف الصحفيين بمن فيهم العمايرة, بالإضافة إلى القنابل المسيلة للدموع, القنابل الصوتية والرصاص المطاطي,علماً بأن العمايرة وزملاءه كانوا يرتدون سترة الصحافة.

استدعاء الصحفي خالد عمايرة من قبل جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني

استدعى جهاز الأمن الوقائي التابع للسلطة الفلسطينية بتاريخ 15/1/2012 مراسل «الأهرام ويكلي» الصحفي خالد عمايرة, من مدينة الخليل.

وفي التفاصيل, تدل التقارير على أنه جرى استدعاء خالد عمايرة في مقر جهاز الأمن الوقائي في مدينة الخليل من الساعة الثامنة والنصف صباحاً حتى الرابعة عصراً, وقد أكد عمايرة أن معاملة رجال الأمن الوقائي معه لم تكن ودية, فقد جعلوه ينتظر في غرفة باردة لمدة تزيد عن 5 ساعات, وتم احتجاز بطاقته

الشخصية وهاتفه الخلوي, ثم استجوبه شخص لم يفصح عن هويته واستجوبه لمدة ساعة ونصف, وبعد ذلك أعيد له هاتفه وبطاقته الشخصية وطلب منه الذهاب.

وقد تفاجأ عمايرة فور عودته إلى بيته بمكالمة هاتفية على هاتفه الشخصي طلب منه من خلالها العودة إلى مقر الأمن الوقائي فوراً لعدم استكمال باقي الاستجواب, فعاد إلى المقر حيث خضع لاستجواب فظ اتهم فيه بأنه يشتم السلطة الفلسطينية, وبأنه وصف إسماعيل هنية برئيس الوزراء الشرعي, وجرى تهديده بأنه سيتم استدعاؤه بشكل يومي, وجرى بعد ذلك استدعاؤه ليومين متتاليين تحت تهديد بالاعتقال إن لم يحضر.

احتجاز طاقم تلفزيون فلسطين في قرية النبي صالح وإساءة معاملة أفراده

قامت قوات الاحتلال بتاريخ 3/2/2012 باحتجاز طاقم تلفزيون «فلسطين» المكون من المراسل الصحفي علي دار علي والمصور نجيب شروانة, ففي أثناء تغطية الطاقم للمسيرة الأسبوعية المناهضة للاستيطان والجدار الفاصل في قرية النبي صالح غربي رام الله, اقترب جندي من الطاقم وطلب البطاقات الشخصية والصحفية من أفراده ,ثم قال لهم أن التصوير ممنوع, وعلى الطاقم مغادرة المكان وهدد أفراد الطاقم بالاعتقال إن لم يغادروا المكان في دقائق, فأصر الطاقم على تغطية المسيرة, فجاء جندي آخر ووضع يده على الكاميرا لمنعهم من متابعة التصوير وهدد الطاقم بأن أمامه دقيقتان لترك المكان وإلا جرى اعتقال أفراده, ثم جرى اقتياد الطاقم إلى جيب عسكري, ثم إلى مستوطنة حمليش قرب النبي صالح.

ولما وصل الطاقم إلى حمليش, جرى استجوابه في الجيب العسكري عن المؤسسة التي يعمل لصالحها, وأسباب وجوده في النبي صالح, واستمر الطاقم في الجيب مدة 3 ساعات وكان أفراده مكبلي اليدين طيلة هذه المدة, وبعد ذلك أفرج عن الطاقم وأعيدت الكاميرا له.

ويتمثل السبب الحقيقي في احتجاز طاقم تلفزيون فلسطين بقيامه بتغطية أحداث المسيرة الأسبوعية ولمنعهم من القيام بالعمل الإعلامي لتغطية الحدث.

تجديد احتجاز الصحفي عامر أبوعرفة إدارياً وحرمانه غير القانوني من حريته الشخصية

أصدرت السلطات الإسرائيلية بتاريخ 5/2/2012 أمراً عسكرياً باحتجاز مراسل وكالة «شهاب» في الضفة الغربية الصحفي عامر أبوعرفة احتجازاً إدارياً لمدة (6) أشهر بذريعة أنه يشكل خطراً على أمن إسرائيل.

وكان الصحفي أبو عرفة قد اعتقل بتاريخ 20/8/2011, بعد اقتحام قوات الاحتلال منزله في مدينة الخليل, وحوّل مباشرة إلى الاعتقال الإداري, وقد رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية بتاريخ 23/7/2012 الاستئناف الذي تقدم به أبوعرفة دون إبداء الأسباب إلا تأكيد المحكمة على وجود ملف سري لا تستطيع المحكمة كشفه.

وقامت المحكمة ذاتها بتاريخ 28/8/2012 بتثبيت تمديد الاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر بحق الصحفي أبو عرفة, وذلك دون أي مسوغ قانوني, وقد أكد الإدعاء العسكري الإسرائيلي على أن أبو عرفة يشكل «خطورة» في حال جرى إطلاق سراحه, كما رفضت المحكمة تقديم أي مبرر قانوني لمنع أحد من الإطلاع على ملف أبو عرفة سوى أن الملف سري.

وقد ورد أن محامي أبو عرفة طلب من المحكمة

إحتساب ثمانية أشهر قضاها أبو عرفة كفترات متقطعة في سجون السلطة الفلسطينية, فرفض القاضي قائلاً:»تعرف تاريخ اعتقالك وسببه», فأجابه أبو عرفة: «إن أسباب اعتقالي عند السلطة هي بسبب عمله الصحفي فحسب», فقال له القاضي: «إنك تقوم بعملك بدرجة إضافية عما يلزم».

إقتحام مقر تلفزيون القدس التربوي من قبل جيش الاحتلال

قامت قوات الاحتلال بتاريخ 29/2/2012 باقتحام مقر تلفزيون القدس التربوي التابع لمعهد الإعلام العصري ـ جامعة القدس, وقد أسفرت عملية الاقتحام التي وقعت فجراً, عن تكسير لأبواب المقر, ومصادرة أجهزة البث وأحدثت خراباً في معدات أخرى ,خاصة معدات البث والعمل التلفزيوني.

وقد جاء في تفاصيل الحادث أن جنود الاحتلال قاموا بتعطيل الكاميرات الخاصة بمقر التلفزيون حتى لا توثق ما قاموا به.

احتجاز الصحفي محمد اشتيوي من قبل جهاز الأمن الوقائي التابع للسلطة الفلسطينية وإساءة معاملة

قام أفراد من جهاز الأمن الوقائي بتاريخ 28/2/2012 باحتجاز الصحفي محمد اشتيوي مراسل فضائية الأقصى في الضفة الغربية, وقد جرت عملية الاحتجاز في بلدة بير زيت بينما كان الصحفي اشتيوي عائداً مع مصورين من مدينة الخليل بعد تغطية اعتصام الكتلة الإسلامية في جامعة بير زيت.

وقد وصف الصحفي اشتيوي الحادثة بقوله: «كنا عائدين من تغطية الاعتصام الذي أقيم في جامعة بير زيت ومتجهين إلى رام الله أنا ومصورين من مدينة الخليل, ومعنا في السيارة ثلاثة أشخاص آخرون, وإذا بسيارة تلحق بنا وتوقفنا بنصف الطريق, وبعدها قام ستة أشخاص بالهجوم علينا, وصادروا الكاميرا الخاصة للمصورين, وقاموا بضرب أحدهم على وجهه, وأخذوا منا البطاقات الشخصية وطلبوا منا مراجعة الأمن الوقائي في بلدة بير زيت, وقد قامت الوكالة التي يعمل بها المصورون بالتدخل العاجل, وتم إعادة الكاميرات والمعدات التي صودرت منا والبطاقات الشخصية بعد ثلاث ساعات من الاحتجاز, وكان طريقة تعاملهم معنا عنيفة جدا, ولم يذكروا سبب سلوكهم حيث كان في الاعتصام خمس فضائيات لم يعتقلوا من بينهم غيرنا نحن الثلاثة, وكنا المستهدفين من قبلهم فحسب.

اعتقال الصحفي ساهر الأقرع وتعذيبه من قبل جهاز الأمن التابع لحكومة حماس في غزة

قام جهاز الأمن التابع لحكومة حماس في قطاع غزة بتاريخ 17/2/2012, باعتقال رئيس تحرير صحيفة الشعلة الصحفي ساهر الأقرع.

وفي تفاصيل الحادثة أن قوات من الجهاز الأمني اقتحمت في تمام الساعة 11:30 ليلاً بيت الصحفي الأقرع, واستولت على حاسوبه الخاص, وحاسوب المنزل, والكاميرات التي يصور بها وعلى بيانات وشهادات خاصة به.

وقد مكث أفراد جهاز أمن حكومة حماس ما يقارب النصف ساعة في منزل الصحفي الأقرع, وبعد ذلك اصطحبوه معهم إلى مركز أنصار (مقر جهاز الأمن التابع لحكومة حماس في قطاع غزة).

وقد ذكر الصحفي الأقرع أنه تعرض للتعذيب والإهانة طوال فترة احتجازه من قبل المحققين, وأنهم

ضربوه على قدمه التي كانت قد كسرت سابقا رغم أنه لفت انتباههم إلى ذلك, وقد أطلقوا سراحه بعد ثلاثة أيام من احتجازه والتحقيق معه بمناسبة عمله الصحفي.

احتجاز الصحفي معالي أبوسمرة وإساءة معاملته من قبل جهاز الأمن التابع لحكومة حماس في قطاع غزة

استدعت قوات الأمن الداخلي التابعة لحكومة حماس في قطاع غزة بتاريخ 14/2/2012, المصور الصحفي معالي أبو سمرة, وذلك كجزء من استدعاءات دورية كانت تتم كل يوم اثنين وخميس تعرض لها الصحفي أبوسمرة ابتداءً من 15/1/2012 وحتى يوم 14/2/2012, وذلك إثر تصويره زيارة الدكتور نبيل شعث لقطاع غزة.

وأشار أبوسمرة إلى أنه حين تم استدعاؤه من قبل قوات الأمن التابعة لحكومة حماس يوم 14/2/2012, أخبر أن قضيته قد انتهت ولكنه سيظل تحت المراقبة لمدة غير محددة, وقال أنهم أعادوا إليه حاسوبه الخاص وكاميرته التي قاموا بمصادرتها بتاريخ 15/1/2012 حيث استدعي لأول مرة من قبل قوات الأمن الداخلي إثر تغطيته زيارة نبيل شعث للقطاع. وقد جرى الاستيلاء على حاسوبه الخاص عند اقتحام منزله بتاريخ 15/1/2012 أما كاميرته, فصودرت بالتاريخ ذاته عقب اقتحام استديو تصويره.

وقد وصف الصحفي أبو سمرة ظروف احتجازه بقوله: «بدأ التحقيق معي في مقر جهاز الأمن الوقائي في دير البلح, وتركز حول عملي كمصور وطبيعة تغطيتي لزيارة القيادي في فتح نبيل شعث, كنت معصوب العينين أثناء التحقيق, وأجبرت على الوقوف مع انحناء الركبتين للأمام, كما قضيت يوماً وليلة في زنزانة فارغة مشبعة الرطوبة, ولا يوجد بها مراتب أو كراسي للجلوس, وأضاف أنه بعد إخلاء سبيله, تم إبلاغه بضرورة الحضور في الثلاثين من كانون الثاني, وأنه توجه إليهم في اليوم الثاني المذكور, فلم يكن هناك تحقيق, وانتظر من الثامنة صباحاً حتى الخامسة مساءً, وغادر بعد أن أبلغوه بضرورة الحضور مرة ثالثة يوم 6/2/2012 حيث جرى تكرار التحقيق معه لساعات حول طبيعة عمله وتغطيته لزيارة نبيل شعث, وقبل إخلاء سبيله طلب منه الحضور في 9/2/2012.

اقتحام قوات الاحتلال لمقر تلفزيون وطن في مدينة رام الله

اقتحمت قوات الاحتلال بتاريخ 29/2/2012 فجراً مقر تلفزيون وطن, وصادرت أجهزة البث, ما أدى إلى توقف بث المحطة, كما قامت قوات الاحتلال بمصادرة أجهزة حاسوب ووثائق بعد أن عبث الجنود بمحتوياتها, وحطموا بعضها واحتجزوا عدداً من العاملين الذين كانوا موجودين في المقر في تلك الأثناء.

وقد بررت قوات الاحتلال اقتحامها لمقر القناة بأنها كانت تبث بشكل مخالف للقانون يسبب تشويشاً للملاحة الجوية, ولكن مدير المحطة السيد محمد عرابي أكد أن المحطة حصلت على ترخيص من السلطة الفلسطينية ولم يكن يشترط عليه موافقة سلطات الاحتلال, وأضاف بأنه قام في عام 2004 بتسجيل ترددات البث لدى الإتحاد الدولي للاتصالات.

ويلاحظ كذلك بأن مصادرة معدات هذه القناة تتجاوز القضايا المتصلة بترددات البث, فقد قام المسؤولون بمصادرة جميع سجلات المحطة, وأفلامها,

وخوادم الكمبيوتر, والسجلات الشخصية وأجهزة الكمبيوتر الشخصية.

أما الموظفون الذين جرى احتجازهم خلال عملية الاقتحام فهم: مدير الإنتاج في قناة وطن عبد الرحمن ظاهر, والصحفي حمزة سلايمة, ومسؤول البث أحمد زكي, وفني الغرافيكس إبراهيم ملحم.

وذكرت علا أبو غربية مسؤولة المشاريع في القناة أن جنود الاحتلال صادروا (21) جهاز كمبيوتر, بالإضافة طبعا إلى سجلات, وبيانات ومعدات أخرى ذكرت أعلاه.

احتجاز الصحفية السويدية ألكسندرا ساندال في مدينة غزة والفريق المرافق لها من قبل كتائب القسام

قامت مجموعة من كتائب القسام بتاريخ 28/3/2012 باحتجاز الصحفية السويدية (الكسندرا ساندال) بالقرب من حدائق باريس في مدينة غزة, أثناء إعدادها برفقة (سيسيليا أودن) مراسلة الإذاعة السويدية ومراسل وكالة وفا الفلسطينية الصحفي سالم أبو سالم تقريراً صحفياً حول آثار الحصار والعدوان الإسرائيلي على الزراعة.

وقد ذكر الصحفي سالم أبوسالم تفاصيل الحادثة قائلاً: «كنا نتجه أنا وسيسيليا والكسندرا والسائق إلى حدائق باريس, وهناك نزلنا من إحدى بيارات البرتقال وبدأنا نلتقط الصور, ونبحث عن حارس البيارات ليمدنا بالمعلومات اللازمة للتقرير الذي كنا نعده, فلم نجده, فطلبت من السائق أن يزمر بزامور السيارة لعل أحدا يسمعنا, ولكننا لم نسمع أية ردة فعل, وأثناء ذلك وصل فتيان اثنان بلباس مدني وسألانا: من أنتم؟ وماذا تفعلون؟ فسألتهما: من أنتما؟ فأجابا أنهما من كتائب القسام وذكرا لنا أننا موجودون في منطقة ممنوعة, فقلت لهما أننا سنغادر فوراً, لكنهما طلبا منا أن ننتظر واتصلا عبر الهاتف بأشخاص آخرين وطلبا منهم الحضور مع سلاحهم، فجاء شخص على دراجة نارية وأربعة أشخاص آخرين في سيارة بلباس مدني ولم يكن معهم سلاح, وصادروا منا بطاقاتنا الصحفية وجواز سفر زميلتاي والهواتف النقالة وأجهزة الحاسوب المحمول, وطلبوا منا أن نسير خلفهم بالسيارة, ثم أوقفونا أمام مقر الأمن الداخلي قرب قصر الحاكم بمدينة غزة «أنصار» وهناك فصلونا عن بعضنا البعض, وقاموا باستجوابنا عن طبيعة عملنا, ورواتبنا, وعن البريد الإلكتروني ورقمه السري, وفي حوالي الساعة الرابعة والنصف مساء أعادوا لنا كامل ممتلكاتنا وأفرجوا عنا.

إصابة الصحفية ديالا جويحان من قبل قوات الاحتلال في مدينة القدس

أصيبت مراسلة ومصورة موقع قدس نت الإخباري الصحفية ديالا جويحان من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي, أثناء تغطيتها لمظاهرة سلمية في ذكرى يوم الأرض بالقرب من باب العامود في مدينة القدس بتاريخ 30/3/2012.

وفي تفاصيل الواقعة, ذكرت جويحان أنه «تم التعرض للصحفيين بشكل مباشر أثناء تغطيتهم لمظاهرات يوم الأرض من قبل قوات الاحتلال», كما أشارت إلى أن جندياً إسرائيلياً دفعها على ثديها الأيسر الذي أجريت له عملية جراحية قبل فترة قصيرة ولم يلتئم جرحه, وركلها بقدمه على قدمها اليسرى, ما أدى إلى تعرضها إلى نزيف حاد وفتح جرح العملية مرة أخرى.

وأكدت أن زميلاً لها صور الاعتداء وأنها واصلت تغطية المظاهرات, وأضافت أن إصابتها كانت

متوسطة, وأن طاقم إسعاف الإغاثة الفلسطيني قام بإسعافها أولياً, كما جرى إزالة كتلة سامة بعد ذلك جراء استنشاقها كمية كبيرة من الغاز المسيل للدموع.

الاعتداء بالضرب على الصحفي موسى الشاعر بالقرب من مدينة بيت لحم من جانب جنود الاحتلال

تعرض مصور وكالة الصحافة الفرنسية موسى الشاعر بتاريخ 16/3/2012 لاعتداء من جنود الاحتلال أثناء تغطيته لمسيرة المعصدة المناهضة للجدار الفاصل بالقرب من مدينة بيت لحم.

وأوضح الشاعر أن جنود الاحتلال أوسعوه ضرباً بالعصا, وقاموا بتكسير عدسة الكاميرا, ولكنه واصل التصوير حتى نهاية المسيرة ولم تفلح محاولات منعه من تغطية اعتداءات جنود الاحتلال على المسيرة السلمية.

منع الصحفية وصال وليد من ممارسة العمل الصحفي من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية

قامت الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية بتاريخ 25/3/2012 بمنع الصحفية وصال وليد من مدينة جنين, من ممارسة عملها كصحفية في إذاعة جنين, حيث أفادت أنها في شهر كانون الثاني من بداية العام 2012 قدمت أوراقها الرسمية للعمل كرئيسة تحرير في إذاعة جنين.

وبتاريخ 21/3/2012, تلقت اتصالاً من المدير العام للإذاعة طلب منها فيه الاتصال بوزارة الداخلية لأنها ممنوعة من العمل كصحفية, وعلى الفور ـ كما ذكرت وصال ـ قامت بالاتصال بالوزارة وتحدثت مع مسؤولة الإعلام المرئي والمسموع هناك, لتستفسر عن سبب منعها من ممارسة العمل الصحفي, إلا أنها علمت أنها ممنوعة أمنياً منذ شهر شباط الماضي من العام 2012 من ممارسة عملها الصحفي سواء في المؤسسات الحكومية أو الخاصة, وطلب منها مراجعة المخابرات في مدينة جنين لإطلاعها على سبب المنع.

اقتحام قوات الاحتلال مكتب شبكة «هنا القدس» للإعلام المجتمعي

قامت قوات الاحتلال بتاريخ 2/4/2012 باقتحام مكتب شبكة «هنا القدس» للإعلام المجتمعي, الكائن في حي عقبة الخالدية في البلدة القديمة بالقدس, ويتبع المكتب لمعهد الإعلام العصري «جامعة القدس» وتمثل الهدف من وراء الاقتحام بعرقلة افتتاح الشبكة الذي كان مقرراً إتمامه بالتزامن بين مكتبي القدس ورام الله عبر السكايب.

وقد أكد مدير الشبكة محمد أبو عرقوب أنه «كان من المفترض أن نقيم حفلاً رسمياً لإطلاق الشبكة رسمياً, والتي تضم إذاعة هنا القدس, ووكالة هنا القدس الإخبارية والتلفزيون التربوي».

وهي وسيلة إعلام مجتمعية تهدف إلى تغطية قضايا المواطن المقدسي في البلدة القديمة بمدينة القدس وضواحيها, وتسعى إلى وجود إعلام مجتمعي فلسطيني يسلط الضوء على كافة قضايا القدس اليومية وما يواجهه المجتمع المقدسي من خطط وسياسات تستهدف إلى تهويد المدينة, وأضاف أبوعرقوب أنه «في تمام الساعة الواحدة بالضبط دخل (15) شرطياً إسرائيلياً مقر الاحتفال ومعهم أمر بإخلاء المكان, وأمر بمنع إقامة الحفل؛ لأنه كان برعاية رئيس الوزراء سلام فياض وإن أي حفل تابع للسلطة هو أمر محظور القيام به في مدينة القدس, وقاموا بإغلاق المكان, وطردوا الموجودين, واعتقلوا

شخصين ثم علقوا إعلان منع إقامة الحفل وأغلقوا المكان ولكنهم أخبروا الموظفين أن بإمكانهم مواصلة عملهم كالمعتاد.

اعتقال الصحفي طارق خميس في مدينة البيرة من قبل الأمن الوقائي التابع للسلطة

اعتقل جهاز الأمن الوقائي التابع للسلطة الفلسطينية بتاريخ 1/4/2012 مراسل وكالة زمن برس طارق خميس في مقر عمله في مدينة البيرة، وأفرج عنه بعد حوالي ثلاث ساعات ونصف.

وقد أشار خميس إلى أنه في تمام الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم 1/4/2012، حضرت قوة أمنية من جهاز الأمن الوقائي إلى مقر الملتقى التربوي العربي في مدينة البيرة، واقتادوني إلى مقر جهاز الأمن الوقائي في حي البالوع بمدينة البيرة.

وأكد خميس أن التحقيق استمر معه حوالي ثلاث ساعات ونصف، وكان التحقيق بمجمله يدور حول طبيعة عمله كصحفي، ومع من يعمل؟ وبعد الانتهاء من التحقيق طلبوا منه التوقيع على الإفادة التي أدلى بها، وأفرجوا عنه في تمام الساعة التاسعة مساءً، وقد وصف خميس طريقة اعتقاله بأنها أشبه بالاختطاف.

وقد جاء اعتقاله بسبب عمله الصحفي ومواد له نشرها مناهضة للسلطة.

اعتداء أحد رجال الأمن التابعين لحكومة حماس على طاقم قناة القدس الفضائية على معبر رفح

اعتدى احد رجال الأمن التابعين لحكومة حماس على طاقم قناة القدس الفضائية أثناء تصويره معاناة المواطنين والازدحام الشديد في صالة الانتظار في معبر رفح البري في جنوب قطاع غزة، وجرى إجبار الطاقم المكون من المراسل الصحفي صالح الناطور، والمصور الفني الغني أحمد بالله روقة ومساعد المصور ضياء أبوالعون والسائق على وقف التصوير.

وقد أوضح شهود عيان أن رجل أمن يرتدي زياً مدنياً كان يصرخ بالمواطنين منادياً أسماءهم في جوازات السفر، اتهم فريق القناة بتصويره بشكل متعمد، فقام بجرهم من أذرعهم إلى داخل غرفة الضابط المسؤول وأمرهم بوقف التصوير، رغم أن أعضاء الفريق أكدوا له أنهم يقومون بإعداد تقرير مصور عن معاناة المسافرين على المعبر، كما أدار له المصور الشريط الموجود داخل الكاميرا للتأكد من أنه لا يحتوي على صور المسافرين الذين يفترشون الأرض منذ ساعات طويلة.

وأكد شهود آخرون أن رجل الأمن تعامل بعنف مع طاقم القناة، وصرخ بهم ومنع مساعد المصور من الدخول معهم إلى غرفة الضابط المسؤول عبر دفعه من صدره، وأمسك بيدي المراسل والمصور وأنزلهما، وحين قالوا له أنهم من فضائية القدس، رد عليهم رجل الأمن ساخرا بل أنتم من الشارع، وقد غادر الطاقم المكان دون أن يستكمل التصوير.

منع المصور «أسيد عمارنة» من التغطية من قبل الشرطة الفلسطينية من مدينة الخليل

قام أفراد من الشرطة الفلسطينية بتاريخ 6/6/2012 منع مصور قناة الأقصى أسيد عمارنة من تصوير اعتصام لأهالي المعتقلين السياسيين الفلسطينيين أمام سجن تابع للسلطة في مدينة الخليل.

وقد أوضح عمارنة تفاصيل الحادثة بقوله: «ذهبت لتغطية اعتصام لأهالي الأسرى السياسيين لدى السلطة الفلسطينية، إلا أن الأجهزة الأمنية هناك

منعوني من التصوير بحجة أنها منطقة عسكرية مغلقة بأمر قائد المنطقة, فاتصلت على الشخص المسؤول عن المنطقة إلا أنه لم يجب, وقد كنت الصحفي الوحيد الموجود أمام مقر السجن لتغطية الحدث», واستطرد عمارنة قائلا:»أثناء تغطيتي للاعتصام, تفاجأن بسيارة ترجل منها بعض الأشخاص وطلبوا منا وقف التصوير وحمل معداتنا ومغادرة المكان فوراً, وعندما سألتهم عمن يكونون قالوا إحنا الأمن الوقائي والمنطقة مغلقة بأمر من قائد المنطقة».

اعتقال الصحفي محمد قنيطة من قبل جهاز الأمن الوقائي الداخلي التابع لحكومة حماس

اعتقل جهاز الأمن الوقائي التابع لحكومة حماس بتاريخ 10/6/2012 الصحفي محمد قنيطة بعد أن داهم عناصر من الجهاز منزله الكائن في حي التفاح شرق غزة, وقام بمصادرة جهاز الحاسوب الخاص به وبعض أدواته الخاصة بالعمل الصحفي.

ويعمل قنيطة في إذاعة صوت الشباب قبل أن تغلقها حكومة حماس في غزة, وقد أفرج عنه بتاريخ 4/7/2012.

وقد وصف قنيطة تفاصيل اعتقاله قائلا: «أنه في 10/6/2012 توجه إلى عمله كالمعتاد في جامعة الأزهر ,حيث أتصل به شقيقه وأبلغه أن قوة أمنية موجودة في البيت تسأل عنه, وتضم خمسة عناصر إضافة ألى سيارة جيب فيها قوة أخرى تنتظره أمام المنزل, واستطرد أنه تحدث عبر الهاتف إلى أحد العناصر وطلب أن يبرزوا أمر الاعتقال أو إذن التفتيش, الأمر الذي رفضه رجل الأمن بحجة أنهم من جهاز الأمن الداخلي ولا يحتاجون إلى إبراز أية أوراق, فطلب منهم مغادرة المنزل لأنه سيسلم نفسه إليهم ظهراً وسيأتيهم إلى المركز.

وتوجه قنيطة ـ كما ذكر ـ أنه توجه ظهر ذلك اليوم إلى مقر الأمن الداخلي في مقر قصر الحاكم ومعه (cup) الخاص بحاسوبه, موضحا انه بمجرد وصوله إلى مقر الأمن أخذوا منه كل شيء, من أوراق هويته, وبطاقة عضويته في النقابة, وأوراق بنكية, وأغراض شخصية, وحزام البنطال وهاتفه النقال, ثم وضعوه في مكان يسمى «الباص» فيه كراسي صغيرة وضيقة للغاية وطلبوا منه الجلوس على أحدها, كما وضعوا على رأسه كيساً من الخيش رائحته نتنة, وبدؤوا يسألونه عن علاقته بأشخاص من حركة فتح موجودين في مصر, واتهموه بأنه يستغل عمله الصحفي للتخابر مع رام الله, واحتجزوه بغرفة طولها متران وعرضها متران وأعطوه مجموعة من الأوراق, وقال له أحد الضباط اكتب قصة حياتك كاملة منذ ولادتك, وحين دخل عليه الضابط بعد فترة وجد أنه لم يكتب إلا صفحة واحدة, فثار غضبه ,ونقلوه إلى مكان آخر للتحقيق وتركوه مشبوحاً حتى صباح اليوم التالي.

وأضاف قنيطة أنه:»بعد شبحي إلى صباح اليوم التالي, أخذوني للتحقيق وأصروا على أني أكتب وأحرض في وسائل الإعلام حركة فتح ضد حكومة غزة خاصة خلال أزمات السولار والكهرباء, وإنني أقوم بنشر أسماء خاصة بضباط في الأمن الداخلي, ورفضت كل اتهاماتهم مؤكداً لهم أن أخر مرة عملت فيها بإعلام تابع لحركة فتح كانت قبل أكثر من خمسة أعوام وفي إذاعة صوت الشباب».

وقد أكد قنيطة أنهم أرجعوه بعد ذلك وشبحوه ليوم آخر في مقر الأمن الداخلي ذاته في مقر قصر الحاكم, ثم أنزلوه إلى غرفة عزل إنفرادي طولها متر ونصف وعرضها متر, وبقي فيها لمدة (12) يوم.

وقد جاء خلال هذه المدة رجل أمن ضخم الجثة

وضربه على وجهه كما ضرب رأسه بالجدار مرات عدة, وقد أخرجوه مرتين للتحقيق أثناء فترة الحبس الانفرادي, وفي إحدى الليالي حدث تهامس بين المعتقلين, فأخذوه إلى غرفة التحقيق ليسألوه عن مصدر التهامس, فأنكر معرفته بذلك, فضربوه فلقة.

ثم أحيل إلى القضاء العسكري لمحاكمته, ووجه له القاضي العسكري تهمة «النيل من الوحدة الثورية», وطالبت النيابة توقيفه لمدة (45) يوماً. وبعد أن دافع قنيطة عن نفسه, تأثر القاضي ـ كما ذكر هو نفسه ـ وأمر بتمديد توقيفه لمدة (15) يوما وإخلاء سبيله بكفالة, وبعد اعتراض النيابة, جعل القاضي المدة (30) يوماً, فاعترض قنيطة على ذلك, فانتهى القاضي إلى موقفه السابق ووافق على تمديد توقيفه مدة (15) يوماً.

وفي 2/7/2012, جرى نقل قنيطة إلى السجن المدني, حيث سلموه أغراضه جميعها ما عدا الهوية وبطاقة عضوية نقابة الصحفيين وهاتفه المحمول وأوراق بنكية, وأطلقوا سراحه بتاريخ 4/7/2012, وقد أكد قنيطة أن الإفراج عنه جاء بسبب مذكرة من القضاء العسكري ولكنه أتهم بالنيل من الوحدة الثورية وأنه لم يقم بأي دور تحريضي كصحفي.

تعذيب الصحفي محمد جرادات من قبل أفراد المباحث التابعين للسلطة الفلسطينية

اعتدى رجال أمن من المباحث بتاريخ 30/6/2012 على الصحفي محمد جرادات في مدينة رام الله, وذلك أثناء تغطيته لمسيرة احتجاجية على زيارة متوقعة لنائب رئيس الوزراء الإسرائيلي شاؤول موفاز إلى رام الله.

وقد أوضح جرادات أنه ذهب إلى عمله في تمام الساعة السادسة مساءً لتغطية المسيرة, وأثناء ذلك اعتدى عليه بالضرب أربعة أشخاص بلباس مدني من أفراد المباحث على مرأى من رجال الشرطة, وبعد ذلك أخذوا آلة التصوير منه, واقتادوه إلى مركز الشرطة القريب من دوار المنارة, وقام أحدهم بتسليمه إلى الاستعلامات قائلاً: «الأخ صحفي ديروا بالكم عليه», وبعد ذلك, قاموا بالاعتداء عليه كما أكد, وقد كان الضرب مبرحاً.

وفي وصفه لذلك أشار جرادات «قاموا بالاعتداء علي بالضرب المبرح بالرغم من إظهار بطاقتي الصحفية لهم لكن دون جدوى, بل اقتادوني إلى الطابق العلوي واستمروا بضربي بالعصا فأصبت بنزف حاد في أنفي, ومن ثم احتجزوني مع (6) أشخاص آخرين, أثناء قيامهم بضربي, طلبت مقابلة مدير الشرطة كونه أحد أقاربي, وبعد حضوره ,بعد ساعة من الاحتجاز والضرب اعتذر مني وأطلق سراحي.

وأضاف جرادات أنه بعد مغادرته المكان متجهاً إلى مكتبه الذي يبعد حوالي (200) متراً عن التظاهرة, وفي طريقي إلى المكتب رأيت أحد رجال الأمن الذين يلبسون الزي المدني يقومون بضرب أحد المتظاهرين واعتقاله, فالتقطت صورة, وفجأة هاجموني وبدؤوا بمناداة بعضهم لمصادرة الكاميرا مني, فهممت بالركض باتجاه موقع التظاهرة, وأثناء ذلك وقعت أرضاً فهاجمني أربعة أو خمسة أشخاص على الأقل وانهالوا علي بالضرب, وكنت طوال تلك الفترة أصرخ:»أنا صحفي» علماً أني قد أظهرت بطاقتي الصحفية لهم في البداية, وكنت أصرخ أيضا:أين الشرطة؟ وذلك حتى يتم حمايتي على الأقل, ولكن تم تسليمي إلى عنصر مدني في النهاية, فاقتادني إلى مركز شرطة قريب, وعندما دخلت المركز قال أحدهم:»هذا الشاب صحفي ديروا بالكم عليه».

وأكد جرادات أن الرجال الذين قاموا بضربه,

كانوا يرددون خلال ذلك «شو يعني صحافة؟»، وتابع جرادات قائلاً أنه بعد ضربه «تم اقتيادي إلى غرفة التحقيق، وأثناء نزولي الدرج كان شخص يمسك بي والأخر يضربني إلى أن جاء ضابط إلى المكان وقال:أين الشاب الذي كان يصور؟ وطلب مني الكاميرا؟ فقلت له أن الكاميرا انكسرت أثناء هجومهم علي وأنت لا يحق لك أن تتصرف معي بتلك الطريقة ولك الحق في اتخاذ إجراءات قانونية وأنا لست موقوفاً، فأجابني:»هنا ما أريده سوف ينفذ، أنت والصحافة ما بتسوي إشي والبطاقة الصحفية التي تحملها ليس لها أي قيمة، ثم قام بضربي، وبعد ساعة أطلقوا سراحي وجاء أحد الأشخاص وطلب منهم أن يوصلوني إلى المستشفى، ففعلوا»، وقد وضع جرادات تحت المراقبة الصحية وأجريت له الفحوص اللازمة.

اعتداء الأمن التابع للسلطة الفلسطينية على الصحفي أحمد عودة

قام عدد من رجال المباحث الجنائية والشرطة الفلسطينية بتاريخ 1/7/2012 بالاعتداء على المصور الصحفي أحمد عودة التابع لمركز إعلام القدس، وذلك أثناء تغطيته لمسيرة احتجاجية على القمع الذي تعرض له مشاركون في المسيرة في اليوم السابق ضد زيارة كانت متوقعة لنائب رئيس الوزراء الإسرائيلي شاؤول موفاز لمدينة رام الله.

اعتداء قوات الاحتلال على مصور صحيفة القدس «محمود عليان» في مخيم شعفاط

قامت قوات الاحتلال بتاريخ 18/9/2012 بالاعتداء على مصور صحيفة القدس محمود عليان، وذلك أثناء تغطيته لمواجهات اندلعت في مخيم شعفاط في مدينة القدس، وقد أوضح أنه علم بوجود مواجهات في المخيم، فذهب إلى هناك ليقوم بتغطيتها حيث كان واقفاً في مكان بعيد عن المتظاهرين وقوات الاحتلال، وأضاف في وصف الاعتداء عليه «أثناء قيامي بتصوير الأحداث، أصبت فجأة برصاصة مطاطية من قبل قوات الاحتلال في خاصرتي، لقد تمت معالجتي ميدانياً حيث أنه يوجد مركز طبي قريب من المنطقة، وقد أصابت الرصاصة منطقة حساسة في جسدي، وكانت الإصابة مؤلمة جداً، وقد أطلقت الرصاصة عمداً باتجاهي من قبل عناصر شرطة الاحتلال أثناء قيامي بتغطية المواجهات».

اعتداء قوات الاحتلال على سعيد القاق مراسل صحيفة الصنارة عند باب العامود في القدس

تعرض مراسل صحيفة «الصنارة» سعيد القاق بتاريخ 14/9/2012، إلى إصابة متوسطة في رجله اليسرى بعد أن قام أحد جنود الاحتلال بإلقاء رصاصة مطاطية نحوه خلال المظاهرة الاحتجاجية التي انطلقت في باب العامود متوجهة إلى القنصلية الأمريكية احتجاجاً على الفيلم المسيء للإسلام.

وقد أشار الصحفي القاق إلى: «من خلال وجودي في المسيرة التي خرجت من منطقة باب العامود حتى القنصلية الأمريكية للتظاهر أمامها بسبب الفيلم المسيء للإسلام، قامت قوات الشرطة والجيش بوضع حواجز على جانبي الطريق لمنع التحرك لأي اتجاه وتجعل الجميع متوجهاً نحو الجيش سواء أكان مشاركاً بالتظاهرة أم لا».

وقد وجدت في الساحة مع مجموعة من المصورين الصحفيين لتوثيق الحدث، وبسبب الوضع القائم أصبحنا داخل المسيرة، حيث كانت إلى جانب بعض النسوة المسنات اللواتي يحملن يافطات كتب عليها شعارات «إلا رسول الله»، «نحب محمد» وشعارات أخرى.

فجأة قام أحد ضباط جيش الاحتلال بالاعتداء

على إحدى النسوة وقام بشد اليافطة منها ومحاولة الدوس عليها، وفي هذه اللحظة حاول أحد الشبان سحب اليافطة من تحت رجلي الشرطي، عندئذ قام أفراد شرطة الاحتلال الاعتداء علي وضربي، وكنت قريباً من الحادثة وأحاول أن أصورها، لكن أحد الجنود دفعني وبعدها بدأ مباشرة ضرب قنابل الصوت على الجميع بشكل عشوائي، إحداها انفجرت بجانب أذني والثانية بالقرب من رجلي فتضررت من شظاياها.

وقد أستطرد الصحفي القاق مؤكدا على أن الجندي قام بدفعه مرة أخرى، فنظر القاق إليه ونبهه بأنه مصور وصحفي وجاء لتوثيق الحدث، فقام بإطلاق رصاصة مطاطية على عضلة رجل القاق اليسرى بشكل مباشر فأصيب بتجلط الدم وشلل مؤقت لمدة نصف ساعة، وقد منعه الطبيب عقب الإصابة من العمل ميدانياً وتغطية الأحداث، كما ألحقت به قنابل الصوت كدمات في جسمه.

اعتقال الصحفي محمد التميمي من قبل قوات الاحتلال في قرية النبي صالح في قضاء رام الله

قامت قوات الاحتلال بتاريخ 10/10/2012 باعتقال الصحفي محمد عطا التميمي، وذلك باقتحام منزله في قرية النبي صالح قضاء رام الله.

فقد اقتحمت مجموعة من جنود الاحتلال منزل الصحفي التميمي فجراً، وكان بينهم ضباط مخابرات قاموا بالتحقيق معه لمدة ساعة كاملة حول تغطياته الصحفية لأحداث قرية النبي صالح الأسبوعية، وكانوا ينادونه تميمي برس، وحصلت مشادة كلامية بين الجنود وأفراد عائلة التميمي، ثم قاموا باقتياد الصحفي التميمي إلى مكان مجهول بالنسبة لذويه وعائلته.

وقد أكد والد التميمي الذي شهد عملية اعتقاله أنه علم بعد اعتقال ابنه الصحفي «أنه يقبع في سجن عوفر المركزي»، وقد مددت سلطات الاحتلال اعتقاله وحددت موعداً لمحاكمته، وأعتقد (والد التميمي) أن اعتقاله يتعلق بتغطيته الإعلامية لمسيرة النبي صالح الأسبوعية كونه يعمل صحفيا في وكالة تميمي برس.

قامت محكمة عوفر الإسرائيلية بتاريخ 15/10/2012 بتمديد اعتقال التميمي بعد أن وجهت له النيابة العامة تهمة رشق جيش الاحتلال بالحجارة، وقد أكد والد التميمي أن «محمد التميمي» لم يسبق له أن قام برشق الحجارة أثناء المظاهرات الأسبوعية في القرية، بل هو يعمل كمصور صحفي، واعتقد أن التهمة وجهت إليه بسبب عمله كناطق إعلامي باسم المقاومة الشعبية، والتميمي يعمل رئيساً لتحرير مجلة قاوم.

وقد حكمت محكمة عوفر الإسرائيلية بتاريخ 22/10/2012 بحبسه ثلاث أشهر وبتغريمه مبلغاً يوازي (500) دولار أمريكي، وبصرف النظر عن التهمة التي أدين بها، فقد ذكرت تقارير عدة أن هذه التهمة وهمية وأنه أدين بسبب قيامه بتصوير الأحداث الأسبوعية في قرية النبي صالح.

الانتهاكات الإسرائيلية للحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين خلال الاعتداءات الإسرائيلية على غزة

شنت قوات الاحتلال على قطاع غزة حرباً عدوانية بتاريخ 14/11/2012، واستمرت ثمانية أيام حتى 21/11/2012، وقد أكدت تقارير عدة أن هذه الحرب اقترنت بانتهاكات جسيمة للحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين.

فقد جرى رصد (47) انتهاكاً ارتكبت في قطاع

غـزة, وقـد أفضت هـذه الانتهـاكات إلى استشـهاد (3) صحفيـين وتدمـير (30) مكتباً إعلاميـاً وصحفياً, كمـا أدت كذلـك إلى إصابـة (17) صحفيـاً ومن أبرز الانتهاكات الآتي:

- اسـتهداف منزل الصحفي زياد المشهراوي الذي يعمل في مكتب (BBC) في قطاع غزة, واستشهاد ابنـه البالغ من العمـر (11) شـهراً, وذلك بتاريخ 14/11/2012.

- إصابة الصحفي سـمير خليفة مراسل التلفزيون السـوداني وتلفزيـون فلسـطين بتاريـخ 14/12/2012 مـن جـراء تسـاقط الزجـاج عليه نتيجـة قصـف الطائـرات الإسرائيليـة منـزلاً بالقرب من مقر تلفزيون فلسطين.

- إصابـة الصحفي مثنى النجار المراسـل في إذاعة القـدس بغـزة بتاريـخ 16/12/2012, وذلـك أثنـاء توجهـه إلى منطقـة القـدارة في خانيونس جنوب قطـاع غزة, لتغطية قصـف أحد المنازل قصفتـه الطائـرات الإسرائيلية ثانيـة؛ ما أدى إلى اصطدام سـيارته بأخرى وإصابته برضوض وجروح في ذراعه وساقه.

- قصفـت الطائـرات الإسرائيليـة بتاريـخ 16/12/2012 مقـر مؤسسـة «فـري ميديـا» في منطقـة الشـيخ رضـوان في مدينة غـزة وتدميره بشكل شبه كلي.

- قصفـت مقـر اسـتوديوهات فضائيـة القـدس الواقـع في بـرج شـوا وحـصري, وذلـك بتاريـخ 18/11/2012, وقـد أدى القصـف إلى إصابـة الموجودين في المكتب جميعهم, إضافة إلى أضرار كبـيرة في المكتـب, وتدمـير للمعـدات وإصابة صحفيين منهـم: خضر الزهار الذي أصيب ببتر في قدمه اليمنى أسفل الركبة ورضوض, ومحمد الأخرس الذي أصيب بشـظايا في أنحاء جسمه كلهـا, وأشرف أبـو عمـرة الذي أصيـب بجروح ورضوض.

- اسـتهداف بـرج الـشروق وقصفـه مـن قبـل الطائـرات الإسرائيليـة, وهـو مبنـى يحتـوي على عدد كبير من المكاتب الصحفية ووسـائل إعلام محلية وأجنبية, وقد أسـتهدف القصف الطابق الرابع عشر الذي تشـغله قناة الأقصى الأرضيـة, وقـد أدى القصـف إلى احـتراق شـقتين بالكامـل وتدمـير محتوياتهمـا, علمـاً بـأن القصف وقـع بتاريـخ 18/11/2012, وقد عـاودت الطائـرات اسـتهداف الـبرج ذاتـه بتاريـخ 19/11/2012, وقصفـت مقر تلفزيون القـدس وألحقـت ضرراً بـه, وبمكتـب قنـاة العربية, وقناة أبو ظبي, وقناة مصر الفضائية, وقنـاةالميادين.

- استشـهاد المصوريـن الصحفيـين في فضائيـة الأقصى حسـام سـلامة ومحمـود الكومي عقب قصف الطائرات الإسرائيلية سيارتهما بالقرب مـن برج الشـفاء وسـط مدينة غزة بعـد أن قاما بتصويـر ضحايا غارة على شـمال غزة, وقد وقع الاعتداء بتاريخ 20/11/2012.

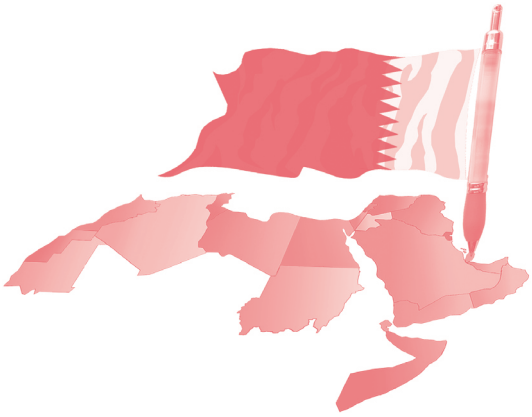

قطر[12]:

لم يكن من اليسير على الشبكة أن ترصد وتوثق انتهاكات ارتكبت في قطر، لأسباب عديدة منها أن حرية الإعلام مكفولة في قطر ما لم يكن الأمر يتعلق بقطر ذاتها وبنظام حكمها، وثمة رقابة ذاتية واضحة في هذا المجال. أما فيما يتعلق بالشأن غير القطري، فإن حرية الإعلام مكفولة إلى حد ما وقد صنفت قطر في العام الماضي الدولة العربية الثالثة في مجال حرية الصحافة والإعلام.

ويوضح الجدول الآتي الاتجاهات الأساسية للانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

نوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	الجهة المسؤولة	% بالنسبة للإجمالي
الذم والقدح	7	مجهول الهوية	43.7%
التهديد بالإيذاء	7	مجهول الهوية	43.7%
قرصنة إلكترونية	2	مجهول الهوية	12.5%
المجموع	**16**		**100%**

(12) الانتهاكات المنشورة لا يمكن الجزم بأنها كل ما حدث وارتكب بحق الإعلاميين في قطر، وهو ما استطاع باحثو شبكة «سند» رصدها سواء من خلال اتصالاتهم أو ما نشر في الإعلام أو التقارير الإقليمية والدولية.

وفيما يلي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

أفلام إباحية مركبة لمذيعات الجزيرة القطرية

بتاريخ 30/7/2012 كشفت قناة «الجزيرة» الفضائية القطرية، أن بعض المذيعات تلقين رسائل الكترونية تتضمن أفلاما جنسية فاضحة ادعت أنها مركبة بهدف تشويه سمعتهن وتأتي هذه الخطوة ضمن عدة حملات تعرضت لها الجزيرة بسبب طريقتها في التغطية واتهامها بالمعالجة المغرضة للأحداث والاحتجاجات في بعض الدول العربية في حين تغفل أحداث كثيرة تحدث في دول أخرى صديقة لقطر على رأسها البحرين وفي قطر نفسها.

ويبدو بأن مذيعي ومذيعات قناة الجزيرة قد تعرضوا إلى حملة تهديد طالت جوانب من حياتهم الشخصية، عبر اختلاق قصص وأخبار مفبركة، وصل بعضها إلى تهديد أمنهم وسلامة أفراد عائلاتهم. وقالت المذيعة التونسية ليلى الشايب خلال تصريحات صحفية: «بدأت بتلقي رسائل إلكترونية تتناولني بالشتم والتهديد منذ حوالى ثلاثة أسابيع».

وأضافت الشايب التي تقدم النشرة الإخبارية المعروفة بـ«حصاد اليوم» أن آخر رسالة الكترونية تلقتها مساء السبت تضمنت الآتي: «دققي النظر باتجاه الكاميرا الأمامية، ومن خلفها ستجدين منجلا يتهيأ أيضا للحصاد». وأضافت الرسالة «ستتلون الجدران ببقايا الدماغ السائل اللزج نصف المحترق» مؤكدة أن المرسل ذيل رسالته بصورة مركبة ومشينة، وتلقت المذيعة اللبنانية غادة عويس رسائل وتهديدات بالطريقة نفسها.

ومن بين المذيعات الأخريات اللواتي تلقين تهديدات ورسائل الكترونية مشينة، كلا من خديجة بن قنة وليلى الشيخلي إلى جانب ليلى الشايب

وغادة عويس. كما تلقى كل من أحمد منصور، وفيصل القاسم وتوفيق طه تهديدات أيضا عبر بريد المحطة الإلكتروني.

اختراق نظام رسائل «الجزيرة موبايل»

بتاريخ 9/9/2012 تعرض نظام إرسال الرسائل القصيرة للجزيرة موبايل لعملية اختراق. وقامت الجهات المخترقة بالتعرض للنظام وإرسال شائعات عن دولة قطر. وهي المرة الثانية التي تعرضت فيها شبكة «الجزيرة» لمحاولات اختراق في أقل من أسبوعين.

وكان قراصنة تمكنوا من تعطيل الوصول إلى موقع «الجزيرة نت» في العديد من الدول بعد أن نفذوا هجوما إلكترونيا كبيرا على مزود خدمة في الولايات المتحدة تتعامل معه «الجزيرة» لتوزيع محتواها على مختلف مناطق العالم، لكنهم لم يتمكنوا من إلحاق أي ضرر بمحتوى موقع «الجزيرة نت».

مشروع قانون الأنشطة الإعلامية

أجاز مجلس الشورى القطري في حزيران من العام 2012 مشروع قانون للأنشطة الإعلامية في قطر يتضمن نصوصا من شأنها أن تقيد الحريات الإعلامية بصورة ملموسة. فالمشروع يحتوي على أحكام فضفاضة الصياغة وقابلة للتأويل بصورة تتيح عرقلة حرية الإعلام والنشر. ومن بين أهم النصوص التي تتعلق بانتقاد الحكومة القطرية أو حكومات دول الجوار.

وعلى الرغم أن مشروع القانون يدعو لإلغاء العقوبات الجنائية على مخالفات قانون الإعلام، إلا أن أحكام المادة 53 فضفاضة الصياغة تحظر نشر أو بث معلومات من شأنها إرباك العلاقات بين قطر والدول العربية والدول الصديقة، أو من شأنها الإساءة للنظام أو إهانة الأسرة الحاكمة أو التسبب في ضرر جسيم بالمصالح الوطنية والعليا للدولة. يتعرض المخالفون لعقوبات مالية مغلظة تصل إلى غرامة مليون ريال قطري (275000 دولار). علاوة على أن المادة 134 من قانون العقوبات القطري تنص على عقوبة قد تصل مدتها إلى الحبس لمدة خمسة أعوام لكل من طعن في الأمير.

الكويت[13]:

حلت دولة الكويت ثانياً عربياً في مؤشر حرية الصحافة بعد موريتانيا للعام الماضي 2012. فقد حققت ارتفاعا واضحا مقداره نقطة واحدة عن العام الفائت في مؤشر حرية الصحافة، لتحل في المرتبة السابعة والسبعين من 179 دولة على المستوى العالمي، الأمر الذي يجعلها الأولى خليجيا والثانية عربيا وإقليميا في مؤشرات الحريات الصحافية، علما بأن دولة الكويت كانت قد احتلت مرتبات متقدمة في عديد من الاعوام الماضية.

ورغم ذلك تمكنت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام من رصد عدد من الانتهاكات يوضحها الجدول الآتي:

(13) الانتهاكات المنشورة لا يمكن الجزم بأنها كل ما حدث وارتكب بحق الإعلاميين في الكويت، وهو ما استطاع باحثو شبكة «سند» رصدها سواء من خلال اتصالاتهم أو ما نشر في الإعلام أو التقارير الإقليمية والدولية.

نوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	الجهة المسؤولة	% بالنسبة للإجمالي
إعتداء جسدي	4	مواطنون عاديون	14.2%
خسائر بالممتلكات	2	مواطنون عاديون	7.1%
تعليق إصدار صحيفة	1	السلطات الكويتية	3.5%
الحرمان من محاكمة عادلة	2	محكمة الصحافة الكويتية ووزارة الإعلام	7.1%
حجب موقع	1	السلطات الكويتية	3.5%
المنع من البث	2	وزارة الإعلام الكويتية	7.1%
منع تغطية	2	رجال الأمن	7.1%
توقيف	8	السلطات الكويتية	28.5%
المنع من دخول البلاد	1	السلطات الكويتية	3.5%
المنع من الكتابة	1	جريدة القبس الكويتية	3.5%
مصادرة أدوات العمل	1	رجال الأمن	3.5%
إساءة معاملة	1	رجال الأمن	3.5%
حجز حرية	2	رجال الأمن	7.1%
المجموع	28		100%

وفيما يلي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

إصابة الصحفي يوسف المطيري والمصور محمد الشرهان في اقتحام لمبنى تلفزيون الوطن الكويتي

بتاريخ 31/1/2012 تعرض تلفزيون الوطن الكويتي للتخريب عندما قامت حشود غاضبة باقتحام الطابق الأرضي من مقر التلفزيون في منطقة العارضة الصناعية.. فقد تمكن بعض المهاجمين استطاعوا دخول الطابق الأرضي لمقر القناة وقاموا بإتلاف الأثاث والمعدات الموجودة فيه.وكانت الحشود الغاضبة التي هاجمت القناة تحاول الوصول للكاتب نبيل الفضل الذي اعتبروا أنه أهانهم على الهواء في برنامج الطريق إلى المجلس. وقد أصيب 14 عنصرا من القوى الأمنية وثلاثة صحافيين من بينهم يوسف المطيري والمصور محمد الشرهان من الجريدة التي تصدرها مؤسسة الوطن.

تعليق صدور صحيفة الدار اليومية

أصدرت محكمة الصحافة الكويتية يوم 5/3/2012 أمراً بتمديد تعليق صحيفة «الدار» للمرة الثانية منذ 2 شباط/فبراير. وجاء القرار بسبب الاتهامات الموجهة ضدها بمناهضة الدولة على خلفية مقالات نشرتها الصحيفة دفاعاً عن الأقلية الشيعية في البلاد.

وقد عقدت محكمة الصحافة الكويتية جلسة وصفتها بأنها طارئة في 2 شباط/ فبراير، وقررت خلالها تعليق صدور الصحيفة لمدة أسبوعين، ولم يحضر الجلسة أي ممثل للصحيفة. وقد وجهت السلطات اتهامات للصحيفة بانتهاك قانون المطبوعات والنشر عبر «المس بالوحدة الوطنية» و«إثارة فتنة طائفية». وتم تجديد أمر تعليق الصحيفة في أواسط شباط/فبراير.

وكانت الصحيفة قد نشرت في أيام 30 و31 كانون الثاني/يناير و1 شباط/ فبراير ثلاثة مقالات دافعت فيها عن الأقلية الشيعية في البلاد وردت على مقالات ظهرت في صحف محلية وصفت الشيعة الكويتيين بأنهم «جواسيس إيرانيون» و«كفار»، حسبما أفاد رئيس تحرير الصحيفة. وقالت الصحيفة إن تلك التعليقات تهدد الوحدة الوطنية وتشجع على الفتنة الطائفية.

اقتحام مقر قناة «سكوب»

بتاريخ 19/3/2012 هاجم العشرات من أبناء قبيلة العوازم في الكويت مقر قناة «سكوب» الخاصة بعد تصريحات مسيئة بحق شيخ القبيلة أدلى بها النائب حسين القلاف خلال لقاء في القناة.واقتحم أكثر من 50 شخصا القناة فجر الإثنين 19مارس/آذار وحطموا معدات فيها بعد أن بثت القناة مقابلة مع القلاف. واعتبر أبناء قبيلة العوازم، وهي أكبر قبيلة في الكويت، تصريحات القلاف الذي يعد مقربا من الحكومة السابقة برئاسة الشيخ ناصر المحمد الصباح، مسيئة لأميرهم الشيخ فلاح بن جامع. وسبق أن تم اقتحام القناة لأسباب مشابهة من قبل أبناء القبائل.

وقد أحيل المهاجمون إلى المحكمة المختصة، وحكم على اثنين بالسجن سنتين وعلى آخرين بدفع غرامة تعادل 350 دولارا لكل واحد منهم، بينما تمت تبرئة واحد من المجموعة المؤلفة من 12 شخصا.

حجب موقع صحيفة الوطن الإلكتروني

قامت السلطات الكويتية بتاريخ 21/3/2012 بحجب الموقع الإلكتروني لصحيفة «الوطن»، حيث فوجئ القائمون على إدارة موقع صحيفة "الوطن" الإلكتروني بعدة رسائل من القراء تفيد بأن الموقع غير مرئي داخل دولة الكويت، ويظهر على صفحته الرئيسية رسالة تقول: «تم حجب الموقع من قبل وزارة المواصلات وفقا للمادة السابعة من القرار الوزاري رقم (2000/103) فقرة رقم واحد بشأن أسس وضوابط خدمة الإنترنت من قبل شركات المزودة للإنترنت في دولة الكويت».

وعند البحث عن تلك المادة السابعة المذكورة في رسالة الحجب، لم تجد إدارة الموقع أي تفسير لها، ولا يوجد أي قرار وزاري في الفقرة واحد و لا أي من فقراته يبرر هذا الحجب.

و«وطن» هي صحيفة أسبوعية مستقلة، تصدر في ولاية «كاليفورنيا» بالولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها ليست موجهة ضد نظام معين ولها شعبية كبيرة منذ انطلاقها في عام 1990.

إحالة الصحفي عبد الهادي الجميّل إلى النيابة العامة بسبب مقال صحفي

بتاريخ 10/10/2012 عرض الكاتب في صحيفة عالم اليوم عبدالهادي الجميّل على التحقيق في النيابة على خلفية مقال كتبه في 19 سبتمبر 2012.

منع تغطية (تجمع الإرادة للإنسانية)

بتاريخ 2/10/2012 منع رجال الأمن التغطية الإعلامية للصحفيين لتجمع أقامه مواطنون وحقوقيون وسياسيون في ساحة الإرادة لنصرة (البدون) في الكويت أطلقوا عليه (تجمع الإرادة للإنسانية). ويأتي التجمع بعد أحداث قمع تجمع البدون في تيماء 2 أكتوبر وحملة الاعتقالات التي أعقبتها للناشطين. وقد منع رجال الأمن البدون من المشاركة في الحضور بوجود تدقيق شديد على البطاقات الأمنية وتم منع حتى الصحفيين والأطفال البدون الذين جاؤوا للحضور والمشاركة.

منع الكاتبة الصحفية بدرية البشر من دخول الكويت

بتاريخ 29/11/2012 منع جهاز أمن الدولة بوزارة الداخلية الكاتبة الدكتورة بدرية البشر التي تكتب زاوية في جريدة «الحياة»، وفي «الجريدة»، من دخول البلاد دون إبداء أية أسباب أو مبررات في سابقة أذهلت الأوساط السياسية والإعلامية والثقافية، وكانت البشر قادمة إلى الكويت لحضور معرض الكتاب الذي تشارك فيه بعدد من كتبها. ورغم الاتصالات التي أجرتها إدارة تحرير

«الجريدة» بجميع المستويات فإن «أمن الدولة» تمسك بقراره دون إبداء تفسير لذلك سوى القول «هذه تعليمات».

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية العقيد عادل الحشاش في تصريح إلى صحيفة «الحياة»، إن الكاتبة بدرية البشر منعت من دخول الكويت بسبب التحفظات الأمنية المقيّدة ضدها، «من دون ضرورة وجود تهمة رسمية معيّنة موجهة ضدها». وأضاف: «منع أي شخص في مثل هذه الحالة يكون لأسباب عدة، منها نشاط معيّن يمارس من الشخص الممنوع، أو بسبب ما تكتبه في الصحافة، أو بسبب فعل معيّن، وهذا الأمر متروك لوزارة الداخلية الكويتية، ولا يمكن الإفصاح عن الأسباب في هذا الجانب إلى حين رفع (التحفظات الأمنية) عن الشخص الممنوع من دخول البلاد».

التحقيق مع طاقم برنامج مسيان التابع لقناة اليوم

بتاريخ 7/11/2012 أخلت النيابة العامة سبيل طاقم برنامج مسيان التابع لقناة اليوم مقابل كفالة مالية قدرها 200 دينار لكل منهم، وذلك على خلفية حلقة قدمها البرنامج عن قضية «البدون» في 11/10/2012. وحققت النيابة مع كل من: المذيعين علي دشتي ومي محمود، بالإضافة إلى الإعلامية نوال الفيلكاوي معدة الحلقة، ومخرج البرنامج حسان روق. وجاء البلاغ مقدما من وزارة الإعلام عبر النيابة على خلفية ما ادعته الوزارة أن فريق عمل البرنامج قام بمخالفة القانون 61/2007 المتعلق بالمرئي والمسموع. وكانت الحلقة المشار إليها تطرقت لجوانب إنسانية بحتة عن قضية البدون، وذلك بحضور الدكتور رنا العبدالرزاق من مجموعة 29 التطوعية.

مقاضاة الإعلامية يسرا محمد على خلفية حلقة برنامج «في الصميم»

رفعت وزارة الإعلام قد أمام إحدى المحاكم في شهر نوفمبر 2012 بحق المذيعة بقناة اليوم الكويتية «يسرا محمد»، تتهمها فيها بخدش الحياء العام والإثارة الجنسية، وذلك علي خلفية تقديمها حلقة بعنوان «بغاء القاصرات»، في برنامجها الأسبوعي «في الصميم» مع الدكتورة والباحثة النفسية «رضوى فرغلي»، وتم تخصيص الحلقة للحديث عن هذه الظاهرة التي تناولتها الدكتورة رضوى فرغلي في رسالة الماجستير الخاصة بها، وذلك من خلال تسليط الضوء على تاريخ هذه الظاهرة وكيفية انتشارها في الوطن العربي ودور علم النفس في معالجة النساء اللاتي يتم استغلالهن في تلك المهن المدمرة، وكيفية تأهيلهن بعد انقضاء مدة حكمهن لتندمجن مع المجتمع من جديد.

وبتاريخ 8/12/2012 برأت محكمة الجنايات المذيعة يسرا محمد من تهمة خدش الآداب العامة بقضية رفعتها وزارة الإعلام على المذيعة على خلفية حلقة من برنامجها الأسبوعي «في الصميم».

الاعتداء بدنيا على الصحفي محمد الشرهان من قبل مجهولين

تعرض الصحفي محمد الشرهان للاعتداء من 4 مجهولين باغتوه قبل دخوله مبنى الجريدة يوم 22/12/2012 وضربوه بآلة حادة على رأسه من الخلف ليفروا هاربين بعدها. وقد نقل الشرهان إلى المستشفى بعد ذلك لإصابته بتهشم في الرأس.

لبنان[14]:

تتصف البيئة الإعلامية في لبنان بأنها أفضل منها في العديد من الدول العربية، وقد تراجع خلال عام 2012 بسبب الحرب الأهلية في سوريا، فقتل صحفي لبناني بالرصاص كان يغطي النزاع في الجانب اللبناني من الحدود بين البلدين.

وفي داخل لبنان، واجه الصحفيون صعوبات وتحديات كبيرة أثناء تغطيتهم للتظاهرات المؤيدة للنظام السوري أو المناوئة له.

وقد مثل لبنان تجمعاً للإعلاميين الدوليين الذين يغطون هذا النزاع، ما زاد من انتهاكات الحريات الإعلامية في العام 2012.

ويوضح الجدول الآتي الاتجاهات الأساسية للانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

نوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	الجهة المسؤولة	% بالنسبة للإجمالي
قرصنة إلكترونية	14	مناصرو الثورة السورية الجيش الإلكتروني الصحراوي مجهولو الهوية مواطنون عاديون مناصرو النظام السوري	12%
الذم والقدح	9	برلمانيون - مجهولو الهوية الأمن الداخلي - حارس أمن مواطنون عاديون	7.7%
التهديد بالإيذاء	11	مجهولو الهوية - حارس أمن حزب الله - برلمانيون التيار الوطني الحر	9.5%
حجز حرية	6	الأمن الداخلي - حزب الله مجموعة مسلحة	5%
منع تغطية	18	الأمن الداخلي - مواطنون عاديون مجموعة سلفية - مجهولو الهوية	15%
حذف محتويات الكاميرا	5	الأجهزة الأمنية مجموعة مسلحة مجموعة سلفية	4.2%
تهديد بالقتل	4	مجهولو الهوية	3.5%
اعتداء بالضرب	21	حارس أمن - حزب الله الجيش اللبناني مناصرو أحزاب الأمن الداخلي - مجهولو الهوية مجموعة مسلحة مندوب صحفي	18%
خسائر بالممتلكات	7	الأمن الداخلي مواطنون عاديون مجموعة مسلحة	6%
محاولة اغتيال	1	مجهول الهوية	0.8%
مصادرة أدوات العمل	3	مجموعة سلفية مجموعة مسلحة الأمن الداخلي	2.5%
مضايقة	8	مجموعة مسلحة الأمن العام مواطنون عاديون	7%
اعتداء على مقار	2	مواطنون عاديون مجموعة مسلحة	1.7%
اعتداء على معدات	6	مواطنون عاديون مجموعة مسلحة	5%
اعتقال	2	الجيش اللبناني	1.7%
المجموع	**117**		**100%**

(14) الانتهاكات المنشورة لا يمكن الجزم بأنها كل ما حدث وارتكب بحق الإعلاميين في لبنان، وهو ما استطاع باحثو شبكة «سند» رصدها سواء من خلال اتصالاتهم أو ما نشر في الإعلام أو التقارير الإقليمية والدولية.

وفيما يلي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

تهديد الإعلامي سالم زهران

أكّد الإعلامي سالم زهران في يناير 2012 أنه تلقى تهديدات صريحة عبر موقع «فايسبوك» للتواصل الاجتماعي، وفي اتصال هاتفي من رقم خارجي مجهول على هاتف منزله، إثر مشاركته في حلقة تلفزيونية عن واقع الحراك الشعبي الحالي في سوريا. وفي التفاصيل، أشار زهران إلى أنه وبعد خروجه مباشرة من استوديو قناة (France 24) إثر مشاركته في برنامج «باريس مباشر» (Paris Direct) مع المعارض السوري هيثم منّاع، في حديث عن الوضع السوري الراهن، تلقى رسالة تهديد وصلت إلى البريد الوارد على صفحته الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي «فايس بوك» من شخص يلقب نفسه بـ«مصعب فارس» يشتمه فيها بأقذع العبارات ويتوعده بالقول «قريباً رح نسكّتك، نحن أقرب لك من خيالك، إنضبط أحسن لك وإلا قسماً بالله منعملك شورما...»، فضلاً عما نُشر ضدّه على الـ«يوتيوب» (YouTube) من شتائم وجّهت إليه ونعتته بـ«الشبّيح سالم زهران، لتتوالى التهديدات، وآخرها اتصال خارجي وصله السبت 21 كانون الثاني/يناير، على هاتف منزله من رقم دولي مجهول، توجّه إليه بالتهديد والوعيد.

منع الصحفي سعيد بيتموني من التغطية

ذكر مصوّر «المؤسسة اللبنانية للإرسال» (LBC) سعيد بيتموني، أن عناصر الدرك في مخفر منطقة الطريق الجديدة أجبروه مع مصورين آخرين من بينهم مصوّران لقناة «الجديد»، كانوا يغطون خبر إزالة التعديات على شبكة الكهرباء في منطقة الطريق الجديدة وصبرا وحي فرحات، على محو كامل الصور التي التقطوها صباحاً. وفي التفاصيل أشار بيتموني إلى أن المصوّرين توجّهوا لتغطية الخبر، وتجمعوا أمام مخفر منطقة الطريق الجديدة صباح يوم الخميس 23 شباط/فبراير 2012، لملاقاة مفتشي مؤسسة كهرباء لبنان المولجين بإزالة التعديات. وصل الجميع إلى المكان ورحّبت بهم العناصر الأمنية التي تواجدت قربهم، وما هي إلا لحظات حتى قال لهم عمال المؤسسة أن إزالة التعديات لن تحصل لأن لا عناصر أمنية كافية لمواكبتهم، فما كان من المصورين إلا أن صوّروا تجمّع العمال وسياراتهم، إلا أن عناصر أمنية حضرت وطلبت من المصورين التوّجه إلى المخفر حيث طلب منهم النقيب الذي كان موجودا محو الصور التي التقطوها، بحجة أنها تتضمن صوراً للمركز الأمني». وأكّد بيتموني أنه مانَع محو الصور، وسأل النقيب عن سبب طلب محوها وخصوصاً أنه صَوّر المكان وغيره من المصوّرين، مرات كثيرة في وقت سابق من دون أي اعتراض من أي طرف كان، كما أن العناصر رأوه يصوّر عبر الكاميرات الموضوعة أمام المخفر ولم يبادروا إلى الطلب منه ومنذ الصباح، إلى وقف التصوير. وتابع: «أصروا علينا إما أن نقوم بمحو كامل الصور، تلك التي تتضمن عناصر المخفر وعمال الكهرباء، وكذلك التي تظهر تجمع العمّال فقط، أو نُمنع من المغادرة، ثم قاموا بمحو الصور قبل السماح لنا بمغادرة المخفر». وختم بالقول «من أجل إتمام عملنا عمدنا إلى التقاط بعض الصور من جديد».

منع مصور محطة «أم تي في» من التغطية

بتاريخ 4/2/2012 أرغم أحد مسؤولي الأجهزة الأمنية اللبنانية، مصور محطة «أم تي في» MTV على محو صور التقطها خلال إعداد تقرير عن استبدال الملصقات الحقيقية لـ35 طناً من أكياس شرائح البطاطا (chips) الفاسدة التي انتهت مدة صلاحيتها في العام 2011، وجعلها صالحة حتى العام 2014، في عملية تزوير خطيرة تهدد الصحة العامة.

تهديد الصحفي علي عطوي

ذكر الصحافي علي عطوي أنه تلقى صباح يوم الجمعة 2 آذار/مارس 2012، تهديداً عبر الهاتف، بسبب نشره رأيه الرافض «لعقوبة الإعدام والمطالبة بإعدام قاتل الصيرفي الصيداوي محمد الناتوت». وفي التفاصيل، أكّد عطوي انه تلقى تهديداً هاتفياً، سبقته تهديدات وصلته على صفحته الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي «فايس بوك» (F-cebook)، نتيجة لرأيه الداعي «إلى محاكمة قاتل الناتوت وليس إعدامه في الساحة العامة كما طالب ناشطون على صفحة إلكترونية أخرى». وأشار إلى أنه «مع محاكمته محاكمة عادلة، لأنه من المفترض أننا في دولة فيها قانون عليه محاسبة الناس». علما بأن عطوي عمل مراسلاً لصحف محلية وعربية عدّة منها «الأخبار» و«العربي» القطرية، وهو اليوم يتابع عمله كصحافي حرّ.

الاعتداء بالضرب المبرح على المصور الصحفي إيلي عساكر

بتاريخ 2/4/2012 تعرّض مصوّر برنامج «أنت حرّ» الذي يعرض على محطة «أم.تي.في» (MTV) إيلي عساكر، للضرب المبرح أمام مدرسة الفدار الرسمية، قضاء جبيل، عندما كان يُعدّ تقريراً حول اغتصاب طفل في الثالثة والنصف من العمر في الحضانة فيها، من قبل تلميذين أكبر منه سناً. وذكر مقدّم البرنامج الإعلامي جو معلوف أن عساكر «تعرّض لضرب مبرّح ومطاردة، سببت له كدمات وجروحاً في الوجه واليدين على يد سائقي الباصات الخاصة بالمدرسة وبعض أساتذتها، وبأمر من مديرة المدرسة صولانج باسيل، لمنعه من التصوير، على الرغم من أنه استحصل على تصريح يجيز له ذلك من جهة، وبعد تعريفه عن نفسه على انه مصوّر لمحطة تلفزيونية من جهة أخرى».

ضرب المصورين الصحفيين خالد عياد وحسين بيضون من قبل الأمن اللبناني

بتاريخ 21/4/2012 اعتدت القوى الأمنية بالضرب على المصورَين خالد عياد من مجلة «النداء» وحسين بيضون من موقع «النشرة» الالكتروني، أمام مخفر الدرك - طريق الشام في منطقة السوديكو، خلال اعتصام نفّذه عشرات المتضامنين والناشطين في المجتمع المدني مع المدونَين خضر سلامة وعلي فخري، ما أدى إلى إصابتهما بكدمات ورضوض وتعطيل آلتي التصوير الخاصتين بهما بعد تعرضهما للتكسير. وقد أشار عياد إلى انه كان يقوم بعمله الصحافي، وحين كان يهم بأخذ لقطات خاصة بالمعتصمين وبالقوى الأمنية التي تواجدت بالقرب منهم، خرج المدوّنان من المخفر قُبيل نقلهما إلى مكان آخر. وقال عياد: «كنت أهمّ بتصوير سلامة إلا أن عدداً من الدركيين ضربوني على كتفي، ثم حصل اشتباك بيننا، فوقعت الكاميرا أرضاً ما أدى إلى تعطيلها». وتابع: «نشتري الكاميرا من عرق الجبين و«بطلوع الروح»، لقدّ تعطّلت بعد سقوطها».

أما بيضون فأوضح أنه «عند حوالى السابعة ليلاً، كان المدونان يُنقلان من مخفر إلى آخر، وحين كان الموكب يهم بالانطلاق كنت أحاول تصويره، وضعت العدسة على عيني وفجأة أحسست بضربة على الرأس وتعرضت للدفع من قبل عناصر الدرك، فوقعت الكاميرا، كان همي الحفاظ عليها كما الدفاع عن نفسي، لكن العدسة الخاصة بها كُسرت ولم تعد صالحة للاستعمال».

احتجاز مصور قناة العربية آلان خوري

تعرض المصور في محطة «العربية» آلان خوري تعرّض مع المنتج جورج ناصيف لعملية سطو واحتجاز مسلّح في 25 نيسان/أبريل 2012، خلال تصوير حلقة «مهمة خاصة» في شارع بين

باب التبانة وجبل محسن في منطقة طرابلس.

وقال خوري إن «مجموعة مسلحة» حاصرتهما، وحين بدأ أفرادها بالسباب لهما سحب «خلسةً» وبسرعة أخرج آلان ذاكرة الكاميرا قبل لحظات من تمكن المسلحين من سحب الكاميرا منه وشريط التصوير، وضربه أحدهم بالمسدس على صدره بقوة بعد مقاومته لهم، ثمّ اقتادوهما إلى مرآب للسيارات على بعد 500 متر حيث تم احتجازهما والتحقيق معهما لساعات. وتابع: «لاحظنا وجود بلبلة وانقساماً في الرأي بين المسلحين حول مصيرنا، ثم أُطلق سراحنا من قبل مخابرات الجيش، بعدما تمّ تسريب معلومة عن احتجازنا إليها».

الاعتداء على فريق محطة «الجديد» المؤلف من رونا الحلبي وعمر خداج وإيلي أبوعس

بتاريخ 20/5/2012 هاجم شبان مجهولون فريق محطة «الجديد» التلفزيوني المؤلف من الصحافية رونا الحلبي والمصورين عمر خداج وإيلي أبو عسلي، ما أدى إلى إصابة المصوّر خداج بكدمات في الوجه والرأس. وفي التفاصيل التي رواها مسؤول قسم التصوير في التلفزيون طلال عبدالرحيم، أن الفريق كان يغطي الأحداث المتصلة بإقفال الطرق في منطقة العبدة في الشمال، والاحتجاجات التي حدثت فيها إثر مقتل الشيخ أحمد عبدالواحد ورفيقه محمد مرعب على حاجز للجيش اللبناني، وفجأة قام شبان مجهولون بإيقاف الفريق وحاولوا أخذ الكاميرا منه وتحطيمها كما منعوه من التصوير ونقل الخبر، ثم قاموا بضرب خداج ما سبب له ببعض الكدمات.

وتابع: «سألوهم أنت موالاة أم معارضة، وجرى تلاسن بين الطرفين، لم يفلحوا بسحب الكاميرا من الفريق، وأدى تدخّل شباب من رفاق المجموعة التي هاجمتهم والتي لم ترد حدوث اعتداء على الصحافة، إلى إيقاف المعتدين، وفض الإشكال».

الاعتداء بالضرب على صهيب أيوب

بتاريخ 15/5/2012 تعرض الصحافي صهيب أيوب للاعتداء مرتين خلال ساعات في طرابلس. فبعد أن هاجمه شبان ظهراً في ساحة النور في المدينة خلال التقاطه صوراً للأحداث الدائرة فيها وإجباره على محو الصور التي التقطها قبل إعادة آلتَي التصوير إليه، أوقفه شبّان آخرون عند الخامسة بعد الظهر خلال تصويره تقريراً صحافياً في منطقة الزاهرية وأنزلوه عنوة من التاكسي وأوقفوه وحققوا معه في أكثر من مكان وصادروا كاميرته ثم أطلقوه بعد ثلاث ساعات. وقال «كنت ألتقط بعض الصور من ساحة النور في طرابلس، وفجأة هجم عليّ حوالى 80 شخصاً من المتظاهرين بعضهم من الملتحين وأخذوا منّي كاميرا التصوير وكاميرا الفيديو عنوةً. ولأني ابن طرابلس، فإنني أعرف عدداً من الشبان وقد تدخّلوا وسحبوني من بين أيدي المهاجمين، لكنهم لم يستطيعوا إعادة آلتَي التصوير إليّ. وبعد قليل أتى عدد من الشبان المعروفين بالسلفيين وقالوا لي أنهم ليسوا عدائيين، وأعادوا إليّ آلتَي التصوير لكنهم طلبوا منّي محو الصور، فقلت لهم أن الكاميرا تعطّلت، لكنهم أصرّوا على أن أقوم بمحو الصور كلها أو سيتم تكسير الكاميرتين، فاضطررت إلى الانصياع لمطالبهم ومحو الصور مكرهاً».

وبعد الاعتداء الأول بساعات قليلة، انتقل أيوب عند الخامسة بعد الظهر إلى منطقة باب التبانة في طرابلس أيضاً، وأوضح أنه خلال تصويره تقريراً صحافياً عند مدخل منطقة الزاهرية، أوقف عدد من الشبان سيارة التاكسي التي كانت تقلّه وأنزلوا السائق منها، ثم أعادوه إلى منطقة باب التبانة حيث صادروا الكاميرا الخاصة به للمرّة الثانية،

ولفت إلى أنهم هددوه وشتموه ونقلوه بين عدّة مراكز حيث استجوبه «قادة ميدانيون» ظناً منهم أنه «مندس» أو «إعلامي تابع لجهات لا تناصر خطهم السياسي»، وبعد حوالى ثلاث ساعات وبعد اتصال المسلّحين بجهات صحافية للتأكّد من أنه صحافي، تمّ إطلاق سراحه والاعتذار منه وإعادة الكاميرا إليه بعد العبث بمحتواها، وأشار إلى أنهم أعادوا أيضاً المال الذي سرقه أحد الشبان من سائق التاكسي.

الاعتداء بالضرب على الصحفية غدي فرنسيس

تعرّضت مراسلة تلفزيون «الجديد» الصحافية غدي فرنسيس، عند الخامسة والنصف من بعد ظهر الأحد 10 حزيران/يونيو 2012، لاعتداء بالضرب أثناء تغطيتها انتخابات الحزب السوري القومي الاجتماعي في ضهور الشوير، على يد المدعو حسين هاشم، الذي اقترب منها بينما كانت خارج الفندق الذي تجري فيه الانتخابات، وطلب منها المغادرة، فردّت بأنها موجودة على الطريق العام، عندئذ حاول إجبارها جسدياً على المغادرة عبر جرها من رقبتها، وحين قاومته وجّه لكمة إلى خدها وركلها في أماكن متفرقة من جسدها ما أدى إلى إصابتها برضوض مختلفة، وحاول عدد من الموجودين في المكان التدخل ومنهم الصحافي في جريدة «الأخبار» فراس الشوفي، فلكمه المعتدي على وجهه وأدماه. وقد أكدت فرنسيس ومحطة «الجديد»، أن الاعتداء حصل على خلفية تقرير أعدّته فرنسيس وبثّته المحطة سابقاً وتحدثت فيه عن «ربيع الحزب القومي»، وأن المعتدي متفرّغ في الحزب «السوري القومي الاجتماعي».

اقتحام مقر قناة اليسارية واختطاف 3 من موظفيها

بتاريخ 15/8/2012 اقتحم عشرات الملثمين الذين استقلوا 8 سيارات رباعية الدفع، مقر قناة «اليسارية» في منطقة السانت تيريز في الحدث، وقاموا بتكسير بعض معداتها وسرقة البعض الآخر، كما اختطفوا ثلاثة من موظفي القناة: التقني ومسؤول الحواسيب عانود الخطيب، مهندس الإرسال أحمد الحفار، ومدير قسم التصوير محمود خزعل، بالإضافة إلى الناشطين السوريين. وقد أكّد المدير العام للقناة مخايل عوض أنه «بعد وساطة بين رئيس مجلس إدارة القناة مسؤول الحزب الشيوعي اللبناني خالد حدادة، وفاعليات من عائلة آل المقداد، تمّ إطلاق سراح العاملين الثلاثة بعد ساعتين من اختطافهم». أما عن السبب وراء التعرّض للقناة فأشار إلى أنها «إما الفوضى والعشوائية ومحاولة النيل من المؤسسات العاملة في المنطقة، بذريعة استهداف السوريين العاملين فيها، وإما بسبب اسم القناة، وطبيعة توجهاتها اليسارية، وشركائها وممولها».

إصابة حسين نخلة من قناة سكاي نيوز والصحفية الكندية وماريا مور بالرصاص

بتاريخ 24/ 8/2012 أصيب مهندس البث المباشر لقناة «سكاي نيوز» (Sky News) حسين نخلة بجروح سطحية في الرأس جراء القنص على مكان تواجد الإعلاميين على مستديرة «أبو علي» في طرابلس. وأشار نخلة إلى أنه كان هناك استهداف للإعلاميين، وتمّ إطلاق النار عليهم بالرغم من وجود 6 سيارات بث مباشر في المكان. وقال: «لقد استمرّ إطلاق الرصاص على سيارة المحطة بالرغم من خروجي مسرعاً منها، وبعد إحساسي بالإصابة في الرأس ما الصحافية الكندية ماريا مور والتي تعمل كصحافية مستقلة، فخرجت قبلي، وكانت إصابتها وحروقها في الرجل، طفيفة أيضاً».

احتجاز الصحفي رامي عيشة دون اتهام

احتجز في الصحفي رامي عيشة في منتصف شهر أيلول من العام 2012 دون توجيه أية تهمة له. وقد تعرض عيشة لإساءات منذ والتحقيق معه بمزاعم

بتورطه بتهريب أسلحة في الضواحي الجنوبية لبيروت.

ورامي عيشه هو صحفي مستقل وهو لبناني من أصل فلسطيني، وقد عمل صحفياً ومترجماً لعدة وسائل إعلام تعمل في لبنان بما فيها مجلة «تايم»، وقد اعتُقل على يد قوات حزب الله في 30 آب/ اغسطس، بصحبة ضابط في الجيش برتبة رائد يدعى وسام عبد الخالق، وشخص ثالث هو أحد أقارب هذا الضابط،. وكان الصحفي ورفيقاه يستقلون سيارة على طريق المطار بالقرب من الضاحية الجنوبية لبيروت التي يسيطر عليها حزب الله، حينها قام عملاء لحزب الله بإيقافهم وإجبارهم على ركوب سيارة أخرى، حسب الرسالة التي أرسلها الصحفيون من بيروت والتي استشهدت بمعلومات وفرها محامي الصحفي المعتقل. وقد اقتيد الصحفي ورفيقاه إلى مكتب تابع لحزب الله حيث احتجزوا هناك لبضعة ساعات تعرضوا خلالها لضرب مبرح. وقد أصيب رامي عيشة بكدمات جراء الضرب، وقام عناصر حزب الله بتحطيم الكاميرا التي كانت بحوزته، على الرغم من أنه لم يصور أي شيء، حسبما قال عيشة لمحاميه. نُقل عيشة إلى مركز للشرطة العسكرية في بيروت، حيث تعرض للضرب هناك أيضاً. وقد عرضت قضيته أمام قاض عسكري رفض الإفراج عنه بكفالة، على الرغم من عدم توجيه أية اتهامات ضد الصحفي. وفي 12 أيلول/سبتمبر، نُقل رامي عيشة إلى سجن القبة في مدينة طرابلس البعيدة عن مكان سكنه حيث تعيش زوجته وابنته. وقد أودع ا في زنزانة مع عدد كبير من السجناء الآخرين يتراوح عددهم ما بين 70 إلى 90 سجينا.

الاعتداء على مراسل قناة الميادين عمر كايد

بتاريخ 12/11/2012 اعتدى أحد أنصار الشيخ أحمد الأسير الذي كان يتواجد في منطقة دوار الكرامة في صيدا في جنوب لبنان، على مراسل قناة «الميادين» عمر كايد خلال بثه رسالة تلفزيونية على الهواء مباشرة في نشرة أخبار الظهيرة مما اضطره إلى قطع البث. وفي التفاصيل، أن أحد المشيّعين الذين كانوا يتواجدون عند تشييع مرافقَي الشيخ الأسير اللذين قتلا في الإشكال الذي وقع مع عناصر من «حزب الله» في صيدا بعد ظهر الأحد، غضب من تفاصيل الرسالة المباشرة التي كان يبثها كايد على الهواء، وبعد تلاسن صغير معه قام بصفعه على رقبته من الخلف. وإثر ذلك أوقف كايد بث رسالته، لكن المشيّعين الآخرين عادوا واعتذروا منه ومن أعضاء فريق المحطة المتواجدين معه، وقد غادروا المكان جميعاً وعادوا الى بيروت إثر الحادثة، من دون الإصابة بأي أذى.

ليبيا[15]:

مما لا شك فيه أن آثار النزاع المسلح الذي دار في ليبيا وأدى إلى زوال نظام القذافي, ترك آثاراً سلبية على مجمل الأوضاع في ليبيا. وهي مسألة طبيعية في ظل المراحل الانتقالية وأوضاع التحول الديمقراطي,

(15) الانتهاكات المنشورة لا يمكن الجزم بأنها كل ما حدث وارتكب بحق الإعلاميين في ليبيا، وهو ما استطاع باحثو شبكة «سند» رصدها سواء من خلال اتصالاتهم أو ما نشر في الإعلام أو التقارير الإقليمية والدولية.

ولكن أوضاع الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في ليبيا ما زالت عرضة لانتهاكات جسيمة, ومتعمدة وواسعة النطاق. وهي انتهاكات ترتكب من قبل السلطات الرسمية والجماعات المسلحة على السواء. ويبدو ـ كما لاحظت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي - أن الحريات الإعلامية في ليبيا تتعرض لانتهاكات متكررة ويومية, كما أنها تلقى تسامحاً رسمياً واضحاً إما بسبب عدم رغبة الحكومة بملاحقة مرتكبيها أو عدم قدرتها على ذلك.

ويوضح الجدول الآتي الاتجاهات الأساسية للانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

نوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	الجهة المسؤولة	% بالنسبة للإجمالي
اختطاف	5	ميليشيات مسلحة	33.3%
اعتداء على مقار	2	مجموعة مسلحة مواطنون محتجون	13.3%
الإصابة بسبب التغطية	1	مجهولي الهوية	6.6%
المنع من السفر	1	السلطات الليبية	6.6%
حجز حرية	2	اللجنة الأمنية العليا (الداخلية)	13.3%
اعتقال	1	اللجنة الأمنية العليا (الداخلية)	6.6%
مصادرة معدات العمل	1	اللجنة الأمنية العليا (الداخلية)	6.6%
التهديد بالإيذاء	1	اللجنة الأمنية العليا (الداخلية)	6.6%
خسائر بالممتلكات	1	مواطنون محتجون	6.6%
المجموع	15		100%

وفيما يأتي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة في ليبيا:

احتجاز الصحفيين نيكولاس دنفيس وغاريث مونتغمري في طرابلس

تعرض الصحفيان نيكولاس ديفيس - جونز وغاريث مونتغمري - جونسون بتاريخ 22/2/2012 إلى الاحتجاز من قبل ميليشيا سرايا السواحل, وذلك في مدينة طرابلس.

وفي تفاصيل الحادثة أن هذين الصحفيين اللذين يتمتعان بالجنسية البريطانية كانا يستقلان سيارة أثناء الليل ويلتقطان صوراً, الأمر الذي اعتبرته ميليشيا سرايا السواحل أمراً مثيراً للاشتباه كما قال قائد الميليشيا فرج سويملي لمنظمة هيومن رايتس ووتش.

وقد اتهمت المليشيا الصحفيين, بعد ذلك, بأنهما لا يحملان أوراق تسمح لهم بالدخول إلى ليبيا بشكل نظامي. وقد أكدت الناطقة باسم وزارة الخارجية البريطانية احتجاز الصحفيين من قبل ميليشيا ورفض قائدها مقابلتهما.

اختطاف الإعلامي سليمان دوغة في طرابلس

قامت ميليشيا تعرف باسم كتيبة «سعدون السويملي» باختطاف الإعلامي سليمان دوغة العامل في قناة «ليبيا تي في», وذلك بتاريخ 20/6/2012. وقد أشار دوغة في مؤتمر صحفي عقده بتاريخ 22/6/2012 في مدينة طرابلس, وذلك عقب الإفراج عنه, أن من قام باختطافه اعتدى عليه بالضرب, وقد خضع للإهانة والتعذيب داخل ما وصفه ب«مخابئ للتعذيب في غياب كامل لسلطة الدولة».

ويبدو أن تقصير السلطات الرسمية من قبيل المجلس الوطني, ووزارات الدفاع والعدل والداخلية هي السبب وراء تكرار عمليات خطف الصحفيين والإعلاميين, خاصة وأنها لم تقم بالتدابير الواجبة عليها.

اختطاف الصحفيين عبدالقادر فسوك ويوسف بادي

تعرض الصحفيان عبدالقادر فسوك ويوسف بادي بتاريخ 7/7/2012 إلى الاختطاف بعد أن قاما بتغطية أول انتخابات جرت في البلاد منذ عقود من الزمن.

ويعمل الصحفي عبدالقادر فسوك مراسلاً ومصوراً مع قناة «توباكتس» التلفزيونية الخاصة التي تبث من مدينة مصراتة, وكذلك الحال بالنسبة للصحفي يوسف بادي.

وفي تفاصيل الاعتداء, ذكر أن الصحفيين كانا عائدين إلى المحطة التلفزيونية بعد أن قاما بتغطية الانتخابات النيابية التاريخية من مدينة مزدة حيث جرى اختطافهما بالقرب من مدينة بني وليد.

وقد ظهر الصحفيان المختطفان في مقطع فيديو على الإنترنت, قالا فيه أنهما اعتقلا, دون أن يحددا الجهة التي تحتجزهما, وذلك بسبب دخول بني وليد بشكل غير قانوني ولأنهما صورا مواقع عسكرية, وطالبا الجيش والحكومة بالتدخل للإفراج عنها.

وقد ورد في تقارير عدة أن الخاطفين طالبوا بالإفراج عن محتجزين في مصراتة مقابل الإفراج عن الصحفيين الاثنين.

اقتحام قناة ليبيا الحرة من قبل متظاهرين

قام مجموعة من المتظاهرين الليبيين بتاريخ 21/10/2012 باقتحام قناة «ليبيا الحرة», وذلك احتجاجاً على تغطية القناة للمعارك في بني وليد, وقد جاء المتظاهرون من مقر اعتصامهم أمام فندق «تيبستي» وسط مدينة بني وليد, باتجاه مقر القناة التي يتهمونها بعدم المهنية في تغطية الأحداث التي تجري بمدينتهم بني وليد.

وقام المتظاهرون الذين دخلوا مقر القناة الواقع بمنطقة الحدائق جنوب بنغازي, بإضرام النار في عدد من المكاتب وأتلفوا محتوياتها بالكامل.

وقام عدد من الإعلاميين العاملين في القناة بالفرار, في حين أن عدداً آخر من العاملين بالقناة حوصر من قبل المتظاهرين في الطابق الثاني من مبنى القناة, وأصيب بعضهم بإصابات خفيفة بعد أن اضطروا للقفز من السور الخلفي للمبنى.

وقد ردد المتظاهرون شعارات منددة بالأخبار التي أذاعتها القناة حول القبض على خميس القذافي أحد أبناء الزعيم الراحل معمر القذافي, معتبرين أن هذه الأخبار تهدف للتغطية على هجوم متمردين سابقين منضوين في الجيش الوطني على هذه المدينة.

وقد جاء على لسان بعض الإعلاميين الذين كانوا موجودين في القناة لحظة اقتحامها الآتي: «هوجمنا وكنا سنتعرض للقتل على أيدي المتظاهرين, تم إتلاف القناة بالكامل ونحن لسنا مسؤولين عن نقل أخبار من مصادر رسمية. وقد توقفت القناة عن البث بعد فترة وجيزة من الهجوم».

وفاة الإعلامي هيثم زريبع بسبب إصابته بطلق ناري

توفي الصحفي الليبي هيثم زريبع فجر اليوم الخميس ٢٢ مارس في طرابلس اثر إصابته بطلق ناري في الرأس. وأفادت مصادر في قناة ليبيا لكل الأحرار أن زريبع كان يعمل كمخرج في القناة الليبية الرسمية، وكان من أوائل الصحفيين الذين التحقوا بالقناة، وذلك بعد وقت قصير من فراره من ليبيا إلى تونس لتفادي العمل مع قناة النظام البائد.

وقد أشرف من تونس على إخراج برنامج ديني بعنوان

«إياك نعبد» رفقة الأستاذ عبد العظيم شلوف والذي كان منصة لدحض فتاوي نظام القذافي وزجه بالدين في معركته ضد الشعب الليبي. وعاد المرحوم إلى طرابلس يوم تحريرها واقتحام الثوار لباب العزيزية. ومباشرة بعدها استأنف عمله الصحفي وساهم في تأسيس النواة الأولى لمكتب قناة ليبيا لكل الأحرار في طرابلس.

استبعاد مذيعة غير محجبة من تقديم حفل تسليم السلطة

بتاريخ 8/8/2012، قامت السلطات الليبية باستبعاد مذيعة غير محجبة كان من المقرر أن تقوم بتقديم حفل انتقال السلطة مساء الأربعاء 8/8/2012 في طرابلس. حيث تم إرغامها على مغادرة القاعة، وقام أعضاء من المجلس الوطني الانتقالي بتقديم الحفل بدلًا منها فقد أمر مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطني الانتقالي باستبعاد المذيعة المكلفة بتقديم الحفل بسبب عدم ارتدائها للحجاب الإسلامي واستخدامها لمساحيق التجميل ومنعها من تقديم الحفل, الأمر الذي يعد انتهاكًا صريحا للحريات الإعلامية وللحقوق الإنسانية للإعلاميين، وخاصة تحريم التمييز بين على أساس المعتقد أو الديانة أو الرأي.

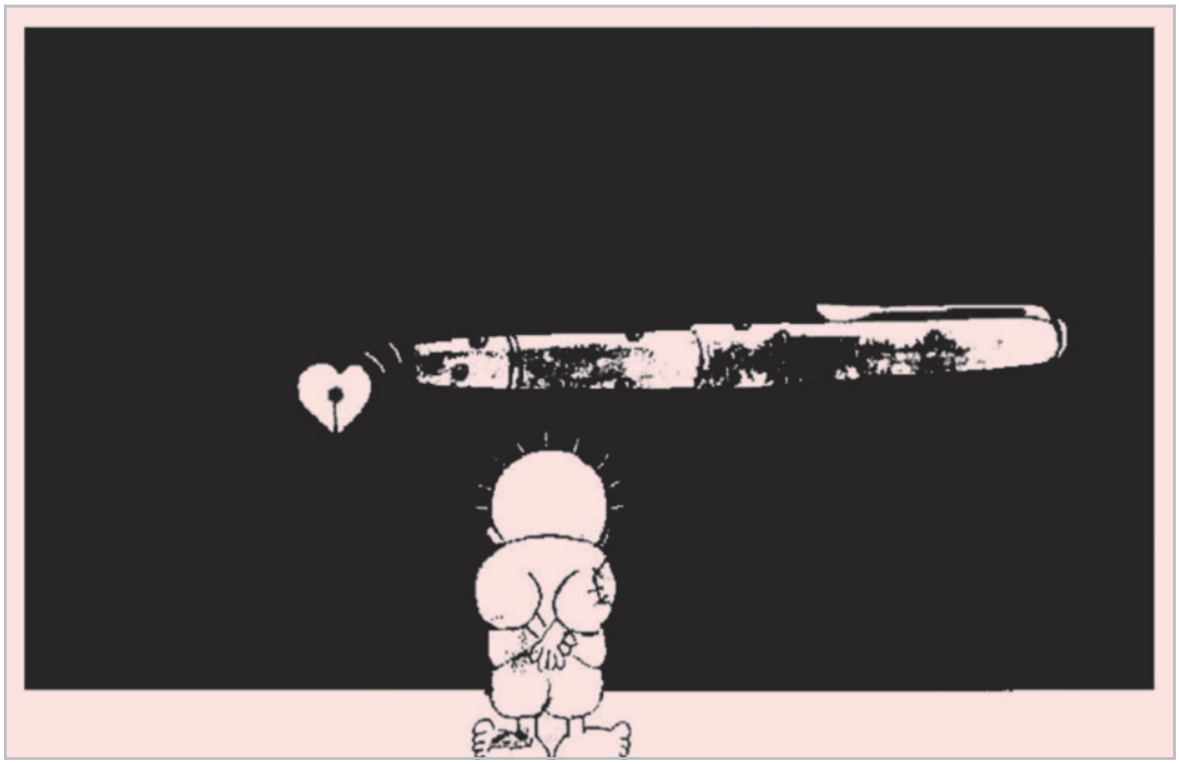

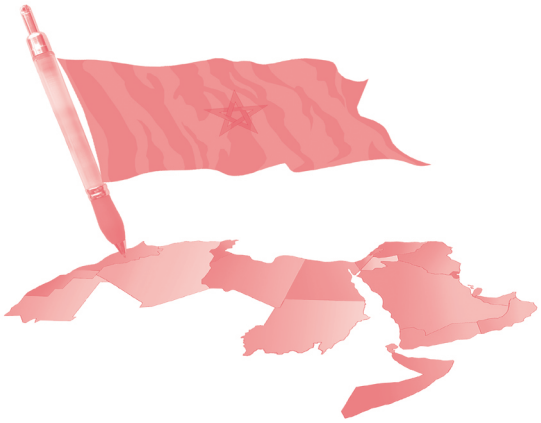

المغرب[16]:

رصدت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام جملة من الانتهاكات للحريات الإعلامية في العام 2012, ويمكن القول بأن الطابع الأبرز لهذه الانتهاكات أنها ليست من النوع الجسيم, والمقصود هنا الانتهاكات التي تمكنت الشبكة من رصدها وتوثيقها.

يبين الجدول الآتي طبيعة الانتهاكات المرتكبة وعددها:

شكل الانتهاك	عدد مرات ارتكابه	الجهة المسؤولة	% بالنسبة للإجمالي
منع من النشر والتوزيع	2	السلطات المغربية	3.2%
الذم والقدح	9	بلطجية - حراس أمن - شخصيات متنفذة - الأجهزة الأمنية	14.7%
اعتداء بالضرب	8	مواطنون عاديون - الأجهزة الأمنية - مجهولي الهوية	13%
خسائر بالممتلكات	3	مواطنون عاديون - الأجهزة الأمنية	5%
منع تغطية	24	حراس أمن - وزارة الداخلية	39%
تهديد بالقتل	2	شخصيات متنفذة	3.2%
اعتقال	6	السلطات المغربية	10%
تمييز معاملة	1	السلطات المغربية	1.6%
التهديد بالإيذاء	2	شخصية متنفذة - قوات التدخل السريع	3.2%
حجز حرية	1	قوات التدخل السريع	1.6%
سحب اعتماد	1	السلطات المغربية	1.6%
إعتداء على معدات العمل	2	الأجهزة الأمنية	3.2%
المجموع	**61**	**100%**	

(16) الانتهاكات المنشورة لا يمكن الجزم بأنها كل ما حدث وارتكب بحق الإعلاميين في المغرب، وهو ما استطاع باحثو شبكة «سند» رصدها سواء من خلال اتصالاتهم أو ما نشر في الإعلام أو التقارير الإقليمية والدولية.

وفيما يأتي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة في العام 2012:

سحب اعتماد الصحفي عمر بروكسي مراسل وكالة الأنباء الفرنسية

أصدرت الحكومة المغربية بتاريخ 4/10/2012 قراراً بسحب اعتماد الصحفي عمر بروكسي مراسل وكالة الأنباء الفرنسية بسبب قيامه بنشر خبر ذكر فيه اسم أحد مستشاري العاهل المغربي محمد السادس كطرف في صراع انتخابي بمدينة طنجة.
قامت الحكومة بنشر بيان حول الحادثة ونقلته وكالة المغرب العربي للأنباء, جاء فيه أنها بهذا الإجراء بقيام الصحفي بروكسي ووكالته بنشر خبر غير مهني حول الانتخابات الجزئية بدائرة طنجة، وذلك صبيحة انطلاق العملية يوم الخميس 4/10/2012 وأن الخبر روج لمزاعم تقحم المؤسسة الملكية في هذا التنافس الانتخابي وتمس بموقعها الحيادي.

وتؤكد شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي في هذا السياق أن قيام السلطات المغربية بسحب اعتماد الصحفي عمر بروكسي لا يتفق مطلقاً مع حرية الإعلام والتعبير حتى لو كان هناك معلومات أو بيانات تمس المؤسسة الملكية بصورة غير صحيحة.

تهديد الصحفي حميد النعيمي من قبل أجهزة المخابرات المغربية

تعرض الصحفي حميد نعيمي لحملة تهديد وتنكيل شبه يومية, وقد وصلت التهديدات المتلاحقة التي تلقاها في أوقات مختلفة من العام 2012 إلى تهديده بالقتل, والصحفي نعيمي لاجئ في فرنسا منذ العام 2005, وجاء تهديده المستمر من قبل المخابرات المغربية على خلفية نشاطه الصحفي في القطاع الإسباني من مدينة مليلة الواقعة شمال المغرب.

والنعيمي مؤسس صحيفة كواليس الريف التي أغلقتها وزارة العدل المغربية عام 2006, ويعمل مراسلاً لعدة وسائل إعلام من أبرزها قناة فرانس 24 الإخبارية وموقع (مغرب, إنفو).

ومن المعروف أن الصحفي النعيمي يشارك في برنامج يبثه التلفزيون الأهلي في مدينة مليلة, وهو برنامج يركز على قضايا الفساد واختلاس الأموال العامة التي يرتكبها كبار المسؤولين في النظام المغربي, وقد تعرض النعيمي بسبب برنامجه إلى تهديدات هاتفية ومطاردة من مجهولين أكثر من مرة, وتقدم بشكوى في هذا الشأن لدى الشرطة الإسبانية في مليلة.

وقد نظم مدير برنامج الأمازيغي على التلفزيون الأهلي في مليلة بتاريخ 18/7/2012 الإعلامي عبد الوافي جرتيت, مؤتمراً صحفياً للتنديد بتهديدات المخابرات المغربية بوجه عام وتهديدها للنعيمي بشكل خاص.

مطالبة وزارة الداخلية المغربية لتسعة عشر صحفياً بمغادرة الصحراء المغربية

طلبت وزارة الداخلية المغربية بتاريخ 17/11/2012 من تسعة عشر صحفياً (خمسة عشر صحفياً إسبانياً وأربعة نرويجيين) مغادرة «العيون» كبرى مدن الصحراء المغربية بحجة أنهم توجهوا إلى المدينة دون الكشف عن هوياتهم الحقيقية.

وذكر مصدر في وزارة الاتصال المغربية أنه لم يتلق أي طلب للحصول على تصريح لإجراء تحقيقات صحفية, كما أضاف المصدر ذاته أن الصحفيين غير المعتمدين في المملكة المغربية يتعين عليهم اتخاذ الإجراءات اللازمة قبل القيام بأي تحقيقات صحفية وممارسة أي نشاط صحفي أو إعلامي.

إهدار دم الصحفي المختار لغزيوي من قبل الشيخ عبد الله النهاري

تلقى الصحفي المختار لغزيوي بتاريخ 2/7/2012 رئيس تحرير جريدة الأحداث المغربية تصريحات من الشيخ عبد الله النهاري يهدر فيها دم الصحفي لغزيوي على خلفية تصريحات له عن ضرورة ضمان الحرية الجنسية.

وقد هاجم الشيخ النهاري الغزيوي ونعته بـ«الديوث الذي يجب قتله» بسبب تصريحات له في برنامج «العد العكسي» الذي بثته قناة الميادين, مؤكداً ضرورة ضمان الحرية الفردية ومن بينها الجنس.

ما دعا إليه الشيخ النهاري من قتل الصحفي الغزيوي وإهدار دمه, يشكل تهديداً لحياة الغزيوي وتحريضاً على القتل والعنف.

الاعتداء البدني واللفظي على الصحفي وحيد مبارك بساحة الحمام بالبيضاء

تعرض الصحفي وحيد مبارك بتاريخ 7/8/2012 إلى الاعتداء اللفظي والبدني بينما كان يقوم بتغطية مظاهرة بساحة الحمام بالبيضاء. ويعمل مبارك صحفياً لدى صحيفة «الإتحاد الاشتراكي».
وفي التفاصيل أن الصحفي مبارك تعرض لاعتداء عندما كان يقوم بعمله الإعلامي بتغطية مظاهرة في ساحة الحمام بالبيضاء, رغم قيامه بالتعريف بهويته الصحفية, وقد أحاط به مجموعة من أفراد قوات التدخل السريع بناءً على تعليمات مسؤول أمني يرتدي زياً مدنياً, وعلى مرأى ومسمع رئيس منطقة أمن آنفا. وقد قام أفراد قوات التدخل السريع بشتمه وضربه وتهديده, ثم ضربوه وساقوه إلى دورية الأمن حيث احتجز فيها مدة (20) دقيقة, ثم أخلي مع وعيد وتهديد له.

منع توزيع أحد أعداد صحيفة الباييس الإسبانية

بتاريخ 18/2/2012 منعت وزارة الاتصال المغربية توزيع عدد صحيفة «الباييس» الاسبانية الصادر بتاريخ 16 فبراير/شباط وذلك بسبب نشر الصحيفة رسما كاريكاتيريا رأت الوزارة أنه يمس بالملك المغربي محمد السادس. وقد استندت وزارة الاتصال في منع توزيع العدد على المادة 29 من قانون الصحافة في المغرب والذي يمنح وزير الاتصال صلاحية منع توزيع الصحف أو النشرات الدورية أو غير الدورية المطبوعة خارج المغرب والتي تتضمن مسا بالدين الإسلامي أو النظام الملكي أو بالوحدة الترابية أو تتضمن ما يخل بالاحترام الواجب للملك أو بالنظام العام.

وفي تصريح أدلى به لبعض وسائل الإعلام أعرب كاتب المقال سيمبريرو عن دهشته لقرار منع توزيع الصحيفة بسبب رسم الكاريكاتير الذي قال إنه «محبب وظريف»، مبرزا أنها المرة الأولى التي يتم فيها منع مطبوعة أجنبية في ظل الحكومة الجديدة التي يتزعمها حزب العدالة والتنمية، على خلفية نشرها رسوما ساخرة عن العاهل المغربي.

تهديد الصحفي علي لمرابط من قبل المخابرات المغربية واقتحام منزله

تعرض الصحفي علي لمرابط المسؤول عن موقع «غداً أونلاين» الإخباري أنه تعرّض لتهديدات وضغوط منذ منذ صدور مقال له بتاريخ 31/7/2012 يذكر فيه تواجد الجنرال حسني بن سليمان والذي استدعاه قاض فرنسي في قضية بن بركة, في لندن خلال فترة الألعاب الأولمبية الأخيرة. وأشار لمرابط إلى أنه تعرّض للاعتداء أكثر من مرة، ولا سيما في 12/8/2012 حينما أبرحه ثلاثة أفراد مجهولين ضرباً بلا مبرر وسرقوا بطاقة هويته وماله. وبحسب لمرابط، فإن هؤلاء الأفراد الثلاثة شرطيون يرتدون

ملابس مدنية. وفي اليوم السابق 11/8/2012، أصرّ أحد الأشخاص على اقتحام منزله حوالى الساعة الواحدة فجراً. فأودع لمرابط شكوى في القضيتين ولكن شرطة تطوان لم تتابع أياً منهما.

وبتاريخ 17/9/2012 اقتحم عدة أشخاص باحة منزله لتصويره وأسرته، وقال لمرابط في بيان نشرته مراسلون بلا حدود بتاريخ 8/10/2012 أنه «في الصباح الباكر، تفاجأت بمجموعة كبيرة من الموظفين من بينهم بعض الشرطيين بلباس مدني وعنصران من المخابرات أعرفهما، يشرف عليهم قائد المنطقة، يقتحمون باحة منزلي لتصويري وعائلتي وتدنيس خصوصيتنا». فما كان من أحد هؤلاء الدخلاء إلى أن تهجّم على علي لمرابط منتزعاً آلة تصويره ومهيناً ومهدداً إياه.

سحب اعتماد مراسل وكالة الأنباء الفرنسية بقرار حكومي

في 4 أكتوبر 2012 أصدرت الحكومة المغربية قرارا بسحب اعتماد الصحفي عمر بروكسي مراسل وكالة الأنباء الفرنسية، على خلفية خبر ذكر فيه اسم احد مستشاري العاهل المغربي محمد السادس كطرف في صراع انتخابي بمدينة طنجة. وقد بررت الحكومة المغربية في بيان نقلته وكالة المغرب العربي للأنباء سحب ترخيص بروكسي بأن وكالة الأنباء الفرنسية نشرت قصاصة لا مهنية حول الانتخابات الجزئية بدائرة طنجة وذلك صبيحة انطلاق العملية الانتخابية يوم الخميس 4 أكتوبر 2012 حيث روجت لمزاعم تقحم المؤسسة الملكية في هذا التنافس الانتخابي وتمس بموقعها الحيادي». وجاء في البيان أيضا أن «الحكومة المغربية إذ تعبر عن إدانتها الشديدة لهذا السلوك المناقض للأعراف المهنية في العمل الصحفي, والمروج لادعاءات باطلة ولا مسؤولة والمضادة للتقاليد المهنية لمؤسسة صحفية عريقة, فإنها تقرر سحب اعتماد الصحفي محرر القصاصة».

يعد قرار الحكومة المغربية بسحب اعتماد بروكسي مخالفا للمادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، فبمقتضى حرية الرأي والتعبير والنشر المكفولة بهذه المادة لا يجوز لأية دولة أن بسحب البطاقات الصحفية بسبب إشارة الصحفيين إلى الحكم الملكي.

صحفيون يتعرضون للضرب المبرح أثناء تغطيتهم أحداث تظاهرة 20 فبراير

بتاريخ 13/11/2012 تعرض عدد من الصحفيين للاعتداء بالضرب من قبل قوات البوليس أثناء قيامهم بتغطية أحداث تظاهرة 20 فبراير في مدينة الدار البيضاء، وقد تعرض عدد منهم للضرب المبرح، وخاصة الصحفي «لحسن اوسيموح» من جريدة الأحداث المغربية، الذي أسقطه البوليس أرضا وأخذوا يضربونه بشكل همجي، مما أدى إلى نقله إلى قسم المستعجلات.

كما تعرض عدد آخر من الصحفيين المصورين إلى الضرب العنيف وتكسير آلات التصوير، ومنهم: «مؤنس محمد» و«مراد برجة» من وكالة ايس بريس و«احمد الجرفي» من جريدة الصباح.

الانتهاكات التشريعية للحريات الإعلامية

بالرغم مما تضمنه الدستور المغربي الجديد الذي وافق عليه المغربيون في استفتاء عام أجري في الأول من شهر تموز, من أحكام مهمة تعترف بشكل واضح بحقوق الإنسان بما في ذلك حرية الرأي والصحافة ووسائل الإعلام, إلا أن القوانين والتشريعات المغربية النافذة ما زالت تتضمن أحكاماً تنتقص من هذه الحريات وفي مقدمتها تلك الواردة في قانون

العقوبات وقانون الصحافة, وهي نصوص تتعارض مع المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية, ومع أحكام الدستور المغربي الجديد.

فالفصل (41) من قانون الصحافة ينص على عقوبة الحبس لمدة قد تصل إلى خمس سنوات لكل قول أو خطاب يمس بالدين الإسلامي أو بالمؤسسة الملكية أو بالوحدة الترابية المغربية, أو إذا كان يخل بالاحترام الواجب للملك وأصحاب السمو الملكي والأمراء والأميرات.

أما فيما يخص قانون العقوبات, فإن الفصل (263) من القانون ينص على عقوبة الحبس لأية إهانة للموظفين العموميين, كما ينص الفصل (266) على عقوبة الحبس لكل من أهان القضاء, أو قام بتحقير مقدراته, أو حاول التأثير على القضاء.

وقد استخدمت هذه الأحكام القانونية ضد صحفيين وإعلاميين منهم الصحفي رشيد نيني الذي حكم عليه بالحبس لمدة سنة بتهمة إهانة القضاء بسبب مقالات نشرها في جريدة المساء.

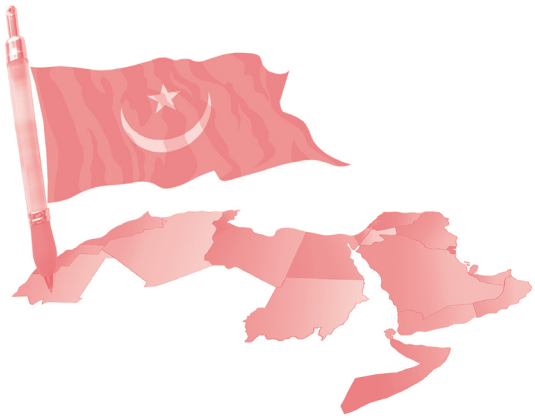

موريتانيا[17]:

تصدرت موريتانيا قائمة الدول العربية في مجال حرية الصحافة للعام 2012، وفق ما أعلنته منظمة (مراسلون بلا حدود). فقد احتلت المركز الأول عربيا والـ67 من أصل 179 دولة، بفارق عشر نقاط عن الكويت (77)، و24 نقطة عن لبنان (101)، و34 نقطة عن قطر (110)، و71 نقطة عن تونس (138). كما اتخذت السلطات الموريتانية في العام 2012 جملة من التدابير والخطوات التي من شأنها تحرير السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية في مجال الضبط والتنظيم، والهادفة إلى حث الصحفيين على احترام «مبدأ المسؤولية، دون أي انتقاص لحريتهم»؛ بحسب تعبيره. كما حصلت موريتانيا المرتبة الأولى عربيا في ميدان حرية الرأي والتعبير للعام 2012، وفق تقييم اتحاد الصحفيين العرب. ورغم هذه المكانة المميزة لموريتانيا على المستوى العربي، إلا أن شبكة سند تمكنت من رصد عدد من الانتهاكات الماسة بالحريات الإعلامية.

ويبين الجدول الآتي هذه الانتهاكات:

(17) الانتهاكات المنشورة لا يمكن الجزم بأنها كل ما حدث وارتكب بحق الإعلاميين في موريتانيا، وهو ما استطاع باحثو شبكة «سند» رصدها سواء من خلال اتصالاتهم أو ما نشر في الإعلام أو التقارير الإقليمية والدولية.

نوع الانتهاك	عدد مرات ارتكابه	الجهة المسؤولة	% بالنسبة للإجمالي
قرصنة إلكترونية	1	مجهولو الهوية	4.7%
مصادرة أدوات العمل	4	قوات الشرطة قوات الحرس الرئاسي السلطات الموريتانية	19%
إعتداء بالضرب	5	قوات الشرطة قوات الحرس الرئاسي حرس مجلس النواب	24%
اعتقال	1	السلطات الموريتانية	4.7%
الحرمان من محاكمة عادلة	1	السلطات الموريتانية	4.7%
فصل تعسفي	1	الوكالة الموريتانية للأنباء	4.7%
الذم والقدح	2	قوات الشرطة مسؤول حزبي	9.5%
حجز حرية	2	قوات الشرطة السلطات الموريتانية	9.5%
منع تغطية	1	قوات الشرطة	4.7%
تهديد بالقتل	1	مجهولو الهوية	4.7%
محاولة اغتيال	1	مجهولو الهوية	4.7%
استدعاء للتحقيق	1	السلطة العليا للصحافة والسمعيات والبصريات	4.7%
المجموع	21		100%

وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

تعرض موقع الطوارىء الإخباري لقرصنة الكترونية

بتاريخ 9/2/2012 تعرض موقع «الطوارىء الإخباري» لقرصنة إلكترونية من طرف مجهولين. وقد جاء هذا في سياق تكرار لعمليات قرصنة المواقع الإخبارية المستقلة دون أن تتحرك السلطات لمواجهة هذه الانتهاكات لحرية الصحافة أو تتبع الجناة لكشفهم ومعاقبتهم. وتمثل القرصنة اعتداء خطيرا على حرية الصحافة فى موريتانيا؛ داعية كافة الهيئات الصحفية إلى «التضامن فيما بينها لمواجهة الأساليب الجديدة لقمع الصحفيين ومصادرة حرياتهم وصحفهم».

اعتقال الصحفي عبيد ولد إميجن

بتاريخ 29/4/2012 اعتقلت السلطات الموريتانية الصحفي «عبيد ولد إميجن»، نائب رئيس نادي الصحفيين الحقوقيين ومدير موقع «إنيتي» الإلكتروني، على خلفية مشاركته بمداخلة تليفزيونية ضمن نشرة آخر ساعة بقناة العربية تحدث فيها عن المعتقلين على خلفية إحراق كتباً فقهية للإمام «مالك» بواسطة بعض أعضاء منظمة «إيرا» المناهضة للرق، بزعم أن الكتب ترسخ العبودية في البلاد. وقد احتجز "إميجن" في سجن نواكشوط المركزي في حالة صحية متدهورة، على الرغم من وجود نص قانوني يمنع حبس الصحفيين بالبلاد.

الاعتداء على الصحفيين أحمد ولد الندى وأحمد ولد سيدي من قبل قوات الحرس الرئاسي

بتاريخ 8/8/2012 قامت قوات الحرس الرئاسي بالاعتداء على الصحفيين «أحمد ولد الندى»، و«أحمد ولد سيدي»، أثناء قيامهما بعملهما في تغطية زيارة الرئيس الموريتاني لمدينة (أطار)، حيث قام الحرس الرئاسي باعتقال عدد من المواطنين المحتجين على زيارة الرئيس. وقامت قوات الحرس الرئاسي بالاعتداء عليهما حين كانا يصوران عملية اعتقال الشباب وضربهم، وقامت قوات الحرس بطردهما من ساحة الاحتفال، ومصادرة أدوات التصوير الخاصة بهما.

احتجاز الصحفي المهدي ولد لمرابط في مركز للشرطة

بتاريخ 24/11/2012، ذكر الصحفي المهدي ولد لمرابط إنه جرى توقيفه لمدة ساعتين في مركز للشرطة بمقاطعة عرفات جنوبي العاصمة نواكشوط منعا له

من تغطية محاولة اعتقال سيدات كن يرفضن انتزاع أراضيهن بالقوة من قبل جهات نافذة في الدولة.

- **الاعتداء بالضرب على الصحفي سيدي ولد عبيد من قبل احد حراس مجلس النواب**

بتاريخ 13/12/2012 تعرض الصحفي الموريتاني رئيس تحرير صحيفة الليل سيدي ولد عبيد للضرب والركل من طرف أحد حراس مجلس النواب الموريتاني بعد أن حضر لتغطية جلسة مساءلة برلمانية لوزير الدفاع بشأن الحرب على مالي. وأوضح ولد عبيد للجزيرة نت إن أحد الحراس أمره بالخروج من الغرفة البرلمانية بعد صخب وهرج حدث على أثر اتهام الوزير بعض النواب بالكذب ورفض آخرين مثل هذه التهم، وأضاف أنه «طلب لم أستجب له وأبرزت اعتمادي وبطاقتي الصحفية التي تسمح لي بتغطية الأحداث التي تجري على التراب الموريتاني كافة». وقال كذلك إن الحرس توعده بالعقاب، واعترضه عند بوابة مقر مجلس النواب وضربه ضربا مبرحا وهو ما تسبب له في جروح وكلوم متنوعة في رأسه وفي مناطق متعددة من وجهه.وأشار إلى أن الحرس هم بضربه بآلة قاتلة لولا تدخل جمع من نواب الأغلبية والمعارضة الخارجين لتوهم من الجلسة البرلمانية، مما يعني ـ بحسبه ـ أن هناك نية وسبق إصرار لإلحاق أشد الأذى به، وربما لقتله.

وأوضح أن البرلمانيين الذين تدخلوا لوقف الاعتداء عليه سحبوه إلى مكتب نائب رئيس مجلس النواب الذي تعاطف معه وأمر بمساءلة الحرس وتعهد له برد الاعتبار ومعاقبة المخطئ.

وقد تقدم ولد عبيد بمحضر شكوى بالتنسيق والتعاون مع نقابة الصحفيين الموريتانيين أمام وكيل النيابة العامة، الذي أمر مصالح الدرك بالتحقيق في الحادثة بناء على التقرير الطبي الذي ينتظر أن يقدمه المستشفى الوطني بعد اكتمال المعاينات والفحوص المطلوبة.

احتجاز فريق «قناة الساحل» التلفزيونية المكون من الصحفيين محمد ولد بديدي وخالد ولد عبدالله

بتاريخ 24/12/2012 احتجزت السلطات الموريتانية فريق «قناة الساحل» التلفزيونية المكون من الصحفيين، محمد ولد بديدي، وخالد ولد عبدالله أثناء قيامه بتغطية اعتصام مجموعة من مدرسي المرحلة الثانوية المعتصمين في مقر وزارة التعليم العالي، واعتقال 27 منهم. وكانت عناصر من الشرطة الموريتانية قد اقتحمت، صباح الإثنين 24 ديسمبر 2012، مقر وزارة الدولة للتهذيب الوطني والتعليم العالي والبحث العلمي، حيث يعتصم مجموعة من مدرسي المرحلة الثانوية، احتجاجا على إصدار الوزير قرارًا بنقلهم تعسفيا إلى مناطق نائية. وقامت الشرطة بإرغام المعتصمين على فض اعتصامهم واعتقلت 10 منهم.ويذكر أن قوات الأمن قد عمدت في اليوم السابق، الأحد 23 ديسمبر 2012، إلى مهاجمة المعتصمين مرتين، حيث أعتقلت 18 منهم في صباح ذلك اليوم، ثم اعتقلت 16 آخرين في المساء، إضافة إلى اعتقالها لفريق قناة الساحل التليفزيونية المكون من الصحفيين، محمد ولد بديدي، وخالد ولد عبدالله، الذين تواجدا بالمكان للقيام بتغطية إعلامية للاعتصام، وقد احتجز الصحفيان لعدة ساعات، في مبنى الوزارة، قبل إطلاق سراحهما دون توجيه أي اتهامات إليهما، وبعد مصادرة ما كان في حوزتهما من مواد إعلامية قاما بتسجيلها، بينما يستمر احتجاز حوالي 27 من المدرسين المعتقلين، والذين تم توزيعهم على عدد من مراكز الشرطة بالعاصمة نواكشوط.

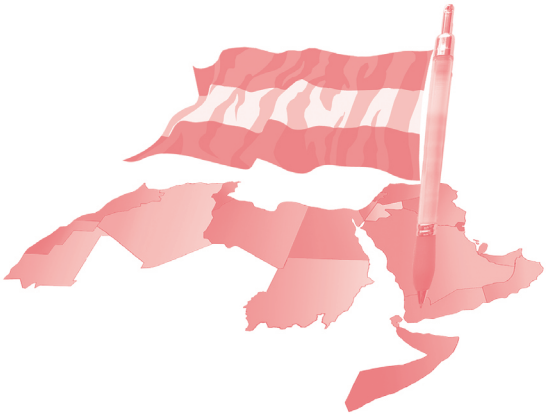

اليمن[18]:

يظهر من واقع الانتهاكات التي قامت شبكة المدافعين عن الحريات الإعلامية برصدها في اليمن, أن واقع هذه الحريات بائس, وأن البيئة الحاضنة للعمل الإعلامي هناك هشة, فلا زال الإعلاميون يتعرضون لانتهاكات جسيمة ومنهجية مثل محاولة القتل, والتعذيب, وإساءة المعاملة, والاحتجاز غير القانوني, والاعتداء المتكرر على منازلهم وممتلكاتهم, ومحاكمتهم بشكل غير مشروع.

إن البيئة الحاضنة للعمل الإعلامي في اليمن ليست آمنة, وهي محاطة بمصادر التهديد الحكومية وغير الحكومية.

ويبين الجدول الآتي الاتجاهات الأساسية لانتهاكات الحريات الإعلامية في اليمن التي قامت بها الشبكة برصدها:

نوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	الجهة المسؤولة	٪ بالنسبة للإجمالي
الذم والقدح	17	شخصيات متنفذة مسؤولون حكوميون الأمن القومي مسؤول أمني حراسة مجلس النواب مجهولو الهوية بلطجية أستاذ جامعي	6%
التهديد بالإيذاء	32	الأمن المركزي تنظيم القاعدة الفرقة الأولى مدرع مسؤولون حكوميون بلطجية مجهولو الهوية شخصيات متنفذة الأمن القومي قوات مكافحة الشغب مسؤول أمني مؤسسات إعلامية	11%
التهديد بالقتل	47	بلطجية مجهولو الهوية الأمن القومي إعلاميون مسؤولون حكوميون الحرس الجمهوري قبائل شخصيات متنفذة	16.3%
اختطاف	6	تنظيم القاعدة مجهولو الهوية جماعة قبلية مسلحة	2%
خسائر بالممتلكات	14	شخصيات متنفذة مسلحون مجهولون الفرقة الأولى مدرع	5%
اعتداء بالضرب	64	الأمن السياسي حراسة السفارة الأمريكية الأمن المركزي موظف حكومي الفرقة الأولى مدرع حراسة رئاسة الوزراء شخصيات متنفذة مجهولو الهوية تنظيم القاعدة الحراك الجنوبي بلطجية الشرطة العسكرية إعلاميون الأمن القومي قوات مكافحة الشغب مسؤول أمني	22.2%

(18) الانتهاكات المنشورة لا يمكن الجزم بأنها كل ما حدث وارتكب بحق الإعلاميين في اليمن، وهو ما استطاع باحثو شبكة «سند» رصدها سواء من خلال اتصالاتهم أو ما نشر في الإعلام أو التقارير الإقليمية والدولية.

اعتقال	17	الحرس الجمهوري الأمن المركزي البحث الجنائي الأمن السياسي الفرقة الأولى مدرع	6%
مصادرة بعد الطبع	9	الحرس الجمهوري مسلحون مجهولون الأمن المركزي اللواء 33	3%
منع تغطية	8	الفرقة الأولى مدرع مسلحون مجهولون المجلس الشوري الحراك الجنوبي الأمن القومي الأمن المركزي	2.7%
محاولة اغتيال	11	مجهولو الهوية تنظيم القاعدة	3.8%
اعتداء على مقار	10	مسلحون مجهولون بلطجية	3.5%
مصادرة أدوات العمل	18	حراسة السفارة الأمريكية الفرقة الأولى مدرع مسلحون مجهولون الأمن المركزي قبليون حراسة إذاعة صنعاء	6.2%
حجز حرية	16	شخصيات متنفذة الأمن المركزي بلطجية مجهولو الهوية الفرقة الأولى مدرع الأمن القومي تنظيم القاعدة حراسة القصر الجمهوري حراسة إذاعة صنعاء	5.5%
تحريض	6	جماعة سلفية شخصيات متنفذة الحرس الجمهوري مسؤول حكومي مؤسسات إعلامية	2%
اغتيال شخصية	6	جماعة سلفية مسؤولون حكوميون مؤسسات إعلامية	2%
حجب مواقع	3	السلطات اليمنية شركة الاتصالات اليمنية	1%
منع بث	1	الأمن القومي	0.3%
قرصنة إلكترونية	3	مجهولو الهوية	1%
المجموع	**288**		**100%**

وفيما يأتي عرض لأبرز الانتهاكات التي قامت الشبكة برصدها:

تهديد الصحفي نصر المسعدي بالتصفية الجسدية من قبل مدير فرع بنك التسليف التعاوني الزراعي السابق

تلقى الصحفي نصر المسعدي مراسل «الصحوة نت» بتاريخ 23/1/2012 تهديداً بالتصفية الجسدية من مدير فرع بنك التسليف التعاوني الزراعي المقال عزيز القشيبي على خلفية قيامه بنشر خبر عن إقالته لاختلاسه مبالغ مالية.

وقد أوضح المسعدي أن مدير فرع بنك التسليف في منطقة الضالع هدده بالتصفية الجسدية عبر «طلقة في الصدر تخرج من العرض». وأشار المسعدي كذلك أن القشيبي اعتبر مسألة النشر والتعاطي الصحفي مع واقعة الاختلاس التي أقيل بسببها» من أعمال أولاد السوق». وقد اعتبر المسعدي الخبر الذي نشره في موقع «الصحوة نت» بشأن تهديده بالقتل بمثابة بلاغ للنائب العام محملاً له المسؤولية عن أي مكروه قد يتعرض له.

وقد أصدرت لجنة نقابة الصحفيين اليمنيين بياناً أدانت فيه تهديد الصحفي المسعدي بالتصفية الجسدية من قبل القشيبي ومن خلال رقم هاتف محمول واضح تماماً ويعود للمعتدي.

الاعتداء الجسدي على الصحفي فيصل الصوفي في وسط العاصمة صنعاء

تعرض الصحفي فيصل الصوفي بتاريخ 8/1/2012 إلى اعتداء جسدي من قبل مجهولين في شارع الزبيري بوسط العاصمة صنعاء.

وفي تفاصيل الحادث ـ كما وردت في عدد من التقارير ـ أن الصحفي فيصل الصوفي رئيس المركز

الإعلامي بالمؤتمر الوطني تعرض إلى اعتداء من قبل مجموعات كانت تقطع شارع الزبيري في وسط العاصمة صنعاء. وقد أسفر الاعتداء على الصوفي عن إصابته بجروح بليغة في الوجه وأنحاء متفرقة من جسده, بالإضافة إلى تهشيم زجاج سيارته, وإلحاق أضرار واسعة بها.

وقد ظهر من خلال البيانات والتقارير العديدة التي أدانت هذا الاعتداء, أن الحادث متعمد وأن وراءه ميليشيات مسلحة متطرفة لا تلقى مواقف الصوفي الصحفية والإعلامية قبولاً لديها.

تهديد الصحفي عبدالله غراب بالاختطاف والتصفية الجسدية

تلقى مراسل قناة «بي بي سي» في صنعاء عبد الله غراب بتاريخ 22/1/2012 تهديدات بالاختطاف والقتل. وفي البلاغ الذي تقدم به غراب إلى نقابة الصحفيين اليمنيين, أوضح أنه تلقى تهديداً بالخطف والقتل من خلال مكالمة هاتفية موثقة عبر الفيسبوك حيث تعهد المدعو فايز صادق الضبياني الموجود في المملكة العربية السعودية, وهو من أنصار علي صالح, باختطافه بعد أن يعود إلى اليمن واقتياده إلى سجن يتبعه في منطقة بني ضبيان وإخفائه إلى الأبد, كما وجه له المعتدي عبارات سب, وشتم واتهامات بالعمالة بسبب قيام غراب بتغطية أحداث اليمن من خلال قناة «بي بي سي».

وقد طالبت نقابة الصحفيين اليمنيين وزارة الداخلية بسرعة التحقيق في حادثة تهديد غراب, وإحالة القضية إلى النيابة العامة, وحماية حياة غراب وسلامته, وهي المطالب ذاتها التي تحرص الشبكة عليها في مجال حماية الإعلاميين والحريات الإعلامية.

حملة التحريض التي استهدفت فكري قاسم رئيس تحرير صحيفة حديث المدينة الأهلية والعاملين فيها

تعرضت صحيفة حديث المدينة الأهلية بتاريخ 22/1/2012 إلى حملة عدائية استهدفت رئيس تحريرها فكري قاسم والعاملين فيها.

وفي تفاصيل الاعتداء أن أكثر من (300) شخص تجمعوا في يوم 22/1/2012 أمام مقر صحيفة حديث المدينة, حاملين لافتات مكتوب عليها شعارات تدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية, وحاصروا مبنى الصحيفة قرابة نصف ساعة وكانوا يهتفون خلالها «لا إله إلا الله فكري قاسم عدو الله» وقام أحدهم بإلقاء خطاب موجز طالب فيه بتطبيق الشريعة الإسلامية وإعدام الصحفي فكري قاسم, ثم غادروا المكان بعد أن قاموا بتحريض أهالي الحي الذي يوجد به مقر الصحيفة, ضد الصحيفة ورئيسها والعاملين فيها.

الاعتداء على الصحفي أحمد الأسدي بالضرب وتهشيم سيارته

تعرض الصحفي أحمد الأسدي رئيس تحرير صحيفة اتجاهات بتاريخ2/2/2012 إلى اعتداء من قبل مجموعة من البلطجية, وكان برفقته محفوظ البعيثي نائبه في رئاسة تحرير الصحيفة. فقد قامت مجموعة البلطجية بالاعتداء على الأسدي والبعيثي بالهراوات والحجارة عقب وصولهما إلى مقر صحيفة الثورة لطباعة صحيفتهم اتجاهات. وقد وقع هذا الاعتداء عليهما من قبل مجموعات من بلطجية النظام السابق التي كانت تحاصر مبنى مؤسسة الثورة للصحافة والنشر منذ ليلة اليوم السابق 2/2/2012, واستخدم البلطجية في الاعتداء الهراوات والحجارة. كما نتج عن الحادث تهشيم سيارة الأسدي.

محاصرة مبنى صحيفة الجمهورية في تعز

أقدم عشرات من المسلحين بتاريخ 3/2/2012 على محاصرة مبنى صحيفة الجمهورية, وأغلقوا أبواب الصحيفة ومنعوا العاملين فيها من الدخول إلى الصحيفة.

وقد وقع الاعتداء في محافظة تعز, وكان المسلحون بقيادة مدير إحدى مديريات المحافظة وهو مقرب من محافظ تعز حمود خالد الصوفي.
ولاحظت الشبكة من خلال التقارير المتنوعة التي نشرت حول الحادثة أنه بالرغم من وقوع مقر الصحيفة بالقرب من مبنى إدارة الأمن إلا أنها لم تتخذ أي إجراء لحماية الصحيفة والعاملين فيها من المسلحين.

وقد استمر حصار مقر الصحيفة ليوم 4/2/2012, ما أدى إلى منع طباعة أعداد الصحيفة وتوزيعها مكتفين بإنزال العدد على موقع الإلكتروني للصحيفة وقد ترتب على محاصرة موظفي الصحيفة بقاؤهم دون أكل وشرب بعد أن منع المسلحون إدخال أي شيء إليهم.

تعتقد شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن أكثر مسالة يتعين الانتباه إليها في هذا الاعتداء هي صمت الجهات الأمنية عن الاعتداء وإحجامها عن اتخاذ أي تدبير من المعتدين ولحماية الصحفيين, ما يجعل الجهات الأمنية مسؤولة كذلك عن هذا الاعتداء.

الاعتداء البدني على المصور الصحفي وائل العبسي في محافظة تعز

تعرض المصور الصحفي لموقع «الإشتراكي نت», وائل العبسي بتاريخ 24/4/2012 للاعتداء من قبل أحد المحسوبين على اللجنة الأمنية في منصة ساحة التحرير في محافظة تعز. وقد أدى الاعتداء إلى إصابة العبسي بفتحة في رأسه وإصابة إحدى عينيه.

وقد أوضح شهود عيان أنه تم إسعاف المصور العبسي في المستشفى الميداني لتلقي الإسعافات الأولية وهو ينزف, وكان بحالة إغماء, وقد تمكن شهود العيان من التعرف على المعتدي ويدعى عبد الله عبدالولي بحديدة, وأضافوا أن مسلحاً يتبع أمن المنصة كان يقف إلى جانب المعتدي ويسانده, ولم تقم الجهات المختصة باتخاذ أي تدبير لملاحقة المعتدي ومحاكمته.

حملة التشهير التي استهدفت أسبوعية الأهالي وجريدة أخبار اليوم

أقدم نجل الرئيس السابق علي عبد الله صالح بتاريخ 24/4/2012 إلى استهداف أسبوعية الأهالي وجريدة أخبار اليوم بحملة تشهير. فقد أصدر أحمد علي عبد الله صالح (قائد قوات الحرس الجمهوري) بياناً صحفياً اتهم فيه الصحفيين بالتجسس, بالتواطؤ مع وزارة الإعلام, على معسكرات تابعة للجيش اليمني, والتعاون مع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. كما دعا البيان إلى وجوب محاكمة عدد من موظفي هاتين الصحيفتين أمام القضاء العسكري.

مصادرة نسخ من صحيفة أخبار اليوم وإحراقها في محافظة عدن

بتاريخ 26/5/2012, تمت مصادرة عدة نسخ من صحيفة أخبار اليوم وإحراقها من جانب جماعات مسلحة في محافظة عدن. وقد دأبت الجماعات التي ارتكبت هذا الاعتداء على التعدي بانتظام على وسائل الإعلام.

محاولة اغتيال الصحفي حسام عاشور في سيئون الواقعة في محافظة حضرموت

تعرض مراسل أسبوعية النداء وموقع نيوز يمن الإخباري الصحفي حسام عاشور بتاريخ 16/5/2012 إلى محاولة اغتيال في منطقة سيئون الواقعة في محافظة حضرموت.

فبينما كان الصحفي عاشور يعد تقريراً عن قضايا فساد واختلاس في محافظة حضرموت, تورطت فيها إدارة صندوق إعادة الإعمار التابع لوزارة الأشغال, جرت إحالته إلى محكمة جنائية بسبب هذه التقارير والكتابات الصحفية وما جاء فيها من اتهامات بالفساد. وقد مثل عاشور أمام المحكمة ولدى مغادرته لها عقب الجلسة, حاولت سيارة الإطاحة به مرتين, المرة الأولى كانت أمام محطة للوقود, والثانية أمام حديقة.

وقد أشار عاشور إلى أن السائق الذي كان يقود السيارة كان محامي صندوق إعادة الإعمار.

تشير هذه الحالة بما لا يدع مجالاً للشك إلى ظاهرة الإفلات من العقاب المتفشية في اليمن, وهي ظاهرة ينتفع منها جميع الذين يتواطؤون على ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الإعلاميين.

الاعتداء بالضرب على الإعلامي محمد العرافي

تعرض مقدم برنامج نافذة أمل ومراسل «يمن شباب» الإعلامي محمد العرافي بتاريخ 15/5/2012 إلى الضرب على أيدي مجموعة من البلطجية, وذلك بسبب قيامه بتغطية وقفة احتجاجية أمام مبنى رئاسة الوزراء تطالب بإطلاق سراح الأشخاص المختفين قسراً والمعتقلين من شباب الثورة الشعبية في اليمن.

احتجاز الصحفية بشرى العامري بصورة غير قانونية من قبل رجال الأمن

تعرضت الصحفية بشرى العامري في جريدة الأيام بتاريخ 1/6/2012 إلى احتجاز في معسكر تابع لشرطة النجدة الواقع بشارع تعز لمدة أكثر من ساعتين بعد أن قاموا بتحطيم جهاز التسجيل الخاص بها, وحاول المعتدون تحطيم الكاميرا التي كانت بحوزتها.

وفي تفاصيل الحادثة كما وردت في تقارير عديدة, أنها وردت إليها شكوى من أحد المقيمين في شارع تعز بجانب معسكر شرطة النجدة, ذكر فيها أن حوالي (18ـ20) مواطناً من المقيمين في الشارع المذكور لديهم مشكلات مع معسكر شرطة النجدة من بينها تعرضهم لمضايقات لإخلاء منازلهم ليتم ضمها إلى المعسكر المجاور, وأن منازلهم شبه مهدمة بسبب اعتداءات أفراد المعسكر المتكررة وأنهم لا يستطيعون الدخول إلى منازلهم إلا بعد التحقق من هوياتهم. فنزلت الصحفية العامري بناءً على الشكوى إلى المنطقة التي يقيم فيها المشتكون للتحقق من شكواهم, ودخلت بعض البيوت وصورت آثار الهدم والاعتداءات.

وأكدت العامري على: «وعند خروجي من أحد البيوت العائدة لامرأة طاعنة في السن, فوجئت بأفراد من المعسكر وبرفقتهم عاقل للحارة الذي تواطأ معهم بانتزاع الكاميرا مني وجهاز التسجيل, واحتجزوني في حوش المعسكر ساعتين بدون توجيه أية تهمة لي وحاولوا إخراج الفيلم من الكاميرا دون جدوى لأنها من النوع الديجيتال, ثم قالوا لي: من المفروض أن تحصلي على تصريح من المعسكر لدخول أي منزل مجاور للمعسكر, وأنه لا يدخل أحد دون تصريح لأن الأمن غير مستتب في البلد وأنهم مستهدفين مع أنهم دوريات نجدة وليسوا جيشاً, واستطردت العامري أن المعتدين اتهموهما بتصوير المعسكر وأن هذا ممنوع, وبعد أن قامت العامري

باستعراض الصور لهم, ولما لم يجدوا فيها أي شيء مما قالوا أخبرتهم أن أحد أقربائها (قائد لواء) وزودتهم باسمه, فتراجعوا عن الاستمرار باحتجازها ولكنهم لم يعيدوا لها الكاميرا وجهاز التسجيل الذي قاموا بتحطيمه ولكنهم سلموهما إلى (عاقل الحارة) الذي قام بالاحتفاظ بهما لديه, ثم قاموا بتفتيش حقيبتي وأخذوا منها بطاقتي الصحفية.

قامت بشرى عقب ذلك, بتقديم شكوى إلى النيابة العامة موضوعها حجز الحرية, وقررت النيابة استدعاء المتهمين, ولم يتخذ عقب ذلك أي إجراء في الحادثة.

الاعتداء بالضرب على الصحفيين فائد دحان ومحمد غزوان

تعرض الصحفيان فائد دحان من قناة «يمن شباب» ومحمد غزوان مندوب صحيفة «الشارع» بتاريخ 17/7/2012 إلى اعتداء من قبل مجموعة من المسلحين الذين ينتمون إلى قبيلة من قبائل مديرية سنحان, وذلك أثناء عودتهما من لقاء صحفي مع العميد مراد العوبلي.

وفي تفاصيل الاعتداء أن نقطة قبيلة مسلحة بينهم نجل العميد مراد العوبلي (قائد اللواء 62 حرس جمهوري) المحتجز في خولان على ذمة رواتب موقوفة لجنود منضمين إلى الثورة, أوقفت الصحفيين دحان وعزوان عند الساعة الخامسة والنصف مساء يوم 7/7/2012, وذلك لمعرفة التفاصيل الحقيقية لاحتجاز العميد العوبلي الذي التقى به الصحفيان, وبمجرد أن عرف المسلحون القبليون أن دحان يعمل في قناة «يمن شباب», قاموا بالاعتداء عليه هو وزميله غزوان, واستخدموا في الاعتداء عليها أعقاب البنادق وشتموهما بألفاظ نابية, ثم اقتادوهما إلى منزل في منطقة مهجورة واحتجازا فيه لمدة تزيد عن ساعتين, وتمت مصادرة ما بحوزتهما, ثم جرى تهديدهما بالقتل إن قاما بالتبليغ عن الاعتداء عليهما.

وقد حظيت هذه الحادثة الخطيرة بإدانة عدد من المنظمات الحقوقية اليمنية, خاصة وأنها جاءت بعد ست حالات استهداف لمراسلي ومصوري قناة «يمن شباب» دون اتخاذ إجراءات رادعة بحق المعتدين أو ملاحقتهم.

الاعتداء بالرصاص الحي على مقر صحيفتي «الأولى» و«الشارع»

تعرضت صحيفتا «الأولى» و«الشارع» بتاريخ 6/10/2012 إلى اعتداء بإطلاق الرصاص الحي على مقرهما من قبل مسلحين مجهولين, وذلك عقب تهديد وصل الصحيفتين من خلال البريد الإلكتروني.

ففي حوالي الساعة العاشرة من مساء يوم 6/10/2012 تعرض مبنى صحيفة «الأولى» إلى إطلاق نار عند مدخل المبنى من مسلحين مجهولين من أسلحة كلاشنيكوف. وقد ورد في بيان صحفية «الأولى» أنها تحمل مسؤولية الاعتداء إلى الفرقة المدرعة الأولى.

ويبدو أن تزايد هذه الأحداث والاعتداءات في اليمن يرجع إلى جملة أسباب منها عدم اكتراث الجهات المختصة بالكشف عن الجناة ومحاسبتهم, وعدم توفير الحماية اللازمة للإعلاميين وفي مقدمتها الأطر التشريعية والقانونية التي تكفل حماية الإعلام والإعلاميين.

منع فريق عمل وكالة رويترز من تغطية مهرجان الغدير في مدينة ريده

قام مسلحون في مدينة ريده بتاريخ 5/11/2012 بمنع فريق عمل وكالة رويترز للأنباء المكون من:

الصحفي خالد عبد المهدي, والمراسل عبد الرحمن العنسي, والمصور عادل الخضر, من الدخول إلى مهرجان الغدير الذي نظمه الحوثيون في هذه المدينة الواقعة في محافظة عمران.

وقد أشار فريق رويترز أن مجموعة من المسلحين القبليين الذين ينتمون إلى حزب «الإصلاح», والذين كانوا متمركزين في نقاط للتفتيش عند مداخل مدينة ريده, قاموا بمنع الفريق من الدخول إلى المدينة لتغطية مهرجان الغدير السنوي على الرغم من محاولتهم الوصول إلى مكان الاحتفال عبر أكثر من طريق وإبراز هوياتهم الصحفية, وقد قام المسلحون بإجبار فريق رويترز على العودة إلى صنعاء دون أن يتمكنوا من تغطية وقائع المهرجان.

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات والحقائق التي تمكنت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام من استخلاصها حول انتهاكات الحريات الإعلامية في العالم العربي في العام 2012 ونظرا للتشابه الكبير بين الدول العربية في هذا المجال، ارتأت الشبكة أن تذيل هذا التقرير بعدد من التوصيات التي تعتقد أن حكومات الدول العربية قاطبة، بما فيها الحكومة الأردنية والمصرية والتونسية، مدعوة للعمل بها لتحسين أوضاع الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين الإنسانية في السنوات القادمة.

ولم تقم الشبكة بتخصيص توصيات لكل من الأردن وتونس ومصر بسبب التشابه الكبير بينها في الاتجاهات الأساسية المتعلقة بانتهاك الحريات الإعلامية، وبينها وبين الدول العربية الأخرى ومنعا لتكرار لا مبرر له. وفيما يأتي أهم توصيات الشبكة:

1. وجوب التوقف عن سياسة الإفلات من العقاب التي تتبعها سائر الحكومات العربية إزاء الانتهاكات الجسيمة للحريات الإعلامية والتي تتم من خلال القتل والتعذيب وإساءة المعاملة ايا كان مصدرها. والمباشرة بالتحقيق في سائر الانتهاكات الجسيمة المذكورة في التقرير تحقيقا مستقلا يفضي إلى ملاحقة المتورطين ومحاكمتهم.

2. التفكير جديا بإنشاء محكمة عربية جنائية يكون من بين اختصاصاتها محاكمة المتورطين بانتهاكات جسيمة بحق الإعلاميين، خاصة عندما تعقد الدول العزم على الاستمرار بسياسة الإفلات من العقاب التي تتبعها.

3. مراجعة سائر التشريعات سواء المتعلقة بالإعلام بكافة أشكاله أم التشريعات الجزائية لإزالة كافة النصوص المقيدة للحريات الإعلامية منها ولتصبح متوافقة مع المعايير الدولية المعمول بها في مجال الإعلام والحريات الإعلامية.

4. تفعيل الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بالنسبة للدول العربية الأطراف بهذه الاتفاقيات، ووجوب قيام الدول العربية غير الأطراف بها بالانضمام إليها صونا للحقوق والحريات المعترف بها دوليا في مجال ممارسة العمل الإعلامي.

5. التوقف عن السيطرة على وسائل الإعلام أو احتكارها، وإشاعة أجواء الحرية والتعددية داخل الجسم الإعلامي. والامتناع عن ممارسة التدخل في وسائل الإعلام وفرض السياسات والتوجهات الحكومية الرسمية عليها.

6. ينبغي على الحكومات العربية والأجهزة المختصة وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية، أن توفر الحماية اللازمة للإعلاميين أثناء قيامهم بعملهم، وبالذات في الأوقات الحرجة والخطرة مثل الاحتجاجات والمظاهرات والنزاعات الداخلية أو الدولية.

7. دعوة جامعة الدول العربية إلى العمل من أجل إقرار اتفاقية عربية لحماية الصحفيين في الأوقات الخطرة، والاتفاق على قواعد حماية واحدة يتم العمل بها من الدول الأعضاء في الجامعة كاملة.

8. التوقف عن اشتراط التسجيل في نقابة الصحفيين للتمتع بصفة الصحفي عملا بالمعايير الدولية المعمول بها في هذا الخصوص، خاصة وأن هذا الشرط السائد في الدول العربية يخالف الحق في عدم الإجبار على الانتماء لجمعية أو نقابة وهو من الحقوق المعترف بها دوليا.

9. تدريب رجال الأمن والدرك على المعايير والقواعد المتعلقة بالحريات والحقوق الإعلامية وكيفية مباشرة صلاحيات إنفاذ القانون دون التعرض للإعلاميين أو عرقلة عملهم وأنشطتهم المهنية.

10. وجوب توقف الحكومات العربية عن استخدام القانون والإحالة للقضاء كوسيلة لتكميم أفواه وأصوات الإعلاميين، ولمنعهم من القيام بعملهم بحرية أو لمحاسبتهم على أعمال إعلامية قاموا بتنفيذها بمهنية ووفق ضوابط ومعايير العمل الإعلامي.

11. ينبغي على حكومات الدول العربية أن تتوقف فورا عن العمل بالتدابير الاحتجازية (القبض والتوقيف) وبالعقوبات السالبة للحرية (الحبس) في جرائم النشر والإعلام والصحافة. وكذلك التوقف عن العمل بالغرامات المالية الباهظة وغير المعقولة والتي من شأنها أن تعرقل حرية ممارسة العمل الإعلامي نتيجة التبعات المالية الثقيلة التي قد تقع على الإعلاميين بسبب ذلك.

12. العمل بفكرة حرمة مقر وسائل الإعلام المرئي، والمسموع والمقروء والإلكتروني وتحريم دخولها أو اقتحامها من قبل رجال الأمن والشرطة إلا بعد قيام أدلة واضحة ومعقولة تدعو إلى الاعتقاد الفعلي بممارسة أنشطة جرمية وغير إعلامية داخلها وبقرار قضائي مسبب على النحو المذكور.

13. أن تتوقف الأحزاب والتنظيمات السياسية والمليشيات التابعة لها عن التعرض للإعلام والإعلاميين ومنعهم من القيام بعملهم، أو تهديدهم بالقتل أو ضربهم بشكل سافر بسبب ما ينشره الإعلام من مواد قد لا تتفق مع توجهاتهم، وبالذات عندما تكون هذه التنظيمات والحركات على رأس الحكومة وفي السلطة.

14. قيام المؤسسات الإعلامية العاملة في العالم العربي بإقرار مدونات للسلوك المهني وأن تتوقف عن ممارسة الرقابة المسبقة وغير المهنية لحساب الممارسة الواسعة والحرة للعمل الإعلامي.

15. من الضروري أن تقوم منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المدافعة عن الإعلام والإعلاميين في العالم العربي باستخدام الآليات الدولية الخاصة بالإشراف والرقابة على احترام الدول لحقوق الإنسان، والتنسيق مع الهيئات العالمية ذات الخبرة في هذا المجال. وكذلك التنسيق على المستوى الإقليمي وتبادل الخبرات والمعلومات فيما بينها لإنجاح هذا المسعى.

16. إنشاء قائمة إقليمية سوداء تضم أهم الشخصيات والمؤسسات والأجهزة والجهات التي تقترف أو تدعو إلى انتهاكات متكررة أو جسيمة بحق الإعلاميين والحريات الإعلامية أو تدعو إلى تقييدها والحد منها.

الملاحق*

ملحق رقم (1): جدول بياني يوضح الاتجاهات العامة للانتهاكات ومعدلاتها:

شكل الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
الاعتقال والحبس والتوقيف واحتجاز الحرية	353	الأولى	20.9%
الاعتداء بالضرب	193	الثانية	11.4%
المنع من التغطية	184	الثالثة	10.8%
التهديد بالإيذاء	117	الرابعة	6.9%
الإصابة بسبب التغطية	104	الخامسة	6.1%
الذم والقدح واغتيال الشخصية	97	السادسة	5.7%
الخسائر بالممتلكات	75	السابعة	4.4%
قتل	68	الثامنة	4%
التهديد بالقتل	65	التاسعة	3.8%
مصادرة واحتجاز أدوات العمل	64	العاشرة	3.8%
حجب المواقع والقرصنة الإلكترونية	58	الحادية عشرة	3.4%
الاعتداء على مقار العمل	43	الثانية عشرة	2.5%
مصادرة بعد الطبع	38	الثالثة عشرة	2.2%
الاختطاف	29	الرابعة عشرة	1.7%
الحرمان من محاكمة عادلة	27	الخامسة عشرة	1.6%
المضايقة والمعاملة المهينة	27	الخامسة عشرة	1.6%
محاولة اغتيال	21	السادسة عشرة	1.2%
المنع من دخول البلاد	18	السابعة عشرة	1%
الاستدعاء الأمني للتحقيق	15	الثمانية عشرة	0.9%
المنع من الكتابة والنشر والتوزيع	13	التاسعة عشرة	0.8%
الاعتداء على أدوات العمل	12	العشرون	0.7%
التحريض واغتيال الشخصية	12	الخامسة والعشرون	0.7%
حذف محتويات الكاميرا	11	الحادية والعشرون	0.6%
المنع من التنقل والسفر	10	الثانية والعشرون	0.6%
المنع من البث الفضائي	9	الثالثة والعشرون	0.5%
تعليق إصدار مطبوعة	8	الرابعة والعشرون	0.5%
إستهداف منازل الصحفيين	8	الرابعة والعشرون	0.5%
إختراق بث راديوي وفضائي	5	السادسة والعشرون	0.3%
إختفاء	4	السابعة والعشرون	0.2%
الترحيل	3	الثامنة والعشرون	0.2%
المجموع	1691		100%

* هذه الجداول الإحصائية تعكس فقط المعلومات التي استطعنا التوصل إليها عن الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في الدول العربية، وهي ليست بالضرورة تعبر عن مؤشر يكشف عن كل الانتهاكات الفعلية التي حدثت، وترتيب الدول.

ملحق رقم (2): جداول بيانية توضح المعدلات العامة للانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين حسب وقوعها في كل دولة:

- **الاعتقال والحبس والتوقيف واحتجاز الحرية**

الدولة	عدد التكرار	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
العراق	81	الأولى	23%
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	59	الثانية	16.7%
اليمن	33	الثالثة	9.3%
سوريا	30	الرابعة	8.5%
السودان	30	الرابعة	8.5%
الصومال	26	الخامسة	7.3%
البحرين	22	السادسة	6.2%
السلطة الوطنية الفلسطينية	17	السابعة	4.8%
الحكومة المقالة في قطاع غزة	14	الثامنة	4%
الكويت	10	التاسعة	2.8%
لبنان	8	العاشرة	2.2%
المغرب	7	الحادي عشر	2%
السعودية	7	الحادي عشر	2%
ليبيا	3	الثاني عشر	0.8%
موريتانيا	3	الثاني عشر	0.8%
الامارات	1	الثالث عشر	0.3%
عمان	1	الثالث عشر	0.3%
الجزائر	1	الثالث عشر	0.3%
المجموع	353		100%

• الذم والقدح واغتيال الشخصية

الدولة	عدد تكرار الذم والقدح	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
العراق	28	الأولى	30%
اليمن	23	الثانية	24%
لبنان	9	الثالثة	9.2%
المغرب	9	الثالثة	9.2%
قطر	7	الرابعة	7.2%
السلطة الوطنية الفلسطينية	6	الخامسة	6.2%
الحكومة المقالة في قطاع غزة	3	السادسة	3.1%
البحرين	3	السادسة	3.1%
الجزائر	2	السابعة	2.1%
موريتانيا	2	السابعة	2.1%
الإمارات	1	الثامنة	1%
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	1	الثامنة	1%
السودان	1	الثامنة	1%
المجموع	89		100%

• الحرمان من محاكمة عادلة

الدولة	عدد تكرار الحرمان من محاكمة عادلة	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	8	الأولى	30%
الجزائر	4	الثانية	15%
البحرين	3	الثالثة	12%
سوريا	3	الثالثة	12%
السعودية	2	الرابعة	8%
عُمان	2	الرابعة	8%
العراق	2	الرابعة	8%
الكويت	2	الرابعة	8%
موريتانيا	1	الخامسة	4%
المجموع	27		100%

• الاعتداء بالضرب

الدولة	عدد تكرار الاعتداء بالضرب	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
اليمن	64	الأولى	34%
العراق	40	الثانية	21%
لبنان	21	الثالثة	11%
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	17	الرابعة	9%
السلطة الوطنية الفلسطينية	13	الخامسة	7%
المغرب	8	السادسة	5%
البحرين	8	السادسة	5%
الحكومة المقالة في قطاع غزة	6	السابعة	4%
موريتانيا	5	الثامنة	3%
الكويت	4	التاسعة	2%
سوريا	3	العاشرة	2%
السودان	2	الحادي عشر	1%
الجزائر	2	الحادي عشر	1%
المجموع	193		100%

• التهديد بالإيذاء

الدولة	عدد تكرار التهديد بالإيذاء	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
سلطات الاحتلال الاسرائيلي	42	الأولى	35%
اليمن	32	الثانية	27.3%
لبنان	11	الثالثة	9.4%
العراق	10	الرابعة	8.4%
قطر	7	الخامسة	5.5%
الحكومة المقالة في قطاع غزة	5	السادسة	4.3%
البحرين	3	السابعة	2.4%
المغرب	2	الثامنة	1.6%
السلطة الوطنية الفلسطينية	2	الثامنة	1.6%
الجزائر	1	التاسعة	1.5%
السودان	1	التاسعة	1.5%
ليبيا	1	التاسعة	1.5%
المجموع	117		100%

• المنع من دخول البلاد

الدولة	عدد تكرار المنع من دخول البلاد	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
البحرين	17	الأولى	95%
الكويت	1	الثانية	5%
المجموع	18		100%

• المنع من التنقل والسفر

الدولة	عدد تكرار المنع من التنقل	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	4	الأولى	40%
الحكومة المقالة في قطاع غزة	4	الأولى	40%
البحرين	1	الثانية	10%
ليبيا	1	الثانية	10%
المجموع	10		100%

• المنع من الكتابة ومزاولة المهنة

الدولة	عدد تكرار المنع من الكتابة ومزاولة المهنة	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
السودان	5	الأولى	38.5%
السلطة الوطنية الفلسطينية	2	الثانية	15.4%
المغرب	2	الثانية	15.4%
البحرين	1	الثالثة	7.7%
السعودية	1	الثالثة	7.7%
الحكومة المقالة في قطاع غزة	1	الثالثة	7.7%
الكويت	1	الثالثة	7.7%
المجموع	8		100%

• الإصابة بسبب التغطية

الدولة	عدد تكرار الإصابة بسبب التغطية	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	59	الأولى	57%
الصومال	19	الثانية	19%
سوريا	18	الثالثة	18%
العراق	5	الرابعة	5%
البحرين	1	الخامسة	1%
الحكومة المقالة في قطاع غزة	1	الخامسة	1%
ليبيا	1	الخامسة	1%
المجموع	104		100%

• المنع من التغطية

الدولة	عدد تكرار المنع من التغطية	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
العراق	92	الأولى	50%
المغرب	24	الثانية	13%
لبنان	18	الثالثة	10%
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	17	الرابعة	9%
السلطة الوطنية الفلسطينية	13	الخامسة	7%
اليمن	8	السادسة	5%
البحرين	4	السابعة	3%
الحكومة المقالة في قطاع غزة	4	السابعة	3%
الكويت	2	الثامنة	1.5%
السودان	1	التاسعة	0.75%
موريتانيا	1	التاسعة	0.75%
المجموع	184		100%

• مصادرة واحتجاز أدوات العمل

الدولة	عدد تكرار مصادرة واحتجاز أدوات العمل	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
العراق	20	الأولى	32%
اليمن	18	الثانية	29%
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	7	الثالثة	11%
الحكومة المقالة في قطاع غزة	5	الرابعة	8%
موريتانيا	4	الخامسة	7%
السلطة الوطنية الفلسطينية	3	السادسة	5%
لبنان	3	السادسة	5%
الجزائر	1	السابعة	2%
السودان	1	السابعة	2%
الكويت	1	السابعة	2%
ليبيا	1	السابعة	2%
المجموع	64		100%

• حجب المواقع والقرصنة الإلكترونية

الدولة	عدد تكرار حجب المواقع	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
لبنان	14	الأولى	24.1%
السلطة الوطنية الفلسطينية	10	الثانية	17.2%
مجهولو الهوية	10	الثانية	17.2%
سوريا	7	الثالثة	12%
اليمن	6	الرابعة	10.3%
السودان	4	الخامسة	6.9%
السعودية	2	السادسة	3.5%
قطر	2	السادسة	3.5%
الكويت	1	السابعة	1.7%
الإمارات	1	السابعة	1.7%
موريتانيا	1	السابعة	1.7%
المجموع	58		100%

• مصادرة بعد الطبع

الدولة	عدد تكرار المصادرة بعد الطبع	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
السودان	29	الأولى	77%
اليمن	9	الثانية	23%
المجموع	38		100%

• تعليق إصدار مطبوعة

الدولة	عدد تكرار تعليق إصدار مطبوعة	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
السودان	7	الأولى	88%
الكويت	1	الثانية	12%
المجموع	8		100%

• المنع من البث الفضائي

الدولة	عدد تكرار المنع من البث	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
السعودية	3	الأولى	34%
العراق	2	الثانية	23%
الكويت	2	الثانية	23%
الصومال	1	الثالثة	12%
اليمن	1	الثالثة	12%
المجموع	9		100%

• قتل

الدولة	عدد تكرار القتل المتعمد	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
سوريا	39	الأولى	58%
الصومال	19	الثانية	28%
العراق	5	الثالثة	8%
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	3	الرابعة	5%
السعودية	1	الخامسة	2%
السودان	1	الخامسة	2%
المجموع	68		100%

• الخسائر بالممتلكات

الدولة	عدد تكرار الخسائر بالممتلكات	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
السودان	27	الأولى	36%
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	16	الثانية	22%
اليمن	14	الثالثة	19%
لبنان	7	الرابعة	10%
العراق	5	الخامسة	7%
المغرب	3	السادسة	4%
الكويت	2	السابعة	3%
ليبيا	1	الثامنة	2%
المجموع	75		100%

• الاستدعاء الأمني للتحقيق

الدولة	عدد تكرار الاستدعاء الأمني للتحقيق	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
السلطة الوطنية الفلسطينية	7	الأولى	47%
الحكومة المقالة في قطاع غزة	5	الثانية	34%
السودان	2	الثالثة	14%
موريتانيا	1	الرابعة	7%
المجموع	15		100%

• محاولة اغتيال

الدولة	عدد تكرار محاولة اغتيال	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
اليمن	11	الأولى	53%
سوريا	4	الثانية	19%
العراق	3	الثالثة	158%
الصومال	1	الرابعة	5%
لبنان	1	الرابعة	5%
موريتانيا	1	الرابعة	5%
المجموع	21		100%

• إعتداء على مقار العمل

الدولة	عدد تكرار الاعتداء على مقار العمل	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	16	الأولى	38%
اليمن	10	الثانية	24%
سوريا	6	الثالثة	14%
العراق	4	الرابعة	10%
الكويت	2	الخامسة	5%
لبنان	2	الخامسة	5%
ليبيا	2	الخامسة	5%
السلطة الوطنية الفلسطينية	1	السادسة	3%
المجموع	43		100%

• إختطاف

الدولة	عدد تكرار الاختطاف	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
سوريا	18	الأولى	62%
اليمن	6	الثانية	20%
ليبيا	5	الثالثة	18%
المجموع	29		100%

• إختفاء

الدولة	عدد تكرار الاختفاء	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
سوريا	2	الأولى	50%
العراق	2	الأولى	50%
المجموع	4		100%

• الترحيل

الدولة	عدد تكرار الترحيل	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
سوريا	3	الأولى	100%

• حذف محتويات الكاميرا

الدولة	عدد تكرار حذف محتويات الكاميرا	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
العراق	6	الأولى	54.5%
لبنان	5	الثانية	45.5%
المجموع	11		100%

• الاعتداء على أدوات العمل

الدولة	عدد تكرار الاعتداء على ادوات العمل	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
العراق	6	الأولى	50%
لبنان	6	الأولى	50%
المجموع	12		100%

• التهديد بالقتل

الدولة	عدد تكرار التهديد بالقتل	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
اليمن	47	الأولى	72.3%
العراق	9	الثانية	13.8%
لبنان	4	الثالثة	6.1%
السلطة الوطنية الفلسطينية	2	الرابعة	3%
المغرب	2	الرابعة	3%
موريتانيا	1	السادسة	1.5%
المجموع	65		100%

• المضايقة والمعاملة المهينة

الدولة	عدد التكرار	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
لبنان	8	الأولى	29.6%
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	7	الثانية	25.9%
العراق	6	الثالثة	22.2%
الحكومة المقالة في قطاع غزة	3	الرابعة	11.1%
الجزائر	1	الخامسة	3.7%
سوريا	1	الخامسة	3.7%
الكويت	1	الخامسة	3.7%
المجموع	27		100%

• اختراق بث راديوي وفضائي

الدولة	عدد التكرار	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	5	الأولى	100%

• استهداف منازل الصحفيين

الدولة	عدد التكرار	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	8	الأولى	100%

• التحريض واغتيال الشخصية

الدولة	عدد التكرار	المرتبة	% بالنسبة للإجمالي
اليمن	12	الأولى	100%

مركـــز حماية وحـــرية الصحفيين

Center for Defending Freedom of Journalists

تأسس مركز حماية وحرية الصحفيين عام 1998 كمؤسسة مجتمع مدني تنشط في الدفاع عن الحريات الإعلامية في الأردن بعد سلسلة من الانتكاسات على الصعيد المحلي بدأت من إصدار قانون المطبوعات والنشر المؤقت في عام 1997 والذي وضع قيوداً متزايدة على الإعلام وتسبب في إغلاق العديد من الصحف. ويعمل المركز من أجل صيانة الحريات وتجذير البناء الديمقراطي في الأردن والعالم العربي بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان والعدالة والمساواة والتنمية في ظل مجتمع منفتح مبني على أسس من الحوار واللا عنف. ويحافظ المركز على دور مستقل شأنه شأن منظمات المجتمع غير الحكومية، ولا يدخل طرفاً في العمل السياسي بأي شكل من الأشكال، ولكن في سياق دفاعه عن حرية الإعلام والإعلاميين يتصدى المركز لكل السياسات والتشريعات والإجراءات التي تشكل قيداً على حرية الإعلام. وينشط المركز كمؤسسة غير حكومية في العالم العربي من أجل تطوير حرية الإعلام وتعزيز قدرات واحتراف الإعلاميين عبر برامج وأنشطة متخصصة، كما ويعمل مع الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني على حماية البناء الديمقراطي واحترام مبادئ حقوق الإنسان.

رؤية المركز:

بناء وتعزيز الديمقراطية وعملية الإصلاح بما يدعم حرية التعبير والإعلام في العالم العربي، وبما يكفل الالتزام بالمعايير الدولية لحرية الصحافة.

رسالة المركز:

مركز حماية وحرية الصحفيين مؤسسة مجتمع مدني غير ربحية تسعى إلى الدفاع عن حرية الإعلام وتوفير الحماية للصحفيين العرب والتصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها، وتعمل على تطوير مهاراتهم المهنية وتمكينهم من الوصول الحر للمعلومات وتغيير وتطوير التشريعات التي تفرض قيوداً على حريتهم وبناء بيئة سياسية واجتماعية وثقافية داعمة لإعلام حر ومستقل.

الأهداف الرئيسية للمركز:

- دعم حرية واستقلالية وسائل الإعلام والإعلاميين.
- توفير الحماية للإعلاميين وأمنهم والتصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها.
- تعزيز مهنية واحترافية الإعلام والارتقاء بدوره في الدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة والإصلاح.
- تطوير البيئة التشريعية والسياسية والاجتماعية والثقافية الحاضنة للإعلام.

محاور عمل المركز:

- أولاً: حماية الإعلاميين
- ثانياً: تطوير مهنية واحترافية الإعلام.
- ثالثاً: تطوير البيئة الحاضنة للإعلام.

عمّان - شارع الجامعة - شارع سعيد التميمي - بجانب وزارة الزراعة
P.O Box 961167 Amman 11196 Jordan Tel. (+962 - 6) 5160820/5 Fax. (+962 - 6) 5602785
E-mail: info@cdfj.org Web: http: www.cdfj.org

مركـــز حماية وحـــرية الصحفيين

Center for Defending Freedom of Journalists

Center for Defending Freedom of Journalists [CDFJ] was established in 1998 as a civil society organization that works on defending media freedom in Jordan; the center was established after a series of major setbacks on a local level, starting with issuing the temporary press and publication law in 1997, which added more restrictions on media and caused many newspapers to shut down.

CDFJ works on protecting freedoms and democracy in Jordan and the Arab world, in addition to respect of human rights, justice, equal rights, and development in the society encouraging non-violence and open dialogue.

CDFJ always maintain an independent role like any other civil society organizations, and is not part of the political work, but in terms of defending media and journalists freedoms CDFJ stands against all policies and legislations that may impose restrictions on media freedom.

CDFJ is active on regional level to develop media freedom and strengthen the skills and professionalism of journalists in the Arab countries , through specialized and customized programs and activities, in addition CDFJ works with media and the civil society on protecting the democracy and promoting respect of human rights principles.

CDFJ Vision:

Creating a democratic environment in the Arab Countries that protects media freedom and freedom of expression and enhances the society's right in knowledge through building professional Journalists committed to the international standards of independent and free media.

CDFJ Mission:

CDFJ is a non-government organization, committed to defending the freedom and security of journalists through addressing the violations to which they are exposed, and building sustainable professional capacities as well as enabling them to have free access to information, along with developing and changing restrictive media related legislations, and building a supportive political, social, and cultural environment for free and independent media.

CDFJ main Goals are:

- Supporting the freedom and independence of media organizations and journalists.
- Defending journalists, protecting their safety, and stand against the violations committed against them.
- Strengthening the professionalism of media and its role in defending democracy, freedoms and reform.
- Developing the legislative, political, social, and cultural environments that embrace media and journalists.

CDFJ Pillars:

- FIRST: Protection of Journalists
- SECOND: Developing Professionalism of Media
- THIRD: Developing the Environment Surrounding Media

Amman – University Street – Saeed Tamimi St. - Near Ministry of Agrculture
P.O Box 961167 Amman 11196 Jordan Tel. (962 - 6) 5160820/5 Fax. (962 - 6) 5602785
E-mail: info@cdfj.org Web: http: www.cdfj.org